د. علي خضير مرزا

أوراق اقتصادية ونفطية

العراق والعالم

المجلد الثاني

شبكة الاقتصاديين العراقيين
IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق اقتصادية ونفطية

العراق والعالم

د. علي خضير مرزا

أوراق اقتصادية ونفطية

العراق والعالم

المجلد الثاني

شبكة الاقتصاديين العراقيين
IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

عنوان الكتاب: أوراق اقتصادية ونفطية – العراق والعالم.

المؤلف: علي خضير مرزا.

الطبعة الأولى: 2021.

الناشر: شبكة الاقتصاديين العراقيين.

كتاب إلكتروني مجاني.

جميع الحقوق محفوظة.

هذا كتاب إلكتروني مجاني، لذلك لا يسمح بتوزيعه كلاً او جزءً، بأي شكل من الأشكال، لقاء ثمن أو ربح. ويمكن الاقتباس منه لأغراض الدراسة والبحث بشرط الإشارة إليه.

التأليف: لمؤلف هذا الكتاب حقوقه المعنوية فيه.

رغم الجهد والعناية التي بذلها المؤلف في البحث والكتابة فأنه وكذلك الناشر لا يتحملون أية مسؤولية تجاه مستعملي الكتاب في ما يتعلق بأي خطأ أو نقص في شكل الكتاب أو مضمونه.

المحتويات

المجلد الأول

تاريخ النشر	التسلسل	عنوان الورقـــة	الصفحة
		هذا الكتاب	ج
2011	1	ملاحظات على التخطيط في العراق – الهيكل المؤسسي والمهام.	1
2012	2	موازنة 2012: قضايا مالية/اقتصادية ومؤسسية في العراق.	21
	3	استقلالية البنك المركزي والاحتياطيات الدولية والميزانية العامة في العراق.	35
	4	تبعات استخدام الاحتياطيات الدولية في غير وظيفتها الأساسية.	45
	5	عدد العاملين في الدولة ومعدل البطالة والنمو السكاني.	53
2013	6	مزاد العملة الأجنبية والاحتياطيات الدولية واستقلالية البنك المركزي في العراق.	61
	7	الإدارة الاقتصادية وعوامل الخلاف في العراق.	75
	8	ملاحظات على خطة التنمية الوطنية 2013–2017.	115
	9	تعقيب: استغلال الغاز الطبيعي في العراق ومجالات استخدامه.	133
	10	أسعار الغاز في العالم والغاز الحجري: درس مستخلص للعراق.	137
	11	مداخلة: المعلومات والبيانات النفطية وإتاحتها في المجال العام	143
	12	إنتاج النفط في العراق وميزان الطاقة العالمي حتى 2035.	147
2014	13	تعقيب حول مشروع غاز الجنوب.	153
	14	تصدير المنتجات النفطية وتصدير النفط الخام.	157
	15	الاستراتيجية الوطنية للطاقة – إنتاج النفط والغاز والتحديات الداخلية والخارجية.	167
	16	مقترح موازنة 2014: الإنفاق العام والاستخدام والقطاع الخاص في العراق.	189
	17	آثار اقتصادية لوضع جيوسياسي متغير في العراق.	205
	18	التمكن والاعتماد الاقتصادي للمناطق واللا–مركزية في العراق.	213
2015	19	موازنة 2015 وتحديدها لسقف مبيعات الدولار في مزاد العملة – التبعات المحتملة للتطبيق.	229
	20	الاقتصاد النفطي العراقي بعد ازمة انخفاض اسعار النفط.	237
	21	ملاحظات على احتساب عائد المقاول في عقود الخدمة الفنية النفطية في العراق.	265
	22	متابعة: سوق الصرف في العراق منذ إقرار موازنة 2015.	271
	23	المنظور الحالي لآفاق إنتاج النفط في العراق وميزان الطاقة العالمي حتى 2040.	277

2016	24	اتفاقية المناخ الدولية والطلب المستقبلي على النفط.	293
	25	مراجعة كتاب "النفط بين السياسات والأوهام".	309
	26	آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة.	325
	27	اتفاقية أوبك في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، 2016 – ما عدا مما بدا؟	341

المجلد الثاني

تاريخ النشر	التسلسل	عنوان الورقـــة	الصفحة
2017	28	معضلة أوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج.	347
	29	أسلوب تمويل استيرادات القطاع الخاص وسوق الصرف العراقي – تحليل وتوصيات، *موفق حسن محمود و علي خضير مرزا.*	367
	30	ملاحظات على مقترح توزيع عوائد من النفط على السكان في العراق.	377
	31	الموارد المائية في العراق – الشح في المتاح والتبذير في الاستعمال.	389
2018	32	استحكام الفخ الريعي في العراق – ملاحظات ومقترحات.	409
	33	ملاحظات على قانون شركة النفط الوطنية.	423
	34	مسائل اقتصادية–نفطية: معدل عائد المقاول في عقود التراخيص النفطية الخمسة في العراق.	433
2019	35	ملاحظات على مراجعة لكتاب *الاقتصاد العراقي: الأزمات والتنمية*.	477
	36	مناظير استهلاك وإنتاج الطاقة في العالم حتى عام 2040 – مع إشارة لآفاق استيعاب إنتاج/صادرات النفط العراقي.	497
	37	كلفة إنتاج برميل النفط في حقول جولات التراخيص النفطية الإتحادية في العراق – نسخة محدثة وموسعة.	547
2020	38	قضايا اقتصادية في العراق 2003 – 2020: الهيكل الإنتاجي، السياسات المتُبَعَة والأزمات الحالية.	569
	39	استهلاك وإنتاج الطاقة ومكوناتها في الولايات المتحدة – تبعات الاكتفاء/الاستقلال في مجال الطاقة.	609
	40	نقاش حول استفسارات اقتصادية ونفطية.	651
	41	تأثير وباء كورونا في سوق النفط العالمية والتبعات المتوقعة على الدول المنتجة في المنطقة العربية.	659
	42	تمويل الميزانية و"الإصلاح الاقتصاد ي الهيكلي" في العراق – الورقة البيضاء وتقرير البنك الدولي.	685

هذا الكتاب

يشمل هذا الكتاب أوراقاً تمثل دراسات وبحوث وتعليقات وتعقيبات كتبتها ونشرتها، بالعربية، خلال السنوات 2011–2020. وهي تغطي مدى واسعاً من المواضيع التي تتعلق بالسياسات والمسائل (*issues*) والتطورات الاقتصادية/الاجتماعية والنفطية/الغازية والمؤسسية في العراق، وما يتصل بها في العالم. ولقد انصرف جزء أساسٍ منها إلى ما يتعلق بالدور المركزي لعوائد تصدير النفط، والذي ساهم، من بين عوامل عديدة، في تكوين الهيكل الاقتصادي/المؤسسي السائد في العراق. وينطوي تحت ذلك التعرض "للتصورات" الأولية و"الاستراتيجيات" و"الخطط الوطنية" التي رُسمت بعد تغيير عام 2003. كما تغطي أوراقاً أخرى سياسات الدولة في توسيع الاستخدام و"التقاعد" الحكومي. وبالعلاقة بذلك تتعرض إلى النسبة العالية لزيادة السكان ومن ثم تزايد عدد الداخلين لسوق العمل سنوياً. وعندما أصبح الجهاز الحكومي غير قادر على استيعاب نسباً ملموسة من الداخلين لسوق العمل، بعد سنة 2014، تفاقمت أزمة البطالة، لا سيما بين الشباب، وما أنطوى عليها من تصاعد عدم الاستقرار الاجتماعي والأمني. ويتم أيضاً تناول نمط استغلال العوائد النفطية (لا سيما خلال فترة الوفرة المالية حتى 2014) في الميزانيات الاتحادية السنوية وكذلك السياسات النقدية وسياسات الصرف الخارجي وميزان المدفوعات والتضخم. وفي هذا السياق يتم تناول الاعتماد "المالي" المتبادل بين مناطق العراق ومسائل اللامركزية وعلاقة الإقليم والمحافظات بالمركز، وما ينطوي عليه ذلك من مسائل توزيع/"اقتسام" العوائد النفطية، من خلال الميزانية الاتحادية، وما أثارته من خلافات ونزاعات مستمرة. ثم نصل، بعد استعراض العديد من الأوراق لمسائل مفصلة، إلى عام 2019. ففي أواخر ذلك العام دفع تفاقم مشاكل البطالة/شح فرص العمل والفقر ونقص الخدمات العامة، الخ، إلى قيام الاحتجاجات في الوسط والجنوب. أما عام 2020، الذي حل فيه وباء كورونا وفي الوقت ذاته تحقق انخفاض حاد في عوائد تصدير النفط، فلقد كشف الضعف الشديد للهيكل الإنتاجي للاقتصاد، من ناحية، والمالي للميزانية الاتحادية (وميزان المدفوعات)، من ناحية أخرى. ولقد تسبب ذلك بأزمة حادة تمثلت في نقص التمويل (من مصادر نفطية وغير نفطية) طالت أسس معيشة العاملين (والمتقاعدين) في الجهاز الحكومي والقطاع العام وللسكان عموماً، وما تنطوي عليه من تبعات اقتصادية في خفض الطلب الفعال، من ناحية، وتبعات عديدة أخرى في تخلخل

الاستقرار، من ناحية ثانية. هذا مع الإشارة إلى تعرض بعض الأوراق في الكتاب إلى مسائل تتعلق بالبيانات الاقتصادية والنفطية/الغازية، من حيث مدى توفرها، من ناحية، ودقتها، من ناحية ثانية، والتنسيق بين مصادرها المختلفة، من ناحية ثالثة.

وفي مجال النفط والغاز ومكونات الطاقة الأخرى، بالإضافة للتركيز في العرض والتحليل على العراق، شمل الكتاب أوراقاً تتناول تطورات دولية تؤثر على العراق بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ولقد امتد ذلك من تناول تطور وتفاعل العوامل المؤثرة في العرض من والطلب على النفط و/أو الغاز ودور منظمة أوبك في التأثير فيها، إلى عرض مِناظير (*outlooks*) عديدة للاستهلاك والإنتاج المستقبلي للطاقة ومكوناتها، التي تعدها جهات متخصصة كوكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبك وغيرها، لا سيما ما يتعلق بالدور المتزايد لمكونات الطاقة البديلة على حساب الوقود الأحفوري ومن ضمنه النفط، إلى تناول قضايا محددة تتعلق بأسواق واستهلاك وإنتاج وتبادل وإحلال مكونات الطاقة في دول معينة كالولايات المتحدة.

ولقد رُتبت الأوراق في هذا الكتاب حسب السنة التي نُشِرت فيها وليس حسب مجموعات المواضيع المغطاة. ويعود ذلك إلى الرغبة في بيان التحليلات والآراء التي كونتها خلال تلك السنوات، في ضوء الظروف والمؤثرات المختلفة الفاعلة ومن ثم عدم اليقين الذي كان سائداً، من ناحية، والبيانات والمعلومات المتاحة في حينه، من ناحية أخرى.

وبسبب حجمه الكبير نسبياً، تم تقسيم الكتاب إلى مجلدين. المجلد الأول يحتوي الأوراق المنشورة خلال السنوات 2011–2016. والمجلد الثاني يحتوي الأوراق المنشورة خلال السنوات 2017–2020. وفي كل مجلد كررنا نفس جدول المحتويات للمجلدين.

وفي ما يخص ترقيم صفحات مجلدي الكتاب، هناك ترقيمين في كل صفحة. ففي أسفل الصفحة يظهر رقم مزدوج، متكون من عددين. يبين الأول تسلسل الصفحة في الورقة المعنية، ويبين الثاني عدد الصفحات في تلك الورقة. أما في أعلى الصفحة يظهر عدد واحد يبين تسلسل الصفحة في الكتاب. مع العلم أن ترقيم المجلد الثاني يبدأ مما أنتهى أليه ترقيم المجلد الأول، في أعلى الصفحة.

الأوراق

المجلد الثاني

معضلة أوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج*

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة[1]

عندما تكونت منظمة أوبك في 1960، عقب تخفيض أسعار النفط المعلنة، *posted prices*، من قبل شركات النفط العاملة في الدول المصدرة للنفط، في تلك السنة والتي سبقتها، كان هدفها الأساس منع تخفيض والعمل على زيادة الأسعار. وبعد انتقال اتخاذ القرار، في مرحلة الإنتاج النفطي، للدول المصدرة في سبعينيات القرن الماضي، وتزايد دورها في التأثير في أسعار السوق النفطية، انقسمت أراء الدول الأعضاء حول المدى الذي ينبغي ان ترتفع أليه الأسعار. فأصحاب الاحتياطيات المنخفضة كالجزائر، وفي وقته فنزويلا، والدول الطامحة بتأثير سياسي إقليمي ودولي كإيران، وأحياناً العراق، كانت تميل إلى تحقيق أسعار نفط مرتفعة. في المقابل، كانت دول أخرى بقيادة السعودية تميل إلى عدم المبالغة في "رفع الأسعار" والقبول بأسعار "معتدلة "حتى يمكن الحفاظ على "حصة السوق" وإطالة أمد استعمال النفط في العالم؛ Chalabi (2010). وبالنتيجة، أوجد ذلك الانقسام معضلة للأوبك. ولقد ساهمت عوامل عديدة في التأثير في فعالية سياسات أوبك في تحقيق أي من أهدافها (بما في ذلك تحقيق تسوية لهذه المعضلة) على مدى العقود الأربعة والنصف المنصرمة. أولاً، إن كون أوبك مجموعة من الدول التي لها اهداف مختلفة ووسائل محدودة في التأثير على سوق النفط العالمية (بالذات أسلوب تحديد "حصص" إنتاجية للدول الأعضاء في مرحلة الاستخراج) تختلف عن كارتل الشركات النفطية الكبرى. فلقد كان لهذا الكارتل، من خلال تكامله، الأفقي والعمودي، على مدى الأربعة عقود التي سبقت السبعينيات، مجال أوسع في التنسيق بين أعضائه، ومن ثم تامين الالتزام بالخطط والاستراتيجيات. كما كان له وسائل أكثر فعالية في تنظيم والتأثير في الصناعة النفطية. ثانياً، أدت سياسات الطاقة في الدول المستهلكة إلى الحد من فعالية سياسات أوبك، من خلال، على سبيل المثال، تشجيع تطوير مناطق بديلة لإنتاج النفط أو استبدال بعض استعمالاته بأنواع وقود بديلة وتشجيع زيادة الكفاءة في استهلاك الوقود عموماً. ثالثاً، بالرغم من اتفاق دول أوبك في العديد من السياسات التي نجحت في زيادة الأسعار أو منعها من الهبوط، فإن التوتر والاختلاف بين بعض أعضاءها (كالتنافس الجيوسياسي) حد من فعاليتها أيضاً.

وبعد التزام طويل الأمد في لعب دور المنتج المتبقي "العالمي" (للدفاع/الحفاظ على الأسعار)، تخلت أوبك، بقيادة السعودية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، عن استراتيجية/هدف الحفاظ على الأسعار لمصلحة استراتيجية/هدف

* نُشِرَت في الموقع الإلكتروني "للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، في 27 آذار/مارس 2017، http://www.dohainstitute.org/release/a6ed3e14-8423-40c6-ba34-d8221d421158.

[1] اشكر كامل المهيدي وعدنان الجنابي وسعد الله الفتحي وصادق العويناتي وطارق الهيمص على ملاحظاتهم القيمة على مسودة اولية سبقت هذه الورقة.

الحفاظ على "حصة السوق". ولكنها، بعد سنتين، عادت لتتخلى عن هذه الاستراتيجية/الهدف لمصلحة الاستراتيجية الأولى من خلال العودة إلى تبني أسلوب تحديد "حصص" أو "سقوف" إنتاجية للدول الأعضاء (المنتج المتبقي مرة ثانية)، في اتفاقية جديدة في تشرين2/نوفمبر 2016 لتخفيض الإنتاج.

ويثار التساؤل حول أسباب هذا التغير بين الاستراتيجيتين، وما هي التبعات التي ترتبت على تطبيق الأولى والتي ستترتب على تطبيق الثانية. لذلك، في هذا السياق، أحاول في هذه الورقة التطرق إلى هذه المسائل من خلال مجموعتين من الفقرات، وكما يلي:

(أ) في الفقرة *ثانياً*، سأتطرق إلى تبعات استراتيجية الحفاظ على حصة السوق التي طبقت خلال الفترة أواخر 2014– أواخر 2016، وأهم العوامل/الأسباب التي قادت إلى التخلي عنها (مع إشارة لتطبيق مثيلتها في 1986).

(ب) وفي الفقرات *ثالثاً–سادساً* سأتطرق، بالتتابع، لوصف لاتفاقية أوبك في تشرين2/نوفمبر 2016 لتخفيض الإنتاج، ثم التبعات المتوقعة لتطبيق هذه الاتفاقية، يعقبها مقارنة بين قابلية الشركات النفطية ومنظمة أوبك في تنظيم والتأثير في الصناعة النفطية. وأخيراً إشارة لبعض التبعات المتعلقة بالعراق.

ثانياً: استراتيجية الحفاظ على حصة السوق

عندما تم تبني استراتيجية الحفاظ على حصة السوق، بقيادة السعودية، في تشرين2/نوفمبر 2014، والذي كان يتضمن القبول بتدهور الأسعار حينئذ (من خلال عدم تخفيض الإنتاج)، قُدمت في وقته حججاً "معقولة" لتبني هذه الاستراتيجية. وتنصرف هذه الحجج إلى ان عدم تخفيض الإنتاج كان هدفه الأساس هو الحفاظ على حصة أوبك في سوق الطاقة/النفط في مواجهة منافسة مصادر بديلة للطاقة، من ناحية، ومناطق بديلة لا نتاج النفط، خاصة *النفط المحصور*، *tight oil*، في الولايات المتحدة، من ناحية أخرى. كما قامت هذه الحجج على أساس أن الانخفاض في العوائد النفطية للدول الأعضاء في الأمد القصير، الذي يترتب على انخفاض الأسعار نتيجة لتطبيق الاستراتيجية، سيعوضه ارتفاع عوائدها في المستقبل نتيجة استمرار الحفاظ على حصتها في أسواق النفط والطاقة العالميين.

فإذن لماذا تخلت أوبك عن هذه الاستراتيجية لتعود إلى تخفيض الإنتاج في اتفاقية تشرين2/نوفمبر 2016؟ سأتعرض، فيما يلي، في الفقرات (1–2)–(5–2)، أدناه، إلى أهم العوامل/الأسباب المباشرة وغير المباشرة، التي أعتقد أنها ساهمت بالإطاحة باستراتيجية الحفاظ على حصة السوق.

(2–1) انخفاض العوائد النفطية

ربما كان انخفاض العوائد النفطية لدول أوبك من أهم العوامل/الاسباب المباشرة التي ولدت ضغطاً باتجاه التخلي عن تطبيق الاستراتيجية. ولقد احْتَسَبتُ، في مرزا (2016–أ)، خسائر منتجي النفط (مقارنة بعوائدهم قبل انخفاض الأسعار) ومكاسب مستهلكيه (مقارنة بتكاليف استهلاك النفط قبل انخفاض الأسعار) في مناطق العالم المختلفة، بما في ذلك "خسائر" دول أوبك، نتيجة لانخفاض أسعار النفط خلال الفترة 2014–2015، الذي ترتب على تطبيق استراتيجية الحفاظ على حصة السوق. ويتبين من هذه الحسابات الحجم الكبير لانخفاض العوائد النفطية ("الخسائر")، والتي أدت

إلى تعرض الدول الأعضاء، خاصة تلك التي لا تملك احتياطيات دولية أو أرصدة كافية في صناديق سيادية، إلى عجوزات في ميزانياتها مما أصبح يؤثر سلباً في الخدمات العامة والإعانات المقدمة للسكان، وبالذات للفئات المعرضة فيها. ويهدد ذلك إمكانية الحفاظ على حد أدنى من المستوى المعيشي لهذه الفئات والفئات الأخرى، وربما السلم الاجتماعي للمجتمع ككل.

(2-2) مستوى السعر وحصة السوق

ترتكز الحجج المستخدمة في إسناد استراتيجية الحفاظ على *حصة السوق*، أساساً، على فرضية ضمنية هي أن السعر هو اهم عامل في تقرير حصة السوق، من خلال العلاقة السالبة بينهما؛ Chalabi (2010). حيث تبين هذه العلاقة أن تخفيض السعر أو تحديده عند مستوى معتدل يقود إلى زيادة الكمية المطلوبة مما يقود، بدوره، إلى الحفاظ على الحصة أو زيادتها.

ولكن بالرغم من أهمية السعر، في هذا المجال، غير ان هناك عوامل أخرى فاعلة قد تخفف، وربما حتى تلغي، أثره؛ مرزا (2016-ب). ويمكن استقراء ذلك من مقارنة تطور متوسط سعر النفط الخام وتطور حصة مجموعة دول أوبك في الإنتاج العالمي للنفط الخام خلال الأربعة عقود والنصف الماضية، والتي يلاحظ منها ما يلي:

(1) خلال الفترة 1974-1980 كان هناك فعلاً ارتباط سالب بين ارتفاع سعر النفط وانخفاض حصة أوبك في إنتاج النفط الخام العالمي؛ الشكل (1) والجدول (1)، أدناه. ولا شك أن ارتفاع السعر كان أحد الأسباب وراء (حفز الدول المستهلكة، بتشجيع من *وكالة الطاقة الدولية*، إلى) تطوير مناطق بديلة لنفط الشرق الأوسط وأوبك، عموماً، وتطوير بدائل للنفط وزيادة في كفاءة استهلاك الوقود. وقد قادت مجموعة العوامل هذه، بمحصلتها، إلى انخفاض حصة أوبك من حوالي 55% في 1974 إلى حوالي 44% في 1980. ولكني أعتقد أن التغيرات الجيوسياسية وتهديد أمان الامدادات، *security of supplies*، خلال تلك الفترة قد تكون ساهمت أيضاً في هذه التطورات، ربما بما يعادل أو بأكبر من مساهمة السعر؛ مرزا (2016-ب).

(2) ولكن بعد سنة 1980 اختلفت الصورة. فعند قياس الارتباط بين سعر النفط وحصة الإنتاج لدول أوبك (وكذلك دول الشرق الأوسط) في الإنتاج العالمي، خلال الفترة 1980-2015، لا يظهر هناك ارتباط سالب بين السعر والحصص، سواء للفترة ككل أو لفترات فرعية منها.[2]

(3) ففيما بين 1980 و1986 استمر انخفاض حصة أوبك في الإنتاج العالمي ليترافق الآن مع **انخفاض** السعر، خلال هذه الفترة، والذي أنهار إلى أدنى مستوى له (منذ سنة 1974) في سنة 1986 نتيجة لقرار السعودية بعدم الالتزام بدور المنتج المتبقي، في سبيل زيادة حصتها في السوق النفطية. أي أن الارتباط المفترض السالب بين الاثنين اختفى خلال هذه الفترة، ليحل محله ارتباط موجب!

[2] بالإضافة للدول الأعضاء في أوبك، تشمل دول الشرق الأوسط، المشار أليها في المتن، الدول الأخرى المنتجة للنفط، في المنطقة، غير الأعضاء.

(4) أما بعد 1986 ولمدة ثلاثة عقود، بينما كانت حصة أوبك (وحصة الشرق الأوسط) في الإنتاج العالمي للنفط الخام تتبع مساراً اتجاهيا تصاعديا مستقراً نسبياً (كما تبينه الخطوط الاتجاهية، *Trend lines*، المتقطعة المرافقة لكل من منحني الحصص خلال الفترة 1986–2015 في الشكل 1) كانت الأسعار تتبع مساراً متقلباً وفي أحيان كثيرة شديد التقلب. وينطبق ذلك أيضاً على الفترتين قبل وبعد انهيار أسعار النفط في 2015/2014. على سبيل المثال، خلال الفترة 2011–2015 حامت حصة أوبك بقرب شديد من متوسط 44% وحصة الشرق الأوسط من متوسط 33% من الإنتاج العالمي بالرغم من انخفاض متوسط السعر بشدة، إلى النصف؛ من 102 دولار/برميل خلال 2011–2014 إلى 51 دولار/برميل في 2015.

(5) يمكن تفسير الاتجاه التصاعدي لحصة أوبك (والشرق الأوسط) في الإنتاج العالمي للنفط الخام، خلال الفترة 1986–2015 (بالرغم من جهود الدول المستهلكة في الإحلال وزيادة كفاءة الاستهلاك، من ناحية وتقلب سعر النفط، من ناحية أخرى)، بجزء مهم منه، بالحاجة إلى نفط أوبك وبالذات من الشرق الأوسط. فخلال هذه الفترة كان الإنتاج خارج أوبك، غير مقيد، ويتقرر حسب قابلية هذه المناطق في الإنتاج. في المقابل، كانت أوبك، خلالها في أغلب الأحيان، تتخذ دور المنتج المتبقي. وبالرغم من ذلك، في الوقت الذي نما فيه الإنتاج العالمي للنفط الخام (لإشباع الاستهلاك والتغير في الخزين، أي الطلب) بنسبة 1.2% بين 1985 و2015 فإن إنتاج النفط الخام من خارج أوبك نما بنسبة 0.5% سنوياً فقط، في حين نما إنتاج أوبك بنسبة 2.6% سنوياً. أي أن تزايد إنتاج ومن ثم حصة أوبك في الإنتاج العالمي كانت ضرورية بسبب "النقص" في نمو إنتاج المصادر الأخرى (حتى بعد إضافة النفط المحصور بين 2010 و2015). نسب النمو محتسبة من بيانات إنتاج النفط الخام كما وردت في مصادر الجدول (1). وتظهر صورة مماثلة لدور أوبك في إشباع الطلب العالمي، خلال الفترة المبينة، حتى بعد إضافة سوائل الغاز الطبيعي، *NGLs*، إلى النفط الخام.[3]

(6) ورد في التقرير الصادر عن وكالة الطاقة الدولية المعنون: *World Energy Outlook, 2016 آفاق الطاقة العالمية* *WEO*، ارتفاع حصة نفط الشرق الأوسط في الإنتاج العالمي خلال الثلاثة أرباع الأولى من 2016 إلى 35%؛ IEA (2016a, p. 47). ويقارن ذلك مع 33% في 2015. ولقد ترافق الارتفاع في 2016 مع انخفاض متوسط السعر من 51 دولار/برميل في 2015 إلى 43 دولار/برميل في 2016، أي أن الارتباط السالب بين الحصة والسعر ظهر في 2016؛ الجدول (1). ولكن بالرغم من ارتفاعها في 2016 لازالت قيمتها قريبة من الخط الاتجاهي، المبين في الشكل (1)، لحصة دول الشرق الأوسط في الإنتاج العالمي.

---

[3] على سبيل المثال، في الوقت الذي نما فيه الإنتاج العالمي للنفط (بما فيه سوائل الغاز الطبيعي، *NGLs*) بنسبة 1.4% سنوياً بين 1990 و2015 فإن إنتاج النفط الخام من خارج أوبك نما بنسبة 1.0% سنوياً فقط، في حين نما إنتاج أوبك بنسبة 2.0% سنوياً. احتسبت نسب الزيادة باستخدام بيانات لإنتاج النفط لسنة 2015 وردت في تقرير آفاق الطاقة العالمية 2016، IEA (2016a, pp. 136, 138)، ولسنة 1990 في تقرير آفاق الطاقة العالمية 2014، IEA (2014, pp 124, 127). وتبين هذه التقارير العرض من والطلب على النفط بما فيه سوائل الغاز و"مكتسبات عملية التكرير *processing gains*".

إن غياب الارتباط السالب بين تغير حصة أوبك في إنتاج النفط الخام العالمي ("حصة السوق") وتغير سعر النفط خلال الفترة 1980–2015، بما فيها 2014–2015 (بالرغم من ظهوره في 2016)، قد يكون أحد الأسباب التي ساهمت في التخلي عن هذه الاستراتيجية.

غير أن هذا الغياب لا يعني عدم فعالية السعر، في هذا المجال، بقدر ما يشير إلى وجود عوامل أخرى معادلة له أو أكثر فعالية منه (وفي هذه الحالة معاكسة)، في التأثير، بما خفف او ربما ألغى أثره (بالذات سياسات الطاقة في الدول المستهلكة، تغير هيكلها الإنتاجي، نمو أو تدهور إنتاج النفط خارج دول أوبك، الخ)، كان ينبغي تشخيصها لأخذها بالاعتبار عند اتباع استراتيجية حصة السوق.

الشكل (1) حصة دول أوبك ودول الشرق الأوسط في الإنتاج العالمي للنفط الخام وسعر النفط

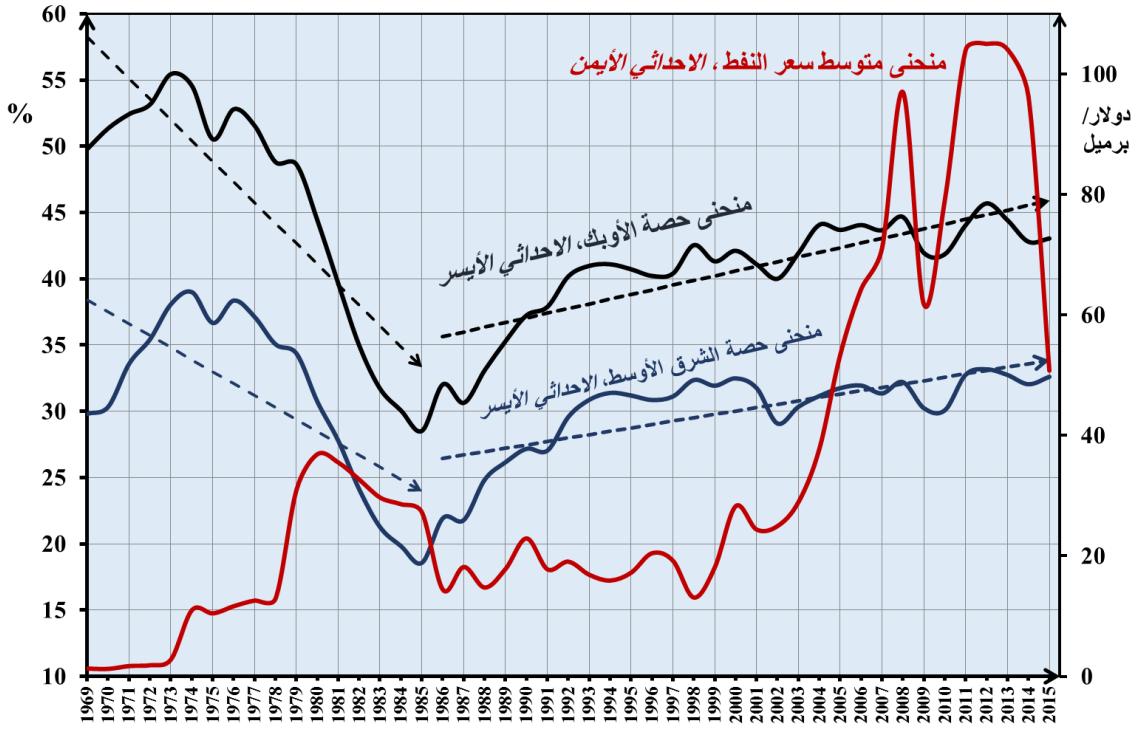

المصدر: رسم الشكل باستخدام بيانات الجدول (1).

ملاحظة: أنظر الملاحظة في الجدول (1) لتعريف الخامات التي استخدمت في حساب متوسط سعر النفط. والنفط الخام لا يشمل سوائل الغاز الطبيعي، *NGLs*.

(2-3) تأثير تطبيق استراتيجية حصة السوق على النفط المحصور في الولايات المتحدة

أدى انخفاض أسعار النفط الخام، خلال الفترة 2014–2016، إلى انخفاض الاستثمارات في قطاع النفط في الولايات المتحدة وبالذات في النفط المحصور خلال السنتين 2015 و2016 ويتوقع استمراره في 2017؛ IEA (2016a, p. 108). إما الإنتاج منه فإنه استمر بالارتفاع، في الأشهر التي أعقبت تطبيق الاستراتيجية، ولم يبدأ بالانخفاض، البطيء، إلا أثناء النصف الثاني من سنة 2015، لينخفض بعد ذلك بشكل أسرع، نسبياً، خلال سنة 2016. فلقد قفز إنتاج

النفط المحصور في الولايات المتحدة من مجرد 0.8 مليون برميل/يوم (م–ب–ي) في 2010 إلى 2.93 م–ب–ي في 2013 ليرتفع إلى 3.93 م–ب–ي في 2014 وإلى 4.53 م–ب–ي في 2015 (بالرغم من انخفاضه البطيء في النصف الثاني من السنة) ولكنه انخفض إلى متوسط 4.25 م–ب–ي خلال 2016؛ أنظر الجدول (2)، أدناه.[4] ومن المعروف أن *الطاقة الإنتاجية* للنفط المحصور يمكن أن تزداد، استجابة لزيادة السعر، خلال فترة قصيرة (ستة أشهر إلى سنة) مقارنة بالخامات التقليدية (ثلاثة إلى ستة سنوات)؛ IEA (2016a, pp. 26, 133).[5] وبالطبع، فإن الإنتاج (تمييزاً له عن الطاقة الإنتاجية) يمكن ان يزداد بسرعة اكبر، من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة العاطلة، عند زيادة السعر. وهذا يصح على النفط المحصور والتقليدي. مع ملاحظة أن تقرير وكالة الطاقة الدولية *WEO 2016* المشار أليه يبين أن قابلية الإنتاج (والطاقة الإنتاجية) من النفط المحصور في الزيادة ستتناقص بمرور الوقت خاصة بعد وصوله، في الولايات المتحدة، حسب التقرير في سيناريو السياسات الجديدة، إلى ما يقرب من هضبة للإنتاج في أواخر العشرينيات القادمة؛ IEA (2016a, p. 107).

(2–4) تطبيق استراتيجية حصة السوق في فترتين

عند مقارنة تطبيق استراتيجية حصة السوق خلال الفترة أواخر/2014– أواخر/2016 مع مثيلتها في 1986 يلاحظ ما يلي:

(أ) استغرق تطبيق الاستراتيجية بضعة أشهر في 1986 مقابل سنتين في الفترة الثانية.

(ب) شهد كلاً من الفترتين تطوير مناطق بديلة للنفط خارج دول أوبك. على سبيل المثال، تزايد إنتاج نفط بحر الشمال منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي وتسارع إنتاج النفط المحصور منذ أوائل العقد الحالي.

(ج) غير أن خلفية المشهد النفطي كانت مختلفة بشكل ظاهر بين الفترتين. فعندما قررت السعودية التخلي عن دور المنتج المتبقي في 1986 كان إنتاجها النفطي الخام قد انحدر من 9.9 م–ب–ي في 1980 إلى 3.2 م–ب–ي فقط في 1985. كما أن حصة دول أوبك في الإنتاج العالمي للنفط الخام انخفضت من 44% في 1980 إلى 29% في 1985. في المقابل، فإن إنتاج السعودية في 2014 (9.7 م–ب–ي) كان اعلى من، وحصة أوبك (43%) مقاربة، بالتتابع، لمستوياتهما خلال الخمسة سنوات السابقة. الجدول (1) و *OPEC's Annual Statistical Bulletin 2005*.

---

[4] أُحتسبت المتوسطات السنوية، في المتن من أرقام شهرية من الموقع الإلكتروني لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية *Energy Information Administration, EIA* ووضعت في الجدول (2). مع العلم أن هذا المصدر يبين أن متوسط إنتاج النفط المحصور انخفض من 4.41 م–ب–ي في كانون1/ديسمبر 2015 إلى 4.13 م–ب–ي في كانون1/ديسمبر 2016.

[5] ورد في تقرير *آفاق الطاقة العالمية WEO 2016*، عن حقول النفط المحصور في الولايات المتحدة، ما يلي: *"بعد الأخذ بالاعتبار إعادة تدريب العاملين وإعادة التسجيل فإن إعادة تشغيل آلة حفر rig مخزونة يستغرق على الأقل ستة أشهر"*؛ IEA (2016a, p. 133). وفي نفس السياق، فإن المدير التنفيذي للوكالة في عرضه للتقرير في *مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، Center for Strategic & International Studies, CSIS*، في واشنطن، في 18 تشرين2/نوفمبر، 2016، ذكر الرقم "سنة" كمتوسط لفترة استجابة الطاقة الإنتاجية من هذه الحقول لزيادة سعر النفط.

(د) لذلك كانت الدوافع الأساسية لتطبيق الاستراتيجية في 1986 تتمثل بمحاولة إيقاف وعكس الانخفاض المستمر في إنتاج السعودية وفي حصة أوبك في الإنتاج العالمي للنفط. أما دوافع تطبيقها في 2014 فإن اختلاف المشهد النفطي، عن 1986، قد يشير إلى توسع أو اختلاف هذه الدوافع. ففي 2014 لم يكن هنالك ما يشير إلى "تهديد" آني لحصة أوبك أو مستوى إنتاج السعودية، بالرغم من أنه كان يشير إلى إمكانية تهديد مستقبلي (ينبع من تنامي انتاج النفط المحصور وغيره من النفوط وزيادة دور بدائل الطاقة الأخرى وكفاءة استهلاك الوقود عموماً). غير أن ذلك لم يكن يبرر الطريقة والظروف التي طبقت فيها الاستراتيجية خلال الفترة أواخر 2014–أواخر 2016 (أنظر أيضاً فقرة 4–2، أدناه). كل ذلك يعطي اسنادا لفرضية وجود دوافع جيوسياسية، في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم، لتطبيق الاستراتيجية لا تقل أهمية عن الدوافع الاقتصادية (المحافظة على حصة السوق).

(2–5) استنتاج

يُستنتج مما تقدم أن محصلة تطبيق استراتيجية الحفاظ على حصة السوق خلال العامين المنصرمين، بالطريقة والظروف التي طبقت فيها، مع توسع دوافعها (بالرغم من معقولية الدوافع الاقتصادية التي قدمت لتبريرها)، كانت أكثر ضرراً على الدول المنتجة للنفط، في تخفيض عوائدها النفطية بشدة، منه على مستوى انتاج النفط المحصور في الولايات المتحدة، مع تأثير غير واضح أو ملموس لانخفاض سعر النفط على حصتها في السوق العالمية. وتبدو هذه أهم العوامل/الأسباب الأساسية التي أطاحت بهذه الاستراتيجية. بحيث تبين الآن أن جهود سنتين من تطبيقها كانت، بصورة عامة، سلبية أكثر منها إيجابية.

ثالثاً: اتفاقية أوبك لتخفيض الإنتاج

بغية تحقيق زيادة في أسعار النفط، توصل الدول الأعضاء في منظمة أوبك، في 30 تشرين–ثان/نوفمبر 2016، إلى اتفاقية تخفيض الإنتاج تطبق اعتبارا من كانون2/يناير 2017، لفترة ستة أشهر قابلة للتمديد ستة أشهر أخرى. ولقد أُتخذ مستوى إنتاج تشرين1/أكتوبر 2016، لهذه الدول كأساس للتخفيض؛ والذي أُطلق عليه: *"مستوى إنتاج الاشارة Reference Production Level"*. وفي تشخيص مستوى إنتاج الإشارة أُستخدمت أرقام مصادر "ثانوية" وليس الأرقام "الرسمية" المجهزة من الدول الأعضاء إلى منظمة أوبك. وكلا الرقمين يظهر في *نشرة سوق النفط الشهرية* للمنظمة *Monthly Oil Market Report, MOMR*. ويعكس استخدام أرقام المصادر الثانوية وليس الرسمية قلة ثقة المنظمة فيما تقدمه الدول الأعضاء من أرقام "رسمية" لها. وهذا تقليد قديم منذ أن تم تبني الحصص الإنتاجية في 1983، أشار أليه فاضل الجلبي في كتابه عن أوبك؛ Chalabi (2010, Ch. 13). وكما يلاحظ من الجدول (3)، أدناه، فإن الأرقام التي زودها أغلب الدول الأعضاء للأوبك "رسميا" عن إنتاج تشرين1، 2016 (ما يطلق عليه في نشرة أوبك *Direct Communication*) هي أعلى من أرقام المصادر الثانوية (التي يطلق عليها في النشرة *Secondary Sources*، من دون تحديد هذه المصادر، ولكن المعروف أنها تشمل شركات عالمية لنشر البيانات والمؤشرات النفطية/الغازية مثل *Platts* و*Argus*، الخ).

ولقد تراوحت نسبة التخفيض، في الاتفاقية، لكل دولة مشمولة فيها ضمن المدى 4.5%–4.7% من *مستوى إنتاج الإشارة* المحدد لها. ولكن يبدو أن أنغولا وإيران استثنيتا، فعلياً، من التخفيض. حيث أن *مستوى إنتاج الإشارة* المستخدم لأنغولا (1,751 أ–ب–ي) هو أعلى بكثير من إنتاجها في تشرين1/أكتوبر 2016 (1,586 أ–ب–ي) حسب المصادر الثانوية، مما نتج عنه أن يكون إنتاجها بعد "التخفيض" (1,673 أ–ب–ي) أعلى من إنتاجها في تشرين1/أكتوبر. أما بالنسبة لإيران فهو أعلى من الرقم الرسمي، الذي هو بدوره أعلى من رقم المصادر الثانوية لإنتاجها في ذلك الشهر. ولقد نتج عن ذلك أن مستوى إنتاج إيران بعد "التخفيض" (3,797 أ–ب–ي) هو أعلى من إنتاجها في تشرين1/أكتوبر 2016 حسب المصادر الثانوية (3,690 أ–ب–ي). من ناحية أخرى، لم تُشْمَل ليبيا ونايجيريا في الاتفاق وكذلك إندونيسيا التي عَلَقَت عضويتها في أوبك. وبالنتيجة "سُمح" لهذه الدول، ضمنياً، بعدم الالتزام ببرنامج محدد للتخفيض. أنظر الجدول (3).

ومما يذكر أن 11 دولة من خارج أوبك أبدت استعدادها للالتزام بتحقيق "استقرار" السوق النفطية، بما في ذلك وعد روسيا بالمساهمة من خلال تخفيض إنتاجها. ولقد شُكِلت لجنة من ممثلي دول أعضاء في المنظمة وممثل من كل من روسيا وعُمان، من خارجها، لمتابعة تنفيذ الاتفاق وتقديم تقارير شهرية بشأنه إلى سكرتارية أوبك.

رابعاً: التبعات المحتملة لتطبيق اتفاقية أوبك لتخفيض الإنتاج

(4–1) التبعات المقصودة وغير المقصودة: عبور فترة انتقالية؟

لقد ظهرت نتيجة سلبية أخرى لتطبيق استراتيجية الحفاظ على حصة السوق، يمكن أن يكون لها تأثير مهم على ميزان الطاقة العالمي. إن الانخفاض الكبير في العوائد النفطية لدول أوبك أدى إلى انخفاض استثماراتها النفطية مما سيؤثر سلباً على تطوير الاحتياطيات وتوسيع الطاقات الإنتاجية النفطية فيها.[6] وتظهر أهمية توسيع الطاقات الإنتاجية النفطية في دول أوبك في ضرورتها للمساهمة في إشباع الطلب العالمي (الذي سيستمر بالزيادة ولكن، يُتوقع، بنسبة أبطأ من السابق) من خلال تحقيق مستوى من الإنتاج يتخطى التدهور المتوقع للإنتاج من الحقول التقليدية في دول خارج أوبك (وداخلها). وسوف لن يستطيع النفط المحصور تعويض هذا التدهور، في الأمد المتوسط/الطويل، حسب تقرير وكالة الطاقة الدولية، IEA (2016a, Ch. 3). وبالنتيجة سيكون لانخفاض الاستثمار في دول أوبك آثار مخلخلة على ميزان الطاقة العالمي. وهنا تبرز مفارقة جديرة بالاهتمام، في اعتقادي، سأشير أليها في أدناه.

يتبين من تقرير الوكالة، أن مشهد الطاقة العالمي أو المشهد الذي يؤكد عليه التقرير (كما هو الحال في تقاريرها في سنوات سابقة) هو التطور الحثيث نحو أحلال الوقود المعوض عن الوقود الأحفوري، *fossil*، خاصة النفط (والفحم)، الذي استمر بالرغم من الانخفاض الكبير في أسعار النفط خلال السنتين والنصف الأخيرة. ويذكر التقرير

[6] في خطاب النية *Letter of Intent* من الحكومة العراقية إلى صندوق النقد الدولي، المنشور في 15 كانون1/ديسمبر 2016، ورد ما يلي: *"يتوقع ان [يبلغ] إنتاج النفط، بما فيه إقليم كردستان، ...، 4.5 م–ب–ي في 2016، وسيبقى قريباً من هذا المستوى للخمس سنوات التالية بسبب أن الحكومة لن تستطيع تمويل الاستثمارات النفطية الأعلى التي يتطلبها وضع الإنتاج النفطي على مسار متصاعد"*؛ IMF (2016, p. 12).

"توجهه" الجوهري التالي في هذا المجال: فبينما ساهم النفط في إشباع 22% من الزيادة في الاستهلاك العالمي للطاقة خلال الربع قرن الماضي (بين 1990 و2015) يتوقع/يروج/يخطط التقرير (لاحظ أن "التوقع"، "الترويج"، "التخطيط" هي مسائل من الصعب فصلها عن بعضها في تقليد هذا التقرير المهم والمؤثر) إلى أن يساهم النفط في إشباع 11% فقط من الزيادة في الاستهلاك العالمي خلال الربع قرن القادم (بين 2015 و2040)؛ الجدول (4)، أدناه. وهذا يعني ان حصة النفط من استهلاك الطاقة العالمي التي بلغت 31% في 2014 ستكون، حسب توقع/ترويج تقرير الوكالة، أقل من ذلك بفارق ملموس في 2040.[7] ولقد ذهب تقرير 2016 إلى أبعد من تقرير 2015 في الترويج أو التوقع لمجال مهم كان يعتبر الإحلال فيه صعباً بحيث يبين أن آفاق الإحلال في وقود السيارات (من خلال تنامي استخدام *السيارات الكهربائية/ البطاريات*) هي أفضل حتى مقارنة بما ورد في تقرير 2015.

ولكن، بالرغم من كل ذلك، يعود التقرير ليشير إلى استمرار أهمية النفط كوقود للسيارات، خلال فترة انتقالية ستتخطى حسب إسقاطاته سنة 2040، واستمرار أهميته، لأبعد من الفترة الانتقالية، في النقل البري للبضائع ***(trucking)*** والنقل البحري والنقل الجوي والبتروكيماويات.[8] أي خلال الفترة الانتقالية، وكذلك ما بعدها بمجالات استعمال أضيق نسبياً، سيستمر النفط، وبالذات من الشرق الأوسط، باحتلاله مركزاً حيويا لاستهلاك الطاقة في العالم. لذلك يبين التقرير أن استمرار مستويات أسعار النفط المنخفضة (خلال 2015–2016)، التي أدت إلى انخفاض الاستثمار في هذه البقعة من العالم، سيهدد توفر عرض النفط منها بكميات كافية في السوق الدولية، خلال العقود الحيوية (الانتقالية) التالية؛ IEA (2016a, p. 83). فلابد والحالة هذه من زيادة أسعار النفط بغية توفير الحافز والتمويل لدول أوبك والشركات النفطية لزيادة الاستثمار النفطي، خاصة في الشرق الأوسط. بعبارة أخرى فإن الهدف من زيادة الأسعار ستكون نتيجتها الأساس هي عبور المرحلة "الانتقالية" حتى يمكن تطوير البدائل المختلفة التي تساعد على

---

[7] حسب *سيناريو السياسات الجديدة* في تقرير *آفاق الطاقة العالمية WEO 2016*، لوكالة الطاقة الدولية، ستنخفض حصة النفط في مجمل استهلاك الطاقة العالمية من 31% في 2014 إلى أقل من 27% في 2040. أما إذا أتبعت إجراءات صارمة لتشجيع مصادر الطاقة الصديقة للبيئة على حساب الوقود الأحفوري (ومنها النفط)، حسب توصيات اتفاقية مؤتمر باريس للمناخ (سيناريو 450 في تقرير الوكالة)، فإن حصة النفط ستنخفض إلى 22%: IEA (2016a, p. 64).

[8] إن الفترة الانتقالية قد تكون غير قصيرة وتتخطى سنة 2040. ويعود ذلك، بجانب مهم منه، إلى عدم اليقين من مدى التطور التكنولوجي للسيارات الكهربائية في العالم وتطور كلفتها. على سبيل المثال، في *سيناريو السياسات الجديدة* في تقرير الوكالة يُتوقع أن يقفز عدد السيارات الكهربائية في العالم من 1.3 مليون سيارة في 2015 إلى 150 مليون في 2040. وسيكون أحد أسباب هذه الزيادة انخفاض كلفة البطارية لهذه السيارات (battery electric cars BEVs) من 210$/kWh في 2015 إلى 125$/kWh في 2025 وإلى 100$/kWh في 2040. ولكن بالرغم من ذلك، يتوقع التقرير أن تبقى مساهمة عدد السيارات الكهربائية في مجموع عدد سيارات العالم 8% فقط في 2040 (مقارنة مع 0.1% في 2015). ويعود أحد الأسباب المهمة لذلك إلى أنه بالرغم من انخفاض كلفة البطارية فإن كلفة السيارة الكهربائية ستبقى، حينئذ، أعلى من كلفة السيارة التقليدية؛ IEA (2016a, pp. 68, 121). لذلك يوصي التقرير، لتقليل استهلاك السيارات التقليدية للنفط، بزيادة كفاءة الاستهلاك. وهذه ذات التوصية لتقرير آخر صادر عن ***British Petroleum***، والذي توقع، في "سيناريو أساس" لإسقاطاته حتى سنة 2035، أن يصل عدد السيارات الكهربائية 100 مليون في تلك السنة مكوناً بذلك 5.5% فقط من عدد السيارات في العالم في سنة 2035؛ BP (2017, pp. 46-48).

استمرار الإحلال محل الوقود الأحفوري خاصة النفط والفحم (ولكن ليس الغاز)؛ بالذات في مجالات توليد الطاقة الكهربائية والنقل بالسيارات، وغيرها. وهنا تكمن المفارقة المشار اليها أعلاه: إذ إن تخفيض الإنتاج، في اتفاقية أوبك، وما يتوقع أن يؤدي أليه في زيادة الأسعار سيساهم في إنجاز عبور الفترة الانتقالية؛ التي يمكن بعدها الإسراع في تخفيض استهلاك النفط، ومن ضمنه ذلك المنتج في دول أوبك، في المدى الطويل!

ومن المناسب الإشارة إلى أن التقدم التكنولوجي في توليد الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية والرياح قد أدى إلى تحسن اقتصادياتها (تخفيض كلفها) وكذلك حال التقدم في تكنولوجيا استخراج النفط والغاز المحصورين. ولكن النقطة الأساس التي ينبغي التأكيد عليها هي أن تقليل الاعتماد على نفط دول أوبك، وبالذات الشرق الأوسط، سيتحقق، في المدى المتوسط/الطويل، ليس فقط لأسباب تتعلق بالتقدم التكنولوجي وبالنتيجة انخفاض الكلفة، من ناحية، وتجنب الآثار المضرة للتغير المناخي، من ناحية أخرى، ولكن أيضاً لأسباب جيوسياسية تتمثل في تحقيق درجة أعلى لهدف أمان الإمدادات، وذلك بتحفيز تقليل الاعتماد من خلال مساعدات مالية ومزايا ضريبية تتغلب على الأثر السلبي لارتفاع كلفة البدائل أو بوسائل تشريعية/إدارية.

(4-2) معضلة مستوى العوائد النفطية وحصة السوق

لا شك أن الدافع لتخفيض الإنتاج، من جانب دول أوبك، لم يكن هدفه المساهمة في إنجاز عبور الفترة الانتقالية (ومن ثم المساهمة في تخفيض مستوى، أو نسبة نمو، استهلاك النفط) حتى لو كانت نتيجته غير المقصودة تساعد على ذلك. ولكن الدافع المباشر الأهم هو محاولة وقف الانحدار في عوائد الدول النفطية في سبيل عكس الاتجاه نحو زيادتها. وهنا نتساءل هل سيؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى عوائد أعلى ملموسة؟ لمحاولة الجواب على ذلك لنلاحظ أنه في ظل مرونة طلب سعرية منخفضة (في الأمد القصير وربما المتوسط) فإن الانخفاض النسبي للكمية المطلوبة من النفط سيكون أقل من الارتفاع النسبي للأسعار. وبالنتيجة ستؤدي زيادة الأسعار، عند تحققها، إلى زيادة العوائد. وفعلاً، تظهر البيانات المحدودة المتاحة ارتفاع متوسط سعر النفط الخام من 45 دولار/برميل في تشرين2/نوفمبر 2016 إلى 54 دولار/برميل في كانون2/يناير 2017 (متوسط أسعار دبي، برنت، *WTI*؛ أنظر مصادر الجدول 1). وربما كان ذلك انعكاس لتوقعات السوق وكذلك لالتزام دول أوبك، بمجموعهم، في انتاجهم لشهر كانون2/يناير بما ورد في الاتفاقية. حيث تبين بيانات الإنتاج لشهر كانون2/يناير 2017 أن دول أوبك بمجموعها (لا تشمل إندونيسيا) انتجت أقل قليلاً من مجموع حصصها أو سقوفها الإنتاجية المحددة في الاتفاقية؛ أنظر الجدول (3).[9]

[9] بلغ مجموع إنتاج دول أوبك (عدا إندونيسيا) 32.14 م-ب-ي في كانون2/يناير 2017، حسب المصادر الثانوية التي وردت في نشرة أوبك الشهرية، *Monthly Oil Market Report, February 2017* (ص. 56). ويقارن ذلك مع ما هو محدد في الاتفاقية لهذا الشهر بمقدار 32.92 م-ب-ي (بما فيه إنتاج ليبيا ونايجيريا بما يعادل مستوى *إنتاج الاشارة*). مع ملاحظة ان بعض الدول تخطت حصتها كالعراق في حين أنتجت دول اخرى أقل من حصتها كالسعودية، في كانون2/يناير. من ناحية أخرى، فإن مجموع قيمة إنتاج دول أوبك (عدا إندونيسيا) مقاساً بمتوسط سعر النفط (المعرف بالمتن) بلغ قبل إعلان الاتفاقية، 50.3 مليار دولار في تشرين1/أكتوبر و46.7 مليار دولار في تشرين2/نوفمبر 2016. أما بعد الإعلان فلقد بلغ 53.9 مليار دولار في كانون1/ديسمبر 2016 و53.4 مليار دولار في كانون2/يناير

ولكن من المعروف إن الدول النفطية تحتاج إلى زيادة ملموسة في عوائدها بغية سد عجوزات ميزانياتها لذلك يتطلب تحققها زيادة أكبر في الأسعار ولفترة طويلة. وهنا سيظهر أثر غير مقصود آخر وهو أن زيادة ملموسة في الأسعار ستساهم في تشجيع زيادة إنتاج بدائل النفط أو بدائل مناطق إنتاجه، ومنها إنتاج النفط المحصور والنفط الثقيل، وزيادة في كفاءة وترشيد استهلاكه، مما يقود إلى تآكل حصة دول أوبك في سوق النفط والطاقة العالميين. ففي ظل الجهود الرامية لتقليل استهلاك النفط الاحفوري، ومن ضمنها النفط، فإن من المتوقع أن تكون زيادة السعر أكثر فعالية في تخفيض استهلاك النفط من انخفاض السعر في زيادة استهلاكه. وبالنتيجة فإن الزيادة في عوائد الدول المصدرة للنفط ستتحقق في الأمد القصير أو ربما حتى المتوسط، ولكن ليس المدى الطويل. وهنا نواجه مرة ثانية بذات المعضلة التي قادت إلى التخلي عن تحديد الإنتاج واللجوء إلى استراتيجية الحفاظ على حصة السوق في تشرين2/نوفمبر 2014.

لقد بينت تجربة تطبيق استراتيجية الحفاظ على حصة السوق بالطريقة غير المتسقة/المكتملة التي طبقت فيها (كل دولة عضو حسب رغبتها في زيادة الإنتاج بدون لجنة أو هيئة مشرفة أو متابعة، من ناحية، والاعتماد على انخفاض السعر فقط، من ناحية أخرى)، سابقاً وحالياً، عِبَرٌ ودروسٌ تكررت، ولكن قلما يؤخذ بها. وهي أن سياسات الإنتاج في دول أوبك ينبغي أن تبتعد عن القرارات السريعة غير المدروسة، من ناحية، والعوامل الجيوسياسية المفرقة، من ناحية أخرى. فلقد أنطوى العديد من القرارات، بالإضافة لتغليب المصالح الوطنية المفردة على مجموع مصالح الدول الأعضاء، على توجهات وسياسيات إقليمية ودولية خلافية والتي أصبحت آثارها السلبية واضحة الآن. لقد كان الأولى اللجوء للتخطيط بعيد المدى لقضايا الإنتاج ودور النفط في ميزان الطاقة العالمي وتبني نهج الإدارة المتأنية الذي يوازن بين حاجات دول أوبك للتمويل، من ناحية، وسعر النفط الذي لا يساهم (مع العوامل الأخرى الفاعلة) في إحلال سريع لبدائل النفط وبدائل مناطق إنتاجه، ومن ثم يحافظ، قدر الإمكان، على حصة أوبك في سوق النفط والطاقة العالميين، من ناحية أخرى.

خامساً: الصناعة النفطية بين عهد الشركات النفطية الكبرى وعهد أوبك

لقد استطاعت شركات النفط الكبرى (التي ساهمت في امتيازات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغيرها من مناطق العالم)، منذ اتفاقية *Achnacarry* فيما بينها في 1928 (وربما بمساهمة اتفاقية الخط الأحمر، في نفس السنة) من، فعلياً، تكوين كارتل للحد من المنافسة بينها وتنظيم الإنتاج والتكرير والتوزيع والتسعير وتقسيم الاسواق، الخ، بما يحفظ مصالح مجموع الأعضاء فيه. بحيث استطاع الكارتل، عموماً، من السيطرة على الصناعة النفطية، خارج الولايات المتحدة والدول الاشتراكية سابقاً، من خلال تكامل أفقي (الملكيات المشتركة لأعضائه في استخراج النفط) وتكامل عمودي (استخراج، نقل، تكرير، توزيع) لمدة أربعة عقود ونصف تقريباً حتى تفكك التكامل في مرحلة الاستخراج في أوائل سبعينيات القرن الماضي. وعند مقارنة قابليته في تنظيم والتأثير في الصناعة والسوق النفطية بقابلية منظمة أوبك، التي يطلق عليها صفة "كارتل" أيضاً، تلاحظ الاختلافات والتطورات التالية:

2017. القيم احتسبت على أساس كميات إنتاج الدول الأعضاء (من مصادر ثانوية) الواردة في الأعداد الثلاث الأخيرة لنشرة أوبك المشار أليها ومتوسط السعر من بيانات البنك الدولي المبينة مصادرها في مصادر الجدول (1).

(أ) بصورة عامة ليس هناك تكامل أفقي ولا تكامل عمودي في عمليات أوبك، لدولها مجتمعة، عدا عن تكامل عمودي بين الاستخراج والتكرير/التوزيع لبعض الدول الأعضاء.

(ب) يعتبر توفر طاقة إنتاجية فائضة لدى الكارتل النفطي (في ممارسته لدور المنتج الموازن/المتبقي، *swing/residual*) من الوسائل المهمة في تحقيق موازنة بين حصة السوق ومستوى العوائد؛ عموماً من خلال تغيير كمية الإنتاج (ولكن باستهداف أسعار مستقرة نسبياً، أيضاً). وفي هذا المجال فإن طاقة الإنتاج الفائضة (كنسبة من الإنتاج) التي توفرت لكارتل شركات النفط الكبرى، خلال الفترة التي سبقت سبعينيات القرن الماضي، كانت أعلى مما توفر للأوبك (خاصة للسعودية)، بعد ذلك. كما ان هذه النسبة تناقصت، خلال العقد الأخير الذي شهد ضعف دور أوبك، في التأثير في السوق النفطية، مقارنة بالعقود السابقة. أنظر: McNally (2017).

(ج) اختلاف حجم الاحتياطيات البترولية للدول الاعضاء وبالنتيجة اختلاف الآفاق الزمنية لمنظورهم الاستراتيجي وما يترتب عليه ذلك من اختلاف الاستراتيجيات/الاهداف والسياسات.

(د) تتكون المنظمة من أعضاءً يتغلب التنافس الجيوسياسي بين بعضهم، أحياناً، على دواعي التعاون. كما تتسم سياسات البعض بالتقلب.

(هـ) انخفاض تأثير أوبك، نتيجة لانخفاض حصة النفط في الاستهلاك العالمي للطاقة منذ سبعينيات/ثمانينيات القرن الماضي، أساساً نتيجة لنمو استهلاك بدائل النفط. ولقد تسارع هذا النمو، بعد ذلك، نتيجة لجهود أحلال بدائل الوقود الصديق للبيئة، على حساب النفط والفحم، بعد تزايد إدراك خطر التغير المناخي/البيئي، خاصة خلال العقود الأخيرة التي توجت باتفاقية مؤتمر باريس للمناخ، في أواخر 2015.[10] كما ساهم تغير مرحلي في انخفاض تأثير أوبك تبين في انخفاض حصة أوبك في إنتاج النفط العالمي بين 1970 و1985/1980. فبعد تحول مركز القرار في استخراج النفط في دول أوبك، من الشركات إلى الحكومات، خلال سبعينيات القرن الماضي، تفاعلت عوامل جيوسياسية تراوحت من "المقاطعة العربية" إلى الحرب العراقية–الإيرانية في زيادة درجة الخطر وعدم اليقين فيما يخص أمان إمدادات النفط من المنطقة العربية إلى الدول المستهلكة، خاصة المتقدمة. ولقد دفع ذلك إلى تنشيط الجهود للبحث عن النفط خارج المنطقة العربية عموماً. ولكن منذ 1985 أخذت حصة نفط أوبك في الإنتاج العالمي بالزيادة، كما أشير أليه أعلاه.[11]

---

[10] بينما كانت حصة النفط في استهلاك الطاقة العالمي 37% في 1990 فإنها انخفضت إلى 31% في 2014؛ محتسبة من IEA (2016a, p. 550). وحسب تقرير *"آفاق الطاقة العالمية WEO 2002"*، IEA (2002, p. 58)، فإن حصة النفط في استهلاك الطاقة العالمي بلغت 49% في 1971. غير أن التقرير *WEO 2002* لا يشمل كافة مصادر الطاقة المتجددة في مجموع الطاقة العالمية التي يشملها التقرير *WEO 2016*. لذلك من الصعب مقارنة حصة النفط في استهلاك الطاقة العالمي في 1971 مع السنتين 1990 و2014.

[11] انخفضت حصة أوبك في الإنتاج العالمي للنفط الخام (بدون سوائل الغاز، *NGLs*) من 53% خلال الفترة 1970–1974 إلى 36% في 1980–1984. ولكنها عادت للارتفاع إلى 39% في 1990–1994 و44% في 2010–2014، لتحوم حول خط اتجاهي متزايد خلال الفترة 1986–2015؛ الشكل (1) والجدول (1) في المتن. كما أن حصة أوبك في التصدير العالمي للنفط الخام، الذي لا يشمل سوائل الغاز، انخفضت من 86% خلال 1969–1973 إلى 65% خلال 1980–1984 وإلى 57% خلال 2010–2014؛ مرزا (2016–ب).

يمكن أن نخلص، مما تقدم، إلى أنه بالمقارنة مع كارتل شركات النفط الكبرى، لم يتمكن "كارتل" أوبك من التأثير جدياً في مستوى حصته في السوق. ولكن في مجال الأسعار، كان له تأثيرٌ ملموس في رفعها (وتخفيضها) خلال الفترة 1973–88/1987. ونتيجة للحاجة إلى نفط أوبك، كما يعكسها استمرار/تزايد أهميته في الاستهلاك العالمي خلال الفترة 1985–2016، استمر تأثير المنظمة في الأسعار حتى الآن، خاصة من خلال تطبيق الحصص الإنتاجية للأعضاء ودور السعودية كمنتج متبقي. مع ملاحظة ضعف التأثير خلال العقد المنصرم.

كخلفية مفيدة راجع كتاب فاضل الجلبي المشار أليه في المقدمة، Chalabi (2010)، والكتاب المعنون *The Prize*، Yergin (2009)، الصادر في 1991 والمنقح في 2009، والكتاب الصادر حديثاً McNally (2017)، وكذلك مرزا (2016–ب).

سادساً: العـراق والتخفيض

(6–1) ظروف العراق الحالية ومشاكل نفط الشمال

في الوقت الذي يواجه العراق أعباء الحرب على داعش ومتطلبات إعادة التعمير وتحمل كلف تدفق المهجرين واللاجئين، في مناطق العمليات المسلحة ومناطق أخرى، مما حدا به إلى طلب المعونة الدولية، فإنه عومل في تخفيض الإنتاج في اتفاقية أوبك كما لو أنه دولة تمر بظروف اعتيادية. من ناحية أخرى، فيما يخص حجم التخفيض (210 أ–ب–ي) في هذه الاتفاقية، فإن إنتاج إقليم كردستان، والذي بلغ 565 أ–ب–ي خلال تشرين1/أكتوبر 2016، شُمل في *مستوى إنتاج الإشارة* للعراق عند احتساب التخفيض.[12] ويكتسب هذا الأمر أهمية عند التنفيذ، بسبب التعقيدات التي تثار نتيجة تداخل مناطق الإنتاج بين الإقليم وباقي مناطق العراق والاختلاف المستمر بين سلطة الإقليم وحكومة المركز حول عائدية الإنتاج ومستواه والمناطق المستخرج منها. ولكن يبدو أن الأمر حُسم، من قبل المركز، وذلك باستثناء إنتاج منطقة إقليم كردستان (وكركوك) من برنامج التخفيض، "في الوقت الحاضر".[13] أي في الوقت الذي شُمل فيه إنتاج منطقة الإقليم (وكركوك) عند احتساب تخفيض الإنتاج الذي على العراق تحقيقه يبدو إنه استثني، عند التنفيذ، من التخفيض. وهذا يعني أن العبء سيقع على الحقول الجنوبية والوسطى.

(6–2) موقف الشركات المقاولة من تخفيض الإنتاج

قد يقود تخفيض الإنتاج في العراق، بسبب الالتزام بحصة أوبك، في ظل عقود العراق النفطية، إلى مطالبة الشركات المقاولة بالتعويض (أي دفع رسوم أتعاب، *remuneration fees*) عن الكمية المخفضة غير المنتجة.[14] ولكن من حيث المبدأ، فإن الجانب العراقي غير ملزم بالتعويض، بموجب مواد في عقود الخدمة–الفنية. حيث يستطيع تقليص

---

[12] رقم إنتاج إقليم كردستان مستل من بيانات مصدرها وزارة الموارد الطبيعية الكردستانية في:
Monthly Production & Export Revenue Overview, October 2016.

[13] في مقابلة مع المدير العام لشركة تسويق النفط (سومو)، فلاح العامري، حول اتفاق أوبك، ورد ما يلي *"ويشمل التخفيض الآن حقول الوسط والجنوب وربما يشمل لاحقاً حقول النفط في شمال العراق"*؛ شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2017/1/29.

[14] من بين نقاط متعددة، أثار هذه النقطة الخبير النفطي كامل المهيدي في اتصال مباشر.

الإنتاج دون تعويض الشركات المقاولة عن كمية "التقليص". وينطلق ذلك مما ورد في *المادة 12.5*، في اتفاقيات *عقود الخدمة–الفنية* مع هذه الشركات. حيث تجيز المادة 12.5 لوزارة النفط العراقية تقليص الإنتاج (او زيادته) لأسباب وظروف وشروط حددتها المادة، وبالذات الفقرة *(e)* منها المعنونة: *"تقليص تفرضه الحكومة Government imposed curtailment"*.

غير أن مجموعة من العوامل قد تثير احتمال لجوء الشركات المقاولة إلى طلب التعويض بسبب التقليص الذي يترتب على الالتزام بحصة الإنتاج المحددة من قبل أوبك، ولعل من أهمها ما يلي:

- الظروف الحالية الصعبة للعلاقة بين وزارة النفط وهذه الشركات والنابعة من تأخر تسديد مستحقاتها عن السنوات السابقة. فلقد بلغت المستحقات المتأخرة لهذه الشركات، في نهاية حزيران/يونيو 2016، حوالي 3.68 مليار دولار؛ IMF (2016, p. 11).
- عدم الوضوح في تحديد "الإنتاج الإضافي"، عن خط *"الأساس baseline"* (الوارد في بروتوكول التعاقد)، الذي يُفرض عليه رسم الأتعاب للشركة المقاولة.
- حقيقة مطالبة هذه الشركات وحصولها في نيسان 2015 على تعويض عن تقليصات حدثت خلال الفترة 2011–2014؛

أنظر: مرزا (2015) وكذلك الوثائق التالية الصادرة عن وزارة النفط: MoO (2009a, 2009b).

الجدول (1) حصص دول الأوبك ودول الشرق الأوسط في الإنتاج العالمي من النفط الخام *(بدون سوائل الغاز الطبيعي)* ومتوسط سعر النفط

	الحصة في الإنتاج العالمي %		متوسط سعر النفط
	دول الأوبك	دول الشرق الأوسط	دولار/برميل
1969	49.8	29.8	1.3
1970	51.4	30.4	1.2
1971	52.4	33.6	1.7
1972	53.2	35.5	1.8
1973	55.4	38.1	2.8
1974	54.5	39.0	11.0
1975	50.5	36.7	10.4
1976	52.8	38.4	11.6
1977	51.5	37.1	12.6
1978	48.8	35.1	12.9
1979	48.6	34.4	31.0
1980	44.4	30.7	36.9
1981	39.6	27.8	35.5
1982	35.0	24.1	32.6
1983	31.7	21.3	29.7
1984	30.1	19.8	28.6
1985	28.5	18.6	27.2
1986	32.0	22.0	14.4
1987	30.6	21.8	18.1
1988	33.1	24.9	14.7
1989	35.3	26.2	17.8
1990	37.3	27.2	22.9
1991	37.9	27.1	17.8
1992	40.2	29.6	19.0
1993	41.0	30.9	16.8
1994	41.1	31.4	15.9
1995	40.7	31.2	17.2
1996	40.2	30.9	20.4
1997	40.4	31.1	19.2
1998	42.5	32.4	13.1
1999	41.3	32.0	18.1
2000	42.1	32.5	28.2
2001	41.1	31.8	24.4
2002	40.0	29.1	24.9
2003	41.9	30.4	28.9
2004	44.1	31.2	37.7
2005	43.7	31.8	53.4
2006	44.1	32.0	64.3
2007	43.7	31.4	71.1
2008	44.7	32.2	97.0
2009	41.9	30.3	61.8
2010	41.9	30.1	79.0
2011	44.1	32.8	104.0
2012	45.7	33.2	105.0
2013	44.4	32.8	104.1
2014	42.8	32.1	96.2
2015	43.0	32.6	50.8
2016			42.8

يتبع←

المصادر:

(1) الحصص محتسبة من بيانات وردت في أعداد مختلفة من النشرة الإحصائية السنوية للأوبك، *Annual Statistical Bulletin, ASB*، وكما يلي :

1969: *ASB2004.* 1970-2001: *ASB2005* . 2002-2004: *ASB2008.* 2005 : *ASB2009.*
2006-2009: *ASB*2010/11. 2010: *ASB*2015. 2011-2015: *ASB*2016.

(2) متوسط سعر النفط مستل من بيانات البنك الدولي: World Bank (2017). وهو محتسب في هذا المصدر كما يلي:

(أ) بين 1969 و1978: سعر خام العربي الخفيف، *API* 34^{o}، فقط.

(ب) بين 1979 و1985: متوسط أسعار خامات العربي الخفيف وبرنت وغرب تكساس.*WTI*

(ج) بين 1986 و2016: متوسط أسعار خامات دبي وبرنت وغرب تكساس *WTI*.

الجدول (2) إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية

	ألف برميل/يوم، أ-ب-ي			نسبة التغير السنوية، %		
	محصور Tight	تقليدي	المجموع	محصور *Tight*	*تقليدي*	*المجموع*
2000	359	5,463	**5,822**			
2001	350	5,451	**5,801**	*-2.5*	*-0.2*	***-0.4***
2002	337	5,407	**5,744**	*-3.5*	*-0.8*	***-1.0***
2003	334	5,315	**5,649**	*-1.1*	*-1.7*	***-1.7***
2004	346	5,095	**5,441**	*3.6*	*-4.1*	***-3.7***
2005	379	4,805	**5,184**	*9.6*	*-5.7*	***-4.7***
2006	398	4,688	**5,086**	*5.1*	*-2.4*	***-1.9***
2007	433	4,644	**5,077**	*8.9*	*-0.9*	***-0.2***
2008	522	4,478	**5,000**	*20.5*	*-3.6*	***-1.5***
2009	598	4,755	**5,353**	*14.5*	*6.2*	***7.1***
2010	791	4,684	**5,475**	*32.3*	*-1.5*	***2.3***
2011	1,233	4,413	**5,646**	*55.8*	*-5.8*	***3.1***
2012	2,067	4,420	**6,487**	*67.7*	*0.1*	***14.9***
2013	2,929	4,539	**7,468**	*41.7*	*2.7*	***15.1***
2014	3,926	4,838	**8,764**	*34.1*	*6.6*	***17.4***
2015	4,528	4,887	**9,415**	*15.3*	*1.0*	***7.4***
2016	4,251	4,638	**8,889**	*-6.1*	*-5.1*	***-5.6***

المصادر:

(1) مجموع الإنتاج: Energy Information Administration, EIA (2016, 2017a).

ملاحظة: المتوسط اليومي لمجموع الإنتاج لسنة 2016 هو لأحد عشر شهراً.

(2) إنتاج النفط المحصور: Energy Information Administration, EIA (2017b).

الجدول (3) اتفاقية أوبك في 2016/11/30 لتحديد الإنتاج، ألف برميل/يوم (أ-ب-ي)

الدول الأعضاء	إنتاج تشرين1/أكتوبر 2016 من مصادر "رسمية" و"ثانوية"		الاتفاقية			
	رسمية	ثانوية	مستوى إنتاج الإشارة (تشرين1/أكتوبر 2016)	التعديل	مستوى الإنتاج اعتباراً من كانون2/يناير 2017	*نسبة التخفيض* %
الجزائر	1,171	1,088	1,089	-50	1,039	*-4.6*
أنغولا *	1,507	1,586	1,751	-78	1,673	*-4.5*
الأكوادور	542	549	548	-26	522	*-4.7*
غابون	..	202	202	-9	193	*-4.5*
إندونيسيا **	..	722				
إيران	3,920	3,690	3,975	90	3,797	
العراق	4,776	4,561	4,561	-210	4,351	*-4.6*
الكويت	3,000	2,838	2,838	-131	2,707	*-4.6*
ليبيا	..	528				
نايجيريا	1,476	1,628				
قطر	639	646	648	-30	618	*-4.6*
العربية السعودية	10,625	10,532	10,544	-486	10,058	*-4.6*
الإمارات العربية	3,188	3,007	3,013	-139	2,874	*-4.6*
فنزويلا	2,316	2,067	2,067	-95	1,972	*-4.6*
المجموع		**33,644**				

المصادر:

(1) أعمدة اتفاقية أوبك: OPEC's Website ,Press Releases, downloaded November 30, 2016.

(2) مستوى الإنتاج في تشرين1/أكتوبر حسب المصادر الرسمية (*Direct Communication*) والثانوية *(Secondary)* من: OPEC's *Monthly Oil Market Report, 11 November 2016*.

الملاحظات:

(أ) إن التخفيض المقرر لإيران ينبغي ان يكون (-178) أ-ب-ي (ويساوي 3975 ناقصاً 3797، الواردين في سطر إيران في الجدول أعلاه) وهو يمثل 4.5% من مستوى إنتاج الإشارة المستخدم لإيران في الجدول (3975 أ-ب-ي). ولكن بدلاً من رقم التخفيض الصحيح (-178) أ-ب-ي ورد في سطر إيران في عمود التعديل (أي التخفيض)، رقم (90) أ-ب-ي.

(ب) ملاحظات وردت في إعلان الاتفاقية:

* إن أساس الإشارة لتعديل إنتاج النفط الخام هو مستوى تشرين1/أكتوبر 2016 عدا أنغولا فهو أيلول/سبتمبر 2016، والأرقام هي من مصادر ثانوية والتي لا تمثل حصة، *quota*، لكل دولة عضو.

** إندونيسيا علقت عضويتها.

الجدول (4) حصة النفط في زيادة الاستهلاك العالمي للطاقة

	الزيادة بين 1990 و2015 *(فعلي)*		الزيادة بين 2015 و2040 *(مخطط/متوقع) "سيناريو السياسات الجديدة"*	
	مليون طن معادل للنفط *Mtoe*	%	مليون طن معادل للنفط *Mtoe*	%
النفط	1,100	*22.0*	450	*11.0*
الفحم	1,610	*32.1*	300	*7.3*
الغاز الطبيعي	1,280	*25.5*	1,370	*33.5*
وقود منخفض الكاربون	1,020	*20.4*	1,970	*48.2*
المجموع	**5,010**	***100***	**4,090**	***100***

المصدر: International Energy Agency, IEA (2016b).

مصادر البحث

مرزا، علي (2015) "ملاحظات على احتساب عائد المقاول في عقود الخدمة الفنية النفطية في العراق"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 1 أيار/مايو.

_____ (2016–أ) "آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة"، *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*، http://www.dohainstitute.org/file/Get/e32a70d1-069a-40db-a7a5-676651d62448.

_____ (2016–ب) "مراجعة كتاب: النفط بين السياسات والأوهام"، *مجلة سياسات عربية*، العدد 19 آذار/مارس، *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*.

British Petroleum, BP (2017) *BP Energy Outlook 2017 Edition*.

Chalabi, F. (2010) *Oil Policies, Oil myths: Analysis and Memoirs of an OPEC Insider*, I.B. TAURIS, London.

Energy Information Administration, EIA (2016) 'Crude Oil Production', Excel File: pet_crd_crpdn_adc_mbblpd_a.xls, downloaded December 2, 2016, http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_crd_crpdn_adc_mbblpd_a.htm.

_____ (2017a) 'Crude Oil Production,' *[2016 Monthly Production]*, Excel File: PET_CRD_CRPDN_ADC_MBBLPD_A.xls, downloaded February 6, 2017, http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_crd_crpdn_adc_mbblpd_a.htm.

_____ (2017b) 'Shale in the United States', Excel File, downloaded January 30, 2017, http://www.eia.gov/energy_in_brief/article/shale_in_the_united_states.cfm.

International Energy Agency, IEA (2002) *World Energy Outlook 2002*.

_____ (20114) *World Energy Outlook 2014*.

_____ (2016a) *World Energy Outlook 2016*, November 16.

_____ (2016b) *World Energy Outlook 2016 Launching Presentation*, London, November 16.

International Monetary Fund, IMF (2016) *Iraq: Letter of Intent, Memorandum of Economic and Financial Policies, and Technical Memorandum of Understanding*, December 15. IMF's Website, https://www.imf.org/external/np/loi/2016/irq/12162016.pdf, downloaded March 5, 2017.

McNally, R. (2017) *Crude Volatility: The History and the Future of Boom-Bust Oil Prices*, Columbia University Press, New York, January 17.

Ministry of Oil, MoO (2009a): *Final Tender Protocol for the Award of Service Contract: Iraq's First Petroleum Licensing Round*, April 23, 2009.

_____ (2009b) *Technical Service Contract for the …. Field between Iraqi Ministry of Oil (ROC) and…().*

OPEC, *Annual Statistical Bulletins 2004, 2005,2008, 2009, 2010/11, 2015, 2016*.

_____, *Monthly Oil Market Reports, November 2016, January-February 2017*.

World Bank, WB (2017) *Commodity Prices, Pink Sheet*, downloaded February 10, 2017, http://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets.

Yergin, D. (2009) *The Prize, The Epic Quest for Oil, Money & Power*, Free Press, New York.

أسلوب تمويل استيرادات القطاع الخاص وسوق الصرف العراقي[1]

تحليل وتوصيات

موفق حسن محمود د. علي مرزا

أولاً: مقدمـة

تتألف منظومة المؤسسات التي تتعامل بالقطع الأجنبي في سوق الصرف في العراق من البنك المركزي ومصارف تجارية ومكاتب صيرفة وتحويل. ويحصل البنك المركزي على معظم إيراداته من الدولار من مبيعات الدينار إلى وزارة المالية مقابل دولار يتأتى من عوائد تصدير النفط التي تستلمها الوزارة. ولإشباع طلب القطاع الخاص/العائلي على الدولار يقوم البنك المركزي ببيع الدولار يومياً إلى مصارف مرخصة من خلال نافذته (مزاد العملة). بدوره يقوم القطاع الخاص/العائلي بشراء الدولار من هذه المصارف ومكاتب الصيرفة التي تتعامل معها. وتشمل النافذة نوعين من المبيعات التي تشبع حاجات "قانونية". الأول، تمويل الاستيراد الخاص من خلال " *التحويلات transfers*"، والثاني، البيع النقدي للدولار لأشباع حاجات متنوعة، كالسفر والعلاج، الخ. ويقصد بالحاجات القانونية هي تلك التي تستثني تبييض الأموال (من ضمنها أموال الفساد) وتمويل الأرهاب وحاجات أخرى تبرر الدواعي الاقتصادية/الاجتماعية/البيئية استثناءها. على سبيل المثال، اعتماداً على مستوى عوائد البنك المركزي من الدولار من ناحية، ومستوى احتياطاته الدولية، من ناحية أخرى، يمكن توسيع أو تضييق قائمة الحاجات غير "القانونية" الأخرى. وتمثل التحويلات النسبة الغالبة من مبيعات النافذة حيث بلغت 94% من المبيعات خلال 2010–2012 لتنخفض إلى 74% خلال 2013–2014 ولتعود إلى الارتفاع إلى 86% خلال 2015–أوائل/2016، الجدول (1) أدناه. مع العلم أن طلب القطاع العام والحكومي على الدولار يتم اشباعه مباشرة من قبل البنك المركزي بدون اللجوء إلى النافذة.

ثانياً: تحويلات النافذة واستيرادات القطاع الخاص

ومع أن التحويلات في مبيعات النافذة تهدف حصراً تمويل الاستيرادات الخاصة فلقد أثيرت تساؤلات حول حقيقة هذا التمويل وهل يوجه جل هذه التحويلات فعلاً لتمويل الاستيرادات الخاصة؟ وكما يتبين من الجدول (1) فإن نسبة الاستيرادات الخاصة إلى تحويلات النافذة كانت عموماً أقل من هذه التحويلات خلال 2011–2014. ولكن حتى أرقام الاستيرادات الخاصة هذه، الواردة في الجدول (والمأخوذة من بيانات ميزان المدفوعات)، نفسها خضعت للتساؤل

[1] نُشِرت في: شوقي جواد وخالد الشمري (2017) *احاديث الثلاثاء، كتابات لمثقفين عراقيين*، الجزء الثامن، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد.

بكونها مُبالغ بها. ولقد قام ديوان الرقابة المالية بتحقيق في 2012 لمعرفة مدى مطابقة قيم الاستيرادات الخاصة الفعلية لتحويلات النافذة. غير أن نتائج التحقيق ومنهجيته كانت نفسها موضع تساؤل نتيجة لانخفاض نسبة الشمول، باعتمادها على عينة صغيرة نسبياً من التحويلات وكذلك لتغطيتها لمنافذ حدودية قليلة. هذا بالإضافة إلى أن التحقيق لم يأخذ بالاعتبار الاحتمالات الواردة لتأخر وصول الاستيرادات وتأخر تسجيلها في سجلات الجمارك، أنظر: Merza (2013).[2] غير أن حقيقة القيام بالتحقيق كانت تعكس القلق السائد من احتمالات أساءة استخدام بعض التحويلات في المجالات غير القانونية. وفي هذا السياق، تشير تقارير، تم تداولها في الإعلام، إلى أن عدد غير قليل من محلات صيرفة مجازة وغير مجازة في العراق تستخدم بعض من مبيعات البنك المركزي اليومية بشقيها التحويلات والبيع النقدي في معاملات غير قانونية، بما فيها تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. أنظر، على سبيل المثال، مقال الكاتبة Coker (2016) التي تورد معلومات وبيانات، في هذا الخصوص, من خلال تحقيق ميداني مباشر وكذلك نقلاً عن مصادر رسمية أمريكية. إن حقيقة انتفاء آلية ومن ثم شفافية مناسبة للتأكد من تحقق الاستيرادات في الترتيب الحالي لمبيعات "تحويلات" النافذة يساهم باستغلال هذه "التحويلات" لأغراض غير قانونية. ولقد دفع ذلك بعض الكتاب لاقتراح أسلوب الاعتمادات المستندية *Letters of Credit, LoC* في التمويل. ويتسم هذا الأسلوب بالشفافية في هذا المجال مقارنة بأسلوب التحويلات، أنظر: محمود (2016)، والفقرة *خامساً* أدناه. وبالإضافة لشفافيته سيلاحظ في الفقرات التالية أن تبني هذا الاسلوب يمكن أن يخدم هدفين في آن واحد. الأول يتمثل بإمكانية متابعة تحقق تنفيذ الاستيرادات الخاصة والثاني إمكانية ترشيد متطلبات الدولار اللازمة لتمويل هذه الاستيرادات. ولكن في كل الأحوال، بدون مكافحة الفساد وتقوية الجهاز المصرفي ورقابة البنك المركزي والتنظيمات والقواعد المصرفية، فإن أساليب التحويل الخارجي المتبعة تكون عرضة للاستغلال غير القانوني.

ثالثاً: التوازن في سوق الصرف

يخضع الجهاز المصرفي، في اقتصادات السوق المستقرة (المتقدمة والصاعدة) لقواعد وتنظيمات تقررها وتشرف على تطبيقها السلطة النقدية (بنك مركزي أو بنك احتياطي، الخ). بحيث تقوم هذه السلطة بعملية المراقبة والمتابعة لتأمين تطبيق قواعد وتنظيمات الصرف ومعاقبة من يخالفها. ويبين قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 (المادة الرابعة) وقانون المصارف لسنة 2005 (معظم المواد، خاصة 26–33) أن البنك المركزي هو السلطة النقدية المسؤولة عن الاشراف على الجهاز المصرفي ومراقبته وإصدار التعليمات المتعلقة بالعمليات النقدية/المالية والصرف ومتابعة تنفيذها. ولكن منذ صدور هذين القانونين يتبين، نتيجة لضعف البنية الأساسية والمؤسسية للجهاز المصرفي/المالي، أن أداء البنك المركزي في هذا المجال اتسم بضعف الفعالية (أنظر، IMF, *Article IV*

[2] غطى تحقيق ديوان الرقابة الفترة 2012/8/31–1/1 وبلغت العينة 2.3 مليار دولار من مجموع "تحويلات" بلغ مقدارها 28.1 مليار دولار، خلال هذه الفترة، أي بلغت العينة حوالي 8% من التحويلات.

Consultations 2004-2015). نتيجة لذلك تتسم السوق النقدية وسوق الصرف في العراق بممارسات لا تتلائم بالضرورة مع تعليمات وقواعد الصرف المحددة في القانونين المشار أليهما. ويقود هذا الوضع إلى ضعف تنفيذ السياسات المختلفة وضعف الاستجابة لمؤشرات وقواعد وتنظيمات السلطة النقدية.

ويؤدي هذا الوضع إلى تحميل البنك المركزي عباً أكبر في تحقيق التوازن في سوق الصرف. ويعني التوازن، تساوي العرض مع الطلب بسعر صرف "النافذة/المزاد"، كما يعني "العبء الأكبر" الاضطرار إلى أشباع طلب أكبر على العملة الأجنبية لغرض تحقيق التوازن مقارنة بمنظومة مصرفية منضبطة. وتعود علة ذلك إلى أنه طالما يمكن إشباع الطلب "غير القانوني" من قبل وحدات مصرفية/صيرفية لا يمكن مراقبتها بفعالية فإن حجم الطلب في سوق ضعيفة التنظيم يكون أكبر من حجم الطلب في سوق عالية التنظيم (ويكون الفرق بينهما بمقدار الطلب غير القانوني). ومن ثم يكون العرض اللازم للاشباع أكبر في السوق غير المنضبطة منه في السوق الأكثر انضباطاً. ويتضمن ذلك أن الطلب غير القانوني (تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وغيرهما) هو عامل أساسي في التأثير في سعر الصرف التوازني في العراق. في المقابل، فانه نتيجة لفعالية التطبيق والرقابة والمتابعة للبنوك ومكاتب الصيرفة في دول متقدمة وصاعدة فإن الطلب غير القانوني لا يمثل جزءً يذكر من الطلب الكلي الذي يؤثر في السعر التوازني. ويعود ذلك إلى أن هذا الطلب لايمكن أشباعه إلا خارج السوق المنضبطة وبحدود ضيقة جداً تخضع لطائلة القانون وعقابه الفعّال بحيث في ظل ذلك يصعب تكوُّن سوق موازية تؤثر جدياً على سعر الصرف التوازني. لهذا السبب فإن التفكير في تضييق مجالات التحويل بفرض قيود عليها ينعكس بشكل أسرع في سوق الصرف ومن ثم في سعر الصرف التوازني في العراق. وهذه مشكلة تبين أحد وجهين لمعضلة سياسة الصرف في العراق كما سيتبين في الفقرة التالية.

رابعاً: معضلة سياسة الصرف وبرنامج صندوق النقد الدولي

نتيجة لانخفاض أِسعار وعوائد النفط منذ منتصف 2014 واجه العراق وضعاً مالياً متدهوراً أنعكس في تزايد عجز الميزانية (إضافة للعجز المخطط)، في موازنات 2015 و2016، والذي فاقمه استمرار العمليات العسكرية ضد داعش. في ظل هذه الأوضاع تواجه سياسة الصرف معضلة تحتاج إلى تسوية مناسبة. وتتمثل هذه المعضلة بمحاولة تحقيق هدفين ليسا، بالضرورة، متوافقين في الأمد المنظور. الأول هو تحقيق التوازن في سوق الصرف (أي تحقيق تساوي الطلب والعرض من الدولار بسعر صرف النافذة/المزاد)، والثاني الحفاظ على حد أدنى أو حد "كافٍ" من الاحتياطات الدولية (والذي يتطلب، من بين إجراءات أخرى، تقييد إشباع الطلب). ومن الواضح، في ظل تدني عوائد النفط، أن تحقيق أحد الهدفين قد يؤثر سلباً على الثاني.

وبالإضافة للمساعدة في الإشراف على تمويل البنك المركزي لجانب من عجز الميزانية، فإن صعوبة إيجاد تسوية مناسبة لهذه المعضلة كانت أحد الأسباب الأساسية التي حدت بالبنك المركزي للاستعانة بصندوق النقد الدولي، في أواخر 2015، للأشراف على إدارة عملية الصرف من خلال ما أُطلق عليه "*البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق "Staff Monitored Program, SMP*" والذي يمتد إلى نهاية 2016، أنظر: IMF (2015). ويخضع تنفيذ هذا البرنامج لمتابعة فصلية في ضوء أهداف كمية يضعها الصندوق. ويتضح من تقرير الصندوق، حول البرنامج، الصادر في كانون ثان (IMF, 2016) أن الصندوق يفضل استمرار الترتيب الحالي في ربط الدينار بالدولار (بمستوى سعر صرف النافذة/المزاد الحالي) واستمرار بيع الدولار في نافذة البنك المركزي ورفع القيود على التحويل. على أن يجري ذلك من ضمن حزمة السياسات والإجراءات التالية:

(1) إتباع سياسات مالية تقشفية بغية تخفيض العجز في الميزانية العامة وتحسين الإدارة المالية الحكومية.

(2) اتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

(3) تفعيل سياسات هيكلية وإجرائية ورقابية مالية ومصرفية (بما فيها إعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد) طالما دعى إلى تطبيقها وتفعيلها الصندوق خلال العقد المنصرم في مشاورات المادة الرابعة وغيرها من المشاورات والمداولات مع الجانب العراقي.

(4) قيام البنك المركزي بإقراض وزارة المالية بطريق غير مباشر وذلك بشراءه، في السوق الثانوية، لحوالات الخزينة التي تشتريها المصارف من الوزارة، ولكن ضمن حدود عليا شهرية.

(5) القبول بإنخفاض مستوى الاحتياطات الذي يترتب على كل من استمرار بيع الدولار من نافذة البنك المركزي (بدون قيود) وعلى اقراض الخزينة (غير المباشر) إلى حين أن يصل هذا المستوى حداً يترتب عليه اتخاذ إجراءات أخرى.

إن تفضيل الصندوق، بموافقة البنك المركزي، لاستمرار بيع الدولار من خلال نافذته يعود إلى خشية الصندوق من أن فرض القيود (عدا ما يتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب) يقود إلى نشوء أسواق موازية مما يعرض الاستقرار الاقتصادي للاهتزاز، أنظر: IMF (2016, P. P. 11, 12). وفي هذا السياق، يعود قبول البنك المركزي والصندوق للاستمرار في مبيعات للدولار لا تساندها ايرادات العملة الاجنبية إلى عاملين.[3] الأول، اعتقادهما "بكفاية" الاحتياطات الدولية الحالية، والثاني، الأمل بعودة أسعار النفط للارتفاع بحيث يمكن إعادة تجميع ما تم فقدانه من الاحتياطي أو جله. أنظر تصريحات المحافظ الواردة في IOR (2016) وكذلك إسقاطات الصندوق بهذا الاتجاه الواردة في IMF (2016 P.15).

[3] خلال الثمانية أشهر الممتدة من تموز 2015 إلى شباط 2016 بلغ مجموع المبيعات اليومية لنافذة البنك المركزي 31.4 مليار دولار في الوقت الذي بلغ فيه مجموع العوائد النفطية 26.8 مليار دولار، أنظر الجدول (1).

ولكن آفاق السنتين القادمتين قد لا تساند هذا الأمل، بشكل ملموس، كما أن الاحتياطي آخذ بالانخفاض مما يؤثر سلباً في الوجه الآخر من المعضلة. فلقد انخفضت هذه الاحتياطات (والمتكونة من الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي زائداً رصيد متلاشي لحساب وزارة المالية بالدولار الذي كان لدى الاحتياطي الفدرالي في نيويورك ونقل للبنك المركزي) من 67 مليار دولار في نهاية 2014 إلى 53 مليار دولار في نهاية 2015. ونقدر أنها بلغت 48.2 مليار دولار في نهاية شباط 2016، الجدول (1).[4] وإذا استمر هذا الانخفاض حتى تتخطى الاحتياطات الحد الأدنى أو الكاف المرغوب فإن ذلك سيتطلب، عاجلاً أم آجلاً، تخفيض عرض الدولار من نافذة البنك المركزي، ربما بشدة، لتقليل هذا التدهور، سواء كان ذلك من خلال إجراءات إدارية أو سعرية أو كلاهما.

لذلك تهدف هذه الورقة إلى المساهمة بتلافي الوصول إلى هذه النقطة، قدر الإمكان، وذلك باقتراح اسلوب لتمويل الاستيرادات الخاصة بالدولار من خلال الاعتمادات المستندية وتقديم توصيات أخرى يؤدي تبنيها إلى المساهمة في ترشيد عملية تمويل هذه الاستيرادات من ضمن الآلية الحالية للبيع من نافذة البنك المركزي (مزاد العملة)، أي إلى متطلبات أقل من الدولار في تمويل استيرادات القطاع الخاص وحاجاته الأخرى. كما نعتقد أن الأسلوب المقترح، في هذه الورقة، زائداً التوصيات الأخرى، ستحقق تسوية مناسبة للمعضلة المشار أليها، أي تسوية بين الحفاظ على حد أدنى أو كافٍ من الاحتياطات وفي ذات الوقت الحفاظ على درجة من التوازن في سوق الصرف.

خامساً: أسلوب الاعتمادات المستندية كوسيلة لترشيد استيرادات القطاع الخاص ومتطلباتها من الدولار

تفرض الآلية المصرفية لفتح الاعتماد المستندي وتنفيذه مقيدات مهمة من شأنها الحد من التحايل والتزوير الذي يمكن أن ينتاب الأسلوب الحالي للتحويلات المتبع في نافذة البنك المركزي. ويبين الشكل (1) مخطط عام لآلية الاعتمادات المستندية في عملية الاستيراد. حيث بعد التعاقد بين المستورد والمصدر تبدأ الآلية بفتح الاعتماد المستندي في مصرف المستورِد (الفاتح) وتبليغه الى المصدِر (أو المجهز) عبر مصرف مراسل (مصرف المصدِر أو المبلغ) في بلد المصدِر. ويتم تدقيق المستندات التي تقدم لهذا المصرف للتحقق من مطابقتها لشروط الاعتماد. وبعد تجهيز

[4] تختلف أرقام الاحتياطات الدولية بين تقارير/منشورات صندوق النقد الدولي والنشرة السنوية للبنك المركزي. وفيما بين تقارير ونشرات الصندوق تختلف هذه الأرقام حسب تاريخ صدور التقرير/النشرة. على سبيل المثال، يستشف من النشرة السنوية 2014 الصادرة عن البنك المركزي أن الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي زائداً بيانات عن رصيد وزارة المالية في صندوق تطوير العراق (*DFI*) وردت في مشاورات المادة الرابعة 2013–2015، أنها بلغت 84 مليار دولار و67 مليار دولار، لعامي 2013 و2014 على التوالي، أنظر الجدول (1). في حين تظهر هذه الاحتياطيات في ص 23 من (IMF, 2016) بحوالي 77.8 مليار دولار و66.7 مليار دولار، لهذين العامين، على التوالي. من ناحية أخرى، في حين نقل عن محافظ البنك المركزي أنها بلغت 53–54 مليار في نهاية 2015 (IOR, 2016) فإن نشرة الصندوق (IMF, 2016) في ص 23 تبين أنها تعادل 50 مليار دولار. مع العلم أن النشرة الإعلامية للصندوق عن العراق الصادرة في نوفمبر 2015 (IMF, 2015) تبين احتياطيات مقدارها 59 مليار دولار في نهاية تشرين أول 2015.

المصدر السلعة للشحن تفحص شركة مختصة السلعة، في ميناء الشحن، لتقرير مدى مطابقتها للمواصفات المثبتة في الاعتماد المستندي وتصدر شهادة بذلك. ويقوم مصرف المستورِد بتدقيق مستندات الاعتماد بما في ذلك وثيقة الشحن (*bill of lading*) للتحقق من مطابقتها للشروط قبل تظهيرها لصالح المستورد لتمكينه من إخراج البضاعة من حوزة الجمارك (في بلد التسليم، أي بلد المستورِد). كل هذه المراحل والخطوات تزيد من صعوبة خداع مصرف المستورد والأجهزة الحكومية في موانئ التسليم. وبالرغم أن من الممكن حصول تواطؤ بين المستورِد والمصدِر لتقييم البضاعة في الفواتير التجارية *commercial invoices* بأعلى من قيمتها الحقيقة بنسبة معينة غير أن هذه الممارسة لا تشكل الا نسبة محدودة من فاتورة الاستيرادات يمكن التعايش معها اذا ما قورنت بالضياعات والهدر الذي يصاحب أسلوب التحويلات.

من ناحية أخرى، وكما يتبين من الشكل (1) فإن وجود وثيقة الشحن والاعتماد المستندي وشهادات المطابقة في بلدي المصدِر والمستورِد تساعد كلها على إمكانية متابعة الاعتمادات التي تستخدم نافذه البنك المركزي في تمويلها بالدولار ومن ثم إمكانية المسائلة في حالة تأخير الاستيراد أو عدم تنفيذه. ويكتسب الأمر فعالية وسرعة وشمول أكبر في حالة تبني السجلات والربط الإلكتروني بين الجهات الرسمية المستلمة والفاحصة (الجمارك)، من ناحية، والممولة (البنك المركزي)، من ناحية أخرى.

الشكل (1) آلية الإعتمادات المستندية ومتابعة الاستيرادات الخاصة

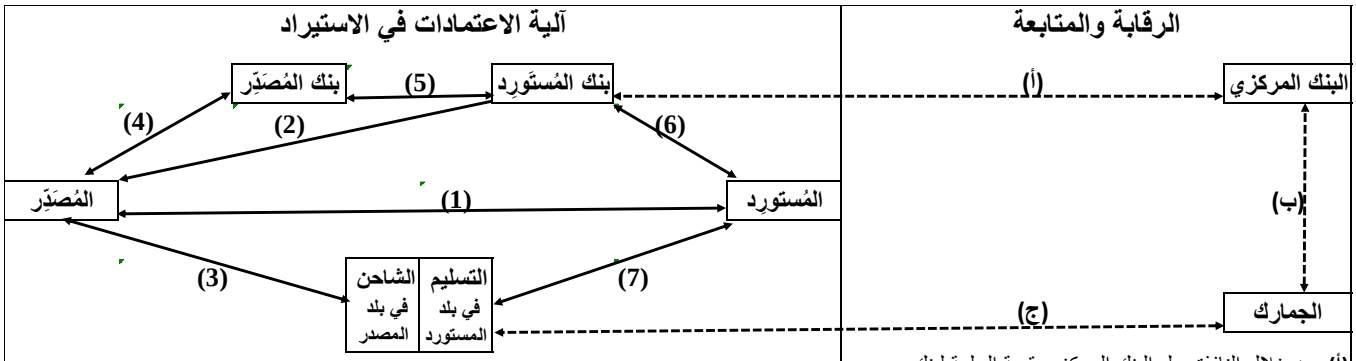

(أ) من خلال النافذة يسلم البنك المركزي قيمة السلعة لبنك المُستَورد بالدولار مقابل ما يعادلها بالدينار ومقابل صورة من خطاب الاعتماد المتعلق بهذه السلعة.

(ب) تسجل الجمارك وصول السلعة وتخزن تفاصيلها في قاعدة معلومات إلكترونية تكون متاحة ومربوطة إلكترونياً مع البنك المركزي.

(ج) من خلال تطوير *software* يستطيع البنك المركزي استخدام قاعدة المعلومات لدى الجمارك بحيث تتاح له صورة كاملة عن حالة تنفيذ جميع الاعتمادات التي مولها من خلال نافذته. وبهذا يستطيع مراقبة ومتابعة تنفيذها مع بنك المستورد.

(1) يتعاقد المُستورِد مع المُصدر لتجهيز سلعة.

(2) يسلم بنك المُستورد خطاب اعتماد إلى المُصدر.

(3) يجهز المُصَدِّر السلعة إلى الشاحن ويستلم منه وثيقة الشحن *bill of lading*.

(4) يسلم المُصَدِّر خطاب الاعتماد ووثيقة الشحن إلى بنكه مقابل استلام ثمن السلعة.

(5) يسلم بنك المُصَدِّر خطاب الاعتماد ووثيقة الشحن ألى بنك المُستَورِد مقابل استلام ثمن السلعة.

(6) يسلم بنك المُستَورِد وثيقة الشحن إلى المُستَورِد مقابل استلام ثمن السلعة,

(7) يسلم المُستَورِد وثيقة الشحن إلى نقطة التسليم مقابل استلام السلعة.

سادساً: التوصيات

بغية تقليل تدهور الاحتياطات الدولية من خلال تطبيق اسلوب الاعتمادات المستندية في تنفيذ الاستيراد الخاص، من ناحية، والحد من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، من ناحية أخرى، والحد من إمكانية تكون سوق موازية للصرف، من ناحية ثالثة، نقترح التوصيات التالية:

(1) تقسيم "*التحويلات transfers*" في مبيعات النافذة إلى قسمين. الأول هو الاستيرادات من خلال الاعتمادات، والذي يشمل معظم أن لم يكن جميع الاستيرادات الخاصة. والثاني هو ما يتبقى من الاستيرادات والخدمات الأخرى التي تطبق عليها قواعد أكثر صرامة في تبييض الأموال وتمويل الأرهاب. مع العلم ان الاعتمادات ينبغي أن تكون عن طريق بنوك مراسلة (بنوك المصدرين) مشهود لها بالصدقية. وإذا كانت أحوال العراق تقود إلى امتناع المصارف الرصينة بالتعامل معه فلابد أن تساعد الدول المتقدمة في هذا المجال خاصة وأن لها مصلحة في تجفيف منابع الإرهاب وفي استقرار العراق السياسي والاقتصادي.[5]

(2) إصدار قائمتين *negative lists* لنوعي التحويل. الأولى تبين الاستيرادات غير المسموح بها والثانية التحويلات الأخرى غير المسموح بها.

(3) فرض رقابة أكثر صرامة على البنوك ومكاتب الصيرفة والتحويل في تطبيق قوانين وتعليمات الصرف والتحويل الصادرة عن البنك المركزي.

(4) تنظيم عملية فحص البضائع والسلع المصدرة للعراق في موانئ الشحن والمطارات للتحقق من مطابقتها لوصف البضاعة المثبت في وثائق الاعتماد وكذلك فحصها عند الاستلام في العراق. وفي هذا المجال يمكن التعاقد مع عدد من الشركات العالمية الرصينة لهذا الغرض.

(5) إلزام المصارف بتطبيق قواعد اعرف زبونك قبل بدء التعامل مع أي شخص طبيعي أو معنوي من طالبي فتح اعتمادات الاستيراد بهدف التحقق من هوياتهم وتصنيفهم من قبل غرفة التجارة وطبيعة مهنهم والسلع التي يتاجرون بها.

---

[5] استحوذت مصارف عربية على مصارف محلية بنسب مساهمات تتجاوز الخمسين بالمائة من رؤوس اموالها وهي مصرف بغداد ومصرف الائتمان ومصرف المنصور للاستثمار والمصرف الاهلي العراقي. ويمكن لهذه المصارف المحلية أن تفتح اعتماداتها بتوسط تلك المصارف العربية. أما المصارف المحلية الاخرى فمنها من أفلح في تأسيس علاقات مصرفية مباشرة لغرض تبليغ وتثبيت الاعتمادات مباشرة ومنها من يوسط مصارف لبنانية أو مصارف اردنية للغرض المذكور لقاء خطوط ائتمانية متبادلة.

(6) تكوين منظومة معلومات إلكترونية مترابطة خاصة بين إدارات الجمارك والبنك المركزي بما يتيح التأكد من استلام السلع التي تنطوي عليها الاعتمادات بشكل شامل لجميع الاعتمادات التي يمولها البنك المركزي بالدولار. حيث يساعد وجود وثائق الشحن والوثائق الأخرى التي ينطوي عليها أسلوب الاعتمادات، والتي تنعدم في أسلوب التحويلات الحالي للاستيرادات، بمتابعة الشحن والتجهيز لكل اعتماد.

الجدول (1) مبيعات الدولار في نافذة البنك المركزي والاستيرادات الخاصة وعوائد النفط والاحتياطات الدولية

	سعر الصرف			مبيعات النافذة (المزاد)، مليون دولار				استيرادات القطاع الخاص		مليون دولار	
	دنانير لكل دولار واحد				المتوسط اليومي						
	سعر الصرف الرسمي (النافذة)	سعر صرف السوق	معدل الفجوة بين سعري الصرف (%)	تحويلات	نقد	المجموع	سنة *(شهرين في 2016)*	مليون دولار	نسبة استيرادات القطاع الخاص إلى تحويلات الدولار (%)	عوائد تصدير النفط	الاحتياطات الدولية الكلية
2010	1,170	1,186	1.4	*141*	*9*	150	36,260	32,674	104	52,202	56,876
2011	1,170	1,196	2.2	*158*	*6*	164	39,800	34,877	93	82,988	75,799
2012	1,166	1,232	5.7	*189*	*15*	204	48,655	37,575	80	94,025	86,583
2013	1,166	1,231	5.6	*150*	*45*	195	53,149	37,793	77	89,221	84,000
2014	1,166	1,214	4.1	*146*	*57*	204	51,728	32,931	83	84,130	67,000
2015	1,167	1,248	6.9	*163*	*26*	189	43,818			49,024	53,000
2016 كا2-شباط	1,182	1,239	4.8	*136*	*22*	157	5,732			4,461	48,241

ملاحظات:

(أ) تشمل الاحتياطات الدولية الكلية مجموع الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي زائداً رصيد حساب وزارة المالية بالدولار في صندوق تنمية العراق (*DFI*) الذي كان لدى الاحتياطي الفدرالي في نيويورك ثم نقل إلى البنك المركزي في أيار 2014. ولقد بلغ رصيد *DFI* كما يلي: 2010 (8.0 مليار دولار، م د)، 2011 (16.5 م د)، 2012 (18.0 م د)، 2013 (6.5 م د)، 2014 (0.7 م د)، 2015–2015: مبالغ قليلة نسبياً.

(ب) أُحتسبت نسبة استيرادات القطاع الخاص إلى تحويلات الدولار باستخدام نسبة جزء التحويلات من مجموع المبيعات اليومية المبينة في الجدول.

مصادر الجدول:

(1) سعر صرفي المزاد والسوق والمبيعات اليومية والسنوية والشهرية من الدولار: مجمعة من الملف C.B.I. FOREIGN EXCHANGE.pdf الذي يُحَدَّث يومياً في موقع البنك المركزي خلال الفترة المبينة في الجدول، عدا فترة 2/20–2/5–2015 التي تم تقديرها بموجب مؤشرات وردت في الموقع: http://www.cbi.iq/index.php?pid=CurrencyAuctions.

(2) عوائد تصدير النفط: مجمعة من البيانات الشهرية وبيانات أخرى عن تصدير النفط الواردة في موقع وزارة النفط: http://www.oil.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=77.

(3) الاحتياطات الدولية:

2010–2014: البنك المركزي العراقي، النشرات (الإحصائية) السنوية 2012 و2014 ومنشورات صندوق النقد الدولي التالية: IMF, Article IV Consultations, 2013, 2014, 2015 & Press releases.

2015: Iraq Oil Report (2016), IMF (2016).

شباط 2016: مقدرة على أساس الاحتياطات عام 2015 ناقصاً الفرق بين: (العوائد النفطية للشهرين كانون ثان وشباط) و(مبيعات البنك المركزي من الدولار وتقدير لاحتياجات القطاع العام والحكومي من الدولار لهذين الشهرين).

(4) استيرادات القطاع الخاص: البنك المركزي العراقي، النشرات (الإحصائية) السنوية 2010–2014.

مصادر البحث

محمود، موفق حسن (2016) "مفترق طرق: حوالات مصرفية تنهب البلاد بزعم الاستيراد أم اعتمادات مستندية؟"، *صحيفة الصباح الجديد*، 29 شبط.

Coker, M. (2016) 'How Islamic State's Secret Banking Prosper', *Wall Street Journal*, February 24.

IMF (2015) 'IMF Mission Reaches Agreement on Staff Monitored Program with Iraq', Press Release No. 15/509, November 10.

IMF (2016) *Iraq: Staff-Monitored Program—Press Release; And Staff Report*, IMF Country Report No. 16/11, January.

Iraq Oil Report, IOR (2016) 'Q&A; Ali al-Allaq Governor of the Central Bank of Iraq', March 8.

Merza, A. (2013) 'Examining the CBI-Iraq Government Conflict – A Focus on Forex', *Middle East Economic Survey*, February 11.

ملاحظات على مقترح توزيع عوائد من النفط على السكان في العراق*

د. علي مرزا

أولاً: مقدمـة[1]

أتيحت، في المجال العام، وثيقة بشكل ملف *PowerPoint*، تمثل "مسودة" قانون لإعادة تكوين شركة النفط الوطنية (التي سأشير لها، أدناه، بكلمة *المسودة*). ويبدو أنها نوقشت في وزارة النفط في أواسط آذار 2016؛ أنظر: الشاهر (2016). ومع ورود عدة نقاط/مواد فيها سأركز جل هذه الورقة على واحدة منها تتعلق بمقترح توزيع جزء من صافي عوائد النفط (أي جزء من العوائد ناقصاً التكاليف) على السكان. إضافة لذلك سأتناول أيضاً نقطتين تتعلقان بعوائد الشركة من عملياتها النفطية واستثناء الشركة من بعض القوانين السارية. ولكن من المناسب إبتداءً ملاحظة أن هذا المقترح يأتي والبلد يواجه أزمتين شديدتين. الأولى، تتمثل بجهود محاربة داعش وما يتطلبه ذلك، من بين أشياء أخرى، من تجميع القدرات المالية اللازمة لدحرها ومعالجة آثار ما بعد العمليات العسكرية. والثانية، انخفاض أسعار وعوائد النفط منذ منتصف 2014 وما يواجهه العراق من وضع مالي متدهور أنعكس في تزايد العجز في الميزانية الاتحادية 2016 (والذي سيتخطى العجز المخطط فيها، في نهاية السنة) وارتفاع في المديونية العامة الداخلية والخارجية. فلقد بلغ متوسط سعر النفط المُصدَّر من العراق (من قبل *شركة تسويق النفط العراقية*، *SOMO*) خلال كانون2–حزيران 2016 حوالي 31 دولار/برميل في الوقت الذي خُططت فيه موازنة 2016 على أساس 45 دولار/برميل. من ناحية أخرى، في الوقت الذي خُططت فيه موازنة 2016 على أساس تصدير 3.35 مليون/برميل/يوم، م–ب–ي (عدا كردستان) فإن متوسط التصدير بلغ خلال كانون2–حزيران 3.26 م–ب–ي (عدا كردستان).[2] أنظر البيانات الشهرية في الموقع الإلكتروني لوزارة النفط. ولقد زاد مجموع الدين الداخلي والخارجي للحكومة (وزارة المالية) من 75 مليار دولار في 2014 إلى 100 مليار في 2015 ويتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاعه إلى

---

* نُشِرت في: شوقي جواد وخالد الشمري (2017) *احاديث الثلاثاء، كتابات لمثقفين عراقيين*، الجزء الثامن، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد. وهي نسخة منقحة وموسعة لورقة نُشرت في الموقع الالكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين بعنوان "ملاحظات على مقترح قانون شركة النفط الوطنية في العراق" في 25 أيار/مايو، 2016.

[1] اشكر د. شوقي جواد على مناقشة وعرض مسودة هذه الورقة في منتدى الثلاثاء في عمَّان وكذلك مجموعة القراءة (د. صادق العويناتي ود. زيد حبة ود. محمد حسين باقر ويقضان الجادرجي) عند عرضها في الثلاثاء، 16 آب 2016.

[2] يمثل تصدير النفط الفعلي الوارد في المتن للفترة كانون الثاني–حزيران 2016 متوسط تصدير المنطقة الوسطى والجنوبية ولا يشمل تصدير نفط كركوك في حين يشمل رقم الميزانية المخطط تصدير نفط كركوك. ولكن بالرغم من استمرار تصدير نفط كركوك عبر الانبوب الكردستاني إلى تركيا خلال النصف الأول من 2016، فلقد أثير خلاف حول تسليم عوائده من قبل إقليم كردستان إلى شركة تسويق النفط العراقية *SOMO*، بحيث يبين موقع وزارة النفط عدم تسلم عوائد من تصديره خلال هذه الفترة. أي من الناحية الفعلية، فأن تصدير نفط كركوك بالنسبة للميزانية الاتحادية، خلال كانون الثاني–حزيران 2016، كان يساوي صفراً. لهذا السبب فإن المقارنة في المتن بين رقم الميزانية المخطط لتصدير النفط والأرقام الفعلية المبينة صحيحة.

119 مليار دولار في 2016 مكوناً بذلك، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 34% في 2014 و64% في 2015 و79% في 2016. ومن ضمن هذا المجموع زاد رصيد الدين الخارجي من 58 مليار دولار في نهاية 2014 إلى 67 مليار دولار في نهاية 2015. ويتوقع الصندوق أن يبلغ 72 مليار في نهاية 2016. ولقد أنعكس انخفاض العوائد النفطية وقصورها عن سد الطلب على الدولار إلى انخفاض مستمر في الاحتياطيات الدولية بحيث أنخفض مجموعها من حوالي 67 مليار دولار (13 شهر استيراد) في نهاية 2014 إلى 53 مليار دولار (10 شهر استيراد) في نهاية 2015 وإلى 50 مليار في نهاية آذار 2016. ويتوقع الصندوق انخفاضها إلى 43 مليار دولار (8 شهر استيراد) في نهاية 2016. أنظر: IMF (2016b, p. p. 7, 22).

لذلك في ضوء تزايد العجز الجاري والمتوقع في الميزانية الاتحادية وميزان المدفوعات لجأ العراق إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، في أواخر 2015، تم فيه تبني برنامج يساهم الصندوق من خلاله في إدارة تمويل العجز (وإدارة الصرف الخارجي) بجدولة ومراقبة ومتابعة دورية (كل 3 أشهر). ولقد أنطوى البرنامج على إلتزام العراق بتفعيل سياسات وإجراءات لزيادة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق في الميزانية (خاصة توسيع الشمول الضريبي للفئات العليا من الموظفين، وترشيد وتثبيت مجموع الرواتب خلال 2016–2018، ومكافحة ظاهرة تعدد استلام الرواتب وتشخيص وإزالة أسماء الموظفين " *الطيارين ghost*"، وترشيد الدعم، الخ). كما أنطوى على إصدار تشريعات لتحسين الإدارة المالية والشفافية وأداء البنك المركزي، وكذلك تسديد مستحقات شركات النفط، وإزالة الخلاف مع إقليم كردستان فيما يخص الميزانية الاتحادية، الخ. ويرتكز تمويل العجز المتزايد عن ذلك المخطط في ميزانية 2016 على قروض داخلية تتصرف بشكل رئيسي إلى تمويل من البنك المركزي بشكل غير مباشر (من خلال إعادة شرائه لحوالات الخزينة في السوق الثانوية وما ينتج عن ذلك من انخفاض في رصيد الاحتياطيات الدولية). هذا بالإضافة إلى قروض خارجية (بسعر فائدة تفضيلي) من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أساساً، ثم من دول أوربية واليابان والولايات المتحدة وكندا، والكويت (في تأجيل استلام التعويضات لسنة واحدة). ويمكن أن يمتد الاقتراض عند الحاجة إلى السوق المالية الدولية، بضمان جزئي من قبل البنك الدولي. أنظر: IMF (2015, 2016a, 2016b) والمصادر المذكورة في الهامش أدناه.[3]

من هذه المنطلقات سأبين ملاحظاتي في الفقرات التالية.

[3] عقب مداولات في عمّان، حول البرنامج المتفق عليه بين العراق وصندوق النقد الدولي، أُعلن، في 19 أيار 2016، عن منح العراق قرضاً من الصندوق مقداره 3.89 مليار *SDR* (5.4 مليار دولار) يستلمها العراق خلال ثلاث سنوات (أي حتى حزيران 2019) ب 13 شريحة (*tranche*) مشروطة بتنفيذ العراق للبرنامج حسب الجدولة المتفق عليها. ويتم التسليم بعد كل دورة مداولات. أما تسديد القرض فيتم على مدى ثمان سنوات، منها ثلاث فترة سماح. وفي مقابلة على قناة الفضائية "العراقية" في 22 أيار، ذكر د. مظهر صالح، مستشار رئيس الوزراء، أن الاتفاق مع الصندوق يشمل ايضاً استعداد البنك الدولي لضمان 40% من القروض التي قد تثار لها الحاجة من السوق المالية الدولية، وما ينطوي عليه ذلك من سعر فائدة معتدل. وقد صرح وزير المالية، هوشيار زيباري، عقب المداولات أن من المتوقع حصول العراق خلال الثلاث سنوات القادمة على 15 مليار دولار "*كمساعدات [قروض] دولية*" إضافة لقرض الصندوق؛ أنظر: موقع "*Reuters*": http://www.reuters.com/article/us-iraq-imf-deal-idUSKCN0YA280.

ثانياً: مقترح توزيع عوائد من النفط على السكان

ورد في "المسودة" فقرة تتعلق بتوزيع جزءٍ من عوائد النفط على السكان (ويبدو أن المقصود هو العوائد التي تحققها شركة النفط الوطنية، أنظر أيضاً الفقرة رابعاً، أدناه) وكما يلي: "*كل شخص عراقي خاضع للنظام الضريبي العراقي يملك سهماً في الشركة ولايحق له بيعه او تداوله او نقله بالارث. وتدفع [الشركة] لكل حامل سهم سنوياً نسبة من ارباحها بعد خصم الكلف [أي من عوائدها الصافية من إنتاج النفط]*". لقد جاء هذا المقترح في قانون يفترض أنه ينظم عمليات شركة النفط الوطنية وليس التطرق إلى موضوع واسع وشائك بحيث سيصبح هو محور القانون، بالرغم من وروده ضمن "أحكام عامة وختامية" في المسودة. إن ربط هذا الموضوع الخلافي بأنشاء شركة النفط الوطنية هو وضع العراقيل أمام إنشاءها خاصة وإن "المسودة" جاءت خالية من تفصيل واضح حول مسائل أساسية تتعلق بنشاط الشركة الاستكشافي والتطويري وعلاقة ذلك بعقود التراخيص النفطية الحالية، من ناحية، والعمليات النفطية في إقليم كردستان، من ناحية أخرى.

لذلك سأناقش، فيما يلي، مقترح توزيع "العوائد النفطية" على السكان كقضية مستقلة وغير مرتبطة بأنشاء الشركة:

(2–1) باختصار وتبسيط شديدين يمكن القول أن فكرة توزيع "الريع النفطي"، أو جزءً منه، على السكان نبعت من مجموعة من التحليلات والمساهمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ضمن الأدبيات المتعلقة "بالدول الريعية *Rentier States*"، أنصبت على عدة محاور، لعل من أهمها محورين. الأول ينصرف إلى أن فشل الدولة الريعية في تحقيق تنمية مستدامة من الناحية الاقتصادية (لعنة المورد والمرض الهولندي) وفشلها في تحقيق مشاركة سياسية جامعة وحوكمة رشيدة، ساهم في قيام أنظمة ذات توجه استبدادي تنعزل فيها الفئة الحاكمة عن الشعب خاصة وانها مستقلة مالياً ولا تحتاج إلى فرض ضرائب ملموسة عليه. بل بالعكس يستخدم الريع النفطي في كسب ولائه والعنف في معاقبة المعارضة؛ Isham, *et al* (2002), Tripp (2000). لذلك فإن توزيع الريع النفطي، أو جزءً منه، على السكان في ذات الوقت الذي تفرض فيه الضرائب عليهم سيسلب الفئة الحاكمة من سلاح التوجه الاستبدادي، من ناحية، ويزيد اعتمادها على إرادة السكان، من ناحية أخرى. وبذلك يساهم في فك متلازمة الريع النفطي، من ناحية، وسوء الحوكمة، من ناحية أخرى؛ Birdsall & Subramanian (2004)، West (2011). وينصرف المحور الثاني إلى أن توزيع العوائد النفطية يحقق عدالة للجميع في تأمين حد أدنى من الدخل لكل شخص بالغ. وهذه مسألة مرغوبة اجتماعيا وكذلك لها بعض الفوائد الاقتصادية؛ Van Parijs (2000), Gaffney (2015).

(2–2) بالرغم من سلامة التشخيص، عموماً، في متلازمة الريع النفطي وسوء الحوكمة، ولكن يثار على توزيع العوائد النفطية أو جزء منها، بالشكل المقترح (أي الشامل)، اعتراضات جوهرية تنصرف إلى تبعات قصيرة وبعيدة المدى. ففي المدى القصير/المتوسط تثار مسألة التأثير السلبي على الخدمات العامة (نقص التمويل المتاح للميزانية العامة، نتيجة للتوزيع) والحوافز والضعف المؤسسي. هذا إضافة للمساهمة في إضعاف تأثير

الحكومة المركزية في بلد معرض للتقسيم كالعراق. وفي المدى المتوسط/البعيد تثار مسائل تتعلق بتقلب العوائد النفطية ونفادية المورد النفطي ومسألة توزيع ثماره بين الأجيال. لذلك يلاحظ أن توزيع العوائد النفطية غير مطبق في العالم إلا بأشكال قليلة جداً ولا يشمل مجموع السكان. وعادة ما يشار إلى حالة واحدة في العالم يتم فيها توزيع "العوائد" النفطية على مجموع السكان وهي ألاسكا. وهذا المثال اورده الكاتبان Birdsall & Subramanian في مقالهما المنشور عن العراق في 2004. كما يورد هذان الكاتبان حالة مقاطعة ألبرتا في كندا أيضاً. غير أن كلا الأشارتين غير دقيق. ففيما يخص ألاسكا فإن ما يتم القيام به هو ليس توزيع عوائد إنتاج النفط وإنما توزيع جزء من عوائد استثمارات صندوق استثماري على السكان (يطلق عليه أسم *الصندوق الدائم Permanent Fund*). حيث تودع في هذا الصندوق، سنوياً، 25% من عوائد النفط المنتج في ألاسكا. ومن عوائد استثمارات هذا الصندوق، وليس أصوله، يتم التوزيع على المستحقين بمبالغ محدودة قُدِّر معدلها بحوالي 3–6% من متوسط دخل الشخص في ألاسكا (بين 1982 و2009).[4] ويدار التوزيع من قبل إدارة الإيرادات العامة في الولاية. ولكن التجربة في الاسكا غير مناسبة، عموماً، للدول النفطية بسبب صغر حجم التوزيع، من ناحية، ولقوة المؤسسات التي تديره، من ناحية أخرى، بعكس ضخامة حجم الموارد النفطية، من ناحية، والضعف المؤسسي، من ناحية أخرى، في العديد من الدول النفطية ومنها العراق.[5] إضافة لذلك من غير الممكن معرفة أثر التوزيع على الإلتزام الضريبي لعدم وجود ضريبة دخل في ألاسكا؛ Gupta, *et al* (2014, P. 13). وفيما يخص إشارة الكاتبين المذكورين لمقاطعة ألبرتا، فبعكس ما ذهبا أليه ليس

[4] تشمل عوائد استثمارات صندوق ألاسكا وغيره من الصناديق الاستثمارية/الاستقرارية أو "السيادية" حزم بنسب مختلفة من العوائد التالية: الفوائد على حسابات الصندوق المصرفية وعلى أرصدته من السندات الحكومية وأرباح محفظته من الأوراق المالية المختلفة وأرباح استثماراته المباشرة، الخ.

[5] يتوفر مقالان بالإنكليزية، جرت الإشارة إليهما في المتن، يقترحان توزيع العوائد النفطية في العراق للتخلص من الحالة الريعية في السياسة والاجتماع والاقتصاد: (أ) مقـال للكاتبيـن Birdsall & Subramanian (2004). وبالرغم من ملاحظة هذا المقال أن ما يجري في ألاسكا هو توزيع لعوائد استثمارات الصندوق الدائم وليس عوائد إنتاج النفط فأنهما يستخدمان ألاسكا لتبرير توزيع عوائد إنتاج النفط في العراق. ومن المناسب أن يذكر أن هذا المقال لا يقدم مزجاً مقنعاً بين الطرح النظري والتجربة الدولية، للسبب البسيط أنه ليس هناك تجربة دولية في توزيع شامل لعوائد إنتاج النفط. كما أن كاتبي المقال لا يقدمان أي مؤشر رقمي أو غير رقمي عن العراق. ومن بين ثلاثة بدائل لتنظيم القطاع النفطي، يفضل المقال توزيع عوائد إنتاج النفط على بديلي خصخصة القطاع أو إقامة صندوق استثماري، على أساس أن الأسلوبين الأخيرين يحتاجان مؤسسات قوية. في حين أن التوزيع نفسه يحتاج مؤسسات قوية كما تبينه حالة توزيع عوائد استثمارات صندوق ألاسكا. ومن 13 صفحة يخصص المقال 5.5 صفحة للعراق تحوي على أطروحات أغلبها غير مسند بممارسات دولية. وحتى في هذه الصفحات الخمس فإن الإشارات لدول أخرى هي أكثر بكثير مما يشار للعراق. وفي النهاية يقترح المقال، بشكل تحكمي، تخصيص ما لا يقل عن 50% من العوائد النفطية للتوزيع على السكان في العراق. (ب) مقال للكاتب West (2011). ويقترح هذا المقال اللجوء إلى توزيع جزء من العوائد النفطية تبدأ ب 220 دولار لكل شخص بالغ لتطبق في تشرين أول 2012 وتزداد بعد ذلك تدريجياً. وهو يعتقد أن ذلك لن يؤثر على تمويل الميزانية العامة لأن أسعار النفط عالية وستأخذ بالتصاعد مستقبلا" (حيث بلغ متوسط سعر النفط العراقي 105 دولار/برميل في 2011 وقت نشر المقال). ومن الواضح أن المقال تأثر بحجم العوائد النفطية الكبير الذي كان سائداً في حينه في اقتراحه توزيع هذه العوائد.

هناك توزيع للعوائد النفطية ولا لعوائد صندوق "التراث" في هذه المقاطعة.[6] أما التوزيعات الأخرى في العالم كما في المكسيك وفنزويلا، على سبيل المثال، فهي تجري من خلال الميزانية العامة وتتعلق بجزء من السكان وليس بجميعهم ومن ضمن شروط ينبغي تحققها وليس بشكل شامل تقريباً كما في حالة التوزيع المقترح للعراق. أنظر: Gupta, *et al* (2014).

(2-3) وفي النرويج تودع جميع العوائد النفطية أو ما يطلق عليه "صافي التدفق النقدي للحكومة من النشاطات النفطية" (ضرائب ورسوم نفطية على، وحصص حكومية مباشرة في، الصناعة النفطية، الخ) في *صندوق تقاعد الحكومة–العام*. وفي تمويل الميزانية العامة يستخدم من هذا الصندوق سنوياً ما يمول العجز غير النفطي في الميزانية ولكن بما يحافظ على ديمومة الصندوق المالية بعيدة المدى؛ RMF (2016, Appendix I).[7] أما في دول الخليج العربي ودول نفطية عديدة أخرى فإنها أنشات صناديق استثمارية/استقرارية ومعضمها اصبح يعرف بالصناديق السيادية. وتودع في هذه الصناديق نسباً محددة من العوائد النفطية أو صافي العوائد بعد طرح ما يخصص منها للميزانية العامة. وتقوم صناديق هذه الدول بتوظيف أرصدتها (المتجمعة) في استثمارات مالية ومباشرة، عادة في خارج البلد المعني. ومن عوائد هذه الاستثمارات تقوم بالإنفاق على مشاريع اجتماعية وغيرها مما لا تقوم به الميزانية وكذلك تمول عجز الميزانية عند انخفاض عوائد النفط.

(2-4) إن تبرير توزيع عوائد إنتاج النفط أو توزيع عوائد استثمارات الصناديق الاستثمارية/الاستقرارية، أو جزءً منها، بحجة خلق ولاء وطني بين مختلف الطوائف والأثنيات والمناطق وصهرها في بوتقة وطنية واحدة لم يتم إسناده بالإشارة إلى حالات فعلية في العالم ساهم بها مثل هذا التوزيع لتحقيق الوطنية والسلم الاجتماعي؛ أنظر المقالين عن العراق المشار أليهما أعلاه. إن ما يحقق الولاء الوطني هو وجود حكومة وطنية ذات حوكمة رشيدة قائمة على عقد اجتماعي جامع ومتفق عليه وتقوم بتنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف جميع المواطنين وكذلك تطبيق برامج الإعانة للمحتاجين والمعرضين دون النظر للطائفة أو الدين أو العنصر.

(2-5) كما إن تبرير التوزيع "الشامل" لتقليل الفقر والتفاوت في الدخول والثروات بين الأفراد والمناطق غير مقنع، بشكل عام:

---

[6] في مقاطعة ألبرتا في كندا يستلم صندوق التراث، *Heritage Fund*، 30% من عوائد "الموارد غير المتجددة" إذا ارتأى برلمان المقاطعة ذلك. وفيما عدا توزيعين في أواسط الخمسينيات وفي كانون ثان 2006 على كل المقيمين من سكان المقاطعة لم تجري توزيعات أخرى. أنظر: Gupta, *et al* (2014, P. 13).

[7] يتكون الصندوق الاستثماري النرويجي من صندوقين: *صندوق تقاعد الحكومة–العام* *Government Pension Fund Global* (وهو الأكبر) *وصندوق تقاعد الحكومة –النرويج*، *Government Pension Fund Norway*. ولقد بلغ مجموع قيمة أصول الصندوقين حوالي 923 مليار دولار في منتصف 2014؛ RMF (2015, P. 21).

(أ) يلاحظ أولاً عدم وجود أرقام موثوقة ومدققة ومتفق عليها بدرجة معقولة، حول مؤشرات الفقر والتفاوت في الدخول والثروات والبطالة في العراق، وهي متغيرات مترابطة الاتجاه عموماً. غير أن ما هو متوفر، وينبغي أن يؤخذ بحذر، يبين أن نسبة عدد الأفراد تحت خط الفقر انخفضت في المتوسط من 23% (من مجموع السكان) في 2007 إلى 19% في 2012 ولكنها ارتفعت إلى 22% في 2014. وتتفاوت المحافظات في هذه النسبة. فبينما تنخفض عن متوسط النسبة الوطنية بمدى ملموس في محافظات كردستان فإنها ترتفع عنها بمدى ملموس أيضاً في محافظات جنوبية ونينوى. وحتى بعد انخفاض النسبة الوطنية في 2012 فإنها ارتفعت في نينوى وبعض المحافظات الجنوبية عن 2007. من ناحية أخرى، يبين مؤشر التفاوت (في الإنفاق ليمثل التفاوت في) الدخول حصول انخفاض طفيف (حيث أنخفض معامل "جيني" من 0.31 إلى 0.30) بين هاتين السنتين. وفيما يخص التفاوت في الثروات تشير شواهد انطباعية إلى ازدياده، بدرجة كبيرة نتيجة للفساد والاستغلال وتواضع الجدية في تطبيق القوانين. أما معدل البطالة فلقد أنخفض من 16% في 2008/2006 إلى 12% في 2012. وبعد سنة 2014 ونتيجة لانخفاض أسعار النفط، وعوائده، واستمرار الانخفاض في 2015 و2016 فلابد أن نسبة عدد الأفراد تحت خط الفقر ازدادت وكذلك معدل البطالة خاصة في المناطق التي احتلتها داعش. وفيما يخص مؤشر التفاوت في الدخول والثروات منذ 2014 فإن من الصعوبة إعطاء اتجاه محدد له. ولكن يمكن القول أن أصحاب الدخول والثروات العالية أكثر تكيفاً للتغير في الظروف، للحفاظ على مستوى دخولهم وثرواتهم، من أصحاب الدخول المنخفضة مما يدفع لزيادة التفاوت في كلا المؤشرين.[8]

(ب) وفي كل الأحوال فإن وجود ما لا يقل عن ربع السكان تحت خط الفقر يتطلب تأمين حد أدنى من الدخل يساهم في تخفيف شدة الفقر ووقع البطالة والتفاوت في الدخول والثروات. غير أن مساعدة من هم تحت خط الفقر وتقليل التفاوت لا يتحقق بتأمين هذا الدخل "للجميع" وإنما باستهداف الفئات المعرضة والفقيرة كما سأعود أليه أيضاً في الفقرة ثالثاً أدناه.

(2-6) ويبرر التوزيع على جميع السكان، أيضاً، بالإشارة إلى ما نص عليه الدستور في المادة 111 في أن *"النفط والغاز هو ملك الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات"*. غير أن هذا تبرير بدوره غير مقنع. ويعود ذلك

[8] أُستلت بيانات الفقرة (2-5) من المصادر التالية: وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2009)، العلاق وآخرون (غير مؤرخ)، البنك الدولي (غير مؤرخ)، المجموعة الإحصائية السنوية 2013/2012 المُنزَّلة من الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء، وتصريح وزير التخطيط عن الفقر في 2014 الذي ورد في موقع وكالة الأنباء: http://n.annabaa.org/news1202، في 21 آب، 2015. لاحظ ان معدل البطالة لعام 2012 الوارد في المجموعة الإحصائية السنوية 2013/2012 هو ذلك المحتسب في الجزء الثاني من المسح الاجتماعي والاقتصادي IHSES 2012، 11.9%، ص 216 (النسخة العربية). ولكن معدل 2007 المحتسب في الجزء الثاني من المسح الاجتماعي والاقتصادي IHSES 2007، 11.7%، ص 291 (النسخة الإنكليزية)، لم يتم تبنيه في هذه المجموعة من خلال عدم وجود بيانات عن البطالة لسنة 2007 فيها. وقد يعود السبب في ذلك إلى أن مسح 2007 يبين نفس معدل البطالة للذكور والإناث، مما يثير الشك في دقته.

إلى أن عوائد النفط تمول الميزانية الاتحادية وميزانيات المحافظات والإقليم ويفترض أن هذه الميزانيات تناقش وتعدل ثم تُقَر في مجلس النواب والمجالس المنتخبة الأخرى بحيث تخدم مجموع السكان. إن خدمة مجموع السكان تنصرف إلى تقديم الخدمات العامة (تعليم، صحة، الخ) بدون تمييز بين الأفراد والمجموعات والمناطق وليس بتوزيع عوائد إنتاج النفط. أما معالجة الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية (ومنها الفقر والتفاوت في الدخول والثروات) فإنها تتطلب "التمييز" لمصلحة الفئات المعرضة والمحرومة والفقراء من خلال مدفوعات الرعاية الاجتماعية وتأمين دخل أساسي لهذه المجموعات وليس للجميع. وهذا ما هو متبع في معظم دول العالم.

(2–7) وبالعلاقة بالنقاط الثلاثة السابقة، فإن التوزيع على فئات غير محتاجة بدون القيام بعمل مقابل سيضعف البقية الباقية من حوافز العمل والجد وبالنتيجة يخلق فئات من السكان معتمدة على الريع النفطي وما يجره ذلك من تبعات سلبية. اي ان مظاهر الدولة الريعية ستتركز، بأغلب الظن، في العراق نتيجة التوزيع. كما أن حجة تعويد الناس على دفع الضرائب هي حجة ضعيفة لأن الهيكل المؤسسي المالي الضعيف في العراق سيلجأ إلى استيفاء الضريبة قبل توزيع "العوائد" وقبل أن يشعر المستلم أنه دفع أي ضريبة. وحين تنخفض عوائد النفط، خاصة في غياب صناديق استثمارية/استقرارية، ويتأثر مستلمي العوائد النفطية سلباً يصبح من الصعوبة أرضاء السكان أو فئات منهم تعودت على دخل سهل بدون القيام بعمل جدي أو كافٍ. وفي عراق اليوم حيث مُنحت امتيازات لفئات واسعة من الموظفين فإن مظاهر الترقب والقلق بدأت بالبروز في ظل الاسعار/العوائد النفطية المنخفضة السائدة مما يهدد باستمرار الأزمات وتفاقمها وإضعاف الروح الوطنية التي قد تنتج، بجزء منها، عن "الحافز المالي" للتوزيع. إذ عادة لا يقبل الشخص (خاصة من ذوي الدخل المحدود) الانخفاض في دخله. إذ أنه يعتبر الضرر في مستواه المعيشي الناتج عن انخفاض دخله بمبلغ معين يفوق النفع الناتج من الزيادة بمبلغ معادل، أو حتى بمبلغ أكبر (ضمن حدود، بالطبع).

(2–8) إن توزيع عوائد إنتاج النفط بالشكل المقترح سيؤثر سلباً على إمكانية إقامة صندوق استثماري/استقراري كان ينبغي اقامته سابقاً، وينبغي العمل على إقامته مستقبلاً، عندما تبدأ الأسعار النفطية بالإرتفاع الملموس. ولقد سبق أن أقترحت ذلك في Merza (2011). ولو كان الصندوق قد أقيم سابقاً، بالطبع مع المكافحة الجدية للفساد وتبذير العوائد النفطية، خلال سنوات وفرة العوائد، لكان أعان الآن الميزانية في سد جزء ملموس من العجز وتجنب التوسع في الاقتراض الخارجي بشروط قد تكون مجحفة. فالعراق الآن لا يتسم بارتفاع درجته في التقييم الائتماني الدولي، مما يزيد من كلفة الاقتراض الخارجي. ومن أهم المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم تلك التي تتعلق بالمخاطر الاقتصادية والسياسية التي قد تقود إلى العجز عن التسديد، *Default*. على

سبيل المثال، مستوى العجز المالي للميزانية ومستوى الاحتياطيات الدولية ونمو الناتج المحلي الاجمالي وحجم الدين الداخلي والخارجي، الخ، هذا إضافة لنوعية الحوكمة ودرجة الاستقرار السياسي وحالة الأمن.[9]

(2-9) وأخيراً، وليس آخراً، في ظل انخفاض أسعار النفط لأدنى مستوياتها وتصاعد عجز الميزانية إلى أعلى مستوياته منذ 2003، واضطرار العراق اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للمساهمة في سد العجز وإدارة الصرف الخارجي، يأتي مقترح توزيع العوائد النفطية، أو جزءً منها، على السكان ليزيد أعباء العجز ويخلخل المالية العامة والإدارة المالية، التي هي ليست في أحسن حالاتها.

ثالثاً: التوزيع على الفئات المحتاجة والمعرضة وذوي الدخل تحت خط الفقر

غير أن الملاحظات السلبية على مقترح توزيع العوائد النفطية، أو جزءً منها، "لجميع السكان" ينبغي أن لا تمتد إلى توزيع دخول أو تحويلات على المحتاجين غير القادرين على العمل أو أولئك العاملين الذين لا يحصلون على دخل كاف أو الذين تحت خط الفقر والفئات المعرضة الأخرى. فمثل هذا التوزيع، الهادف لفئات معينة معرضة، مرغوب ومتبع في العديد من الدول النامية والمتقدمة. أما الدعوة لتأمين دخل أساس "لجميع" السكان (أو العاملين) فقد ظهرت في الدول المتقدمـــــة، Van Parijs (2000), Economist (2016)، بعد أن لوحظ اتجاه واضح طويل الأمد لتزايد التفاوت في الدخول والثروات في دول *OECD* منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي (نتيجة، من بين عوامل اخرى، لتخلف نمو الأجور عن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الذي تخطى فيه نمو الأرباح والريوع هذا النمو)، Piketty (2014). وهذا ما دفع إلى اقتراح توزيع حد أدنى أو دخل أساسي على جميع العاملين بغية الحد من الزيادة في التفاوت في الدخول (والثروات) ولتحقيق الاستقرار الاجتماعي (ولها بعض المزايا الاقتصادية). ويلقى هذا الاقتراح مؤيدين في هذه الدول. ولكن في هذه الدول، التي تتضاءل فيها التوجهات الريعية، يواجه التوزيع الشامل اعتراضات وعقبات جدية، Economist (2016)، لعل أهمها:

(3-1) مصادر التمويل. حيث ان توفير دخل أساس لكل شخص عامل يتطلب حزمة من زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق على خدمات اجتماعية أخرى مما قد لا يمكن تحقيقه في ضوء الالتزامات القائمة على الميزانية العامة.

[9] تقوم عدة مؤسسات دولية بتقييم الثقة الائتمانية "السيادية"، للاقتراض الخارجي، لحكومات دول العالم بشكل دوري اعتماداً على التغير في مؤشرات متعددة ذُكر قسم منها في المتن وتُحَدَد، تبعاً لذلك، لكل دولة درجة تقييم ائتماني. وأهم هذه المؤسسات هي: *S&P* و*Fitch* و *Moody's*. وتقيس هذه المؤسسات درجة التقييم الائتماني (طويل الأمد) بقياسات مختلفة قليلاً ولكنها متقاربة؛ من أعلى درجة (AAA) إلى أدنى درجة (DDD)؛ أي من وضع ائتماني ممتاز إلى وضع سيء جداً يحتمل العجز عن التسديد؛ Wikipedia (2016). وحتى أواخر أيار 2016 كانت درجة تقييم العراق حسب كل من *S&P* و*Fitch* هي (B-)؛ أنظر: IMF (2016b, P. 40). وبعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي حَسَّنت Moody's (في 14 تموز 2016) من تقييمها الائتماني للعراق؛ أنظر: https://www.moodys.com/credit-ratings/Iraq-Government-of-credit-rating-806356878.

(3-2) عدم اليقين من اتجاه تأثير هذا التوزيع على حوافز العمل خاصة توقع تأثيره السلبي على حركة العمل في الانتقال نحو الصناعات الدينامية ومن ثم ردع الاستثمارات فيها. ويؤدي ذلك بدوره إلى التأثير سلباً في توسعها وتوسع التشغيل فيها.

(3-3) التأثير السلبي على قبول الهجرة من الخارج (نتيجة لدوافع تجنب أو تقليل توزيع الدخل الأساس على المهاجرين المقيمين أيضاً). ويقود ذلك إلى التأثير سلباً في زيادة القوة العاملة في مجتمعات تشكو من الشيخوخة وقلة الأعداد الداخلة لسوق العمل.

ومما يذكر أنه في استفتاءً عام في سويسرا، في أوائل حزيران 2016، حول مقترح تأمين دخل شهري لكل بالغ وطفل رُفض المقترح بنسبة كبيرة قدرها 77% من المصوتين؛ الموقع الإلكتروني ل BBC، 5 حزيران، 2016.

وفي كل الأحوال، مع أن التوزيع الشامل لا زال غير عملياً وربما غير مجدياً، Gaffney (2015)، غير أن ذلك لا يمنع استهداف الفئات الفقيرة والمحتاجة بالرغم مما يرتبه ذلك من أعباء بيروقراطية. إذ تبين تجربة دول كثيرة أن البرامج التي تستهدف مجموعات معينة منخفضة الدخل والفقراء والمحتاجين، أو ما يسمى *Conditional Cash Transfer, CCT*، بمدفوعات نقدية دورية كان لها أثر ملموس في تقليل التفاوت في الدخول وتحسين التعليم وعدم المساس سلباً بحوافز العمل؛ Gupta, *et al* (2014, P. 12-15).

رابعاً: قضايا أخرى

(4-1) عوائد الشركة من إنتاج النفط. فيما يخص عوائد الشركة ورد في "المسودة" ما يلي: "*تستوفي الشركة مقابل انتاجها من النفط والغاز مبلغاً يساوي الكلفة التشغيلية لانتاجها مضافاً اليه نسبة من الارباح يحددها المجلس الاتحادي*".[10] ومن الواضح ان هذا الترتيب يعامل الشركة كمقاول يستحق "رسم أتعاب" مقداره الكلفة زائد معدل ربح. من ناحية أخرى، في ضوء ما ورد في المسودة من تبعية شركات نفط الجنوب والوسط والشمال، الخ، للشركة يثار التساؤل التالي: هل يشمل إنتاج الشركة كافة إنتاج الحقول النفطية والغازية، في العراق (ومن ضمنها كردستان؟)، بما فيها حقول التراخيص النفطية؟ أما أين تذهب العوائد المتبقية من بيع النفط الخام (والغاز)، بعد أن تستوفي الشركة رسوم أتعابها، فمن غير الواضح إلى أي محطة ستذهب وما هي حصة الميزانية العامة فيها. هذا بالرغم من أن الفقرات ثانياً وثالثاً أعلاه تشير إلى أحدى هذه المحطات (التوزيع على السكان). وبجانب عدم الكفاءة والتبذير الذي يمكن أن ينطوي عليهما تطبيق مبدأ "الكلفة+ربح"، فإن وضع الشركة فعلياً بشكل مقاول يتضمن ان الشركة سوف لن تستطيع تكوين وعاء استثماري لعملياتها وتوسعها المستقبلي. وبالنتيجة ستكون مرتبطة بالميزانية وما يرافقها من مناورات سياسية. اقترح ان يصار الى

[10] ورد في المسودة ما يلي: *"يؤسس مجلس يسمى (المجلس الاتحادي للنفط والغاز) يرأسه رئيس مجلس الوزراء او من يخوله. يضم المجلس الاتحادي كل من: وزير النفط، وزير المالية، وزير التخطيط، محافظ البنك المركزي العراقي، رئيس شركة النفط الوطنية العراقية، ممثل عن الاقليم بدرجة وزير، محافظي المحافظات المنتجة غير منتظمة في اقليم وخبراء مختصين في شؤون النفط والغاز".*

تحديد مجال "إنتاج" الشركة بدقة والتوصل الى تقسيم العوائد بين الشركة ووزارة المالية. مع العلم أني أستخدم تعبير العوائد هنا لتعني عوائد إنتاج النفط صافية من التكاليف.

(4–2) الاستثناءات. ورد في المسودة ما يلي " *تستثنى الشركة والشركات المملوكة والتابعة لها من الاجراءات المنصوص عليها في القوانين الاتية او اي قانون يحل محله" [هكذا وردت]: قانون الادارة المالية، قانون الشركات العامة، قانون الكمارك، قانون الضرائب، قانون اقامة الاجانب، قانون العقود الحكومية وتعليمات تسهيل تنفيذه، قانون بيع وايجار اموال الدولة وتعليمات تسهيل تنفيذه، قانون العمل، قانون الضمان الاجتماعي للعمال*". في هذا المجال، من المناسب الأشارة إلى أن استثناء شركة النفط من دفع الضريبة يلغي حقاً للميزانية العامة، في فرض الضريبة على الدخل النفطي، متبع في جميع الدول المنتجة للنفط. فالأعفاء الضريبي يمنح، عادة، لتشجيع قيام المشاريع الناشئة التي يتردد المستثمرون القيام بها، ولأمد معين. ولاتحتاج شركة للنفط لمثل هذا الأعفاء وذلك لأن إنتاج النفط لايحتاج إلى تشجيع! ويسري الأمر على القوانين الأخرى الذي من غير الواضح لماذا استثنيت الشركة منها وكأنها مشروع خيري في منطقة حرة.

المصادر

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (2009) *تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق*، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، آذار.

العلاق، مهدي ومراد، نجلاء ورؤوف، قصي (غير مؤرخ) *"الفقر وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في العراق"*، مُنَزَّل من موقع الجهاز المركزي للإحصاء في 2016/8/15.

الشاهر، ليث (2016) "قانون شركة النفط الوطنية العراقية"، عرض *PowerPoint* نوقش في وزارة النفط، آذار.

البنك الدولي (غير مؤرخ) *الوعود التي لم يحققها النفط والنمو، الفقر والاحتواء والرفاه في العراق 2007–2012*، http://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/unfulfilled-promise-of-oil-and-growth، مُنَزَّل في آب 15، 2016.

Birdsall, N, Subramanian, A (2004) 'Saving Iraq from its Oil', *Foreign Affairs*, Volume 83, No. 4.

The Economist (2016) 'Briefing: Universal Basic Income', P.P. 21-24, June 4.

Gaffney, D (2015) 'Even in Finland, universal basic income is too good to be true', the Guardian, December 10.

Gupta, S, Alex Segura-Ubiergo, A, Flores, E (2014) 'Direct Distribution of Resource Revenues: Worth Considering?' *IMF Staff Discussion Note*, July.

IMF (2015) 'IMF Mission Reaches Agreement on Staff Monitored Program with Iraq', Press Release No. 15/509, November 10.

_____(2016a) *Iraq: Staff-Monitored Program—Press Release; And Staff Report*, IMF Country Report No. 16/11, January 12.

_____(2016b) *First and Second Reviews of the Staff-Monitored Program and Request for a Three-Year Stand-By Arrangement—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Iraq*, IMF Country Report No. 16/225, July.

Isham, J, Woolcock, M, Pritchett, L, Busby, G (2002) 'The Varieties of Rentier Experience: How Natural Resource Endowments Affect the Political Economy of Economic Growth', World Bank, January 8.

Merza, A (2011), 'Oil revenues, public expenditures and saving/stabilization fund in Iraq', *International Journal of Contemporary Iraqi Studies* 5: 1, pp. 47–80, doi: 10.1386/ijcis.5.1.47_1.

Piketty, T. (2014) *Capital in the Twenty First Century*. Translated by A. Goldhammer. Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts. First published as Le capital au XXI siècle, copyright © 2013 Éditions du Seuil.

Royal Ministry of Finance, RMF (2015) *The National Budget 2015: a Summary*, Norway.

_____ (2016) *The National Budget 2016: a Summary*, Norway.

Tripp, (2000) *A History of Iraq*, Cambridge University Press.

Van Parijs, P (2000) *Basic Income: a Simple and Powerful Idea for the 21st Century*, Basic Income European Network VIIIth International Congress, Berlin 6-7 October.

West, J (2011) 'Iraq's Last Window: Diffusing the Risks of a Petro-State', *Center for Global Development*, Washington, Working paper 266, September.

Wikipedia (2016) 'Credit Rating', August 12.

الموارد المائية في العراق*

الشح في المتاح والتبذير في الاستعمال

د. علي مرزا

أولاً: الوضع الحالي والتحديات[1]

نتيجة لتبعات اعتماده في معظم موارده المائية السطحية على منابع خارجية (الشكل 1، أدناه) يواجه العراق أزمة مائية ستتفاقم تدريجياً في ظل حالة الجمود وعدم القيام بالاستثمارات وتفعيل السياسات والتغييرات المؤسسية اللازمة، من ناحية، وتزايد عدد السكان في الدول المتشاطئة ومن ثم زيادة حاجاتهم المائية من هذه المنابع، من ناحية أخرى.[2] ولقد ابتدأت علائم هذ الأزمة في النصف الثاني من القرن الماضي، خاصة منتصف السبعينيات، حين أخذت تركيا بتنفيذ مشاريعها الواسعة على نهري الفرات ودجلة، وسوريا على نهر الفرات وإيران على روافد تنبع منها وتصب في دجلة وشط العرب. وبالرغم من العجز الكبير للميزانية العامة خلال الحرب مع إيران فإن المنظومة الأساسية لمشاريع الماء في العراق والمتمثلة بالسدود والخزانات الرئيسية والبنية الأساسية لمعالجة المياه وتجهيزها كانت قد وصلت مستوىً مناسباً في أواخر الثمانينيات امتد إلى تسعينيات القرن الماضي. بحيث كانت ستؤمن إشباعاً للطلب المتنامي على المياه (بنمطه السائد)، في الزراعة وفي الاستعمالات المنزلية ولباقي الأنشطة الاقتصادية لفترة غير قصيرة، فيما لو استمرت حصة العراق التاريخية من المياه من الفرات ودجلة وروافده، من ناحية، والصيانة والاستثمارات الضرورية، من ناحية أخرى؛ الجدولان (1) و(2)، أدناه. ولكن منذ غزو الكويت وفرض العقوبات الدولية خلال التسعينيات/مطلع-الألفينيات أخذ الوضع المائي بالتدهور نتيجة لتدني اعمال الصيانة وانخفاض الاستثمار وكذلك غياب التنسيق والعلاقات المتوترة مع الدول المتشاطئة.

وبعد سنة 2003 ازداد الوضع تدهوراً. حيث بالرغم من نتائج وتوصيات وملاحظات التقارير التي وضعت من قبل البنك الدولي WB (2006) ووكالة المساعدات الأمريكية USAID (2006) والدراسة/التقرير الشامل لمنظمة الأسكوا حول المياه السطحية والجوفية المشتركة في منطقة غرب آسيا ESCWA & BGR (2013) وما استهدفته خطط التنمية الوطنية والوزارية، وغيرها من تقارير الخبراء العراقيين والأجانب، فإن التنفيذ لم يتعدى مشاريع صغيرة وأعمال صيانة محدودة بحيث لازال الوضع المائي في حالة عدم يقين.

---

* نُشِرت في: شوقي جواد وخالد الشمري (2017) *احاديث الثلاثاء، كتابات لمثقفين عراقيين*، الجزء الثامن، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد. ومن المناسب الإشارة إلى أنه ورد في الصفحتين 395 و401 (7-19 و13-19) أدناه، في هذه الورقة، ضرورة إعداد "موازنة مائية" حتى سنة 2035. ولقد تبين، بعد نشر الورقة، أن هذه الموازنة أُعدت في وزارة الموارد المائية في سنة 2014، غير أنها لم تكن متاحة في المجال العام. وبعد إتاحة "ملخص تنفيذي" لها، بعد نشر الورقة، تم تناولها في الفصل الرابع من كتابي الذي صدر في تموز/يوليو، 2018: *"الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية"*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

[1] اشكر السادة في المجموعة القرائية وفي منتدى الثلاثاء على ملاحظاتهم القيمة التي أدى الأخذ بها إلى تحسين هذا الفصل.

[2] الدول "المتشاطئة" (*riparian*): هي الدول التي تشترك بكافة مصادر المياه، السطحية (بما فيها الأنهار والروافد) والجوفية.

الشكل (1) المنابع الخارجية للفرات ودجلة وروافدها والأهوار وشط العرب

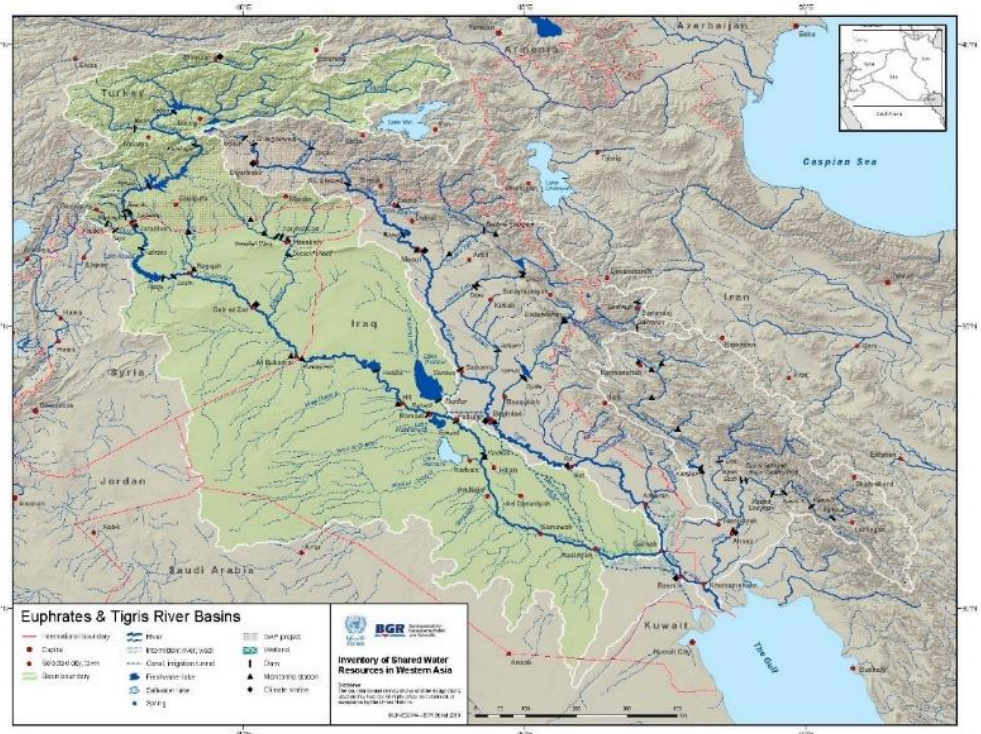

المصدر: مستل، مع تعديل طفيف لبعض المسميات، من الموقع الإلكتروني للأسكوا: http://waterinventory.org/surface_water/tigris-river-basin، والفصلين الأول والثالث في: ESCWA & BGR (2013).

وفي الوقت الحاضر تتضافر العوامل التالية في تفاقم مشكلة المياه في العراق:

(أ) سوء استعمال المياه وانخفاض إنتاجيتها نتيجة للتبذير في الاستعمالات الزراعية وغير الزراعية. مع تواضع مؤسسات إدارة العرض والطلب لهذه الاستعمالات.

(ب) انخفاض حصة المياه التي يتلقاها العراق من نهري الفرات ودجلة وروافدها نتيجة لاستغلال المياه من قبل الدول المتشاطئة.

(ج) عدم كفاية معدل سقوط الأمطار وزيادة نسبة التصحر في العراق، حيث يبلغ معدل سقوط الأمطار مستوىً منخفضاً لا يزيد عن 200 ملم/سنة. وهو متوسط لمعدلات مناطق مختلفة تتراوح من أقل من 50 ملم/سنة في المنطقة الصحراوية الغربية إلى ما بين 150 و450 ملم/سنة في المناطق الأخرى، بالإضافة لمناطق جبلية محدودة في الشمال الشرقي يصل فيها المعدل الى نحو 1000 ملم/سنة؛ وزارة التخطيط (2013، ص 59).

(د) عجز السلطات المركزية والمحلية عن تفعيل سياسات فعالة، قصيرة/متوسطة المدى لحل المشاكل الآنية خاصة في مجال الصيانة وإدارة العرض والطلب، وكذلك في تنفيذ متطلبات تبني استراتيجيات واستثمارات بعيدة المدى وبالذات في استمرار غياب خطة/موازنة مائية بعيدة المدى طال انتظارها. ثم جاء احتلال داعش لمساحات واسعة من العراق خاصة تلك التي تشمل منظومات الجداول والسدود ليزيد من ضعضعة المنظومة الاروائية وتجهيز المياه المعالجة وإدارتها.

(هـ) في ظل انعدام اتفاقيات دولية حالياً لاقتسام/استغلال/إدارة مياه الأنهار والروافد، وتواضع استغلال إمكانيات المياه الجوفية داخل العراق وتلك المشتركة مع دول المنطقة، من ناحية، وانخفاض كفاءة استعمال المياه، من ناحية أخرى، فإن كل هذه العوامل تؤدي إلى تقلب مستوى الموارد المائية المتاحة للعراق؛ الجدول (1). كما أن نوعيتها تتدهور بسبب الخزن وبسبب المياه الملوثة المرجعة اليها من مختلف الانشطة الصناعية والزراعية والاستعمالات البشرية من خارج وداخل العراق.[3]

ثانياً: اقتسام/إدارة المياه بين الدول المتشاطئة

(2-1) اقتسام المياه

في اتفاقية الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا في سنة 1946 وافقت تركيا على تنظيم التدفق في دجلة والفرات وتبادل البيانات مع العراق. وفي بروتوكول للتعاون الفني والاقتصادي في 1980 أكد كلا البلدان على احترام تلك الاتفاقية من خلال تكوين لجنة فنية مشتركة حول المياه الإقليمية. وبعد سنتين شاركت سوريا في هذه اللجنة. ولكن منذ السبعينيات بدأت تركيا بتنفيذ برنامجها الواسع "مشروع جنوب-شرقي الأناضول" (والذي يشار له بمختصر *GAP* *Güneydoğu Anadolu Projesi,*) بدون مشاورات مع العراق وسوريا. ولقد أُنجز منه لحد الآن 22 سداً، في مقدمتها سد أتاتورك على الفرات، و19 محطة كهرومائية على الفرات ودجلة. ولكن ضمن بروتوكول للتعاون الاقتصادي بين تركيا وسوريا في 1987 تم التوصل لاتفاق مرحلي وافقت تركيا فيه على تأمين تدفق مياه الفرات عبر الحدود التركية/السورية بمعدل 15.8 كم3 سنوياً (500 م3/ثانية). ويمثل ذلك 53% من تدفق الفرات، عبر الحدود، قبل أنشاء السدود في تركيا.[4] غير أن العراق وسوريا كانا يرغبان بكميات أكبر، لذلك وعدت تركيا بزيادة هذه الكمية بعد خمس سنوات إلى 20.5-22.1 كم3 سنوياً (650-700 م3/ثانية) من ضمن اتفاقية دولية تبرم في حينه. إثر ذلك اتفق العراق وسوريا، في 1990، على اقتسام هذه المياه بواقع 58% للعراق و42% لسوريا. ولكن بعد مرور الخمس

---

[3] *"[تتدهور النوعية] نتيجة لإعادة تدفق المياه من المشاريع في تركيا وسوريا ومن داخل العراق. ويزداد التدهور نتيجة لإلقاء مياه مجاري المياه الملوثة غير المعالجة، والتي تضعها أحد التقديرات بحوالي مليون طن في اليوم، مما يجعل تركز الملوثات في مياه العراق يتخطى بكثير المعايير الوطنية والدولية. ولقد تسبب تدهور نوعية المياه بوقع سلبي شديد على الإنتاج والإنتاجية الزراعية. ويتفاقم التملح أثناء الصيف في الأجزاء الجنوبية خاصة تلك المحيطة بالفرات وفي بعض المناطق تصبح الأرض غير صالحة للزراعة"*؛ WB (2006, P. iii).

[4] انخفض معدل تدفق الفرات عند الحدود التركية السورية من 30 كم3/سنة خلال الفترة 1930-1973 إلى 25 كم3/سنة خلال الفترة 1974-2010 بعد إنشاء السدود عليه في تركيا؛ ESCWA & BGR (2013, P. 49). لذلك فإن 15.8كم3 تمثل 53% من تدفق المياه خلال 1930-1973.

سنوات رفضت تركيا، في 1992، إبرام الاتفاقية الدولية.[5] ومع ذلك توصل كل من العراق وسوريا لتفاهمات ثنائية مع تركيا خلال 2008–2009 على التعاون في المجال المائي؛ (2013) ESCWA & BGR.

وفيما بين العراق وإيران أتفق الطرفان، ضمن اتفاقية الجزائر 1975، على أن يمر خط الحدود بينهما في خط الثالويك، *Thalweg* (أعمق مسار) لشط العرب. غير أن العراق ألغى التزامه بهذه الاتفاقية في 1980 ثم عاد لقبول خط الثالويك في 1990. ولكن بعد 2003 أخذ العراق يشكك في مشروعية هذه الاتفاقية؛ ESCWA & BGR (2013, P. P. 71, 101, 163) والفصول 1 و3 و4 من هذا المصدر. من ناحية أخرى، نتيجة لزيادة استغلال إيران للروافد التي تنبع منها وتصب في العراق، وهي روافد عديدة (مثل الزاب الصغير وديالى والطيب وطويريج والكرخة وكارون، الخ) أخذ تدفق المياه للعراق بالتناقص، خاصة في نهر ديالى وشط العرب. ولقد ثار خلاف بين البلدين في السنوات الأخيرة نتيجة لإكمال سد على نهر الوند (أحد روافد نهر ديالى) في إيران مما أدى، كما نقل إعلامياً، إلى فقدان بحيرة حمرين في العراق النسبة الأكبر من خزينها في 2008. ويتوقع أن تتفاقم المشكلة مستقبلاً حيث بالإضافة للسدين القائمين على نهر ديالى، في الجانب الإيراني، يجري العمل منذ 2011 على إقامة سد ثالث ويتوقع إكماله في 2018، والذي يستهدف استغلال مياهه في الجنوب الغربي لإيران؛ العاني (2016). وبالنسبة لنهري الكارون والكرخة اللذان يزودان شط العرب، فإن تنامي استخداماتهما الداخلية والسدود القائمة والمخططة عليهما قادت وستقود لتزايد تدهور كمية المياه في شط العرب وهور الحويزة. هذا بالإضافة إلى توصل إيران لاتفاق أولي مع الكويت في 2003 لتزيدها بماء من نهر الكرخة. ولتلافي استمرار الاختلاف والنزاع تم أنشاء لجنة مشتركة في سنة 2004 للوصول إلى تسوية حول المصادر المائية المشتركة بين العراق وإيران تجتمع حسب الحاجة وكان آخر اجتماع في 2011؛ ESCWA & BGR (2013, P. P. 140, 158-163).

وبالنتيجة، لا توجد حالياً اتفاقية عامة اختيارية/تعاونية أو ملزمة لتقاسم المياه (السطحية والجوفية) سواء بين هذه الدول جميعاً أو بين الدول الثلاثة المتشاطئة على الفرات أو بين العراق وتركيا على دجلة ولا بين العراق وإيران حول ما ينبع منها ويصب في روافد دجلة وشط العرب، أو مع الدول الأخرى فيما يخص المياه الجوفية.

في المقابل، توفر *"اتفاقية قانون استعمال المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية Convention on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses"* (التي صدرت عن الأمم المتحدة في

[5] عندما بدأت تركيا بملء بحيرات السدود على دجلة أنخفض في التسعينيات مستوى النهر حتى أصبح من الممكن عبوره مشياً في بعض مناطقه. وحصلت حالة مقابلة لبحيرة حمرين في العراق، أشير أليها في المتن، عند إكمال سد الوند في إيران في 2008. كل ذلك، مع الخلافات السياسية والمجتمعية، يؤدي إلى زيادة حدة التوتر ويوفر الذريعة إلى اتخاذ إجراءات متطرفة. على سبيل المثال، فإن الخلاف المائي حول الفرات، ممتزجاً بالخلافات السياسية، بين العراق وسوريا، وصل في 1975 إلى حافة الحرب. أنظر قناة الجزيرة (2010) و(ESCWA & BGR (2013, P. 163. ولا شك أن استمرار التوتر، في حالة عدم التوصل لاتفاق/تفاهم، سيزداد مستقبلاً بين جميع هذه الدول.

أيار 1997 ودخلت حيز التطبيق في 17 آب 2014) إطاراً مناسباً للتعاون والتفاوض لحفظ مصالح الدول المتشاطئة على المياه السطحية إضافة لتوفيرها آلية لفض النزاع. على سبيل المثال، فإن المادة 7 من الاتفاقية المعنونة *"الالتزام بعدم تسبيب ضرر كبير significant harm"* تلزم الدول الأعضاء في الاتفاقية عند *"استخدامها لمجاري دولية في أراضيها ... اتخاذ كافة الإجراءات لمنع تسبيب ضرر كبير للدول المتشاطئة الأخرى على هذا المجرى"*. Wikipedia (2006c), UN (2014). غير ان تركيا صوتت ضد هذه الاتفاقية ولم توقع إيران عليها، في الوقت الذي يتمتع العراق بالعضوية وسوريا في طريقها لاكتساب العضوية بعد مصادقتها عليها.[6]

(2-2) إدارة المياه

تختلف الدول الثلاث، بشكل عام، في مقارباتها لنهري دجلة والفرات. فتركيا تعتبر دجلة والفرات حوض واحد تحت سيادتها وأن أي اتفاقية بين الدول الثلاثة ينبغي ان تشمل جميع مصادر المياه في كل منها. في المقابل، يفضل العراق وسوريا اعتبار هذه الأنهار مياه دولية كما ان كليهما يفضل التركيز على الفرات و/أو دجلة فقط، دون مصادرها الأخرى، في أي اتفاقية مع تركيا. غير انها جميعاً، كما الدول الأخرى في المنطقة، لازالت تمارس مقتربات وإدارة متجزئة للموارد المائية لا تقود إلى حل أفضل لجميع الدول المتشاطئة. فهي تتسم بما يلي، حسب تقرير الأسكوا ESCWA & BGR (2013, P.P. 30, 31, 70):

(أ) تتجنب التطوير الثنائي أو متعدد الأطراف للأحواض المائية والمياه الجوفية المشتركة الذي يقود لتعظيم الفائدة لجميع الدول المتشاطئة والذي يتخطى مجموع الفوائد التي تعود عليها من اقتصار تطويرها لحصصها المائية بشكل منفرد؛ *Synergy*.

(ب) في المداولات والمفاوضات الثنائية والمتعددة تُهمل نوعية المياه ولا يتم التطرق لعوامل تدهورها من تلوث وملوحة، نتيجة ممارسات الدول المتشاطئة، وما لذلك من تأثير على الصحة العامة وتقلص المساحات الزراعية.

(ج) ينصب الاهتمام على المياه السطحية المشتركة ونادراً ما يتم التطرق للمياه الجوفية المشتركة. مع العلم إن حجم هذه المياه خاصة في منطقة الجزيرة العربية، بالرغم من جفاف وتدهور واستنفاد بعض مخزوناتها، قد يعادل حجم المياه السطحية فيها. كما أنها مصدر أساس من مصادر المياه السطحية.

(د) يتسم تبادل بيانات المياه بين دول المنطقة بالمحدودية، وينتج عن ذلك غياب منظور مشترك لتوفر المياه واستعمالاتها واتجاهاتها. فعلى المستوى الوطني فإن البيانات عادة غير موجودة أو ناقصة أو لا يمكن الحصول

---

[6] عند عرض مشروع الاتفاقية للتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 أيار 1997 صوتت تركيا ضد المشروع بينما صوتت إيران معه. ولحد بداية تطبيق الاتفاقية في 17 آب 2014 بلغ عدد الأعضاء (من ضمنهم العراق منذ 2001) 21 دولة وعدد الدول المصدقة وفي مرحلة العضوية (ومن ضمنهم سوريا) 11 دولة وعدد الدول الموقعة 7 دول. وليس من بين هذه المجموعات تركيا ولا إيران ولا الولايات المتحدة. أنظر الرابط التالي على موقع الأمم المتحدة: https://treaties.un.org/Pages/showDetails.aspx?objid=0800000280025697، نُزِّل في 3 آب 2016 و Loures, *et al* (2015).

عليها خاصة استعمالات المياه. وعلى مستوى المنطقة فإن بيانات الدول قد تتناقض، غالباً بسبب عدم وجود معايير موحدة لقياس التغير الهايدرولوجي.

(هـ) ولا شك ان تفجر الاحتجاجات المدنية في سوريا منذ 2011 وتحولها إلى حرب أهلية، والنزاع في العراق، وتدخل القوى الإقليمية والدولية ووقوف تركيا ضد النظام السوري وموقفها المتقلب من العراق سيُعَقِّد التوصل إلى أي اتفاق بشأن مصادر المياه السطحية المشتركة مما سيؤثر سلباً على العراق.

ثالثاً: الموازنات المائية

من خلال اتفاقية تعاون فني مع الاتحاد السوفيتي، في منتصف سبعينيات القرن الماضي، تم وضع دراسات/خطط عديدة "بعيدة المدى" للنفط والإسكان والكهرباء والزراعة والمياه، الخ. وفي دراسة المياه تم إعداد موازنة مائية تمتد بين سنتي 1980 و2000 في إطار خطة بعيدة المدى؛ الأمير (2010)، USSR (1982)، الجدول (3)، أدناه. وفي هذه الخطة/الموازنة رُكِز على تحديد المساحات التي ستزرع ونوعية المحاصيل واستعمالاتها من الماء وكذلك نمو الاستعمالات الأخرى المنزلية والتجارية والصناعية، الخ. كما تطرقت الخطة/الموازنة إلى مجالات ترشيد استعمال المياه وتحسين تكنولوجيا الارواء وإدارة العرض. مع العلم أنه في تقليدها للتخطيط المركزي لم تركز الخطة/الموازنة، بشكلٍ كافٍ، على جانب إدارة الطلب وتسعير المياه. ولقد شُمِل ما ورد فيها من مشاريع (ومن ضمنها مشاريع ري وردت في خطط مجلس الأعمار) في خطتي "التنمية القومية" 1976–1980 و1981–1985 ونُفذ قسم منها خلال الفترة 1976–1989. من هذا يتبين أن رسم خطة/موازنة مائية بعيدة المدى يعتبر في مجال الري (كما في مجلات النفط والكهرباء والإسكان، الخ) حجر الأساس لاستراتيجية واستثمارات الموارد المائية للسنوات والعقود القادمة.

ونتيجة للأثر المتراكم لتدهور البنية الأساسية للسدود ومشاريع الماء خلال العقدين اللذان سبقا 2003، أصبح من الضروري، بعدها، ليس فقط إعادة تأهيل البنية الأساسية والمؤسسية للموارد المائية من خلال خطط قصيرة/متوسطة المدى وإنما أيضاً تطوير هذه البنى وتوسيعها من خلال خطة استراتيجية بعيدة المدى تعتمد أساساً على رسم موازنة مائية بعيدة المدى تمتد لسنة 2040/2035 وتأخذ بالاعتبار الوضع المائي الناتج عن مشاريع الدول المتشاطئة. ولقد بدأت "المرحلة الأولى" من إعداد هذه الموازنة المائية بدراسة/تقرير مولته وكالة المساعدات الأمريكية *USAID* وأنجز في 2006. وقد أخذ هذا التقرير بالاعتبار الأوضاع القائمة للمياه وعدد من الدراسات والتقارير السابقة، بما في ذلك الموازنة المائية 1980–2000. وكان من أهم أهداف هذا التقرير (USAID, Vol. I, P. 3):

(أ) تكوين خلفية مناسبة من قاعدة بيانات وخطط شروع عن طلب الماء وعرضه وحالة البنى الأساسية والمؤسسية.

(ب) تطوير أساليب اقتصادية وفنية تفيد واضعي الخطط المائية في العراق.

(ج) ترقية قابليات العاملين في الجهاز الفني والإداري في الوزارات المعنية خاصة وزارة الموارد المائية.

ولكن في الأجزاء الثلاث المتوفرة من هذا التقرير، USAID (2006)،[7] وفيما عدا تقدير اولي لطلب المحافظات المختلفة على الماء الصالح للشرب *potable water* للفترة 2005–2025 (الجزء الأول ص 66 والجزء الثالث، ص

[7] يتكون هذا التقرير من مجموعة من الأوراق/الوثائق رتبت بأربعة أجزاء. وفي كل جزء رقمت الأوراق باستقلال عن الأوراق الأخرى. لذلك من الصعوبة الإشارة لأرقام الصفحات كما وردت في هذه الأجزاء. بدلاً من ذلك فإن الإشارة في المتن هي لرقم صفحات ملفات pdf لكل جزء من الأجزاء الثلاثة.

234) وطاقة المعالجة في 2005/2004 (الجزء الثالث، ص 39) لم تعرض موازنة شاملة (للماء المعالج وغير المعالج) لسنة "أساس" تشمل جميع الحاجات، من ناحية، والعرض المتوفر من المياه، من ناحية أخرى.[8] ومع ذلك فهذه الدراسة قيمة ومفيدة من ناحية جمع المعلومات وتطوير طريقة التعامل معها وأساليب النمذجة للخطط المستقبلية وبرامج ترقية العاملين والمؤسسات المائية.

وكان من المقرر، بعد إنجاز المرحلة الأولى، أن توضع موازنة مائية شاملة تمتد إلى 2035، تمثل "المرحلة الثانية"، وتستخدم نتائج المرحلة الأولى، لتنجز في 2009/2008؛ WB (2006, P. 5). ولكن لحد وقت إعداد خطة التنمية الوطنية 2013–2017، التي كررت ترديد ضرورة إنجاز المرحلة الثانية (وزارة التخطيط، 2013، ص 60)، ليس هناك ما يبين أنها أنجزت أو أنها أتيحت في المجال العام. إن غياب إعداد هذه الموازنة لا يدل على جدية في تبني نظرة مستقبلية بعيدة المدى لهذا القطاع الحيوي أو معالجة الأوضاع التي تهدد توفر المياه في العراق وتهدد سدوده.

الجدول (1) المتوفر من الموارد المائية قبل وبعد استكمال مشاريع الدول المجاورة المائية

	قبل استكمال مشاريع الدول المجاورة، 2013/2012			بعد استكمال مشاريع الدول المجاورة
	الحجم	الأهمية النسبية ، %		الحجم
	كم3	داخل العراق *أغلبها في كردستان*	خارج العراق	كم3
المتوفر – العرض				
الفرات	**27.4**	***3***	***97***	**8.5**
دجلة وروافده	**49.4**	***34***	***66***	**37.0**
دجلة الرئيسي	*19.4*	*0*	*100*	*9.2*
الخابور	*2.1*	*42*	*58*	*2.1*
الزاب الكبير	*14.2*	*58*	*42*	*14.0*
الزاب الصغير	*7.1*	*64*	*36*	*7.0*
العضيم	*0.7*	*100*	*0*	*0.7*
ديالى	*5.9*	*41*	*59*	*4.0*
مجموع المتوفر–العرض	**76.8**	***23***	***77***	**45.4**
الحاجة – الطلب				
الزراعة	50.8		*67*	
المنزلية والبلدية والصناعية	5.3		*7*	
إدامة الأهوار	11.0		*15*	
التبخر	8.4		*11*	
مجموع الحاجة -الطلب	**75.5**		***100***	

المصادر والملاحظات، أنظر الملحق.

[8] هناك جزء رابع لم يتوفر في الموقع الإلكتروني لوكالة المساعدات الأمريكية، USAID (2006)، ولكن عناوين محتوياته لا تدل على احتواءه لموازنة مائية لسنة اساس.

الجدول (2) السدود وطاقات خزن المياه في العراق

السد/الخزان	النهر	طاقة الخزن بالمنسوب الإعتيادي كم3	المخزون الذي يمكن استخدامه كم3	تاريخ الإنجاز
سد الموصل	دجلة	11.1	8.61	1986
سد دوكان	الزاب الصغير	6.8	6.10	1959
سد دربندخان	ديالى	3.0	2.50	1961
سد حمرين	ديالى	2.5	2.04	1981
سد حديثة	الفرات	8.3	6.75	1986
سد دهوك	روبار دهوك	0.05	0.04	1988
سد العضيم	العضيم	1.5	1.00	1999
خزان الثرثار	دجلة	85.4	49.58	
خزان الحبانية	الفرات	3.3	1.92	
مجموع السدود والخزانات الكبيرة		**122**	**79**	
السدود الصغيرة		**0.12**	**0.08**	
سد بخمة	الزاب الكبير	8.3	7.10	بدأ ولم ينجز
المجموع ***(عدا بخمة لعدم إنجازه)***		**122**	**79**	
مجموع الحاجة-الطلب على المياه ***2013/2012***			**75**	

المصادر والملاحظات، أنظر الملحق.

الجدول (3) الموازنة المائية 1980–2000

كم3

	فعلي/إسقاط	إسقاط	
	1980	1990	2000
المتوفر – العرض			
الموارد المائية الكلية بضمنها الكارون	91.8	88.3	84.3
الموارد المائية بدون الكارون	**81.4**	**77.9**	**73.9**
الحاجة-الطلب			
استهلاك الماء غير المسترد من مختلف فروع الاقتصاد	30.1	39.1	45.8
تغذية البحيرات والأهوار	11.5	11.5	4.8
التصريف اللازم للماء في شط العرب	6.6	6.6	6.6
التبخر في الخزانات	6.0	9.0	8.4
مجموع الحاجة-الطلب	**54.2**	**66.2**	**65.6**

المصدر: الموازنة المائية الواردة في الدراسة السوفيتية USSR (1982) والملخصة في الأمير (2010) ص 81.

رابعاً: الاهداف المستقبلية وخطط العمل

(4-1) التطوير المؤسسي والإداري

لا زال تطوير المشاريع المائية في العراق يعتمد على المؤسسية المركزية لإدارة المياه، من ناحية، وعلى الاعتبارات الهندسية الهايرولوجية أكثر منه على الاعتبارات الاقتصادية (لجانبي العرض من والطلب على المياه)، من ناحية أخرى. ولقد نتج عن المؤسسية المركزية مسائلة ضعيفة تجاه مستخدمي المياه ومن لهم علاقة بها، *stakeholders*، واعتمادا حصرياً على التمويل الحكومي مع اهتمام ضعيف بمستوى الخدمات المقدمة، وبهذا قاد إلى إضعاف حالة البنية الأساسية للمياه. وتعكس القوانين الحالية هذه المركزية، حيث تصدر قرارات التخطيط والتخصيصات المالية من المركز (الوزارات المعنية) بدون تعاون فعال من قبل الإدارات والمؤسسات المحلية ذات الصلة وبغياب دور واضح لمستخدمي المياه ومن لهم علاقة بها. لذلك بالرغم من أن المنظومة الرئيسية للري في العراق (من سدود وأنهار وخزانات جوفية وأنابيب رئيسية) تتطلب استمرار الإدارة المركزية ولكن ينبغي، خلال الأمدين القصير والمتوسط، تعديل البنية المؤسسية بما يهدف إلى تكوين منظومة متسقة تنطوي أيضاً على دور لا-مركزي في اتخاذ القرارات والإدارة في المجالات التالية:

(1) التنسيق بين الوزارات المعنية في التخطيط والقرارات الاستثمارية.

(2) استحداث آلية لتجهيز المياه اعتمادا على طلب المستخدمين ومن لهم علاقة بها بحيث تقود إلى استقلال مالي أكبر لمجهزي الخدمات في مشاريع الري وفي مجال المياه المعالجة والصرف الصحي.

(3) تنظيم إدارة الموارد المائية ووظائف استعمالها على أصغر مستوى مناسب: إقليم، محافظة، بلدية، حوض نهر، خزان جوفي، أو مجاميع مستخدِمة (حسب طبيعة الخدمة وظروف تقديمها).

(4) تبني بدائل مؤسسية ثبتت نجاعتها في مناطق مشابهة في العالم وبما يناسب ظروف العراق. على سبيل المثال تكوين لجان مائية تشمل في عضويتها وزارات معنية وإدارات ومؤسسات محلية وجمعيات لمستخدمي المياه؛ WB (2006).

(4-2) إدارة العرض والطلب

إن رسم موازنة مائية للمستقبل وكما بينت دراسة المرحلة الأولى، المشار أليها أعلاه، وكذلك خطة/موازنة 1980-2000، ينطوي على خيارات وافتراضات عديدة تتعلق بحجم ونمط الطلب المستقبلي من ناحية، وحالة اللايقين من كمية المياه التي ستتاح للعراق (العرض) في المستقبل، من ناحية أخرى. ففي جانب الطلب هناك بعدان أساسيان. البعد الأول يمثل طلب (استهلاك) دول المنبع والمرور والذي يقيد كمية العرض الذي سيتاح للعراق، بعد اشباع الطلب في هذه الدول. والبعد الثاني الطلب الداخلي على الماء في العراق والذي يؤثر حجمه ونمطه ومدى كفاءته في الاستهلاك على مقدار العجز المتوقع الذي سيتزايد نتيجة للعرض المقيد. ومع وجود عوامل عديدة تؤثر في الطلب المتوقع على الماء فإن النمو السكاني يمثل واحداً من أهمها. ففي خلال الفترة الممتدة بين 1947 و2015 نما السكان في الدول

المتشاطئة الأربعة على دجلة والفرات وروافدها (العراق، سوريا، تركيا، إيران) بمتوسط نسبة 2.4% سنوياً. وكانت نسبة النمو في العراق وسوريا أعلى من المتوسط. لهذا أزداد مجموع عدد السكان لهذه الدول من 43 مليون في 1947 إلى 213 مليون في 2015. وبالرغم من توقع انخفاض متوسط نسبة النمو السكاني مستقبلاً إلا أن عدد السكان سيزداد إلى 259 مليون في سنة 2030 وإلى307 مليون في 2050؛ الجدول (4)، أدناه.

في ضوء هذا النمو السكاني الكبير وما سيفرضه من قيد على المياه المتاحة تتراوح الآراء السائدة، في العراق، من نظرة تفاؤلية في إمكانية التوصل إلى أتفاق شامل مع الدول المتشاطئة الأخرى بما يتيح للعراق كمية معقولة من المياه (WB, 2006, USAID, 2006) إلى نظرة متشائمة تتوقع "جفاف" النهرين في 2040 (Al-Ansari, 2013). ولا شك أن النظرة المتشائمة هي أيضاً انعكاس لما يجري في العراق الآن من احتلال لأراضيه وخلاف مستمر بين مكوناته وأقاليمه وعجز عن التوصل إلى اتفاق مع الدول المتشاطئة. ولكن استمرار الوضع الحالي يمثل خطراً كبيراً ليس على العراق فحسب وإنما على استقرار المنطقة بما في ذلك تركيا، المنبع الرئيس لمياه العراق السطحية. لذلك ينبغي العمل على حفز مرونة أكبر من قبل تركيا ربما بضغط من المجتمع الدولي.[9] ومع ان من الصعوبة تصور مسارات المستقبل لأوضاع العراق وسوريا، من ناحية، وتركيا وإيران، من ناحية أخرى، فإن من الواضح أن العراق سيكون الحلقة الأضعف فيها. ومن المؤمل أن يدفع هذا الوضع المتدني طوائف ومناطق العراق المختلفة لأدراك الخطر الداهم لشح المياه وغيره من الكوارث القادمة. وبهذا الأمل (الضعيف؟) يمكن ألقاء نظرة مستقبلية تنصرف إلى توفر حد أدنى من المياه خلال ربع القرن القادم (مع أنها ستكون أقل مما توفر في الماضي) بحيث يمكن تحسين إدارتها وكفاءة استعمالها ومن ثم الحفاظ على استدامتها. وهذا ما ينبغي أن تحدده الخطة/الموازنة بعيدة المدى للموارد والاستعمالات المائية، المؤمل استكمالها، من ضمن بدائل تتراوح من الأقل إلى الأكثر تفاؤلاً في توفر المياه الواصلة للعراق. وفي ضوء هذه البدائل ينبغي تعظيم كفاءة الاستعمالات بخطط طوارئ قصيرة/متوسطة المدى وبخطط استراتيجية/استثمارية بعيدة المدى كما يلي:

(1) في مجال العرض:

(أ) إعادة تأهيل وتحسين أمان وكفاءة المنظومة الحالية للري وتجهيز المياه مع تفعيل إمكانية نقل الماء بين دجلة والفرات. وينبغي أن يركز، في إعادة التأهيل، على أمان السدود والطاقة الكهرومائية والصيانة والسيطرة على الفيضان.[10] مع تعظيم توليد الطاقة الكهرومائية من هذه السدود. وفي هذا المجال، يحتاج العديد من السدود إلى إعادة تأهيل كما أن ستة منها بحالة حرجة، خاصة سد الموصل (أنظر *خامساً* أدناه).

---

[9] قد يرى البعض أن من الصعوبة تصور جهوداً مثمرة من إمكانية ضغط المجتمع الدولي على تركيا، في الوقت الذي لم توقع أغلب الدول على *"اتفاقية قانون استعمال المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية"*، بما فيها الولايات المتحدة، وكون تركيا حليفاً مهماً في حلف الناتو.

[10] بالرغم من الشح المتوقع في المياه، من ناحية، وسعة الشبكة الهايرولوجية للعراق، من ناحية اخرى، يبقى خطر الفيضان قائماً بسبب عدم القدرة للسيطرة على فيضان نهر الزاب الكبير، وكذلك بسبب النقص في وسائل النمذجة والتنبؤ؛ (2006) WB. ولكن من المؤمل أن يؤدي أنشاء سد بخمة على هذا النهر في السيطرة على فيضانه.

(ب) تشخيص خزانات المياه الجوفية الداخلية (وإعادة تأهيل المستخدم منها)، وخزانات المياه الجوفية المشتركة وتحديد أهميتها حالياً وبعد تطويرها، والتوصل لاتفاق مع الدول المتشاطئة بشأن استغلالها، في المستقبل.

(ج) معالجة الضياعات والتبخر من خلال تطوير تكنولوجيات السقي والري باستعمال الري بالتنقيط وتبطين الجداول والسواقي واستعمال الأنابيب بدل المجاري المكشوفة إذا كان ذلك مبرراً من ناحية الكلفة.

(د) إعادة تأهيل وإصلاح وتطوير المنظومة الحالية المتقادمة لمعالجة وتوزيع المياه والصرف الصحي للاستعمالات المنزلية والتجارية والصناعية والنفطية/الغازية، الخ، وضبط قياس الاستهلاك.

(هـ) استدناء المياه التي تصب في الخليج عبر شط العرب من خلال مشاريع للخزن، إذا كان ذلك ممكناً تكنولوجياً ومبرراً اقتصاديا.

(و) العمل على دراسة بديل معالجة مياه البحر (من الخليج) خاصة تشخيص/تقدير حجم المياه التي يمكن أن يوفرها وكلفتها مقارنة بالبدائل الأخرى المتوفرة. غير أن هناك استخدام حسم أمره وهو معالجة مياه البحر لبعض الاستخدامات وخاصة الضخ في الآبار النفطية مما سيزيل عبأً عن المصادر المائية الأخرى. ذلك إن تدهور الضغط في آبار النفط سيقود، بمرور الوقت وزيادة الإنتاج، إلى تصاعد الحاجة إلى ضخ الماء (خاصة في الحقول الجنوبية) للتعويض عن انخفاض الضغط. إذ تقدر وكالة الطاقة الدولية، في تقريرها عن العراق أن متوسط صافي الحاجة لكل برميل منتج من النفط الخام، في عموم العراق، سيتصاعد من 1.2 برميل ماء في 2016 إلى 1.5 برميل ماء في 2035. لذلك ستزداد حاجة الآبار النفطية، في عموم العراق، من 5 مليون برميل/يوم (م–ب–ي) ماء في 2016 إلى 12 م–ب–ي ماء في 2035 (في حالة ارتفاع إنتاج النفط من 4.5 م–ب–ي في 2016 إلى 8.3 م–ب–ي في 2035، حسب إسقاطات/تنبؤات الوكالة). ومن ضمن ذلك، تزداد للحقول الجنوبية (البصرة، ذي قار، ميسان) من 4 م–ب–ي ماء في 2016 إلى 9 م–ب–ي ماء في 2035.[11] ولهذا الغرض تنوي وزارة النفط تنفيذ مشروع طال انتظاره وهو *مشروع تجهيز ماء البحر المشترك Common Seawater Supply Facility, CSSF* (*حقن الماء* لآبار النفط) في جنوب العراق. وسيساهم المشروع في تجهيز جزء أساس من حاجة الآبار الجنوبية من المياه ولكن ليس كلها مستقبلاً. حيث تهدف الوزارة إلى إنشاءه بطاقة 5 م–ب–ي في حين كان المخطط له الوصول إلى طاقة 12–10 م–ب–ي؛ (IEA (2012, P. P. 66-69.[12]

---

[11] يقدر أن صافي احتياجات قطاع إنتاج النفط الخام في العراق من الماء في 2035 ستبلغ حوالي 2% من معدل مجموع التدفق الحالي لنهري دجلة والفرات. ولا شك أن هذه النسبة ستزيد عند انخفاض التدفق نتيجة لإنجاز مشاريع الدول المتشاطئة الأخرى. أنظر: IEA (2012, P. P. 66-69).

[12] أُتفق في الجولة الأولى للتراخيص النفطية في 2009 أن تقوم شركة *Exxon/Mobil* بدور المنسق لمشروع تجهيز ماء البحر المشترك، من خلال معالجة ماء البحر من الخليج. ولكن الشركة انسحبت في أوائل 2012؛ (IEA (2012, P. 68. ولقد تبنت وزارة النفط تنفيذ المشروع. وحسب موقع وزارة النفط الإلكتروني، قامت احدى الشركات العالمية المتخصصة بإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية والتصاميم الخاصة بالمشروع بتكليف من وزارة النفط. وفي 5 تشرين ثان 2016 *"اوعز وزير النفط ... بدعوة الشركات العالمية المتخصصة لتنفيذ مشروع ماء البحر بطاقة 5 مليون برميل باليوم... وينفذ على مرحلتين وبواقع 2,5 مليون برميل لكل مرحلة. ويشمل المشروع تنفيذ منشآت*

(ز) دراسة أثر التغير المناخي *Climate Change* على توفر المياه (والطلب عليها) والتوصل لخطوات وإجراءات لتلافي أثاره السلبية. حيث تبين الدراسات الأولية، غير اليقينية، احتمال حصول تأثير سلبي على توفر المياه نابع من تقلب مواسم الأمطار ومن التصحر والجفاف؛ Swain & Jagerskog (2016).

(ح) في غياب آلية دولية ملزمة لتأمين حصته المائية، وتعقد الوضع في المنطقة، يحتاج العراق للقيام بجهد جدي في تقييم التبعات الاقتصادية/السياسية وتشخيص مصالحه المائية. وانطلاقاً من ذلك يتم العمل على وضع استراتيجية للتفاوض مع الدول المتشاطئة واستنباط آلية مؤسسية للتعاون الثنائي أو/و متعدد الأطراف بينه وبين هذه الدول وبما يتجنب نواقص المقتربات والإدارة المنعزلة المشار أليها في *ثانياً* أعلاه، من ناحية، ويتجنب تكريس أو تفاقم المشاكل مع هذه الدول خدمة لمصالح وخلافات داخلية أو تحالفات إقليمية، من ناحية أخرى. وبهذا المجال من المناسب العمل على تفعيل اللجنة الفنية المشتركة مع تركيا وسوريا، أو تفعيل فكرة أنشاء معهد أو بحوث مشتركة للمياه، أو في الأقل تبادل المعلومات حول المياه. وقد يكون ذلك خطوة أولى نحو التوصل لاتفاقيات ثنائية أو إقليمية لخطة متكاملة أو في الأقل متسقة لحوضي الفرات ودجلة، وكذلك مع الدول الأخرى حول المياه الجوفية، لتأخذ بالاعتبار الاثار المختلفة للممارسات الاروائية للدول المتشاطئة. فيما عدا ذلك ستنقص حصة العراق الحالية كما مبين في الجدول (1)، وأقل من ذلك في سنوات الجفاف.

(2) في مجال الاستعمالات (الطلب):

(أ) بلغت حصة الزراعة أكثر من ثلثي الماء المستعمل في العراق في سنة 2013/2012، الجدول (1). غير أن هذا الاستعمال يتسم بانخفاض الإنتاجية والكفاءة الفنية والاقتصادية. لذلك وحتى يمكن تقرير حاجة الزراعة، من المياه، التي يمكن إشباعها بشكل مستدام مستقبلاً بكفاءة وإنتاجية عاليتين، ينبغي تحسين إدارة استعمال المياه في المزارع، كالتحول نحو محاصيل أقل استعمالاً للمياه وزيادة كثافة المحاصيل، وتحسين الأداء الفني والاقتصادي باستخدام الأسمدة أو اختيار تشكيلة المحاصيل التي تقود إلى زيادة الإنتاجية لكل وحدة مائية مستعملة بأقل كلفة.[13] ويمكن استخدام وسائل إضافية لتعظيم كفاءة الاستعمال كالمتاجرة بحقوق لاستعمال المياه للأغراض الزراعية (تصدر سنوياً بالتنسيق بين وزارتي الموارد المائية والزراعة) واستنباط حوافز ايجابية وسلبية من خلال التمويل الحكومي وتطبيق سياسات كلية وقطاعية (في القطاعات المُستعمِلة أو المؤثرة في استعمال المياه)؛ WB (2006).

ومحطات معالجة، فضلا عن مد شبكات انابيب لنقل مياه البحر من الخليج الى معظم الحقول النفطية في جنوب العراق (البصرة، ميسان، ذي قار)". أنظر موقع وزارة النفط الإلكتروني، 5 تشرين ثان/نوفمبر، 2016.

[13] تحتوي الدراسة السوفيتية على تفاصيل تتعلق بأنواع المحاصيل الزراعية. على سبيل المثال توصياتها بتقليل زراعة قصب السكر وحتى الرز التي تتطلب كميات كبيرة من المياه؛ الأمير (2010، ص 79). كما أن الدراسة المعدة من قبل وكالة المساعدات الأمريكية (USAID, 2006) تبين حسابات لمحاصيل مختلفة حول كلفها وما تستخدمه من مياه.

(ب) ترشيد استعمال المياه في المجالات المنزلية والتجارية والصناعية، الخ، بالتثقيف وكذلك باستعمال التسعير المتصاعد. كأن يؤمن حد أدنى مجاني أو بأسعار أسمية. وما فوق هذا الحد يفرض سعر تصاعدي فعال.

(ج) العمل، قدر الإمكان، على زيادة مستوى المياه في الأهوار وإعادته إلى مستواه قبل التجفيف.

(3) وللمدى الطويل فإن الخطة/الموازنة المائية الوطنية المؤمل صدورها (والتي تأخر إعدادها بشكل غير مبرر) لابد أن تكون حجر الأساس للسياسات والاستثمارات بعيدة المدى وفي غيابها تصبح الأهداف والسياسات المائية المتبناة في خطط التنمية الوطنية الخمسية متجزأة ومحدودة الفعالية.

الجدول (4) سكان الدول المتشاطئة للفرات ودجلة وروافدهما

	مليون								نسبة النمو السنوية، %	
	فعلي				إسقاط				2015-1947	2050-2015
	1947	1960	1980	2000	2015	2020	2030	2050		
العراق	4.8	6.9	13.2	24.1	36.9	42.3	54.5	84.2	*3.0*	*2.4*
سوريا	3.1	4.6	9.0	16.4	18.5	21.0	28.6	34.9	*2.7*	*1.8*
تركيا	19.6	27.6	43.9	63.2	78.7	82.3	87.7	95.8	*2.1*	*0.6*
إيران	15.9	21.9	38.7	65.9	79.1	83.4	88.5	92.2	*2.4*	*0.4*
المجموع	**43**	**61**	**105**	**170**	**213**	**229**	**259**	**307**	*2.4*	*1.0*

المصادر: أنظر الملحق.

(4-3) خطط التنمية الوطنية وحصة العراق المائية مع الدول المتشاطئة

لقد تكررت ذات الأهداف والتوصيات المائية تقريباً في خطتي التنمية الوطنية 2010-14 و2013-17، من ناحية، ولم تخرج عن الأهداف والتوصيات المبينة أعلاه، بما في ذلك الدعوة لإنجاز الموازنة المائية بعيدة المدى، من ناحية أخرى. لذلك نقتصر في العرض، في هذه الفقرة، على النقاط المترابطة التالية التي تتعلق بحصة العراق من المصادر المائية المشتركة مع الدول المتشاطئة والعلاقة معها:

(أ) إن ما ورد في خطة التنمية الوطنية 2013-17 من "موازنة" مائية، ص 59 من الخطة، والجدول (1) أعلاه (المستل منها)، لا يعكس تدرجاً زمنيا مستقبلياً حول موازنة جانبي العرض والطلب بعد تحديد السياسات والاستراتيجيات بعيدة المدى لكلا الجانبين، وإنما يمثل مقارنة المتوفر المائي للعراق قبل وبعد استكمال مشاريع المياه في الدول المجاورة. ونتيجة لهذه المقارنة تخلص الخطة إلى أن العراق *"سيشهد .. مزيداً من النقص في الموارد المائية وتدني نوعيتها بعد استكمال دول أعالي الأنهار مشاريعها الأروائية ... وسيترتب على ذلك حصول عجز في إيرادات نهري دجلة والفرات يزيد عن 43% في 2015..."*؛ الصفحات 59-60 من الخطة.

(ب) في مقابل ذلك، لا تحتوي الخطة على "موازنة" إضافية بديلة لتلافي هذا العجز الكبير المتوقع في الموارد المائية، سواء تم ذلك من خلال التوصل لاتفاق وتفاهم مع هذه الدول أو/و تشخيص بدائل وبرامج لتوفير المياه، من مصادر إضافية، تشارك في تجنب تحقق هذا العجز أو تقلل من مستواه. لذلك بدا العرض في الخطة كأنما هو تقبلاً للأمر الواقع من خلال القبول ضمناً بانخفاض حصة العراق المائية الواردة في الجدول (1).

(ج) ويعكس ذلك، بالإضافة للظروف المضطربة في المنطقة، عدم وجود استراتيجية واضحة أو إدراك عام لدى الدولة، على المستوى الرسمي، لخطورة الوضع وضرورة التوصل لاتفاق/تفاهم مع الدول المجاورة أو/و العمل على إتاحة بدائل إضافية للمياه.

خامساً: سد الموصل

لمواجهة جانبٍ من الشح في الماء الناشئ عن أقامه منظومة السدود في تركيا على نهر دجلة أبتدأ العمل ببناء سد الموصل (سد صدام سابقاً)، شمال غربي المدينة، في كانون2/يناير 1981 وأفتتح في 1986، وهو أساساً سد ترابي (مقارنة مع السدود الأخرى الكونكريتية كسدي دوكان ودربندخان)، الشكل (2)، أدناه. ويهدف السد إلى تنظيم خزن واستعمال مياه دجلة للري من خلال الخزن في والاستعمال من بحيرة دهوك التي تقع جنوبه وتبلغ طاقتها الخزنية 11.1 كم3. كما يهدف لتوليد الطاقة الكهربائية من خلال طاقة توليد تبلغ حوالي ألف ميكا وات. ويبلغ ارتفاع السد 113 متراً وطوله 3.7 كم. وهو يعتبر واحداً من أهم المشاريع المائية في العراق. ولقد بدء بملء بحيرة دهوك في أوائل الربع الثاني من1985 وتوليد الطاقة الكهربائية في تموز/يوليو 1987.

وبالرغم من أن عدة تقارير وضعت من قبل شركات استشارية وهندسية أمريكية وفرنسية وسويدية وروسية، في أوقات مختلفة، حذرت من مخاطر التسرب في موقعه الحالي، (السماوي، 2008)، إلا ان السد مع ذلك بني في هذا الموقع الذي يتسم بأسس (*foundations*) جبسية قابلة للذوبان عندما يمسها الماء. ومن غير الواضح، من المصادر المتوفرة، لماذا ومن أتخذ قرار البناء في هذا الموقع. وبعد اتخاذ القرار ولمنع تسرب المياه من السد للأسس الجبسية كان من المخطط أن يبنى فوقها، تحت جسم السد، غطاء واسع وكثيف من الكونكريت (*grouting*) لمنع تسرب المياه أليها قبل المباشرة بتشييد الأعمال الإنشائية لجسم السد. ولكن يبدو كانت هناك تعليمات باستعجال بناء السد مما منع القيام بذلك. وبدلاً من بناء الغطاء الكونكريتي فلقد تم أنشاء شريط بارتفاع 25 متر من الكونكريت حول الأسس بالإضافة لستارة كونكريتية بعرض 150م مباشرة في أسفل السد. وللتخفيف من المخاطر الناجمة عن عدم أنشاء الغطاء الكونكريتي فلقد وضعت خطط للملء بالكونكريت والصيانة المستمرين لمنع تسرب المياه إلى أسس السد. إن تنفيذ هذه الخطط باستمرار يعتبر عامل أساسي لمنع تدهور السد وربما انهياره. مع العلم أن تسرباً للأسس حدث بعد امتلاء الخزان (بحيرة دهوك) في 1986، أي منذ بدء استعمال السد تقريباً. وبالإضافة لخطط الملء بالكونكريت والصيانة أُقترح في الثمانينات إنشاء سد بادوش، في موقع جنوب سد الموصل، بهدف استيعاب احتمال انهيار السد. وبدء العمل به في 1989 ولكنه توقف نتيجة لنقص الموارد المالية ولم يعاود العمل به لحد الآن. وكان من المخطط أن تبلغ سعة الخزن في سد بادوش 10 كم3.

ونتيجة لعدم القيام بالصيانة اللازمة بالاستمرارية المطلوبة أثيرت بعد سنة 2003 شكوك من جهات متعددة حول سلامة السد. ففي 2006 ذكر تقرير صادر من *(US Army Corps of Engineers)* أنه، *"من جانب احتمال تدهور الأسس فإن سد الموصل هو أخطر سد في العالم"*. وذكر ذات التقرير الكوارث التي يمكن أن تحدث، في الأرواح والحقول والمدن والتي تمتد من الموصل إلى بغداد وجنوبها، إذا أنهار السد في حالة عدم وجود خطط طوارئ. كما ذكر تقرير لمكتب المفتش العام الأمريكي *(Inspector General for Iraq Reconstruction, SIGIR)* في 2007 بأن *"أسس السد قد تنهار في أي وقت"*؛ كلا الاقتباسين ورد في Wikipedia (2016a). مع العلم أنه بالرغم من هذه التحذيرات فأن المسؤولين العراقيين كانوا أقل خشية من انهياره كما يدل على ذلك تصريحاتهم المطمئنة، عموماً (السماوي، 2008)، التي ظهر واضحاً أنها تتعارض مع التقارير الأمريكية وتقارير أخرى وأراء خبراء عراقيون. وعندما أُحتل السد من قبل داعش، لفترة قصيرة، ظهرت المخاوف حوله. حيث أن توقف الصيانة أثناء الاحتلال قد يكون زاد من مخاطر انهياره.

وعلى كل حال، نتيجة للخشية العامة من تبعات الانهيار فلقد تم اقتراح أنشاء "حائط" عميق بارتفاع 60م حول أسس السد (بكلفة 4 مليار دولار ويستغرق الأنشاء 4–5 سنوات). كما أدى الضغط الشعبي والتحذيرات المتكررة إلى التوصل لاتفاق بين الحكومة العراقية وشركة إيطالية لبناء الحائط العميق، والذي أعلن عنه في 2 آذار 2016، وأن العمل سيبدأ خلال 2016 وستقوم إيطاليا بتوفير الحماية اللازمة أثناء الأنشاء بقوة تتألف من 450 عسكري ايطالي.

ومن غير الواضح الآن فيما إذا سيكون هذا الأجراء فعالاً، في الأمد الطويل، لاستدامة واستمرار سد الموصل. وفي سياق متصل يبدو أن التفكير بمشروع بناء "الحائط" العميق قلل الحاجة لسد بادوش، إذ أن معاودة العمل فيه لم تذكر صراحة في أهداف خطة التنمية الوطنية 2013–2017. ولكن ربما ستثار أليه الحاجة فيما إذا كان إجراء الحائط العميق غير فعالٍ لاستدامة سد الموصل.

الشكل (2) الواجهة الأمامية لسد الموصل

المصادر

الأمير، فؤاد (2010) *الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم*، الغد، بغداد.

وزارة التخطيط (2009) *خطة التنمية الوطنية 2010–2014*، كانون الأول، بغداد.

_____ (2013) *خطة التنمية الوطنية 2013–2017*، كانون الثاني، بغداد.

السماوي، حسن (2008) موسوعة السدود في العراق إصدار 2008، الموقع الإلكتروني لوزارة الموارد المائية العراقية، http://www.mowr.gov.iq/ar/node/129.

العاني، زياد (2016) "العراق – بين كماشتي سدود تركيا وسدود إيران – الكارثة القادمة ستكون الأسوأ في تاريخ العراق"، موقع كتابات، 17 تشرين ثان.

قناة الجزيرة الفضائية (2010) حرب السدود، الجزء الأول، 22 تموز.

Al-Ansari, A. (2013) 'Management of Water Resources in Iraq: Perspectives and Prognoses', Scientific Research, Published Online, August, http://www.scirp.org/journal/eng.

ESCWA & BGR (2013) *Inventory of Shared Water Resources in Western Asia*. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia & Bundesanstalt für Geowissenschaften und Rohstoffe, Beirut, June 20, (*Online Version*).

_____ (2014) *Inventory of Shared Water Resources in Western Asia*: *Corrigendum*, September 30.

International Energy Agency, IEA (2012) *Iraq Energy Outlook*, World Energy Outlook Special Report.

Loures, F, Rieu-Clarck, A., Witmer, L. (2015) *Everything You Need to Know About the UN Watercourse Convention*, WWF, January.

Swain, A, Jagerskog, A (2016) *Emerging Security Threats in the Middle East: The Impact of Climate Change and Globalization*, Rowman & Littlefield, April.

United Nations, UN (2014) *No. 52106, Convention on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses (with annex). New York, 21 May 1997*, August 17, https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/No%20Volume/52106/Part/I-52106-0800000280025697.pdf, downloaded August 3, 2016.

_____ (2015) 'World Population Prospects: the 2015 Revision', *Population Division, Department of Economic and Social Affairs, DESA*, July, https://esa.un.org/unpd/wpp/Download/Standard/Population/, downloaded November 30, 2016.

USAID (2006) *Agriculture Reconstruction and Development Program for Iraq: Strategy for Water and Land Resources in Iraq*, Volumes, 1, 2, 3, October. Phase 1 Project Completion Report.

USSR V/O Selkhozpromexport (1982) *General Scheme of Water Resources and Land Development in Iraq. Volume 1, Book 2, Geological and Hydrogeological Conditions*. Ministry of Irrigation, Baghdad.

Wikipedia (2016a) Mosul Dam, https://en.wikipedia.org/wiki/Mosul_Dam, downloaded July 12, 2016.

_____ (2016b) Water supply and sanitation in Iraq, https://en.wikipedia.org/wiki/Water_supply_and_sanitation_in_Iraq, downloaded July 31, 2016.

_____ (2016c) Convention on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses, https://en.wikipedia.org/wiki/Convention_on_the_Law_of_the_NonNavigational_Uses_of_International_Watercourses, downloaded July 31, 2016.

World Bank, WB (2006) *Iraq: Country Water Resource Assistance Strategy: Addressing Major Threats to People's Livelihoods*, Report No. 36297-IQ, June 28.

الملحـــق

مصادر وملاحظات الجداول (1)، (2)، (4)

الجدول (1):

المصدر: وزارة التخطيط (2013)، ص ص 59، 60.

الملاحظات:

(1) عُدلت نسبة مصادر المياه لدجلة وروافده (من داخل وخارج العراق) عما ورد في المصدر. حيث حُسبت في هذا الجدول كمتوسط موزون لمساهمة كل من روافد دجلة في 2013/2012 وكانت النتيجة من داخل العراق 34% في حين وردت في المصدر 32%.

(2) توزيع نسب منابع المياه المبينة في هذا الجدول هي أرقام خطة التنمية الوطنية 2013–2017. ولكن في غياب موازنات مائية دقيقة تتغير تقديرات النسب (خاصة لدجلة) بين مختلف المصادر الأخرى المتوفرة. على سبيل المثال، تتراوح هذه التقديرات لدجلة وروافده كما يلي، من داخل العراق: 13–39%، من خارج العراق: 61–87%؛ أنظر ESCWA & BGR (2013, P. 110).

(3) لم يرد في المصدر دور الأمطار في جانب المتوفر صراحة، في اشباع الطلب على المياه.

الجدول (2):

المصادر: وزارة التخطيط (2013)، ص 61، الجدول (1)، السماوي (2008).

الملاحظات:

(أ) السدود الصغيرة تم تنفيذها في الصحراء الغربية والمنطقة الشرقية وإقليم كردستان على الوديان. ويبلغ مجموع طاقتها الخزنية 119.2 مليون م3 نفذ منها، بعد 2003، حوالي 4.4% فقط. وستنفذ سدود أخرى في محافظات ميسان والأنبار وكركوك وديالى وواسط لتضيف طاقة خزنية مقدارها 116 مليون م3.

(ب) بوشر بالعمل في إنشاء سد بخمة على نهر الزاب الكبير في 1987 ولكنه توقف سنة 1990 نتيجة لنقص التمويل. ولم يباشر العمل بإكماله بعد 2003 ولحد الآن، ولكنه مدرج في أهداف خطة التنمية الوطنية 2013–2017. ومن المخطط أن تبلغ سعة الخزن فيه 8.3 كم3 يمكن استعمال 7.1 كم3 منها.

(ج) أُستلت بيانات المخزون الذي يمكن استعماله من المصادر المبينة أعلاه عدا سد حديثة حيث قُدِّر كمتوسط لنسب السدود الأخرى المبينة في الجدول، وفيما يخص الحبانية استخدمت لها نسبة الثرثار.

(د) بالإضافة للأنهار والروافد المبينة في هذا الجدول يشترك العراق مع الدول المحيطة بعدد من المياه الجوفية. على سبيل المثال، خزانات (aquifers) وصية–بياض–أروما (الشمال) صكاكة–الرطبة مع السعودية، ومنظومة خزانات أم رضرما–

دمام، وديان–سلمان مع الكويت والسعودية، ومنظومة خزانات القعارة مع الأردن وسوريا والسعودية، ومنظومة خزانات توروس–زاغروس مع إيران وتركيا، الخ؛ ESCWA & BGR (2013, P.29).

الجدول (4):

المصادر:

العراق: 1947–2015: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية 1988، 2007/2006، 2013/2012 وموقعه الإلكتروني.

بعد 2015: استخدمت نسب النمو الواردة للعراق في مصدر الأمم المتحدة المبين أدناه.

باقي الدول: 1960–2050: UN (2015). 1947: ترجيع من السنوات اللاحقة.

استحكام الفخ الريعي في العراق

*ملاحظات ومقترحات**

د. علي مرزا

خلاصة[1]

ابتدأ الفخ الريعي في العراق بمناصفة أرباح النفط في خمسينيات القرن الماضي، واخذ بالاستحكام تدريجيا، خاصة بعد التأميم وتزايد أسعار النفط في السبعينيات ووصل شأواً بعيداً، عقب زيادات الأسعار/الإنتاج خلال 2004–2014/2013. لقد أثبتت تجربة الدول النفطية غير المتقدمة أن من الصعوبة الإفلات من هذا الفخ. وفي العراق، نتيجة للزيادة السكانية العالية، ستتزايد أعداد الباحثين عن العمل، بشكل ملموس، مستقبلاً، هذا في الوقت الذي وصل الاستخدام الحكومي، منذ نهاية 2015، حدوده في الاستيعاب. وفي ضوء صعوبة إدامة الاستخدام (ومستوى المعيشة) الحالي، في ظل آفاق أسعار غير مرتفعة للنفط، فإن استيعاب الأعداد الاضافية، يمثل واحدة من أهم المعضلات التي تواجه الإدارة الاقتصادية وكذلك النخبة/المجموعات السياسية والمجتمع ككل. إن الفشل في إيجاد تسوية لهذه المعضلة الصعبة سيكون أساساً لاستمرار النزاعات الاجتماعية والسياسية والتي يمكن أن تعصف بوحدة البلد واستقراره. وبالإضافة لضرورة التوصل لتوافق أو عقد اجتماعي/سياسي لتقاسم السلطة والموارد، كخلفية مناسبة لمحاولة التخلص من الفخ الريعي، تبرز من الناحية الاقتصادية ضرورة تحقيق التنويع الاقتصادي. ويعني التنويع تغيير الهيكل الاقتصادي باتجاه زيادة دور القطاعات السلعية/الخدمية غير النفطية التي تستطيع إدامة الاستخدام القائم واستيعاب الباحثين عن العمل مستقبلاً، وفي ذات الوقت توفر مصدراً اضافياً ملموساً للعملة الأجنبية. تتناول الورقة هذه القضايا، بما في ذلك اقتراح توصيات قد تساهم في التعرض لهذا الفخ المُستَحْكِم.

أولاً: مراحل استحكام الفخ الريعي في العراق

بعد اتفاقية مناصفة الأرباح مع شركات النفط في شباط 1952 تزايد دور عوائد تصدير النفط في تمويل الميزانية العامة وميزان المدفوعات (الواردات وغيرها من المدفوعات). هذا بالإضافة للتبعات المباشرة وغير

---

* نسخة مُنقحة من ورقة نُشرت في مجلة *"قضايا استراتيجية"*، العدد 6، شباط/آذار 2018، ص 121–138.

[1] تستخدم هذه الورقة، بجانب منها، بعض ما ورد في كتاب لي عن العراق سيصدر قريباً. لذلك فإن البيانات والإسقاطات الواردة في هذه الورقة، غير المشار إلى مصادرها تحديداً، موثقة في الكتاب القادم. [نُشِر الكتاب في تموز/يوليو 2018، بعنوان: *الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت].

المباشرة لتزايد حصة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي. وبعد 1972/1968 أزداد دوره أيضاً، من خلال الميزانية العامة، في تمويل توسع الاستخدام في الجهاز الحكومي، الذي ساهم بشكل فعال في استيعاب أعداد متزايدة تدخل سوق العمل سنوياً، بحثاً عن فرص العمل. وبعد الكوارث التي تعرض لها العراق منذ 1980، من حروب وعقوبات دولية، ونزاع أهلي مسلح، الخ، أزداد تدهور الجهاز الإنتاجي غير النفطي خاصة في الصناعة التحويلية والزراعة. واستمر ذلك بعد 2003. ولعل هذه هي أهم التبعات الاقتصادية لحالة الدولة الريعية، التي يصفها أحد المصادر (من أوائل من تناولها بشكل منهجي) بأنها *"تلك التي تستلم، على نحو منتظم، دفعات كبيرة من الريع الخارجي، من افراد أو شركات أو حكومات أجنبية إلى أفراد أو شركات أو حكومات في بلد معين، ...، وهذه الدفعات هي أشبه بمنحة من الطبيعة ... أو منحة من مصدر أجنبي"*؛ Mahdavy (1970: p. 428–9). وهناك جوانب وتبعات سياسية واجتماعية تشكل مع الجانب الاقتصادي عوامل مترابطة ومتفاعلة لاستمرار هذه الحالة أو، في الحقيقة، استمرار الفخ الريعي واستحكامه. وأقصد بالفخ الريعي (أو الحلقة المفرغة الريعية)، هنا، ما ورد في كتاب سابق لي، وكما يلي: *"[إن] ظهور أعراض المرض الهولندي في الجانب الاقتصادي، وتضخم الاستخدام الحكومي وغياب العمل الجاد والمبادرة في الجانب الاجتماعي، والاستقلالية المالية المركزية والهيمنة على الطبقة المتوسطة (الموظفين) وضعف القطاع الخاص في الجانب السياسي، كلها تساهم في ضعف المسائلة وإعاقة بروز مجتمع مدني ومن ثم استمرار [السلطوية السياسية] وأحادية الاقتصاد (أي اقتصاد غير متنوع). إن استمرار [السلطوية] وأحادية الاقتصاد يقوي بدوره المظاهر الريعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهكذا. وتبين تجربة الدول النفطية أن من الصعوبة التخلص من هذا الفخ أو الحلقة المفرغة. ... ففي العراق الذي تغير النظام فيه بالقوة وتم انتخاب حكومة ومجلس نواب، ...، لا زالت الريعية مؤثرة من خلال التوسع في الاستخدام الحكومي والتحالفات القبلية وانتشار الفساد. لا بل أن الطبقة المتوسطة (فئة الموظفين والمتقاعدين ومستلمي الإعانات الحكومية) أزداد اعتمادها على الدولة."*؛ أنظر: مرزا (2012، ص 398). أنظر أيضاً الفقرة (2–2) في *ثانياً*، أدناه، لمعنى وظروف ظهور تعبير "المرض الهولندي"، *Dutch Disease*. كما يقدم Sachs & Andrew (1995) تحليلاً اقتصاديا ممتازاً لاحتمال مساهمة المرض الهولندي في انخفاض الصادرات غير النفطية وكذلك ما يسمى *"لعنة المورد، Resource Curse"* في انخفاض النمو الاقتصادي في الدول الريعية.

ولقد تركز دور العوائد النفطية بعد 2003 بشكل كبير، ولعل سنة 2012، والتي تحقق خلالها أعلى مستوىً من العوائد السنوية من تصدير النفط، لحد الآن، تقدم مثالاً شاخصاً على هذا التركز والحالة الريعية.

فلقد بلغت عوائد العراق من تصدير النفط الخام (حسب بيانات وزارة النفط وميزان المدفوعات 2012 المعدل) حوالي 94 مليار دولار، وكانت تمثل 91.5% من الإيرادات الفعلية للميزانية الاتحادية و99.5% من الصادرات السلعية. وبالرغم من أن العمل في الجهاز الحكومي (أي في الإدارة العامة، القوات المسلحة، التعليم والصحة العامين، الخ) والمنشآت العامة (الصناعية والتجارية، الخ) كان يُكَوِّن 43% فقط من الاستخدام الكلي في الاقتصاد، خلال السنوات 2007–2014، فإن الجهاز الحكومي أستخدم 62% من الزيادة في قوة (أي عرض) العمل في الاقتصاد ككل، خلال هذه السنوات (76% خلال السنوات 2007–2012).

ولكن بعد انهيار أسعار النفط في 2015/2014، واستمرار آفاق عدم توقع عودة الأسعار كالسابق، بالإضافة للبطالة المقنعة فيه، أصبح الجهاز الحكومي غير قادر على القيام بذات الدور في استيعاب الزيادة في عرض العمل في المستقبل. ولقد بدأت بوادر ذلك في تطبيق البرنامج المشترك مع صندوق النقد الدولي، 2016–2019، الذي أنطلق في أواخر 2015، للمساعدة في إدارة عجز الميزانية الاتحادية وكذلك إدارة سوق الصرف الخارجي في العراق. ولقد أنطوى هذا البرنامج، من بين اشتراطات عديدة، ليس فقط تثبيت عدد العاملين في الجهاز الحكومي، وإنما العمل على تخفيضهم من خلال التقاعد المبكر وغيره من الإجراءات. وبالفعل كان عدد العاملين الذي ورد في الميزانية الاتحادية 2016 (3.01 مليون) أقل منه في ميزانية 2015 (3.03 مليون)؛ الجدول (1)، أدناه. أما في ميزانيتي 2017 و2018 فلقد حُدد عند متوسط مقداره 2.89 مليون.[2]

[2] ترد بيانات في وسائل الإعلام أن عدد العاملين في "الدولة" تراوح بين 4.25 و4.5 مليون. ومن ضمن هذا العدد 1.3–1.4 مليون في إقليم كردستان. ولقد ورد رقم 1.3 مليون في تصريح لنائب رئيس وزراء الإقليم في 2015 كما تم تداول الرقم 1.4 مليون قبل استفتاء إقليم كردستان (في 25 أيلول 2017) وبعده. إن الأرقام المبينة في المتن عن عدد العاملين في الجهاز الحكومي هي ما ورد في الميزانيات الاتحادية (ومن ضمنها حوالي 680 ألف لإقليم كردستان للسنوات المبينة). أما أرقام الإعلام فلا يُبَيَّن مصدرها الدقيق، عدا عن التصريحات التي لا تشير، عادة، للمصدر. وأغلب الظن أنها تشمل بالإضافة للعاملين في الجهاز الحكومي المتقاعدين من الخدمة العامة والعاملين في المنشآت العامة وعاملين يمولون من ميزانيات مستقلة، خاصة في إقليم كردستان، وهم جميعاً لا يشملهم الرقم الوارد في الميزانية الاتحادية. وفي هذا السياق، فإن عدد المتقاعدين من الخدمة العامة، في العراق ككل، الذي بلغ حوالي 2.07 مليون في نهاية 2015، غير مشمولين برقم العاملين في الجهاز الحكومي، البالغ 3.03 مليون، في العراق ككل، في تلك السنة، كما يظهر من الجدول (1)، في المتن.

الجدول (1) العاملون في الجهاز الحكومي والمتقاعدون منه ومجموع رواتبهم/أجورهم

	عدد العاملين والمتقاعدين، ألف شخص			الرواتب والأجور في المنفذ من الميزانية الاتحادية	
	العاملون	المتقاعدون	المجموع	مليار دينار	نسبتها لمجموع النفقات، %
2001	924	845	1,769		
2006	1,913	1,673	3,585	10,715	*27.6*
2009	2,320	1,732	4,052	25,080	*47.7*
2011	2,663	1,797	4,460	30,425	*38.6*
2012	2,750	1,813	4,563	35,856	*34.1*
2013	2,908	1,752	4,659	40,009	*33.6*
2014	3,004	1,834	4,838	28,438	*25.1*
2015	3,027	2,066	5,093	32,652	*46.4*
2016	2,905			31,833	*47.5*
نسبة التغير السنوية المركبة، %					
2015-2001	*8.8*	*6.6*	*7.8*		
2015-2006	*5.2*	*2.4*	*4.0*	*13.2*	

المصادر:

(1) عدد العاملين لسنة 2001: الجهاز المركزي للإحصاء (2009)، *الباب 2، السكان والقوى العاملة*. باقي السنوات: قوانين الميزانيات الاتحادية 2006–2013، 2015–2016، المنشورة في جريدة الوقائع العراقية ومشروع قانون 2014 "المتفق" ولكن غير المصادق عليه.

(2) الرواتب والأجور الفعلية أو "المنفذة" للسنوات 2006–2015 من النشرات السنوية للبنك المركزي: 2006 إلى2015، ولسنة 2016 من موقع وزارة المالية "*حساب الدولة لغاية كانون أول 2016 للموازنة الاتحادية*".

(3) عدد المتقاعدين ورواتبهم: الجهاز المركزي للإحصاء (2017)، *الباب 13، الإحصاءات الاجتماعية*.

ملاحظة: عد العاملين يشمل جميع العاملين في جهاز الدولة (إدارة عامة، قوات مسلحة، تعليم، صحة، الخ) التي تمولهم الميزانية الاتحادية، في كردستان وباقي العراق. وعدد العاملين كما يرد في قانون الميزانية الاتحادية لا يشمل عدد المتقاعدين في حين تشمل الرواتب والأجور أو ما يطلق عليه "رواتب الموظفين" في هذه الميزانية رواتب الموظفين العاملين والمتقاعدين.

وتساهم الظواهر التالية في تعميق صعوبة إيجاد مصادر بديلة عن الاستخدام في الجهاز الحكومي:

(1) تواضع دور فاعل للنشاطات الصناعية والزراعية العامة أو الخاصة. هذا مع ركود نشاط القطاع الخاص في مجال الاستخدام، عموماً.

(2) غياب سياسة سكانية تعمل على الحد من الزيادة التاريخية العالية للسكان. لا بل يبدو أن الرأي الرسمي منقسم بين مساند لزيادة السكان وآخر مساند للحد من هذه الزيادة، كما يظهر من وثيقة *خطة التنمية الوطنية 2013–2017*، الصادرة عن وزارة التخطيط، وهي آخر وثيقة متاحة، "للتوجه" العام للدولة للمدى المتوسط.

(3) في ظل عدم وجود سياسة سكانية واضحة ستستمر الزيادات السكانية في التصاعد ومن ثم ستستمر، نتيجة ذلك، الزيادات في قوة (عرض، أي الباحثين عن) العمل بالتصاعد، والتي ستفاقمها زيادة معدل مساهمة النساء في سوق العمل مستقبلاً (*participation rate*)، وكذلك ما يسمى بالزخم (*momentum*) السكاني. ففي الوقت الذي بلغ متوسط الزيادة في عرض العمل 303 ألف سنوياً بين 2011 و2015، يُتوقع أن يبلغ متوسط الزيادة حوالي 441 ألف سنوياً بين 2015 و2020 ليتصاعد إلى 493 ألف سنوياً بين 2020 و2040، ويزداد بمستوى أكبر بعد ذلك.

(4) غياب برنامج وطني، متفق عليه، لتحقيق مصالحة وطنية عامة وشاملة والاتفاق على عقد اجتماعي/سياسي يتيح تحقيق المواطنة المتساوية للجميع. ويتظافر مع ذلك غياب استراتيجية جدية وخطة رصينة للتنويع الاقتصادي للتخلص من الحالة الريعية.

في ظل استمرار هذه الظروف ستتصاعد أعداد العاطلين ومن ثم يرتفع معدل البطالة بمستويات كبيرة. وسيساهم ذلك مباشرة في استمرار وتركيز النزاع الاجتماعي والسياسي، وما يتبع ذلك من تدهور المستوى المعيشي، من ناحية، والتأثير سلباً، في وحدة البلد وإثارة دعاوى التقسيم والتدخل الخارجي، من ناحية أخرى.

ثانياً: مختصر تجربة محاولات علاج في دول نفطية

إن التخلص من الفخ الريعي مسألة غاية في الصعوبة. وحسب علم الكاتب لم تستطع دولة نفطية (من غير الدول المتقدمة)، عدا إندونيسيا، التخلص منه. لقد حققت إندونيسيا ذلك بحزمة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية والمؤسسية. ولكن، في بعض جوانب تجربتها، أتبعت أساليب عنيفة استبدادية، بكلفة إنسانية باهظة، لا يمكن تبريرها. لنستعرض فيما يلي، سريعاً وبشكل انتقائي، بعض التجارب في مجال معالجة الفخ الريعي، ومن ضمنها التجربة الإندونيسية:

(2–1) **إندونيسيا**. تُرْجِع الكتابات المتوفرة، الملخصة في Rosser (2004)، نجاح إندونيسيا ليس فقط إلى الإجراءات الاقتصادية التي طُبقت وإنما أيضاً للحكم العسكري، والإدارة التي نتجت عنه، والظروف الجيوسياسية الدولية الملائمة. فعندما سيطر الجيش بقيادة سوهارتو، فعلياً، على الحكم منذ منتصف ستينيات القرن الماضي، ورسمياً منذ 1968، اتسم النظام السياسي، بحكم عسكري صارم تم القضاء

فيه على المعارضة الواسعة بالقوة. ومن ضمن هذه الظروف تم تطبيق سياسة اقتصادية (سياسات *"النظام الجديد، New Order"*) استهدفت تحقيق نمواً صناعياً عالياً موجهاً نحو التصدير من خلال تطور رأسمالي، يعتمد النشاط الخاص (عدا قطاع النفط)، بالتكامل مع الاقتصاد الدولي (معاكساً بذلك السياسات اللا–رأسمالية/الحمائية لنظام سوكارنو، الذي سبقه). وقد أصبحت إندونيسيا نتيجته دولة صاعدة بحلول العقد الأخير من القرن العشرين؛ World Bank (1993). هذا قبل انهيار قطاعها المالي في الأزمة الاقتصادية الآسيوية في 1997. ولقد استهدفت السياسة الاقتصادية خلال السبعينيات تحييد أثر ارتفاع عوائد النفط، على تنافسية الصادرات الصناعية، من خلال الحفاظ على سعر صرف منخفض للعملة، والذي سانده تدفق المنح والقروض والتمويل من العالم الغربي. ولقد كان هذا التدفق بسبب الوضع الجيوسياسي الملائم، الذي نتج عن انحياز إندونيسيا، فعلياً، للمعسكر الغربي في الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي في حينه. كما أُعتمد في تطبيق سياسات التصنيع والتصدير للسوق الخارجية، إضافة لحزمة الإجراءات الاقتصادية واعانة الصناعات، على ترويض نقابات العمال، والذي نتج عنه الحفاظ على معدلات أجور متدنية ساهمت، بالإضافة لانخفاض سعر الصرف، في رفع تنافسية السلع الإندونيسية في السوق الدولية. وفي بدايات التوجه نحو التصنيع كانت الأهمية النسبية للصادرات النفطية من الصادرات الكلية قد بلغت خلال السنوات 1970–1980، حوالي 64% انخفضت إلى 47% خلال السنوات 1980–1990، لتنخفض سريعاً بعد ذلك حتى وصلت 8% خلال السنوات 2011–2015؛ OPEC (2005, 2016). وفيما يلي نُدْرِج بعض من أهم السياسات والإجراءات التي أُتُبِعت في إندونيسيا؛ Rosser (2004):

- سياسة صناعية فعالة لتقوية الأساس السلعي، خاصة الصناعي غير النفطي، من خلال الإعانات الصناعية وغيرها من السياسات المشجعة. مع استخدام الميزانية في الانفاق على تطوير البنى الاساسية الانتاجية وتمويل هذه الإعانات.
- سياسة مالية محافظة، وتحقيق فائض في الميزانية، أثناء فترات زيادة العوائد النفطية، واستخدام الفائض، مع المنح والقروض الخارجية، للمساهمة في الحفاظ على سعر صرف منخفض (مكافحة عوارض "المرض الهولندي"). وتحرير ميزان المدفوعات والقطاع المالي بعد انخفاض عوائد النفط.
- وضع قيوداً عليا على الاقتراض الخارجي.
- الحفاظ على الملكية العامة للقطاع النفطي. وحتى عقود المشاركة، *production-sharing*، مع الشركات الأجنبية في هذا القطاع، كانت أقرب لكونها عقود خدمة–فنية.
- تبني سياسة الاكتفاء في المجال الزراعي وخاصة الرز.

- توسيع وتطوير التعليم.
- توفرت نظرة بعيدة المدى، في الإدارة الاقتصادية، ساندها وجود مستشارين وتكنوقراط محليين وأجانب بخبرة اقتصادية وإدارية مستقرة.
- الخ.

(2–2) **دول متقدمة.** أما الدول المتقدمة التي أنتجت النفط مثل الولايات المتحدة والنرويج، الخ، فلقد بدأ الإنتاج فيها وهي دول متقدمة لها مؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية متطورة ساعدت على استيعاب وتحييد معظم التوجهات الريعية. وبالرغم من ذلك، ظهرت فيها بعض التوجهات الريعية نتيجة توفر الريع النفطي، سواء في تمويل عجز الميزانيات العامة أو التوسع في الإعانات الاجتماعية، أو تخفيض الضرائب، الخ. وقد امتد الأمر إلى تبعات اقتصادية في دولة متقدمة (ولكن صغيرة نسبياً) مثل هولندا، بما أصبح يعرف *"المرض الهولندي"*، والذي لوحظت عوارضه بعد اكتشاف الغاز (في بحر الشمال) وزيادة عوائد تصديره من هولندا، في ستينيات القرن الماضي. وظهرت هذه العوارض كما يلي: أدى تزايد تدفق العملات الأجنبية إلى هولندا إلى تصاعد سعر صرف عملتها، حينئذٍ الكَلدر، تجاه العملات الأخرى مما أدى إلى التأثير سلباً في صادراتها غير النفطية.

(2–3) **دول الأوبك.** لقد حاولت وتحاول دول عديدة من أعضاء الأوبك التخلص من التقلبات في العوائد النفطية من خلال مشاريع وسياسات وإجراءات وسبل تتراوح من أنشاء صناديق سيادية، التي أصبحت منتشرة في معظم الدولة المنتجة للنفط، إلى تكوين مراكز تجارية ومالية كما في دول الخليج، وأخيراً محاولة المملكة العربية السعودية رسم طريق للتنويع الاقتصادي الذي يشمل، من بين مجموعة من العناصر، توسيع نشاط الصناعات التحولية (ومن ضمنها العسكرية) بدرجة ملموسة (وثيقة *"رؤية المملكة العربية السعودية 2030"*، الصادرة في أيار 2016). ولا شك أن دول الخليج قد نجحت في إيجاد بديل مساعد ملموس للعملة الاجنبية، من خلال عوائد استثمارات الصناديق السيادية، بالإضافة لتوفير فرص عمل (محدودة "للمواطنين") في مجالات التجارة والتمويل. غير ان التنويع الاقتصادي بمفهوم توفير بديل مستدام للاستخدام وهيكل إنتاجي وتصديري بعيداً عن التقلبات في العوائد النفطية، لا زال بعيد المنال.

ثالثاً: خطوط عامة لمقترحات أولية للمساهمة في معالجة الفخ الريعي في العراق

(3-1) معضلات معالجة الفخ الريعي

تنبع صعوبة التخلص من الفخ الريعي، في اعتقادي، من معضلة أساسية، تكونت من حقيقة مفادها أن الهيكل الاقتصادي الذي نشأ أثناء صعود دور العوائد/الريع النفطي، منذ خمسينيات القرن الماضي، في دول الأوبك والعراق خاصة، أصبح معتمداً بشكل كبير جداً على هذا الريع بالإضافة لتكيف المنظومة المؤسسية وكذلك المجتمع، سياسياً واجتماعياً، لتزايده وهيمنته على باقي مصادر الدخل. فكيف يمكن التوقع أو الطلب من هذه المؤسسية، وفي مقدمتها النخبة السياسية، نفسها التخلص من الفخ الريعي وما يؤدي من التأثير سلباً عليها؟ ولكن الأمر لا يشمل النخبة السياسية فقط ولكنه يمتد إلى مجمل العاملين في الجهاز الحكومي وعوائلهم والمتقاعدين منهم والمستفيدين الآخرين من نفقات الميزانية العامة. ذلك إن ارتفاع عددهم، وبالنتيجة تأثيرهم يحسب له حساب، خاصة وإنهم في مقدمة من يدلي بصوته ويؤثر في نتيجة الانتخابات العامة. هذا إضافة لتأثيرهم في الاستقرار السياسي والاجتماعي من عدمه، الذي يمتد لمختلف الجماعات والطوائف والمناطق.

فلقد أزداد عدد العاملين في الجهاز الحكومي، والمتقاعدين منه، بشكل كبير منذ 2003. إضافة لذلك، زاد معدل دخل الموظف (والمتقاعد) إلى مستوى سيدفعه لرفض أي تخفيض مستقبلي ممكن. ولإعطاء فكرة عن تزايد متوسط دخل الموظف (والمتقاعد)، بالرغم من التفاوت بين عموم الموظفين، وبينهم وبين كبار الموظفين، لنعتبر البيانات الواردة في الجدول (1) أدناه، خلال الفترة التي زادت فيها معدلات الرواتب بشكل ملموس وهي الفترة 2006-2015/2014. يلاحظ، من الجدول، أنه في الوقت الذي زاد فيه مجموع عدد الموظفين والمتقاعدين بنسبة 4% سنوياً خلال الفترة 2006-2015 فإن مجموع رواتبهم زاد بنسبة 13.2% سنوياً. أي كان هناك زيادة في متوسط راتب/دخل العاملين في الدولة ومتقاعديها بلغ معدلها 8.9% سنوياً.[3] وهذه زيادة كبيرة تتضمن أن متوسط معدل الراتب أصبح في 2015 أكبر من ضعف مستواه في 2006. من هنا تتولد معضلة أخرى. فمن جانب واحد، من الصعب اسناد ديمومة هذه المستويات من الرواتب في ظل آفاق منخفضة لأسعار ومن ثم عوائد النفط وفي ذات الوقت غياب مصادر استخدام بديلة بدخل مقارب. ولكن من جانب آخر، أصبح من غير الممكن فعلياً تخفيض هذه المستويات من الرواتب بدون أن يؤدي ذلك إلى خلخلة اجتماعية وسياسية خطيرة. وهذه معضلة سياسية/اجتماعية على درجة عالية من الحراجة، وهي بالطبع جزء من الفخ الريعي. ولكنها تبقى بحاجة إلى تسوية مناسبة.

[3] $\frac{\%4 - \%13.2}{\%4 + 1} = \%8.9$.

وقد يمكن تصور إطاراً تنشأ فيه مصلحة لهذه المؤسسية في الاصلاح ومحاولة إيجاد تسوية للمعضلات القائمة، ربما مدفوعة بما حدث من تغييرات هيكلية كانخفاض أسعار النفط وخطر تعرض البلد إلى التقسيم أو حصول قلاقل اجتماعية كالحرب ونزوح السكان، وما حدث في إقليم كردستان، الخ. ولكن أيضاً، الفرصة التي توفرت مؤخراً، في تصاعد الشعور الوطني الذي نشأ نتيجة للانتصار على داعش وإعادة توحيد البلد. وقد تحفز الكوارث والاخطار، التي لا زالت ماثلة، والفرصة المذكورة، المجتمع أيضاً، من خلال الانتخابات القادمة أو التي تليها، بانتخاب ممثلين يتسمون بالوطنية، من ناحية، وبالكفاءة المهنية، من ناحية ثانية، والاستقامة المالية، من ناحية ثالثة، بحيث يدرك هؤلاء الممثلون فداحة تبعات النزاع المستمر وكذلك فداحة الاحادية الاقتصادية الشديدة في العراق ويعملون على محاولة علاجها. وبالنتيجة يصلون لاقتناع عام بأن ما يحدث من كوارث في العراق ولو أنه ناتج، بجانب أساس منه، من طبيعة نزاع الجماعات/الطوائف من ضمن المجتمع وكذلك مدفوعاً من قوى خارجية وإقليمية، هو أيضاً من تبعات هيمنة الريع النفطي، من ناحية، والنزاع على "تقاسمه"، من ناحية أخرى. بحيث يصبح من المناسب تحييد العامل الأخير، من خلال أتفاق مجتمعي/سياسي/تشريعي على تقاسم الريع من ناحية، والبدء باستراتيجيات وسياسات لتحقيق التنويع الاقتصادي، من ناحية اخرى.

وتنصرف إقامة آلية "لتقاسم" الريع النفطي إلى ضرورة تواجد قوانين ومؤسسات وقواعد جديدة أو تفعيل والمصادقة على أخرى تم اقتراح قوانين بشأنها، سابقاً، مثل مشروع *"قانون النفط والغاز"* ومشروع *"قانون الموارد المالية"*، واللذان قدما لمجلس النواب في 2007. كما يمتد الأمر إلى تطبيق تشريعات قائمة مثل *قانون التعديل الثاني* الصادر في 2013 لقانون *"المحافظات غير المنتظمة بإقليم"*، رقم 21 لسنة 2008، وما ورد في الدستور من مسائل تتعلق بصلاحيات السلطة المركزية والإقليم/المحافظات، وتقاسم العوائد النفطية، الخ. ولحد الآن لم تقترح قوانين أو مؤسسات جديدة. أما مشروعي القانونين المذكورين فلم يصادق عليهما لحد الآن. وبالرغم من دخوله حيز التنفيذ في 2013، لا زال ما ينطوي عليه قانون المحافظات المعدل، من نقل الاختصاصات الإدارية والتخصيصات المالية في الميزانية الاتحادية من الوزارات الاتحادية إلى المحافظات، بدون تطبيق، بالرغم من تحديد سنتين من تاريخ نفاذ القانون (أي بحلول آب، 2015) لإنجاز عملية النقل. وفيما يتعلق بالدستور فإن ما ثار من خلافات بين السلطة المركزية وإقليم كردستان حول الاختصاصات والصلاحيات والنفط، خلق من المشاكل أكثر مما قدم من حلول. لهذا يمكن القول، عموماً، بالنسبة لهذه القوانين المشرعة وغير المشرعة وما ورد في الدستور من اختصاصات مركزية/لامركزية، الخ، أن هناك مسائل خلافية حقيقية، بين السلطة المركزية والإقليم/المحافظات، أصبحت مزمنة وتتطلب إعادة النظر فيها من خلال اتفاق سياسي/اجتماعي شامل يقود إلى تعديلها وإزالة المواد الخلافية فيها، واقتراح أخرى جديدة إذا اقتضت الضرورة. بعكس ذلك ستستمر دواعي الخلاف والنزاع.

أما ما يتعلق بالتنويع الاقتصادي فسنتناوله في الفقرة التالية.

(3-2) سياسات التنويع الاقتصادي[4]

في مجال التنويع الاقتصادي، بالرغم من أهمية السياسات والمؤسسات التي اتبعتها دول الخليج، بما في ذلك أنشاء صندوق سيادي ونشاطات تجارة وتمويل وعبور، الخ، غير أن العراق يختلف عن دول الخليج بمظهر أساسي وهو ارتفاع عدد السكان وارتفاع معدل زيادته السنوية. إن وصول عدد سكان العراق إلى 37.9 مليون في 2016 (بالرغم من الكوارث والحروب) وما ينطوي عليه معدل زيادته السنوية المرتفعة، من ارتفاع أعداد الداخلين إلى سوق العمل، كما أشرنا أعلاه، في ظل وصول الاستخدام الحكومي مداه في الاستيعاب، يحتم تطوير مصادر بديلة للاستخدام. وينصرف ذلك إلى اتباع سياسة تنمية القطاعات السلعية غير النفطية وخاصة الصناعية (نتيجة لمحدودية التوسع في الإنتاج الزراعي بسبب شح المياه) لاستيعاب الأعداد المتزايدة الداخلة لسوق العمل. وبعد تطوير الصناعة لحد معين في المستقبل، وتأمين مورد من العملة الاجنبية (جنباً إلى جنب مع تصدير النفط ومنتجاته والبتروكيماويات) وعوائد الصندوق السيادي، المتأمل إقامته، سيتطور الهيكل الاقتصادي كما تطور في الدول الأخرى بزيادة الأهمية النسبية للنشاطات الخدمية. على سبيل المثال نمو قطاعات الخدمات لاستيعاب أعداد قوة العمل الداخلة لسوق العمل. ولكن ذلك مرتبط بالتطور السلعي غير النفطي، أولاً، ولفترة غير قصيرة.

وإذا أمكن التوصل لمصالحة وطنية شاملة وعقد اجتماعي/سياسي يؤمن المواطنة المتساوية للجميع، من ناحية، ويحقق سيادة الأمن والسلام، من ناحية أخرى، يمكن بيان بعض العناصر التي ربما تساهم في خلق اقتصاد متنوع، أو في الأقل تخفف المظاهر الريعية. والخطوات التالية قد لا تكون كافية ولكنها مفيدة في هذا التوجه:

(1) لقد أثبتت تجربة التطور الاقتصادي في العالم وخاصة في المنطقة الآسيوية أن إقامة إدارة عامة وبالخصوص إدارة اقتصادية متمكنة أنها من ضرورات تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. فلقد قاد تواجد موظفين عامين مكتفين مالياً وعلى درجة عالية من الاستقامة المهنية والدراية الفنية والتوجه الوطني إلى حسن تنفيذ برامج التصنيع وإعانة الصناعات التصديرية ومتابعتها وتحقيق البرامج الاجتماعية بهمة ونشاط وبأقل قدر من الفساد والمحاباة والمحسوبية. أنظر: World Bank (1993). لذلك ينبغي العمل على تكوين هياكل مماثلة في الإدارة العامة والاقتصادية في العراق.

(2) إصلاح وإعادة هيكلة النظام التعليمي. إن محصلة الركود الاقتصادي أثناء فترة الحروب والعقوبات الدولية الصارمة والتدخل السياسي والأيديولوجي المستمر في النظام التعليمي وتغيير هياكله بالإضافة للانعزال عن التطورات التعليمية في العالم ساهمت في تدهور نوعية النظام التعليمي ونتج عنها منظومة

[4] أُعتمد في كتابة هذه الفقرة، بجانب ملموس منها، على ما ورد في مرزا (2012)، الفصل 17.

متواضعة من المهارات التي لا يستطيع سوق العمل استيعابها. لذلك فإن مراجعة النظام التعليمي وإصلاحه أصبحت أسبقية مهمة في الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية. ويتطلب ذلك برامج ذات مديات قصيرة ومتوسطة وطويلة. وتتسم طرق التعليم الحالية بغلبة التلقين وضعف التوجيه للتفكير وحل المشاكل. كما تتسم المناهج بضعف المكونات العلمية والهندسية والإدارية. غير أن طرق التعليم والمناهج هي مظهر واحد من مظاهر التخلف. إن المظاهر الأخرى تمتد من المستويات المهنية إلى نوعية أدوات وأساليب التعليم إلى المصداقية المهنية للمجتمع العلمي والتعليمي، الذي يساهم ترقيتها في خلق تقاليد مهنية محترمة بأقل تدخل إداري وسياسي. إن تطور النظام التعليمي في كوريا الجنوبية وبعض أجزاء الصين وسنغافورة وحتى فيتنام يقدم مثالاً لدول أستطاع فيها النظام التعليمي، في أحد جوانبه، من تخطي المستويات السائدة حتى في الدول المتقدمة.[5] بالإضافة لذلك فإن إيجاد صلة للنظام التعليمي بالنشاطات التنموية خدم نمو قطاع تصديري متنامي في كوريا الجنوبية والصين والهند ودول عديدة أخرى.

(3) إزالة أو لجم تبعات المظاهر والممارسات الريعية. وينصرف هذا المتطلب إلى خطين متلازمين. الأول يتعلق بتأمين الضمانات اللازمة لتغيير أسلوب المحاصصة والقضاء على الفساد. والثاني مواجهة السلوك الريعي:

- ساعد الريع النفطي على تأجيل التوصل لاتفاق حول مشكلة الحوكمة *governance* في العراق وغياب إجماع على عقد اجتماعي سياسي والاعتماد بدلاً من ذلك على استخدام جزء أساس منه في تأمين التحالفات الطائفية/الأثنية. لذلك لابد من تأمين متطلبات منع استخدام الريع النفطي بذات الطريقة. وينصرف ذلك إلى: (أ) مأسسة معايير وقواعد وقوانين شفافة لتأمين تقاسم ثمار استغلال الثروة النفطية بعدالة بين المناطق والفئات الاجتماعية المختلفة، كما أشير أليه في الفقرة السابقة،

[5] أطلقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، *OECD*، في 1997، برنامجاً لاختبار قابلية الإنجاز للتلاميذ في عمر 15 سنة، أطلق عليه برنامج *"اختبار التلميذ الدولي Programme for International Student Assessment (PISA)*، في مواضيع الرياضيات والعلوم والقراءة. ولقد جرى أول اختبار في سنة 2000، ليتكرر بعدها كل ثلاث سنوات. ويمكن أن تشترك فيه كل دول العالم. وباستخدام متوسط الدرجات للمواضيع الثلاثة كمعيار لترتيب الدول، جاءت اليابان ثم كوريا الجنوبية في قمة الدول المشاركة في عام 2000 في حين جاءت دولة كألمانيا في الترتيب 18 (ولم تشترك الصين حينئذ). وفي اختبار عام 2009 جاءت شانغهاي/الصين ثم كوريا الجنوبية في قمة الدول المشاركة ونزلت اليابان إلى الترتيب السادس في حين صعدت ألمانيا إلى الترتيب 15. وفي اختبار 2012 جاءت شانغهاي بالمركز الأول تليها سنغافورة ثم ثلاث مقاطعات صينية ثم كوريا الجنوبية. بعد ذلك جاءت دول أوربية وكندا. وما يجلب الانتباه وصول فيتنام إلى المركز الخامس عشر متخطية ألمانيا ودول متقدمة أخرى. واحتلت الولايات المتحدة المركز التاسع والعشرون. أما في آخر اختبار وهو لسنة 2015 فقد جاءت سنغافورة في المركز الأول تليها هونك كونك واليابان واستونيا ثم فرموزا فمكاو وكندا، الخ. ويلاحظ في هذه السنة نزول فيتنام إلى المركز الواحد والعشرين، ولكنها لا زالت متقدمة على دول مثل المملكة المتحدة والبرتغال وفرنسا والسويد، الخ؛ أنظر: OECD (2002, 2010, 2014, 2016).

(ب) إقامة أنظمة "*ردع وموازنة*، *checks and balances*" لتحقيق التوازن بين حاجة العراق لسلطة مركزية تمسك بوحدة البلاد وتدير شؤونه الاتحادية بكفاءة وعدالة وبأسلوب ديمقراطي، من ناحية، والسماح بلامركزية للإقليم/المحافظات تنطوي على سلطات محلية ومالية حقيقية وفعالة، من ناحية أخرى.

- مواجهة السلوك الريعي. العمل على التغلب على الحلقة المفرغة (الفخ) للريع النفطي تدريجياً ولكن بخطى ثابتة. كالعمل على تشجيع إقامة مؤسسات مدنية فعالة ورصينة تساعد على الرقابة وترويج الحقوق والواجبات، بما في ذلك تطوير إعلام وصحافة موضوعية. وإقامة انظمة وتشريع قواعد لمكافحة الرشوة والانتفاع غير القانوني والفساد والتلاعب بالثروة النفطية. ثم تشجيع القطاع الخاص وتحسين المناخ الاقتصادي العام وترقية البنى الأساسية والمؤسسية. ويجب توخي الحذر في التطبيق خاصة وأن المجتمع في العراق لا زال يعتمد على الإيديولوجيا والتلقين أكثر منه على المسائلة والنقاش الحر. وهو مجتمع تعمق فيه الولاء للطائفة والقبيلة والانتماء الأثني، خاصة بعد 2003، بالإضافة للتمييز المجتمعي ضد المرأة.

(4) إتباع سياسة صناعية مُبادرة يتم فيها تشخيص نشاطات اقتصادية تنويعية من قبل الدولة، وإتباع السياسات والإجراءات والخطوات التي تحفز وتساعد القطاع الخاص للاستثمار فيها وإدارتها. وإذا تطلب الأمر إقامتها ضمن القطاع العام أو المختلط واسنادها بكافة الوسائل التي تؤدي لتطورها بالكلفة والنوعية بما يجعلها قابلة للمنافسة في السوق الخارجية.

(5) العمل على مكافأة الصناعات والوحدات الإنتاجية والخدمية القائمة في القطاع الخاص (أو العام) التي تساهم جدياً في التنويع الاقتصادي سواء في تحقيق أهداف التصدير و/أو توسيع الاستخدام، أو أية أهداف تنويعية أخرى (من خلال استمرار منح الحوافز لها) ومعاقبة المتخلفة منها (من خلال إيقاف منح الحوافز).

(6) تكوين صندوق استثماري/استقراري وتطوير هياكل وقواعد شفافة لاستخدامه وإدارته ومراقبته ومساءلته؛ أنظر: Merza (2011). ومن المناسب في هذا المجال العمل في الاتجاهات التالية: (أ) تأمين إدارة فنية رصينة مستقلة للصندوق، (ب) تحديد استراتيجية وسياسات وطرق عمل الصندوق في وظيفته الاستقرارية والاستثمارية ضمن قواعد شفافة. (ج) تأمين استيعابه للفائض النفطي (الزائد عن حاجة الميزانية) ووضع قواعد استخدام موارده لسد العجز (ضمن حدود مرسومة) حين تنخفض العوائد النفطية، (د) يخضع الصندوق، من ناحية المتابعة والمسائلة، لمجلس النواب، على أن يكون مستقلاً في عمله على غرار تبعية البنك المركزي لمجلس النواب واستقلاله في عمله. ويمكن الاستفادة، في هذا الخصوص، من تجربة الصناديق المماثلة المنتشرة في معظم الدول النفطية خاصة النرويج ودول الخليج.

(7) تحقيق استقلال القضاء وتطبيق حكم القانون من خلال أنظمة ردع وموازنة، في إدارات الدولة وفي المجتمع، عموماً وتطوير مؤسسات النزاهة والشفافية. والعمل على إصدار تقارير ومتابعات ومراقبة متاحة للجميع في وسائل الإعلام ووسائل الاتصال الاجتماعي.

(8) العمل على ترصين حقوق الملكية واحترامها وفض النزاعات بشأنها، بما في ذلك الملكية العقارية والزراعية والصناعية، وغيرها، وحقوق الملكية الفكرية.

(9) تنسيق كافة القوانين المتعلقة بالصناعة والحماية والحوافز الصناعية.

(10) تحديد استراتيجية التطور الصناعي من خلال دراسات شاملة تاريخية واستشرافية. وتطوير مؤسسات ومعاهد للدراسات والاسقاطات والاستشراف المستقبلي.

(11) دراسة وتطبيق ما يناسب العراق من تجارب الدول الصاعدة في مجال التنويع الاقتصادي والاستخدام.

المراجـع

الجهاز المركزي للإحصاء (2009) المجموعة الإحصائية السنوية 2007/2006.

_____ (2017) المجموعة الإحصائية السنوية 2016/2014.

وكالة الأنباء السعودية (2016) *رؤية المملكة العربية السعودية 2030*، أيار/مايو.

مرزا، علي خضير (2012) *ليبيا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة*، الدار العربية للدراسات والنشر، بيروت.

Mahdavy, H. (1970) 'The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States', in M. Cook (ed.), *Studies in the Economic History of the Middle East*, London: Oxford University Press: 428–467.

Merza, A (2011), 'Oil revenues, public expenditures and saving/stabilization fund in Iraq', *International Journal of Contemporary Iraqi Studies* 5: 1, pp. 47–80, doi: 10.1386/ijcis.5.1.47_1.

OECD (2002) *Worldwide Learning at Age 15 First Results from PISA 2000*.

_____ (2010) *PISA 2009 Results: Executive Summary*.

_____ (2014) *PISA 2012 Results in Focus*.

_____ (2016) *PISA 2015 Results in Focus.*

OPEC (2005) *Annual statistical Bulletin 2005*.

_____ (2016) *Annual statistical Bulletin 2016.*

Rosser, A. (2004) 'Why did Indonesia overcome the resource curse?', *Institute of Development Studies*, IDS Working Paper 222, Brighton, England, March.

Sachs, J. and Andrew W. (1995), 'Natural Resource Abundance and Economic Growth', *National Bureau of Economic Research*, Working Paper 5398.

World Bank, WB (1993) *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*, Oxford University Press.

ملاحظات على قانون شركة النفط الوطنية*
الصادر في 5 آذار 2018

د. علي مرزا

في هذه الملاحظات سأتناول، بشكل انتقائي، مجموعة من القضايا التي شملها قانون شركة النفط الوطنية الصادر في 5 آذار، 2018. وهذه القضايا هي: مجال نشاط الشركة، مالية الشركة، دور الشركة في إقليم كردستان، توزيع أسهم على السكان، صندوق الأجيال، واستثناء الشركة من بعض القوانين.[1]

أولاً: مجال نشاط الشركة

تنص المادة 3 من قانون شركة النفط الوطنية على ما يلي: *"تهدف الشركة الى الاستغلال الأفضل للثروة النفطية والغازية في مجال استكشاف النفط والغاز وتأهيل وتطوير الحقول والإنتاج والتسويق وكافة النشاطات المرتبطة بها إضافة الى الاستثمار في الصناعة التحويلية النفطية والغازية على اسس فنية واقتصادية لضمان اعلى العوائد وأدنى التكاليف وبما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي."* وفي الفقرة ثانياً من المادة 2 ورد ما يلي: *"تمارس اعمالها [أي الشركة] في جميع أراضي جمهورية العراق ومياه الإقليمية وجرفه القاري وخارج العراق نيابة عن الدولة العراقية"*.

ويمكن الاستنتاج، من هاتين المادتين، أن هذا التحديد في القانون يمكن أن يشمل جميع العمليات النفطية والغازية في العراق. وبذلك قد يساهم في توحيد منظور متوازن للصناعة النفطية ويحقق نتائج مرضية إذا ما توفر منظور استراتيجي واضح، من ناحية، والتشريعات المناسبة، خاصة قانون للنفط والغاز (غير المشرَّع لحد الآن)، من ناحية أخرى. ولكن بعض المواد التي وردت في القانون، من ناحية، ومسائل تتعلق بالتحديدات الدستورية والظروف الدولية، من ناحية ثانية، كلها تثير نقاطاً خلافية تتطلب تعديل القانون وعدم استمراره ببعض مواده الحالية. ولعل القضايا التالية تغطي بعضاً من هذه النقاط.

---

* نسخة مُنقحة من ورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني "شبكة الاقتصاديين العراقيين"، في 15 آذار/مارس، 2018.

[1] نُزِّل "القانون" من الموقع الإلكتروني لمجلس النواب في 8 آذار 2018، والذي ورد في باب "القوانين الصادرة"، القراءة الأولى. مع العلم أنه في 9 نيسان، 2018، صدر بقانون رقم (4) في العدد 4486 من جريدة *الوقائع العراقية*.

ثانياً: مالية الشركة

(2–1) عوملت شركة النفط الوطنية، فعلياً، كشركة مقاوِلة تستلم (إضافة لتسديد رأسمالها) ما أنفقته من تكاليف زائداً *"نسبة من الربح ..."* حيث ورد في الفقرة أولاً من المادة 12 ما يلي: *"تستقطع الشركة مبلغا يغطي جميع الكلف الاستثمارية والتشغيلية ولا يقل عن معدل الكلفة في جميع الحقول المستثمرة، عن كل برميل من النفط الخام والغاز المنتج* ***مضافا اليه نسبة معينة من الربح، ويتم تحديد ذلك بالاتفاق بين الشركة ووزارات المالية والنفط والتخطيط، ويصادق عليه مجلس الوزراء، وتتم مراجعته كل ثلاث سنوات،*** *ويستقطع مباشرة من حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي عن عوائد النفط والغاز"*. وبمعاملة الشركة كمقاوِل، يستعيد الكلفة التي أنفقها (زائداً نسبة ربح غير محددة)، فإنها ستعتمد في قراراتها الإنتاجية والاستثمارية، من خلال تحديد الكلفة ونسبة الربح من قبل الجهاز الإداري للدولة (المالية والنفط والتخطيط)، على هذا الجهاز، وما ينطوي عليه من بيروقراطية ومناورات سياسية. وبالنتيجة، من المستبعد استطاعتها تكوين وعاء استثماري كافٍ لعملياتها وتوسعها المستقبلي.

(2–2) من ناحية أخرى، فأن استقلاليتها قُيِدَت، أساساً "بارتباطها" بمجلس الوزراء (المادة 2) وإمكانية اعتراض وزارة النفط على قراراتها (المادة 11). هذا في الوقت الذي يتطلب التنافس مع الشركات الأخرى إدارة مقتدرة/مستقلة، مكتفية مالياً، ولها استراتيجية وسياسات انتاجية واستثمارية وتسويقية واضحة. ولا يتأتى ذلك إلا بتبني معايير واضحة متفق عليها لتحديد التكاليف، موضوعة من جهة مهنية رصينة، من ناحية، وتحديد حصة كافية تستبقيها الشركة من أرباحها، من ناحية أخرى. وبالطبع لا يعني الاستقلال عدم وجود اشراف ومتابعة، والتي يجب خضوع الشركة لها من خلال مؤسسية رصينة للمتابعة والرقابة والمسائلة، بقدر ما يعني عدم تقييد الشركة بإجراءات واعتراضات بيروقراطية معرقلة لعملها وحسن أداءها.

(2–3) صحيح، يمكن القول إن "نسبة الربح" يمكن تحديدها بشكل يتيح حداً أدنى من التمويل بما يُمَكِّن الشركة من القيام بعملياتها بصورة مرضية. غير ان ذلك سيعتمد على المساومات السياسية والإدارية. ولقد تبين في العقد والنصف الماضيين أن المؤسسية السياسية والتشريعية والإدارية في العراق، غير قادرة، عموماً، على التوصل لحلول ناجعة أو مرضية في الوقت المناسب. وفي هذا السياق، فأن تحديد حصة من ربح الشركة للميزانية الاتحادية مقدارها 90% (فأقل)، كما ورد في الفقرة ثالثاً من المادة 13، لإشباع حاجة الميزانية، يمكن أن يكون مبرراً لو كان قد تم حل مشكلة تمويل الشركة بشكل مرضي وعدم ترك مقدار

حصتها من الربح للمساومات السياسية والإدارية.[2] وبدلاً من معالجة الأمر بتحديد حصتها بشكل واضح من العشرة بالمائة المتبقية، تُركت هذه القضية عائمة. هذا في الوقت الذي رُبطت الشركة بتمويل ثلاثة صناديق تتصل بقضايا ليست لها علاقة بها، كصندوق الأجيال، وصندوق المواطن (أسهم العراقيين المقيمين)، وصندوق إعمار المناطق التي تمارس الشركة فيها نشاطاتها.

(2–4) لذلك لتأمين حد أدنى من الاستقلالية/التمكين المالي للشركة، كان من المناسب أن تُحَدَّد مالية شركة النفط الوطنية، في القانون، كما يلي:

(أ) تقرير حصة خزينة الدولة من أرباح الشركة، بمستوى يوازن بين تأمين مورد مالي مناسب/مستدام لوزارة المالية، من ناحية، وتدفق نقدي كافٍ لشركة النفط الوطنية يُمَكِّنها من تحقيق الاستقلال والكفاية المالية، من ناحية أخرى. وفيما عدا احتياطي الشركة، فإن المساهمة في تمويل الصناديق الثلاثة، التي حَمَّلها القانون للشركة (صندوق الأجيال، صندوق المواطن، صندوق الإعمار)، ينبغي أن يعود للميزانية وتحكمه قوانينها، لا أن تُرَحَّل مشاكلها للشركة وما ينطوي على ذلك من ازدواج في المهام والأهداف.

(ب) يُحَدّد حد أدنى لما يتبقى للشركة من صافي العوائد السنوية، وإذا تطلب الأمر تُعَدّل أو تؤخَّر بعض من مدفوعاتها لخزينة الدولة (وزارة المالية) حتى لا تنخفض صافي عوائدها عن هذا الحد.

(ج) يمكن تعديل النسب المقترحة لحصة الخزينة من أرباح الشركة في الأوقات الاستثنائية. على سبيل المثال، حينما ترتفع أو تنخفض أسعار تصدير النفط بشكل حاد.

(د) وهنا ترد ملاحظة من المناسب ذكرها الآن. في الوقت الذي كانت أسعار النفط تفوق المائة دولار للبرميل (2011 – منتصف2014) كان هناك تغاضي عن إنشاء *صندوق الأجيال* بالرغم من الدعوات المتكررة لذلك، بما فيها لكاتب هذه السطور. من ناحية أخرى، في تلك السنوات وبالرغم من الوفرة المالية امتنعت الدولة عن تلبية الدعوة لتوزيع عوائد نفطية على السكان. وكان هذا قراراً حكيماً. فلماذا الآن بعد تدهور أسعار النفط وزيادة الحاجة المالية للأنشاء والتعمير وارتفاع العجز في الميزانية، والبلد ليس في أحسن أحواله المالية، يُتخذ قراراً بالتوزيع؟

---

[2] ورد في المادة 13 ما يلي: *"ثالثا توزع أرباح الشركة على الوجه التالي: "1– خزينة الدولة: تؤول نسبة لا تتجاوز 90% تسعون بالمائة من ارباح الشركة الى خزينة الدولة وتحدد نسبتها في قانون الموازنة الاتحادية..."*. ومن وجهة نظري، نتيجة للحاجات المالية المتزايدة للميزانية الاتحادية، في ظل محدودية الموارد المالية، سوف لن يقل ما يؤول للخزينة عن 90%.

ثالثاً: دور شركة النفط الوطنية في إقليم كردستان

(أ) اقتصرت إدارة الشركة لعقود النفط في العراق، في القانون، على عقود الخدمة–الفنية الاتحادية دون عقود المشاركة في الإنتاج. وهناك نوعين من عقود المشاركة في الإنتاج في العراق. النوع الأول، خارج إقليم كردستان، ويقتصر على شركة غاز البصرة. ومن الواضح أنها مستثناة من إدارة شركة النفط الوطنية بحكم عدم ربط القانون لشركة غاز الجنوب (وهي المُشارك ب 51% في شركة غاز البصرة، مع شل/متسوبيشي 49%) بشركة النفط الوطنية. والنوع الثاني، عقود مشاركة إنتاج النفط في إقليم كردستان.

(ب) بشكل عام، بالرغم من أن المادة 2، كما ذُكِر أعلاه، تشير إلى أن عمل شركة النفط الوطنية هو في كافة مناطق العراق، فإن من غير الواضح كيف تؤثر الشركة في عمل وزارة الموارد الطبيعية في إقليم كردستان ولا في عقودها النفطية ومستقبل إنتاج النفط فيها. إذ ليس هناك ممثل للشركة في الإقليم في الوقت الذي يفرض القانون في المادة 6 أن يكون وكيل وزارة الموارد الطبيعية بالإقليم عضواً في مجلس إدارة الشركة.

رابعاً: توزيع أسهم على السكان

يتسم توزيع عوائد نفط على السكان (بشكل أسهم) ببعض الغموض في القانون. أولاً: ماذا تعني عبارة "سهم"؟ تشير هذه العبارة، عادة، إلى أصل مالي ذو طبيعة رأسمالية وليس مدفوعات نقدية مباشرة. ولو كانت مدفوعات نقدية مباشرة تدفع كلها في نفس سنة التحقق لأطلق عليها مدفوعات سنوية (أو شهرية أو أسبوعية، الخ) أو دخل أساسي. كما أنها لو كانت كذلك لماذا إقامة صندوق خاص بها إذا كان يستنفد كل مقبوضاته في نفس السنة التي يستلمها، بشكل مدفوعات. إذن، يمكن التخمين أنها "شهادات" تُوَزَّع على السكان بحيث يحق لهم الحصول على دخل بشكل نسبة مئوية من قيمة السهم شبيهة بسعر فائدة أو معدل عائد على قيمة السهم، دورياً. وهذه تدفع، افتراضاً، من "صندوق المواطن". ولكن هذا مجرد تخمين، بسبب أن القانون لم يحدد ماهية الأسهم وعلاقتها بالصندوق. ثانياً، لم يتطرق القانون لمؤسسية ووظائف وطريقة عمل *صندوق المواطن* ومن يديره وهل ستكون له محافظ استثمارية وما هي سياساته المالية اللازمة لإدامة واستقرار مدفوعاته الدورية. ثالثاً، في ضوء توقع زيادة أرصدته نتيجة لاستلامه ايداعات سنوية من إيرادات نفطية وعوائد استثماراته ونتيجة

"لانخفاض" التزاماته بسبب وفاة حاملي الأسهم، سيمتد البعد الزمني لصندوق المواطن إلى المستقبل بحيث تتشابه بعض وظائفه مع وظائف صندوق الأجيال. ويثير ذلك ازدواجية في وظائفهماً. رابعاً: بسبب غياب ما يعالج هذه المسائل، وغيرها، في القانون، يمكننا الاستنتاج أن هذا الأمر أُقترح على عجل بدون إعداد مناسب.

من ناحية أخرى، فأن الفكرة الأساس للتوزيع المباشر لعوائد النفط هي في زيادة القدرة الشرائية للسكان. ولكن دفع معدل عائد على الأسهم الموزعة، بالنسب المحددة للتوزيع وفي ضوء الأسعار السائدة لتصدير النفط، سوف لن يغير بشكل ملموس القدرة الشرائية للأشخاص أو الأسر الموزع عليهم. لا بل أنه حتى بافتراض أن كامل قيمة السهم ستدفع في السنة المعنية (والقانون غير واضح في هذا المجال) تبين حساباتنا، القائمة على بعض الافتراضات، في الملحق، أدناه، ضآلة التوزيع المقترح، والذي يمثل مجرد 2.1% من متوسط دخل الأسر القابل للتصرف، *disposable income* (أي الدخل ناقصاً ضرائب الدخل والثروات) في العراق، ومن ثم ضآلة تأثيره في القوة الشرائية لمتوسط الأسر.

غير أن توزيع عوائد على السكان، سواء كانت قليلة أو كبيرة، بدون مقابل، يساهم في استحكام الفخ الريعي في العراق. ولقد بَيَّنْتُ في ورقة أخرى،[3] أن عوائد النفط، في العراق، هي في واقع الأمر، توزع على السكان (بشكل رواتب وأجور ورعاية اجتماعية وخدمات عامة، الخ) فلماذا هذه الإضافة غير الفعّالة بتأثيرها في المستوى المعيشي ولكن المُرَكِّزة لقيم التراخي والاتِّكال. هل السكان في العراق بحاجة إلى الاعتماد بشكل أكبر على عوائد النفط بدلاً من حثهم على العمل والجد؟ إن تعوِّد السكان على تلقي دخل بدون مقابل ستكون له نتائج وخيمة خاصة في ظل انعدام فرص للعمل. لا بل أن القانون يبالغ في التوزيع حيث ينص على ما يلي: *"نسبة من الارباح ل (صندوق المواطن) حيث توزع على أسهم متساوية القيمة لجميع المواطنين المقيمين في العراق، ..."*، المادة 13. أي يستحق المواطنون المقيمين، هذه الأسهم، من جميع الأعمار. هذا في الوقت الذي أشارت اقتراحات أخرى أن يقتصر التوزيع على دافعي الضريبة أو البالغين، الخ.

لهذا أرى أن تُلغى مواد توزيع الأسهم في هذا القانون والتركيز، بدلاً من ذلك، في الميزانية الاتحادية، على استهداف إعانة تلك الفئات المحتاجة والفئات المُعَرَّضة الأخرى، ممن هم تحت خط الفقر، بدلاً من التوزيع على جميع السكان. فقيمة الأسهم التي أشرنا لتأثيرها الضئيل على متوسط مستوى معيشة الأسرة العراقية، أعلاه، قد يكون لها تأثير ملموس على مستوى معيشة الفئات المحتاجة فعلاً من السكان، خاصة في ظل حقيقة انخفاض متوسط دخولهم مقارنة بالمتوسط الوطني.

---

[3] أنظر: علي مرزا (2018) "استحكام الفخ الريعي في العراق: ملاحظات ومقترحات"، مجلة *قضايا استراتيجية* شباط/فبراير– آذار/مارس، العدد 6.

خامساً: صندوق الأجيال

تختلف الدول بكيفية الإضافة لصناديق الأجيال (أو ما أصبح أيضاً يسمى، اعلامياً، الصناديق السيادية) فيها. فبعضها يستقطع نسبة معينة من العوائد النفطية للصندوق، قبل التخصيص للميزانية العامة، في حين تضيف دولاً أخرى فائض الميزانية، عند تحققه، للصندوق، وتقوم دولة كالنرويج بإيداع كامل العوائد في الصندوق والذي يقوم بتمويل عجز الميزانية الذي يمكن أدامته فقط، الخ. أما قانون الشركة فمن الواضح أنه أتبع أسلوباً أقرب للطريقة الأولى مع عدم تحديد النسبة. مع العلم أن التخصيص "لصندوق المستقبل" الذي اقترحه *مشروع قانون الموارد المالية*، الذي قُدم لمجلس النواب في عام 2007 ولم يشرع لحد الآن، كان مشوشاً حول أي من الطريقتين الأوليتين تتبع. وفي ضوء حقيقة عدم توقع تحقيق فائض في الميزانية في العراق خلال السنوات العشر القادمة في ظل الحاجات الجارية والاستثمارية للبلد، بما فيها إعمار المناطق المحررة في محافظات الوسط الأعلى، من ناحية، ومستوى الاسعار النفطية المتوقع، من ناحية أخرى، فمن غير المتوقع ان يكون حجم الإضافة لهذا الصندوق كبيرة. وبالرغم من ذلك، فإن صندوقاً بإضافات قليلة هو خير من انعدامه. غير أن الإضافة ينبغي ان تكون من الميزانية ولا تُربط بشركة النفط الوطنية.

سادساً: استثناءات من قوانين

من غير الواضح لماذا استثنت المادة 17 من القانون شركة النفط الوطنية من القوانين النافذة التالية:
قانون الإدارة المالية، قانون الشركات العامة، قانون الجمارك، قانون إقامة الأجانب، قانون العقود الحكومية وتعليمات تسهيل تنفيذها، قانون بيع وايجار أموال الدولة وتعليمات تسهيل تنفيذها.

إن الاستثناء لغرض تسهيل العمل والأداء قد يكون مبرراً في أحيان كثيرة أو لتجنب التضارب/الازدواج في الالتزامات والتبعات. ولكن كثرة الاستثناءات تدل على تواضع الاتساق في سن القوانين، وعدم تدقيق احتمال تضاربها/ازدواجها، من ناحية، أو تبعاتها وظروفها الاقتصادية والإدارية وتأثيرها على المناخ الاستثماري، من ناحية اخرى.

الملحـــق

توزيع المتبقي من أرباح شركة النفط الوطنية

بعد دفع ما لا يتجاوز 90% من أرباح شركة النفط الوطنية لخزينة الدولة، أشارت الفقرات ثالثاً ورابعاً من المادة 13 من القانون إلى توزيع المتبقي (ما لا يقل عن 10% من الأرباح) كما يلي:

الفقرة ثالثاً:

(1) نسبة من الأرباح لاحتياطي رأس مال الشركة.

(2) نسبة من الأرباح ل (صندوق المواطن) حيث توزع على أسهم متساوية القيمة لجميع المواطنين المقيمين في العراق. وحسب الأولوية لشرائح المجتمع، ولا يجوز بيع شراء او توريث الأسهم وتسقط عند الوفاة.

(3) نسبة من الأرباح لصندوق الأجيال بهدف الاستثمار لصالح الأجيال.

(4) نسبة من الأرباح تخصص لصندوق الإعمار بهدف تنفيذ مشاريع استراتيجية في المحافظات التي يمارس فيها نشاط نفطي للشركة.

الفقرة رابعا:

يتم الاستقطاع للمستحقين بموجب الفقرة [السابقة] من حساب الشركة في البنك المركزي العراقي، وعلى أساس التقديرات التي يقرها المجلس في الموازنة السنوية على ان تتم تسوية الحسابات عند انتهاء السنة المالية بأشراف ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

وفي ضوء استثناء توريث الأسهم ونقل ملكيتها فإن ذلك يتضمن عدم دفعها قيمة الأسهم بالكامل سنوياً. ولكن لبيان عدم فعالية توزيع الأسهم في زيادة القوة الشرائية سنفترض أنها ستوزع بالكامل سنوياً. من ناحية أخرى، لم تُحَدَّد نسب توزيع المتبقي من أرباح الشركة (بعد استقطاع ما لا يتجاوز 90% للخزينة) على المتلقين الأربعة. ولكننا سنفترض تحكماً أن نصف المتبقي سيخصص للأسهم (أي لصندوق المواطن).

وسنستخدم الأرباح المحتسبة من التصدير النفطي لعام 2017 كمثال توضيحي لِتُوزع بالحد الأقصى لحصة الميزانية ومقدارها 90% و10% للمتبقي. ويذهب نصف المتبقي لصندوق المواطن. وباحتساب ما يصيب الأسرة أو الشخص مما يوزع من صندوق المواطن ومقارنته بمتوسط الدخل القابل للتصرف للأسرة/الشخص في العراق من آخر بيانات متوفرة للحسابات القومية وهي تقديرات عام 2016 (الصادرة في شباط 2018) يتبين مما يلي أن ما قد تتلقاه الأسرة يؤلف فقط 2.1% من متوسط دخلها القابل للتصرف، *disposable income* (والذي يساوي الدخل العائلي ناقصاً ضرائب الدخل والثروات) في 2016. ومن الواضح أن هذه إضافة ضئيلة نسبياً، وسوف لن يكون لها تأثير نسبي ملموس على المستوى المعيشي.

نسبة متوسط قيمة أسهم الأسرة من عوائد النفط إلى متوسط دخل الأسرة

أولاً: عوائد وأرباح تصدير النفط 2017

كمية التصدير مليون برميل	سعر تصدير النفط دولار/برميل	عوائد تصدير النفط مليون دولار	التكاليف مليون دولار
1,208	49.3	59,560	7,282

ملاحظة: أُحتسب متوسط تكاليف البرميل بشكل تقريبي ليساوي 6.03 دولار/برميل. ويشمل التكاليف التشغيلية والرأسمالية ورسم أتعاب شركة النفط الوطنية كمقاول.

الأرباح *(عوائد تصدير النفط - التكاليف)* مليون دولار	حصة خزينة الدولة 90% مليون دولار	المتبقي 10% مليون دولار	افتراضات حول توزيع المتبقي	
			اسهم العراقيين المقيمين	*50.0%*
52,278	47,050	5,228	*باقي المتلقين*	*50.0%*

ملاحظة: المتبقي يوزع على المتلقين الأربعة وهم: احتياطي للشركة، أسهم العراقيين المقيمين، صندوق الأجيال، المحافظات المنتجة للنفط من عمليات شركة النفط الوطنية.

ثانياً: قيمة مُفترضة لأسهم العراقيين المقيمين (2017)

قيمة الأسهم *(50% من المتبقي)* مليون دولار	حصص الأشخاص والأسر المقيمة		
	دولار/شخص/سنة	دولار/أسرة/سنة	ألف دينار/أسرة/سنة
2,614	67	444	525
بيانات خلفية	**سعر صرف المزاد/النافذة 2017** دنانير للدولار الواحد	**عدد السكان 2017** ألف	**حجم الأسرة** شخص
	1,184	38,887	6.6

ثالثاً: عناصر الدخل العائلي، *بيانات فعلية، مليار دينار*

	تعويضات المشتغلين في القطاع العام	القيمة المضافة الإجمالية في القطاع الخاص	الرواتب التقاعدية	الدخل العائلي *(المجموع)*
2014	44,334	96,850	4,346	**145,531**
2015	40,752	90,270	4,627	**135,650**
2016	49,270	91,401	4,926	**145,598**

رابعاً: مقارنة متوسط دخل الأسرة العراقية المقيمة وقيمة الأسهم المفترض توزيعها

	الدخل والدخل القابل للتصرف *بيانات فعلية، مليار دينار*			السكان	متوسط الدخل العائلي القابل للتصرف		قيمة مُفترضة لأسهم العراقيين المقيمين حسب الأرباح من عوائد النفط لسنة 2017	
	الدخل العائلي	الضرائب على الدخول والثروات	الدخل العائلي القابل للتصرف	*ألف*	*ألف دينار/شخص*	*ألف دينار/أسرة*	متوسط النصيب من الأسهم	
							ألف دينار/شخص	*ألف دينار/أسرة*
2014	145,531	1,396	144,135	36,005	4,003	26,421		
2015	135,650	1,619	134,031	36,934	3,629	23,951		
2016	145,598	3,230	142,369	37,902	3,756	24,791		
2017				38,887			**79.6**	**525**

نسبة متوسط قيمة أسهم الأسرة من عوائد النفط عام 2017 إلى متوسط دخل الأسرة عام 2016: $525/24{,}791 \times 100 =$ ***2.1%***

ملاحظة: الدخل العائلي = *تعويضات المشتغلين في القطاع العام + القيمة المضافة الإجمالية في القطاع الخاص + الرواتب التقاعدية.*

ولم تشمل التحويلات الأخرى من الميزانية العامة أو صافي التحويلات من الخارج ضمن الدخل العائلي لعدم توفر بياناتها.

المصادر: بيانات الحسابات القومية وعدد السكان وحجم الأسرة في المنشورات المبينة في النقاط (1)–(4) أدناه، صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء:

(1) تعويضات المشتغلين في القطاع العام والقيمة المضافة الإجمالية في القطاع الخاص:

2014–2015: التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2015، شباط 2018.

2016: التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2016، شباط 2018.

(2) السكان: 2014–2015: المجموعة الإحصائية السنوية 2014/2016. 2016–2017: إسقاط.

(3) الرواتب التقاعدية: 2014–2015: المجموعة الإحصائية السنوية 2014/2016. 2016: معامل زيادة 2015 بالنسبة لسنة 2014 مضروباً بالرواتب التقاعدية لسنة 2015.

(4) حجم الأسرة (6.6 شخص) المسح الاجتماعي والاقتصادي المستمر النصف سنوي 2014.

(5) عوائد تصدير وكمية وسعر النفط لسنة 2017: الموقع الإلكتروني لوزارة النفط.

(6) سعر الصرف 1,184 دينار/دولار (لعام 2017): الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي.

(7) الضرائب على الدخول والثروات:

2014–2015: البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية 2014 و2015.

2016: وزارة المالية (2017) "حساب الدولة لغاية كانون الأول 2016 للموازنة الاتحادية"، ملف اكسيل، نُزِّل من الموقع الإلكتروني لوزارة المالية في 8 آذار/مارس.

(8) تكاليف إنتاج البرميل المُصَدَّر، 6.03 دولار/برميل، تتكون مما يلي: تكاليف تشغيلية ورأسمالية مأخوذة من تقرير وكالة الطاقة الدولية في 2012، *Iraq Energy outlook*، ص 54. وبعد افتراض نسب زيادة سنوية بين ما ورد في هذا المصدر والوقت الحالي تبلغ هذه التكاليف 4.03 دولار/برميل. ولقد أضيف لها 2 دولار/برميل تمثل رسم أتعاب شركة النفط الوطنية كمقاول ليصبح المجموع 6.03 دولار/برميل. ومقارنة مع الكلفة الرأسمالية المستخدمة هنا (التي تبلغ 1.76 دولار/برميل كجزء من مجموع 4.03 دولار/برميل) فإن المدير العام لدائرة العقود والتراخيص في وزارة النفط، ذكر في عرض *PowerPoint*، أن الكلفة الرأسمالية للبرميل المنتج في عقود الخدمة–الفنية بلغت حوالي 10 دولار/برميل.[4] ولكن يتبين، من العرض، أن هذا الرقم محتسب بتحميل النفقات الرأسمالية حتى 2017 (69.3 مليار دولار) للإنتاج المتراكم [عن خط الشروع] للفترة 2011–2017 فقط. وهذا إجراء غير صحيح اقتصادياً ومحاسبياً، حيث ينبغي تحميل النفقات الرأسمالية لجميع سنوات العمر المتوقع للإنتاج. لذلك عند افتراض عمر للإنتاج مقداره 25 سنة وفي ضوء افتراضات حول انتاج الهضبة للعقود في حقول الجنوب (من واسط إلى البصرة) أعدنا الاحتساب، باستخدام الرقم 69.3 مليار دولار، ليظهر أن الكلفة الرأسمالية للبرميل المنتج (بمستوى الهضبة/الطاقة الإنتاجية) تبلغ 3.4 دولار/برميل. وبجمع هذه الكلفة مع الكلفة التشغيلية، الواردة أعلاه، ترتفع كلفة الإنتاج من 4.03 إلى 5.67 دولار/برميل. ولكننا آثرنا استخدام 4.03 دولار/برميل بسبب عدم كفاية وعدم وضوح تفاصيل البيانات الواردة في العرض المذكور.

[4] Al-Ameedi, A. (2018) 'Iraqi Licensing Rounds', *PowerPoint Presentation*, Berlin, February 27.

مسائل اقتصادية–نفطية

معدل عائد المقاول في عقود التراخيص النفطية الخمسة في العراق*

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة[1]

أثناء وبعد منح التراخيص النفطية في الجولات الأربع السابقة في العراق، خلال الفترة 2009–2012، ورد في بعض مناقشات العقود في هذه التراخيص، في المجال العام، مسألة معدل عائد المقاول على رأسماله المستثمر فيها، *Rate of Return on Investment*، كونه هو الذي يصرف على التكاليف الرأسمالية والتشغيلية (ويستعيدها فيما بعد). وانصرف جانب من النقاش إلى أن هدف المقاول، من بين أهداف عديدة أخرى، هو تحقيق الربح. لذلك فأن هناك حداً أدنى أو مقبول من معدل العائد على رأسماله المستثمر، المستخدم في تنفيذ العقود، بحيث يمتنع عن الدخول في المقاولة أو الاستمرار بها إذا انخفض معدل العائد عن هذا الحد الأدنى أو المقبول. غير ان منح العقود في تلك الجولات لم يكن معياره الأهم، من بين معايير متعددة أخرى، تحقيق معدل عائد محدد للمقاول وإنما دفع أقل *رسم أتعاب*، *Remuneration Fee*، ممكن له معبراً عنه بمبلغ ثابت لكل برميل منتج. لذلك لم ترد إشارة في الأدلة المتوفرة الصادرة عن وزارة النفط لشروط التعاقد في تلك الجولات، MoO (2009a, 2009b)، إلى معدل العائد على استثمار المقاول.

غير أن مسألة معدل العائد (الداخلي) المتوقع، للمقاول، برزت بصورة أوضح في الجولة الخامسة للتراخيص النفطية (التي عُقدت في أواخر نيسان 2018) في دليل وزارة النفط حول الشروط العامة للعقود الاستكشافية، MoO (2018a) [ولكن ليس في

* نسخة مُنقحة لورقة نُشِرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، 3 تشرين الثاني/نوفمبر، 2018.

[1] اشكر كامل المهيدي وعلاء الخطيب على ملاحظاتهم القيمة على مسودة الورقة.

دليل العقود التطويرية، MoO (2018b)]. وبرزت أيضاً في بيانات وحسابات وردت في "إيضاح" نُشِرَ على الموقع الإلكتروني لوزارة النفط في أواخر أيار 2018. وسنشير إلى "إيضاح" الوزارة بعبارة "المذكرة"، لما انطوى عليه من بيانات وحسابات وقضايا مهمة، أما كمصدر فسنشير له كما يلي: وزارة النفط (2018).[2، 3]

من ناحية أخرى، في شرح دوافع التخلي عن رسم أتعاب ثابت ("*أجر ربحية*"[4] ثابت بتعابير وزارة النفط) للبرميل المنتج لمصلحة أشراك المقاول في الأرباح في الجولة الخامسة، رَكَّزَ الموقع الإلكتروني، في 31 أيار 2018، على دافعين أساسيين، من وجهة نظر الوزارة، هما: (أ) إن المقاول لن يحصل على رسم لأتعابه إلا عند تحقق الأرباح، (ب) سيحرص المقاول على تقليل التكاليف.[5]

وهنا يثار استفسار أساسي مفاده: هل هناك أسباب مُقنعة في تبرير ضرورة اشراك المقاول في الأرباح بغية تأمين معدل عائد داخلي، *Internal Rate of Return,*

---

[2] أُعد "إيضاح" أو "مذكرة" وزارة النفط (2018)، ونُشر في 27 أيار 2018، كاستجابة لرسالة موقعة من قبل مجموعة من خبراء نفط عراقيين يعارضون جولة التراخيص الخامسة؛ أنظر: جياد (2018). ولقد أعدنا عرض بيانات وردت في "الإيضاح أو "المذكرة" عن الحقول الثلاثة في جداول ثلاثة في الملحق (3) في هذه الورقة.

[3] نَشرت وزارة النفط على موقعها وثيقتين (او دليلين) تتعلقان بشروط التعاقد في الحقول الاستكشافية والحقول التطويرية المعروضة في تراخيص الجولة 5؛ أنظر: MoO (2018a, 2018b).

[4] إن استخدام موقع الوزارة لتعبير *"أجر الربحية"* كمقابل للتعبير الإنكليزي *"Remuneration Fee"* غير مناسب اقتصادياً. وكان ينبغي استخدام بدله تعبير *"رسم الأتعاب"*.

[5] في عرض أسباب مراجعة عقود جولة التراخيص الخامسة مقارنة بالجولات السابقة، عموماً، أشارت مذكرة وزارة النفط (2018) إلى قانوني الموازنة العامة الاتحادية لسنتي 2016 و2017 اللذين ورد فيهما، حسب المذكرة، ما يلي: *"تلتزم الحكومة الاتحادية ووزارة النفط بمراجعة عقود جولات التراخيص النفطية لتعديل بنود العقد بما يحفظ مصلحة العراق الاقتصادية ويدفع بزيادة الإنتاج النفطي وتخفيض النفقات وإيجاد آلية لاسترداد التكاليف بحيث تتلاءم مع أسعار النفط ..."*. وفي ضوء حقيقة أن بعض المراقبين يرى بأن شروط الجولات السابقة حققت للعراق عائداً كبيراً على حساب المقاول، خاصة عند تأخير استعادة تكاليفه، بحيث دفعت بعض المقاولين للانسحاب من عقود هذه الجولات، يبدو أن واحد من اهداف الجولة 5 هو منح حوافز أكبر للمقاولين، كما ستتبين بعض جوانبها المالية في هذه الورقة.

IRR، محدد أو "مقبول" لاستثماراته؟ وفي تناول هذا الاستفسار في هذه الورقة، من بين مسائل أخرى، سنتعرض، تباعاً، في *ثانياً* أدناه إلى المقارنة بين عائد المقاول في الجولة 5 مع عائده في الجولات السابقة ونبين الأسباب والدوافع التي أُقترحت للتخلي عن تطبيق شروط تلك الجولات على الجولة 5، باتجاه تأمين حد أدنى أو مقبول من معدل العائد الداخلي للمقاول، وفي الوقت ذاته اشراكه في الأرباح. وفي *ثالثاً* نتناول تعريف معدل العائد الداخلي وتشخيص رأس مال المقاول وما ورد في مذكرة ("إيضاح") وزارة النفط من مستويات لهذا العائد لحقول ثلاثة مُنحت في الجولة 5. وفي *رابعاً* نُلاحظ أن معايير منح ("إحالة") التراخيص، في الجولة 5، كانت، فعلاً، مزيجاً من أشراك المقاول في الأرباح وفي نفس الوقت تحقيق مستو من معدل العائد الداخلي يتغير بتغير سعر تصدير النفط الخام. لذلك نتناول، من خلال *تمرين حسابي*، *Computable*، في *خامساً*، ما يمكن أن يحصل عليه المقاول في الجولة 5 نتيجة لتطبيق هذه المعايير. فمن ناحية، يستطيع استعادة رأسماله المستثمر وتحقيق حد أدنى من معدل العائد الداخلي (15%، بعد الضريبة) قبل انقضاء فترة الترخيص بمدة ملموسة. ومن ناحية أخرى، يستطيع الاستمرار في الترخيص إلى نهايته وتحقيق معدل عائد داخلي يتخطى هذا الحد بهامش غير قليل. ولكننا نلاحظ، في ضوء الحسابات والمؤشرات في *سادسا*، وكجواب على الاستفسار المُثار، أن تأمين حد أدنى أو مقبول لمعدل العائد الداخلي للمقاول، يمكن تحقيقه برسم أتعاب ثابت كافٍ للبرميل المنتج وليس بالضرورة إشراك المقاول بالأرباح لتحقيق ذلك. وفي *سابعاً* تُلخص استنتاجات الورقة.

ومن المناسب التأكيد على أن هذه الورقة استطلاعية *أولية*. ويعود ذلك إلى عدم اكتمال المعلومات والبيانات، المتاحة في المجال العام *Public Domain*، التي تستخدمها الورقة، عن الحقول الممنوحة في الجولة 5 من مصادرها الأولية (وزارة النفط) وعدم اتساق بعضها في المصادر الثانوية. ولقد اضطررنا إلى استكمال ما هو متاح

بافتراضات ومؤشرات عامة كما مبين في ثنايا الورقة (خاصة في *خامساً*)، ومن ضمنها الملاحق وملاحظات الجداول. لذلك فأن الحسابات والبيانات في الورقة قابلة للتصحيح والنتائج المترتبة عليها قابلة للتعديل. وحبذا، في ضوء ذلك، أن تستجيب وزارة النفط من خلال التعليق على البيانات والحسابات والملاحظات والنتائج الواردة فيها.[6]

ثانياً: مقارنة دخل المقاول في الجولة الخامسة والجولات السابقة

(2-1) نسبة المقاول من الأرباح في تراخيص الجولة الخامسة

تم في الجولة 5 للتراخيص النفطية منح ("إحالة") ستة حقول في البصرة وديالى، منها أربعة نفطية حدودية، ثلاثة مع إيران وواحد مع الكويت (نفط–خانة، الحويزة، السندباد، خضر–الماء)، وأثنين غازية (جلابات–الكَمر، خشم–الأحمر–انجانا). وفيها جميعاً مُنح المقاول نسبة (أو حسب تعابير دليليّ الوزارة لعقود الجولة 5، *"نسبة ربحية تنافسية، Remuneration Percentage Bid, RPB*") من الأرباح المتحققة مقابل "أتعابه". أنظر الشكل (1) أدناه. ولقد حُدد مستوى هذه النسبة، حسب مذكرة وزارة النفط (2018)، من خلال "التنافس" بين المناقصين، *bidders*، في هذه الجولة في أواخر نيسان 2018، على أساس أن التنافس يؤدي لتخفيض نسبة الربح الممنوحة.[7] ولكن يُستدل من الشواهد المتاحة حول عدد المشاركين في المناقصات أن درجة المنافسة لم تكن عالية في هذه الجولة.[8]

---

[6] في محاولة للحصول على بيانات ومؤشرات أخرى، إضافة لما ورد في مذكرة الوزارة، والحصول على استجابة لبعض الاستفسارات، بعث كاتب هذه الورقة إيميلاً بهذا الصدد، في 5 أيلول 2018، إلى وزارة النفط، ولكن لم يتلق جواباً لحد الآن.

[7] تساوي الأرباح: العوائد من إنتاج النفط والغاز ناقصاً التكاليف بما فيها الإتاوة/الريع، *Royalty*، المدفوعة للجانب العراقي.

[8] تبين الشواهد التالية أن درجة المنافسة لم تكن عالية. فلقد كان هناك "مُناقص" واحد لكل من ثلاثة حقول هي: خشم–الأحمر–انجانا والحويزة وخضر–الماء، أي يبدو، من ذلك، أنها مُنحت بدون منافسة. ولرقعة نفط–خانة كان هناك "مناقصان" اثنان فقط، وحقلي السندباد وجلابات–الكَمر ثلاثة مناقصين،

ولقد بلغ متوسط نسبة الأرباح الممنوحة للمقاولين لثلاثة حقول نفطية منها، عُرضت مؤشراتها في مذكرة وزارة النفط، وهي حقل السندباد ورقعة نفط–خانة ورقعة خضر–الماء، حوالي 11.7%. ويبلغ مجموع الإنتاج "المخطط" للحقول الثلاثة 338 ألف برميل/يوم، أ–ب–ي، والذي يؤلف أقل قليلاً من 8% من متوسط إنتاج العراق للثمانية أشهر الأولى من 2018.[9] ويبلغ متوسط كلفة إنتاج البرميل (تشغيلية ورأسمالية) للحقول الثلاثة حوالي 4.3 دولار/برميل، وهو متوسط منخفض ولا يبتعد، كثيراً، عن متوسط كلفة الإنتاج في الحقول الحالية في جنوب ووسط العراق؛ أنظر: مرزا (2018، الفصل السابع).[10]

لكل منهما؛ أنظر: Mills & al-Khateeb (2018, p. 10). ومما يذكر ان ثلاثة حقول هي جلابات–الكَمر وخشم–الأحمر–انجانا وخضر–الماء مُنحت إلى شركة الهلال، *Crescent*، الإماراتية وحقلين هما الحويزة ونفط–خانة إلى *GeoJade Petroleum* الصينية، وحقل السندباد إلى *United Energy Group* الصينية.

[9] أُحتسبت متوسطات الإنتاج المخطط (بافتراض 20 سنة فترة إنتاج) ونسبة المقاول من الربح وكلفة الإنتاج للبرميل، للحقول الثلاثة، من الجداول (م3–1)–(م3–3) في الملحق (3). من ناحية أخرى، بلغ متوسط إنتاج العراق (بما فيه كردستان) 4,386 أ–ب–ي خلال الثمانية أشهر الأولى من 2018 حسب الموقع الإلكتروني لوزارة النفط، و4,496 أ–ب–ي حسب مصادر ثانوية وردت في نشرات الأوبك، *Monthly Oil Market Report*، لعام 2018، للأشهر كانون الثاني–أيلول.

[10] كما أن كلفة الإنتاج في كل من الحقول الثلاثة لا تتشتت كثيراً حول المتوسط، فهي 3.0 دولار/برميل للسندباد و5.7 دولار/برميل لنفط–خانة و3.9 دولار/برميل لخضر–الماء؛ أنظر جداول الملحق (3). من ناحية أخرى، لم ترد في المذكرة أرقام منفصلة عن حجم الاستثمار (التكاليف الرأسمالية) في الحقول الثلاثة، وإنما شُمل الاستثمار ضمن "مجموع التكاليف التشغيلية والرأسمالية". وبغية فصله عن مجموع التكاليف استخدمنا إجراءً يماثل ما ورد في (أ) من النقطة (1) في ملاحظات الجدول (6) في الملحق (1)، بما فيه استخدام نفس الرقم للتكاليف التشغيلية للبرميل المنتج. وبموجب هذا الإجراء تم تقسيم مجموع التكاليف التشغيلية والرأسمالية في جداول الملحق (3) لكل حقل، بين نوعي التكاليف، ليظهر أن حجم الاستثمار يبلغ في السندباد 0.55 مليار دولار ونفط–خانة 2.96 مليار دولار وخضر–الماء 1.40 مليار دولار. أي ما مجموعه 4.91 مليار دولار للحقول الثلاثة.

الشكل (1) المواقع ونسبة المقاول من الأرباح للحقول المُحالة في الجولة الخامسة

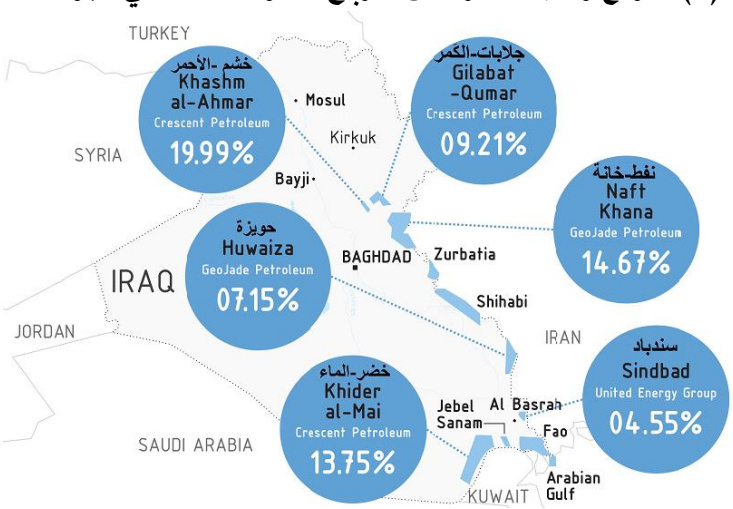

المصدر: Mills & al-Khateeb (2018, p. 7)، مع إضافة أسماء الحقول بالعربية.

ولقد وصفت المذكرة حقل السندباد ورقعة نفط–خانة بأنهما حقلان تطويريان ورقعة خضر–الماء بأنها استكشافية. فلقد ورد في المذكرة ما يلي: *"ولتوضيح هذا الأمر سوف نلجأ الى الحسابات والأرقام بدلاً من الشرح والوصف بالكلمات باعتماد نسب الربحية الفعلية التي تم بموجبها* ***إحالة*** *(6) ستة عقود في عملية التنافس لجولة التراخيص الخامسة، وسنقدم نتائج الحسابات الاقتصادية لثلاث مناطق تعاقد هي حقل* ***السندباد، وهو حقل نفطي مكتشف غير مُطوّر، رقعة نفط خانة التي هي عبارة عن حقل نفطي مُنتج*** *وتراكيب ودوال جيولوجية،* ***والرقعة الاستكشافية خضر الماء،*** *لتكون نماذج لمناقشة هذا الموضوع".*

(2-2) رسم اتعاب المقاول في الجولات السابقة

بلغ المتوسط الموزون (بإنتاج الهضبة، *Plateau*) لرسم الأتعاب في الجولتين 1 و2 والأحدب (حقول تطويرية) قبل الضريبة حوالي 2 دولار/برميل. ويتبقى للمقاول 1.9 دولار/برميل، بعد استقطاع حصة النظير أو "الشريك" العراقي 5%. مع ملاحظة ان هذه الحصة كانت 25% قبل تعديل شروط جولات التراخيص في أواخر 2014/أوائل 2015.[11] أما في الجولة 4 فيبلغ متوسط رسم الاتعاب قبل الضريبة للقطعتين

[11] تستخدم مذكرة وزارة النفط (2018) تعبير "شريك حكومي"، *partner*، لتشير إلى النظير العراقي في جولات التراخيص السابقة، الذي يشارك المقاول في رسم الأتعاب الثابت بنسبة 5%. ويُفَضَل

الاستكشافيتين 10 و12، في المثنى وذي قار، 5.5 دولار/برميل. وباستقطاع حصة النظير العراقي 5%، يتبقى للمقاول في عقدي الجولة 4 من رسم الاتعاب، قبل الضريبة، 5.2 دولار/برميل. هذا مع العلم أن الجولة 3 اقتصرت على حقول غازية. أنظر مرزا (2018، الفصل السابع).

ومن الجدير بالذكر أن المقصود بالضريبة هنا هي تلك التي يدفعها المقاول على مجموع رسوم أتعابه (سواء كانت محسوبة، أي رسوم الأتعاب، على أساس رسم ثابت لكل برميل منتج أو كنسبة من الأرباح) لوزارة المالية وقدرها 35% من مجموع رسوم الاتعاب (أي من دخل المقاول).

(2-3) المقارنـــة

لمقارنة عائد أو دخل المقاول حسب شروط الجولة 5 وحسب شروط الجولات السابقة من المناسب إجراء المقارنة بين دخل المقاول لكل برميل منتج في هذه الجولة وتلك الجولات. ويتطلب ذلك، ابتداءً، تحويل حصة المقاول من الأرباح في الجولة 5، لكل سعر نفط مفترض، إلى رسم أتعاب ("مكافئ") لكل برميل منتج عند السعر المفترض. ولقد عُرِضَت كيفية القيام بذلك في الملحق (2) وضُمِنَت النتائج في الجدول (1) في الملحق (1)، ادناه.[12]

وبعد هذا "التوحيد" في القياس، عُرضت المقارنة في الشكل (2)، أدناه. ويتبين من الشكل تطور دخل المقاول (أي رسم أتعابه المكافئ) لكل برميل منتج في الجولة 5، قبل الضريبة وبعدها، بمنحنيات يتغير فيها رسم الأتعاب المكافئ بتغير سعر النفط. أما حسب الجولات السابقة، فإن دخله (أي رسم أتعابه الثابت، بعد استقطاع حصة النظير العراقي) لكل برميل منتج ممثل في الشكل، قبل وبعد الضريبة، بخطوط أفقية

استخدام تعبير "نظير" لتجنب التشوش الذي يمكن أن يثار من المشاركة في توزيع الأرباح في الجولة 5 بين الجانب العراقي والمقاول.

[12] أنظر الفقرة (م3-1) والجداول الواردة في الملحق (3)، في كيفية استخدام سعر النفط الخام لحساب الإيراد من إنتاج النفط والغاز في الجولة 5.

لا يتغير فيها رسم الأتعاب بتغير سعر النفط، حيث يبلغ 3.2 دولار/برميل قبل الضريبة (وهو متوسط موزون لرسميّ الأتعاب 1.9 و5.2 دولار/برميل، المشار لهما في الفقرة السابقة)، و2.1 دولار/برميل بعد الضريبة.[13]

ويتبين من الشكل (2)، أنه بعد تساويهما عند سعر نفط 31.3 دولار/برميل، تتصاعد الفجوة بين ما يحصل عليه المقاول في الجولة 5 وما كان سيحصل عليه حسب شروط الجولات السابقة. على سبيل المثال، عند سعر نفط 50 دولار/برميل، خلال عمر الإنتاج، فأن المقاول سيحصل على متوسط 3.5 دولار (بعد الضريبة) لكل برميل منتج مقارنة مع 2.1 دولار/برميل حسب شروط الجولات السابقة. ولكن عند سعر نفط 80 دولار/برميل يصبح ما يحصل عليه المقاول (بعد الضريبة) 5.9 دولار/برميل مقارنة مع 2.1 دولار/برميل حسب شروط الجولات السابقة، وهكذا، يتصاعد رسم الاتعاب المكافئ بتصاعد سعر النفط.

الشكل (2) متوسط رسم الأتعاب "المكافئ" للمقاول (السندباد، نفط–خانة، خضر–الماء) حسب شروط الجولة الخامسة ومقارنته بالجولات السابقة

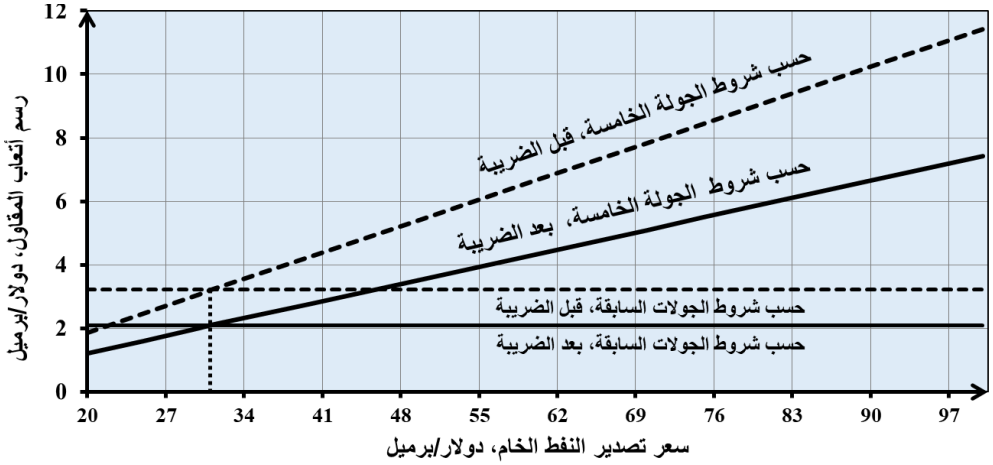

المصدر: رُسم الشكل باستخدام بيانات الجدول (1)، في الملحق (1).

[13] أنظر الملحق (2)، الفقرة م2–2، في بيان كيفية حساب المتوسط الموزون 3.2 دولار/برميل.

غير أن بعض الكُتّاب، كملز والخطيب Mills & al-Khateeb (2018)، يرى أن من غير المناسب مقارنة أو مقاربة شروط الجولة 5 بالجولات السابقة، فيما يخص رسم أتعاب المقاول، للأسباب التالية:

(1) إن الحقول في الجولات السابقة (بالذات الجولتين 1 و2) تتسم باحتياطيات ضخمة. ويتضمن ذلك، *implies*، أن رسم أتعاب ثابت (حتى ولو كان منخفضاً) للبرميل المنتج يقود إلى عوائد عالية نتيجة "لضخامة" الإنتاج في هذه الحقول. في المقابل، تتسم حقول الجولة الخامسة باحتياطيات (ومن ثم إنتاج) أصغر.[14]

(2) إن حقيقة تخلي شركات نفطية عن بعض عقود الجولات السابقة (أكسون/موبل، شل، الخ) يعني أن شروط هذه العقود أصبحت لا تجتذب هذه الشركات. بل أن ملز والخطيب يذكران أن معدل العائد الداخلي للمقاول كان سالباً في الجولة الثانية (-3.5%، p. 18).[15]

---

[14] يبلغ الإنتاج "المخطط"، *'planned'*، لحقول نفط–خانة، السندباد، خضر–الماء، في الجولة 5، 118، 102، 117 أ–ب–ي، على التوالي، خلال فترة العقد (المجموع 338 أ–ب–ي، مع التقريب). قارن ذلك مع إنتاج "هضبة" يتراوح من متوسط 115 أ–ب–ي في نجمة والقيارة، إلى 400 أ–ب–ي في حلفاية إلى 1,302 أ–ب–ي في غرب القرنة–1 وإلى 2,100 أ–ب–ي في الرميلة، في الجولتين 1 و2 (بعد تعديل شروطها في 2015/2014). ولكن ما يستحق المقارنة أيضاً أن المقاول في حقل الغراف في الجولة 2 بإنتاج هضبة 230 أ–ب–ي مُنح رسم أتعاب إجمالي ثابت (قبل الضريبة وحصة النظير العراقي) يبلغ 1.5 دولار/برميل فقط. أما مقاولو نجمة والقيارة في الجولة 2 وكذلك الأحدب فقد منحوا رسم أتعاب ثابت يبلغ 5 – 6 دولار/برميل، في الوقت الذي يقارب إنتاج الهضبة بحقولهم الإنتاج المخطط لكل من نفط–خانة، السندباد، خضر–الماء. أما بالنسبة للاحتياطيات فلا يمكن مقارنتها لعدم توفر بيانات موثوقة عنها للجولة 5. أرقام الإنتاج المخطط للحقول الثلاثة في الجولة 5 محتسبة بافتراض 20 سنة فترة إنتاج *"لحجم البترول المتراكم المنتج"* في الجداول (م3–1)–(م3–3) في الملحق (3). أما أرقام الجولتين 1 و2 والأحدب، فمن: مرزا (2018، الفصل السابع).

[15] من غير الواضح كيف توصل الكاتبان لهذا المعدل السالب، حيث لا يحتوي المصدر على بيانات خلفية أو تفاصيل احتساب مساندة. لذلك يُثار الاستفسار التالي: هل تم حساب معدل العائد الداخلي لجميع العقود في الجولة 2، وعددها سبعة (غرب قرنة–2، مجنون، حلفاية، غراف، الخ) وقت منح العقود في 2010 حتى يمكن مقارنته مع عقود الجولة 5 وقت انعقادها؟ أم هل جرى حسابه من قبل الكاتبين، في الوقت الحاضر مع نظرة للماضي والمستقبل، ولأي عقود، وما هي تفاصيل الحساب؟

(3) تغير الظروف الدولية وزيادة عرض المناطق النفطية. فلقد أدى الاستثمار في النفط المحصور، *tight oil*، والنفط تحت الملحي، *sub* or *pre-salt oil*، والنفط الثقيل، الخ، إلى زيادة عرض الحقول النفطية على شركات النفط في مختلف أنحاء العالم.

في ضوء هذه الأسباب، يصل الكاتبان إلى نتيجة أنه ينبغي اجتذاب الشركات النفطية بمنحها حوافز تتمثل بإشراكها في الأرباح وتأمين معدل "مقبول" للعائد الداخلي على الاستثمار تتوقعه عادة الشركات النفطية وهو (بتعبير الكاتبين *'عموماً typically'*) **15%**؛ Mills & al-Khateeb (2018, p.18).

وهنا من المناسب ملاحظة أن جميع الحقول الستة الممنوحة في الجولة 5 كان قد جرى لها مسح زلزالي وحفر للآبار في سنين مختلفة تمتد منذ أواخر عشرينيات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر، كما يشير إليه الكاتبان. وبهذا فهي تتسم باحتمال عال في وجود النفط في الحقول الاستكشافية، وغني عن القول في الحقول التطويرية. وبالنتيجة فإن المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها استثمار المقاول غير عالية. ويتبع هذا أن المبالغة في معدل العائد الذي يرغب به المقاول قد لا تكون مبررة.

ثالثاً: معدل العائد على رأس المال المستثمر للمقاول

(3-1) تشخيص رأس مال المقاول ومعدل العائد

بصورة عامة، يُحتسب معدل العائد على الاستثمار وذلك بمقارنة الدخل (الإيرادات ناقصاً التكاليف)[16] خلال فترة معينة مع قيمة الاستثمار خلال هذه الفترة. وبالطبع يتقبل هذا التعريف معدل العائد "البسيط" المحتسب لفترة محددة من عمر المشروع، أو معدل العائد الداخلي المحتسب لكامل عمر المشروع. ويساوي معدل العائد "البسيط" حاصل قسمة الدخل، الذي يستلمه المقاول في فترة معينة، على رأسماله المستخدم في المشروع، خلال هذه الفترة. أما معدل العائد الداخلي فإنه يساوي *معدل الخصم* الذي يجعل مجموع صافي القيمة الحالية للتدفق النقدي (للمقاول) خلال عمر المشروع مساوياً للصفر.

[16] اقتصادياً، تشمل الإيرادات ايضاً ما يسمى ارتفاع قيمة رأسمال، *capital gains*.

بعبارة أخرى، هو سعر الخصم الذي يساوي بين القيمة الحالية لمجموع التدفق النقدي السالب (التكاليف) والقيمة الحالية لمجموع التدفق النقدي الموجب (الإيرادات)، خلال عمر المشروع.[17]

وإذا كان يمكن تشخيص دخل المقاول بأنه حصته من الأرباح، فينبغي أيضاً تشخيص رأسماله "المستثمر". لنحاول تشخيص "استثمار" المقاول. يقوم المقاول في الجولة 5 (كما في الجولات السابقة) بالصرف على التكاليف التشغيلية والتكاليف الرأسمالية ويستعيد هذه التكاليف بعد كل ثلاثة أشهر من صرفها. أي الصرف خلال ربع سنوي معين يستتبعه استعادته في الربع التالي. وحسب شروط الجولة 5 يتراوح مقدار الاستعادة بين حدين أدنى وأعلى، تبعاً لسعر تصدير النفط الخام، هما 30% و70% مما يطلق عليه، بتعابير أدلة هذه الجولة للحقول الاستكشافية والتطويرية، *"صافي الإيراد "المفترض"، Net Deemed Revenue* (أي قيمة الإنتاج من النفط الخام والغاز وسوائله مطروحاً منها 25% إتاوة/ريع)؛ انظر المادة (e) 19.5 في أدلة وزارة النفط MoO (2018a, 2018b).[18]

---

[17] لمعدل العائد على الاستثمار بُعْدٌ سنوي، عادة. لذلك، عند النص على أنه يساوي 12%، مثلاً، فهذا يعني أن استثمار 100 دولار ينتج عنه 12 دولاراً خلال سنة. أما إذا كان العائد من نفس مبلغ الاستثمار يُستلم بفترات ربع سنوية فينبغي ترجمة المعدل الربع سنوي إلى معدل سنوي. فالقول إن معدل العائد على 100 دولار خلال ربع سنوي معين من السنة قدره، مثلاً، 3%، ينبغي أن يتبعه احتساب المعدل السنوي للعائد على هذا الاستثمار. ويكون ذلك، أما بضربه بالعدد أربعة (4×3%=12%)، في حالة معدل العائد البسيط، أو *"تركيبه compound it"* للسنة [(1+3%)^4=12.6%]، في حالة معدلي العائد البسيط والداخلي. بعبارة أخرى، فأن معدلاً لربع سنة بمقدار 3% يقابله معدل سنوي في المدى 12%–12.6%، حسب طريقة الاحتساب.

[18] أنظر الملحق (3) في حساب الإيراد المفترض (قيمة الإنتاج من النفط الخام والغاز وسوائله)، لكل من الحقول الثلاثة، السندباد، نفط–خانة، خضر–الماء. ومن الجدير بالذكر، في مذكرة وزارة النفط (2018) يُستخدم تعبير *"العائد المفترض"* لترجمة "*Deemed Revenue*". ولكننا آثرنا استخدام تعبير *"إيراد"* لترجمة "*Revenue*" تمييزاً له عن "العائد"، *Return*، الوارد في تعبير "معدل "العائد".

إن النقطة الأساس التي ينبغي الانتباه لها بالنسبة للمقاول هي أن تعريف رأسماله المستثمر والذي يحسب على أساسه معدل العائد هو ما صرفه في الربع السنوي المنصرم. وبهذا يساوي معدل العائد، باعتقادي: حصة المقاول من الأرباح في ربع سنوي معين مقسوماً على مجموع ما صرفه على التكاليف الرأسمالية والتشغيلية في الربع المنصرم. وفي حالة عدم تسديد كامل التكاليف التي صرفها المقاول، في ربع سنوي معين، نتيجة للحدود العليا على استعادة التكاليف، بحيث يتراكم المتبقي منها، يصبح تعريف معدل العائد كما يلي: حاصل قسمة حصة المقاول من الأرباح في ربع سنوي معين على متراكم ما صرفه على التكاليف الرأسمالية والتشغيلية حتى الربع المنصرم (ولم يتم استعادته). إن استخدام المتراكم يأخذ بالاعتبار ما لم يسدد من التكاليف المصروفة.

إن هذا التعريف يتضمن، *implies*، أن معدل العائد للمقاول ليس له علاقة بالاستثمار *الذي صرف عليه المقاول والذي سُدِّدَت (او استعاد) قيمته*. ذلك أنه عند تسديد قيمته (أي ما استعاده المقاول لقاء ما صرفه) يصبح ملك الجانب العراقي. وبالنتيجة، فأن استثمار المقاول يساوي *رأسماله العامل*، *working capital*، الذي يستخدمه في الصرف على التكاليف الرأسمالية والتشغيلية زائداً المتراكم من التكاليف غير المسددة. فهو كأنما يقدم، في الحقيقة، قرضاً قصير المدى (بدون فائدة) للجانب العراقي لفترة ثلاثة شهور (قابلة للتمديد في حالة عدم التسديد الكامل للتكاليف). والتسديد يبدأ بالطبع بعد البدء بالإنتاج. أما قبل ذلك فيكون القرض لفترة أطول.

غير أن الأمر يختلف حين تطول الفترة بين بداية الاستثمار وبداية الإنتاج، وهذا يحدث عادة في الحقول الاستكشافية، وكذلك عندما تتراكم متأخرات التسديد ويطول أمد التأخير. إذ يصبح تعريف استثمار المقاول برأسماله العامل غير مناسب. على

إن تعبير "العائد" في هذه الورقة، بالنسبة للمقاول، يشير إلى ربحه او دخله من الاستثمار. أما ترجمة إيراد فهي أقرب لما هو مقصود من كلمة *Revenue* في أدلة وزارة النفط لتعني إيراد بيع النفط والغاز.

سبيل المثال، لو كان طول الفترة التي يستثمر فيها المقاول ثلاث سنوات حتى بداية الإنتاج فإنه لن يستعيد أيا من نفقاته الاستثمارية خلال هذه السنوات. وتبدأ الاستعادة بعد ابتداء الإنتاج ومن ضمن قيم تتراوح في المدى 30%–70% من قيمة *"صافي الإيراد المفترض"*، كما أشير إليه أعلاه. وحتى بعد بداية الإنتاج سيستغرق التسديد فترة إضافية. لهذه الأسباب يكون من المبرر، حسابياً، افتراض أن الاستثمار الذي صرف عليه المقاول يعود له، حتى يتم تسديد نفقاته الرأسمالية زائداً حداً أدنى أو حد مقبول من معدل العائد (قبل أو بعد الضريبة).

(3–2) أرقام معدل العائد الداخلي للمقاول في مذكرة ("إيضاح") وزارة النفط

ورد في المادة 3.7(b) في دليل العقود الاستكشافية، MoO (2018a, p. 15)، نصٌ يُلْزِم المقاول بإجراء "دراسة اقتصادية" يضمنها، من بين متطلبات أخرى، احتساب معدل العائد الداخلي المتوقع (بعد الضريبة) الذي سيحققه المقاول خلال تنفيذ العقد (وكذلك القيمة الحالية لصافي تدفقه النقدي، بعد الضريبة، بسعري خصم صفر% و10%).

وتبين البيانات الواردة في مذكرة وزارة النفط (2018) معدلات العائد الداخلي للمقاول، للحقول الثلاثة الواردة بياناتها في المذكرة، تتراوح من 17% إلى 25% (بعد الضريبة)، حسب سعرين للنفط الخام 50 و75 دولار/برميل؛ أنظر الجداول في الملحق (3) في هذه الورقة. وهذه معدلات أعلى من الحد الأدنى أو المقبول المشار أليه في الفقرة *ثانيا*، أعلاه. وباحتساب معدل العائد الداخلي للحقول الثلاثة تكون المذكرة كأنما قد اعتبرتها جميعاً حقول استكشافية، وذلك لأن متطلبات هذا الاحتساب تسري على الحقول الاستكشافية دون التطويرية، حسب أدلة وزارة النفط، MoO (2018a ,2018b). وهذا خلافاً لتقسيم المذكرة نفسها لهذه الحقول إلى حقلين تطويريين وحقل استكشافي، كما أشير أليه في الفقرة *ثانياً*.

رابعاً: معايير منح العقود في الجولة الخامسة

يشير ما هو متاح عن جولة التراخيص 5 إلى أن نسبة الربح التي تقررت بمناقصات "تنافسية" (لهذا تسمى: *"نسبة الربحية التنافسية"*، في مذكرة الوزارة و *"RPB" في* أدلتها)،

والتي يحصل عليها المقاول طيلة فترة العقد، كانت هي المعيار في منح ("إحالة") العقود؛ أنظر: وزارة النفط (2018). إلا انه فيما يتوفر من شواهد، فأن منح العقود يبدو أنه جرى من خلال *عملية تفاعلية*، تم التوصل فيها سوية لنسبة الربح، من ناحية، والحد الأدنى لمستوى معدل العائد الداخلي للمقاول، من ناحية أخرى، تبعاً للمدى الأكثر احتمالاً لأسعار النفط المتوقعة، أكثر منها *عملية تنافسية*. لنستعرض الشواهد التالية:

(1) من الصعب التوصل لكل حقل أو رقعة، من خلال المناقصة فقط بدون تنسيق، إلى حُزمة توازن بين "نسبة الربحية "التنافسية" التي عرضها المناقصون في ظل الحد الأعلى الذي وضعته الوزارة لنسبة الربح، من ناحية، ومدى إمكانية تحقيق معدل العائد الداخلي الذي يتوقعه المقاول أو حده الأدنى، من ناحية أخرى.

(2) إن حقيقة قيام وزارة النفط بفرض حدود عليا على نسبة الربحية التنافسية للحقول الممنوحة أو المعروضة في جولة التراخيص، كما ورد في Mills & al-Khateeb (2018, p. 10)، يتضمن، *implies*، أن الوزارة قامت بعمليات حسابية تحضيرية لهذه النسبة للحقول المعروضة في الجولة 5 وكذلك أيضاً لمعدل العائد الداخلي للمقاول الذي يترافق مع كل نسبة محتسبة.

(3) إلزام المقاول، في الحقول الاستكشافية، بتقديم "دراسة" يبين فيها معدل العائد الداخلي الذي يتوقعه نتيجة لاستغلال هذه الحقول، كما أُشير له أعلاه.

(4) في ظل محدودية المنافسة في مناقصات العقود، التي أُشير أليها في *ثانياً*، تُرجح هذه الشواهد أنه تمت مقارنة حسابات الوزارة وحسابات المقاول للوصول إلى نسبة من الربح تحقق مستواً أدنى أو مقبول لمعدل العائد الداخلي للمقاول *بأقل الأسعار المتوقعة للنفط مستقبلاً*. لذلك يلاحظ من حسابات الوزارة المشار أليها، في الفقرة السابقة، والمبينة في جداول الملحق (3) أدناه، أن أقل معدل عائد للحقول الثلاثة عند سعر 50 دولار/برميل هو 17% (بعد الضريبة) لحقل نفط–خانة وهو أعلى من ذلك الذي تتوقعه، "عادة" شركات النفط، وهو ('*عموماً typically*') 15%؛ كما أشير له في *ثانياً*.

(5) على هذا فإن المقاول مع تأمين معدل عائد داخلي بحد أدنى أو مقبول، بسعر نفطٍ من غير المتوقع انخفاضه بهامش ملموس خلال الربع قرن القادم، سوف يتمتع، باحتمال عال، بمعدل عائد داخلي يتصاعد مع تصاعد سعر النفط. أنظر الفقرة التالية.

خامساً: التبعات المالية للمقاول في العقود الممنوحة في الجولة الخامسة

سنتناول في هذه الفقرة، من الناحية التحليلية، أهم التبعات المالية والزمنية الممكنة للمقاول نتيجة لتطبيق معايير منح العقود؛ بالذات: (أ) استعادة رأسماله المستثمر وتحقيق حد أدنى من معدل العائد الداخلي قبل انقضاء فترة الترخيص بمدة ملموسة، (ب) أو الاستمرار في الترخيص إلى نهايته وتحقيق معدل عائد داخلي يتخطى هذا الحد بهامش غير صغير (إضافة لاستعادة رأس المال). وفي استطلاع هذه التبعات، سنستخدم، في أدناه، تمريناً حسابياً، *Computable*، يفترض مقاولة شبيهة أو حقل شبيه، ولكن ليسا بالضرورة متطابقين، مع نفط–خانة. ويعود احتمال عدم التطابق إلى عدم اكتمال البيانات والمؤشرات حولهما، المتاحة للكاتب، وما يستدعيه ذلك من افتراضات وتقريب.

(5–1) التمرين: احتساب معدل العائد الداخلي لحقل شبيه بنفط–خانة

في "تركيب" المقاولة أو الحقل الشبيه، في التمرين، أُستُخْدِمت بيانات مجاميع التدفقات المختلفة لرقعة نفط–خانة الواردة في مذكرة وزارة النفط (2018)، والتي تشمل، مجموع كمية إنتاج النفط الخام المتراكمة خلال فترة أو عمر الإنتاج والنسبة المحتسبة لمجموع الإيراد المفترض، *Deemed Revenue*، إلى مجموع قيمة إنتاج النفط الخام (البترول)، ونسبة الربح الممنوحة للمقاول، إلى آخره من البيانات والمؤشرات لهذه الرقعة في المذكرة، عند سعرين للنفط الخام 50 و75 دولار/برميل. أنظر: الجدول (م3–2) في الملحق (3). وبسبب عدم بيان النمط الزمني للتدفقات النقدية، ولا فصل التكاليف التشغيلية عن الرأسمالية، في المذكرة، واللازمة لحساب معدل العائد الداخلي عند كل سعر نفط، لجأنا إلى افتراضات حول هذا النمط، وكذلك في تقسيم مجموع التكاليف بين تشغيلية ورأسمالية، ونوع الحقل (استكشافي، تطويري)، الخ؛ كما ورد في الجدولين (6) و(7)،

وملاحظاتهما، في الملحق (1). من ناحية أخرى، بعد تقسيم التكاليف، يبين كلا الجدولان، في سطر المجموع، استثماراً (التكاليف الرأسمالية) في الحقل الشبيه يبلغ 2.96 مليار دولار. ويمثل هذان الجدولان وجداولهما الخلفية الموَسَّعة المبرمجة في صفحات *EXCEL*، أدوات التمرين الحسابي، *Computable*، الإلكترونية.

(5-2) فترة استعادة المقاول لرأسماله وتحقيق حد أدنى لمعدل العائد

سنتناول، في هذه الفقرة، حالتين لبيان الفترة التي يستعيد المقاول رأسماله "المستثمر" ويحقق حد أدنى لمعدل العائد الداخلي، خلالها. الحالة الأولى، هي اعتبار شبيه نفط-خانة حقل استكشافي، والأخرى حقل تطويري. وفي كلا الحالتين نفترض أن المقاول يتوقع معدل عائد داخلي 15% (قبل أو بعد الضريبة) كحد أدنى أو مقبول، وأن سعر النفط الخام سيقع في المدى 50 – 75 دولار/برميل.[19] وسيُستخدم التمرين في الحساب.

الحالة 1: شبيه نفط-خانة كحقل استكشافي

لنفترض أن الاستثمار يتم خلال فترة استكشاف/تطوير، تستغرق ثلاث سنوات ونصف، ويبدأ الإنتاج في السنة الرابعة لبدء العمل بالعقد ويستمر عشرين سنة (أي إلى سنة 23). وفي ضوء البيانات والافتراضات الواردة في ملاحظات الجدول (6) في الملحق (1)، يتبين من الشكل (3)، أدناه، إذا كان سعر النفط 62.5 دولار/برميل خلال عمر الإنتاج (وهو متوسط السعرين 50 و75 دولار)، أنه بحلول السنة الخامسة من الإنتاج (الثامنة من بداية العقد) يكون المقاول قد استعاد تكاليفه الرأسمالية (والتشغيلية) وحقق

[19] استُخدم هذا التمرين لحساب معدل العائد الداخلي، للحقل الشبيه بنفط-خانة، المبين في الأشكال (2)-(4) في هذه الفقرة. ويقارب معدل العائد الداخلي (بعد الضريبة) المحتسب في هذا التمرين، عند اعتبار هذا الحقل بأنه استكشافي، معدل العائد الداخلي لرقعة نفط-خانة، الوارد في مذكرة الوزارة، والمبين في الجدول (م3-2) في الملحق (3)، عند سعري النفط 50 و75 دولار/برميل، في نهاية فترة العقد. قارن هذا الجدول مع الجدول (4) في الملحق (1). ولكن ليس لدينا طريقة لتدقيق مدى قرب المعدل، المحتسب في هذا التمرين، عند أسعار النفط الأخرى، لعدم بيانه في المذكرة، عند هذه الأسعار. هذا مع توقعنا بأن الفرق لن يكون كبيراً.

عائداً داخلياً، *IRR*، سنوياً على "رأسماله" المستثمر (قبل الضريبة) قدره 15%. أما إذا كان هدفه تحقيق معدل عائد داخلي قدره 15% بعد الضريبة، يتبين من الشكل، أنه بحلول السنة الثامنة للإنتاج (الحادية عشر منذ بداية العقد) يكون المقاول قد استرجع تكاليفه الرأسمالية (والتشغيلية) مع تحقيق معدل العائد الداخلي المنشود (بعد الضريبة). أما إذا كان سعر النفط عند 50 دولار/برميل فإن الفترة تطول، في حين أنها تقصر إذا كان السعر 75 دولار/برميل، كما يتبين من الشكل.

إن ما يمكن استخلاصه مما تقدم هو أن المقاول، عند سعر نفط 62.5 دولار/برميل، وهو سعر "وسط" غير مبالغ به بالمنظور الحالي للمستقبل، يحصل على حده الأدنى أو المتوقع لمعدل العائد الداخلي (15%) قبل الضريبة ولم يمر إلا حوالي ربع فترة الإنتاج، وبعد الضريبة ولم يمر إلا حوالي ثلث فترة الإنتاج. وما يمكن استنتاجه في ضوء ذلك، أن من الصعب تبرير استمرار المقاولة باعتبار المقاول مالكاً لرأس المال، وربما حتى المشاركة في الأرباح، لما بعد هذه الفترة.

الشكل (3) شبيه نفط–خانة كحقل استكشافي: عدد سنين استعادة رأس مال المقاول وتحقيق معدل عائد داخلي 15% له، الجولة الخامسة

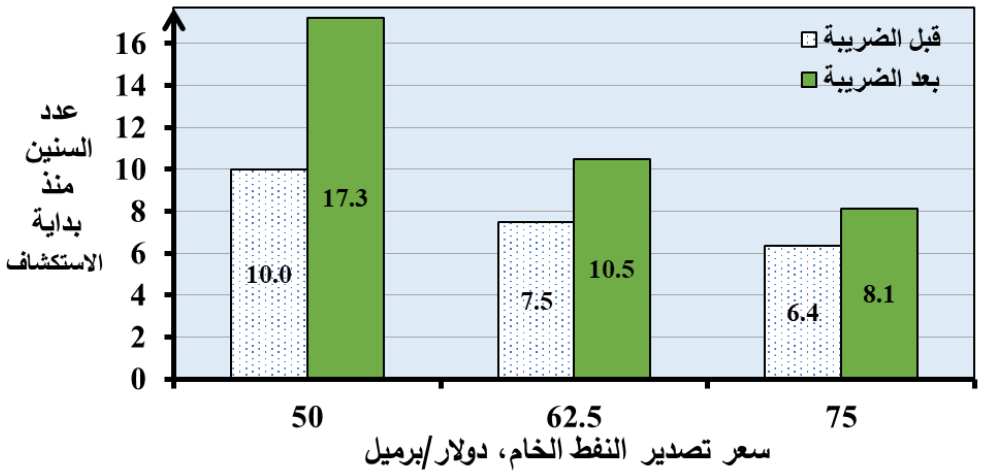

المصدر: رُسم الشكل باستخدام بيانات الجدول (2)، في الملحق (1).

ملاحظة: فترة العقد الاستكشافي 23 سنة.

الحالة 2: شبيه نفط-خانة كحقل تطويري

عند افتراض أن هذا العقد هو عقد تطويري (وليس استكشافي) وأن فترة التطوير تغطي سنتين بدلاً من فترة الاستكشاف (ثلاثة سنوات ونصف) وأن الإنتاج يبدأ من السنة الثانية (بأقل من الإنتاج "المخطط" ولكنه يزداد خلال أرباع السنة الأولى للإنتاج حتى يصل في نهايتها إلى المستوى المخطط) فإن فترة استعادة رأس المال وتحقيق معدلات العائد المنشود تقصر بمدى ملموس.[20] ويبين الشكل (4)، أدناه، هذه الحالة، حيث يلاحظ، عند سعر نفط 62.5 دولار/برميل، أن المقاول يحقق معدل عائد 15% (قبل الضريبة) عند نهاية السنة الثالثة من بداية الإنتاج (نهاية السنة الرابعة من بدء العقد). كما أنه يحقق معدل عائد 15% (بعد الضريبة) في نهاية السنة الرابعة من الإنتاج (نهاية السنة الخامسة من بدء العقد). وكما في الشكل (3)، إذا كان سعر النفط عند 50 دولار/برميل فإن الفترة تطول، في حين أنها تقصر إذا كان السعر 75 دولار/برميل.

وفي ضوء الفترات الأقصر التي يستعيد فيها المقاول رأسماله ويحقق معدل عائد داخلي 15%، سواء قبل الضريبة أو بعدها، يصبح تبرير استمرار المقاولة (باعتبار المقاول مالكاً لرأس المال وحتى المشاركة في الأرباح) لنهاية عمر المشروع، أصعب بكثير من حالة العقد الاستكشافي.

---

[20] هنا نقترب (خاصة عند سعر نفط 75 دولار)، ولكن لا نصل تماماً، لفكرة حساب معدل العائد على *رأس المال العامل* التي أشرنا لها في الفقرة (3-1)، لهذا يبقى افتراض ملكية المقاول لكامل راس مال المشروع، لغرض الحساب، قائماً.

الشكل (4) شبيه نفط–خانة كحقل تطويري: عدد سنين استعادة رأس مال المقاول وتحقيق معدل عائد داخلي 15% له، الجولة الخامسة

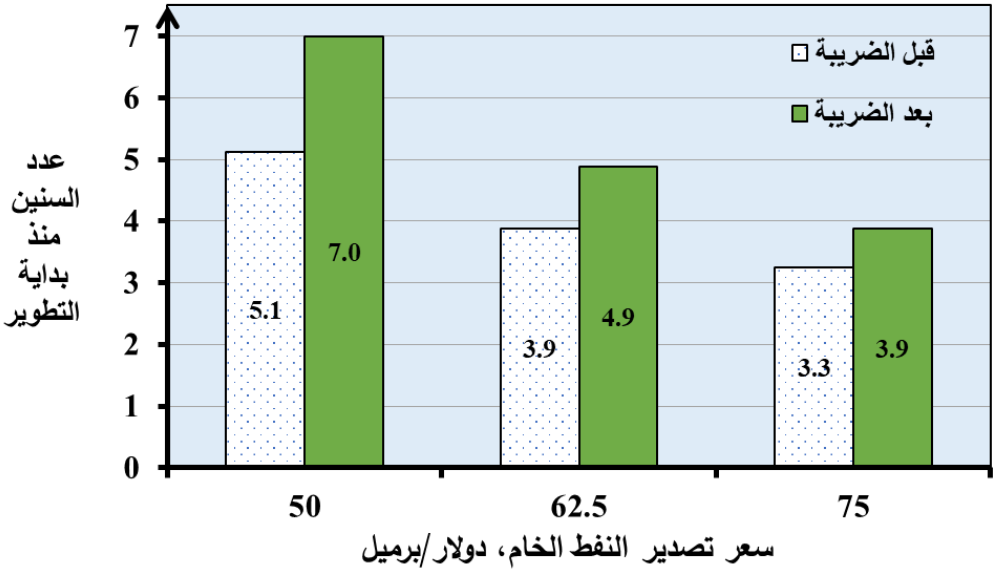

المصدر: رسم الشكل باستخدام بيانات الجدول (3)، في الملحق (1).

ملاحظة: فترة العقد التطويري 21.5 سنة.

(5–3) استمرار المقاولة لنهاية فترة العقد: تغير معدل العائد بتغير سعر النفط

في حالة استمرار المقاولة إلى نهاية فترة العقد فإن من المتوقع أن يحقق المقاول معدل عائد أعلى من الحد الأدنى المبين، 15%، بمستو ملموس عند استمرار سعر النفط فوق 50 دولار/برميل لفترة طويلة، كما سيتبين في أدناه. غير ان من الممكن، من ناحية أخرى، تحقيق معدل عائد داخلي "غير مناسب" عند انهيار أسعار النفط واستمرارها بمستوى منخفض لفترة طويلة، ربما لأسباب تتعلق بتطور الوقود البديل والقلق العالمي حول التغير المناخي. هذا بالرغم من أن مثل هكذا انهيار منخفض الاحتمال، خلال الربع قرن القادم. إذ تشير التوقعات، بالمنظور الحالي، تخطي سعر 50 دولار/برميل، خلال تلك الفترة المستقبلية، بهامش غير قليل؛ أنظر:

IEA (2017, p. 52, 2018a, p.17, 2018b, p. 6), OPEC (2018, pp. 39, 162).

وعلى كل حال، لاحظ من الشكل (5) أدناه، في الجزء الأعلى منه (1.5)، الذي يعتبر شبيه حقل نفط–خانة حقلاً استكشافياً (في التمرين المستخدم هنا)، أنه عند سعر نفط 20 دولار/برميل يساوي معدل العائد الداخلي (بعد الضريبة) 3.4% وهو معدل منخفض جداً. ولكن عند سعر نفط 50 دولار/برميل يقفز معدل العائد الداخلي (بعد الضريبة) إلى حوالي 16%، وعند سعر نفط 75 دولار/برميل، يساوي 22%، ليتصاعد بعد ذلك بتصاعد سعر النفط حتى يصل إلى 27% عند سعر نفط 100 دولار/برميل؛ أنظر أيضاً الجدول (4) في الملحق (1).

ويزداد الفرق اتساعا" بصورة واضحة عند اعتبار شبيه نفط–خانة حقلاً تطويرياً كما يتبين من الجزء الأسفل (2.5) من الشكل (5). لاحظ أنه عند سعر نفط 20 دولار/برميل يساوي معدل العائد الداخلي (بعد الضريبة) 3.8% فقط، ولكن عند سعر نفط 50 دولار/برميل يقفز معدل العائد الداخلي (بعد الضريبة) إلى حوالي 22%، وعند سعر نفط 75 دولار/برميل، يقفز مرة ثانية إلى 33%، ليتصاعد بعد ذلك بتصاعد سعر النفط حتى يصل إلى حوالي 44% عند سعر نفط 100 دولار/برميل؛ أنظر أيضاً الجدول (5) في الملحق (1).

ويبين كلا الشكلان أيضاً معدلات العائد الداخلي قبل الضريبة، وهي بالطبع أعلى من المعدلات بعد الضريبة عند كل سعر للنفط، ولكنها تبين الصورة ذاتها.

وبالنتيجة ليس هناك تسبيب مقنع حول ربط منح المقاول نسبة من الأرباح وتأمين حد أدنى او مقبول من معدل العائد الداخلي، سواء قبل الضريبة أو بعدها.

الشكل (5) معدل العائد الداخلي، *IRR*، للمقاول لشبيه نفط–خانة، الجولة الخامسة

(1.5) كحقل استكشافي

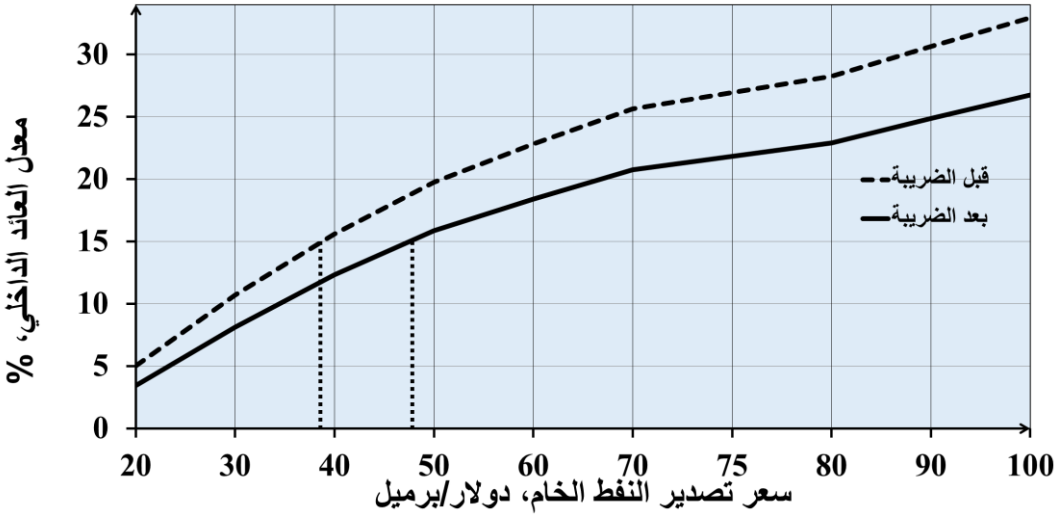

(2.5) كحقل تطويري

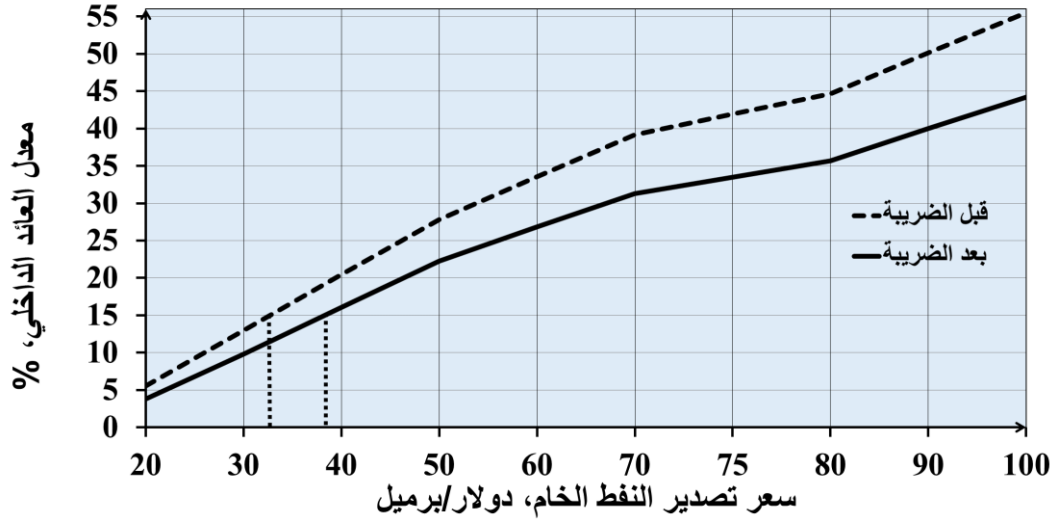

المصدر: رُسم الشكلان باستخدام بيانات الجدولين (4) و(5)، تباعاً، في الملحق (1).

سادساً: رسم الأتعاب الثابت للبرميل المنتج وتحقيق الحد الأدنى أو المقبول لمعدل العائد الداخلي

لتأمين حد أدنى أو حد مقبول لمعدل العائد (الداخلي) للمقاول، باستقلال عن تقلبات سعر النفط وما ينطوي عليه ذلك من بخس أو مبالغة (خاصة عند تخطي سعر النفط 50 دولار/برميل)، فإن ذلك يمكن تحقيقه من خلال تأمين مستو مناسب من رسم أتعاب ثابت (لكل برميل منتج). على سبيل المثال، ورد في الجداول المعروضة في مذكرة ("إيضاح") وزارة النفط (2018)، وكما يتبين من الشكل (6) أدناه، أن رسم أتعاب بمقدار 1.8 دولار/برميل (أُشير له، في المذكرة، بتعبير *"أجر الربحية المكافئ"*)[21] قبل الضريبة، يحقق للمقاول في حقل السندباد معدل عائد داخلي 18% بعد الضريبة، وأن رسم أتعاب مقداره 6.6 دولار/برميل قبل الضريبة، يحقق للمقاول في نفط–خانة معدل عائد داخلي 17% بعد الضريبة، وإن رسم أتعاب مقداره 7.5 دولار/برميل قبل الضريبة، يحقق للمقاول في رقعة خضر–الماء معدل عائد داخلي 20% بعد الضريبة. وهذه كلها معدلات عائد داخلي تتخطى 15%.

وبالنتيجة، إذا كان تحقيق معدل عائد داخلي "جذاب"، بعد الضريبة (أي يفوق حداً أدنى محدد أو يساوي حداً مقبول) ومستقر يمكن تحقيقه برسم أتعاب ثابت (لكل برميل منتج) فلماذا مشاركة المقاول في الأرباح؟

ومن المناسب الإشارة إلى أنه لم يرد في مذكرة وزارة النفط (2018)، تحديداً، فيما إذا كانت معدلات العائد الداخلي المحتسبة هي قبل الضريبة أو بعدها. ولكن في ضوء التسبيب الذي بينته في (أ) و(ب) من الملاحظة (3) التابعة للجدول (م3–1) في الملحق (3)، فأن المعدل المحتسب، في المذكرة، وبالتبعية في الشكل (6) أدناه، هو

[21] احتُسبت هذه الأرقام في المذكرة عند سعر نفط خام 50 دولار/برميل. ولكن بما أن رسم الأتعاب "المكافئ" المبين في الشكل (6)، في السياق الوارد في المتن، يُدفع بغض النظر عن مستوى سعر النفط فإن معدلات العائد الداخلي المترتبة عليه تتحقق بغض النظر عن مستوى سعر النفط.

معدل العائد الداخلي للمقاول لما بعد الضريبة. لهذا السبب أشرنا أعلاه أن معدل العائد الداخلي المحقق هو المعدل بعد دفع الضريبة (أي بعد الضريبة).

الشكل (6) رسم الأتعاب الثابت ("المكافئ") ومعدل العائد الداخلي للمقاول لثلاثة حقول في الجولة الخامسة

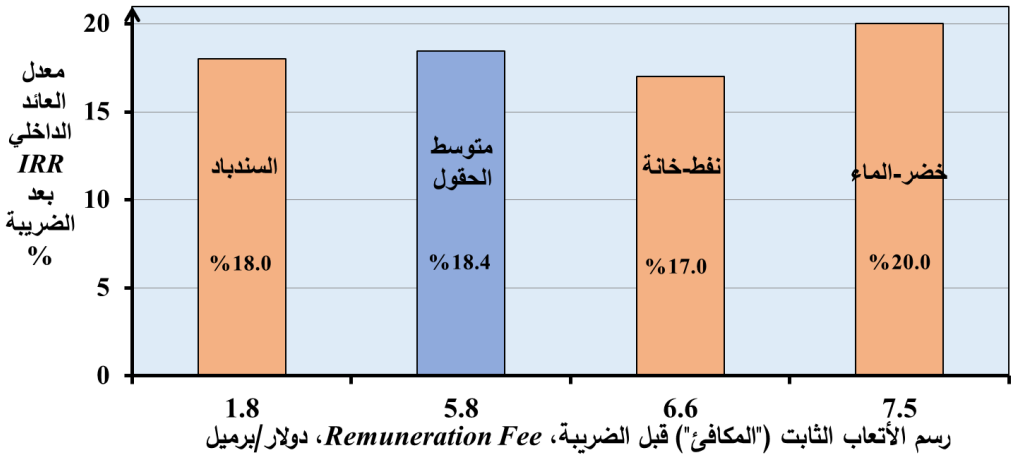

المصدر: رُسم الشكل باستخدام البيانات المشار اليها أعلاه المأخوذة من وزارة النفط (2018)، والواردة في جداول الملحق (3) في هذه الورقة.

سابعاً: استنتاجات

(1) تتناول هذه الورقة ثلاثة حقول حدودية، اثنان مع إيران وواحد مع الكويت، من ضمن أربعة حقول نفطية حدودية (مع حقلين للغاز) مُنحت ("أُحيلت") في الجولة 5 للتراخيص النفطية، في أواخر نيسان 2018. ومن المتوقع أن يضيف الإنتاج من الحقول الثلاثة بما يساوي حوالي 8% من الإنتاج النفطي الحالي للعراق.

(2) لقد جرى لمعظم الحقول المعروضة في الجولة 5 مسح زلزالي و/أو حفر للآبار في سنين مختلفة تمتد منذ أواخر عشرينيات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر. وبهذا فهي تتسم باحتمال عال في وجود النفط فيها، ومن ثم بمخاطر منخفضة. من ناحية أخرى، تبين مؤشرات الحقول الثلاثة المعروضة في هذه الورقة متوسطاً لكلفة إنتاج برميل النفط لا يبتعد كثيراً عن متوسطها للحقول المنتجة في وسط وجنوب العراق حالياً.

(3) في بيان أسباب منح المقاول في الجولة 5 نسبة من الأرباح وفي ذات الوقت تأمين حد أدنى من معدل العائد الداخلي له، مقارنة بثبات عائده للبرميل المنتج في الجولات السابقة، أُقترحت الأسباب التالية: (أ) صغر الاحتياطات النفطية في الجولة 5، ومن ثم الصغر النسبي للإنتاج المتوقع منها، مقارنة "بضخامتها" في الجولات السابقة، (ب) تخلي شركات نفطية في العراق عن بعض عقود الجولات السابقة بسبب تدني معدل العائد الداخلي لهذه الشركات فيها، (ج) تغير الظروف الدولية وزيادة عرض الحقول النفطية على شركات النفط في مختلف أنحاء العالم.

(4) إن معايير منح التراخيص، في الجولة 5، لم تكن منصبة فقط على منح نسبة من الأرباح للمقاول وإنما كانت مزيجاً من أشراك المقاول في الأرباح وفي نفس الوقت تأمين تحقيق مستو من معدل العائد الداخلي يتغير بتغير سعر تصدير النفط الخام.

(5) نتيجة لتطبيق هذه المعايير، يستطيع المقاول أما استرجاع رأسماله المستثمر وتحقيق حد أدنى من معدل العائد الداخلي (15%، بعد الضريبة) قبل انقضاء فترة الترخيص بمدة ملموسة، أو يستطيع الاستمرار في الترخيص إلى نهايته وتحقيق معدل عائد داخلي يتخطى هذا الحد بهامش غير صغير.

(6) تُبين هذه الورقة أن من الممكن تأمين حد أدنى أو مقبول لمعدل العائد الداخلي للمقاول (بعد الضريبة)، من خلال منحه رسم أتعاب ثابت كافٍ، لكل برميل منتج، يختلف باختلاف الحقول. ويتسم هذا المعدل بالاستقرار لأنه مستقل عن تقلبات سعر النفط وما ينطوي عليه ذلك من بخس أو مبالغة (خاصة عند تخطي سعر النفط 50 دولار/برميل). وبالنتيجة، فأن مشاركة المقاول في الأرباح ليست شرطاً ضرورياً لتأمين حداً أدنى أو مقبول لمعدل العائد الداخلي للمقاول.

(7) بالرغم من أهمية شروط التصعيد، *Escalation Clauses*، التي لم تُشمل في الجولة 5، غير أن هذه الورقة لم تتناولها. ويعود ذلك إلى أن تناولها، بشكل مناسب، يتطلب افتراضات محددة حول نمط تأثيرها في نسبة المقاول من الأرباح و/أو معدل عائده الداخلي. وهذا يتطلب، بدوره، تفاصيل عن بيانات ومعطيات ومؤشرات غير متاحة في المجال العام، *Public Domain*.

الملــحق (1)

الجـــــداول

الجدول (1) متوسط رسم الأتعاب "المكافئ" للمقاول (السندباد، نفط–خانة، خضر–الماء) حسب شروط الجولة الخامسة ومقارنته بالجولات السابقة، دولار/برميل

سعر تصدير النفط الخام	متوسط الحقول الثلاثة حسب شروط الجولة الخامسة		حسب شروط الجولات السابقة	
	قبل الضريبة	بعد الضريبة	قبل الضريبة	بعد الضريبة
20	1.87	1.21	3.21	2.09
25	2.47	1.60	3.21	2.09
30	3.06	1.99	3.21	2.09
31.3	3.21	2.09	3.21	2.09
40	4.26	2.77	3.21	2.09
50	5.45	3.54	3.21	2.09
60	6.65	4.32	3.21	2.09
70	7.84	5.10	3.21	2.09
75	8.44	5.48	3.21	2.09
80	9.03	5.87	3.21	2.09
90	10.23	6.65	3.21	2.09
100	11.42	7.43	3.21	2.09

المصدر: البيانات لمتوسط الحقول الثلاثة حسب شروط الجولة الخامسة محتسبة، لمدى الأسعار 20–100 دولار/برميل، على نفس الأسس التي احتسبت بموجبها بيانات هذه الحقول في مذكرة وزارة النفط (2018)، والتي وردت لسعرين لتصدير النفط الخام 50 و75 دولار/برميل (جداول الملحق 3، أدناه). أنظر أيضاً الملحق (2).

ملاحظة: بعد دفع الضريبة بمقدار 35% فإن الأرقام بعد الضريبة تساوي الأرقام قبل الضريبة × 65%.

الجدول (2) شبيه نفط–خانة كحقل استكشافي: عدد سنين استعادة رأس مال المقاول وتحقيق معدل عائد داخلي 15% له، الجولة الخامسة

سعر تصدير النفط الخام دولار/برميل	عدد السنين منذ بداية عقد الاستكشاف		عدد السنين منذ بداية الإنتاج	
	قبل الضريبة	بعد الضريبة	قبل الضريبة	بعد الضريبة
50	10.0	17.3	7.0	14.0
62.5	7.5	10.5	4.5	7.0
75	6.4	8.1	3.4	5.3

المصدر: محتسب من جدول تفصيلي موَسَّع، مقسم إلى فترات ربع سنوية، والذي يمثل الخلفية للجدول (6) ادناه، في هذا الملحق. فلكل سعر نفط، أُحتسب عدد السنين اللازمة لاستعادة رأس المال وتحقيق معدل عائد داخلي 15% (قبل الضريبة وبعد الضريبة) منذ بداية الاستكشاف. وبطرح العدد 3 سنين، قبل بداية الإنتاج، نحصل على عدد السنين منذ بداية الإنتاج.

ملاحظة: فترة العقد الاستكشافي 23 سنة.

الجدول (3) شبيه نفط–خانة كحقل تطويري: عدد سنين استعادة رأس مال المقاول وتحقيق معدل عائد داخلي 15% له، الجولة الخامسة

سعر تصدير النفط الخام دولار/برميل	عدد السنين منذ بداية عقد التطوير		عدد السنين منذ بداية الإنتاج	
	قبل الضريبة	بعد الضريبة	قبل الضريبة	بعد الضريبة
50	5.1	7.0	4.1	6.0
62.5	3.9	4.9	2.9	3.9
75	3.3	3.9	2.3	2.9

المصدر: محتسب من جدول تفصيلي موَسَّع، مقسم إلى فترات ربع سنوية، والذي يمثل الخلفية للجدول (7) ادناه، في هذا الملحق. فلكل سعر نفط، أُحتسب عدد السنين اللازمة لاستعادة رأس المال وتحقيق معدل عائد داخلي 15% (قبل الضريبة وبعد الضريبة) منذ بداية التطوير. وبطرح العدد 1 سنة، قبل بداية الإنتاج، نحصل على عدد السنين منذ بداية الإنتاج.

ملاحظة: فترة العقد التطويري 21.5 سنة.

الجدول (4) شبيه نفط–خانة كحقل استكشافي: معدل العائد الداخلي للمقاول وللمشروع ككل حسب مستوى سعر النفط، الجولة الخامسة

سعر تصدير النفط الخام دولار/برميل	المقاول، %		المشروع ككل، %
	قبل الضريبة	*بعد الضريبة*	
20	5.0	3.4	28.9
30	10.7	8.1	41.0
40	15.6	12.3	51.3
50	19.8	15.9	60.5
60	22.8	18.4	68.8
70	25.6	20.7	76.4
75	27.0	21.8	79.9
80	28.3	22.9	83.3
90	30.7	24.9	89.8
100	33.0	26.8	95.9

المصدر: (1) أُحتسب من الجدول الخلفي الموّسَّع للجدول (6)، في هذا الملحق، لكل سعر نفط في المدى 20–100 دولار/برميل. **(2)** حول معدل العائد الداخلي للمشروع ككل، أنظر الملاحظة (6) في الجدول (6).

الجدول (5) شبيه نفط–خانة كحقل تطويري: معدل العائد الداخلي للمقاول وللمشروع ككل حسب مستوى سعر النفط، الجولة الخامسة

سعر تصدير النفط الخام دولار/برميل	المقاول، %		المشروع ككل، %
	قبل الضريبة	*بعد الضريبة*	
20	5.6	3.8	37.9
30	12.9	9.8	59.6
40	20.4	16.1	81.6
50	27.8	22.2	103.8
60	33.6	26.8	126.2
70	39.2	31.3	148.5
75	41.9	33.5	159.7
80	44.7	35.7	170.9
90	50.1	40.0	193.3
100	55.5	44.2	215.6

المصدر: (1) أُحتسب من الجدول الخلفي الموّسَّع للجدول (7)، في هذا الملحق، لكل سعر نفط في المدى 20–100 دولار/برميل. **(2)** حول معدل العائد الداخلي للمشروع ككل، أنظر الملاحظة (6) في الجدول (6).

الجدول (6) شبيه نفط–خانة كحقل استكشافي: التوزيع الزمني للتدفق النقدي ومعدلات العائد الداخلي

الصفحة الإلكترونية الأولى للتمرين

(سعر تصدير النفط الخام 75 دولار/برميل)

مليون دولار

السنة	تكاليف رأس المال	التكاليف التشغيلية	الإيراد المفترض، *Deemed Revenue* *قيمة إنتاج النفط الخام × 136%*			صافي التدفق النقدي					
						قبل الضريبة			بعد الضريبة		
			المقاول	الجانب العراقي	المجموع	المقاول	الجانب العراقي	المجموع	المقاول	الجانب العراقي	المجموع
1	845	0	0	0	0	-845	0	-845	-845	0	-845
2	845	0	0	0	0	-845	0	-845	-845	0	-845
3	845	0	0	0	0	-845	0	-845	-845	0	-845
4	422	98	2,449	1,939	4,388	1,928	1,939	3,868	1,877	1,990	3,868
5	0	98	1,207	3,181	4,388	1,109	3,181	4,290	984	3,306	4,290
6	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
7	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
8	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
9	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
10	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
11	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
12	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
13	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
14	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
15	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
16	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
17	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
18	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
19	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
20	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
21	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
22	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
23	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
المجموع	**2,957**	**1,959**	**13,851**	**73,910**	**87,761**	**8,935**	**73,910**	**82,845**	**5,808**	**77,037**	**82,845**
***IRR*، معدل العائد الداخلي:**											
محتسب من هذا الجدول						**26.9%**	∞	**80.2%**	**21.7%**	∞	**80.2%**
معدل سنوي محتسب من البيانات ربع السنوية						**27.0%**	∞	**79.9%**	**21.8%**	∞	**79.9%**

المصدر:

(1) هذا الجدول مُجَمَّع من جدول خلفي موَسَّع لشبيه نفط–خانة. ولقد أُعتمد في إعداد الجدول الموّسَّع على جدول آخر ورد في مذكرة وزارة النفط (2018)، وأعيد عرضه في الجدول (م3–2) في الملحق (3)، أدناه، عند سعر نفط 75 دولار/برميل. والجدول الموّسَّع فُصِّل على أساس ربع سنوي وفيه أُحتسبت معدلات العائد الداخلي الربع سنوية وتم تحويلها إلى المعدلات السنوية الواردة في أسفل هذا الجدول لمقارنتها بمعدلات العائد الداخلي (السنوية) المحتسبة منه. ولقد احتُسب معدل العائد الداخلي الربع سنوي، r، ورُكِّبَ، إلى معدل سنوي، g، كما يلي: $g = [(1+r)^4\text{-}1] \times 100$. ومن الصعب عرض الجدول الخلفي الموّسَّع في هذه الورقة، بسبب محددات حجم الصفحات.

(2) إن الجدول الخلفي الموّسَّع وهذا الجدول مبرمجان في صفحة *EXCEL*، والتي يمكن فيها تغيير سعر النفط وما يترتب عليه من تغير معدل العائد الداخلي وغيره من المؤشرات، والتي باستخدامها أُحتسبت مؤشرات الجدولين (2) و(4)، أعلاه. وتمثل هذه الصفحة، مع مثيلتها للجدول 7 أدناه، أدوات التمرين الحسابي، *Computable*، الإلكترونية في هذه الورقة.

ملاحظات: الحسابات في هذا الجدول تمت على أساس ما يلي:

(1) تعود مجاميع أعمدة هذا الجدول إلى ما ورد في مذكرة وزارة النفط (2018)، والمبينة في الجدول (م3–2) في الملحق (3)، عند سعر نفط 75 دولار/برميل. ولقد تم تقسيم التكاليف فيها وتوزيعها مع باقي التدفقات على سنوات الاستكشاف والإنتاج 1–23، كما يلي: **(أ)** يساوي مجموع التكاليف التشغيلية والرأسمالية لعقد نفط–خانة كما ورد في مذكرة الوزارة، 4,916 مليون دولار. ولكن لم تبين المذكرة توزيعه بين نوعي التكاليف. وباستخدام متوسط تكاليف تشغيلية 2.27 دولار/برميل، أنظر مرزا (2018، الفصل السابع)، وضربها بالإنتاج المتراكم للبترول لرقعة نفط–خانة أُحتسب مجموع التكاليف التشغيلية بمقدار 1,959 مليون دولار. وبطرحه من مجموع التكاليف نحصل على مجموع تكاليف رأسمالية مقداره 2,957 مليون دولار، وهذين الرقمين مبينان في سطر المجاميع لنوعي التكاليف في هذا الجدول، **(ب)** توزيع الإنفاق الرأسمالي بالتساوي بين أرباع سنوات الاستكشاف وهي 3.5 سنة، **(ج)** الإنتاج يبدأ من السنة الرابعة وحتى السنة 23، ولقد وزع بالتساوي خلال سنوات الإنتاج، **(د)** التكاليف التشغيلية خلال سنوات الإنتاج تتقرر حسب مستوى الإنتاج مضروباً بالرقم 2.27 دولار/برميل، **(هـ)** صافي التدفق النقدي للمقاول يساوي 14.7% من الأرباح، **(و)** صافي التدفق النقدي للجانب العراقي يساوي 25% من الإيراد المفترض كإتاوة/ريع زائداً 85.3% من الأرباح، **(ز)** الأرباح = الإيراد المفترض–إتاوة/ريع (25% من الإيراد المفترض) – التكاليف التشغيلية والرأسمالية، **(ح)** وزعت هذه التدفقات على السنوات بحيث تتحقق، بعد الضريبة، معدلات تقارب معدلات العائد الداخلي للمقاول الواردة في المذكرة عند سعري النفط 50 و75 دولار/برميل (17% و22%، على التوالي)؛ أنظر الجدول (م3–2) في الملحق (3)، وبما أن هذا الجدول مبين لسعر نفط 75 دولار/برميل فإن معدل العائد الداخلي للمقاول بعد الضريبة، المبين في أسفله، هو 22%.

(2) نسبة الإيراد المفترض (قيمة النفط الخام والغاز) إلى قيمة النفط الخام (البترول) تساوي 136% (والمبينة في عنوان عمود "الإيراد المفترض"). وهذه النسبة احتُسبت من بيانات مصدر وزارة النفط المشار أليه؛ أنظر: الفقرة (م3–1) والجدول (م3–2) في الملحق (3) أدناه.

(3) بما أن سعر النفط الخام هو 75 دولار/برميل فإن الحد الأعلى لاستعادة التكاليف هو 70% من صافي الإيراد المفترض (الإيراد المفترض – 25% إتاوة/ريع) = 70% × 75% × الإيراد المفترض.

مع ملاحظة أن الحد الأعلى (70%) يسري إذا كان سعر تصدير النفط الخام 50 دولار/برميل فأكثر؛ أنظر المادة 19.5(e) في أدلة وزارة النفط MoO (2018a, 2018b).

(4) تنخفض نسبة المقاول (14.7%) من الأرباح عند انخفاض الإنتاج المتحقق عن الإنتاج المخطط. ويساوي حاصل قسمة الإنتاج المتحقق على المخطط ما يسمى بعامل الأداء، *Performance Factor*. وتساوي نسبة الأرباح المعدلة أو المخفضة حاصل ضرب النسبة بعامل الأداء، كما ورد في المادة 19.4(b) في أدلة الوزارة. ولكن بما ان الجدول الخلفي المَوَسَّع الذي جُمِّع منه هذا الجدول يفترض تحقق الإنتاج المخطط على مدى عمر الإنتاج فإن النسبة لا تنخفض.

(5) بمقارنة هذا الجدول مع الجدول (م3–2) في الملحق (3) الذي يبين، في جزءه الأعلى، مؤشرات رقعة نفط–خانة كما وردت في مذكرة وزارة النفط (2018)، يلاحظ أنه بينما هناك تطابق بينهما في *مجموع صافي التدفق النقدي بعد الضريبة*، هناك تفاوت ضئيل في التوزيع بين المقاول والحكومة (الجانب العراقي). ففي هذا الجدول يزيد مجموع صافي التدفق النقدي للمقاول بحوالي 75 مليون دولار (1.3%) عنه في الجدول (م3–2)، في حين يقل صافي التدفق النقدي للحكومة بحوالي 75 مليون دولار (–0.1%). ويعود السبب في ذلك إلى أن صافي التدفق النقدي بعد طرح الضريبة (35%) في هذا الجدول يساوي صافي التدفق النقدي للمقاول قبل الضريبة × 65%. أما النسبة المستخدمة في الجدول (م3–2) فهي 64.17% وليس 65%. ومن غير الواضح لماذا استخدمت نسبة 64.17% بدلاً من 65%، في مذكرة وزارة النفط (2018).

(6) في هذا الجدول، يعني "الجانب العراقي" وزارة النفط ووزارة المالية سوية. لذلك يلاحظ أن معدل العائد الداخلي للمشروع ككل قبل وبعد الضريبة لا يتغير. ولكن عند تقسيم الجانب العراقي إلى وزارة النفط، من ناحية، ووزارة المالية، من ناحية أخرى، سيتغير التوزيع ومن ثم سيتغير معدل العائد الداخلي للمشروع ككل بعد الضريبة عنه قبلها، أو بعبارة أدق بعد وقبل "الضرائب". وتعني "الضرائب" المدفوعات التالية إلى وزارة المالية (الميزانية):

(أ) ضريبة على دخل المقاول (35%).

(ب) الإتاوة/الريع على قيمة الإنتاج أو، بنفس المعنى، على الإيراد المفترض (25%).

(ج) يجري حالياً دفع 100% مما يتبقى من إيرادات وزارة النفط (أي الإيرادات المفترضة ناقصاً الإتاوة /الريع ناقصاً حصة المقاول من الأرباح) وتحميل التكاليف الرأسمالية والتشغيلية لعقود النفط، إلى الميزانية (وزارة المالية). وإذا ما طبق ما ورد في القانون الجديد لشركة النفط الوطنية، ستتغير حصة الميزانية من 100% إلى ما لا يتجاوز 90% من *صافي إيرادات (أي أرباح)* وزارة النفط *(الإيرادات – التكاليف)*.

الجدول (7) شبيه نفط–خانة كحقل تطويري: التوزيع الزمني للتدفق النقدي ومعدلات العائد الداخلي

الصفحة الإلكترونية الثانية للتمرين

(سعر تصدير النفط الخام 75 دولار/برميل)

مليون دولار

السنة	تكاليف رأس المال	التكاليف التشغيلية	الإيراد المفترض، *Deemed Revenue* = *قيمة إنتاج النفط الخام* × *136%*			صافي التدفق النقدي قبل الضريبة			صافي التدفق النقدي بعد الضريبة		
			المقاول	الجانب العراقي	المجموع	المقاول	الجانب العراقي	المجموع	المقاول	الجانب العراقي	المجموع
1	1,478	0	0	0	0	-1,478	0	-1,478	-1,478	0	-1,478
2	1,478	65	1,622	1,285	2,907	79	1,285	1,364	45	1,318	1,364
3	0	98	1,843	2,545	4,388	1,745	2,545	4,290	1,658	2,633	4,290
4	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
5	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
6	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
7	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
8	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
9	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
10	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
11	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
12	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
13	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
14	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
15	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
16	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
17	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
18	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
19	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
20	0	98	566	3,822	4,388	468	3,822	4,290	304	3,986	4,290
21	0	90	522	3,520	4,041	431	3,520	3,951	280	3,670	3,951
22	0	41	236	1,592	1,828	195	1,592	1,787	127	1,660	1,787
المجموع	**2,957**	**1,959**	**13,851**	**73,910**	**87,761**	**8,935**	**73,910**	**82,845**	**5,808**	**77,037**	**82,845**
معدل العائد الداخلي، IRR:											
محتسب من هذا الجدول						**41.8%**	∞	**166.5%**	**33.3%**	∞	**166.5%**
معدل سنوي محتسب من البيانات ربع السنوية						**41.9%**	∞	**159.7%**	**33.5%**	∞	**159.7%**

المصدر والملاحظات: نفس مصدر وملاحظات الجدول (6)، أعلاه، في هذا الملحق، مع ملاحظة ما يلي:

(1) إن الجدول الخلفي الموّسَّع وهذا الجدول مبرمجان في صفحة *EXCEL*، والتي يمكن فيها تغيير سعر النفط وما يترتب عليه من تغير معدل العائد الداخلي وغيره من المؤشرات، والتي باستخدامها أُحتسبت مؤشرات الجدولين (3) و(5)، أعلاه. وتمثل هذه الصفحة، مع مثيلتها للجدول 6 أعلاه، أدوات التمرين الحسابي، *Computable*، الإلكترونية في هذه الورقة.

(2) بالإضافة لما ذُكر في الملاحظة (1) للجدول (6) حول التقسيم والتوزيع، الخ، يلاحظ على سنوات التطوير والإنتاج 1–21.5، ما يلي: (أ) توزيع الإنفاق الرأسمالي بالتساوي بين أرباع سنتي التطوير 1 و2، (ب) الإنتاج يبدأ من السنة 2 وحتى منتصف السنة 22.

(3) في الجدول الخلفي الموّسَّع الذي جُمِّع منه هذا الجدول، أُفترض أن الإنتاج المتحقق ينخفض عن الإنتاج المخطط في السنة 2 (السنة الأولى للإنتاج) وفي السنتين الأخيرتين، 21 ونصف السنة 22. وبموجب أدلة وزارة النفط، MoO (2018a, 2018b)، ينبغي أن تنخفض نسبة المقاول من الربح وذلك بضربها بمعامل الأداء، *Performance Factor*، الذي يساوي حاصل قسمة الإنتاج المتحقق على الإنتاج المخطط. غير أننا لم نطبق ذلك في هذا الجدول وذلك لأن السنة الأولى تجريبية والسنة 21 ونصف السنة 22 يحصل فيهما انخفاض طبيعي في الإنتاج.

الملـــحق (2)

احتساب رسم الأتعاب "المكافئ" لكل برميل منتج حسب شروط الجولة الخامسة وحسب شروط الجولات السابقة

م2-1: رسم الأتعاب "المكافئ" لكل برميل منتج حسب شروط الجولة الخامسة

ورد في مذكرة وزارة النفط (2018) ارقاماً تمثل رسم الأتعاب *Remuneration Fee* "المكافئ"، للمقاول، معبر عنه بدولارات للبرميل المنتج، عند سعرين لتصدير النفط الخام: 50 دولار/برميل و75 دولار/برميل. وتتعلق هذه الأرقام بثلاثة حقول (من ستة) تم منحها في الجولة الخامسة، وهي حقل السندباد ورقعة نفط-خانة ورقعة خضر-الماء؛ أنظر جداول الملحق (3)، أدناه. ولقد احتُسبت هذه الأرقام كحاصل قسمة حصة المقاول من الأرباح الكلية على مدى عمر المشروع، عند كل سعر لتصدير النفط الخام، على كمية البراميل المنتجة "المتراكمة" على مدى عمر المشروع. ويشير تعبير "المكافئ" إلى هذا الحساب. ولمعرفة متوسط رسم الأتعاب المكافئ للمقاول لمدى أوسع لسعر تصدير النفط الخام فلقد استخدمنا بيانات الوزارة كأساس لتوسيع الحسابات لتشمل مدى لأسعار تصدير النفط الخام يمتد من 20 إلى 100 دولار/برميل. أنظر الجدول (1) في الملحق (1).

م2-2: رسم اتعاب البرميل المنتج في الجولة الخامسة حسب شروط الجولات السابقة

في هذه الفقرة يُحتسب متوسط رسم أتعاب ثابت آخر، *مقابل* (لرسم الأتعاب المكافئ)، يفترض في ما لو كان المقاول في الجولة 5 مُنح رسم أتعاب ثابت للبرميل المنتج، حسب شروط الجولات السابقة. ويتطلب ذلك، ابتداءً، اختيار متوسطين لرسوم الأتعاب: الأول يعود لحقول تطويرية والثاني لحقول استكشافية في الجولات السابقة. ويقابل ذلك الحقول التطويرية والحقول الاستكشافية في الجولة 5، حيث يُستخدم الأول لحقلي

السندباد ونفط–خانة (تطويرية) والثاني لرقعة خضر–الماء (استكشافية)، حسب تقسيم مذكرة وزارة النفط للحقول الثلاثة الذي أشير أليه في *ثانياً*. ثم يُستخرج رسم الأتعاب *المقابل* كمتوسط موزون (بإنتاج هذه الحقول، حسب تقسيمها بين تطويرية واستكشافية) لهذين المتوسطين. والمتوسطان المختاران من الجولات السابقة، جرت الإشارة لهما في *ثانياً* في المتن، هما: (أ) 1.9 دولار/برميل، وهو متوسط رسم الأتعاب لمقاولي الحقول (وجميعها تطويرية) في الجولتين 1 و2 والأحدب قبل الضريبة، بعد تنزيل حصة النظير العراقي، (ب) 5.2 دولار/برميل، وهو متوسط رسم الأتعاب لمقاولي حقلين استكشافيين في الجولة الرابعة، قبل الضريبة، بعد تنزيل حصة النظير العراقي.

من ناحية أخرى، فأن بيانات مذكرة وزارة النفط (2018) بينما تبين كمية إنتاج النفط الخام فإنها لا تبين كمية إنتاج الغاز للحقول الثلاثة في الجولة 5. وبما ان نسبة إنتاج الغاز تختلف باختلاف الحقول كما يستدل عليه من اختلاف قيمة الإيراد المفترض عن قيمة إنتاج النفط الخام، المحتسبان من المذكرة، أنظر الملحق (3) أدناه، يكون من المناسب، بالإضافة لاستخدام إنتاج النفط الخام، أيضاً استخدام قيمة الإيراد المفترض (الذي يأخذ بالاعتبار مجموع تأثير إنتاج النفط الخام والغاز) لوزن المتوسط.[22]

[22] حسب تعريف "البترول"، *petroleum*، الوارد في أدلة الوزارة للحقول الاستكشافية والتطويرية، MoO (2018a, 2018b, p.8)، فإنه يعني المنتجات الهيدروكربونية، مما يعطي الانطباع أن ذلك يشمل النفط والغاز. ولقد ورد في نفس الأدلة أن الإيراد المفترض، *Deemed Revenue*، يساوي قيمة النفط والغاز المنتجين، MoO (2018a, p.4)، (والذي يساوي أيضاً مجموع صافي التدفق النقدي للجانب العراقي والمقاول زائداً التكاليف). ولكن عند ضرب سعر تصدير النفط الخام بكمية "البترول" الواردة في بيانات الوزارة تنتج قيمة تَقِّل عن الإيراد المفترض بنسبة ملموسة، تختلف حسب الحقول الثلاثة، كما يتبين من الجداول الثلاثة في الملحق (3)، أدناه. ويشير ذلك إلى أن "البترول" في هذه الجداول يعني النفط الخام فقط. من ناحية أخرى، لم تتم الإشارة إلى الغاز المنتج ولا إلى قيمته في جداول الوزارة. إن الفرق بين الإيراد المفترض وقيمة "البترول" المنتج هي قيمة الغاز وسوائل الغاز المنتجة مع النفط في الحقول الثلاثة، كما يتبين من أدلة الجولة 5 ومذكرة وزارة النفط. أنظر الفقرة (م3–1) في الملحق (3) أدناه.

ويتبين من الحساب، باستخدام البيانات الواردة في جداول الملحق (3)، ما يلي لرسم الأتعاب *المقابل* لمقاولي الجولة 5 حسب شروط الجولات السابقة:

(1) متوسط رسم الأتعاب الموزون بالإنتاج المخطط للنفط (البترول) للحقول الثلاثة: **3.0 دولار/برميل {$3.0** = [(748+863) ×**$1.9**+853×**$5.2**]\(748+863+853)}.

وتمثل الأرقام 748، 863، 853، (مليون برميل)، حجم *البترول [النفط الخام] المتراكم المنتج*، على مدى عمر الإنتاج، الوارد في جداول الملحق (3) للسندباد ونفط–خانة وخضر–الماء، على التوالي.

(2) متوسط رسم الأتعاب الموزون بالإيرادات المفترضة للحقول الثلاثة: **3.2 دولار/برميل {$3.2** = [(58,507+41,859) × **$1.9** +66,412 × **$5.2**]\ (66,412+58,507+41,859)}.

وتمثل الأرقام 41,859، 58,507، 66,412، (مليون دولار)، *الإيراد المفترض*، على مدى عمر الإنتاج، الوارد في جداول الملحق (3) للسندباد ونفط–خانة وخضر–الماء، على التوالي، عند سعر نفط 50 دولار/برميل. ولكن بالرغم من تغير الإيرادات المفترضة للحقول الثلاثة مع تغير سعر النفط فإن نسبها مع بعضها لا تتغير (بسبب عدم تغير كمية الإنتاج للحقول الثلاثة مع تغير سعر النفط) لذلك فإن هذا المتوسط لا يتغير بتغير سعر النفط.

(3) مع تقارب هذين المتوسطين بحيث يمكن استخدم أي منهما أو متوسطهما، سنستخدم الرقم 3.2 دولار/برميل في المقارنة مع رسم الأتعاب المكافئ.

م2–3: نتائج الحسابات

جُمِّعت نتائج الحسابات لرسم الأتعاب المكافئ، للمدى الموسع لأسعار تصدير النفط 20–100 دولار/برميل، حسب الجولة 5، ورسم الأتعاب الثابت حسب الجولات السابقة، قبل وبعد الضريبة، في الجدول (1) في الملحق (1).

الملـــحق (3)

الجداول التي وردت في مذكرة ("إيضاح") وزارة النفط لثلاثة من حقول الجولة الخامسة

قبل عرض الجداول من المناسب تناول ما يشار له في مذكرة وزارة النفط (2018) وأدلة الوزارة لشروط جولة 5 "بالإيراد المفترض"، وذلك لأهميته لمختلف المؤشرات المحتسبة في جداول هذا الملحق والجداول الأخرى في هذه الورقة.

م3-1: الإيراد المفترض، *Deemed Revenue*

الإيراد المفترض هو الإيراد المتحقق من عمليات إنتاج النفط والغاز في الحقول الممنوحة في الجولة 5. ولقد ورد في المذكرة أن الإيراد المفترض في عقود هذه الجولة يحتسب كما يلي:

الإيراد المفترض = (انتاج النفط × سعر بيع برميل النفط) + (انتاج الغاز الجاف × 1/2 سعر بيع برميل النفط).

كما ورد في أدلة وزارة النفط للحقول الاستكشافية والتطويرية للجولة 5، MoO (2018a, 2018b, p.4)، تحديد أكثر تفصيلاً ودقة لأسعار سوائل الغاز، *NGLs*، والغاز الجاف، *Dry Gas*، كما يلي:

الإيراد المفترض هو قيمة الإنتاج الصافي ببراميل معادلة، *BOE*. وفي حسابه يُقَيَّم النفط الخام وسائل [سوائل] الغاز بسعر تصدير النفط الخام (بالدولار للبرميل)، ويُقَيَّم الغاز الجاف بسعر يساوي 50% من سعر تصدير النفط الخام (بالدولار للبراميل المعادلة من الغاز).

إن هذا التعريف الوارد في الأدلة يتضمن المعادلة التالية التي هي أكثر دقة من المعادلة الواردة في المذكرة:

الإيراد المفترض = (انتاج النفط الخام وسوائل الغاز × سعر تصدير برميل النفط الخام) + (انتاج الغاز الجاف ببراميل معادلة × 1/2 سعر تصدير برميل النفط الخام)

ويساوي برميل "معادل" من الغاز حوالي 6,000 قدم مكعب قياسي لأن هذا الحجم من الغاز يعادل القيمة الحرارية (*BTUs*) لبرميل من النفط الخام، حسب الأدلة المشار أليها. ولم يرد في المذكرة "كمية" الغاز (جاف وسوائل) الذي ينتج في الحقول الثلاثة في الجولة 5، المتضمنة مؤشراتها فيها، بل اقتصر على كمية النفط الخام "المخطط" إنتاجها.

وفي جداول المذكرة لحقول السندباد ونفط–خانة وخضر–الماء ليس هناك حسابات صريحة للإيراد المفترض لمجموع فترة الإنتاج. لذلك قمنا بحساب هذا الإيراد لكل من هذه الحقول، باستخدام المؤشرات الأخرى الواردة حولها في المذكرة، كما مبين من الأجزاء المظللة في الجداول (م3–1)–(م3–3)، أدناه. واستُخدم في الحساب المعادلة التالية لمجاميع المتغيرات المبينة فيها لكامل فترة العقود:

الإيراد المفترض = صافي التدفق النقدي للجانب العراقي والمقاول + التكاليف التشغيلية والرأسمالية.[23]

وفي ضوء حساباتنا هذه يتبين أن الإيراد المفترض، لكل من الحقول الثلاثة، السندباد، نفط–خانة، خضر–الماء، يتخطى قيمة إنتاج النفط الخام (أي، حاصل ضرب سعر تصدير النفط الخام بكمية الإنتاج من النفط الخام، البترول) المبين في المذكرة

[23] استُخدمت الطريقة التالية للتدقيق، ونتج عنها ذات القيمة الناتجة عن المعادلة في المتن:

$$\text{الإيراد المفترض} = \frac{\dfrac{\text{حصة المقاول من الأرباح}}{\text{نسبة المقاول من الأرباح\%}} + \text{التكاليف التشغيلية والرأسمالية}}{75\%}$$

وتساوي نسبة المقاول من الأرباح 4.6% في السندباد و14.7% في نفط–خانة و13.8% في خضر–الماء. أما 75% فهي نسبة ما يتبقى من الإيراد المفترض بعد طرح الإتاوة/الريع (25%) المدفوعة للجانب العراقي.

لهذه الحقول. فالإيراد المفترض يتخطى قيمة إنتاج النفط الخام بنسبة 12% لحقل السندباد، وبنسبة 36% لرقعة نفط–خانة، وبنسبة 56% لرقعة خضر–الماء؛ متوسط 35% للحقول الثلاثة. وهذه النسب لا تتغير بتغير سعر النفط؛ أنظر الجداول (م3–1)–(م3–3) أدناه. وتمشياً مع تعريف الإيراد المفترض، المبين في أعلاه، فأن الفرق بين الاثنين ينبغي أن يعود إلى قيمة الغاز. غير أن الفرق بين الاثنين من الكبر بحيث يتضمن أن نسبة قيمة الغاز المنتج (الى قيمة النفط الخام) من هذه الحقول تتخطى بكثير نسبة قيمة الغاز المنتج إلى قيمة النفط الخام المنتج في العراق والبالغة حوالي 5%، فقط.[24] وليس هناك إشارة لذلك في مذكرة الوزارة، مما يستدعي استطلاع هذه المسألة. على سبيل المثال، هل يشمل الإنتاج في هذه الحقول الغاز المصاحب وغير المصاحب (قبة أو حر)؟

[24] بلغ إنتاج الغاز الطبيعي في العراق متوسطاً قدره 607 قدم مكعب قياسي لكل برميل منتج من النفط الخام، خلال السنوات 2016 حتى شهر تموز 2018؛ موقع وزارة النفط الإلكتروني. وبما أن حوالي 6,000 قدم مكعب قياسي تعادل قيمتها الحرارية برميل واحد من النفط الخام فإن نسبة إنتاج الغاز الطبيعي لكل برميل نفط منتج تساوي حوالي 10% برميل "معادل" من براميل النفط الخام (10%~6,000/607×100). وبما أن سعر برميل معادل للغاز الجاف يساوي نصف سعر برميل النفط الخام، يتبين أن مجموع قيمة برميل منتج في العراق (من النفط والغاز، بافتراض عدم حرق الغاز المصاحب) = 105% (=100% + نصف × 10%) من قيمة برميل النفط الخام. أي ان قيمة الغاز المنتج تبلغ 5% من قيمة النفط الخام المنتج. بالطبع فأن الغاز المصاحب يحتوي سوائل غاز (بالإضافة للغاز الجاف) إلا انها، أهملت لغرض التبسيط.

م3-2: الجـــداول

الجدول (م3-1) حقل السندباد

Crude Oil Export Price, $/B ⟶	75	50	سعر تصدير النفط الخام، دولار/برميل ⟵
Remuneration Percentage Bid Before Tax, %	4.6	4.6	نسبة الربحية التنافسية، [نسبة المقاول من الأرباح]، قبل الضريبة، %
Remuneration Percentage Bid After Tax, %	3.0	3.0	نسبة الربحية التنافسية، [نسبة المقاول من الأرباح]، بعد الضريبة، %
Equivalent Remuneration Fee Before Tax, $/B	2.73	1.77	أجر الربحية المكافئ، [رسم الأتعاب "المكافئ"]، قبل الضريبة، دولار/برميل
Equivalent Remuneration Fee After Tax, $/B	1.77	1.15	أجر الربحية المكافئ، [رسم الأتعاب "المكافئ"]، بعد الضريبة، دولار/برميل
Contractor's Net Cash Flow [$NPV_{0\%}$ After Tax], $Million	1269	805	[صافي] التدفق النقدي للمقاول، [NPV_0] بعد الضريبة]، مليون دولار
Contractor's $NPV_{10\%}$, [After Tax], $Million	317	158	صافي القيمة الحالية (NPV_{10}) للمقاول، [بعد الضريبة]، مليون دولار
Contractor's IRR, [After Tax], %	25	18	معدل العائد الداخلي للمقاول، *IRR*، [بعد الضريبة]، %
Contractor's Remuneration [Share of Profits, BT], $Million *=Equivalent Remuneration Fee BT × Cumulative Petroleum Production*	2,040	1,326	أجور الربحية الكلية المدفوعة، [حصة المقاول من الأرباح قبل الضريبة]، مليون دولار *= أجر الربحية المكافئ قبل الضريبة* × حجم *البترول المتراكم المنتج*
Government's Net Cash Flow, [After Tax], $Million	59,269	38,804	[صافي] التدفق النقدي للحكومة، [بعد استلام الضريبة]، مليون دولار
Government's $NPV_{10\%}$, [After Tax], $Million	18,605	12,067	صافي القيمة الحالية (NPV_{10}) للحكومة، [بعد الضريبة] مليون دولار
Total Costs (Capex + Opex), $Million	2,250	2,250	الكلفة الكلية (رأسمالية + تشغيلية) ، مليون دولار
Cumulative Petroleum Production, Million Barrels	748	748	حجم البترول، [النفط الخام]، المتراكم المنتج، مليون برميل
Cost & Contactor's Take per barrel, $/B (Capex+Opex+Contractor's Take Net of 35% Corporate Income Tax)	**4.78**	**4.16**	**[كلفة إنتاج] البرميل بضمنها [حصة المقاول من] الربح [صافي من ضريبة الدخل 35%]، دولار/برميل**
Derived Indicators			**مؤشرات محتسبة من البيانات أعلاه**
Cost per barrel (Capex + Opex), $/B	**3.01**	**3.01**	**كلفة إنتاج البرميل (رأسمالية + تشغيلية)، دولار/برميل**
Value of Petroleum Production, $Million	56,100	37,400	قيمة البترول المنتج (سعر النفط × حجم البترول المتراكم)، مليون دولار
Deemed Revenue, $Million	62,788	41,859	الإيراد المفترض، *Deemed Revenue*، ([صافي] التدفق النقدي للمقاول والحكومة + الكلفة الكلية)، مليون دولار
Ratio of Deemed Revenue to Value of Petroleum, %	*111.9*	*111.9*	*نسبة الإيراد المفترض إلى قيمة البترول المنتج، %*
Ratio of Contractor's Net Cash Flow to his Profit Share BT, %	*62*	*61*	*نسبة {[صافي] التدفق النقدي للمقاول} إلى {حصته من الأرباح قبل الضريبة}، %*

المصدر: وزارة النفط (2018).

ملاحظات:

(1) بالإضافة للعمودين المبينين، في هذا الجدول، يحتوي مصدر (مذكرة) الوزارة على حالة فيما لو كان العقد يشمل نظير "شريك" حكومي وشروط تصعيد *Escalation Clauses* (أُشير في المذكرة إلى *R-Factor*) على غرار جولات التراخيص السابقة. وبما انها لا تنطبق على الجولة الخامسة وجدنا عدم شمولها في هذا الجدول.

(2) تم إضافة ما يلي إلى الجدول الأصلي في مصدر الوزارة:

(أ) السطور المظللة بالرمادي في أسفل الجدول المعنونة "*مؤشرات محتسبة من البيانات أعلاه*".

(ب) عناوين السطور بالإنكَليزية على يسار الجدول.

(ج) لمتطلبات التوضيح، وكذلك في ضوء التسبيب الوارد في النقطة التالية، أضفنا أقواس مربعة، [ ]، لمعظم السطور في جزء الجدول الأعلى وذلك لتبيان المعنى الفعلي للأرقام.

(3) ارقام *[صافي] التدفق النقدي* و*صافي القيمة الحالية* و*معدل العائد الداخلي للمقاول*، *IRR*:

(أ) في هذا الجدول فإن "*أجور الربحية الكلية المدفوعة*"، أي حصة المقاول من الأرباح قبل الضريبة = *أجر الربحية المكافئ قبل الضريبة* × *حجم البترول المتراكم المنتج*. من ناحية أخرى، **فأن [صافي] التدفق النقدي (قبل الضريبة) للمقاول** ينبغي أن يساوي مجموع إيرادات المقاول ناقصاً مجموع التكاليف، والذي، من المفترض، **يساوي حصة المقاول من الأرباح (قبل الضريبة)**. وفي هذا الجدول تساوي **نسبة {[صافي] التدفق النقدي للمقاول} إلى {حصته من الأرباح قبل الضريبة}**، حوالي 61%. وبما أن 61% هي قريبة من 65% (وهي نسبته من الأرباح التي يستبقيها المقاول بعد دفع الضريبة) يمكن الاستنتاج أن ***[صافي] التدفق النقدي للمقاول*** في هذا الجدول يساوي، بتقريب كبير، **حصة المقاول من الأرباح بعد دفع الضريبة**.

(ب) يساوي *[صافي] التدفق النقدي للمقاول [بعد دفع الضريبة]* في هذا الجدول *صافي القيمة الحالية* بسعر خصم صفر% *(NPV_0) للمقاول*، وهذا يعني أن *(NPV_0)* محتسب لما بعد الضريبة. ويمكن الاستنتاج من ذلك أن *صافي القيمة الحالية بسعر خصم 10% (NPV_{10}) للمقاول* في هذا الجدول محتسب ايضاً لما بعد الضريبة. من ذلك يمكن الاستنتاج أيضاً أن *معدل العائد الداخلي للمقاول*، *IRR*، المحتسب في هذا الجدول هو المعدل بعد الضريبة. وتتوافق هذه الاستنتاجات مع ما ورد في المادة (b) 3.7 في دليل العقود الاستكشافية، MoO (2018a, p. 15).

الجدول (م3–2) رقعة نفط–خانة

Crude Oil Export Price, $/B ⟶	75	50	سعر تصدير النفط الخام، دولار/برميل ⟵
Remuneration Percentage Bid Before Tax, %	14.7	14.7	نسبة الربحية التنافسية، [نسبة المقاول من الأرباح]، قبل الضريبة، %
Remuneration Percentage Bid After Tax, %	9.5	9.5	نسبة الربحية التنافسية، [نسبة المقاول من الأرباح]، بعد الضريبة، %
Equivalent Remuneration Fee Before Tax, $/B	10.35	6.62	أجر الربحية المكافئ، [رسم الأتعاب "المكافئ"]، قبل الضريبة، دولار/برميل
Equivalent Remuneration Fee After Tax, $/B	6.73	4.31	أجر الربحية المكافئ، [رسم الأتعاب "المكافئ"]، بعد الضريبة، دولار/برميل
Contractor's Net Cash Flow [$NPV_{0\%}$ After Tax], $Million	5734	3641	[صافي] التدفق النقدي للمقاول، [NPV_0 بعد الضريبة]، مليون دولار
Contractor's $NPV_{10\%}$, [After Tax], $Million	686	336	صافي القيمة الحالية (NPV_{10}) للمقاول، [بعد الضريبة]، مليون دولار
Contractor's IRR, [After Tax], %	22	17	معدل العائد الداخلي للمقاول، *IRR*، [بعد الضريبة]، %
Contractor's Remuneration [Share of Profits, BT], $Million *=Equivalent Remuneration Fee BT × Cumulative Petroleum Production*	8,935	5,716	أجور الربحية الكلية المدفوعة، [حصة المقاول من الأرباح قبل الضريبة]، مليون دولار *= أجر الربحية المكافئ قبل الضريبة × حجم البترول المتراكم المنتج*
Government's Net Cash Flow, [After Tax], $Million	77,112	49,950	[صافي] التدفق النقدي للحكومة، [بعد استلام الضريبة]، مليون دولار
Government's $NPV_{10\%}$, [After Tax], $Million	11,778	7,564	صافي القيمة الحالية (NPV_{10}) للحكومة، [بعد الضريبة] مليون دولار
Total Costs (Capex + Opex), $Million	4,916	4,916	الكلفة الكلية (رأسمالية + تشغيلية) ، مليون دولار
Cumulative Petroleum Production, Million Barrels	863	863	حجم البترول، [النفط الخام]، المتراكم المنتج، مليون برميل
Cost & Contactor's Take per barrel, $/B (Capex+Opex+Contractor's Take Net of 35% Corporate Income Tax)	**12.40**	**9.98**	**[كلفة إنتاج] البرميل بضمنها [حصة المقاول من] الربح [صافي من ضريبة الدخل 35%]، دولار/برميل**
Derived Indicators			**مؤشرات محتسبة من البيانات أعلاه**
Cost per barrel (Capex + Opex), $/B	**5.70**	**5.70**	**كلفة إنتاج البرميل (رأسمالية + تشغيلية)، دولار/برميل**
Value of Petroleum Production, $Million	64,725	43,150	قيمة البترول المنتج (سعر النفط × حجم البترول المتراكم)، مليون دولار
Deemed Revenue, $Million	87,762	58,507	الإيراد المفترض، *Deemed Revenue*، ([صافي] التدفق النقدي للمقاول والحكومة + الكلفة الكلية)، مليون دولار
Ratio of Deemed Revenue to Value of Petroleum, %	*135.6*	*135.6*	*نسبة الإيراد المفترض إلى قيمة البترول المنتج، %*
Ratio of Contractor's Net Cash Flow to his Profit Share BT, %	*64*	*64*	*نسبة {[صافي] التدفق النقدي للمقاول} إلى {حصته من الأرباح قبل الضريبة}، %*

المصدر: وزارة النفط (2018).

ملاحظات: نفس ملاحظات الجدول (م3–1)، فيما عدا قيمة **نسبة {[صافي] التدفق النقدي للمقاول} إلى {حصته من الأرباح قبل الضريبة}**، التي وردت في الملاحظة (أ) في النقطة (3)، فهي في هذا الجدول 64% بدلاً من 61% في الجدول (م3–1). وهي بذلك أقرب إلى النسبة 65% التي تتبقى للمقاول من حصته في الأرباح بعد دفع الضريبة.

الجدول (م3–3) رقعة خضر–الماء

Crude Oil Export Price, $/B ⟶	75	50	سعر تصدير النفط الخام، دولار/برميل ⟵
Remuneration Percentage Bid Before Tax, %	13.8	13.8	نسبة الربحية التنافسية، [نسبة المقاول من الأرباح]، قبل الضريبة، %
Remuneration Percentage Bid After Tax, %	8.9	8.9	نسبة الربحية التنافسية، [نسبة المقاول من الأرباح]، بعد الضريبة، %
Equivalent Remuneration Fee Before Tax, $/B	11.51	7.49	أجر الربحية المكافئ، [رسم الأتعاب "المكافئ"]، قبل الضريبة، دولار/برميل
Equivalent Remuneration Fee After Tax, $/B	7.48	4.87	أجر الربحية المكافئ، [رسم الأتعاب "المكافئ"]، بعد الضريبة، دولار/برميل
Contractor's Net Cash Flow [$NPV_{0\%}$ After Tax], $Million	6306	4080	[صافي] التدفق النقدي للمقاول، [NPV_0 بعد الضريبة]، مليون دولار
Contractor's $NPV_{10\%}$, [After Tax], $Million	805	460	صافي القيمة الحالية (NPV_{10}) للمقاول، [بعد الضريبة]، مليون دولار
Contractor's IRR, [After Tax], %	24	20	معدل العائد الداخلي للمقاول، *IRR*، [بعد الضريبة]، %
Contractor's Remuneration [Share of Profits, BT], $Million *=Equivalent Remuneration Fee BT × Cumulative Petroleum Production*	9,815	6,391	أجور الربحية الكلية المدفوعة، [حصة المقاول من الأرباح قبل الضريبة]، مليون دولار *= أجر الربحية المكافئ قبل الضريبة × حجم البترول المتراكم المنتج*
Government's Net Cash Flow, [After Tax], $Million	89,981	59,000	[صافي] التدفق النقدي للحكومة، [بعد استلام الضريبة]، مليون دولار
Government's $NPV_{10\%}$, [After Tax], $Million	13,464	8,749	صافي القيمة الحالية (NPV_{10}) للحكومة، [بعد الضريبة] مليون دولار
Total Costs (Capex + Opex), $Million	3,332	3,332	الكلفة الكلية (رأسمالية + تشغيلية) ، مليون دولار
Cumulative Petroleum Production, Million Barrels	853	853	حجم البترول، [النفط الخام]، المتراكم المنتج، مليون برميل
Cost & Contactor's Take per barrel, $/B (Capex+Opex+Contractor's Take Net of 35% Corporate Income Tax)	**11.40**	**8.79**	**[كلفة إنتاج] البرميل بضمنها [حصة المقاول من] الربح [صافي من ضريبة الدخل 35%]، دولار/برميل**
Derived Indicators			**مؤشرات محتسبة من البيانات أعلاه**
Cost per barrel (Capex + Opex), $/B	**3.91**	**3.91**	**كلفة إنتاج البرميل (رأسمالية + تشغيلية)، دولار/برميل**
Value of Petroleum Production, $Million	63,975	42,650	قيمة البترول المنتج (سعر النفط × حجم البترول المتراكم)، مليون دولار
Deemed Revenue, $Million	99,619	66,412	الإيراد المفترض، *Deemed Revenue*، ([صافي] التدفق النقدي للمقاول والحكومة + الكلفة الكلية)، مليون دولار
Ratio of Deemed Revenue to Value of Petroleum, %	*155.7*	*155.7*	*نسبة الإيراد المفترض إلى قيمة البترول المنتج، %*
Ratio of Contractor's Net Cash Flow to his Profit Share BT, %	*64*	*64*	*نسبة {[صافي] التدفق النقدي للمقاول} إلى {حصته من الأرباح قبل الضريبة}، %*

المصدر: وزارة النفط (2018).

ملاحظات: نفس ملاحظات الجدول (م3–1)، فيما عدا قيمة **نسبة {[صافي] التدفق النقدي للمقاول} إلى {حصته من الأرباح قبل الضريبة}**، التي وردت في الملاحظة (أ) في النقطة (3)، فهي في هذا الجدول 64% بدلاً من 61% في الجدول (م3–1). وهي بذلك أقرب إلى النسبة 65% التي تتبقى للمقاول من حصته في الأرباح بعد دفع الضريبة.

المصـــادر

جياد، أحمد (2018) "خبراء النفط في العراق يعارضون ويرفضون نتائج وعقود جولة التراخيص الأخيرة"، رسالة موجهة إلى رئيس الجمهورية، رئيس وأعضاء مجلس الوزراء، رئيس وأعضاء البرلمان، ووسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي، 8 ايار، 2018.

وزارة النفط (2018) "إيضاح من دائرة العقود والتراخيص البترولية 2018/5/27"، مذكرة منشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة النفط في 2018/5/27،
.https://oil.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=1966

مرزا، علي خضير (2018) *الاقتصاد العراقي: الازمات والتنمية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، تموز/يوليو.

Carmalt, S. (2017) *The Economics of Oil*, SpringerBriefs in Energy.

International Energy Agency, IEA (2017) *World Energy Outlook 2017*, November.

_____(2018a) *Outlook for Producer Economies 2018*, World Energy Outlook Special Report.

_____(2018b) *World Energy Outlook 2018, Executive summary*, November.

Mills, R., al-Khateeb, L. (2018) *Iraq 5th Bid Round: Analysis*, Iraq Energy Institute, London, 19 May.

Ministry of Oil, MoO (2009a) *Final Tender Protocol for the Award of Service Contracts, Iraq's First Petroleum Licensing Round*, Petroleum Contracts and Licensing Directorate (PCLD), Baghdad, Iraq, April 23.

_____(2009b) *Technical Service Contract for the -----_ Field Between ----- of The Iraqi Ministry of Oil (ROC) and ----.*

_____(2018a) *Exploration, Development and Production Contract, Contract No. _____[Area] for [Name Of Area] between [Regional Oil Company] of the Iraqi Ministry of Oil and [Contractor],*

659_EXPLORATION_DEVELOPMENT_AND_PRODUCTION CONTRACT_1.pdf.

_____(2018b) *Development and Production Contract, Contract No. _____[Area] for [Name Of Area] between [Regional Oil Company] of the Iraqi Ministry of Oil and [Contractor],* *660_DEVELOPMENT_AND_PRODUCTION.pdf.*

OPEC (2018) *World Oil Outlook 2040*, October.

ملاحظات على مُراجعة لكتاب:
"الاقتصاد العراقي: الأزمات والتنمية" *[1]

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة

ظهرت مؤخراً مراجعة الاستاذ أحمد موسى جياد لكتابي الذي نُشر حديثاً.[2] وأود أن أشكره جزيلاً على اهتمامه بالكتاب والجهد والوقت اللذان بذلهما في قراءته والتعليق عليه. ويدل ذلك على جدية متابعاته للشأن الاقتصادي العام، هذا بالإضافة لاهتمامه المستمر بالشأن النفطي، مما يستحق التقدير. من ناحية أخرى، فأن ملاحظاتي في هذه الورقة تندرج في باب النقاش البَنّاء، وإذا ظهر في بعضها عدم الاتفاق معه فذلك لا يفسد للود قضية.

وفي ما يلي سأشير للأستاذ جياد، في مجال المراجعة موضوع هذه الملاحظات، بوصف "المُراجِع".

ومن المناسب ان أبين بدايةً أن التعليقات النفطية للمُراجع تستغرق حوالي ثلثي صفحات المُراجعة. وتتمحور هذه التعليقات أساساً، وبشكل تفصيلي، حول عقود الخدمة

---

* نسخة مُنقحة لورقة نُشِرَت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، 1 شباط/فبراير 2019.

[1] مرزا، علي (2018) *الاقتصاد العراقي: الأزمات والتنمية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، تموز/يوليو.

[2] عنوان المراجعة ورد كما يلي: **الاقتصاد العراقي: الأزمات والتنمية** The Iraq Economy: Crises and Development، **أحمد موسى جياد** Ahmad Mousa Jiyad، الأحد 20 يناير/ كانون الثاني 2019 - 16:54. ويمكن الاطلاع على المُراجعة في الموقع الإلكتروني للأخبار باستخدام الرابط التالي: http://www.akhbaar.org/home/2019/1/253680.html.

النفطية الإتحادية (الاهتمام الأساس للمُراجع)، التي تناولها الفصل (7)، من بين قضايا أخرى. كما تمتد التعليقات أيضاً إلى نقاط معظمها نفطية وردت في فصول أخرى من الكتاب. ويقوم أسلوب المراجعة، غالباً، على إثارة نقاط اعتراضية أكثر منها تحليلية. لذلك في ضوء تغطيتها الجزئية للقضايا الأخرى غير النفطية في الكتاب التي تُكَوِّن غالبية فصوله التسعة عشر، من ناحية، وأسلوبها الاعتراضي في تناول النقاط النفطية، من ناحية ثانية، واستغراق التعليقات النفطية لغالبية صفحات المراجعة، من ناحية ثالثة، يمكن القول إن المراجعة تتعلق أساساً بجوانب من القضايا النفطية التي وردت فيه، ولا يمكن اعتبارها، بالرغم من جدية الجهود المبذولة فيها، مراجعة منهجية شاملة للكتاب.

وما سأتناوله في ملاحظاتي هذه، من مجموعة تعليقات المُراجع المشار أليها، هي تلك التي أرى أنها لم تكن دقيقة في اقتباس ما ورد في الكتاب أو في بيان ما ذَهَبَ أليه، والذي يدفعني، من وجهة نظري، لتقديم توضيح مناسب بشأنها. وسوف لن أتطرق لتعليقات المُراجع التي تتعلق بوجهة نظره في قضايا عامة أو تفصيلية وردت في الكتاب أو بعض الأخطاء المعلوماتية التفصيلية، المحدودة، التي أشار أليها مشكوراً.

وهنا أواجه بمشكلة ليست بالسهلة وهي أن المُراجعة كُتبت بالإنكَليزية في حين أن الكتاب كُتِب بالعربية. وتظهر الصعوبة في مدى الدقة في ترجمة الاقتباسات والاشارات من العربية للإنكَليزية وبالعكس. لهذا السبب قررت أن تكون جُل ملاحظاتي بالعربية لأن الكتاب مكتوب بالعربية. من ناحية أخرى، بما أن تعليقات المُراجع هي بالإنكَليزية فستكون جُلَ الاقتباسات منها، في هذه الملاحظات، كما وردت بالإنكَليزية لأني لا أرغب في إثارة سوء فهم محتمل حول دقة ترجمتي العربية لما ورد بالإنكَليزية. وسأعطي مثالاً، بسيطاً، للالتباس الذي قد تقود إليه الترجمة. فالمُراجع، على سبيل المثال، يترجم عبارة *"الصناعات التحويلية"* التي وردت في الكتاب إلى: *''Processing Industries''*، في حين أن الترجمة التي تُستخدم في الحسابات القومية (وما ورد في أدلتها الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة) هي: *"Manufacturing Industries"*.

وتظهر صعوبة أخرى. وهي أن المُراجع يشير في مُراجعته إلى أن الكتاب يتكون من **سبعة فصول**. وفي الحقيقة فإن الكتاب يتكون من **19 فصلاً** مُنَظَمة في **سبعة أبواب**. أي أن المُراجع يشير للأبواب على أنها فصول. وفي ما يلي عندما أشير للفصول فإني أشير أليها كما وردت في الكتاب وليس كما يستخدمها المُراجع.

وفي نهاية هذه المقدمة أود أن أبين أن واحداً من التبعات المهمة للمراجعات المختلفة التي ظهرت حول الكتاب ومنها هذه المراجعة، والملاحظات الحاضرة بشأنها، هي فائدتها الكبيرة في إبراز وتوضيح جوانب وقضايا ونقاشات مفيدة بشأنه عند إطلاع القارئ عليه. ذلك إن اطلاع القارئ عليه، وإمكانية الاستفادة منه، هو الهدف الأساس من اعداده.

ثانياً: الملاحظات

(1) المقارنة بين عقد خدمة الرميلة وعقد افتراضي للمشاركة في الإنتاج

يثير المُراجع ويتوسع بمسائل تتعلق بمقارنة يتناولها الفصل (7)، من بين مواضيعه المتعددة، بين عقد خدمة حقل الرميلة وعقد افتراضي للمشاركة في الإنتاج لبيان أيهما أفضل؛ أي أيهما أكثر عائداً للدولة من قيمة البرميل المنتج في كل منهما. وهذه المقارنة كنت قد ضمنتها أصلاً في دراسة لي في عام 2009.[3] ولقد قمت بتحديثها للأخذ بالاعتبار بعض التعديلات التي أُدخلت على عقد الرميلة وعقود أخرى في نهاية-2014/بداية-2015، وشُمل التحديث في الفصل (7) من الكتاب. والمقصود بهذه المقارنة التي قمت بها هو أن هذا العقد يمثل العقود الأخرى بصورة عامة، **تقريباً**، عدا اختلاف مقدار رسم الأتعاب *Remuneration Fee*، الذي يستلمه المقاول، عن كل برميل منتج، بين العقود. وبالرغم من عدم وضوحه تماماً، يتركز اعتراض المُراجع، من بين نقاط تفصيلية، على ما قمت به في التحديث، بما يلي: (أ) تغيير حصة المقاول في رسم الأتعاب من 75% إلى 95%، (ب) اختلاف شروط التصعيد، *R-Factor*،

[3] Merza, A. (2009) 'First Round of Licensing in Iraq: An Economic Evaluation', Middle East Economic Survey, MEES, Vol. 12, No. 34, 24 August.

بين العقود، هذا بالإضافة لعدم شمولها في المقارنة. فهو يرى بأن تغيير حصة المقاول لم يشمل كل العقود كما أن شروط التصعيد تختلف بين العقود، وكأنه يقول، بالرغم من عدم تصريحه بذلك، أن حقل الرميلة لا يمثل عقود الخدمة الأخرى [تقريباً] في هذه المقارنة. لابل أن عدم وضوح الصياغة في اعتراضه قد يفهم منه حتى عدم شمول عقد الرميلة في تغيير حصة المقاول، لأنه أعترض على التغيير الذي أدخلته لهذا العقد عند تحديث المقارنة.

لنستعرض في ما يلي تعليقات المُراجع بما يتعلق بتغيير حصة المقاول في رسم الأتعاب وما يتعلق بمدى اختلاف شروط التصعيد *R-Factor*، بين العقود في جولات التراخيص النفطية الاتحادية، وملاحظاتي عليها. مع ملاحظة إني سوف لن أتطرق هنا لمسألة عدم شمول شروط التصعيد، *R-Factor*، في المقارنة. فكما ورد في الكتاب، لن يكون لفرق العائد من البرميل المنتج (بين نوعي العقود)، الناتج عن شمولها، أثر مهم على نتيجة المقارنة.

(1-1) تغيير حصة المقاول في رسم الأتعاب من 75% إلى 95%، نتيجة لتعديل العقود في نهاية-2014/بداية-2015

يعترض المُراجع في ما ذهبت أليه، استجابة لتعديل العقود في نهاية-2014/بداية-2015، من تغيير حصة المقاول عند تحديث المقارنة بين حقل الرميلة وعقد المشاركة في الإنتاج المفترض. ولقد ورد اعتراضه كما يلي:

*'When the author updated a previous sensitivity analysis (p. 175) on the service contracts based on a 2014 he increased IOCs share in the remuneration fee from 75% to 95%.. Again, this is not the case. In fact at that time**, only two** contracts were subjected to that increase. Obviously, applying that change to the contracts is bound to shed doubt on the quantitative analysis, its assumptions and its conclusion.*

في تبرير تغيير نسبة المقاول في رسم الأتعاب *Remuneration Fee* من 75% إلى 95%، وبالذات لحقل الرميلة، فإني اعتمدت على مصدرين، أحدهما للمُراجع نفسه، وأشرت لكلاهما في الكتاب، ص181 و155، على التوالي، وكما يلي: **(أ)** ورد في ص 181 في الفصل (7) من الكتاب ما يلي: *"في مساهمته على الموقع الإلكتروني*

*Business News في 9/15 [2014] بيَّن احمد موسى جياد أن التخفيض في كل العقود بلغ 4 م-ب-ي (من 11 إلى 7.15 م-ب-ي). وهو يعتمد على تصريح الوزارة فيما يخص **الرميلة وحلفاية** والباقي اتصالاته الخاصة. وذكر أنه تم الاتفاق على تخفيض مستوى الهضبة فيها بنسب أكبر مما تم في **الاتفاقين المعلنين [الرميلة وحلفاية]**؛ وهي الزبير (من 1.20 إلى 0.85 م-ب-ي) والقرنة 1 و2 (من 4.13 إلى 2.51 م-ب-ي) ومجنون (من 1.80 إلى 1.01 م-ب-ي)".* **(ب)** ورد في موقع وزارة النفط الإلكتروني في 2015/3/2 ما يلي: *"إن الوزارة تقدر تماما أن عقود التراخيص كانت خطوة مهمة لتطوير الانتاج النفطي والغازي العراقي. وانه من الطبيعي أن تبرز بعض العقبات والنواقص، خصوصا مع تجربة جديدة، وبعد مرور أكثر من 5 اعوام على التطبيق. وقبل تشكيل الحكومة **الحالية اجريت بعض التعديلات مع بعض الشركات**، حيث خفضت معدلات الذروة ونسبة الشريك الحكومي الى 5% بدلا من 25% ومددت فيها الفترات الزمنية للعقود".*

ومن الواضح من الاقتباسين، في (أ) و(ب)، أن التعديل طال **في الأقل ستة عقود، وليس أثنين**. لذلك يتضح أن المُراجع في اعتراضه المبين في اقتباسه بالإنكَليزية أعلاه يختلف فيه مع ما كتبه نفسه سابقاً، ومن ضمن ذلك، بالاستنتاج، عقد الرميلة الذي زيدت فيه نسبة المقاول في رسم الأتعاب من 75% إلى 95%.

من ناحية أخرى، يمكن أن نتساءل لماذا يؤدي استخدام 95% بدلاً من 75% ***للشك في دقة نتائج المقارنة***، كما يذكر المُراجع؟ فالمقارنة تبين أنه حتى ولو زاد نصيب المقاول من رسم الأتعاب من 75% إلى 95% يبقى عقد الخدمة أفضل من عقد مشاركة الإنتاج. فإذا لم تزداد النسبة تتقوى الأفضلية.

(2-1) شروط R-Factor

في مجال ما ذكرته من تقارب شروط التصعيد بين مختلف العقود، كما أشرت له في الفصل (7)، يعترض المُراجع كما يلي:

*"It seems the author thinks R-factor is the same for all types of contracts covered in his exercise; **they are actually not**..."*.

إن ما ذكرته في الفصل (7) ص 154، هو ما يلي: *"وفيما عدا مقدار رسم الأتعاب الإجمالي انطبقت نفس الشروط [التي تسري على عقد الرميلة]، **تقريباً**، على عقود الخدمة الأخرى في حينه"*. ومن الواضح أنني ذكرت أنها تنطبق **تقريباً**. وكان الهدف من ذلك أن أبين أنه بالتقريب فإن الرميلة يمثل بصورة عامة العقود الأخرى (عدا ما يتعلق برسم الأتعاب).

لأبرر الآن اقتناعي بتقارب شروط التصعيد *R-Factor*، بين الجولتين 1 و2، اللتان تشملان، لحينه، معظم عقود الخدمة النفطية الاتحادية، باستخدام الجدول التالي:

رسم الأتعاب للبرميل لكل قيمة من شروط التصعيد *R-Factor*، دولار
Remuneration Fee per barrel at different values of *R-Factor*, US$

R-Factor	Rounds			*Weighted Average*
	First Round	Second Round	Al-Ahdab	
Less than 1.00	100% of RFB	100% of RFB	100% of RFB	*100% of RFB*
1.00 to less than 1.25	80% of RFB	80% of RFB	93.3% of RFB	*80.1% of RFB*
1.25 to less than 1.50	60% of RFB	60% of RFB		*60.3% of RFB*
1.50 to less than 2.00	50% of RFB	40% of RFB	83% of RFB	*45.9% of RFB*
2.00 and above	30% of RFB	20% of RFB	50% of RFB	*25.8% of RFB*

Source: Merza (2011)'Oil revenues, public expenditures and saving/stabilization fund in Iraq', IJCIS, Volume 5 Number (1), *The weights are the plateau production targets (PPTs) of the contracts.*
RFB: Remuneration Fee Per Barrel (US$) as initially defined in the contract.

عند النظر إلى المديات الخمس لشروط التصعيد، R-Factor، في العمود الأول، على اليسار، والقيم المقابلة لها في العمودين First Round و Second Round، من هذا الجدول، يتضح أن هذه الشروط تنطبق مع بعضها للثلاث مديات الأولى مع اقترابها مع بعضها للمديين الأخيرين. ويبرر ذلك اقتناعي بتقارب هذه الشروط بين عقود الجولتين الأولى والثانية. هذا مع التشديد على أنها في كل جولة متماثلة وتنطبق على جميع العقود فيها.

ومن المناسب أن أذكر أن المصدر الذي استقيت منه أرقام الجدول أعلاه، Merza (2011)، كان من بين المصادر التي أُستخدمت في تركيب الجدول (1) في ص 157 في الفصل (7)، الذي يبين أهم الشروط لجميع العقود في الجولات الأربعة زائداً حقل الأحدب، كما أشرت أليه في ص181 من الفصل (7).

(2) التبسيط في التحليل والتقييم الاقتصادي

في سياق اعتبار مقارنة عقد الرميلة، "كممثل" **تقريبي** لعقود الخدمة الأخرى في الجولتين 1 و2، وعقد افتراضي للمشاركة في الإنتاج، لابد من التطرق لمسألة مهمة، من وجهة نظري، حول التبسيط في التحليل والتقييم الاقتصادي. إن الدراسات الاقتصادية التحليلية تقوم في غالب الأحيان على التبسيط بغية تقوية القدرة على تناول تحليل الموضوع وتسهيل عرضه. وفي أحيان كثيرة يجري اهمال مسائل "ثانوية" يُعتقد أنها لا تؤثر بدرجة ملموسة على النتيجة. بالطبع، وأرجو أن اشدد على ذلك منعاً لسوء الفهم، أنا لا أقصد التبسيط المُخِل وإنما التبسيط المقبول. لذلك لا يمكن الاعتراض على كل شاردة وواردة في التبسيط، بحيث يصبح استخدام نتائج مقارنة حقل الرميلة مع عقد لمشاركة الإنتاج غير ممكن التعميم أو في الأقل الإشارة في انها تنطبق **تقريباً** على باقي العقود. دعني أقدم مثالاً لدراسة رصينة، للمؤلفين Ghandi & Lin، استخدمتها كأحد المصادر للبيانات والمعلومات في إشارتي لعقود الخدمة في الفصل (7)، وكانت قد نُشرت في 2014 وحُدِّثت في 2017.[4] فبالرغم من أن الدراسة طَوَّرت نموذجاً عاماً لتحليل العقود إلا أنها طُبقت على عقد حقل الرميلة. ولا شكك أن المؤلفين كان ببالهم أن نتائجها يمكن أن تشير للعقود الأخرى أيضاً. فلقد ورد في ملخص، *Abstract*، هذه الدراسة ما يلي:

"*We develop a dynamic model of oil production and well drilling to analyze the economic efficiency of oil contracts. As technical service contracts, buy-back contracts, and production sharing contracts each impose different sets of constraints, our theory model suggests that it may be possible to increase the efficiency of one type of contract by combining it with features of another. We apply our model to the Rumaila oil field in Iraq, which is under development through a technical service contract*" ".

[4] Ghandi, A., Lin, C. (2014) 'An Analysis of the Economic Efficiency of Iraq`s Oil Service Contracts', a working paper, Institute of Transportation Studies, University of California at Davis, Iraq_TSC_paper.pdf, downloaded 11 April 2015.

(3) شروط التصعيد، *Escalation Clauses*

يعترض المُراجع على استخدام تعبير "شروط التصعيد" في كتابي، في مجال الإشارة إلى أكثر من طريقة لتعديل أنصبة الفرقاء في العقود نتيجة لتغير عوامل أو متغيرات يتم النص عليها في العقود. ولقد ورد اعتراضه كما يلي:

' ... for clarity purpose, R-factor is a progressivity measure, works similar to that applied in income tax systems, not as the author considers it as escalating clause, which is a form of indexation measure applies (particularly in project) as safeguard against cost ***inflation.*** *'*

إن اقتناع المُراجع في أن شروط التصعيد، *escalation clauses* تتعلق بالتضخم وليس لها علاقة ب *R-Factor* هي مسألة اقتناع شخصي، وتتعلق باستخدام واحد من بين عدة استخدامات وليس قاعدة عامة. إن سبب استخدامي لتعبير "شروط التصعيد" هو لغرض شمول عدة طرق للتصعيد وليس فقط طريقة *R-Factor*. فبالرغم من أن هذه الأخيرة مستخدمة بصورة واسعة غير أنها ليست الطريقة الوحيدة.

دعني أعطي مثالاً مهماً من عقد شركة غاز البصرة، *Basra Gas Company*، والذي شُمل في تحديث لتقييم له في الفصل (7) من الكتاب. ففي عقد هذه الشركة، وكما بينته بشكل تفصيلي في دراسة تقييم سابقة لي لهذا العقد[5]، لا تُستخدم طريقة *R-Factor*، وإنما تُستخدم طريقة أُطلق عليها في العقد تعبير، *'X-Factor'*. وفي هذه الطريقة الأخيرة تتغير حصص الجانبين العراقي والأجنبي في العقد (وما يتعلق بسعر الغاز الخام والضريبة، الخ) تبعاً لتخطي معدل العائد الداخلي، *IRR*، للمشروع لمجموعة من قيم تصاعدية محددة مسبقاً. دعني أكرر، في عقد شركة غاز البصرة لا تُستخدم طريقة *R-Factor*، والتي تعتمد حساب التدفقات النقدية المتراكمة السالبة والموجبة للمشروع، لكل سنة، وإنما طريقة *X-Factor*، والتي تعتمد حساب معدل العائد الداخلي، *IRR*، لكل سنة منذ بداية تنفيذ العقد. ولقد قمت بتحديث نتائج تقييم عقد شركة غاز البصرة في هذه الدراسة، وضمنت نتائج التحديث في الفصل (7).

[5] Merza (2012) 'Pricing and Profitability in the Gas Deal of Southern Iraq: Preliminary Evaluation', MEES, *Energy and Geopolitical Risk*, Vol. 3, No. 9, October.

إذن لابد من استخدام تعبير يشمل كلا الطريقتين وغيرها من الطرق التصعيدية. ولقد اخترت لذلك تعبير *"شروط التصعيد"*، *escalation clauses*. مع العلم أن هذا التعبير مستخدم بشكل واسع في مختلف العقود. لذلك يبدو لي أن اعتراض المُراجع ربما مرتبط بذهنه في استخدام كلمة *escalation* مع التضخم. وهذا فعلاً وارد في مفاوضات النقابات العمالية حول الأجور وفي غيرها من الاستخدامات. ولكن هذه مسألة اختيار شخصي وليس قاعدة، فليس هناك ما يربط كلمة *escalation* بالضرورة باستخدام واحد، والذي هو التضخم، الذي ذهب أليه المُراجع.

(4) المِنَحْ، *bonuses*، في عقود الخدمة

يعترض المُراجع على جملة عامة ذكرتها حول التكاليف المختلفة والمنح التي وردت في أدلة عقود الخدمة، حيث يذكر ما يلي:

The author considers "bonuses" as recoverable supplementary cost (p. 153). There are three remarks worth making on this matter: I- there are no bonuses in the MoO service contracts; there is only one-time signature bonus; II-this signature bonus is contractually non-recoverable; III- probably, the author relied on old pre-signing information on first bid round contractual terms when signature bonus had very different specifications (in magnitude and status) that generated, at that time, tense parliamentary debate, known publications and even a legal case was filed before the Federal Supreme Court, all that eventually led to significant changes when contracts were signed."

وهنا يُحَمِّل المُراجع ما ورد في جملة عامة هدفها التمييز بين ما يطلق عليه رسوم "الخدمة" والرسوم "التكميلية"، أكثر مما تستحق. حيث ورد في الكتاب في ص 153 ما يلي: *"ويبدو من هذا الاقتباس ومصادر أخرى، (2014) Ghandi & Lin، إن التكاليف المرتبطة بالإنتاج (تشغيلية ورأسمالية) تُسترجع من خلال رسوم الخدمة في حين تُسترجع التكاليف التكميلية (كالمنح الأولية وتكاليف إزالة الالغام وغيرها، bonuses, demining, etc) من خلال الرسوم التكميلية"*. ومن الواضح أني كنت أشير للتكاليف والمنح كما وردت في العقود بشكل عام. أما صيغة الجمع للمنح، *bonuses*، في هذا الاقتباس فلا تتضمن بالضرورة تعددها.

(5) هل يُعَوَض المقاول في عقود الخدمة عن تقليص الإنتاج نتيجة الالتزام بقرارات الأوبك؟

يعترض المُراجع على المعالجة التي وردت في الكتاب حول هذا الموضوع بما يلي:

'The author claims that Iraq is, contractually not obliged to compensate IOCs for "production curtailment" effects (p. 205). Actually, the signed contracts refute such claim and, on the contrary, provide clear modalities on how to address the consequences of such sovereign prerogative on the related IOCs'.

ولكن يتضح من هذا الاقتباس أن المُراجع يذكر جملة عامة حول *"العقود الموقعة signed contracts"*، بدون الإشارة إلى مواد محددة فيها تتعلق بالموضوع.

في المقابل، يشير الفصل (8) من الكتاب في ص 205 إلى مادة محددة في عقود الجولة الأولى للتراخيص النفطية، تتعلق بالموضوع، وهي المادة 12.5.[6] إذ تبين فقرات هذه المادة أن هناك ظروفاً تستطيع وزارة النفط (*ROC*) فيها تخفيض الإنتاج من دون حاجة لتعويض المقاول (عدا ما يتعلق بإيقاف تطبيق شروط التصعيد *R-Factor*). وفيما يتعلق بالتخفيضات الناتجة عن الالتزام بتقليصات منظمة الأوبك يشير

---

[6] **المادة 12.5** (من دليل عقود الخدمة الفنية، *Technical Service Contracts*):

'ROC [Ministry of Oil] shall have the right to review the proposed or target level of production in respect of any proposed or approved annual Work Program and may, with reasonable justification and upon written notification, require contractor or operator to increase or decrease the rate of production of Contract Area for any of the following reasons:

(a) To avoid material damage to reservoirs,
(b) To minimize associated gas wastage, provided however ROC shall, at all times, use best endeavours, to take all associated gas,
(c) For safety consideration,
(d) For operational consideration,
(e) For imposed government curtailment, and,
(f) For curtailment due to failure of Transporter to receive Net Production at the transfer point through no fault of Contactor or Operator.

In case of reduction of Crude Oil is applied as per article 12.5 (e), ROC shall apply such reduction in non-discriminatory manner to all of its affiliates*… ',*

Ministry of Oil, MoO (2009) *Technical Service Contract for the …. Field between Iraqi Ministry of Oil (ROC) and…),* pp 25, 26.

الفصل إلى أن ما ينطبق عليها من هذه المادة هي الفقرة *(e)، Government Imposed Curtailment*.

وبالرغم من ذلك يثير الفصل (8) احتمال قيام المقاول بالمطالبة بالتعويض خلافاً لما تنص عليه هذه المادة. فلقد ورد في ص 205 من الكتاب ما يلي:

"غير أن مجموعة من العوامل قد تثير احتمال لجوء الشركات المقاولة إلى طلب التعويض بسبب التقليص الذي يترتب على الالتزام بحصة الإنتاج المحددة من قبل الأوبك، ولعل من أهمها ما يلي:

- *الظروف الصعبة للعلاقة بين وزارة النفط وهذه الشركات والنابعة من تأخر تسديد مستحقاتها عن السنوات السابقة. فلقد بلغت المستحقات المتأخرة لهذه الشركات، في نهاية حزيران/يونيو 2016، حوالي 3.68 مليار دولار؛ IMF (2016e, p. 11).*
- *عدم الوضوح في تحديد "الإنتاج الإضافي"، عن خط "الأساس "baseline (الوارد في بروتوكول التعاقد)، الذي يُفرض عليه رسم الأتعاب للشركة المقاولة.*
- *حقيقة مطالبة هذه الشركات وحصولها في نيسان 2015 على تعويض عن تقليصات حدثت خلال الفترة 2011-2014؛ ".*

وبالنتيجة، وبعكس ما ذهب أليه المُراجع، فإن فقرات المادة 12.5، المبينة في الهامش 6 في الصفحة السابقة، من دليل التعاقد (الذي يَحكم *"العقود الموقعة signed contracts"*)، وبالذات الفقرة (e) زائداً الثلاثة أسطر بالحروف الغامقة المائلة في نهاية الاقتباس، تؤيد ما ذهبت أليه وليس نفيه (*support it rather than refute it*).

(6) التفاوت في دخول وإنفاق المحافظات وفي مستواها المعيشي

في إشارته للتفاوت في المستوى المعيشي للمحافظات، والذي بُحِثَت مختلف جوانبه بشكل مكثف في الفصل (11)، يذهب المُراجع لما يلي:

"*The author concludes, based on value added estimation and state budgets, upstream petroleum development had contributed* ***to provincial disparities in standard of living in favor of provinces "south of Baghdad to Basra" and in "Kurdistan Region" against the "upper-middle" provinces*** *(pp. 277-280)"*

من الواضح أن المُراجع مر على هذا الفصل سريعاً جداً، أي مرور الكرام. فليس في هذا الفصل نص يقابل (بالعربية) الجملة ***بالحروف الغامقة المائلة*** التي أشار

أليها أعلاه، والتي وضعها وكأنها مقتبسة من الكتاب. وبسبب عدم وجودها في الكتاب فهو لم يشر لصفحة معينة وإنما أدرج الصفحات 277–280. وهنا أود أن أبين أنه ليس هناك في الفصل نص مماثل أو مقابل، من قريب أو بعيد، لما ذكره المُراجع. فالفصل، انطلاقا من الجدول (1) في بدايته، يبين التفاوت في معدل استهلاك الشخص (مستوى المعيشة) بين المحافظات **في سنة 2012**. وفي هذا الجدول يُلاحظ أن أربع محافظات جنوبية، أي جنوب–بغداد (ذي قار والقادسية والمثنى وميسان) هي في أسفل القائمة بين المحافظات، من ناحية مستوى المعيشة، في حين أن محافظات من "الوسط الأعلى" كنينوى هي أعلى من هذه المحافظات الأربع، وصلاح الدين أعلى من جميع المحافظات الجنوبية (عدا النجف). وهي قريبة من بغداد، التي تمثل، في الجدول، متوسط مستوى المعيشة للعراق. لا بل أن محافظة "نفطية" جنوبية كميسان هي في القعر تماماً. ومن الواضح أن هذه الأرقام لا تساند الجملة التي أوردها المُراجع أعلاه. فلا أدري كيف استنتج بأن الفصل يتعلق ببيان تطور المستوى المعيشي ***لكردستان/المحافظات الجنوبية على حساب محافظات الوسط الأعلى.***[7] فإذا كان ينبغي التطرق "لتطور محافظات على حساب أخرى"، فأقرب شيء يمكن وصفه في هذا المجال

---

[7] في ص 280 من الفصل (11) لُخِصَّت العوامل التي ساهمت في تفاوت المستوى المعيشي بين المحافظات ومن بينها: *"التفاوت المناطقي في تطوير الحقول النفطية/الغازية وتركزها في محافظات في الجنوب (جنوب بغداد إلى البصرة)، من ناحية، وإقليم كردستان، من ناحية أخرى، مع استثناء فعلي لمحافظات في الوسط الأعلى وبغداد"*. ويبدو أن المُراجع ربما أسقط ذلك على المستوى المعيشي وكأن التفاوت في التطوير النفطي/الغازي بين المحافظات كان السبب الأهم في تفاوت المستوى المعيشي بينها. ولكن الفصل (11) يبين بشكل واضح أنه في ظل بطء–نمو/ركود النشاط الإنتاجي غير–النفطي (أي تخلف التنويع الاقتصادي)، فأن التأثير المباشر وربما الأهم في تفاوت المستوى المعيشي كان ضعف الالتزام بالنسب السكانية للمحافظات في توزيع التخصيصات الانفاقية للميزانية العامة (المرتبطة بالعوائد النفطية) عليها. أما تأثير التفاوت في تطوير الحقول النفطية/الغازية فهو، في ظل سيطرة الحكومة المركزية على عوائد النفط، يكون من خلال الدخول المولدة، للعاملين والمقاولين ونشاط النقل، الخ، من القطاع النفطي فيها. ولكن تأثير هذه الدخول لا يمكن أن يكون بالحجم الذي يتخطى تأثير تخصيصات نفقات الميزانية العامة على التفاوت في المستوى المعيشي بين المحافظات.

هو تمويل المحافظات المنتجة للنفط (خارج كردستان وبغداد)، من خلال الميزانية العامة، *للعجز بين القيم المضافة المحلية والدخول* للمحافظات الأخرى، وتفاوت نسبته أيضاً في ما بينها، كما يتضح ذلك من الجدول (2) في الفصل (11).

إن قراءة متأنية ومعمقة للفصل (11) تبين بوضوح محاولة الفصل، من خلال تحليل اقتصادي/مالي واستخدام مكثف لبيانات مؤطرة **وتقديرات للقيم المضافة للمحافظات**، تتبع أثر التخصيصات الانفاقية للميزانية العامة، وكذلك تخلف القطاعات الإنتاجية غير النفطية، على التفاوت في المستوى المعيشي بين المحافظات، مع ذكر لدور تخلف النشاطات النفطية في الوسط. وهو في هذا يعتمد في معظم بياناته على **سنة 2012**، والتي اختيرت نتيجة لتوفر بيانات تفصيلية حولها، من ناحية، وأتسامها بالهدوء الأمني النسبي مقارنة لما قبلها وبعدها، من ناحية أخرى.

أكرر مرة ثانية، كان من المناسب أن ينظر المُراجع ملياً في الجدول (1)، في الفصل (11)، الذي هو نقطة البداية للفصل ليرى فيه التفاوت بين المحافظات لسنة 2012، وليس ذاك الذي يشير أليه والذي بينه في الجملة ذات الحروف ***الغامقة المائلة*** أعلاه.

من ناحية أخرى، وبدلاً من تتبع التسبيب التفصيلي النابع من دور التخصيصات الانفاقية للميزانية العامة، من ناحية، وتخلف النمو الإنتاجي غير النفطي، من ناحية أخرى، الوارد في الفصل (11)، يقترح المُراجع مسببات للتفاوت ليس لها علاقة بسنة 2012 وكما يلي:

*'In this regard, it appears the author had overlooked important matters that had contributed to this state of disparities. First, security conditions due to **Daesh** effects had impacted negatively the execution of petroleum project in the "upper-middle provinces... Seconds, **Daesh** also destroyed oil, refining and power generation facilities in these province… "*

وهنا يبدو أن المُراجع لم ينتبه إلى أن الفصل يُرَكِّز على التفاوت في المستوى المعيشي بين المحافظات في **سنة 2012** وأسباب التفاوت خلالها، بحيث قاده عدم

الانتباه إلى اقتراح مسببات أخرى لا تنطبق على السنة التي تعود لها البيانات، 2012 (وإنما ستنطبق بعد سنة ونصف من انقضاءها) وبذلك لا يمكن أن تكون ساهمت جدياً في التفاوت خلالها.

من ناحية أخرى، لم يتطرق المُراجع إلى تقديرات وردت في هذا الفصل وتهم عادة البحوث الأكاديمية التي تندرج المُراجعة من ضمنها، بحكم نشرها بمجلة علمية مُحَكَّمة. وهي أن الفصل (11) أحتوى على تقديرات للقيم المضافة **للمحافظات** والتي لا يتوفر عنها أرقام منشورة في المجال العام، سواء في نشرات الجهاز المركزي للإحصاء أو مصادر أخرى. ومن الواضح أنه لم يلتفت إلى وجود هذه التقديرات التي ورد ذكرها وتحليلها في المتن وفُصِّلت أرقامها في الملحق (1) للفصل (11)، وإنما يشير، عموماً، إلى *"تقدير القيم المضافة، value added estimation"*. وفي الحقيقة لم يتم في الفصل تقدير *القيم المضافة* **الكلية** للعراق (والتي قد تتضمنها إشارة المُراجع) وإنما تم تفصيلها للوصول إلى تقديرات للقيم المضافة **للمحافظات**. وقد استُخدمت هذه التقديرات للمقارنة بين دخول المحافظات وانفاقها لسنة 2012. صحيح أنها تقديرات مكتبية وقد تكون بحاجة إلى تدقيق وتحسين، لا شك في ذلك، ولكنها الوحيدة المتوفرة في المجال العام وساهمت بفعالية بوصف وربما تفسير التفاوت، بين المحافظات، أو جزء منه.

وبالنتيجة، بدلاً من تتبع وتقييم الأسباب المقدمة للتفاوت في الفصل، من ناحية، وإبراز تقدير القيم المضافة للمحافظات، كمساهمة فيه، من ناحية أخرى، يقترح المُراجع أسباباً أخرى ساهمت منذ منتصف 2014 بالتفاوت في المستوى المعيشي بين المحافظات ولكن ليس في 2012، وهي السنة التي يركز عليها الفصل (11).

(7) التبعات التي يمكن أن تترتب على ركود أو بطء نمو العوائد النفطية

في إشارته لتحليل ورد في نهاية الفصل (16) يتعلق بالتبعات النفطية التي يمكن أن تترتب على توقعٍ (ورد في وثيقة لبرنامج صندوق النقد الدولي مع العراق 2016–2019) حول ثبات أو زيادة العوائد النفطية بخطى بطيئة، يبدو أن المُراجع يمزج بين

التبعات المتوقعة الناتجة عن تحليل متأن مسبب، وبين ما يعتقد بأنه موقف الكاتب من هذه التبعات، حيث يذكر ما يلي:

"But what is surprising are his views, when addressing 2016 IMF memo, that Iraq might be compelled to take measures including "amending current MoO oil agreement to PSCs" (P. 418]".

وفي هذا التعليق/الاعتراض فإن المُراجع يتبع الأسلوب الانتقائي في "الاقتباس" وذلك ببيان جزء مما ورد في الفصل من تبعات نفطية يمكن أن تترتب على توقع ثبات/زيادة–بطيئة للإنتاج النفطي ومن ثم العوائد النفطية مستقبلاً.

لذلك بدلاً من "الاقتباس" المجتزء الذي بينه المُراجع نبين في ما يلي ما ورد في ص 418، من الفصل (16)، حول الموضوع: *"إن نقص القدرة في تمويل الاستثمارات اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية النفطية/الغازية، من ناحية، وفي ضوء حقيقة الاعتماد الحالي "المصيري" في العراق على ضرورة تحقيق عوائد نفطية متزايدة، من ناحية أخرى، سيفرضان اللجوء إلى أحد أو كلا البدائل التالية بغية زيادة الطاقة الإنتاجية النفطية/الغازية لغرض زيادة الإنتاج والتصدير النفطي/الغازي:*

(أ) تمويل الاستثمارات في العقود النفطية/الغازية الحالية و/أو من خلال التنفيذ الوطني، بالاقتراض من الخارج، مع تسديد القروض عيناً (بالنفط) أو نقداً أو كلاهما.

(ب) تعديل الاتفاقيات النفطية القائمة بتغيير شروط العقود بما في ذلك اللجوء إلى عقود المشاركة أو أشكال أخرى بديلة."

وكما هو واضح فإن الفصل (16) من الكتاب يتعرض لتبعتين/احتمالين (وليس تبعة/احتمال واحد) قد يترتبا على نقص التمويل والحاجة لإيجاد مصادر لتمويل الحفاظ على الطاقة الإنتاجية النفطية و/أو التوسع فيها. وفي هذا فأن الكاتب يتبع، في هذا الفصل، الطريقة التحليلية في استشراف السياسات/التبعات التي يمكن أن تترتب على تحقق ظروف معينة قبل أن يحدد موقفاً من هذه السياسات/التبعات. النقطة الاساسية

هنا هي ضرورة بيان كافة أو أهم التبعات الممكنة والسياسات/الإجراءات التي قد تترتب عليها، سواء كانت مرغوبة من قبل الكاتب أم لا. ولكن في تعليقه يبدو أن المُراجع يفترض أن مجرد ذكر التبعة الممكنة هو تفضيل لها. لذلك كان "مندهشا، *surprised*" من ورودها في النقطة (ب) من اقتباسي أعلاه.

ولعل الجولة الخامسة للتراخيص النفطية التي عُقدت في أواخر نيسان/أبريل 2018 (والتي لم تُشمل في الكتاب بسبب عقدها بعد التاريخ النهائي لاستخدام المصادر والبيانات فيه، *cut-off date*) ربما تشير لبعض علائم التبعة الثانية الواردة في النقطة (ب) من الاقتباس أعلاه. فلقد مُنح "المقاول" في كل من ستة عقود جديدة (أربعة نفطية حدودية في البصرة وديالى وأثنين غازية في ديالى)، تمت "إحالتها" في هذه الجولة، نسبة مشاركة في الأرباح بدلاً من رسم أتعاب *Remuneration Fee* ثابت للبرميل للمقاول في الجولات السابقة للتراخيص. في ذات الوقت يستلم الجانب العراقي (بالإضافة لحصته من الأرباح) إتاوة/ريع، *Royalty*، 25% من قيمة الإنتاج (25% مما يطلق عليه في عقود الجولة الخامسة: *"الإيراد المفترض"*، *Deemed Revenue*) مقابل عدم استلامه إتاوة/ريع في الجولات السابقة. إن حقيقة إشراك "المقاول" في الأرباح، بالرغم من الصغر النسبي لنسبة المشاركة، وفي ذات الوقت دفع إتاوة/ريع للجانب العراقي، يجعل هذه العقود تشابه أو أقرب إلى كونها نوع من عقود مشاركة في الإنتاج.

ولقد قام كاتب الكتاب بإعداد دراسة موسعة لهذه الجولة (43 صفحة) نُشرت في الموقع الإلكتروني *لشبكة الاقتصاديين العراقيين* في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وأُرسلت نسخة منها للمُراجع، في حينه.[8]

[8] مرزا، علي (2018) "مسائل اقتصادية/نفطية: معدل عائد المقاول في عقود التراخيص النفطية في العراق–ملاحظات استطلاعية أولية"، *شبكة الاقتصاديين العراقيين*، 3 تشرين الثاني/نوفمبر، 2018.

(8) سياسات ترويج الصادرات النفطية

في تعرضه لما ورد حول سياسات ترويج الصادرات النفطية يجتزء المُراجع اقتباس من الكتاب ليبينه كأنه دعوة لبناء مصاف نفط في الخارج على حساب سياسات التنويع الاقتصادي في الداخل. فلقد ورد في تعليقه ما يلي:

"*One of the strong, and correctly so, propositions that are highlighted throughout the book is the importance of structural diversification for sustainable development and to combat rent trap. ... But* ***again****, the author proposes a complete opposite policy initiative by calling to construct refineries outside Iraq for using Iraqi crude oil in the consumption centers (p. 22 and p. 472), citing Kuwait and Libya as examples*!"

لقد أشار الكاتب فعلاً إلى مسألة إقامة مصاف نفط في مراكز الاستهلاك، ولكن في إطار يتعلق بالمنافسة الممكنة القائمة والآتية المتزايدة بين الدول المصدرة للنفط، خاصة في أسواق استهلاك النفط (والغاز) في الدول الاسيوية. ففي ضوء الانخفاض الجاري والمتوقع لاستهلاك النفط في معظم، أن لم يكن جميع، الدول المتقدمة (*OECD*) فإن الدول الآسيوية (والدول النامية الأخرى) هي المراكز المتوقعة لنمو استهلاك النفط فيها. ويستتبع ذلك تزايد توجه النفط من معظم المناطق المصدرة للنفط أليها، بما فيها من أمريكا الشمالية، خلال الربع القرن القادم. وذلك ما تبينه التوقعات المُعَدَّة من قبل وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الأوبك والشركات النفطية وغيرها من المؤسسات التي تعد المناظير، *Outlooks*، المستقبلية للطاقة/النفط سنوياً.[9] ولبيان

[9] يُعِدُ الكثير من المؤسسات الرسمية والدولية والتجارية والشركات النفطية تقارير لمناظير، *Outlooks*، سنوية للتطور الممكن لاستهلاك وإنتاج الطاقة، بأشكالها المختلفة، تمتد لربع قرن أو أكثر في المستقبل، ولعل أشهر هذه التقارير، وأكثرها تأثيراً، ذلك الذي تعده وكالة الطاقة الدولية. وتكتسب تقارير 2017 و2018 أهمية خاصة في ظل وصول سياسات الطاقة في الاحلال والاستبدال المتحقق والمخطط لأشكال الطاقة المختلفة شأواً بعيداً، خاصة من وجهة نظر استبدال الوقود الأحفوري، ومنه النفط، بأشكال أخرى. ويمكن تعداد بعض الجهات التي أعدت هذه التقارير في 2017 و2018، كما يلي:

الصورة الكاملة لما ورد في الكتاب (بدلاً من الصورة المجتزءة التي أشار أليها المُراجع) نقتبس في أدناه ما ورد في ص 472 من الفصل (18):

"أما من ناحية تصدير النفط، فسياسات تسويق النفط، في العراق، لم تكن وفق برنامج ترويجي بعيد المدى بقدر ما كانت استجابة لطلب الأسواق المختلفة. فالعراق لم يتبع سياسة مُبادِرة في تسويق النفط عن طريق، على سبيل المثال، بناء مصاف نفطية تستخدم النفط العراقي في مراكز الاستهلاك. في المقابل قامت دول نفطية عديدة بسياسات مُبادِرة من هذا النوع، على سبيل المثال الكويت وليبيا، في بناء المصافي أو امتلاك حصص في نقل وبيع المنتجات النفطية في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية والآسيوية. وبالنتيجة، فإن بروز السوق الاسيوية في تلقي نفط العراق ومنتجاته كان تحصيل حاصل لزيادة طلب هذه السوق على النفط من ناحية، والرخص النسبي لسلعها، من ناحية أخرى، بدون جهد استثنائي أو وفق تخطيط ومنظور بعيد المدى. هذا، عدا ما ورد من خطوط تسويقية عامة في تقرير عن العراق أعدته الوكالة الدولية للطاقة، IEA (2012)، وآخر أعدته شركة استشارة أجنبية بالتعاقد مع وزارة النفط عن "الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة، INES,"؛ Merza (2013b). وكلاهما أُعد في 2012/2011".

وبدلاً من النظر إلى ما ورد في أعلاه كإمكانية محتملة خاضعة للدراسة والنقاش وليس كموقف مسبق، عارض المُراجع إمكانية إقامة مصاف في مراكز الاستهلاك بطريقة قاطعة. ولقد بدا من تعليقه وكأن الأمر يعارض سياسة التنويع الاقتصادي. إن

وكالة الطاقة الدولية *IEA*، منظمة الأوبك، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية *EIA*، شركة *BP*، شركة *Exxon/Mobil*، شركة *CNPC*، *Bloomberg*، الخ. ومعظم هذه التقارير أن لم يكن جميعها يتوقع تطورات في ذات الاتجاه من تباطؤ نمو ثم انحدار استهلاك النفط في الدول المتقدمة وتطور في استهلاكه في الهند وباقي الدول النامية، واستمرار التطور في الصين، الخ. وبهذا ستكون السوق الآسيوية مركزاً متناميا نسبياً لاستهلاك النفط وجاذباً وتنافسياً لاستيرادات النفط من الدول المصدرة.

الحقيقة التي ينبغي الانتباه لها هي أن الدول المُصَدِّرة للنفط (والغاز) اتبعت وستستمر في اتباع وسائل عديدة لترويج تسويق نفطها، ومن بينها إقامة مصاف نفط وكذلك محطات توزيع وتعبئة الخ، في مراكز الاستهلاك. وفي هذا الإطار لا يمكن أن يتخلف العراق عن ذلك بحجة غير مقنعة بأن ذلك سيؤثر سلباً على التنويع الاقتصادي. فاذا تبين من دراسات رصينة، أن إقامة مصاف نفط وغيرها ضروري لتسويق النفط العراقي، ويمكن تنفيذه (حيث أن بعض مراكز الاستيراد قد لا تقبل به لأسباب بيئية)، فينبغي القيام به. وسوف لن يؤثر ذلك على سياسات التنويع الاقتصادي في الداخل لآن التنويع سينصب، من الناحية الإنتاجية، على خطوط عديدة بالإضافة للصناعات النفطية والبتروكيماوية. لا بل أن محددات "الطاقة الاستيعابية" لإقامة الوحدات الإنتاجية فيما لو فعلاً نُفذت سياسات التنويع الاقتصادي في العراق قد تمنع إقامة بعضها بسبب محدودية المواقع ونقاط التصدير والاستيراد، والطاقات الإدارية والتخطيطية، الخ. المهم في هذا المجال هو مناقشة الخيارات المتاحة وتبني المناسب منها، بموجب معايير الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، الخ، وليس بموجب مواقف مسبقة.

(9) قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم

في اشارته لصفحة 300 في الفصل (12) المتعلق بالمركزية واللامركزية يشير المُراجع إلى اعتماد الفصل على *التعديل الثاني لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم* الصادر في 2013. ولكنه يذكر أن هناك تعديلاً ثالثاً، كما يلي:

'I believe, the third amendment answers many of his concerns and, thus, it is imperative to consider this third amendment when debating decentralization issues'.

ولكنه لا يذكر أن التعديل الثالث صدر في نيسان/أبريل 2018، أي بعد التاريخ النهائي لاستخدام المصادر والبيانات في الكتاب، *cut-off date*.

مناظير استهلاك وإنتاج الطاقة في العالم حتى عام 2040

مع إشارة لآفاق استيعاب إنتاج/صادرات النفط العراقي[1]

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة

يُعِدُ الكثير من المؤسسات الحكومية والدولية والتجارية والشركات النفطية تقارير لمناظير، *Outlooks*، سنوية للتطور الممكن لاستهلاك وإنتاج الطاقة، بأشكالها المختلفة، في العالم، يمتد مداها الزمني لربع قرن أو أكثر في المستقبل. ولعل أشهر هذه التقارير، وأكثرها تأثيراً، ذلك الذي تعده وكالة الطاقة الدولية، *International Energy Agency, IEA*. وتكتسب تقارير 2017–2019 أهمية خاصة في ظل وصول سياسات الطاقة في الاحلال والاستبدال المتحقق والمخطط لأشكال الطاقة المختلفة شأواً بعيداً، خاصة من وجهة نظر استبدال الوقود الأحفوري، ومنه النفط، بأشكال أخرى. ويمكن تعداد بعض الجهات التي تُعِدُ هذه التقارير كما يلي: وكالة الطاقة الدولية *IEA*، منظمة أوبك، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية *EIA*، شركة *BP*، شركة *Exxon/Mobil*، شركة *CNPC* الصينية، المجموعة الاعلامية *Bloomberg*، معهد اقتصاد الطاقة الياباني *IEEJ*، الخ. ومعظم هذه التقارير أن لم يكن جميعها يتوقع تطورات في ذات الاتجاه من تباطؤ نمو ثم انحدار استهلاك النفط في الدول المتقدمة وتطور في استهلاكه في الهند وباقي الدول النامية، واستمرار التطور في الصين، الخ. وبهذا ستكون السوق الآسيوية مركزاً متناميا نسبياً لاستهلاك النفط وجاذباً وتنافسياً لاستيرادات النفط من الدول المصدرة. لذلك من الضروري تناول هذه التقارير وعرض المسارات التي تتعرض لها، خاصة لمستقبل انتاج واستهلاك النفط (والغاز)، لما لهذا الأمر من أهمية كبيرة للدول المصدرة للنفط ومنها العراق.

---

[1] نسخة مُنقحة لورقة نُشِرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، 7 نيسان/أبريل 2019.

وسنركز في هذه الورقة على أربعة تقارير لمناظير، ثلاثة منها صدرت في عام 2018 وواحد في أوائل 2019، ويمتد مداها الزمني إلى 2040. وهذه التقارير تمثل جهات مختلفة منتجة ومستهلكة للطاقة بأشكالها المختلفة. الأول لوكالة الطاقة الدولية والتي تمثل الدول المستهلكة/المتقدمة (*OECD*) عموماً. والثاني لمنظمة الأوبك والتي تمثل أهم الدول المصدرة للنفط. والثالث والرابع (2018 و2019) لشركة *BP* والتي قد يمكن اعتبارها تمثل شركات النفط/الطاقة العالمية. أنظر الشكل (1) أدناه. من ناحية أخرى، بالرغم من التركيز في هذه الورقة على هذه التقارير/المناظير الأربعة فستتم الإشارة سريعاً لتقارير/مناظير أخرى على سبيل المقارنة أو التوضيح.[2]

وفيما يلي من الفقرات لن يقتصر العرض في هذه الورقة على نتائج هذه المناظير والسياسات المفترضة والمترتبة عليها والتكنولوجيات المتوقعة وتأثير ذلك على إنتاج واستهلاك مختلف أشكال الطاقة والأهميات النسبية (الحصص) لهذه الأشكال، بما فيها النفط الخام والغاز الطبيعي. بل سيشمل العرض أيضاً وصفاً للخطوط العامة لإعداد هذه المناظير بسيناريوهاتها المختلفة، بما في ذلك أهم المتغيرات والعوامل التي تُستخدم في عملية رسم هذه السيناريوهات.

---

[2] جرى إطلاق تقرير وكالة الطاقة الدولية في لندن، 13 تشرين الثاني، 2018. كما تم عرض هذا التقرير في عدة اماكن، ومنها واشنطن في *Center for Strategic International Studies, CSIS* في 1 آذار، 2019. ويمكن مشاهدة الإطلاق والعرض باستخدام الرابطين التاليين بالتتابع: https://youtu.be/SeXOH8xQFLE?t=11، https://www.youtube.com/watch?v=bC_j3uARgHo. من ناحية أخرى، تم عرض تقرير شركة *BP* لعام 2018 في واشنطن في *CSIS* في 26 شباط، 2018، وعرض تقرير الشركة لعام 2019 في *CSIS*، في 27 شباط، 2019. ويمكن مشاهدة عرضي التقريرين 2018 و2019، باستخدام الرابطين التاليين بالتتابع: https://www.youtube.com/watch?v=8Hb8x4JZC8A، https://www.youtube.com/watch?v=Gp6v_PABSvM. كما عُرض التقريران أيضاً في *Columbia University's Center on Global Energy Policy* في نيويورك في شباط 2018 وشباط 2019، بالتتابع.

الشكل (1) تقارير المناظير الأربعة

ثانياً: إعداد المناظير

(2-1) تعريف الطاقة

يمكن تعريف الطاقة بأنها القوة المُستمدة من الموارد المادية أو الكيمياوية للحصول على الضوء والحرارة وتشغيل المكائن. وفي الفيزياء تُعَرَّف الطاقة بأنها القابلية لإنجاز الشغل capacity for doing work. وهي تتواجد بشكل إمكاني/كامن *potential*، حركي *kinetic*، حراري *thermal*، كهربائي *electrical*، كيمياوي *chemical*، نووي nuclear، أو أشكال أخرى.[3] ويمكن تقسيم الطاقة إلى أولية ووسيطة. فالطاقة الأولية، *primary energy*، هي تلك المستمدة من عدة موارد مثل النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم والكتلة الحيوية، *biomass*، والنووية والمائية والشمسية والريح والجيو–حرارية، *geothermal*، الخ. من ناحية أخرى، فأن الطاقة الكهربائية هي طاقة وسيطة ناتجة عن استخدام أشكال الطاقة الأولية.

[3] وهناك أيضاً الحرارة والشغل– أي الطاقة في مرحلة التحول من جسم إلى آخر، حيث توصف الطاقة دائماً، بعد التحول، حسب طبيعتها. فالحرارة بعد التحول تصبح طاقة حرارية، thermal energy، في حين أن الشغل المنجز يتبين بشكل طاقة ميكانيكية، mechanical energy؛ (*Encyclopaedia Britannica*).

ولقياس الطاقة المستمدة من الموارد المختلفة كمجموع ينبغي التعبير عنها جميعاً بقياس موحد. وفي هذه الورقة سيكون القياس الموحد، *metric*، هو براميل أو أطنان نفط معادلة؛ *Equivalent Barrels or Tons; BOE or TOE*. على سبيل المثال، فإن حوالي 6,000 قدم مكعب من الغاز الطبيعي تُطلِق، تقريباً، نفس الطاقة الناتجة عن حرق برميل من النفط الخام.[4] وتستخدم مُعاملات، *coefficients*، مختلفة في تحويل الموارد الأخرى (المولدة للطاقة) إلى براميل/أطنان نفط خام معادلة.

(2-2) سيناريوهات المناظير

يُعَدُ كل من المناظير المستقبلية بمجموعة من السيناريوهات. وفي كل منها يوجد *"سيناريو إشارة reference scenario"*. وتولد السيناريوهات الأخرى من خلال تغيير الفرضيات والسياسات والتطورات المستهدفة أو المتوقعة الأخرى (التكنولوجيا، البيئة/الاحتباس الحراري، النزاعات الجيوسياسية والتجارية، الخ) في سيناريو الإشارة. إن هذه المناظير وسيناريوهاتها لا تمثل بالضرورة إسقاطات أو توقعات يُعتقد أنها ستتحقق مستقبلاً وإنما هي تبعات لافتراضات و/أو أهداف، من ناحية، والسياسات والإجراءات المُتخذة والتي قد تساهم في تحقق آفاقها، من ناحية أخرى. ويُستَخدم تعدد السيناريوهات كوسيلة لتقليل عدم اليقين المتأصل في النظرات المستقبلية، حيث ان النظر إلى مدى من الاحتمالات الممكنة هو أكثر يقيناً من النظر إلى احتمال واحد. ويكتسب هذا الأمر أهمية كبيرة في الوقت الحاضر مع تصاعد وقع العوامل الجيوسياسية وأثرها في "تهديد" توفر (أمان) الطاقة في مناطق مختلفة من العالم.

ويسمى سيناريو الإشارة في تقرير وكالة الطاقة الدولية *"سيناريو السياسات الجديدة New Policies Scenario"* والذي يفترض تطبيق سياسات جديدة بالإضافة للسياسات القائمة. وتتراوح السيناريوهات الأخرى من افتراض عدم تطبيق سياسات جديدة إلى افتراض سياسات متشددة في استدامة البيئة (في *سيناريو انبعاث الكاربون carbon*

[4] يُستخدم هذا التقريب في *US Geological Survey* وكذلك في أدلة الجولة الخامسة للتراخيص النفطية في العراق التي عقدت في نيسان 2018، أنظر: مرزا (2018-ب).

emission scenario). مع ملاحظة أن المقصود بالكاربون في هذه الورقة هو *ثاني أوكسيد الكاربون*، *Carbon Dioxide, CO2*. وبالإضافة لمختلف أشكال الطاقة التي يحتويها تقرير الوكالة لعام 2018 فإنه يعالج التطورات المختلفة في قطاع الكهرباء العالمي. وعلى سبيل المقارنة، يلاحظ أن تقرير Bloomberg لعام 2018 يركز فقط على قطاع الكهرباء العالمي.[5] ويسمى سيناريو الإشارة في تقرير الأوبك *"سيناريو حالة الإشارة Reference Case Scenario"*، والذي يفترض استمرار السياسات القائمة مع إمكانية تطورها خلال الفترة حتى 2040. كما أنه يفترض مساراً تطورياً للتكنولوجيا القائمة مع النظر أيضاً للتكنولوجيا الجديدة. على سبيل المثال، كما في تقرير الوكالة يفترض تقرير أوبك سيناريو إضافي يقوم على تطور أسرع، من سيناريو الإشارة، في استخدام السيارات الكهربائية وأثر ذلك على استهلاك النفط. ويسمى سيناريو الإشارة في تقريري شركة *BP*، 2018 و2019 *"سيناريو التَحَوّل التطوري Evolving Transition Scenario"*، والذي يفترض تطور السياسات الحكومية والتكنولوجيا والتفضيلات الاجتماعية بأسلوب/طريقة وسرعة تماثل ما حدث خلال الماضي القريب. ويهدف "التَحَوّل" إلى استخدام أشكال الوقود الأقل انبعاثاً للغازات المُلوِثة للبيئة وخاصة الكاربون. وكما في تقريري الوكالة والمنظمة، يفترض تقريرا *BP* سيناريو إضافي يقوم على تطور أسرع، من *سيناريو التحول التطوري*، في استخدام السيارات الكهربائية (وفي وأثر كثافة استخدامها، أي في عدد الكيلومترات التي تقطعها) وأثر ذلك على استهلاك النفط. هذا مع ملاحظة أنه بالرغم من أن تقرير *BP* لعام 2019 لا يختلف في توجهاته العامة عن تقرير عام 2018، ولكنه بالإضافة لاختلاف مؤشرات سنة الأساس، يتضمن سيناريوهين لم يتطرق لهما تقرير 2018، وهما: الأول، *سيناريو زيادة استهلاك الطاقة* (عن سيناريو الإشارة) من قبل الدول النامية، والثاني، *سيناريو زيادة النزاعات التجارية بين الدول* ("عولمة أقل"). وبينما يقود السيناريو الأول إلى زيادة ملموسة في استهلاك النفط في العالم بين 2017 و2040 فأن الثاني، نتيجة لزيادة المخاطر وعدم اليقين بين الدول، يقود إلى تخفيض استهلاك الطاقة وبالذات النفط والغاز.

[5] يمتد المدى الزمني لتقرير Bloomberg إلى عام 2050، أنظر: BloombergNEF (2018).

(2-3) التواصل والتفاعل بين الجهات المعدة للمناظير واحتمال تأثير التفكير الجماعي، Groupthink، عليها

تتواصل وتتفاعل الجهات المختلفة في العالم، التي تعد المناظير المستقبلية سنوياً، من خلال الاتصال المباشر بينها في تبادل المعلومات والافتراضات حول التطورات المستقبلية الممكنة في المتغيرات الفاعلة وفي السياسات العامة في الدول المختلفة، وكذلك التطورات التكنولوجية في جانبي العرض والطلب على الطاقة، الخ. وبسبب ظهورها في أوقات مختلفة من السنة فإن الإشارات المتبادلة من قبل بعضها للبعض الآخر توفر مجالاً اضافياً للتواصل. ويوفر هذا التواصل مجالاً للتنسيق والتفاعل بما قد يقود إلى تقليل عدم اليقين حول المستقبل. ويكتسب ذلك أهمية كبيرة، إذ أن من المعروف أن عملية التفاعل والتنسيق تقود، عادة، إلى أن يفوق ناتج الجهود الجماعية مجموع نواتج الجهود المفردة (ما يسمى *"التعاضد، synergy"*).

ولكن بالإضافة لأثرها الإيجابي الكبير فإن عملية التفاعل والتنسيق قد تقود، خاصة بتواجد أهداف متضاربة للجهات المعدة للمناظير، إلى ظاهرة *"التفكير الجماعي Groupthink"*. فبالرغم من فوائده التنسيقية والتفاعلية، يقود هذا النوع من التفكير إلى احتمال وإمكانية اهمال اقتراحات ومناقشة سياسات أو تطورات ممكنة أو محتملة مستقبلاً ومن ثم غض النظر عن شمولها في المناظير المعدة، مما يقود لتقليل فائدة هذه المناظير نتيجة لهذا الاهمال. هذا بالإضافة لقبول افتراضات للمستقبل قد لا يكون لها مبرراً سوى "الاتفاق الجماعي" عليها. ولعل "انتشار" فرضية استنفاد النفط ووصول عصر الذروة في إنتاجه، *peak oil supply*، في العالم بنهاية القرن الماضي، مثالاً لما ساهم به التفكير الجماعي خلال النصف الثاني من ذلك القرن. ولقد تم التخلي عن هذه الفرضية تدريجياً بعد استمرار ارتفاع إنتاج النفط في العالم، وأخيراً في الولايات المتحدة (بعد "ثورة" الوقود/النفط المحصور فيها)، خلافاً لتوقعات الفرضية، من ناحية، وبطأ نمو استهلاكه، من ناحية أخرى؛ Wikipedia (2019). في المقابل، تتوقع بعض المناظير، الآن، الوصول إلى الذروة في استهلاكه، *peak oil demand*، كما سيتبين لاحقاً في هذه الورقة.

لذلك ينبغي التدقيق بمعقولية افتراضات المناظير المعروضة وكذلك التدقيق في اهدافها، *objectives*، وعدم اعتبار الافاق والنتائج، *outcomes*، التي تعرضها لازمة التحقق مستقبلاً، وإنما توقعات احتمالية مرتبطة بالافتراضات والأهداف.

لننظر الآن في هذا المجال، واستباقاً لعرض نتائج المناظير في الفقرات الأخرى من الورقة، إلى بعض من عناصر التشابه والاختلاف التي ورد قسم منها في المناظير المختلفة التي سيشار أليها في هذه الورقة.

التشابه بين المناظير

(1) بعد تحفظ وبخس نسبيين في النمو المستقبلي لاستهلاك الطاقات المتجددة في مناظير السنوات السابقة تبين المناظير الثلاثة عام 2018 ومنظور *BP* عام 2019، نمواً أكبر ومستقبلاً أكثر اشراقاً.[6]

(2) تفترض المناظير الأربعة ذات التوجهات التالية، تقريباً. مع ملاحظة أنها، بدورها، تعتمد في هذه التوقعات/الاسقاطات على توقعات/اسقاطات منظمات أخرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة، الخ:

- ينمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (مقاساً بالقوة الشرائية المعادلة، *Purchasing Power Parity, PPP*، بالأسعار الثابتة) بنسب تتراوح بين 3.0% و3.5% سنوياً حتى عام 2040.[7]

---

[6] في تقديره لأحد أسباب هذا البخس في الماضي، يشير Spencer Dale وهو كبير الاقتصاديين في شركة *BP* والمشرف على اعداد منظور الشركة عام 2019 (وكذلك منظور عام 2018)، في عرضه في جامعة كولومبيا في 26 شباط 2019، إلى التوسع غير المتوقع في تطوير واستهلاك الطاقات المتجددة وكذلك في استخدام السيارات الكهربائية في الصين خلال السنوات الأخيرة (وبرامجها المستقبلية المعلنة منذئذ)؛ أنظر العرض في: https://www.youtube.com/watch?v=Ssjx1ud8vYE. وحول التوسع الكبير في مبيعات السيارات الكهربائية في الصين في 2017، أنظر: OPEC (2018b, p. 131).

[7] يقوم البنك الدولي بحساب الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم، مقاساً بالقوة الشرائية المعادلة بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة، لسنوات بين 1960 وحتى آخر سنة متاحة. هذا إضافة لبيان الأرقام المقابلة للناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مقاساً بأسعار الصرف "الرسمية/السوق". ويمكن

- نمواً أسرع للناتج المحلي الإجمالي واستهلاك الطاقة للهند والصين وباقي الدول النامية والصاعدة ونمواً أبطأ للدول المتقدمة *OECD*.
- تَخَلّف نمو استهلاك الطاقة عن نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لارتفاع الكفاءة (عزل أفضل في الأبنية، أداء أفضل في المكائن لكل وحدة طاقة مستهلكة، الخ) وتغير الهيكل الإنتاجي والسياسات البيئية، الخ.
- كلها تستخدم اسقاطات الأمم المتحدة للسكان في العالم حتى 2040.[8]
- كل المناظير الأربعة تتفق على أن الهند والصين والدول النامية الأخرى ستقود النمو في استهلاك الطاقة.
- سيزداد نصيب آسيا من استهلاك الطاقة بحيث تجتذب التجهيزات من المناطق الأخرى بنسب متزايدة.
- زيادة تجارة الغاز الطبيعي المسال، *LNG*، نسبة للغاز الجاف المنقول بالأنابيب مما يقود للتأثير في هيكل السوق وطرق تسعير الغاز.
- زيادة عدد السيارات، *vehicles*، في العالم من حوالي 1.3 مليار في 2017 إلى حوالي 2.4 مليار في 2040. ومن ضمن هذه العدد سيتراوح عدد السيارات الكهربائية بين 300 و350 مليون في 2040.
- تشمل كل من المناظير الأربعة على سيناريوهات تفترض نمواً أكبر في عدد السيارات الكهربائية (وفي كثافة استعمالها).
- نمواً أسرع في إنتاج النفط المحصور، *shale oil*، حتى أواسط/أواخر العشرينيات (*2020s*) ليتسارع نمو انتاج النفط من دول الأوبك بعد ذلك.

الاطلاع على هذه التقديرات باستخدام الروابط، *links*، للموقع الإلكتروني للبنك الدولي، المبينة في مصدر الجدول (3) في الملحق (2) لهذه الورقة. وتستخدم هذه التقديرات عادة من قبل المناظير المختلفة في اسقاطات الناتج المحلي الإجمالي لفترة كل منظور.

[8] يَعِدُ هذه التقديرات قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، *UNDESA*، وتُحَدَّث التقديرات دورياً، أنظر الفقرة (2-4) أدناه.

- استمرار دور النفط في الصناعة والأبنية وفي النقل الجوي والبحري ونقل البضائع، بشكل عام.
- نصح الدول المصدرة للنفط على توسيع استخدام النفط لإنتاج البتروكيمياويات.
- نصح الدول المصدرة للنفط لتنويع اقتصاداتها وذلك للتحوط من هبوط حصة النفط في استهلاك الطاقة في العالم.

ونتيجة لهذا التشابه، خاصة في سيناريوهات الإشارة في المناظير الأربعة، فإن أرقام توقعاتها تتقارب بحيث تصبح الإشارة، في حالة التشابه، لأرقام واحد أو أثنين من المناظير يمثل، تقريباً، الأخرى، وهذا ما سنتبعه في العديد من الإشارات في هذه الورقة.

الاختلاف بين المناظير

ولكن هناك اختلافات بين المناظير في التفاصيل وحتى في بعض التوجهات الرئيسية:

(1) على سبيل المثال، فيما يخص الاستهلاك العالمي للنفط (أنظر الشكل 2 أدناه):

- يتوقع منظورا *BP*، في سيناريو الإشارة *(التحول التطوري)*، أن يصل استهلاك/الطلب على النفط ذروته، *Plateau/Peak demand* خلال الفترة 2030–40. بالطبع فإن *سيناريو زيادة استهلاك الطاقة* (عن سيناريو الإشارة) في تقرير عام 2019، المشار أليه في الفقرة (2–2) أعلاه، لا يتوقع الوصول إلى حالة الذروة.

- ولكن منظوري وكالة الطاقة الدولية والأوبك يتوقعان استمرار نمو الطلب على النفط (بنسب متباطئة) حتى 2040، بالرغم من أن هذين المنظورين يتوقعان وصول طلب السيارات/الطرق على النفط إلى ذروته خلال فترة العشرينيات القادمة.

الشكل (2) توقعات مختلفة حول طلب الذروة للنفط الخام

منظورا وكالة الطاقة الدولية والأوبك:

طلب ذروة للسيارات مع استمرار نمو الطلب الكلي (ولكن بنسبة متباطئة) خلال الفترة (سيناريوهي الإشارة).

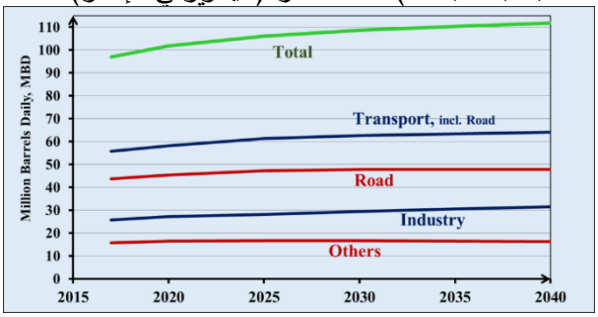

المصدر: رُسم الشكل على أساس بيانات في: OPEC (2018b, p. 125).

Road: *vehicles.*

Transport: *road (vehicles), aviation (airways), rail & domestic waterways, marine bunkers.*

Industry: *petrochemicals, other industry.*

Others: *residential, commercial, agriculture, electricity generation.*

منظور *BP*:

وصول الطلب الكلي إلى ذروته بين 2030 و2040 (سيناريو الإشارة).

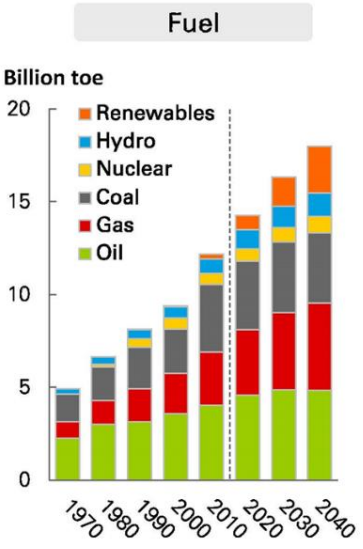

المصدر: BP (2018, p. 14)

(2) يزداد الاختلاف عند توسيع مجموعة المناظير، كما يتبين في سيناريوهات الإشارة لهذه المناظير في الشكل (3) أدناه. إذ يبين الشكل الأول فيه على اليسار أنه في الوقت الذي يتوقع منظورا *BP* (في سيناريو الإشارة) أن تصل حصة النفط والغاز من استهلاك الطاقة العالمي حوالي 53% في 2040 فأن متوسط المناظير الأخرى يتوقع حصة بحدود 57%. ويبين الشكل الثاني من اليسار أنه في الوقت الذي يتوقع عدد من المناظير (*CNPC, EIA, IEEJ*) نمواً في حدود 4.0%–4.3% سنوياً للطاقات المتجددة فإن مناظير أخرى (*BP, IEA, Statoil*) تتوقع نمواً في حدود 7.0%–7.5% سنوياً. ويبين الشكل الثالث من اليسار أنه بينما تتوقع المناظير الأربعة للوكالة والأوبك و*BP* أن يصل عدد السيارات الكهربائية إلى

300–350 مليون سيارة في 2040 يتوقع منظور Bloomberg (BNEF) عدداً في حدود 530 مليون سيارة.

الشكل (3) مدى التوقعات لمجموعة أوسع من المناظير 2016–2040

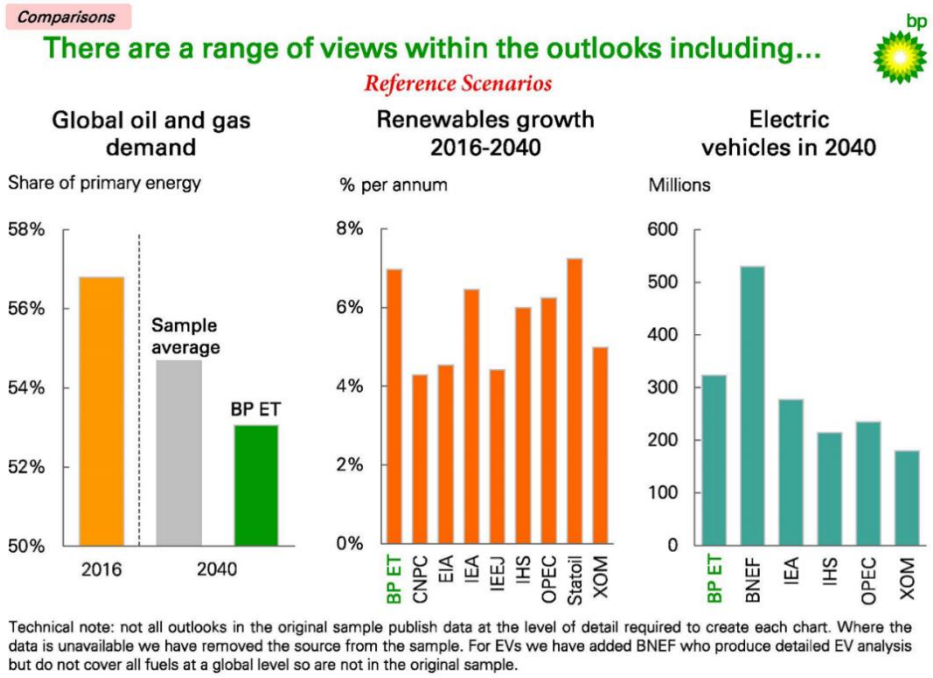

Technical note: not all outlooks in the original sample publish data at the level of detail required to create each chart. Where the data is unavailable we have removed the source from the sample. For EVs we have added BNEF who produce detailed EV analysis but do not cover all fuels at a global level so are not in the original sample.

المصدر: BP (2018, p. 116).

ملاحظة: تعريف الرموز:

BP ET: *BP Evolving Transition Scenario* (2018), **CNPC**: *Chinese National Petroleum Co. (2017)*, **EIA:** *Energy Information Administration* (2017), **IEA** (2017), **IEEJ**: *Institute of Energy Economics Japan (2017)*, **BNEF**: *Bloomberg New Energy Finance (2017)*, **IHS**: *IHS Markit (2017)*, **OPEC** (2017), **Statoil** (2017), **XOM**: *Exxon/Mobil (2018)*.

من ناحية أخرى، وهذا غير مبين في الشكل (3)، فإن منظور BloombergNEF (2018)، الذي يركز على الطاقة الكهربائية، يفترض توسعاً في استهلاك وإنتاج الكهرباء في العالم بأكثر مما ورد في سيناريوهات الإشارة للوكالة والأوبك و*BP*. مع العلم أن أحد سيناريوهات منظور الوكالة يوازي في توسعه في استهلاك الكهرباء ما ورد في BloombergNEF (2018).

(2-4) أهم المتغيرات التي يُنطلق منها لإعداد المناظير/السيناريوهات

يعتمد إعداد المناظير المستقبلية، في حساب مؤشرات سيناريوهاتها، بشكل متزايد على النماذج الاحتسابية، *computable models*، والتي تنطوي على تأطير العلاقات الاقتصادية والفنية والجيوسياسية والبيئية، الخ، بأجزاء، *modules*، وأشكال رياضية وإيكنومترية متعددة. وتغطي هذه النماذج مختلف جوانب العرض واستخدامات (الطلب على) الطاقة بمختلف اشكالها في مختلف مناطق/أسواق العالم. ويزداد تعقيد هذه النماذج بزيادة المتطلبات المستحدثة. على سبيل المثال، منذ 2015 أخذت القضايا البيئية التي أعقبت اتفاقية باريس حول التغير المناخي[9] حيزاً أكبر في هذه النماذج.[10]

وإذا كان من المناسب تبسيط بداية عملية الإعداد فيمكن القول أن البداية لتفعيل نماذج المناظير تبدأ من تحديد معالم مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على استهلاك الطاقة وانتاجها كما تبينها عينة من أهم هذه المتغيرات في الجدول (1)، أدناه.

---

[9] بعد سلسلة من المبادرات منذ 1992، حول الحد من انبعاثات غاز البيت الزجاجي *Greenhouse gas emissions*، المسببة لارتفاع حرارة الجو في العالم، تم التوصل في باريس في 12 كانون الأول/ديسمبر 2015 إلى اتفاقية بهذا الشأن (ضمن *إطار اتفاقية تغير المناخ الدولية United Nations Framework Convention on Climate Change، UNFCCC*، المعقودة في 1992) بحضور ممثلي 195 دولة، ومنظمات دولية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى حصر ارتفاع متوسط درجة الحرارة في العالم، بحلول سنة 2100، بأقل من سقف 2^{o} مئوية مقارنة بمستويات قبل-التصنيع، وتكييف مجتمعات العالم للتعايش مع الاختلال المناخي الحالي. ولقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. ومن الجدير ذكره أن غاز البيت الزجاجي يشتمل على: *بخار الماء، ثاني أوكسيد الكاربون، الميثان، أوكسيد النيترون، الأوزون، الكلوروفلوروكاربون*. وتعتبر انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون والميثان من أهم الانبعاثات المرتبطة باستهلاك الطاقة. أنظـر: مرزا (2016)، IEA (2015a, 2016).

[10] على سبيل المثال، تستخدم وكالة الطاقة الدولية *"نموذج الطاقة العالمية، World Energy Model, WEM"* لتوليد الاسقاطات والسيناريوهات في التقارير السنوية التي تعدها حول آفاق الطاقة العالمية. للاطلاع على تفاصيل منهجية هذا النموذج أنظر: قسم "WEO Model" section في الموقع الإلكتروني لتقرير آفاق الطاقة العالمية: website *World Energy Outlook*، www.worldenergyoutlook.org.

الجدول (1) عينة من أهم المتغيرات التي يُنطلق منها لإعداد المناظير

(1) السكان.
(2) الناتج المحلي الإجمالي بالقوة الشرائية المعادلة، *PPP*.
(3) السياسات: *الحالية والجديدة المخططة والمتوقعة/المرغوبة مستقبلاً*: *زيادة كفاءة استخدام الوقود في كافة أنواعه ومجالات استخدامه.* *استبدال نفط الأوبك بنفط من مناطق أخرى.* *استبدال الوقود الاحفوري (فحم، نفط، غاز) بوقود متجدد.* *السياسات البيئية.* *الخ.*
(4) التقدم التكنولوجي في مجال الطلب على الطاقة والعرض منها.

ومن الواضح من الجدول أن تفاعل تزايد السكان والدخل (الناتج المحلي الإجمالي) والسياسات المختلفة (خاصة سياسات زيادة كفاءة استخدام الوقود) والتكنولوجيا، الخ، يحدد حجم الطلب على (أو استهلاك) الطاقة في حين تؤثر السياسات والتكنولوجيا أيضاً على تركيبة أشكال الطاقة المختلفة ضمن مجموع الطاقة المستهلكة، وعلى العرض منها. وسنتعرض في هذه الفقرة إلى متغيرين أساسيين، وهما السكان والناتج المحلي الإجمالي، على سبيل المثال، مع التشديد على أهمية المتغيرات الأخرى. أما سياسات زيادة الكفاءة فتتعرض لها الورقة في أماكن متعددة منها.

السكان

يؤدي تفاعل زيادة السكان والدخل إلى تحديد متوسط دخل الشخص الذي يساهم مع العوامل الأخرى في تحديد طلبه على مستوى الطاقة وتركيبتها. وفي مختلف النماذج الاحتسابية المستخدمة في المناظير المختلفة تُستخدم إسقاطات السكان التي يعدها *قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، United Nations Department of Economic and Social Affairs, UNDESA*، لمختلف دول العالم والتي تُحَدَّث بشكل دوري. وتعد هذه الإسقاطات بثلاث بدائل حول الخصوبة: واطئة، وسطى، عالية. وتمتد الاسقاطات بمديات خمس سنوية حتى عام 2100. أنظر آخر تحديث متاح: UN (2017).

الناتج المحلي الإجمالي، GDP

لعل مستوى الدخل الذي يمثله الناتج المحلي الإجمالي يعتبر من أهم المتغيرات في تحديد الطلب على (أو استهلاك) الطاقة. فالدخل، في ظل الأسعار السائدة، هو المحدد الأهم للقوة الشرائية للمستهلك والتي من خلالها يقرر حجم الطلب على مختلف السلع والخدمات ومن ضمنها منتجات الطاقة. وبما أن المناظير المختلفة تهتم ليس فقط بحجم الطلب العالمي على الطاقة ومنتجاتها وإنما الأهمية النسبية (الحصص) لمختلف الدول والمجموعات في هذا الطلب، يصبح من الضروري قياس الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة "بالقوة الشرائية" للدخل، أي أخذ مستوى الأسعار في هذه الدول بالاعتبار. لذلك في تحديد تأثير الدخل على حجم الطلب ينبغي قياس الدخول العالمية بما يسمى *القوة الشرائية المعادلة Purchasing Power Parity, PPP*. ولتحديد القوة الشرائية المعادلة يتم في هذا المجال أولاً اختيار سلة من السلع والخدمات في دولة إشارة، وتستخدم عادة الولايات المتحدة كدولة إشارة. وفي ضوء ذلك يتم تحديد كلفة هذه السلة في كافة الدول الأخرى. وفي ضوء هذه الكلف للدول المختلفة تُعَدَّل تقديراتها للناتج المحلي الإجمالي من القياس بأسعار الصرف الرسمية/السوق إلى القياس "بسعر صرف" القوة الشرائية المعادلة.

لنضرب مثالاً واقعياً، مبسطاً، لبيان الفكرة الأساس لقياس الدخل بالقوة الشرائية المعادلة. لنفترض سائقين تاكسي، واحد في الولايات المتحدة وآخر في الصين. وتبين بيانات فعلية متاحة أن متوسط دخل السائق في الولايات المتحدة (إي الإيرادات ناقصاً كافة التكاليف الجارية والرأسمالية: وقود، تصليح، رسوم، الخ) يبلغ 85.7 دولار ($) يومياً في حين يبلغ متوسط دخل سائق التاكسي الصيني 146 يوان (¥) يومياً. وعند استخدام سعر الصرف الرسمي/السوق بين الدولار واليوان (6.76 يوان للدولار في 2017) يتبين أن دخل سائق التاكسي الصيني يبلغ حوالي 22 دولار أمريكي. أي أن دخل سائق التاكسي الصيني يبلغ رُبع (25%) دخل سائق التاكسي الأمريكي. لنرى الآن كيف يغير القياس بالقوة الشرائية المعادلة هذه النسبة. فلو تم اختيار سلة من السلع والخدمات التي تبلغ قيمتها 85.7 دولار في أمريكا وتبين أن نفس هذه السلة تُكَلِّف حوالي 304 يوان في الصين، أي أن حوالي نصف السلة، 48% (=146\304×100)،

يكلف 146 يوان، يمكن القول أن دخل سائق التاكسي الصيني، بالقوة الشرائية المعادلة، يساوي حوالي نصف (48%) دخل سائق التاكسي الأمريكي وليس رُبعه (25%). بعبارة أخرى ينبغي تعديل سعر الصرف، لأغراض حساب الدخل الصيني بالقوة الشرائية المعادلة، من *سعر الصرف الرسمي/السوق* إلى *سعر صرف القوة الشرائية المعادلة*، أي من 6.76 يوان للدولار إلى 3.55 يوان للدولار (3.55=304¥\85.7$). أنظر الجدول (2) أدناه ومصادره في الملحق (2).

الجدول (2) مثال لقياس الدخل بسعر الصرف الرسمي/السوق وبالقوة الشرائية المعادلة

متوسط الدخل اليومي لسائقي تاكسي في الولايات المتحدة والصين، 2017

	الولايات المتحدة	الصين
الدخل مقاساً بسعر الصرف الرسمي/السوق:		
الدخل اليومي للسائق بالعملة المحلية.	$85.7	¥146
سعر الصرف الرسمي/السوق، *وحدات عملة محلية تجاه الدولار.*	*1*	*6.76*
الدخل اليومي للسائق بالدولار *(بقياس سعر الصرف الرسمي/السوق).*	$85.7	$22
نسبة دخل سائق التاكسي الصيني للأمريكي.		**25%**
الدخل مقاساً بالقوة الشرائية المعادلة، *PPP*:		
كلفة سلة مختارة من السلع والخدمات الأمريكية.	$85.7	¥304
سعر صرف *PPP*، *وحدات عملة محلية تجاه الدولار*:		
الولايات المتحدة.	*1*	
الصين: كلفة السلة في الصين إلى كلفتها في الولايات المتحدة.		*3.55*
الدخل اليومي للسائق مقاساً بالدولار *PPP* = الدخل اليومي للسائق بالعملة المحلية \ سعر صرف *PPP*.	$85.7	$41
نسبة دخل سائق التاكسي الصيني للأمريكي.		**48%**

المصادر: أنظر الملحق (2).

ملاحظة: احتُسبت كلفة السلة المختارة من السلع والخدمات (الأمريكية) **في الصين** (304¥) كما يلي: إن كلفة السلة المختارة **في الولايات المتحدة** عند استخدام سعر الصرف الرسمي/السوق تعادل حوالي 579 يوان (579¥=85.7$ × 6.76). ولكن بما أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي الصيني بالقوة الشرائية المعادلة إلى الناتج المحلي الإجمالي الصيني بسعر الصرف الرسمي/السوق لعام 2017، الواردة في الجدول (3) أدناه، تساوي حوالي 52.5% (=23.3 ترليون\12.2 ترليون × 100) فهذا يعني أن كلفة السلة المختارة **في الصين** تساوي حوالي نصف كلفتها في الولايات المتحدة. بهذا فإن كلفة السلة **في الصين** تساوي حوالي 304 يوان (579¥×52.5%).

ويبين هذا المثال الفكرة الأساس لتحويل قياس الناتج المحلي الإجمالي من استخدام أسعار الصرف الرسمية/السوق إلى أسعار صرف القوة الشرائية المعادلة لكافة دول العالم. وكما أشير أليه آنفاً يقوم البنك الدولي بهذه التعديلات لمعظم دول العالم وينشرها دورياً. على سبيل المثال، يبين الجدول (3) أدناه مقارنة الناتج المحلي الإجمالي للصين مقاساً بسعر الصرف الرسمي/السوق وذلك المقاس بسعر صرف القوة الشرائية المعادلة. ويتبين من الجدول أنه بينما يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الصيني (عدا هونك كونك ومكاو) 63% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي عند القياس بسعر الصرف الرسمي/السوق فإنه يقفز إلى حوالي ضعفه، أي 120% عند القياس بسعر صرف القوة الشرائية المعادلة. ويتكرر ذات الأمر عند حساب متوسط دخل الشخص الصيني، حيث يقفز من حوالي 15% من متوسط دخل الشخص الأمريكي إلى حوالي 28% منه.

إن هذا التغيير في الحساب من القياس بسعر الصرف الرسمي/السوق إلى القياس بسعر صرف القوة الشرائية المعادلة يوضح بشكل أفضل القوة الشرائية للدخل الصيني في تقرير حجم الطلب على الطاقة ومنتجاتها مقارنة بحجم الطلب الأمريكي على الطاقة ومنتجاتها.

الجدول (3) الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة والصين بقياس سعر الصرف الرسمي/السوق وبالقوة الشرائية المعادلة، 2017

	الولايات المتحدة	الصين	*نسبة الصين إلى الولايات المتحدة %*
السكان، *مليون.*	326	1,386	*425*
الناتج المحلي الإجمالي، *تريليون دولار:*			
بالأسعار الجارية، بسعر الصرف الرسمي/السوق.	19.4	12.2	*63*
بالقوة الشرائية المعادلة *PPP* بالأسعار الجارية.	19.4	23.3	*120*
بالقوة الشرائية المعادلة *PPP* بأسعار 2011.	17.7	21.2	*120*

المصدر: أنظر الملحق (2).

ملاحظة: بيانات الصين لا تشمل مقاطعتي هونك كونك ومكاو. وعند شمولهما تتغير النسب قليلاً، إذ تصبح نسبة السكان إلى الولايات المتحدة 428% بدلاً من 425% والناتج المحلي الإجمالي بسعر الصرف الرسمي 65% بدلاً من 63% وبالقوة الشرائية المعادلة 123% بدلاً من 120%.

ثالثاً: التوجهات العامة في استهلاك الطاقة

في سيناريوهات مناظير الطاقة، تنصرف النظرة المستقبلية إلى نوعين من التشخيص. التشخيص الأول ينصرف إلى نسبة نمو مجموع الطاقة ككل بين 2017/2015 و2040. وفي هذا التشخيص يمثل تفاعل تطور متوسط دخل الشخص (حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان) في رفع استهلاك الطاقة، من ناحية، وزيادة كفاءة استخدام الوقود، في تخفيض الطلب على (استهلاك) الطاقة، من ناحية أخرى، المحرك الأساس لتقرير مستوى ومن ثم نمو الطلب على (استهلاك) الطاقة.

وينصرف التشخيص الثاني إلى التغير في مكونات ثلاث مجموعات لاستهلاك وإنتاج الطاقة. المجموعة الأولى تتعلق بالمستخدمين النهائيين للطاقة، *end-users*: النقل، الصناعة، الأبنية، الخ. والثانية تتعلق بشكل الطاقة المستخدم *fuel*: نفط، غاز، فحم، نووي، مائي، متجدد (شمس، ريح، كتلة حيوية، جيو–حرارية). والثالثة تتعلق بالمناطق الجغرافية، *regions*: دول متقدمة *OECD* (الأميركتين، أوربا، الخ)، دول صاعدة (صين، هند، الخ)، أفريقيا، الشرق الأوسط، الخ. وتلعب عوامل عديدة في تحديد تطور الأهميات النسبية (الحصص) في كل من هذه المجموعات، سيجري التطرق لأهمها في هذه الورقة.

(3-1) الدخل واستهلاك الطاقة

يعتمد النمو في استهلاك الطاقة على مجموعة من المتغيرات في مقدمتها الناتج المحلي الإجمالي (الدخل) وأسعار الطاقة ومستوى التقدم الاقتصادي (الذي يمثله متوسط دخل الشخص)، وغيرها من المتغيرات. وبشكل عام تتسم الدول في المراحل الأولى لنموها الاقتصادي بارتفاع نسبة نمو استهلاك الطاقة التي ترافق نسبة نمو معينة في الناتج المحلي الإجمالي. ويطلق على حاصل قسمة النسبة الأولى على الثانية: *المرونة الدخلية للطلب على (أو استهلاك) الطاقة Income Elasticity of Energy Demand*. وكلما تقدم البلد في مراحل التطور تتجه المرونة نحو الانخفاض، عموماً؛ Yao (2014), Hannesson (2014).

وبعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط منذ سبعينيات/ثمانينيات القرن الماضي وزيادة عدم اليقين/القلق حول أمان إمدادات النفط والغاز من منطقة الأوبك، من ناحية، وفيما بعد تصاعد القلق حول تأثير الوقود الأحفوري على البيئة، من ناحية أخرى، لعبت عوامل السياسات العامة وتغير الهيكل ألإنتاجي دوراً مهماً في تخلف النمو في استهلاك الطاقة عن نمو الناتج المحلي الإجمالي (الدخل) عموماً، أي في تسبيب انخفاض إضافي في المرونة، ومؤخراً ضعف العلاقة بدرجة ملموسة في الدول المتقدمة.

ويطلق على هذه الحالة أيضاً انخفاض كثافة استخدام الطاقة، *lower energy intensity*. على سبيل المثال، بينما بلغ الرقم القياسي لاستهلاك الطاقة الأولية لكل دولار (بالأسعار الثابتة) من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة 1.0 في 1950 فإنه تراوح بين 1.0 و0.92 خلال المدة 1950–1970 لينخفض إلى حوالي 0.8 خلال 1970–1980 ويستمر بالانخفاض تدريجياً الى 0.4 في 2010؛ وبعد 2010 استمر بالانخفاض حتى الآن (2018)؛ أنظر: *إدارة معلومات الطاقة الأمريكية* EIA (2013, 2019). في المقابل، بالرغم من انخفاضه أيضاً في الدول النامية ولكن لازالت كثافة استخدام الطاقة فيها أعلى بكثير منها في الدول المتقدمة؛ أنظر: *وكالة الطاقة الدولية* IEA (2016).

ولقد أثَّرَ عاملان فاعلان في تخفيض كثافة استخدام الطاقة. الأول يتمثل في زيادة كفاءة استهلاكها نتيجة لمجموعة من الإجراءات والعوامل التي تمتد من تحسين العزل وزيادة كفاءة الإضاءة والتبريد/التدفئة في المباني إلى زيادة كفاءة أداء المكائن لكل وحدة طاقة مستهلكة في معظم دول العالم. ويتمثل الثاني في تغير الهياكل الإنتاجية في الدول المتقدمة، وحديثاً في الدول الصاعدة كالصين، وذلك بزيادة أهمية القطاعات الخدمية والصناعية قليلة الاستخدام للطاقة مقارنة مع القطاعات التي اتسمت بكثافة استخدام الطاقة، خاصة في المراحل الأولية للتقدم الصناعي والاقتصادي. أنظر: IEA (2015b, 2016, ch.1)، Sitzer (2001).

لهذه الأسباب يلاحظ في منظور الوكالة لعام 2018، في *سيناريو السياسات الجديدة*، فإن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأكثر من مرتين في 2040 مقارنة

بعام 2017 يرافقها ارتفاع استهلاك الطاقة في العالم بحوالي مرة وربع في 2040 مقارنة بعام 2017. أي زيادة دخل أكثر من 100% ترافقها زيادة استهلاك الطاقة بمقدار الربع (25%) فقط. ويذكر تقرير المنظور أن الزيادة في استهلاك الطاقة كان يمكن أن تبلغ النصف (وليس الربع) لولا الزيادة المتوقعة في كفاءة استخدامها. وتتكرر ذات التوجهات في مناظير الأوبك وشركة *BP*، في سيناريوهات الإشارة، فيها. ففي منظور الأوبك يقود أكثر من تضاعف الناتج المحلي الإجمالي بين 2017 و2040، والمبين بقيمة 2.14 في عمود الناتج المحلي الإجمالي للعالم في الشكل (4) أدناه، إلى ارتفاع استهلاك الطاقة بين هاتين السنتين، ليصبح 1.31 مستواه في 2017، كما مبين في عمود استهلاك الطاقة في العالم في الشكل (4). أي أن زيادة الدخل بنسبة 114% بين 2017 و2040 تؤدي لزيادة استهلاك الطاقة بنسبة 31% (حوالي الثلث) فقط بين السنتين. وفي ضوء هذه الأرقام فأن *المرونة الدخلية للطلب على الطاقة* كمتوسط للعالم تساوي 0.37.[11] ويلاحظ من الشكل أيضاً الاختلاف الكبير بين مجموعات الدول في قيمة المرونة. ففي مجموعات الدول المتقدمة، *OECD*، الثلاث (في أوربا والأميركتين وفي آسيا/أوسينيا) لا تؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة تذكر في استهلاك الطاقة بين 2017 و2040 كما هو مبين في تخطي قيمة أعمدة الناتج المحلي الإجمالي للرقم واحد في حين بقاء قيمة أعمدة استهلاك الطاقة عند أو قريباً جداً من المستوى واحد في المجموعات الثلاث في الشكل؛ أي أن *المرونة* فيها تقترب من الصفر.

---

[11] كما أُشير أليه في المتن، تُحتسب المرونة كحاصل قسمة التغير النسبي في استهلاك الطاقة على التغير النسبي في الدخل. وبما أن التغير بين 2017 و2040 هو تغير بين نقطتين زمنيتين، *discrete*، وليس تغيراً "آنيا"، *not continuous*، من نقطة واحدة، فإن التغير النسبي لكل متغير (الدخل والاستهلاك) ينبغي تعريفه بحيث ينسب التغير، بين السنتين، إلى *متوسط* قيمة المتغير في سنتي 2017 و2040 وليس إلى قيمته في سنة 2017. ولوصف معادلة احتساب المرونة في هذه الحالة لنشير إلى: (أ) استهلاك الطاقة في 2040 نسبة إلى استهلاكها في 2017 بالرمز *D2*، ليصبح بذلك استهلاك الطاقة *D1* في 2017 يساوي 1، (ب) الدخل في 2040 نسبة إلى الدخل في 2017 بالرمز *I2*، ليصبح بذلك الدخل *I1* في 2017 يساوي 1. بهذا تحتسب المرونة، *E*، كما يلي:

$$E = \frac{D2 - D1}{I2 - I1} \times \frac{I2 + I1}{D2 + D1} = \frac{D2 - 1}{I2 - 1} \times \frac{I2 + 1}{D2 + 1}.$$

أما لكافة المجموعات الأخرى فإن زيادة الناتج تقود إلى زيادة استهلاك الطاقة ولكن بنسبة أقل، أي أن *المرونة الدخلية للطلب على الطاقة* في جميعها هي أقل من الواحد. وبالرغم من ذلك، فهي تختلف في ما بينها بدرجة ملموسة. على سبيل المثال، تقود زيادة الناتج في روسيا بنسبة 58% بين 2017 و2040 إلى زيادة استهلاك الطاقة بنسبة 11%، والذي يتضمن مرونة قدرها 0.23. وتبلغ *المرونة* في الصين 0.29 وفي الهند 0.59 لترتفع إلى 0.69 لدول الأوبك، وهذه الأخيرة هي أعلى مرونة للمجموعات المبينة في الشكل (4).

الشكل (4) الناتج المحلي الإجمالي (*PPP*) واستهلاك الطاقة في عام 2040 نسبة لعام 2017

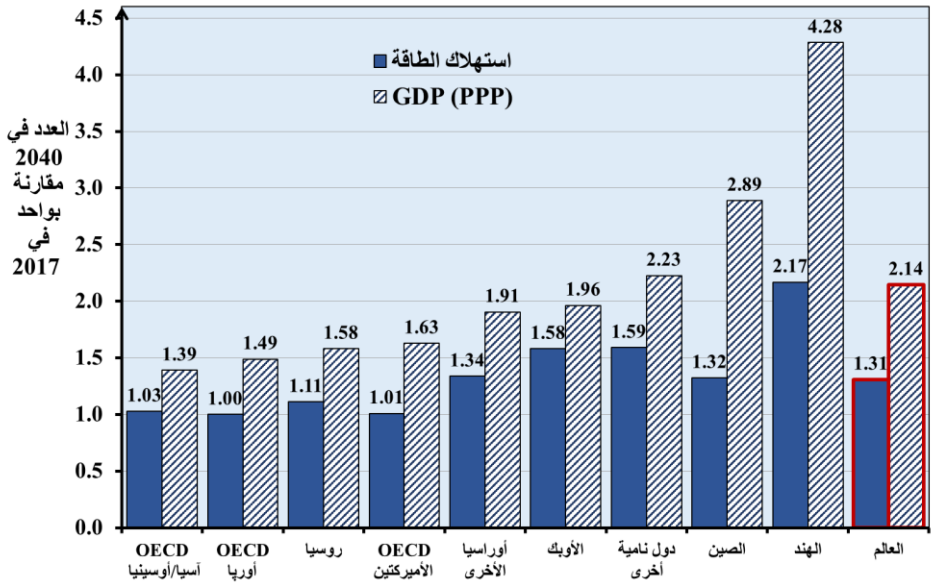

المصدر: رُسم الشكل باستخدام بيانات في: OPEC (2018b, pp. 26, 40, 44, 59).

ملاحظة: الدول المكونة للمجموعات في الشكل هي كما يلي:

مجموعات *OECD*: الدول الأعضاء من: (أ) الأميركتين، (ب) أوربا، (ج) آسيا/أوسينيا: *أستراليا، اليابان، نيوزلندا، كوريا الجنوبية، الخ.*

أوراسيا، *Eurasia*: جميع الدول الاشتراكية السابقة في أوربا وآسيا الوسطى زائداً قبرص ومالطا وجبل طارق.

دول نامية أخرى: دول من أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا (ليست في *OECD* أو الأوبك أو أوراسيا، ولا تشمل الصين والهند).

(3-2) ارتفاع حصة آسيا في استهلاك الطاقة العالمي

ستتركز الزيادة في استهلاك الطاقة في العالم بين 2017 و2040، حسب المناظير الأربعة، في الدول الآسيوية خاصة الهند والصين والدول النامية والصاعدة الأخرى مع زيادة ضئيلة وربما ركود وحتى انخفاض في معظم الدول المتقدمة (*OECD*). ويذكر منظور الوكالة أنه بينما استهلكت أوربا وشمال أمريكا في عام 2000 حوالي 40% من الطاقة في العالم والدول الآسيوية 20% فأنها ستتبادل هذه النسب في عام 2040.

ويبرز صعود دور آسيا (الصين، الهند، والدول الأخرى الممتدة من أفغانستان إلى الشرق، وليست في *OECD* أو أوراسيا أو أوبك) في استهلاك الطاقة العالمي بمختلف أشكال الوقود والتكنولوجيا والاستثمار. ويذكر تقرير الوكالة أن آسيا ستستوعب نصف الزيادة في استهلاك الغاز الطبيعي في العالم بين 2017 و2040 و60% من الزيادة في طاقة الرياح والطاقة الشمسية (*Photovoltaics, PVs*) وأكثر من 80% الزيادة في استهلاك النفط وأكثر من 100% من الزيادة في الطاقة النووية واستهلاك الفحم (أي الزيادة بما فيها التعويض عن غلق وحدات نووية وتخفيض طاقات كهربائية تستخدم الفحم في دول متقدمة). ولتأكيد بروز دور آسيا وخاصة الصين يبين التقرير أنه بينما كانت الشركات الأوربية في المقدمة، عالمياً، من ناحية شركات الكهرباء، خلال الخمسة عشر سنة الماضية، تتصدر الآن ست شركات صينية من ضمن عشرة شركات، قطاع الكهرباء العالمي.

وينحى منظور الأوبك بذات الاتجاه حيث بعد أن يبين أن استهلاك الطاقة سيزداد بمقدار 91 مليون برميل معادل يومياً، م-ب-م-ي (4,526 مليون طن معادل سنويا، م-ط-م-س)، أي من 274 م-ب-م-ي (13,629 م-ط-م-س) في 2015 إلى 365 م-ب-م-ي (18,155 م-ط-م-س) في 2040، فأنه يشير إلى أن 95% من الزيادة ستستوعبها الدول النامية، بما فيها الصين والهند؛ الجدول (7) في الملحق (1) لهذه الورقة. ويكرر منظورا شركة *BP* ذات الاتجاه حيث يذكران أن كل النمو في استهلاك الطاقة سيكون في الدول النامية سريعة-النمو. ومن ضمن ذلك فأن نصف

الزيادة في استهلاك الطاقة عالميا ستستوعبه الصين والهند. وتزداد نسبة النمو في الدول النامية خاصة، في *سيناريو زيادة استهلاك الطاقة* (عن سيناريو الإشارة، *التحول التطوري*) في منظور *BP* 2019.

ويبين الشكل (5) هذه الاتجاهات بما فيها حجم الطلب على الطاقة (الاستهلاك) وأنصبة مناطق العالم المختلفة فيه خلال السنوات 16/2015 و2040، حسب منظوري الأوبك وشركة *BP*، 2018.

على سبيل المثال، يوضح الجزء (5–1) من الشكل (5) منظور الأوبك الذي يبين، في جانبه الأيمن، أن استهلاك الطاقة في الهند سيزداد بنسبة 132% بين 2015 و2040 (لاحظ أن مقارنة مماثلة في الشكل 4 هي بين 2017 و2040). أما حصة الهند من الاستهلاك العالمي للطاقة التي يبينها الجانب الأيسر من (5–1) فستزداد من 6.2% في 2015 إلى 10.7% في 2040. وبالنسبة للصين سيزداد استهلاك الطاقة في 2040 بنسبة 36% عنه في 2015. أما حصتها في الاستهلاك العالمي للطاقة فستبقى تقريباً على حالها بين 2015 و2040، عند أكثر قليلاً من 22%. وبالنسبة لمجموعة دول الأوبك ستزداد حصتها من 7.3% إلى 9.0% في الاستهلاك العالمي للطاقة. قارن هذه التوجهات مع أوربا (*OECD*)، التي سيبقى استهلاك الطاقة فيها على حاله بين 2015 و2040 (الجانب الأيمن في الجزء الأعلى 5–1) وبذلك ستنخفض حصتها من الاستهلاك العالمي من 13% في 2015 إلى 9.7% في 2040 (الجانب الأيسر في الجزء الأعلى 5–1). وينخفض استهلاك الأميركتين (*OECD*) قليلاً لتنخفض أيضاً حصتها من 20.1% إلى 15.2% في الاستهلاك العالمي.

وبالرغم من بعض الاختلاف في تصنيف المجموعات الدولية في منظور شركة *BP* 2018، فإن الجانبين في الجزء الأسفل (5–2) من الشكل (5)، عنه في منظور الأوبك في الجزء الأعلى (5–1)، إلا أنهما يبينان توجهات مماثلة، تقريباً، بين السنتين 2016 و2040 لتلك التي يبينها منظور الأوبك بين 2015 و2040.

الشكل (5) الطلب على الطاقة (الاستهلاك) وأنصبة المجموعات الدولية فيه

(5-1) الطلب على الطاقة وأنصبة المجموعات الدولية فيه حسب منظور الأوبك 2018

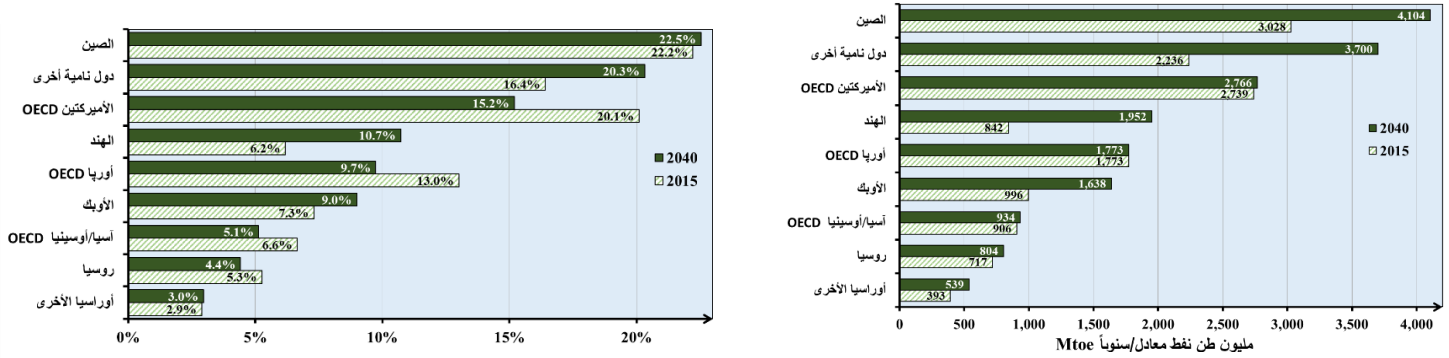

المصدر: رُسم الشكلان باستخدام بيانات في: OPEC (2018b, p. 59)، والذي ورد فيه الاستهلاك بمقياس م-ب-م-ي وحُوّل إلى Mtoe حسب OPEC (2018a, p. 128).

(5-2) الطلب على الطاقة وأنصبة المجموعات الدولية فيه حسب منظور BP 2018

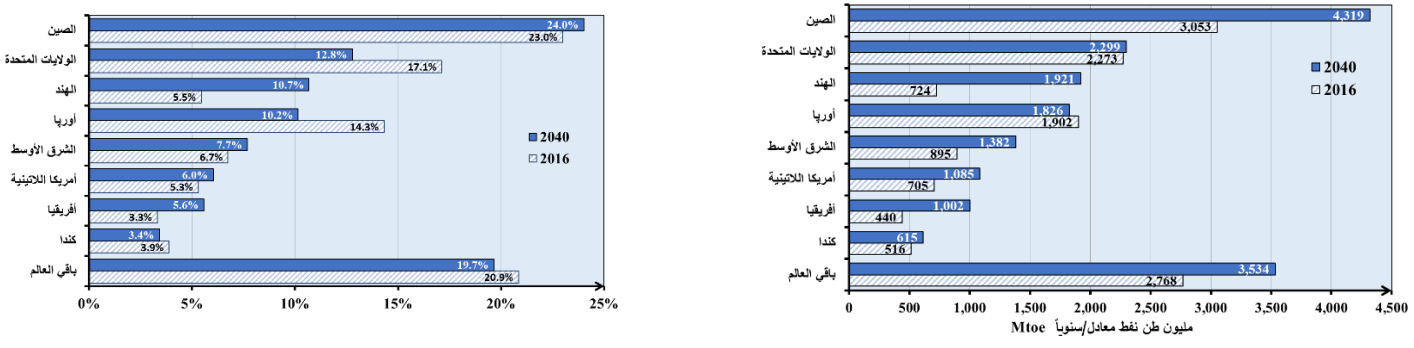

المصدر: رُسم الشكلان باستخدام بيانات في: BP (2018, pp. 120, 121). **ملاحظة:** أمريكا اللاتينية: أمريكا الوسطى والجنوبية.

رابعاً: "ثورة" الوقود المحصور *Shale Revolution*

منذ انطلاقها في أواخر العقد الماضي تستمر ما يطلق عليها منظور الوكالة "ثورة" الوقود المحصور في التأثير الكبير في عرض النفط والغاز العالميين والتي قادت إلى تمكين الولايات المتحدة لتصبح أهم منتج للنفط والغاز في العالم. إذ يتوقع منظور الوكالة، في *سيناريو السياسات الجديدة*، تزايد إنتاج النفط والغاز (تقليدي ومحصور) في الولايات المتحدة بحيث تكَوِّن الزيادة فيه حوالي 75% من الزيادة في إنتاج النفط (والسوائل الأخرى) و40% من الزيادة في إنتاج الغاز في العالم بين الآن وأواسط/أواخر العشرينيات القادمة. وبحلول 2025 سيكون واحد من كل خَمس براميل منتجة من النفط وواحد من كل أربع أقدام مكعبة منتجة من الغاز في العالم ينتج في الولايات المتحدة. ولكن بعد وصول أنتاج النفط المحصور قمته في أواسط/أواخر العشرينيات يبدأ بالهبوط، حسب *سيناريو السياسات الجديدة* في منظور الوكالة 2018. وتنحى مناظير الأوبك 2018 وشركة *BP* 2018 و2019، في سيناريو الإشارة لكل منها، بذات الاتجاه في توقع تسارع إنتاج النفط المحصور في الولايات المتحدة ووصوله مستوى الهضبة في أواسط/أواخر عشرينيات هذا القرن ثم هبوطه بعد ذلك. ويقترب منظور الأوبك من منظور الوكالة، نسبياً، حيث يتوقع، في *سيناريو حالة الإشارة*، كما يتبين من الجدول (4) في الملحق (1) لهذه الورقة، أن تكَوِّن الزيادة في النفط الأمريكي (5.8 م–ب–ي) 59% من الزيادة في إنتاج النفط (والسوائل الأخرى) في العالم (9.8 م–ب–ي) بين الآن و2025.

ويمثل هذا التطور في الولايات المتحدة عكس للاتجاه الانخفاضي طويل الأمد لإنتاج النفط (والغاز) فيها خلال العقود السابقة. فبعد وصول الإنتاج الأمريكي من النفط (والسوائل الأخرى) حوالي 36% من التجهيز العالمي للنفط والسوائل في عام 1960 فإنه بدأ في انحداره طويل الأمد نتيجة لاستنزاف الاحتياطات النفطية، وعدم تعويضها باحتياطيات إضافية كافية، حتى وصل إلى حوالي 9% فقط من التجهيز

العالمي في عام 2008؛ الجدول (5) في الملحق (1) لهذه الورقة. ولكن كما يلاحظ من الجدول فإن نصيب الولايات المتحدة أخذ في التصاعد منذ 2009 حتى وصل إلى حوالي 15% في 2017. وهذه زيادة كبيرة تعود كلياً إلى التسارع في إنتاج النفط المحصور (والذي عَوَّض أيضاً عن التدهور في إنتاج النفط "التقليدي"). فلقد أزداد إنتاج النفط المحصور (خام وسوائل غاز *NGLs* "غير تقليدي") من حوالي 0.5 مليون برميل يوميا، م–ب–ي في 2008 إلى 7.4 م–ب–ي في 2017. وبينما كان النفط المحصور يكوِّن حوالي 7% من الإنتاج الأمريكي في 2008 أصبح يكوِّن 51% في 2017. وفي سيناريو الإشارة يتوقع منظور الأوبك صعود النسبة إلى 69% في 2025 و72% في 2040؛ أنظر الجدول (4) و*الملاحظة* فيه. هذا برغم الانخفاض في إنتاج النفط المحصور في 2040 عنه في 2025، كما يتوقعه منظور الأوبك، ولكن الانخفاض في النفط التقليدي سيكون أسرع.

إن التبعة الأساسية لتسارع إنتاج النفط (والغاز) المحصور في الولايات المتحدة حتى أواسط/أواخر العشرينيات القادمة وتباطؤه وانخفاضه بعد ذلك حتى 2040، في المناظير الأربعة في سيناريوهات الإشارة فيها، ستكون على مدى زيادة الإنتاج من دول الأوبك وتغير نصيبها من الإنتاج العالمي. ففي منظور الأوبك، *سيناريو حالة الإشارة*، المبين في الجدولين (4) و(5) بينما يركد إنتاج الأوبك، تقريباً، بين 2017 و2025 فإنه سيتسارع، بعد أواخر العشرينيات، لإشباع الطلب العالمي، معوضاً بذلك الانخفاض المتوقع في إنتاج الولايات المتحدة (خاصة النفط المحصور) والدول الأخرى (النفط التقليدي ونفط محصور) بين 2025 و2040. ويتضمن ذلك انخفاض نصيب دول الأوبك في إنتاج النفط (والسوائل) العالمي من حوالي 40% في 2017 إلى 37% في 2025 ليتصاعد بعد ذلك إلى 44% في 2040. خلال ذلك يتصاعد نصيب الولايات المتحدة من حوالي 15% في 2017 إلى 19% في 2025 لينخفض إلى حوالي 15% إلى في 2040؛ الجدول (5) في الملحق (1) لهذه الورقة.

ولكن الإنتاج المستقبلي من النفط المحصور قد يتخطى "توقعات" سيناريوهات الإشارة في المناظير الأربعة. ويعود ذلك إلى أن حجم موارد النفط والغاز المحصورين، *oil & gas in-place*، لا زالت غير يقينية، *uncertain*، وقد تكون أكبر مما هو مقدر الآن، كما أن التقدم التكنولوجي قد يجعل تكاليف استخراجها أقل مما هي عليه الآن، هذا مع احتمال توجه مناطق أخرى لزيادة إنتاجها، بأكبر مما يُعتقد الآن (والتي تحصرها المناظير الأربعة الآن بدول قليلة وكميات قليلة، ككندا وأستراليا والصين والبحرين وروسيا والأرجنتين، الخ). لذلك، على سبيل المثال، فإن منظور الوكالة، في سيناريو آخر، لا يستبعد استمرار الزيادة في إنتاج النفط والغاز المحصورين بعد عشرينيات هذا القرن وبحجم أكبر مما ورد في *سيناريو السياسات الجديدة*. وتتكر ذات الاتجاهات في سيناريوهات أخرى في مناظير الأوبك وشركة *BP*.[12] وبالنتيجة فإن التأثير السلبي على إنتاج النفط من دول الأوبك والنفط بشكل عام قد يكون أكبر بحيث سيكون النفط المحصور هو الذي يشبع نسبة متنامية من الطلب (المتباطئ الزيادة) على النفط في العالم في حين يستمر ضمور دور الأوبك في التجهيز العالمي. ولعل هذا تحذير ينبغي على دول الأوبك التفكير به ملياً والاستعداد لمواجهته لما له من نتائج كارثية بعيدة المدى. وتتمثل هذه الحالة عندما تجد هذه الدول نفسها بمورد تتجه الأنظار بعيداً عنه، في الوقت الذي لم يتم إعداد سابق لبدائل مستدامة له، لعل من أهمها تنويع الاقتصاد وتطوير الصناعات البتروكيماوية. ويأتي في مقدمة هذه الدول العراق الذي

[12] إن النمو السريع في إنتاج النفط (والغاز) المحصورين في الولايات المتحدة خلال الخمس سنوات الأخيرة، بالرغم من انخفاض الأسعار، كان نتيجة لاستمرار الاستثمار فيه. على سبيل المثال، بلغ الاستثمار خلال الثلاث سنوات الأخيرة حوالي 70 مليار دولار في النفط المحصور (منها 50 مليار أسهم/اكتتاب للجمهور، *public*، و20 مليار استثمار خاص، *private*). ولكن توجد شواهد الآن إلى أن المستثمرين يتوقعون أرباحاً موزعة أكبر من السابق مما يقود إلى إنفاق استثماري أقل والذي قد يقود، بدوره، لتباطؤ ارتفاع إنتاج النفط المحصور، خاصة إذا استمرت أسعار النفط منخفضة. نقطة أثارها John Hess في مجموعة نقاش *'panel'* أعقبت عرض Fatih Birole، المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، في 1 آذار 2018 في *CSIS*.

يعتمد اعتماداً شبه كلي على النفط في تمويل الميزانية العامة والحصول على العملة الأجنبية، وتوفير الاستخدام (الحكومي) للقوة العاملة المتزايدة.

خامساً: مدى إمكانية التوسع في استهلاك الكهرباء

كما أشير أليه في الفقرة (2–1) أعلاه، فإن الطاقة الكهربائية هي طاقة وسيطة وليست أولية.[13] فهي تُوَلَّد باستخدام مختلف أشكال الوقود ألأولية كالفحم والنفط الخام ومنتجاته والغاز الطبيعي والطاقة النووية وأنواع الوقود المتجددة كالريح وأشعة الشمس والجيو–حرارية، الخ. لذلك فإن تأثير التوسع فيها على إنتاج واستهلاك أشكال الوقود المختلفة سيعتمد على أشكال الوقود الأكثر استخداماً في توليدها. إن "التوقعات"/السياسات في المناظير الأربعة تبين أن أشكال الوقود الأكثر استخداماً في توليد الكهرباء ستتجه، عموماً، في العالم بدرجة أكبر مستقبلاً نحو الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والريح وغيرها، من ناحية، والغاز الطبيعي، من ناحية أخرى، مع تناقص نصيب الفحم (والنفط)؛ في العالم ككل والطاقة النووية في الدول المتقدمة. وبهذا التوجه سيؤثر التوسع في استخدام الطاقة الكهربائية على إنتاج واستهلاك أنواع الوقود. غير أن مدى التوسع في استخدام الطاقة الكهربائية وتوليدها سيواجه تحديات كبيرة خلال فترة انتقالية حتى يتم تحقيق مستهدفات هذا التوسع. وبينما تتناول المناظير الأربعة هذا البعد كعامل أساس في إسقاطاتها المستقبلية فإن منظور الوكالة يخصص له جزءً موسعاً. مع ملاحظة، كما أشير أليه آنفاً، أن منظور Bloomberg (2018) مخصص كلياً للطاقة الكهربائية في العالم.

تتضافر مجموعة من العوامل لزيادة دور الكهرباء في تزويد الطاقة في العالم، حالياً ومستقبلاً، تتمثل في انخفاض كلفة توليد الطاقات المتجددة، من ناحية العرض،

[13] من المناسب الإشارة إلى أنه في بعض الأحيان يشار إلى استهلاك الكهرباء كنسبة من مجموع *الطاقة الكلية المستهلكة*، كما في تقارير الوكالة. وبما أن الطاقة الكهربائية هي طاقة وسيطة فينبغي عند حساب مجموع *الطاقة الكلية المستهلكة* استثناء أشكال الطاقات الأولية المستخدمة في توليد الطاقة الكهربائية من مجموع *الطاقة الكلية المستهلكة*.

وزيادة استخدام *"الرقمنة"، digitization"* في استهلاك الكهرباء، من ناحية الطلب. وفي هذا السياق، وكما أشير أليه آنفاً، قادت السياسات التشجيعية وتقدم التكنولوجيا وانخفاض الكلفة نحو نمو سريع لاستخدام الموارد المتجددة المتغيرة *variable renewable resources* (الريح، الشمس، الخ؛ تمييزاً لها عن الموارد المتجددة "المستقرة" كالطاقات المائية والنووية) في توليد الكهرباء، مما يضعها في مقدمة الجهود لتخفيض انبعاث الغازات الملوثة للبيئة. ولكن، يرى تقرير الوكالة، أن المطلوب هو تغيير طريقة عمل القطاع لتأمين تجهيزاً يمكن الاعتماد عليه. ولعل أهم التحديات التي تواجهه في هذا الخصوص تتمثل بما يلي:

- مشكلة المرونة، *flexibility*. وتنصرف هذه المشكلة إلى كيفية تجهيز الكهرباء عندما لا تستطيع الطاقات المتجددة تجهيزها (انخفاض سرعة الريح أو خلال الفترات الغائمة، الخ)، وذلك من خلال محطات حرارية أو من خلال البطاريات.
- حالة عدم اليقين من الهيكل المستقبلي لقطاع الكهرباء والتي توثر في عائد الاستثمار ومن ثم تؤثر في قرار الاستثمار في القطاع.

وفيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية التي تتفق حولها المناظير الأربعة تتوضح التوجهات التالية في استهلاك الكهرباء.

(5-1) الدول المتقدمة

ستتسم هذه الدول بتواضع نمو استهلاك الكهرباء في المستقبل. ويدل على ذلك التوجهات خلال العقد المنصرم. فلقد قادت القوانين الصارمة في زيادة كفاءة استخدام الطاقة إلى كبح نمو الطلب على الكهرباء بحيث، على سبيل المثال، شهدت 18 دولة من أعضاء وكالة الطاقة الدولية الثلاثين انخفاضا في استهلاك الكهرباء منذ 2010. ولكن بالرغم من هذا الانخفاض لا زال الاستثمار المطلوب في البنى الأساسية الكهربائية، في هذه الدول، كبيراً جداً بسبب التغير المتوقع في إشكال الوقود المستخدمة لتوليد الطاقة

الكهربائية، من ناحية، والتطويرات اللازمة لهذه البنى، من ناحية أخرى. غير أن ما يمكن أن يساهم في عرقلة الاستثمار المطلوب من ناحية المستثمرين، هو أن مستوى أسعار الكهرباء في سوق الجملة، في هذه الدول، لا يساعد على توفير عائد مناسب للاستثمار.

(5-2) باقي دول العالم

يُتوقع تزايد استهلاك الطاقة الكهربائية بين الآن و2040 في الدول النامية والتي تعكس التوجهات الاستراتيجية في هذه الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية، وكذلك في تقليل انبعاث الغازات. على سبيل المثال، أن واحداً من كل خمسة كيلو/وات/ساعة زيادة في استهلاك الكهرباء في العالم بين الآن و2040 سيتحقق في الموتورات الكهربائية الصينية. من ناحية أخرى، ستقود زيادة الطلب على التبريد في الدول النامية، عموماً، إلى زيادة مماثلة في استهلاك الكهرباء. وفي غياب جهود أكبر في كفاءة الاستهلاك فإن واحد من كل ثلاث دولارات مستثمرة في كافة مجالات الطاقة سيذهب إلى توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها في الدول النامية. من ناحية أخرى، فأن هناك مخاطر عدم إمكانية تحقيق الاستثمار الكاف بسبب كون تعرفة الكهرباء للمستهلك اقل من كلفة الإنتاج والنقل والتوزيع.

إن زيادة تنافسية الخلايا الشمسية *Solar PVs* ستقود إلى تخطي طاقاتها الكهربائية لتلك العائدة للريح بحلول 2025 ولتلك العائدة للطاقات المائية بحلول 2030 ولتلك العائدة للفحم قبل 2040. ولكن بدون إعانة وإسناد من قبل السياسات العامة فإنها ستستمر بأقل تنافسية من المحطات الحرارية. أنظر الشكل (6) أدناه.

من ناحية أخرى، ستكون معظم الطاقات الشمسية مملوكة للمنافع *utilities*. ولكن تلك العائدة للمنازل والأعمال ستنمو وتمارس دوراً مسانداً مهماً.

أنظر: IEA (2018).

الشكل (6) تخطي تكنولوجيا الخلايا الشمسية لمعظم التكنولوجيات الأخرى

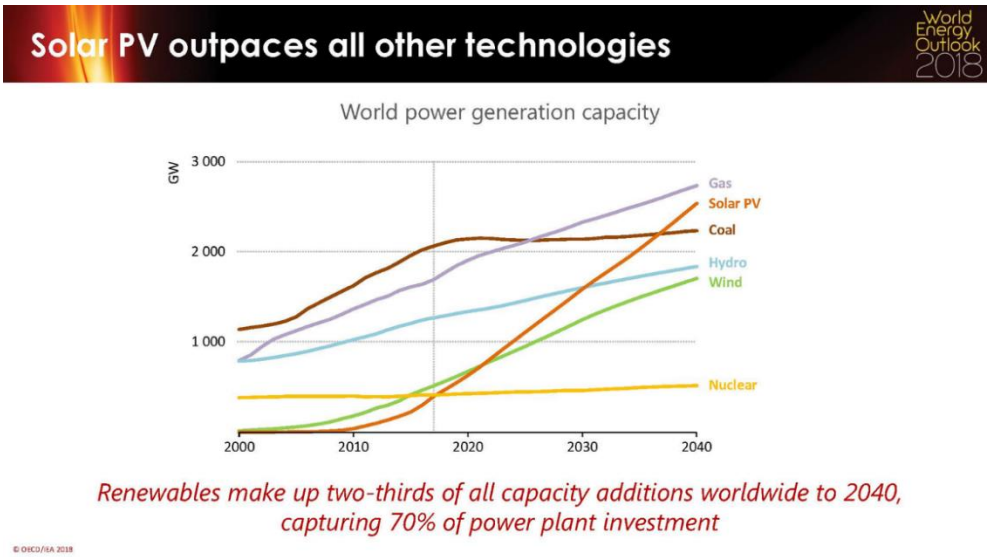

المصدر: IEA (2018), *New Policies Scenario*.

(5-3) السيارات الكهربائية

تتفق المناظير الأربعة على ان التطور في عدد واستخدام السيارات الكهربائية (والتي سيتركز توسعها في سيارات الركاب والشاحنات الصغيرة والباصات العامة) سيكون سريعاً، وبما يختلف عن التوقعات المتحفظة السابقة، بحيث يزداد عدد هذه السيارات من حوالي 2.5 مليون سيارة في 2017 إلى 320 مليون سيارة في 2040، حسب منظور الأوبك.[14] أي من حوالي 0.2% من العدد الكلي للسيارات البالغ حوالي 1.3

[14] بينما ورد عدد السيارات الكهربائية المتوقع (320 مليون) في عام 2040 في مجلد تقرير منظور الأوبك، OPEC (2018b, p. 13)، لم يرد عدد السيارات الكهربائية لعام 2017 في المجلد. ولكن في ملف اكسيل ملحق بمنظور الأوبك يحتوي الأرقام المستخدمة في رسم أشكال الفصل الثالث من مجلد تقرير المنظور، بالذات صفحة اكسيل Figure 3.19، ورد عدد سيارات الركاب الكهربائية بمقدار 2.35 مليون في 2017. وبضرب ذات النسبة (بين سيارات الركاب الكهربائية والعدد الكلي لسيارات الركاب) بالعدد الكلي للسيارات التجارية نحصل على 0.12 مليون سيارة كهربائية تجارية في 2017. وبجمع الاثنين يتبين أن عدد السيارات الكهربائية للركاب والتجارية في 2017 يبلغ حوالي 2.5 مليون وهو العدد المذكور في المتن. وحسب تعريف منظور الأوبك تشمل السيارات الكهربائية: سيارات البطاريات، *battery*، والسيارات الهجينة، *plug-in hybrid*؛ OPEC (2018b, p. 13).

مليار سيارة ركاب وتجارية في 2017 إلى حوالي 13% من العدد الكلي المتوقع بلوغه 2.4 مليار سيارة ركاب وتجارية في 2040؛ OPEC (2018b, pp. 13, 129, 130, 133). لا بل أن منظور شركة *BP* 2019 يتوقع أن يؤلف عدد الكيلومترات المقطوعة حوالي 23% من عدد الكيلومترات التي يقطعها أسطول جميع سيارات الركاب في 2040؛ BP (2019, p. 47). وسيتحقق ذلك نتيجة لتطور عدد السيارات المقادة ذاتياً وزيادة *"المشاركة، shared mobility"* في استخدامها. وحسب منظور الوكالة سيقود ذلك إلى تقليل الطلب على النفط بمقدار 3 م–ب–ي في 2040 مقارنة مع 2017. وفي سيناريوهات أخرى تفترض هذه المناظير جميعاً تطوراً أسرع في عدد واستعمال السيارات الكهربائية (الكيلومترات المقطوعة).

سادساً: تأثير توسع استهلاك الطاقة الكهربائية وزيادة كفاءة استخدام الوقود على أنواعه المستهلكة

كما أشير أليه أعلاه، سيقود التوسع المتوقع والممكن لاستخدام الكهرباء في المستقبل إلى تغييرات جوهرية في استهلاك المنتجات المختلفة للطاقة اعتماداً على تلك الاشكال التي سيتوسع استخدامها في توليد الكهرباء. ولكن هناك بعض "الموانع" أو "العراقيل" التي ستبطأ من التغييرات الممكنة. فهناك حقيقة أساسية مفادها أن الأصول القائمة التي تستهلك الطاقة في العالم الآن (محطات الكهرباء، أسطول السيارات، الأبنية، المصانع، الطرق، الخ) والتي لا يمكن استبدالها إلا خلال فترة زمنية تطول أو تقصر، ستساهم في تقييد مدى تأثير التوسع في الطاقة الكهربائية في استهلاك أنواع الوقود المختلفة.[15]

(6–1) الطاقات المتجددة

إن تزايد استخدام الطاقات المتجددة المتغيرة (الطاقات الشمسية والريح والجيو–حرارية والكتلة الحيوية) في توليد الكهرباء سيكون من بين العوامل الأساسية في تغيير حصص

[15] من الجدير أن يذكر أنه بالرغم من أن منظور شركة *BP* 2019 يشير إلى هذه الموانع والعراقيل أيضاً فإن الرأي الوارد فيه يميل إلى أن سرعة "نفاذ، *penetration*" الطاقات المتجددة سيكون مستقبلاً أسرع من نفاذ الأنواع الأخرى من الوقود في الماضي.

أشكال الوقود المختلفة في الاستهلاك الكلي للطاقة. وتتبين قوة تأثيرها المستقبلي من توقع زيادة أهميتها النسبية في توليد الكهرباء، ومن ثم في استهلاك الطاقة في العالم من 11.3% في 2015 إلى 16.1% في 2040. أما الطاقات المائية فهي طاقات متجددة ولكن "مستقرة" ومن غير المتوقع توسع استخدامها كثيراً. لذلك ستثبت، تقريباً، أهميتها النسبية عند 2.4–2.7% بين 2015 و2040. الشكل (7) أدناه.

(6-2) استهلاك النفط

بينما يتوقع منظارا الوكالة والأوبك وصول الطلب على النفط للسيارات ذروته في نهاية العشرينيات القادمة فإن الطلب في الصناعة (البتروكيماويات) ونقل البضائع البري والنقل الجوي والبحري سيستمر بالنمو ليؤدي إلى استمرار نمو الاستهلاك الكلي للنفط حتى عام 2040. فمدى الاحلال الملموس في نوع سيارات الركاب (من الاحتراق الداخلي إلى الكهربائية) سوف لن يقابله احلال مماثل في الاستخدامات الأخرى للنفط. على سبيل المثال، فإن استخدام النفط في البتروكيماويات سينمو بانتظام. وحتى أذا شُدِدَت القواعد باتجاه زيادة إعادة استخدام البلاستك فإن ذلك سيقلل فقط 1.5 م–ب–ي من ال 5 م–ب–ي المتوقعة لزيادة استخدام النفط في البتروكيماويات حسب منظور الوكالة. وسيستمر النمو أيضاً في باقي الاستخدامات.[16] لذلك بالمحصلة سيزداد الاستهلاك الكلي للنفط، حسب منظور الأوبك، من حوالي 97 م–ب–ي في 2017 إلى حوالي 112 م–ب–ي في 2040، في حين يزداد حسب منظور الوكالة إلى 106 م–ب–ي في 2040. وستكون هذه الزيادة المتوقعة في استهلاك النفط حصراً في الدول النامية، والتي ستكون الهند أسرعها في النمو؛ الجدول (6) في الملحق (1) لهذه الورقة. وستعوض هذه الزيادة عن انخفاض الاستهلاك في الدول المتقدمة وكذلك رفع الاستهلاك

[16] من غير الواضح في المناظير الأربعة كيف سيؤثر تطبيق قواعد منظمة النقل البحري الدولية *International Maritime Organization (IMO) regulations*، بشأن استبدال الوقود المستخدم في النقل البحري من المتبقي، residual، إلى الديزل، على الطلب الكلي على النفط، عدا عن الإشارة إلى أن هذا التأثير سيمثل تحدياً لمصافي النفط وسيعتمد على قابليتها لحل هذه المشكلة من خلال تغيير تركيبة المنتجات النفطية.

الكلي للنفط. من ناحية أخرى، بالرغم من أن منظاري شركة *BP* 2008 و2009 يتوقعان، في سيناريو الإشارة، ذروة في الاستهلاك الكلي للنفط بعد حلول الثلاثينيات إلا أن سيناريو *زيادة استهلاك الطاقة من قبل الدول النامية في* منظور 2019 يقود إلى نموٍ أسرع لاستهلاك النفط في العالم فوق الذروة التي يتوقعها سيناريو الإشارة في هذا المنظور.

وبموجب تقرير الوكالة 2018 فأن أهم عامل في تقليل نمو استهلاك النفط، في ضوء استمرار الأصول القائمة في الخدمة، سيتمثل في زيادة الكفاءة في استهلاكه في كافة المجالات ومن ضمنها الصناعة والنقل الجوي والبحري ونقل البضائع في الشاحنات. وتغطي استخدامات هذه الأصول حالياً (2017) حوالي 74% من استهلاك النفط (بما فيه سوائل الغاز وغيرها) في العالم في حين يغطي النقل بسيارات الركّاب حوالي 26% (والذي يمثل المجال الأهم لمنافسة السيارات الكهربائية لسيارات الاحتراق الداخلي مستقبلاً).[17] وحتى في مجال سيارات الركاب تذهب التقارير الأربعة إلى ان تحسين كفاءة استخدام الوقود في اسطول السيارات التقليدية (الاحتراق الداخلي)، والتي ستستمر، بالرغم من النمو السريع للسيارات الكهربائية، تُكَوِّن أغلب السيارات في 2040، حسب سيناريوهات الإشارة في المناظير الأربعة، ومنها الأوبك OPEC (2018b, p. 131)، سيؤدي إلى تخفيض استهلاك النفط بأكثر من ثلاث مرات ما تؤدي أليه زيادة عدد (واستخدام) السيارات الكهربائية من 2.5 مليون سيارة حالياً إلى 300–350 مليون في 2040.

[17] يمثل الرقم 26% في المتن نسبة استهلاك الكَازولين (25.5 م–ب–ي) من الاستهلاك الكلي للنفط (97.2 م–ب–ي، بما فيه سوائل الغاز وغيرها) في العالم في 2017؛ أنظر: الجدول 3.4 الوارد في ملف اكسيل ملحق بالفصل الثالث من تقرير منظور الأوبك 2018، OPEC (2018b). ولقد استُخدم استهلاك الكَازولين كتقريب لاستهلاك سيارات الركّاب من النفط. ومن المناسب ملاحظة أن استهلاك الكَازولين هو جزء من استهلاك "الطرق، *Road*" الوارد في الجانب الأيمن من الشكل (2) في المتن أعلاه. ولقد بلغ استهلاك "الطرق" حوالي 44% من استهلاك النفط في العالم في 2017؛ OPEC (2018b, p. 125).

وستكون محصلة النمو (المعتدل) في الطلب على النفط، من ناحية، وزيادة كفاءة استخدامه، من ناحية ثانية، والتعويض عنه في السيارات الكهربائية، من ناحية ثالثة، انخفاض أهميته النسبية في استهلاك الطاقة العالمية من 31.5% في 2015 إلى 27.8% في 2040، كما يلاحظ من الشكل (7) أدناه.

(6-3) استهلاك الغاز الطبيعي

من المتوقع حسب منظور الوكالة أن يتخطى استخدام الغاز الطبيعي استخدام الفحم في 2030 ليحتل بذلك ثاني أكبر حصة في استهلاك الطاقة (بعد النفط) ويقترب من حصة النفط في 2040. وسيكون استخدام الصناعة له في طليعة استخداماته. ونتيجة لتطور إنتاجه في العالم فيقدر أن تتضاعف التجارة فيه، خاصة من خلال الغاز المسال، *LNG*، استجابة لزيادة طلب الدول النامية وفي مقدمتها الصين (منظورا *BP*). وستبقى روسيا في طليعة الدول المصدرة خاصة بفتحها مجالات تبادل جديدة مع آسيا. وبالرغم من أن تطور استخدام الخلايا الشمسية، *Solar PVs*، والريح في توليد الكهرباء سيقلل من استغلال الطاقات الكهربائية التي تستخدم الغاز في أوربا وكذلك سيؤدي لذلك زيادة العزل وكفاءة استخدام الوقود في الأبنية، ولكن الغاز الطبيعي وبناه الأساسية ستستمر في تجهيز الحرارة، خاصة في الشتاء، وتأمين خدمة غير متقطعة للطاقة الكهربائية في العالم. وستكون محصلة هذه الاتجاهات زيادة حصة الغاز الطبيعي في الاستهلاك العالمي من الطاقة من 21.7% في 2015 إلى 25% في 2040؛ الشكل (7).

(6-4) استهلاك الفحم

بالرغم من التوجه، خاصة في الدول المتقدمة والصين، نحو تخفيض استهلاك الفحم مستقبلاً، غير أن حقيقة استمرار جزء مهم من الأصول القائمة في الخدمة مستقبلاً سيبطئ من هذا التوجه. فبينما وصلت محطات الكهرباء التي تستخدم الفحم نهاية عمرها الإنتاجي (40 سنة) في العديد من الدول المتقدمة، وهي بهذا مرشحة لنهاية الخدمة مما يسرع توجه التخلي عن الفحم في توليد الطاقة الكهربائية، فإنها لا زالت حديثة نسبياً في أغلب دول آسيا وخاصة الهند (15 سنة)، وهي بهذا مرشحة للاستمرار في الخدمة حتى عام 2040، في الأقل، مما يبطء التوجه نحو التخلي عن الفحم. وستكون محصلة

هذه العوامل المتعارضة انخفاض حصة الفحم من استهلاك الطاقة العالمية من 28.1% في 2015 إلى 22.2% في 2040؛ الشكل (7).

(6-5) الطاقة النووية

إن تطور استهلاك وإنتاج الطاقة النووية سيتأثر بمحصلة عوامل متعارضة في مناطق العالم المختلفة. ففي الدول المتقدمة يُتوقع انخفاض استهلاك الطاقة النووية نتيجة أغلاق الوحدات التي وصلت أو ستصل قريباً إلى نهاية الخدمة، خاصة وأن ثلثي الطاقات القائمة فيها يتخطى عمرها أكثر من 30 سنة، وسوف لن يُبنى من الطاقات ما يعوض الطاقات المنتهية. من ناحية أخرى، في الدول النامية والصاعدة سيكون الاتجاه عكس ذلك، خاصة في الصين التي ستتخطى طاقة التوليد النووية فيها طاقات الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي بحلول 2030. وستكون محصلة هذه التطورات، وتغير الأهميات النسبية (الحصص) لمناطق العالم، ارتفاع معتدل في حصة الطاقة النووية، وهي طاقة غير ملوثة للبيئة، من استهلاك الطاقة في العالم من 4.9% في 2015 إلى 6.2% في 2040؛ الشكل (7).

الشكل (7) حصة أشكال الوقود من استهلاك الطاقة في العالم 2015، 2040

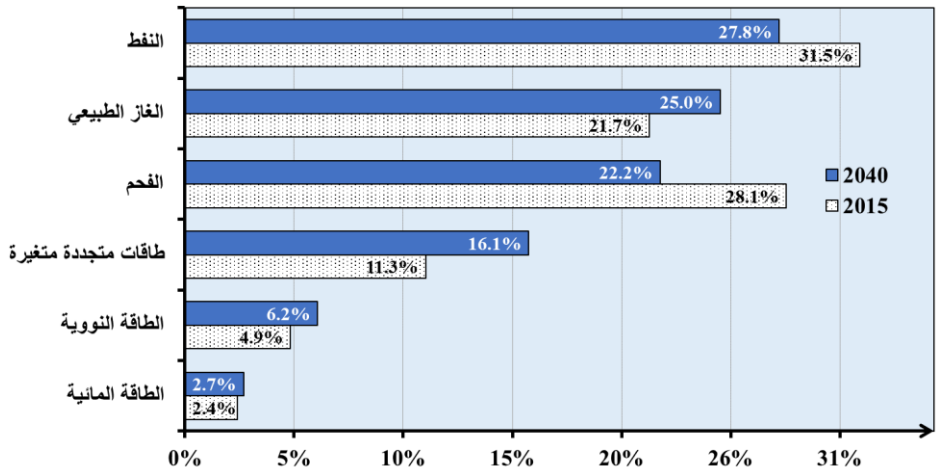

المصدر: رُسم الشكل على أساس بيانات الجدول (7) في الملحق (1) لهذه الورقة.

ملاحظات:

(1) طاقات متجددة متغيرة: شمسية، ريح، جيو–حرارية *Geothermal*، كتلة حيوية *Biomass*.

(2) أنظر الملاحظة (2) للجدول (7) في الملحق (1).

سابعاً: آفاق استهلاك الطاقة ومدى إمكانية تحقيق أهداف مؤتمر باريس حول المناخ

في *سيناريو "الكهربة السريعة"* لمنظور وكالة الطاقة الدولية 2018، (2018) IEA، يتبين أنه حتى ولو تم من الآن فصاعداً فقط بناء محطات كهربائية تعتمد الطاقات المتجددة (حتى ولا محطات تستخدم الغاز الطبيعي) وبناء أبنية كفوءة تماماً في استخدام الطاقة وشراء سيارات كهربائية فقط، إلخ، فسوف لن يكون من الممكن تحقيق هدف مؤتمر باريس بتحديد الزيادة في الحرارة العالمية بدرجتين مئوية فقط بحلول عام 2100. لذلك في ضوء حقيقة استمرار جزء مهم من الأصول القائمة في الخدمة، وكثير منه استخدام ملوث للبيئة (انبعاث الكاربون)، يرى منظور الوكالة أنه لتقليل أثر استمرار استخدام الفحم في محطات الكهرباء، في مناطق عديدة في العالم، التركيز، من بين إجراءات أخرى، على تطوير وتطبيق تكنولوجيات "*مسك وتخزين واستخدام الكاربون*، *Carbon Capture, Utilization & Storage, CCUS*.

وبالنسبة للنفط ورد في التقرير أن أهم عامل في تقليل تأثير نمو استهلاكه على انبعاث الكاربون، في ضوء استمرار الأصول القائمة في الخدمة، سيتمثل في زيادة الكفاءة في استهلاكه في الصناعة وفي النقل الجوي والبحري ونقل البضائع في الشاحنات وفي سيارات الاحتراق الداخلي، التي سَتُقَيِّد جميعها هذا النمو، كما أشير أليه أعلاه.

وبالرغم من أن زيادة حصة استهلاك الغاز الطبيعي في استهلاك الطاقة، مستقبلاً، ستقود إلى انبعاثٍ اقل للكاربون من استهلاك باقي الوقود الأحفوري، إلا أن زيادة إنتاجه تساهم في زيادة انبعاث غاز الميثان. لذلك فأن العمل على تقليل انبعاث الكاربون والميثان، المرافقين لإنتاجه واستهلاكه، قد يقود للحد من توسع استخدامه.

ثامناً: الاستثمارات المطلوبة في الطاقة ومن ضمنها النفط

(8-1) الاستثمارات الكلية في الطاقة

يُقدِّر منظور الوكالة حجم الاستثمارات المطلوبة في الطاقة في العالم واللازمة لتحقيق المؤشرات الواردة في *سيناريو السياسات الجديدة* بحوالي 42.3 ترليون دولار بين 2017 و2040، وأن 70% من هذه الاستثمارات، في كافة مجالات الطاقة، أما تمولها

مؤسسات حكومية أو أنها مضمونة كلاً أو جزءً من قبل هذه المؤسسات؛ الشكل (8) أدناه. ويُعَوِل منظور الوكالة على تدخل فعال من قبل الحكومات في توفير هذا التمويل. كما يعول عليه أيضاً في تأمين العناصر الأساسية في سلسلة قنوات عرض الطاقة التي تتمتع بالاعتمادية خاصة الشبكة الكهربائية. ويكتسب هذا الأمر أهمية نتيجة لعدم توقع التخفيف من تقلبات العرض في مجال الطاقة أو في مخاطر الاستثمار فيها، بل بالعكس ستتفاقم كلما تقدم التحول في استخدام اشكال الطاقة وتتكثف جهود التقليل من انبعاث الكاربون، *decarbonization*. هذا بالإضافة إلى أن التضبيطات، *regulations*، الحكومية تؤثر جوهرياً في خطى تحقيق الكفاءة في استخدام الوقود وفي التطبيقات التكنولوجية. وبالنتيجة ستؤثر السياسات الحكومية على المسار الذي سيتبعه استهلاك وإنتاج الطاقة، بدرجة جوهرية.

(8-2) الاستثمارات النفطية

أما بالنسبة للاستثمارات المطلوبة في قطاع النفط الخام للحفاظ على الطاقات الإنتاجية القائمة وكذلك الإضافة لهذه الطاقات، من ضمن 42.3 ترليون دولار في الطاقة عموماً، فتبلغ بموجب منظور الأوبك حوالي 11 ترليون دولار خلال نفس الفترة. وهي مقسمة بين 8.3 ترليون دولار في مرحلة الاستخراج، و1.5 ترليون دولار في مرحلة التكرير والنقل والتوزيع، وحوالي 0.9 ترليون دولار في الصيانة والاستبدال.

ويثير منظور الوكالة نقطة جوهرية في احتمال حدوث أزمة، crunch، في توفر النفط في ما لو لم يتحقق هذا الحجم من الاستثمارات النفطية. فهو يشير إلى أن التوقع السائد الآن في انخفاض استهلاك الوقود الاحفوري وخاصة النفط سيقود إلى العزوف عن الاستثمار في الحفاظ على طاقات إنتاجه و/أو زيادتها مما سيقود مستقبلاً لنقص في الطاقة الإنتاجية ومن ثم في العرض النفطي وارتفاع في الأسعار. ويبين منظور الوكالة أن شواهد ذلك تتبين في انخفاض حجم الاستثمارات النفطية خلال الثلاث سنوات الماضية. إن استمرار ذات الخطى في مستوى الاستثمار مستقبلاً سوف لن يكفي إلا لتمويل نصف الكمية اللازمة لتحقيق التوازن في سوق النفط حتى عام 2025 (حسب *سيناريو السياسات الجديدة*). ويكتسب هذا الأمر أهمية كبيرة في ضوء عدم توقع

إمكانية التوسع في إنتاج النفط المحصور لسد هذه الفجوة. فحتى يستطيع أن يسد الفجوة ينبغي ان يزداد إنتاج النفط المحصور، في الولايات المتحدة، ليس إلى حوالي الضعف في 2040 (عن مستوى 7.4 م–ب–ي في 2017، كما هو مبين في الجدول 4 في الملحق 1) وإنما إلى ثلاثة أمثاله.

من ناحية أخرى، بعكس النفط، لا يتوقع احتمال حصول أزمة في توفر الغاز الطبيعي حتى أواسط العشرينيات القادمة. فبالإضافة لزيادة إنتاج الغاز المحصور في الولايات المتحدة، سيؤمَن العرض الإضافي من خلال المشاريع الكبيرة في كندا وقطر.

الشكل (8) استثمارات الطاقة في العالم 2017–2040

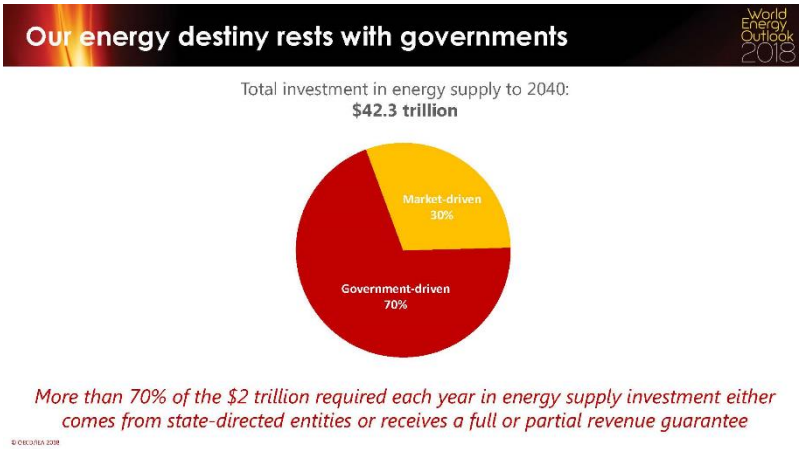

المصدر: IEA (2018), *New Policies Scenario*.

تاسعاً: آفاق استيعاب الصادرات النفطية العراقية مستقبلاً

كما يتبين في هذه الورقة، في ضوء الانخفاض الجاري والمتوقع لاستهلاك النفط في معظم، أن لم يكن جميع، الدول المتقدمة (*OECD*) فإن الدول الآسيوية (والدول النامية الأخرى) هي المراكز المتوقعة لنمو استهلاك النفط فيها. ويستتبع ذلك تزايد توجه النفط من معظم المناطق المصدرة للنفط أليها، بما فيها من أمريكا الشمالية، خلال الربع القرن القادم. ويثير ذلك، بالنسبة لمستقبل الإنتاج والصادرات النفطية العراقية، مشكلة سيتزايد تعقدها مستقبلاً. فمن جهة الصادرات، فأن زيادة المنافسة في السوق الخارجية، خاصة الآسيوية، تحتم على العراق إتباع سياسة مبادرة في ترويج هذه الصادرات. من ناحية أخرى، فإن توقع نمو الطلب على النفط الخام في مجال الصناعات البتروكيماوية بأسرع من المجالات الأخرى، كما ورد في المناظير المعروضة في هذه الورقة، يتطلب زيادة

استخدام النفط كمادة أولية في هذه الصناعة، داخل العراق، بشكل تدريجي ممنهج وذو نظرة بعيدة المدى. وبالإضافة لفائدته في تصريف نسبة مهمة من النفط الخام المنتج، فأن هذا الاستعمال يساهم في هدف التنويع الاقتصادي، وهو الهدف المُعَوَّل عليه في معالجة الجانب الاحادي للحصول على العملة الأجنبية، من ناحية، وتوفير الاستخدام للأعداد المتزايدة التي تدخل سوق العمل، من ناحية أخرى؛ أنظر: مرزا (2018–أ).

وبالنظر للتجارب السابقة نجد أن العراق لم يكن مبادراً في هذين المسارين. فمن ناحية ترويج الصادرات النفطية ورد في مرزا (2018–أ)، ص 472 من الفصل (18) ما يلي: *" أما من ناحية تصدير النفط، فسياسات تسويق النفط، في العراق، لم تكن وفق برنامج ترويجي بعيد المدى بقدر ما كانت استجابة لطلب الأسواق المختلفة. فالعراق لم يتبع سياسة مُبادِرة في تسويق النفط عن طريق، على سبيل المثال، بناء مصاف نفطية تستخدم النفط العراقي في مراكز الاستهلاك. في المقابل قامت دول نفطية عديدة بسياسات مُبادِرة من هذا النوع، على سبيل المثال الكويت وليبيا، في بناء المصافي أو امتلاك حصص في نقل وبيع المنتجات النفطية في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية والآسيوية. وبالنتيجة، فإن بروز السوق الاسيوية في تلقي نفط العراق ومنتجاته كان تحصيل حاصل لزيادة طلب هذه السوق على النفط من ناحية، والرخص النسبي لسلعها، من ناحية أخرى، بدون جهد استثنائي أو وفق تخطيط ومنظور بعيد المدى. هذا، عدا ما ورد من خطوط تسويقية عامة في تقرير عن العراق أعدته الوكالة الدولية للطاقة، IEA (2012)، وآخر أعدته شركة استشارة أجنبية بالتعاقد مع وزارة النفط عن "الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة، TNES,"؛ Merza (2013b). وكلاهما أُعد في 2012/2011"*. أما من ناحية البتروكيماويات، فبالرغم من بناء وحدات لإنتاج الإثلين والأسمدة، وغيرها، خلال سبعينيات القرن الماضي، ولكن قيام الحرب العراقية–الإيرانية وحرب الكويت والعقوبات الدولية وغياب سياسة تنموية فعالة بعد عام 2003 كلها قادت إلى تدهور هذه الصناعة في العراق.

ويتطلب عكس هذين الاتجاهين، أي تقوية سياسات تسويق النفط وزيادة استعمال جزء منه في مجال الصناعات البتروكيماوية، رسم وإتباع إستراتيجيات، ذات منظور بعيد المدى، لتسويق وتصنيع النفط الخام يتم رسمها ومناقشة الخيارات المتاحة في ضوءها وتبني المناسب منها، بموجب معايير الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، الخ.

عاشراً: استنتاجات

(1) استمرار تأثير العوامل الجيوسياسية في المناطق المنتجة، ومن بينها دول الأوبك، في حالة عدم اليقين من أمان إمدادات النفط والغاز.

(2) استمرار اعتبارات أمان الإمدادات، من ناحية، والقلق الناتج من تأثير استهلاك أنواع الوقود المختلفة على البيئة وخاصة في انبعاث ثاني أوكسيد الكاربون *CO2*، من ناحية ثانية، ومؤخراً احتمالات النزعات التجارية، من ناحية ثالثة، بكونها من أهم العوامل في التأثير في مشهد الطاقة العالمي وآفاقه المستقبلية.

(3) تتفق جميع المناظير على استمرار وتسارع التحول في مشهد الطاقة العالمي نحو زيادة الكهربة وزيادة حصة الطاقات المتجددة في توليدها، من ناحية، وزيادة كفاءة استهلاك اشكال الوقود المختلفة، من ناحية أخرى.

(4) غير أن سرعة تطور استهلاك الكهرباء وتزايد حصة الطاقات المتجددة في توليدها سيواجه ثلاث عقبات رئيسية: (أ) البطء النسبي في تغيير البنية الأساسية القائمة، (ب) مشكلة المرونة، والتي تتبين في كيفية تجهيز الكهرباء عندما لا تستطيع الطاقات المتجددة تجهيزها، (ج) حالة عدم اليقين من الهيكل المستقبلي لقطاع الكهرباء والتي توثر في عائد الاستثمار ومن ثم في قرار الاستثمار، ومقداره، في القطاع.

(5) تقدر الوكالة في منظور 2018 (سيناريو الإشارة)، الحاجة للاستثمار لتحقيق التحول في مشهد الطاقة في العالم بحوالي 42 ترليون دولار بين الآن و2040. كما تبين أهمية الحكومات لتحقيق هذه الاستثمارات مباشرة أو عند طريق الاسناد الذي تقدمه للقطاع الخاص وكذلك في توجيه التحول وتنظيمه.

(6) بالرغم من أن معظم سيناريوهات المناظير التي تستعرضها هذه الورقة تستهدف تخفيض انبعاث ثاني أوكسيد الكاربون، غير أن توجهاتها لن تكون كافية لتحقيق هدف اتفاقية باريس 2015 المتعلقة بالمناخ، للحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية بسقف 2^{o} بحلول عام 2100.

(7) سيقود التحول المتوقع في مشهد الطاقة نحو تخفيض حصة استهلاك النفط في استهلاك الطاقة في العالم. وتتراوح توقعات المناظير من استمرار نمو استهلاكه

ببطء حتى عام 2040 (منظورا الأوبك والوكالة) إلى وصوله إلى ذروة، *peak*، خلال الثلاثينيات (منظارا شركة *BP*).

(8) هناك شواهد تبين أن هذه الآفاق لاستهلاك النفط قادت لتخفيض الاستثمار فيه في مناطق العالم المختلفة، في السنوات الأخيرة، ومن ثم في نقص الحفاظ على الطاقات الإنتاجية وإمكانية زيادتها. أن استمرار انخفاض الاستثمار يهدد بحصول أزمة في توفر النفط مستقبلاً، ومن ثم الزيادة في أسعاره. وتقدر الأوبك (في سيناريو الإشارة) الحاجة لاستثمار حوالي 11 ترليون دولار في الصناعة النفطية حتى عام 2040 (من ضمن 42 ترليون دولار في الطاقة عموماً) للحفاظ على الطاقة الإنتاجية القائمة للنفط وزيادتها مستقبلاً، وذلك لمقابلة النمو المتوقع في استهلاك (الطلب على) النفط.

(9) بينما يركد أو ينخفض استهلاك النفط في الدول المتقدمة فإن نموه سيكون في الدول النامية وبالذات الآسيوية. لذلك ستكون السوق الآسيوية هي المركز المتنامي لاستيعاب الصادرات النفطية من مختلف مناطق العالم.

(10) من المتوقع ارتفاع حصة الغاز الطبيعي في استهلاك الطاقة العالمي بحيث تقترب حصته من حصة النفط في عام 2040.

(11) من المتوقع انخفاض حصة الفحم في الاستهلاك العالمي للطاقة. ولكن بسبب استمرار استهلاكه في الدول الآسيوية وخاصة الهند فسوف لن تنخفض حصته بالمستوى المرغوب لتحقيق تخفيض ملموس في انبعاث ثاني أوكسيد الكاربون.

(12) إن زيادة المنافسة في السوق النفطية الخارجية، خاصة الآسيوية، تحتم على العراق إتباع سياسة مبادرة في ترويج صادراته النفطية. في جانب آخر، فإن توقع نمو الطلب على النفط الخام في مجال الصناعات البتروكيماوية بأسرع من المجالات الأخرى في العالم، يتطلب زيادة استخدام النفط كمادة أولية في هذه الصناعة، داخل العراق، بشكل تدريجي ممنهج وذو نظرة بعيدة المدى، خدمة لترويج استيعاب إنتاجه/صادراته، من ناحية، وخدمة لهدف التنويع الاقتصادي، من ناحية أخرى.

الملحـق (1)

جداول العرض من والطلب على النفط والسوائل في منظور الأوبك 2018

(م1-1) العرض والطلب

تنشر منظمة الأوبك في كتابها الاحصائي السنوي، *Annual Statistical Bulletin*، وفي التقارير الشهرية، *Monthly Oil Market Reports*، أرقاماً عن إنتاج النفط الخام للدول الأعضاء ودول العالم الأخرى. ولكن هذه البيانات لا تشمل سوائل الغاز *NGLs* وغيرها، ولا ما يسمى *"مكتسبات التصنيع Processing Gains"* في التكرير، ولا بعض الخامات "غير التقليدية". من ناحية أخرى، تنشر أيضاً، في هذه المنشورات، أرقاماً عن أنتاج النفط والسوائل لباقي دول العالم زائداً أنتاج سوائل الغاز *NGLs* وغيرها لدول الأوبك. أنظر الشرح الوارد في مصادر الجدول (4) أدناه. أي أنها لا تنشر جدولاً موحداً لإنتاج (عرض) النفط الخام والسوائل لكافة الدول بما فيها دول الأوبك في جدول واحد.

أما في تقرير منظور 2018، OPEC (2018b)، فأن الجداول الواردة فيه للعرض والطلب تشمل، بمعظمها، النفط الخام، التقليدي وغير التقليدي، والسوائل (بما فيها مكتسبات التصنيع) لجميع دول العالم بما فيها الأوبك، لسنة الأساس وسنوات المستقبل. وفي هذه الجداول هناك اختلاف طفيف بين العرض والطلب منبعه التغير في الخزين لسنة الأساس 2017 وافتراضات تغيره لسنوات المستقبل. ويشمل الخزين: الخزين التجاري والخزين الاستراتيجي *SPR* ومتطلبات الخزين لتوسع طاقة التكرير، OPEC (2018b, p. 14).

ولكن في بيان أشكال الوقود في استهلاك الطاقة العالمي يورد تقرير منظور الأوبك 2018 أرقاماً لاستهلاك النفط تختلف عن أرقامه للطلب (الاستهلاك) على النفط في جداول أخرى. إذ يتبين من الجدول (7) أدناه، المستل من منظور الأوبك، OPEC (2018b, p. 61)، وهو الذي استُخدم لرسم الشكل (7)، في المتن، أن هناك فرقاً ملموساً بين أرقام مجموع استهلاك النفط والسوائل والمجموع الظاهر في الجدول (6)، وكذلك الجدول (4)، أدناه، اللذان يبينان الطلب (الاستهلاك) والعرض على النفط (والسوائل) والمستلان من نفس التقرير، OPEC (2018b, pp. 115, 177)، تباعاً. ويستدل من هامش 8 في ص 62 من تقرير منظور الأوبك 2018 أن الفرق يعود إلى عدم شمول بعض السوائل في النفط في الجدول (7) وشمولها في الجدولين (4) و(6)، هذا إضافة لاختلاف وحدات القياس. أنظر الملاحظة (2) في الجدول (7).

(م1–2) جداول العرض والطلب

الجدول (4) العرض العالمي من النفط (خام وسوائل غاز *NGLs*، الخ)، م–ب–ي

		الأوبك	الولايات المتحدة			الدول الأخرى	المجموع
			الكلي	منه نفط محصور (خام وسوائل)	*نسبة المحصور للكلي، %*		
	1960	8.3	8.0			5.7	**22.0**
	2000	31.1	8.1	0.4	*4.4*	35.8	**75.0**
فعلي	**2008**	36.8	7.6	0.5	*6.9*	38.7	**83.1**
	2009	33.8	8.2	0.6	*7.3*	39.1	**81.1**
	2017	38.9	14.4	7.4	*51.4*	43.1	**96.4**
	2025	39.5	20.2	13.9	*68.8*	46.5	**106.2**
مستقبلي	**2030**	42.5	19.6	13.9	*70.9*	46.7	**108.8**
	2040	49.3	16.9	12.1	*71.6*	45.7	**111.9**

المصادر:

1960، 2000، 2008، 2009: استُخدمت بيانات وردت في ملفين اكسيل ملحقين مع كتاب أوبك الإحصائي 2018، OPEC (2018a). الملف الأول يحتوي الجدول 3.6 ويبين إنتاج النفط الخام فقط حسب دول العالم، للفترة 1960–2017، بدون بعض الخامات "غير التقليدية". والثاني يحتوي الجدول 3.7 ويبين إنتاج دول غير–الأوبك من النفط الخام والسوائل وإنتاج الأوبك من السوائل فقط دون النفط الخام، للفترة 1960–2017. ولقد قمنا بتركيب جدول يدمج أنتاج الأوبك من النفط الخام الوارد في الجدول 3.6 مع الجدول 3.7، ليمثل الجدول المدمج إنتاج دول العالم من النفط الخام والسوائل. ولكن من مقارنة مجاميع الجدول المدمج لإنتاج النفط والسوائل للسنوات 2008–2015 مع الأرقام المقابلة المتوفرة في تقارير وكالة الطاقة الدولية: *آفاق الطاقة العالمية World Energy Outlooks*، يلاحظ أنها أقل مما ورد في هذه التقارير. كما أن المجموع الوارد في الجدول المدمج لعام 2017 (90.4 م–ب–ي) يقل عن المجموع الوارد في الجدول 4.6 في منظور الأوبك 2018، OPEC (2018b)، لعرض النفط والسوائل العالمي لعام 2017 (96.4 م–ب–ي). من ناحية أخرى، فان أرقام إنتاج الأوبك والولايات المتحدة للنفط والسوائل متطابقة في الجدولين لعام 2017 (الجدول المدمج والجدول 4.6 في منظور الأوبك)، مما يدل على أن الفرق في المجاميع لا يتعلق بإنتاج الأوبك أو الولايات المتحدة. لهذا أُدرجت أرقام الأوبك والولايات المتحدة في هذا الجدول من الجدول المدمج للسنوات 1960، 2000، 2008 و2009. أما بالنسبة لمجموع إنتاج النفط والسوائل (بما فيها مكتسبات التصنيع والخامات "غير التقليدية") في العالم في

هذا الجدول، فلقد أُدرجت فيه أرقام الوكالة **لمجموع** الإنتاج من النفط والسوائل في العالم للسنوات 2000، 2008 و2009 بدلاً من المجموع الوارد في الجدول المدمج، لأن أرقام الوكالة تشمل إنتاج جميع الخامات النفطية وجميع السوائل؛ أنظر أرقام الوكالة للمجاميع للسنوات الثلاث في: مرزا (2018–أ، ص. 211).

2017، 2025، 2040: OPEC (2018b, p. 177)، وملف *Excel* الملحق، Table 4.6.

ملاحظات:

(1) النفط المحصور يشمل النفط الخام المحصور وسوائل الغاز *NGLs* "غير التقليدي". على سبيل المثال، بالنسبة للولايات المتحدة يتكون رقم 7.4 م–ب–ي لعام 2017 من 4.7 م–ب–ي نفط خام محصور و2.7 م–ب–ي سوائل غاز "غير تقليدي". أنظر الجدول 4.12، في: OPEC (2018b, p. 192). ومن الجدير بالذكر أن *إدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA* تنشر دورياً تقديرات للإنتاج الشهري للنفط الخام المحصور (بدون السوائل)؛ أنظر: (أ) الرابط التالي لموقع الإدارة: https://www.eia.gov/petroleum/data.php، (ب) مرزا (2018–أ، ص. 207).

(2) هذا الجدول يمثل العرض العالمي من النفط (والسوائل) في حين يبين الجدول (6) أدناه الطلب العالمي على النفط (والسوائل). إن الاختلافات الطفيفة بين مجاميع الجدولين للسنوات المتقابلة تشير إلى التغير في الخزين.

الجدول (5) الحصة في العرض العالمي من النفط (خام وسوائل غاز *NGLs*، الخ)، %

		الأوبك	الولايات المتحدة		الدول الأخرى	المجموع
			الكلي	*منه نفط محصور*		
فعلي	**1960**	37.8	36.2	*0.0*	26.1	**100**
	2000	41.4	10.8	*0.5*	47.8	**100**
	2008	44.3	9.1	*0.6*	46.6	**100**
	2009	41.7	10.1	*0.7*	48.2	**100**
	2017	40.4	14.9	*7.7*	44.7	**100**
مستقبلي	**2025**	37.2	19.0	*13.1*	43.8	**100**
	2030	39.1	18.0	*12.8*	42.9	**100**
	2040	44.1	15.1	*10.8*	40.8	**100**

المصدر: النسب محتسبة من الجدول (4).

الجدول (6) الطلب (الاستهلاك) العالمي على النفط (خام وسوائل غاز *NGLs*، الخ)

	مليون برميل/يوم (م-ب-ي)				الحصة، %	
	فعلي	مستقبلي			الزيادة بين 2017 و2040	فعلي	مستقبلي
	2017	2025	2030	2040		*2017*	*2040*
الأميركتين(OECD)	25.0	25.2	23.9	20.9	-4.1	*25.7*	*18.7*
أوربا (OECD)	14.3	13.9	13.1	11.6	-2.7	*14.7*	*10.4*
آسيا/أوسينيا (OECD)	8.1	7.6	7.2	6.2	-1.9	*8.3*	*5.6*
مجموع (OECD)	**47.4**	**46.7**	**44.2**	**38.7**	**-8.7**	***48.8***	***34.6***
أمريكا اللاتينية	5.7	6.4	6.8	7.3	1.6	*5.9*	*6.5*
الشرق الأوسط وأفريقيا	3.8	4.6	5.1	6.3	2.5	*3.9*	*5.6*
الهند	4.5	6.4	7.6	10.4	5.9	*4.6*	*9.3*
الصين	12.3	14.7	15.8	17.4	5.1	*12.7*	*15.6*
باقي آسيا عدا اوبك	8.7	10.3	11.3	12.9	4.2	*9.0*	*11.5*
أوبك	9.3	10.7	11.5	12.3	3.0	*9.6*	*11.0*
مجموع الدول النامية	**44.3**	**53.1**	**58.1**	**66.6**	**22.3**	***45.6***	***59.6***
روسيا	3.5	3.9	3.9	3.9	0.4	*3.6*	*3.5*
باقي أوراسيا	1.9	2.2	2.3	2.5	0.6	*2.0*	*2.2*
مجموع أوراسيا	**5.4**	**6.1**	**6.2**	**6.4**	**1.0**	***5.6***	***5.7***
مجموع العالم	**97.2**	**105.9**	**108.5**	**111.7**	**14.5**	***100***	***100***

المصدر: OPEC (2018b, p. 115).

ملاحظة: تقسيم المجموعات الدولية كما في ملاحظة الشكل (4)، في المتن.

الجدول (7) الطلب (الاستهلاك) العالمي على أشكال الوقود

	مليون برميل معادل/يوم، م-ب-م-ي				نسبة النمو السنوية 2015-	الحصة، %			
	فعلي	مستقبلي				فعلي	مستقبلي		
	2015	2020	2030	2040	2040، %	2015	2020	2030	2040
الطاقة المائية	6.7	7.4	8.7	10	1.6	2.4	2.5	2.6	2.7
الطاقة النووية	13.5	15.4	19.3	22.6	2.1	4.9	5.2	5.8	6.2
طاقات متجددة متغيرة	30.8	35.6	46.8	58.6	2.6	11.3	12	14	16.1
الفحم	76.9	79.2	82.1	81	0.2	28.1	26.7	24.5	22.2
الغاز الطبيعي	59.4	66.1	79.1	91.3	1.7	21.7	22.2	23.6	25
النفط	86.3	93.4	98.9	101.3	0.6	31.5	31.4	29.5	27.8
المجموع	**273.6**	**297.1**	**334.9**	**364.8**	**1.2**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصـدر: الجدول 2.2 في ملف اكسيل ملحق بالفصل (2) في منظور الأوبك 2018: OPEC (2018b, p. 61).

ملاحظات:

(1) طاقات متجددة متغيرة: شمسية، ريح، جيو–حرارية *Geothermal*، كتلة حيوية *Biomass*.

(2) البيانات الواردة لاستهلاك النفط في هذا الجدول هي أقل من أرقام استهلاك (او الطلب على) النفط في الجدول (6) أعلاه. وتنصرف ذات الملاحظة عند المقارنة مع الجدول (4) أعلاه. ويستدل من هامش 8 في ص 62 من منظور الأوبك 2018 أن الفرق يعود إلى عدم شمول بعض السوائل في أرقام النفط الواردة في هذا الجدول وشمولها في الجدولين (4) و(6). هذا اضافة لاختلاف وحدات القياس، حيث أنها في هذا الجدول بالبراميل المعادلة في حين أنها في الجدولين (4) و(6) بالبراميل الاعتيادية. ولقد ورد نص الهامش 8 للصفحة 62 في ص 367، endnote، كما يلي:

'[Chapter 2] uses energy equivalent units (mboe/d) to make the correct comparison between the different fuel types. It deals with the origin of energy and considers biofuels as biomass, coal-to-liquids (CTLs) as coal and gas-to-liquids (GTLs) as gas. In Chapters 3-6, however, oil is expressed in volumetric units (mb/d) and includes non-oil liquids (e.g. CTLs, GTLs and biofuels).'; OPEC (2018b, p. 367).

الملحـق (2)

مصادر الجدولين (2) و(3)

الجدول (2) مثال لقياس الدخل بسعر الصرف الرسمي/السوق وبالقوة الشرائية المعادلة:
متوسط الدخل اليومي لسائقي تاكسي في الولايات المتحدة والصين، 2017

المصادر:

(1) سعر الصرف الرسمي/السوق للصين 2017، بيانات البنك الدولي:
https://data.worldbank.org/indicator/PA.NUS.FCRF.

(2) متوسط دخل سائقا التاكسي: الموقع الإلكتروني "SALARYEXPERT": وتعود هذه الأرقام لسنة 2018 ولكننا استخدمناها لسنة 2017 في هذا الجدول:

الصين: ورد في هذا الموقع أن متوسط دخل سائق التاكسي في بكين هو 61,655 يوان في السنة وأن هذا المتوسط أعلى ب 16% من متوسط راتب سائق التاكسي في الصين مما يجعل المتوسط في الصين يساوي حوالي 53,151 يوان (=61,655\1.16) وهو المستخدم في هذا الجدول بعد تقسيمه على 365؛
https://www.salaryexpert.com/salary/job/taxi-driver/china/beijing.

الولايات المتحدة: ورد في هذا الموقع أن متوسط دخل سائق التكسي في الولايات المتحدة يبلغ 30,657 دولار بالسنة زائداً مكافآت، *Bonuses*، تبلغ في المتوسط 607 دولار ليبلغ مجموع متوسط الراتب 31,264 دولار في السنة وهو الراتب المستخدم في هذا الجدول بعد تقسيمه على 365؛
http://www.salaryexpert.com/salary/job/taxi-driver.

الجدول (3) الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة والصين بقياس سعر الصرف الرسمي/السوق وبالقوة الشرائية المعادلة، 2017

المصدر: بيانات البنك الدولي:

(1) السكان: https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL.

(2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بسعر الصرف الرسمي/السوق (GDP Current $): https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD.

(3) الناتج المحلي الإجمالي بالقوة الشرائية المعادلة *PPP* بالأسعار الجارية (GDP, *PPP*, Current International $):
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.CD.

(4) الناتج المحلي الإجمالي بالقوة الشرائية المعادلة *PPP* بأسعار 2011 (GDP, *PPP*, 2011 International $): https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.KD.

مصادر الورقة

مرزا، علي (2016) "اتفاقية المناخ الدولية والطلب المستقبلي على النفط"، *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*، شباط/فبراير، http://www.dohainstitute.org/file/Get/48b8e4fb-3808-4aa2-b8b2-88ee9ecd4361.pdf.

مرزا، علي خضير (2018–أ) *الاقتصاد العراقي: الأزمات والتنمية*، الدر العربية للعلوم ناشرون، بيروت، تموز/يوليو.

مرزا، علي (2018–ب) "مسائل اقتصادية–نفطية معدل عائد المقاول في عقود التراخيص النفطية في العراق: ملاحظات استطلاعية أولية"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 3 تشرين الثاني/نوفمبر.

BloombergNEF (2018) *New Energy Outlook 2018, NEO is our annual long-term economic analysis of the world's power sector out to 2050*, https://about.bnef.com/new-energy-outlook/#toc-download.

British Petroleum, BP (2018) *BP Energy Outlook 2018 Edition*, February.

_____ (2019) *BP Energy Outlook 2019 Edition*, February.

https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/.

Energy Information Administration, EIA (2013) 'U.S. energy intensity projected to continue its steady decline through 2040', https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=10191.

_____ (2019) *Annual Energy Outlook 2019, with projections to 2050.* January.

Hannesson, R. (2014) 'Energy Use and Economic Growth 1965-2012', *International Association for Energy Economics*, June.

International Energy Agency, IEA (2012) *Iraq Energy Outlook*, World Energy Outlook Special Report.

_____ (2015a) *Energy and Climate Change*, World Energy Outlook Special Report, June.

_____ (2015b) *World Energy Outlook 2015*.

_____ (2016) *World Energy Outlook 2016*.

_____ (2017) *World Energy Outlook 2017*.

_____ (2018) *World Energy Outlook 2018.*

OPEC (2018a) *Annual Statistical Bulletin 2018*.

_____ (2018b) *2018 World Oil Outlook 2040*, September.

Sitzer, S. (2001) 'Economic Growth and Energy Consumption', https://www.encyclopedia.com/environment/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/economic-growth-and-energy-consumption.

United Nations (2017) 'World Population Prospects: the 2017 Revision', Population Division, Department of Economic and Social Affairs, DESA, June.

Wikipedia (2019) 'Peak oil', downloaded 2 April, https://en.mwikipedia.org/wiki/Peak_oil.

Yao, G. (2014*) Determinants of Energy Efficiency Across Countries*, Open Access Theses, Purdue University, May.

كلفة إنتاج برميل النفط في حقول جولات التراخيص النفطية الإتحادية في العراق

*نسخة مُحَدَّثة ومُوَسَّعة**

د. علي مرزا

أولاً: المقدمة والاضافات في النسخة المُحَدَّثة/المُوَسَّعة[1]

(1-1) المقدمة

ظهرت خلال السنوات الأخيرة في المجال العام، *public domain*، بيانات "حديثة" عن متوسط كلفة إنتاج برميل النفط في العراق. وتنقسم هذه البيانات إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول يشمل عينات لبيانات موثقة نسبياً، من ناحية منهجية حسابها، ظهرت في المصادر التاليـة:

(أ) تقريرا وكالة الطاقة الدولية عن العراق في عامي 2012 و2019؛ IEA (2012, 2019).

(ب) تكاليف إنتـاج برميل النفط الخـام في حقول شركـة نفط البصـرة؛ عبد الرضـا وسند (2018).

(ج) "إيضـاح" وزارة النفط عن ثلاثة من الحقول "المحالة" في جولة التراخيص النفطية الخامسة في نيسان 2018؛ وزارة النفط (2018).

(د) مؤشرات عن تكاليف إنتاج برميل النفط في الحقول الجنوبية، مرزا (2018-أ).

النـوع الثانـي يشمل أرقاماً ظهرت في المجال العام عن الإنفاق الكلي (على التكاليف) والإنتاج الفعليين لشركات النفط المقاولة *IOCs* في حقول جولات التراخيص النفطية الإتحادية الأربعة (وحقل الأحدب)، في مصدرين. المصدر الأول تمتد بياناته إلى نهاية 2017 ويتمثل في *عرض PowerPoint* بالإنجليزية لدائرة العقود والتراخيص البترولية في وزارة النفـط، يبدو أنه مقدم في مؤتمر فـي مطلع 2018؛ أنظر الملحق (1) في هذه الورقة، الفقرة (م1-1). وسنشير إلى هذا المصدر بتعبير *"عرض دائرة العقود 2018"*. والمصدر الثاني تمتد بياناته إلى نهاية 2018 ويتمثل في ندوة عُقدت في أواخر أيار 2019، عن التراخيص النفطية. ولقد نَقَل موقع الأخبار الإلكتروني (2019) في مقالٍ ملخصاً للبيانات التي عُرضت في الندوة وذكر أنها مأخوذة من العرض في الندوة الذي أُعد في دائرة العقود والتراخيص البترولية في وزارة النفط؛ أنظر الملحق (1) في هذه الورقة، الفقرة (م1-2). وسنشير إلى هذا المصدر بكلمة *"عرض دائرة العقود 2019"*.

النوع الثالث يشمل أرقاماً عن العراق ظهرت ضمن مقارنات دولية عن "كلفة" إنتاج برميل النفط في أهم الدول المنتجة للنفط، في مصدرين سيتم الإشارة إليهما في الفقرة ***خامساً*** أدناه.

---

* نُشِرَت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، 1 أيلول/سبتمبر 2019. وهي نسخة محدثة وموسعة لورقة بعنوان "ملاحظات أولية على بيانات متوسط كلفة إنتاج برميل النفط في حقول جولات التراخيص النفطية الإتحادية في العراق"، نُشرت في موقع الشبكة، 1 حزيران/يونيو 2019.

[1] أشكر كامل المهيدي وعدنان الجنابي وحمزة الجواهري وصادق العويناتي على تعليقاتهم/تعقيباتهم على النسخة الأولى من الورقة.

وتهدف الملاحظات الأولية، في هذه الورقة، إلى تناول بيانات النوع الثاني من أرقام متوسط كلفة إنتاج برميل النفط في حقول جولات التراخيص النفطية الإتحادية، ومحاولة التدقيق في منهجية حسابها، في ضوء ما يتوفر في مصادرها من مؤشرات، ومن ثم مقارنتها مع عينات النوع الأول. وفي محاولة لزيادة توضيح منهجيات الحساب سنلجأ ايضاً، في الملحق (2) في هذه الورقة، إلى تمرين في تركيب *نموذج محاكاة احتسابي بسيط Simple Computable Simulation Model*، يَمِدُ، مع مؤشرات أخرى، بيانات النوع الثاني (التي ينحصر مداها الزمني في *عرضي دائرة العقود 2018 و2019* بالسنوات 18/2017–2011) لكامل سنوات فترة عقود الخدمة الإتحادية 2011–2035. وهدف هذا التمرين توضيحي لبيان كيف يتغير مقدار متوسط كلفة البرميل عند استخدام البيانات ذاتها بآماد زمنية مختلفة.

أما بيانات النوع الثالث فسيتم تناولها لاحقاً، في الفقرة ***خامساً***، عند مقارنتها ببيانات النوع الثاني، وذلك لأنها أقرب في منهجية حسابها لبيانات النوع الثاني.

ونتيجة لمحدودية المؤشرات المتوفرة في مصادر النوع الثاني فإن الملاحظات في هذه الورقة حولها هي ملاحظات أولية قابلة للتدقيق. لذلك يكرر الكاتب أمله في أن يُدقق خبراء وزارة النفط خاصة، وخبراء النفط الأخرون عامة، بما جاء في هذه الورقة، وذلك للتوصل إلى صورة واضحة وشفافة حول أرقام متوسط كلفة إنتاج برميل النفط ومنهجية حسابها. ويساهم ذلك في تدقيق مدى صحة الاستنتاج الذي تم التوصل أليه في الفقرة ***رابعاً*** في هذه الورقة.

(1–2) الاضافات في النسخة المُحَدَّثة/المُوَسَّعة

نُشرت النسخة الأولى لهذه الورقة، بعنوان *"ملاحظات أولية على بيانات متوسط كلفة إنتاج برميل النفط في حقول جولات التراخيص النفطية الإتحادية في العراق"*، في 1 حزيران 2019 في الموقع الإلكتروني *لشبكة الاقتصاديين العراقيين*. ونتيجة لتعليقات وتعقيبات ونقاشات، من ناحية، وتوفر بيانات ومواد ومصادر أكثر، من ناحية أخرى، تم تحديث وتوسيع الورقة كما يلي:

(أ) إضافة بيانات من النوع الأول تتمثل في تقدير لكلفة انتاج برميل النفط في حقول *شركة نفط البصرة* التي تشمل الحقول النفطية في محافظات البصرة وذي قار وميسان؛ عبد الرضا وسند (2018).

(ب) التدقيق في مكونات كلفة إنتاج حقل الرميلة الواردة في تقرير وكالة الطاقة الدولية عن العراق الصادر في نيسان 2019؛ IEA (2019).

(ج) عرض أرقام مقارنتين دولية، متاحة بتفصيل مناسب، حول كلفة إنتاج البرميل في أهم الدول المنتجة للنفط ومن ضمنها العراق. ومن ثم مقارنة أرقام العراق في هاتين المقارنتين مع أرقام كلفة إنتاج البرميل في النوع الثاني.

(د) تضمين الورقة أوليات *نموذج محاكاة احتسابي بسيط Simple Computable Simulation Model* في الملحق (2) يَمِدُ بيانات دائرة العقود والتراخيص البترولية التي تنحصر بالسنوات 18/2017–2011 إلى كامل فترة العقود 2011–2035.

(هـ) إضافة ملحق عن تساوي تقدير كلفة البرميل الناتجة عن استخدام أسلوب الأساس–النقدي في الحساب (في أرقام دائرة العقود والتراخيص البترولية) كمتوسط للسنوات 18/2017–2011، مع كلفة البرميل الناتجة عن أسلوب التدفق النقدي المخصوم *discounted cash flow*، بمعدل خصم عالي، في الحساب كمتوسط للسنوات 2011–2035؛ الملحق (3).

ثانياً: منهجية حساب أرقام النوع الثاني من بيانات كلفة إنتاج برميل النفط

(1) ورد في *مقال موقع الأخبار* الإلكتروني عن *الندوة* المعنونة "عقود التراخيص النفطية ما لها وما عليها" نقلاً عن *"عرض دائرة العقود 2019"*، المشار أليه أعلاه، ما يلي:

"الكلفة الكلية (الرأسمالية والتشغيلية وأجر الربحية) لإنتاج البرميل (9.5) دولار...".

وكما هو واضح من الاقتباس فأن متوسط الكلفة الكلية للبرميل يشمل، بالإضافة للتكاليف التشغيلية والرأسمالية، "صافي" *رسم أتعاب Remuneration Fee* المقاول للبرميل، أي رسم الأتعاب صافي من حصة النظير العراقي والضريبة. ويُطلق على "رسم الأتعاب" بتعابير وزارة النفط *"أجر الربحية"*.

(2) تتوفر شواهد، من الأرقام التي نُقلت عن *عرض دائرة العقود 2019*، وشواهد أخرى، تشير إلى أن المنهجية التي أُتبعت في الحساب هي منهجية غير مُكتَمِلة وبالنتيجة فإن رقم الكلفة الكلية للبرميل المنتج الوارد في المقال (9.5 دولار/برميل) قد لا يكون دقيقاً، وكما سيتبين في هذه الورقة مبالغ به. لنلاحظ الشواهد التالية:

(أ) في ضوء حقيقة أن دائرة العقود والتراخيص البترولية هي التي احتسبت رقم الكلفة هذا (9.5 دولار/برميل) فأن منهجية احتساب هذا الرقم هي امتداد لأرقام ومنهجية الحساب التي وردت في *العرض* المقدم من قبل هذه الدائرة في مطلع 2018، والمشار أليه في المقدمة أي *"عرض دائرة العقود 2018"*؛ Al-Ameedi (2018). فلقد ورد في ذلك *العرض* أنه **حتى نهاية 2017** بلغ ما أنفقته شركات النفط المقاولة من تكاليف كلية حوالي 69.3 مليار دولار، وبلغ الإنتاج [المتراكم *cumulative*] لنفس الفترة 7.17 مليار برميل.[2] وبقسمة الأول على الثاني يصل *العرض* إلى أن *كلفة الوحدة المنتجة بدون رسم الأتعاب* *unit cost* هي 9.7 دولار/برميل (أي الكلفة التشغيلية والرأسمالية بدون رسم الأتعاب). وتبين هذه الحسابات بشكل واضح أن *"عرض دائرة العقود 2018"* **يُحَمِّل النفقات الرأسمالية حتى 2017** (كجزء من التكاليف الكلية) **لإنتاج السنوات حتى 2017 فقط**. أي أنه لا يُحَمِّل أي من النفقات الرأسمالية حتى نهاية 2017 لإنتاج سنوات ما بعد 2017. فهو بهذا يتبع في توزيع النفقات/التكاليف الرأسمالية أسلوب *الأساس–النقدي cash-basis*. وهذا لا يتوافق مع المنهجية المُكتَمِلة في الحساب القاضية بتحميل النفقات الرأسمالية لإنتاج كافة سنوات العمر الإنتاجي المُقَدَّر أو كافة سنوات فترات عقود المقاولة مع الشركات الأجنبية (من خلال، على سبيل المثال، أسلوب *مخصصات*

---

[2] نتيجة لعدم وجود أي توضيح آخر في Al-Ameedi (2018)، استنتجنا من النقطة الأولى في الاقتباس أدناه أن المبلغ 69.3 مليار دولار لا يشمل رسوم الاتعاب البالغة 5.7 مليار دولار المدفوعة للمقاول (شركات النفط المقاولة *ICOs*). ذلك أن المبلغ 69.3 مليار دولار دُفع مقابل ما تحملته *incurred by* شركات النفط المقاولة من نفقات على التكاليف. ولقد ذُكرت رسوم الاتعاب بفقرة مستقلة في الاقتباس ولم يذكر فيه أن هذه الرسوم هي جزء من ما تحملته هذه الشركات من تكاليف (63.9 مليار دولار). فلقد ورد في سلايد 6 في Al-Ameedi (2018) ما يلي (انظر الفقرة م1–1 الملحق 1):

As of the end 0f 2017:
- *The total amount incurred by and actually paid to the Investors (IOCs) is 69.329 billion $US (excluding some carried forward and disputed);*
- *Total Remuneration Fees after Tax received by IOCs is 5.684 Billion $US;*
- *Cumulative produced oil equals to 6.984 Billion Bbls (**7.166** Billion Bbls);*
- *Unit cost is 9.9 $US (9.67 $US).*

الاندثار السنوية Annual Depreciation Allowances، الذي يمثل أحد أساليب توزيع النفقات/التكاليف الرأسمالية على أساس–الاستحقاق/الاستعمال *accrual-basis*؛ أي بمفهوم استحقاق استعمال ذلك الجزء من رأس المال المخصص لتلك السنة).[3] ومن المناسب الإشارة إلى أن استخدام الأساس–النقدي في تحميل النفقات الرأسمالية للسنة أو السنوات التي تحقق فيها يناظر *analogous*، في مبالغته في احتساب كلفة البرميل (خاصة في حالة ارتفاع النفقات الرأسمالية) حالة توزيع هذه النفقات على كامل سنوات فترة العقد ولكن باستخدام معدل خصم *discount rate* مبالغ به. أنظر لهذه الحالة الملحق (3) في هذه الورقة.

(ب) إن أتباع المنهجية غير المُكتَمِلة في الحساب، نتج عنه تقلب غريب في كلفة إنتاج برميل النفط (التشغيلية والرأسمالية ورسم الأتعاب، هذه المرة) الواردة في *"عرض دائرة العقود 2018"* للسنوات 2011–2017، كما مبين في الشكل (1) أدناه.

الشكل (1) كلفة البرميل المنتج (بما فيها رسم الأتعاب) حسب المنهجية غير المكتملة لدائرة العقود والتراخيص البترولية/وزارة النفط: 2011–2017، *دولار/برميل*

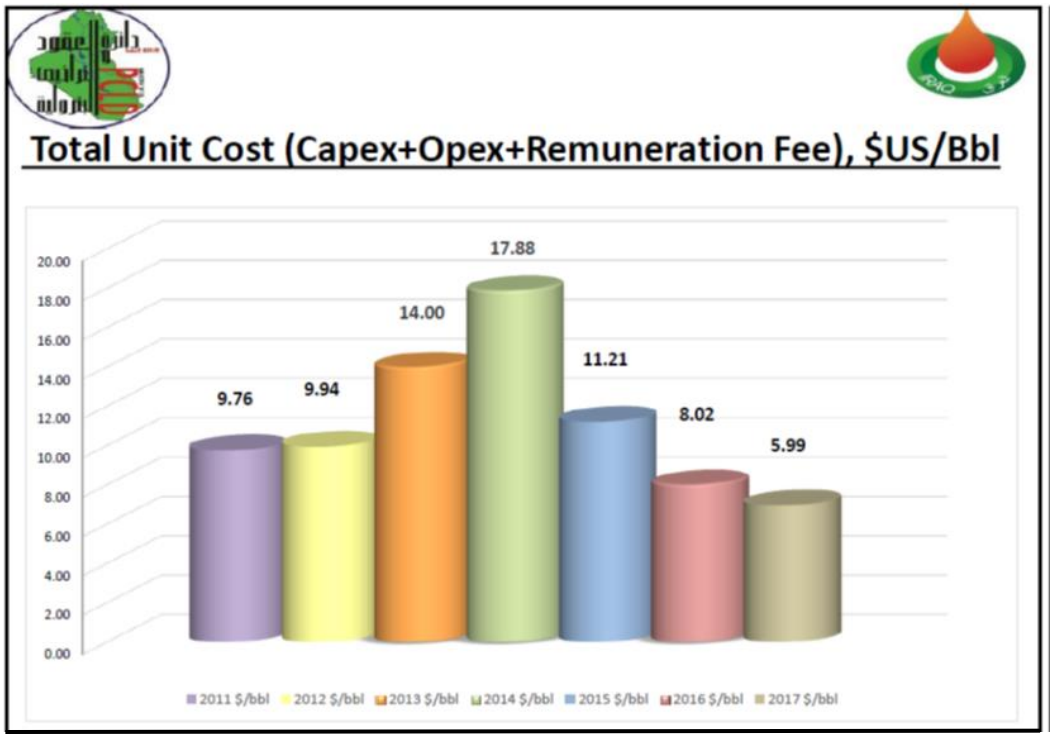

المصدر: Al-Ameedi (2018)، سلايد رقم (7)، أنظر الملحق (1) الفقرة (م1-1) في هذه الورقة.

فكما يبدو من الشكل، قفزت كلفة إنتاج برميل النفط (التشغيلية والرأسمالية ورسم الأتعاب) من حوالي 10 دولار/برميل خلال 2012/2011 إلى حوالي 18 دولار/برميل في 2014 لتنخفض بحدة إلى حوالي 6 دولار/برميل في 2017. وهذا تقلب غير مبرر، ويمكن تفسيره نتيجة لاتباع منهجية الحساب غير المُكتَمِلة في **تحميل التكاليف الرأسمالية المنفقة في سنة معينة لإنتاج تلك السنة فقط**، هذا مقابل المنهجية المُكتَمِلة

[3] أُبرمت عقود جولات التراخيص النفطية الإتحادية الأربع (وعقد الأحدب) لمدة 20 سنة قابلة للتمديد إلى 25 سنة.

القاضية بتحميلها للإنتاج من تلك السنة وللإنتاج المتوقع من جميع السنوات التي تعقبها حتى نهاية العمر الإنتاجي المُقَدَّر أو نهاية فترات عقود المقاولة.

من هذا نلاحظ أنه بدلاً من فصل التكاليف الرأسمالية عن مجموع التكاليف ومن ثم توزيعها على جميع سنوات الإنتاج (حتى نهاية العمر الإنتاجي/فترة العقد) فإن توزيعها في *عرض دائرة العقود 2018* يتم تارة على إنتاج السنة التي تحقق فيها الأنفاق الرأسمالي فقط (كما في الشكل أعلاه) وتارة أخرى يوزع مجموع الإنفاق الرأسمالي خلال فترة 2011–2017 على مجموع إنتاج سنوات تلك الفترة فقط (عند احتساب كلفة *الوحدة المنتجة بدون رسم الأتعاب unit cost*، 9.7 دولار/برميل كمتوسط للسنوات 2011–2017، المشار أليه في الفقرة السابقة)؛ أنظر: الملحق (1)، الفقرة (م1–1)، سلايد (6).

(ج) ومما يبدو من أرقام *"عرض دائرة العقود 2019"*، فإن نفس المنهجية المشار أليها في أعلاه أُتبعت في الحساب. إذ يتبين أنه حتى نهاية 2018 بلغ ما أنفقته شركات النفط المقاولة حوالي 74.7 مليار دولار (عدا رسم الأتعاب، أو "أجر الربحية")، وبلغ الإنتاج (المتراكم) المحتسب من بيانات *"عرض دائرة العقود 2019"* حوالي 8.35 مليار برميل، **كلاهما حتى نهاية 2018**.[4] وبقسمة الأول على الثاني يتبين ان متوسط كلفة الوحدة المنتجة *unit cost*، بدون رسم الأتعاب هو 8.9 دولار/برميل. وعند إضافة "صافي" رسم الأتعاب (أي صافي "أجر الربحية") البالغ 7 مليار دولار إلى 74.7 مليار دولار يبلغ ما أنفقته الشركات المقاولة 81.7 مليار دولار (التكاليف التشغيلية والرأسمالية ورسم الأتعاب). وبقسمة هذا الرقم على الإنتاج حتى نهاية 2018 نصل إلى متوسط كلفة البرميل المنتج مقداره 9.8 دولار/برميل، وهو قريب جداً من رقم 9.5 دولار/برميل الوارد في *"عرض دائرة العقود 2019"*، المشار أليه أعلاه. وكما في الفقرتين السابقتين، تبين هذه الحسابات بشكل واضح أن منهجية الحساب تُحَمِّل التكاليف (ومن ضمنها التكاليف الرأسمالية) المنفقة حتى نهاية 2018 لإنتاج السنوات حتى نهاية 2018 فقط، ولا تحمل أي شيء من التكاليف الرأسمالية للإنتاج المتوقع لسنوات ما بعد 2018 حتى نهاية فترات عقود المقاولة.[5، 6]

ثالثاً: مقارنة أرقام كلفة إنتاج برميل النفط

بغية مقارنة رقم كلفة إنتاج برميل النفط الوارد في *"عرض دائرة العقود 2019"* (9.5 دولار) مع ما هو متوفر من أرقام عن متوسط الكلفة، من ضمن النوع الأول المشار أليه في المقدمة، ينبغي استثناء صافي رسم الأتعاب ("أجر الربحية")

---

[4] أُحتسب الإنتاج المتراكم حتى نهاية 2018 كما يلي: ***8.35 مليار برميل = 8 سنوات × 365.25 × 2.858 م–ب–ي***، حيث أن 2.858 مليون برميل/يوم (م–ب–ي) تمثل متوسط الإنتاج السنوي الناتج عن التراخيص النفطية حتى نهاية 2018 كما وردت في *عرض دائرة العقود 2019*، و365.25 عدد أيام السنة و8 سنوات تشير إلى السنوات 2011–2018. ذلك أنه بما أن السنة 2011 هي التي يبدأ منها *عرض دائرة العقود 2018* في Al-Ameedi (2018) لبيان تأثير جولات التراخيص النفطية الإتحادية على زيادة الإنتاج، فلقد أُستخدمت هنا على نفس المنوال.

[5] حتى تكون أرقام *الندوة* وأرقام *العرض* في Al-Ameedi (2018) لمتوسط كلفة إنتاج البرميل مقنعة، ينبغي ان يُبَيَّن كيف احتسبت بخطوات واضحة. ويمكن تحقيق ذلك، على سبيل المثال، من خلال بيان مجموع وتقسيم التكاليف الرأسمالية والتشغيلية ومجموع الإنتاج **لكامل العمر الإنتاجي المُقَدَّر أو كامل فترات عقود المقاولة** من حقول جولات التراخيص الاتحادية، أي لجميع السنوات الماضية والمستقبلية.

[6] في مجال متصل يثير الخبير النفطي المعروف كامل المهيدي نقطة جديرة بالاهتمام وهي ان الأرقام الواردة في *عرض دائرة العقود 2019* لا تبين إجراء حسابات للتدفق النقدي المخصوم. وهذه الحسابات تتعلق بكامل فترات عقود المقاولة. وتقود مثل هذه الحسابات إلى معرفة معدلات العائد الداخلي، *IRR*، المتوقعة للجانب العراقي وتلك المتوقعة للمقاول.

للمقاول. وكما هو مبين في الهامش، أدناه، تم اختيار دولار واحد للبرميل المنتج ليمثل صافي رسم أتعاب المقاول، أي بعد استبعاد حصة النظير العراقي والضريبة.[7] وبطرح هذا الرسم من رقم 9.5 دولار/برميل نحصل على رقم 8.5 دولار/برميل وهو متوسط كلفة الوحدة المنتجة *unit cost* بدون رسم الأتعاب، أو متوسط كلفة الإنتاج (رأسمالية وتشغيلية) لبرميل النفط. هذا مع ملاحظة أن متوسط كلفة الوحدة المنتجة بدون رسم الأتعاب الوارد في Al-Ameedi (2018) (أي *عرض دائرة العقود 2018*) يبلغ 9.7 دولار برميل، كما أشير له آنفاً.

لنقارن الآن هذه الأرقام مع ما هو متوفر عن متوسط كلفة إنتاج برميل النفط (رأسمالية وتشغيلية) في العراق، ضمن عينات النوع الأول المشار أليها في المقدمة، كما يلي:

(أ) ورد في تقرير وكالة الطاقة الدولية، IEA (2019, p. 26)، عن العراق المعنون: ***Iraq's Energy Sector***، الصادر في نيسان 2019، في ص 26، أن متوسط كلفة الإنتاج (الذي يبدو أنه يشمل أغلب التكاليف الرأسمالية/الاندثار والتشغيلية) في حقل الرميلة يبلغ **3.5 دولار/برميل** فقط:[8]

---

[7] خطوات احتساب صافي رسم الأتعاب للمقاول للبرميل المنتج: (أ) يبلغ متوسط رسم الأتعاب الإجمالي لجولتي التراخيص النفطية (1) و(2) والأحدب حوالي 2 دولار/برميل؛ مرزا (2018–أ). ولأجل حساب "الحد الأعلى" لصافي رسم الأتعاب بعد استقطاع حصة النظير العراقي والضريبة (35%) سنفترض حصة النظير بمقدار 5% مع عدم تطبيق *معامل التصعيد R-Factor*. في ضوء هذه الخلفية فإن أعلى ما يمكن أن يحصل عليه المقاول هو 1.23 دولار/برميل (\$1.23=\$2 × 95% × 65%). بالطبع فإن افتراض حصة للنظير العراقي أكبر من 5% وتطبيق معامل التصعيد يقود لانخفاض صافي رسم الأتعاب. (ب) يلاحظ أن الأرقام المستنتجة من البيانات المذكورة في *عرض دائرة العقود 2019* تبين صافي رسم أتعاب للمقاول بحوالي 0.84 دولار للبرميل المنتج. (ج) يساوي متوسط الرقمين في (أ) و(ب)، 1.23 \$ و0.84\$، حوالي 1 دولار/برميل والذي يستخدم في المتن.

[8] في رسالة إلكترونية جوابية، في 14 آب 2019، على استفسار الكاتب عبر البريد الإلكتروني لوكالة الطاقة الدولية *IEA*، وُصِفَت "*كلفة الإنتاج cost of production*"، المشار أليها في الاقتباس في المتن، بأنها كلفة "*الاستخراج lifting cost*". حيث ورد في *الرسالة الجوابية* ما يلي:

*'Effectively it is the lifting cost and does not take into effect the **transportation, evacuation costs** or the **government taxes**. It is meant solely to indicate the improvements in field operation efficiency… Typically, we assign capital expenditure as an "overnight capital cost", but this does not serve for this point here as we took the numbers from the company itself.'*

وبسبب تركيز هذا الاقتباس على ما تستثنيه كلفة الرميلة تثار لدينا مشكلة معرفة ما تشمله هذه الكلفة. ولمحاولة التوصل لذلك، لنقارن هذا المقدار مع "كلفة الاستخراج" *lifting cost* المبينة للعراق في الشكل (2) في فقرة المقارنات الدولية ***خامساً*** أدناه، حيث تساوي 2.2 دولار/برميل كمتوسط للعراق. وكما يتضح من الشكل (2) فإنها تستثني **الإنفاق الرأسمالي** و**تكاليف الإدارة/النقل** و**الضرائب**. إن الشواهد التالية ترجح أن كلفة الإنتاج لحقل الرميلة لا تستثني العناصر ذاتها التي يستثنيها رقم الشكل (2) خاصة التكاليف الرأسمالية/الاندثار: (أ) تستثني *الرسالة الجوابية* من كلفة الرميلة فقط **تكاليف النقل** و**الإخلاء** و**الضرائب**. هذا إضافة لعبارات عامة عن رأس المال لا يبدو أنها تستثني مخصصات اندثار. (ب) إن "كلفة الإنتاج" للرميلة التي وصفتها *الرسالة الجوابية* "بكلفة استخراج *lifting cost*"، هي أكبر بحوالي 60% من كلفة الاستخراج *lifting cost* المبينة للعراق في الشكل (2). ولكن في ضوء حقيقة الجهود المبذولة لتخفيض الكلفة في حقل الرميلة، وضخامة احتياطيها من النفط، فإن كلفة إنتاج البرميل فيها لا يمكن أن تكون أكبر من متوسط الكلفة المبين للعراق في الشكل (2). وتتضمن شواهد (أ) و(ب) أن "كلفة الاستخراج" في حقل الرميلة هي غير "كلفة الاستخراج" في الشكل (2) التي تستثني بعض التكاليف خاصة الاندثار. وفي ضوء حقيقة أن العديد من التعاريف المتعلقة بكلفة الاستخراج *lifting cost*، تشمل مخصصات الاندثار فيها (أنظر على سبيل المثال: https://definitions.uslegal.com/l/lifting-costs/) فسنفترض، حتى يتوفر ما يخالف ذلك، ان رقم كلفة حقل الرميلة يشملها. من ناحية أخرى، من غير الواضح في *الرسالة الجوابية* المقصود بضرائب الحكومة *government taxes*. فإذا كان المقصود الضريبة على رسم أتعاب المقاول *remuneration fee* (ضريبة دخل الشركات) فهذه **لا تُشمل** أصلاً في التكاليف. يتبقى إذن الضرائب غير المباشرة على استيرادات الشركات (بشكل مباشر وليس عبر وزارة النفط لأن هذه

*'BP, which operates the field [Rumaila], has managed to reduce the cost of production to USD **3.5/bbl** from USD 5.6/bbl when it started work there a decade ago'.*

(ب) في دراسة لحساب تكاليف إنتاج برميل النفط في حقول شركة نفط البصرة (شركة نفط الجنوب سابقاً) والتي تشمل حقول النفط المنتجة في البصرة وذي قار وميسان، وتمثل معظم حقول جولتي التراخيص النفطية الإتحادية 1 و2 وبعض حقول الجولة 4، قام نبيل عبد الرضا ومصطفى سند بحسابات تفصيلية، تعتمد على بيانات من شركة نفط البصرة للسنوات 2009–2016؛ أنظر: عبد الرضا وسند (2018). وفي الجدول (1)، أدناه، نلخص أهم النتائج المتعلقة بكلفة إنتاج البرميل للسنوات 2011–2016، في هذه الدراسة، وبالترتيب والشمول الذي يمكن مقارنته مع الأرقام الواردة في المصادر الأخرى في هذه الورقة.

يتضح من الجدول (1) أن متوسط الكلفة (التشغيلية والرأسمالية) لإنتاج برميل النفط في الحقول الجنوبية (بصرة، ذي قار، ميسان) للسنوات 2011–2016 بلغ حوالي 4.83 دولار/برميل عند شمول رسم الأتعاب و**3.83 دولار/برميل** عند استثناء رسم الأتعاب. مع ملاحظة أن الكلفة الرأسمالية يمثلها الاندثار في هذه الأرقام.

الجدول (1) كلفة إنتاج برميل النفط في شركة نفط البصرة (شركة نفط الجنوب سابقاً) 2011–2016*

دولار/برميل

	تشغيلية ورأسمالية (اندثار) زائداً رسم الأتعاب	**تشغيلية ورأسمالية (اندثار) فقط، أي بدون رسم الأتعاب**
2011	3.55	2.55
2012	3.64	2.64
2013	4.62	3.62
2014	5.99	4.99
2015	5.73	4.73
2016	4.78	3.78
المتوسط الموزون **	**4.83**	**3.83**

* تشمل حقول النفط في البصرة وذي قار وميسان. ** الأوزان المستخدمة في حساب المتوسط هي كميات إنتاج النفط السنوية لمجموع الحقول المشمولة في هذا الجدول.

المصدر والملاحظات: الجدول (م1–1) في الفقرة (م1–3) في الملحق (1) في هذه الورقة.

مستثناة من الضريبة) وغيرها من الرسوم؛ أنظر الفقرة (م1–4) في الملحق (1). أما تكاليف الإخلاء *evacuation* فليس لدينا أي مؤشر حولها خاصة وهي تكاليف "احتمالية"، ولا أعتقد أن عدم شمولها له تأثير مهم على التكاليف. لذلك في ضوء افتراض شمول رقم كلفة الإنتاج في حقل الرميلة لمخصصات الاندثار (حتى يظهر ما يخالف ذلك) بالإضافة لأغلب التكاليف التشغيلية (أجور مباشرة، مواد، صيانة، إدارة، الخ)، فإن الرقم ***3.5/bbl USD*** يمثل أغلب الكلفة الكلية (التشغيلية والرأسمالية) لإنتاج برميل النفط *"واصل لباب الحقل"*. أي قبل دفع الضرائب غير المباشرة وغيرها من الرسوم (إذا كانت هذه فعلاً غير مشمولة في رقم الرميلة) وقبل دفع تكاليف النقل.

(ج) عند الرجوع إلى دراستي المعنونة: "**مسائل اقتصادية–نفطية: معدل عائد المقاول في عقود التراخيص النفطية في العراق**"، مرزا (2018–ب)، يتبين من الجداول (م3–1) إلى (م3–3)، في الملحق (3) في الدراسة، أن المتوسط المحتسب لكلفة الإنتاج (الرأسمالية والتشغيلية بدون عائد المقاول/المشارك) للبرميل، خلال فترة الإنتاج المستقبلية، لثلاثة حقول نفطية "أُحيلت" في الجولة الخامسة للتراخيص النفطية، هي كما يلي في الجدول (2)، ويبلغ متوسط الحقول الثلاثة **4.3 دولار/برميل**.

الجدول (2) كلفة الإنتاج (الرأسمالية والتشغيلية بدون عائد المقاول/المشارك) لثلاثة حقول "أُحيلت" في الجولة الخامسة

الحقل	دولار/برميل
السندباد	3.0
نفط خانة	5.7
خضر الماء	3.9
المتوسط الموزون	**4.3**

المصدر: مرزا (2018–ب)، الملحق (3)، الجداول (م3–1) – (م3–3).

ملاحظات: (1) الأوزان المستخدمة في حساب المتوسط هي كميات الإنتاج المتراكم المستقبلي المُقدَّرة لكامل عمر الإنتاج/فترة العقود لكل من الحقول الثلاثة.

(2) البيانات الخلفية التي أُستخدمت في حساب أرقام هذا الجدول مأخوذة من "إيضاح" وزارة النفط المشار أليه في المقدمة. ولقد ورد في "الإيضاح" ما يُفهم منه أن هذه البيانات ساهم في إعدادها أو الإشراف عليها أو متابعتها/تدقيقها بيت خبرة دولي، فلقد ورد في "الإيضاح" ما يلي: *"إن التقييم أو التقويم الإيجابي لعقود وزارة النفط [الجولة الخامسة]، ...، جاء من قبل جهات محايدة ومعروفة بدرجة مصداقيتها ومهنيتها العالية، وأخص بالذكر وود ماكينزي..."*؛ أنظر: وزارة النفط (2018).

(د) اعتماداً على أرقام وردت عن كلفة إنتاج النفط في العراق في تقرير وكالة الطاقة الدولية عن العراق في 2012، IEA (2012, p. 54)، تبين حسابات الملحق (1) من الفصل (7) في كتابي: ***الاقتصاد العراقي: الأزمات والتنمية***، أن متوسط كلفة إنتاج برميل النفط (رأسمالية وتشغيلية) للحقول الجنوبية يبلغ حوالي **4.03 دولار/برميل**. أنظر: مرزا (2018–أ).

(هـ) يلاحظ أن أرقام كلفة إنتاج برميل النفط (التشغيلية والرأسمالية) الواردة في الفقرات الأربع أعلاه (3.5$، 3.8$، 4.3$، 4.03$) تحوم حول الرقم 4 دولار/برميل.

رابعاً: استنتاج

(1) إن أرقام متوسط الكلفة (التشغيلية والرأسمالية بدون رسم الاتعاب) لإنتاج برميل النفط، المبينة في هذه الورقة من ضمن عينات النوع الأول من البيانات، تحوم حول الرقم 4 دولار/برميل. وهي بهذا اقل من نصف متوسط الكلفة

(التشغيلية والرأسمالية) التي تنطوي عليها بيانات النوع الثاني والتي يمثلها رقم *عرض دائرة العقود 2019* البالغ 8.5 دولار/برميل، ورقم *عرض دائرة العقود 2018* البالغ 9.7 دولار/برميل.

(2) في ضوء عدم وضوح تفاصيل حساب أرقام متوسط كلفة إنتاج برميل النفط في بيانات النوع الثاني، خاصة ما يبدو من منهجية غير مُكتَمِلة في توزيع التكاليف الرأسمالية على سنوات الإنتاج في هذا الحساب، فأن الرقم 4 دولار/برميل هو أقرب لتمثيل متوسط كلفة إنتاج برميل النفط (التشغيلية والرأسمالية بدون رسم الأتعاب) في حقول جولات التراخيص النفطية الاتحادية في العراق.

خامساً: مقارنات دولية

(5-1) منهجية حساب كلفة البرميل

يتضح مما هو متاح من بيانات عن العراق في مقارنات دولية للفترة 2009–2016، في الشكلين (2) و(3) أدناه، أن متوسط كلفة إنتاج برميل النفط يقترب كثيراً من متوسط الكلفة في حسابات *عرض دائرة العقود 2018*، للسنتين 2015 و2016، في الشكل (1) في الفقرة ***ثانياً*** أعلاه. ويبدو في الشكلين (2) و(3) أن حساب كلفة البرميل، سواء للعراق أو باقي الدول المبينة في الشكلين، يتبع ذات المنهجية غير المكتملة في عدم توزيع الانفاق الرأسمالي لسنة معينة على كافة سنوات العمر المتوقع/فترة العقد. بعبارة أخرى، فإن التوزيع الزمني للتكاليف فيها يتبع *الأساس–النقدي cash-basis*، كما هو واضح من عنوان الشكل (2)، وليس *أساس–الاستحقاق accrual-basis*. فالكلفة السنوية في هذه المقارنات تمثل الكلفة النقدية *cash cost* (التشغيلية والرأسمالية) التي تحققت/أُنفقت في تلك السنة مقسومة على عدد البراميل أو البراميل المعادلة المنتجة في السنة ذاتها.

(5-2) ملاحظات/تساؤلات حول الأرقام الدولية

توفر المقارنات الدولية المبينة في الشكل (2)، الذي رُسم على أساس مؤشرات رقمية وردت في WSJ (2016)، أرضية بيانات يمكن من خلالها معرفة عناوين الفقرات التي تُشْمَل في حساب كلفة البرميل المبينة في الشكل. ولكن بالإضافة لاتباعها ذات المنهجية غير المكتملة في حساب متوسط الكلفة، التي اتبعتها دائرة العقود والتراخيص البترولية في وزارة النفط، في عدم توزيع النفقات الرأسمالية (أي عدم حساب وتوزيع مخصصات الاندثار) على كافة سنوات فترة العقد، هناك قضايا غير واضحة في هذه الأرقام مما يستدعي الملاحظات/التساؤلات التالية:

(أ) تشمل أرقام الشكل (2) إضافات لا تمثل كلفة للعراق/وزارة النفط بالرغم من أنها تمثل كلفة للشركات المقاولة *ICOs*، كفقرة "إجمالي الضرائب *Gross Taxes*". ومن غير الواضح ماذا يشمل هذا الإجمالي في أرقام الشكل (2). فحسب دليل التعاقد لوزارة النفط، MoO (2009)، فإن ما يحق للشركات المقاولة شموله في الكلفة من الضرائب يقتصر على ضرائب الاستيراد على السلع التي لا تستورد باسم وزارة النفط (وتستخدم في العمليات النفطية) ورسم

الطابع، الخ؛ المادة 25.1. غير أن هذا الحق لا يشمل الضريبة على رسم اتعاب المقاول ولا ضريبة ارتفاع قيمة الأصول *capital gains* ولا الضريبة على دخل الشركات التي تتعاقد مع المقاول ولا ضرائب دخول العاملين لدى المقاول، المادة 1.63، وذلك لأنها تدفع من الصافي بعد طرح التكاليف؛ أنظر الفقرة (م1–4) في الملحق (1).

(ب) من غير الواضح في ما إذا كانت أرقام الشكل (2) للعراق تقتصر على عقود النفط الاتحادية أم تشمل عقود كردستان. ذلك أن كلفة إنتاج البرميل في عقود الإقليم أعلى منها للعقود الإتحادية. وسنفترض هنا أنها تشمل عقود النفط الاتحادية فقط.

(ج) لا تشير عناصر الكلفة في الشكل (2) إلى صافي رسم الاتعاب *Remuneration Fee* للمقاول. فإذا كان رقم العراق في هذا الشكل يمثل الكلفة للشركات المقاولة فإنه لا يشمل صافي رسم أتعاب المقاول أما إذا كان الرقم يمثل الكلفة لوزارة النفط فهو يشمله.

(د) من غير الواضح أين شُمِلَت كلفة مكافآت التوقيع وغيرها من المكافآت، *bonuses*، غير المسترجعة التي تدفع مرة واحدة، والتي كان ينبغي توزيعها على إنتاج كافة سنوات فترة العقد وليس في السنة التي دفعت فيها فقط. هل شُمِلَت في فقرة *Capital spending* أم في فقرة *Admin/Transport*؟ ومرة ثانية، يعتمد شمول هذه المكافآت من عدمه، في الكلفة، على مَنْ مِنَ الجهات يعود لها رقم الكلفة: الشركات المقاولة أم وزارة النفط؟

(5–3) أرقام المقارنات الدولية وأرقام دائرة العقود والتراخيص البترولية في وزارة النفط

من الواضح من الشكلين (2) و(3) أن كلفة إنتاج النفط في العراق هي من بين مجموعة الدول ذات كلف الإنتاج الأوطأ في العالم. ولكن بالإضافة لذلك، فإن ما يهمنا هنا أيضاً هو مدى تقارب أرقام العراق في هذه المقارنات مع أرقام دائرة العقود والتراخيص البترولية في وزارة النفط التي يمثلها الشكل (1) في الفقرة ***ثانياً*** أعلاه. إذ يتضح من الشكل (2) أن متوسط الكلفة للعراق حسب التقديرات الدولية كان يساوي 10.6 دولار/برميل في آذار 2016. قارن ذلك مع رقم قدره 10.1 دولار/برميل ورد في*عرض دائرة العقود 2018* (كمتوسط موزون بعدد الأشهر للسنتين 2015 و2016، ويشمل صافي رسم أتعاب المقاول) والمبين في الشكل (1) في الفقرة ***ثانياً***. من ناحية أخرى، يتضح من الشكل (3) أن متوسط الكلفة للعراق حسب تقديرات دولية أخرى كان يساوي 10.7 دولار/برميل في 2015. قارن ذلك مع رقم 11.2 دولار/برميل لنفس السنة (ويشمل صافي رسم أتعاب المقاول) ورد في*عرض دائرة العقود 2018* والمبين في الشكل (1) في الفقرة ***ثانياً***.

وبالرغم من عدم اليقين حول بعض فقرات الكلفة في أرقام المقارنات الدولية، فأن هذا التقارب الكبير بين هذه الأرقام يوحي بأن مصدرها، في المقارنات الدولية المبينة، قد يكون الشركات النفطية المقاولة في العراق، *IOCs* و/أو البيانات المنشورة لدائرة العقود والتراخيص البترولية/وزارة النفط.

الشكل (2) متوسط الكلفة النقدية لإنتاج برميل نفط أو برميل معادل غاز، آذار 2016

Average cash cost to produce a barrel of oil or gas equivalent in 2016, based on data from March 2016

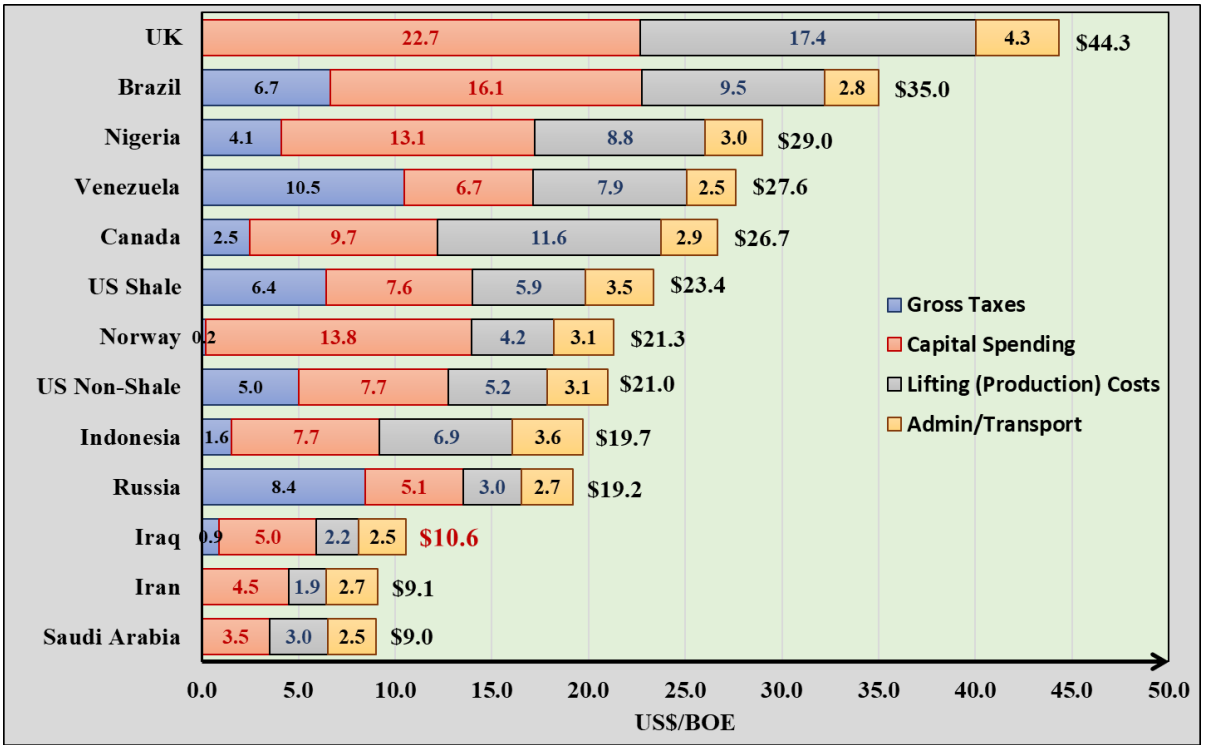

المصدر: الشكل مرسوم على أساس بيانات وردت في: WSJ (2016).

الشكل (3) متوسط الكلفة لإنتاج برميل واحد في أهم الدول المنتجة للنفط 2015

Average cost to produce one barrel of oil in top oil producing countries worldwide in 2015

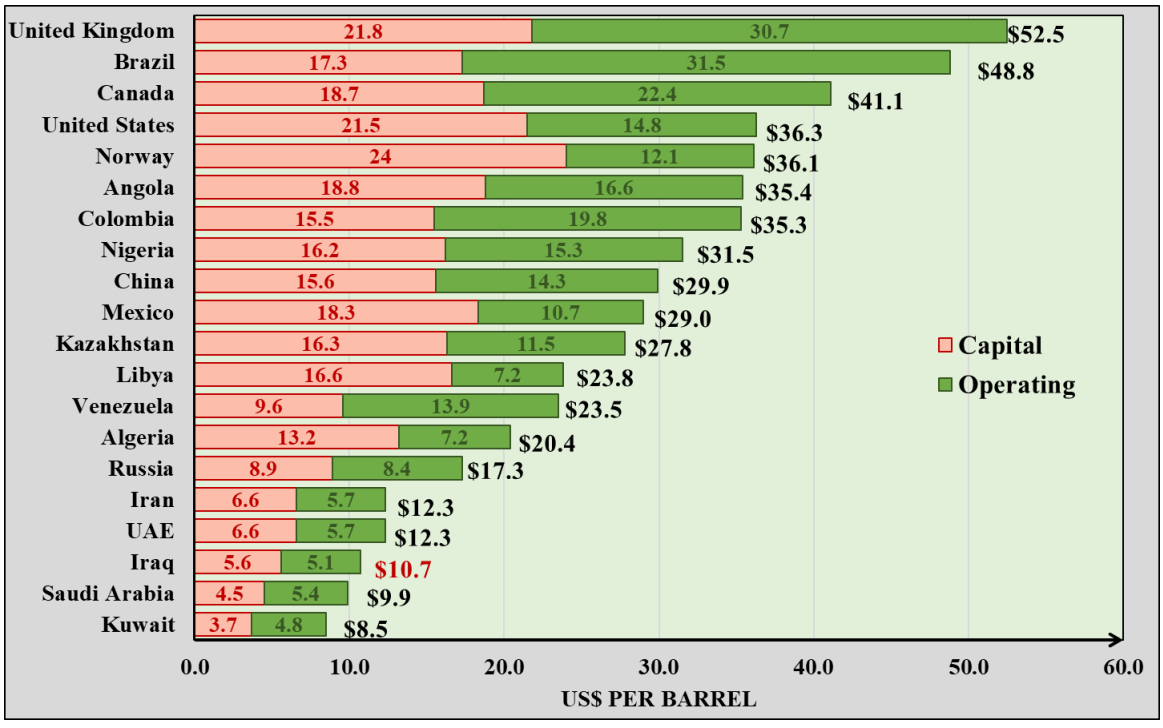

المصدر: الشكل مرسوم على أساس بيانات وردت في: *Statista Website*،

https://www.statista.com/statistics/597669/cost-breakdown-of-producing-one-barrel-of-oil-in-the-worlds-leading-oil-producing-countries/

الملحق (1)

بيانات ومؤشرات عن الإنتاج والتكاليف في حقول التراخيص النفطية الاتحادية

م1-1 مقاطع من عرض دائرة العقود 2018

سلايد رقم (1)

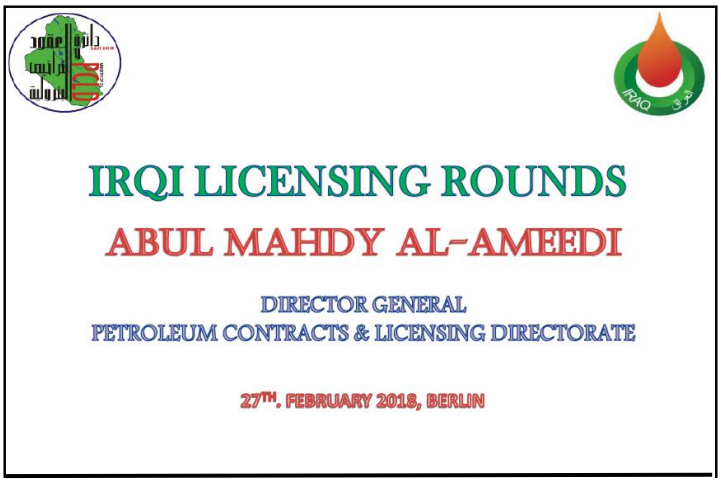

سلايد رقم (4)

سلايد رقم (6)

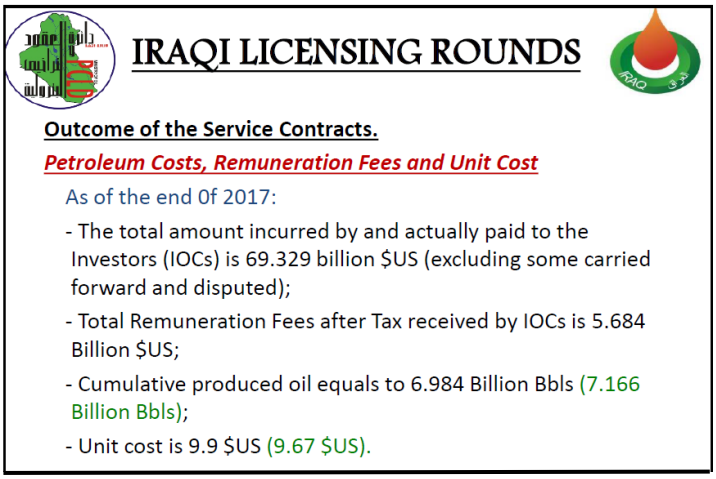

سلايد رقم (7)

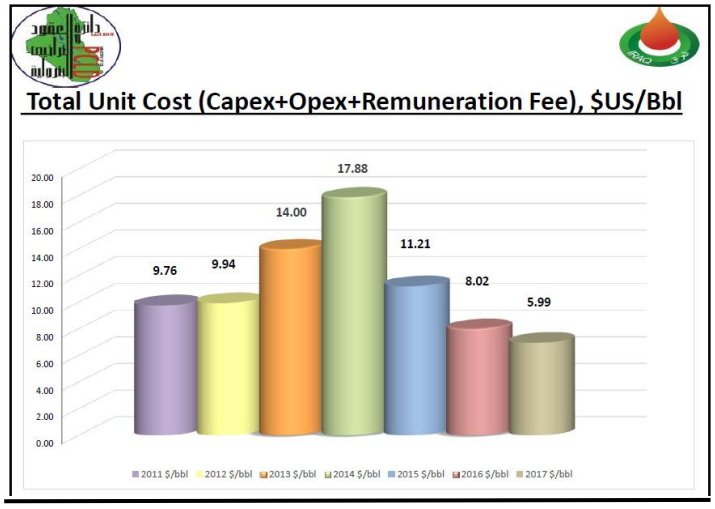

المصدر: Al-Ameedi (2018).

م1-2 مقال موقع الأخبار الإلكتروني: *عرض دائرة العقود 2019*

جولات التراخيص النفطية بالارقام "عقود التراخيص النفطية مالها وماعليها"

الأثنين 27 مايو / أيار 2019 - 14:58

من ندورة حوارية لجامعة النهرين بالتعاون مع المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي
بعنوان
"عقود التراخيص النفطية مالها وماعليها"

كلفة استخراج برميل النفط العراقي (9,5) دولار، وهي ثاني أوطأ كلفة لإنتاج البرميل في العالم بعد الكويت

إن جولة التراخيص البترولية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والفعاليات التي تبتدأ بقرار وزارة النفط باختيار عدد من الرقع الاستكشافية والحقول النفطية والغازية وتنتهي بالتوقيع النهائي لعقود الخدمة

- يكون تنفيذ عقود الخدمة من مسؤولية الشركات الوطنية الاستخراجية، وهي شركة نفط الشمال، شركة نفط البصرة، شركة نفط ميسان، شركة نفط الوسط وشركة نفط ذي قار.
- تم توقيع (18) عقد خدمة، (4) في جولة التراخيص الأولى، (7) في الثانية، (3) في الثالثة و(4) في الرابعة. بالإضافة الى عقد حقل الأحدب النفطي وعقد حقل شرقي بغداد/ الجزء الجنوبي.
- تحققت زيادة صافية في إنتاج النفط الخام من الحقول تحت عقود الخدمة مقدارها (2,858) مليون برميل في اليوم. أما الإنتاج الكلي من هذه الحقول فقط فهو (3,717) مليون برميل في اليوم.
- بلغت العوائد المالية الكلية للإنتاج من حقول جولات التراخيص للفترة من سنة 2010 ولغاية نهاية سنة 2018 ما مقداره (571,4) مليار دولار
- بلغت الكلف الكلية (الرأسمالية والتشغيلية) المدفوعة فعلاً الى الشركات الأجنبية المقاولة ولنفس الفترة (74,741) مليار دولار. في حين تم دفع مبلغ مقداره (7) مليارات دولار صافية الى هذه الشركات عن أجور الربحية، اخذين بنظر الاعتبار أن الكلف الرأسمالية والتشغيلية التي تم صرفها عن الموجودات في الحقول (أبار، منشئات عزل الغاز، منشأت تصنيع الغاز، منشئات حقن الماء، محطات الكهرباء، منظومات الأنابيب ... الخ) هي موجودات تعود ملكيتها الى وزارة النفط.
- تمثل أجور الربحية التي استلمتها الشركات الأجنبية المقاولة نسبة مقدارها (1,23%) من العوائد المالية الكلية للإنتاج.
- الكلفة الكلية (الرأسمالية والتشغيلية واجر الربحية) لإنتاج البرميل (9,5) دولار، والتي تعتبر ثاني أوطأ كلفة لإنتاج البرميل في العالم.
- بلغ مقدار ضريبة الدخل على أجور الربحية للشركات الأجنبية المقاولة (2,512) مليار دولار
- بلغت ربحية الشركاء الحكوميين من أجور الربحية المدفوعة الى الشركات الأجنبية المقاولة (1,596) مليار دولار.
- يبلغ العائد الحكومي (Government Take) نسبةً مقدارها (98,77%) من العوائد المالية الكلية للإنتاج.

- بلغت نسبة العمالة العراقية العاملة لتنفيذ عقود الخدمة مع الشركات الأجنبية المقاولة (80%) من العمالة الكلية، حيث بلغ عدد العمالة العراقية (16766) شخصاً من مختلف الاختصاصات والمراتب الوظيفية.
- بلغ عدد العراقيين العاملين مع شركات الخدمات النفطية (المقاولين الثانويين) أكثر من (11,689) شخصاً، بالإضافة الى منات المقاولين الثانويين العراقيين.
- تم ابتعاث (227) موظفاً من شركات ودوائر وزارة النفط الى الجامعات العالمية للحصول على شهادات البكالوريوس (75)، الماجستير(127) والدكتوراه (25)

الغطاء القانوني لعقود الخدمة هو المادة (111) والمادة (112) من الدستور، قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997، المادة (1) من قانون تخصيص مناطق الاستثمار لشركة النفط الوطنية رقم 97 لسنة 1967، قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم 267 لسنة 1987 وكافة قوانين الموازنة العامة الاتحادية، وخاصةً للسنوات 2016،2017 و2018.

تنويه :

المعلومات من ندورة حوارية لجامعة النهرين بالتعاون مع المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي بعنوان " عقود التراخيص النفطية مالها وماعليها " و كان المتحدثون في الجلسة الدكتور صباح الساعدي / المستشار القانوني لوزارة النفط و الدكتور عبد المهدي العميدي / مدير عام العقود والتراخيص في وزارة النفط

م1–3 إنتاج وتكاليف شركة نفط البصرة

الجدول (م1–1) إنتاج وتكاليف شركة نفط البصرة (شركة نفط الجنوب سابقاً) 2011–2016

	الإنتـــاج		التكاليف: تشغيلية ورأسمالية (اندثار) زائداً رسم الأتعاب		كلفة إنتاج البرميل النفط *دولار/برميل*		سعر الصرف *دنانير للدولار الواحد*
	مليون برميل	*ألف برميل/يوم*	المبلغ الكلي بما فيه رسم الأتعاب *مليار دينار*	كلفة إنتاج برميل النفط *دينار/برميل*	تشغيلية ورأسمالية (اندثار) زائداً رسم الأتعاب	تشغيلية ورأسمالية (اندثار) فقط، أي بدون رسم الأتعاب	
2011	666	1,824	2,655	3,987	3.55	2.55	1,123
2012	740	2,022	3,015	4,075	3.64	2.64	1,120
2013	767	2,097	3,962	5,163	4.62	3.62	1,117
2014	897	2,450	6,012	6,704	5.99	4.99	1,119
2015	1,050	2,868	6,730	6,411	5.73	4.73	1,119
2016	1,171	3,199	6,261	5,348	4.78	3.78	1,119
المجموع أو المتوسط الموزون	**5,291**		**28,635**	**5,412**	**4.83**	**3.83**	**1,119**

المصدر: أرقام الجدول ملخصة من الصفحات 116–127 في: عبد الرضا وسند (2018). لاحظ أنه بما أن متوسط كلفة البرميل بالدينار للسنوات 2011–2016، يساوي مجموع التكاليف بالدينار على مجموع كميات الإنتاج، لهذه السنوات، فهذا يعني أن المتوسط موزون بكميات الإنتاج السنوية.

ملاحظات:

(1) أرقام هذا الجدول تشمل الحقول التالية: *الرميلة الجنوبي، الرميلة الشمالي، الزبير، بن عمر، اللحيس، غرب القرنة 1، مجنون، الطوبى، أرطاوي، الناصرية*. وفي عام 2013 أضيف لها *حقل الغراف*، وفي عام 2014 أضيف *حقل غرب القرنة 2*، وفي عام 2015 أضيف *حقل الفيحاء*.

(2) عند إيراد مجموع التكاليف وكذلك عند احتساب كلفة إنتاج البرميل يذكر عبد الرضا وسند (2018)، في الصفحة 114، تحديداً، أن التكاليف تشمل *"الاندثارات"* وكذلك *"المصاريف التشغيلية ومن ضمنها المصاريف الإدارية والتسويقية ورسم [الأتعاب Remuneration Fee] وغيرها"*. مع العلم أن هذا المصدر يطلق على "رسم الأتعاب" تعبير "رسم الخدمة".

(3) بعد احتساب كلفة إنتاج البرميل في عبد الرضا وسند (2018)، يضيف المؤلفان نسبة ربح إلى هذه الكلفة تتراوح بين 8.5% و17% (من الكلفة) حسب السنين، بدون ذكر سبب إضافة نسبة الربح ولا سبب اختلافها بين السنين. وحتى يمكن مقارنة أرقام هذا الجدول مع أرقام المصادر الأخرى، في هذه الورقة، لم يتم إضافة نسب الربح في هذا الجدول.

(4) تم طرح دولار واحد يمثل صافي رسم الأتعاب، كما أشير له في الفقرة ***ثالثاً*** في المتن، للتوصل إلى كلفة البرميل بدون رسم الأتعاب.

(5) سعر الصرف في هذا الجدول محتسب من قسمة كلفة البرميل (بضمنها رسم الأتعاب) مقاسة بالدينار على كلفته مقاسة بالدولار كما وردت في: عبد الرضا وسند (2018). مع ملاحظة أن سعر صرف نافذة البنك المركزي للسنوات 2011–2016 بلغ متوسطاً قدره 1,170 دينار للدولار مقارنة مع 1,119 دينار في هذا الجدول. ويقود استخدام متوسط سعر صرف النافذة هذا لتحويل قياس رقم كلفة البرميل من الدينار إلى الدولار، كمتوسط للسنوات 2011–2016، إلى رقم كلفة برميل مقاس بالدولار أخفض بنسبة 4.3% مما ورد في هذا الجدول. ولكنا آثرنا استبقاء أرقام هذا الجدول بالدولار كما وردت في مصدرها: عبد الرضا وسند (2018).

(6) وردت في الجداول التفصيلية في عبد الرضا وسند (2018) أخطاء طفيفة في حساب كلفة إنتاج البرميل. ولقد تم تصحيحها عند إيرادها في هذا الجدول.

(7) قارن مجموع الإنتاج للسنوات 2011–2016 البالغ 5,291 مليون برميل في هذا الجدول مع ما ورد في الموقع الإلكتروني لوزارة النفط لإنتاج النفط الخام لشركة نفط البصرة (بصرة، ذي قار، ميسان) الذي يبلغ مجموعه 5,797 مليون برميل للسنوات 2011–2016.

م1-4 الضرائب المشمولة في كلفة انتاج البرميل

حسب دليل التعاقد MoO (2019)، فإن تعريف كلفة البترول والضرائب التي يسمح بشمولها بهذه الكلفة هي كما يلي:

المادة 1.63:

Article 1.63: 'Petroleum Cost" means recoverable costs and expenditures incurred and/or payment paid by Contractor in connection with or in relation to the conduct of Petroleum Operations (except corporate income taxes paid in the republic of Iraq or otherwise stipulated herein) determined in accordance with the provisions of this contract including annex C', MoO (20019, p. 8).

المادة 25.1:

Article 25.1: 'Contractor, Operators and sub-contractors engaged in carrying out Petroleum Operations shall be permitted to import machinery, equipment, vehicles, materials, supplies, consumables and movable property to be used solely for the purpose of carrying out Petroleum operations and supporting activities. Importation of machinery, equipment, vehicles, materials, supplies, consumables and movable property to be used solely for the purpose of carrying out Petroleum operations and supporting activities, shall be exempted from custom duties to the extent they are imported in the name of ROC [Ministry of Oil]. Any other customs duties relevant to the carrying out of Petroleum Operation and supporting activities shall be recoverable as petroleum costs. Contractor, operators, and sub-contractors shall comply with the applicable administrative formalities in this respect'. MoO (2009, p. 39).

المادة 25.5:

Article 25.5 'Customs duties, as used herein, shall include all duties, taxes and other financial imposts which may be due as a result of the importation of the above-mentioned items, but shall not include charges, dues or fees, of general application to be used to Government entities for services rendered'. MoO (2009, p. 40.)

ومن المناسب الإشارة إلى أنه ورد في Al-Ameedi (2018) في ما يتعلق بالتعديلات Service Contracts Amendments التي ستأخذ بها الوزارة لعقود الخدمة (في سلايد رقم 12)، ما يلي: *"Customs fee paid, if any, considered as Petroleum Costs"*. ومن غير الواضح لماذا شملت هذه الفقرة وكأنها تعديل مستقبلي ممكن في الوقت الذي يتضح من دليل التعاقد كما أشير أعلاه أن هذه الضرائب تحسب ككلف ولا يحتاج تطبيقها للتعديل المذكور.

الملحق (2)

نموذج محاكاة احتسابي بسيط: تمرين للإيضاح

سنعرض في هذا الملحق تمرين يستهدف عرض منهجيات الحساب غير المكتملة التي أوضحنا أن عرضي *دائرة العقود 2018 و2019* اتبعاها والمنهجية المكتملة التي كان ينبغي إتباعها، من خلال تركيب *نموذج محاكاة احتسابي بسيط Simple Computable Simulation Model*. وسنستخدم ذات البيانات الواردة في *عرضي دائرة العقود 2018 و2019* حول النفقات التشغيلية والرأسمالية وحول مجموع الإنتاج المتراكم للفترة 2011–18/2017. وبالإضافة لذلك سنستخدم مؤشرات وافتراضات لاستكمال البيانات التي تتعلق بالفترة 2011–2018 أو تتعلق بالإنتاج والتكاليف من سنة 2019 حتى نهاية فترة العقود 2035. وهذه البيانات والافتراضات والمؤشرات ستُبَيَّن وتنعكس نتائج حساباتها في أرقام وملاحظات الجدول (م2–1) في هذا الملحق. وتتعلق هذه البيانات والمؤشرات والافتراضات بالحقول الجنوبية في البصرة وميسان وواسط وذي قار. وفي هذه المحافظات تُنَفّذ عقود الخدمة الإتحادية للأحدب والجولتين 1 و2 وبعض من الجولة 4، والتي تشمل جميع حقول التراخيص الإتحادية العاملة، تقريباً. وبالرغم من "واقعية" البيانات والافتراضات المستخدمة في هذا النموذج، ومن ثم تقديرات كلفة البرميل، الناتجة عنها، باستخدام المنهجية المكتملة في الحساب، نشدد على أن هذا التمرين هو للتوضيح أكثر منه تقديم تقديرات موثوقة لكلفة إنتاج البرميل. ويعود ذلك إلى غياب بيانات عديدة يحتاجها نموذج المحاكاة الاحتسابي والاضطرار تبعاً لذلك لتبني افتراضات تبسيطية.

ولعل أهم ميزة لهذا النموذج هي أنه يوفر وسيلة لمد الحسابات إلى نهاية فترة عقود حقول التراخيص النفطية الاتحادية، 2035، ومن ضمنها نتائج حسابات المنهجية غير المكتملة. وبالتبعية يمكن من خلاله، كما سنقوم به، إجراء الحسابات تبعاً للمنهجية المكتملة في حساب كلفة البرميل للفترة 2011–2017 ولكامل فترة العقود 2011–2035.

ولقد تم تركيب هذا النموذج في ضوء معطيات وافتراضات أهمها:

(1) بافتراض تَرَكّز توزيع النفقات الرأسمالية على كلفة سنوات الفترة 2011–18/2017 فقط ينتج عن هذا النموذج نفس كلفة البرميل المنتج لسنوات الفترة 2011–2017، وكذلك متوسط الفترة 2011–2017، كما احتسبت بموجب المنهجية غير مكتملة في *عرض دائرة العقود 2018*.

(2) فصل التكاليف التشغيلية عن الرأسمالية للفترة 2011–2017 (و2018) بموجب افتراض حول قيمة متوسط الكلفة التشغيلية للبرميل. مع العلم أن كلاً من *عرضي دائرة العقود 2018 و2019* لم يفصلا هذه التكاليف.

(3) تحديد الإنتاج "المتراكم" للسنوات 2011–2017 كما ورد في سلايد رقم (6) في *عرض دائرة العقود 2018*، Al-Ameedi (2018)، وتوزيعه على السنوات حسب نسب الإنتاج السنوي الذي يمكن حسابه من سلايد (4). أنظر الملحق (1) الفقرة (م1–1).

(4) استخدام نمط تطور إنتاج الهضبة خلال الفترة المستقبلية 2019–2035، كما ورد عموماً، في مرزا (2018–أ) بما في ذلك انخفاض الإنتاج بمعدل سنوي قدره 5% ابتداءً من سنة 2028.

(5) افتراضات ومؤشرات أخرى.

ويمثل الشكلان (م2–1) و(م2–2)، أدناه، نتائج الحسابات بموجب المنهجية المكتملة والمنهجية غير المكتملة للفترتين 2011–2017 و2011–2035، تباعاً. كما يبين الجدول (م2–1) نسخة من صفحة إكسيل *Excel* التي خزن عليها تمرين *نموذج المحاكاة الاحتسابي المبسط* حسب معطيات وافتراضات فصل التكاليف إلى تشغيلية ورأسمالية خلال 2011–2017 وتطور الإنتاج والكلفة التشغيلية المستقبليين، الخ.

ويتبين من الشكل (م2–1)، أدناه، أن المنهجية غير المكتملة توزع النفقات الرأسمالية (من ضمن النفقات الكلية) خلال السنوات 2011–2017 على كل من هذه السنوات دون توزيعها على كافة سنوات العمر الإنتاجي/فترة العقد. لذلك يلاحظ أن سلوك المنحنى الذي يمثل متوسط الكلفة (التشغيلية والرأسمالية) يماثل سلوك ذلك المبين في الشكل (1) في الفقرة ***ثانياً*** في المتن، بالطبع في ما عدا طرح صافي رسم الأتعاب. إن عدم النظر لكامل المدى الزمني لفترة العقد مبين في الشكل من حصر فترته في السنوات 18/2017–2011 في حين تبدو السنوات المستقبلية "رمادية" "غير مرئية".

ولكن حتى عند عدم تناول كامل الفترة يمكن معالجة هذا التَرَكّز جزئياً بأتباع المنهجية المكتملة من خلال توزيع النفقات الرأسمالية على كامل سني فترة العقد من خلال أسلوب "مخصص الاندثار" كما يتبين في المنحنى الأسفل في الشكل (م2–1)، حيث يظهر منه أن كلفة البرميل أخفض بكثير من المنحنى الأعلى. كما يتبين من الشكل (م2–1) أيضا أن متوسط الفترة 18/2017–2011 أعلى بكثير في المنهجية غير المكتملة (9.6 دولار/برميل) منه في المنهجية المكتملة (3.6 دولار/برميل).

الشكل (م2–1) كلفة إنتاج البرميل (تشغيلية ورأسمالية) في حقول جولات التراخيص النفطية الاتحادية في العراق 2011–2017

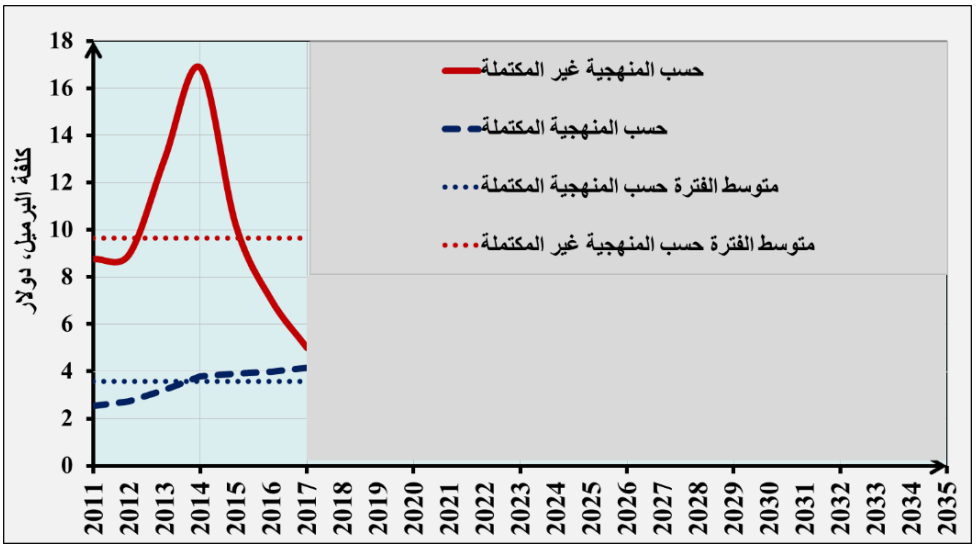

المصدر: رُسم الشكل على أساس بيانات الجدول (م2–1) أدناه.

غير أن من المناسب النظر لكامل فترة العقد كما مبين في الشكل (م2-2). حيث يلاحظ أن المدى الزمني فيه يغطي الفترة 2011-2035 (25 سنة). وتظهر المنهجية غير المكتملة التي يبينها المنحنى الأعلى الارتفاع الكبير لكلفة إنتاج البرميل خلال السنوات التي يتركز فيها الإنفاق الرأسمالي 2011-18/2017 ثم بعد ذلك انخفاض كبير خلال السنوات 2019-2035. ففي الوقت الذي تصل فيه كلفة إنتاج البرميل حوالي 17 دولار/برميل في 2014 فإنها تنخفض بحدة إلى 2.3 دولار برميل خلال السنوات 2019-2035. ولكن عند أتباع المنهجية المكتملة في توزيع الإنفاق الرأسمالي (من خلال أسلوب مخصص الاندثار) على كامل سنوات فترة العقد نلاحظ من المنحنى الأسفل في الشكل (م2-2) أن متوسط الكلفة يتبع مساراً مستقراً. إذ تتصاعد الكلفة من حوالي 2.5 دولار/برميل في 2011 إلى أعلى مستوى لها 4.1 دولار/برميل في 2017 لتستقر قريباً من هذا المستوى، أي عند 3.9 دولار/برميل، للسنوات 2018-2027. ثم ترتفع بعد ذلك تدريجياً حتى تصل إلى 4.8 دولار/برميل في 2035، نتيجة للانخفاض الطبيعي في الإنتاج بعد سنة 2027.

وهنا يلاحظ أن متوسط كلفة إنتاج البرميل للسنوات 2011-2035 لكلا المنهجيتين متساوي عند 4 دولار/برميل. ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا المتوسط أحتسب من خلال قسمة مجموع التكاليف التشغيلية والرأسمالية (بدون رسم الأتعاب) على مجموع الإنتاج، لكامل السنوات 2011-2035. وبالطبع فإن مجموع السنوات 2011-2035 متساوي في كلا المنهجيتين. وبهذا ليس هناك فرق بينهما في حساب متوسط 2011-2035,

الشكل (م2-2) كلفة إنتاج البرميل (تشغيلية ورأسمالية) في حقول جولات التراخيص النفطية الاتحادية في العراق

2011-2035

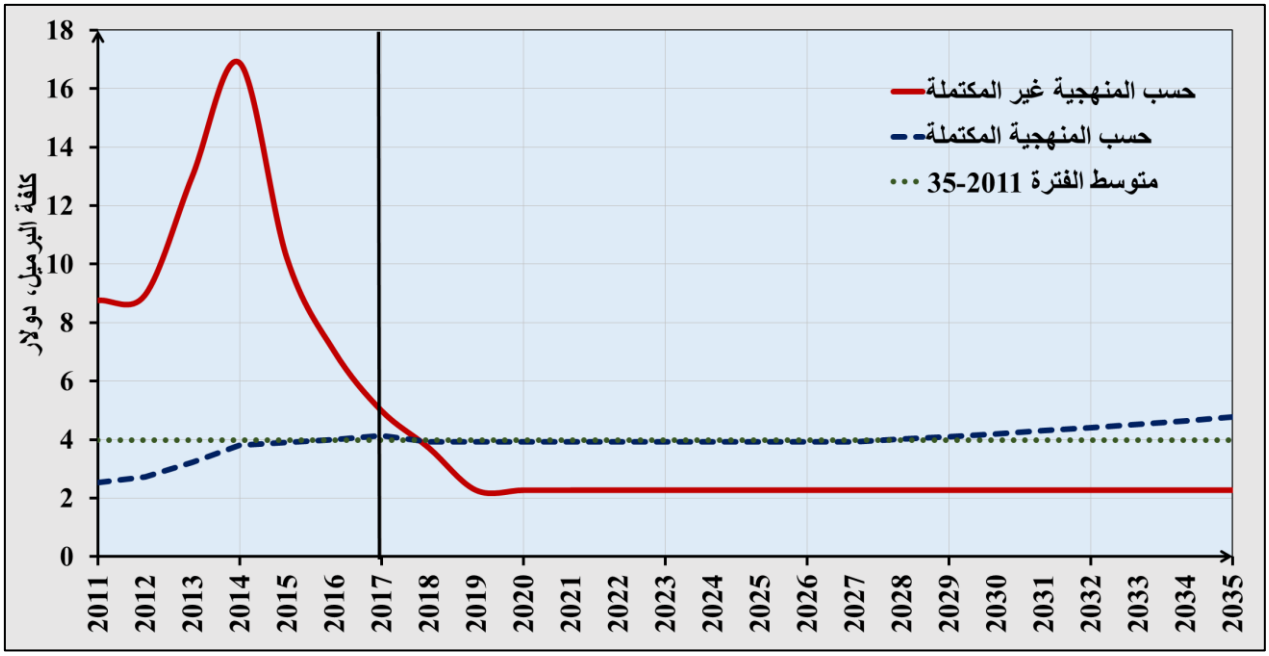

المصدر: رُسم الشكل على أساس بيانات الجدول (م2-1) أدناه.

الجدول (م2–1) الإنتاج والتكاليف في حقول جولات التراخيص النفطية الاتحادية في العراق: تمريـن

صفحة إكسيل لنموذج المحاكاة الاحتسابي البسيط *Simple Computable Simulation Model*

	الإنتـــاج*			النفقات التشغيلية والرأسمالية			التكاليف التشغيلية والرأسمالية			كلفة البرميل المنتج	
	مليون برميل		مجموع المنطقة الجنوبية (جنوب بغداد)	مليون دولار			مليون دولار			دولار/برميل	
	بصرة، ذي قار، ميسان	واسط	مليون برميل	التشغيلية	الرأسمالية	المجموع	التشغيلية	مخصص الاندثار	المجموع	حسب المنهجية المكتملة	حسب المنهجية غير المكتملة لدائرة العقود
	(1)	(2)	(3) = (1) + (2)	(4) = 2.27$ × (3)	(5) = (6) - (4)	(6)	(7) = (4)	(8)	(9)	(11) = (9)\(3)	(10) = (6)\(3)
2011	604	24	**629**	1,427	4,079	**5,506**	1,427	163	1,590	2.5	8.76
2012	910	45	**955**	2,167	6,368	**8,535**	2,167	429	2,596	2.7	8.94
2013	815	52	**867**	1,969	9,307	**11,276**	1,969	833	2,802	3.2	13.00
2014	896	69	**965**	2,190	14,096	**16,286**	2,190	1,474	3,664	3.8	16.88
2015	1,072	98	**1,170**	2,657	9,293	**11,949**	2,657	1,916	4,573	3.9	10.21
2016	1,184	108	**1,292**	2,932	6,136	**9,069**	2,932	2,223	5,156	4.0	7.02
2017	1,180	108	**1,288**	2,924	3,504	**6,428**	2,924	2,408	5,332	4.1	4.99
2018	1,421	108	**1,529**	3,470	2,221	**5,690**	3,470	2,531	6,001	3.9	3.7
2019	1,421	108	**1,529**	3,470		**3,470**	3,470	2,531	6,001	3.9	2.3
2020	1,421	108	**1,529**	3,470		**3,470**	3,470	2,531	6,001	3.9	2.3
2021	1,421	108	**1,529**	3,470		**3,470**	3,470	2,531	6,001	3.9	2.3
2022	1,421	108	**1,529**	3,470		**3,470**	3,470	2,531	6,001	3.9	2.3
2023	1,421	108	**1,529**	3,470		**3,470**	3,470	2,531	6,001	3.9	2.3
2024	1,421	108	**1,529**	3,470		**3,470**	3,470	2,531	6,001	3.9	2.3
2025	1,421	108	**1,529**	3,470		**3,470**	3,470	2,531	6,001	3.9	2.3
2026	1,421	108	**1,529**	3,470		**3,470**	3,470	2,531	6,001	3.9	2.3
2027	1,421	108	**1,529**	3,470		**3,470**	3,470	2,531	6,001	3.9	2.3
2028	1,350	102	**1,452**	3,296		**3,296**	3,296	2,531	5,827	4.0	2.3
2029	1,282	97	**1,380**	3,131		**3,131**	3,131	2,531	5,663	4.1	2.3
2030	1,218	92	**1,311**	2,975		**2,975**	2,975	2,531	5,506	4.2	2.3
2031	1,157	88	**1,245**	2,826		**2,826**	2,826	2,531	5,357	4.3	2.3
2032	1,099	83	**1,183**	2,685		**2,685**	2,685	2,531	5,216	4.4	2.3
2033	1,044	79	**1,124**	2,551		**2,551**	2,551	2,531	5,082	4.5	2.3
2034	992	75	**1,067**	2,423		**2,423**	2,423	2,531	4,954	4.6	2.3
2035	943	72	**1,014**	2,302		**2,302**	2,302	2,531	4,833	4.8	2.3
المجموع أو المتوسط الموزون: 2011-2035			**32,227**	**73,154**	**55,004**	**128,159**	**73,154**	**55,004**	**128,159**	**4.0**	**4.0**

فقرة إضافية: حسابات أسلوب التدفق النقدي المخصوم لمتوسط كلفة البرميل للسنوات 2011-2035 باستخدام أرقام الأعمدة (3) و(6) أعلاه

المجموع 2011-2017:		**مجموع القيمة الحالية 2011-2035** *Total Present Value 2011-2035*		**معدل الخصم**		**كلفة البرميل المنتج** (مجموع القيمة الحالية للتكاليف\مجموع القيمة الحالية للإنتاج)، *دولار/برميل*
الإنتاج المتراكم، مليون برميل:		**الإنتاج** *مليون برميل*	**التكاليف** *مليون دولار*			
في هذا الجدول	**7,166**	32,227	128,159	**0%**		4.0
Al-Ameedi	**7,166**	10,930	62,472	**10%**		5.7
التكاليف التشغيلية والرأسمالية، مليون		7,427	48,718	**15%**		6.6
في هذا الجدول	**$69,051**	5,426	39,608	**20%**		7.3
Al-Ameedi	**$69,329**	3,168	27,071	**32%**		8.5
ملاحظة: الفرق في التكاليف (278 مليون دولار) أضيف إلى سنة 2018.		1,812	17,260	**50%**		9.5
		800	7,916	**100%**		9.9
		505	4,882	**150%**		9.7

*** إنتاج السنوات 2011-2017 في هذا الجدول موزع حسب نسب الإنتاج السنوي الواردة في سلايد 4 في (2018) Al-Ameedi مضروبة في الإنتاج المتراكم لهذه السنوات الوارد فيه (7,166 مليون برميل) والذي ينتج عنه تطابق الإنتاج المتراكم لهذه السنوات في هذا الجدول مع هذا المصدر وكذلك شبه انطباق لمجموع التكاليف خلال هذه السنوات. أما توزيع مجموع الإنتاج السنوي المحتسب هذا، خلال السنوات 2011-2017، بين (البصرة، ذي قار، ميسان)، من ناحية، وواسط، من ناحية أخرى فلقد تم بموجب نسب كل منها في مجموع الإنتاج السنوي الفعلي لهذه المحافظات في بيانات الموقع الإلكتروني لوزارة النفط وبيانات أخرى.**

المصادر: رُكِّب هذا الجدول باستخدام البيانات الواردة في Al-Ameedi (2018) وموقع الأخبار (2019)، أي *عرضي دائرة العقود 2018 و2019*، والموقع الإلكتروني لوزارة النفط، مع معطيات وافتراضات حول فصل التكاليف التشغيلية والرأسمالية خلال السنوات 2011–2035 وتطور الإنتاج للسنوات 2019–2035، الخ.

ملاحظات:

(1) يتطابق مجموع الإنتاج للسنوات 2011–2017 (7,166 مليون برميل) بين هذا الجدول و*عرض دائرة العقود 2018* الوارد في Al-Ameedi (2018)، مع اختلاف طفيف بينهما في مجموع تكاليف هذه السنوات وقدره 278 مليون دولار (=$69,329 مليون–$69,051 مليون)، والذي أُضيف إلى نفقات سنة 2018 في العمود (6).

(2) أُحتسبت أرقام "الفقرة الإضافية" في أسفل هذا الجدول لاستخدامها في رسم الشكل (م3–1) في الملحق (3) في هذه الورقة.

الملحق (3)

أسلوب الأساس–النقدي وأسلوب التدفق النقدي المخصوم لحساب متوسط كلفة البرميل

لنرى ماذا كان يمكن أن يكون مقدار متوسط كلفة إنتاج برميل النفط في ما لو تم استخدام أسلوب *التدفق النقدي المخصوم discounted cash flow*، في *عرضي دائرة العقود 2018 و2019*، لحساب متوسط هذه الكلفة للسنوات 2011–2035، بدلاً من *الأساس–النقدي cash-basis* في توزيع التكاليف الرأسمالية على السنوات التي أنفقت فيها والاقتصار على السنوات 2011–18/2017 فقط.

وفي أسلوب التدفق النقدي المخصوم يتم "خصم" التكاليف المنفقة وكذلك كمية الإنتاج لكل سنة من سنوات فترة العقد 2011–2035، بمعدل خصم محدد، *discount rate*. ثم تُجمع الأرقام المخصومة بما يسمى مجموع *القيمة الحالية present value*، لكل منهما. وبقسمة مجموع القيمة الحالية للتكاليف على مجموع القيمة الحالية لكمية الإنتاج نحصل على *القيمة الحالية لكلفة البرميل*، عند معدل الخصم المستخدم، كمتوسط للسنوات 2011–2035.

ولقد استخدمنا نموذج المحاكاة الاحتسابي لحساب متوسط القيمة الحالية لكلفة البرميل للسنوات 2011–2035، لمدى واسع من معدلات الخصم والمبينة في أسفل الجدول (م2–1) في الملحق (2)، وعرضت النتائج في الشكل (م3–1) أدناه. ويلاحظ من هذا الشكل أنه عندما يكون معدل الخصم 0% فإن القيمة الحالية لكلفة إنتاج البرميل كمتوسط للسنوات 2011–2035 يساوي 4 دولار/برميل وهو ذات متوسط كلفة البرميل المحتسب في نموذج المحاكاة الاحتسابي بدون تطبيق أسلوب التدفق النقدي المخصوم. ولكن عند زيادة معدل الخصم يزداد متوسط كلفة البرميل. غير أنه لا يصل إلى 8.5 دولار/برميل (وهو رقم *عرض دائرة العقود 2019* لمتوسط كلفة البرميل للسنوات 2011–18/2017 فقط بدون صافي رسم أتعاب المقاول) إلا عند معدل خصم (عائد) 32% كما يبدو من الشكل (م3–1). إن استخدام معدل خصم بهذه القيمة العالية يشير إلى الدافع لاستعادة النفقات التشغيلية والرأسمالية (التكاليف) بوقت سريع.

لنكرر النتيجة الأساسية لهذا الملحق: من الواضح في *عرضي دائرة العقود 2018 و2019* أنه لم يتم استخدام أسلوب التدفق النقدي المخصوم الذي يتطلب النظر للعمر الإنتاجي بكامله (حتى نهاية فترة العقود). ذلك ان حساباتهما اقتصرت على الفترة 2011–18/2017 فقط وبدون أي ذكر للقيمة الحالية أو التدفق النقدي المخصوم. وبالرغم من ذلك، فأن تطبيق أسلوب الأساس–النقدي في توزيع الكلف (كما في *عرضي دائرة العقود 2018 و2019*) ومن ثم في حساب كلفة البرميل للسنوات 2011–18/2017 فقط، ينتج عنه، باستخدام بيانات تمرين نموذج المحاكاة الاحتسابي البسيط للملحق (2)، نفس كلفة البرميل لكامل فترة العقد 2011–2035 بموجب أسلوب التدفق النقدي المخصوم (القيمة الحالية) بافتراض معدل خصم (عائد) 32%، عند استخدام ذات البيانات لذلك التمرين.

الشكل (م3–1) استخدام أسلوب التدفق النقدي المخصوم لحساب كلفة البرميل المنتج (عدا رسم الأتعاب) في حقول جولات التراخيص النفطية الاتحادية: متوسط الكلفة 2011–2035

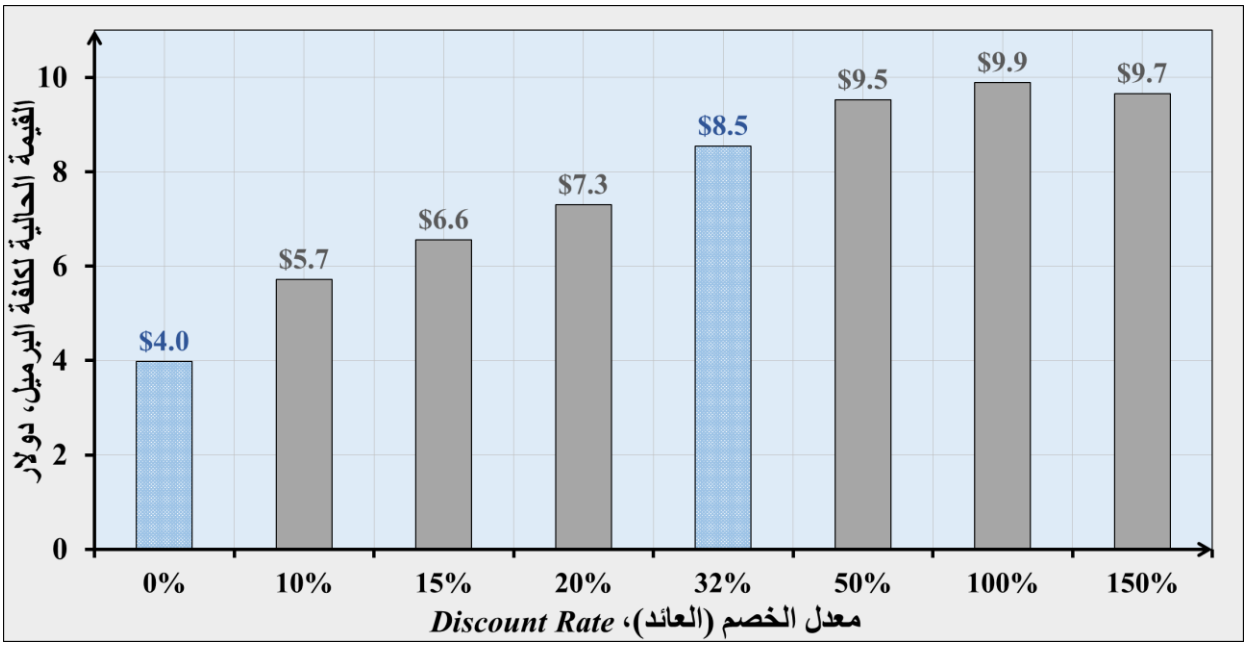

المصدر: رُسم الشكل على أساس أرقام "الفقرة الإضافية" في أسفل الجدول (م2–1) في الملحق (2) في هذه الورقة.

ملاحظات:

(1) عند استخدام أسلوب التدفق النقدي المخصوم (القيمة الحالية) لحساب متوسط كلفة البرميل للفترة 2011–2035 ينبغي توزيع نفقات التكاليف (ومن ضمنها الرأسمالية) على سنوات العقد في السنوات التي تمت فيها. وهذا ما تستخدمه المنهجية غير المكتملة.

(2) حسب أسلوب التدفق النقدي المخصوم تم خصم التكاليف (التشغيلية والرأسمالية) و"خصم" كمية النفط المنتج، لكل معدل خصم، على مدى السنوات 2011–2035 وجمع كل منهما لتكوين مجموع القيمة الحالية للتكاليف ومجموع القيمة الحالية لكمية النفط المنتج، تباعاً. ويساوي متوسط الكلفة للسنوات 2011–2035، عند كل معدل خصم، حاصل قسمة مجموع القيمة الحالية للكلفة على مجموع القيمة الحالية لكمية النفط المنتج، عند معدل الخصم المبين، كما في الشكل.

مصادر الورقة

وزارة النفط (2018) "إيضاح من دائرة العقود والتراخيص البترولية 2018/5/27"، مذكرة منشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة النفط في 2018/5/27،
.https://oil.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=1966

موقع الأخبار الإلكتروني (2019) "التراخيص النفطية بالأرقام"، حول الندوة الحوارية المعنونة "عقود التراخيص النفطية ما لها وما عليها"، ندوة حوارية عُقدت بالتعاون بين جامعة النهرين والمعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي.

مرزا، علي خضير (2018–أ) *الاقتصاد العراقي: الأزمات والتنمية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، تموز.

مرزا، علي (2018–ب) "مسائل اقتصادية–نفطية: معدل عائد المقاول في عقود التراخيص النفطية في العراق"، الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، 3 تشرين الثاني.

عبد الرضا، نبيل وسند، مصطفى (2018) *تكاليف إنتاج برميل النفط الخام في شركة نفط البصرة 2009–2016*، مؤسسة المحور للدراسات والتخطيط الاستراتيجي، مؤسسة البصرة للطباعة والنشر، البصرة.

Al-Ameedi, Abdul Mahdy (2018) 'Iraqi Licensing Rounds', 27th February, Berlin.

International Energy Agency, IEA (2012) *Iraq Energy Outlook*, World Energy Outlook Special Report, 9 October.

_____ (2019) *Iraq's Energy Sector, A Roadmap to a Brighter Future*, April.

MoO (2009) (2009b) Technical Service Contract for the …. Field between Iraqi Ministry of Oil (ROC) and…

Toner S, Andrée Wiltens DH, Berg J, Williams H, Klein S, Marshall S, Nerwich N, Copeland R. (2017) 'Medical evacuation in the oil and gas industry: a retrospective review with implications for future evacuation and preventive strategies, *Journal of Travel Medicine*, May.

Wall Street Journal, WSJ (2016) 'Barrel Breakdown, Cost of producing a barrel of oil and gas, Average cash cost to produce a barrel of oil or gas equivalent in 2016', based on data from March 2016'. Last updated April 15, 2016 at 2:30 p.m. ET, http://graphics.wsj.com/oil-barrel-breakdown/, downloaded, 19 July, 2019.

قضايا اقتصادية في العراق 2003–2020

الهيكل الإنتاجي، السياسات المُتَبَعة والأزمات الحالية[1]

د. علي مرزا

أولاً: مقدمـة

قبل تَعَرَّضه للأزمات الحالية المتمثلة بالاحتجاجات منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر 2019، وانخفاض الأسعار ومن ثم العوائد النفطية الذي بدأ في شباط/فبراير 2020، عانى العراق من آثار أزمتين، تَعَرَّض لهما في 2014، ولا زالت تبعاتها ماثلة. فالأولى نتجت عن احتلال عصابات داعش الإرهابية لمساحات من وسط/شمال العراق في حزيران/يونيو وما تبعها من هجرة سكانية داخلية وخارجية وتخريب جوانب من البنى الأساسية والأصول الإنتاجية والبنى المؤسسية في وسط/شمال العراق، ناهيك عن التبعات المجتمعية والسياسية والأمنية والإنسانية. والثانية مالية/اقتصادية تمثلت في ابتداء انهيار أسعار النفط، في آب–أيلول من تلك السنة، والتي قادت إلى عجز كبير في الميزانية (الاتحادية) العامة وانخفاض كبير في رصيد الاحتياطيات الدولية في السنتين 2015 و2016؛ الجدول (7) في الملحق (2) أدناه.

وبعد تحسنها خلال السنوات 2017– أوائل 2020، أخذت أسعار النفط بالانخفاض مجدداً منذ شباط/فبراير 2020، ثم تسارع الانخفاض كحصيلة لتفاعل عاملين. العامل الأول، عدم اتفاق المملكة العربية السعودية وروسيا، في بداية آذار/مارس، على الالتزام بسقوف لإنتاج النفط لدول *أوبك+*، وما تبعه من زيادة الإنتاج خلال ذلك الشهر. (هذا قبل العودة للاتفاق في نيسان، انظر الفقرة *سادساً* أدناه). والعامل الثاني، التأثير الركودي العالمي لوباء فايروس كورونا *COVID-19*، وما قاد ومن المتوقع أن يقود أليه من انخفاض حاد في الطلب العالمي على النفط. Economist (2020) Watkins (2020). فلقد أنهار متوسط سعر نفط برنت من 64 دولار/برميل في كانون الثاني/يناير 2020 إلى 33 دولار في آذار/مارس، حسب بيانات البنك الدولي *Pink Sheet*. وأنهار متوسط سعر تصدير النفط العراقي من 60 دولار/برميل إلى 28 دولار، لهذين الشهرين، تباعاً؛ الجدول (9) في الملحق (2) أدناه.

وبذلك، يواجه العراق، كغيره من دول أوبك، انخفاضاً في سعر النفط وفي الطلب العالمي عليه في الوقت ذاته، مما سيفاقم مشكلة التمويل في العراق. إذ من المتوقع أن يسبب الانخفاض عجزاً كبيراً في الميزانية العامة، وما يتبعه من آثار اقتصادية واجتماعية عميقة، إضافة لإمكانية حصول انخفاض حاد في الاحتياطيات الدولية، كما سنتَعَرَّض له في الفقرة *سادساً*، أدناه.

[1] نُشِرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، 15 نيسان/أبريل 2020.

في هذا الوقت، لا زال العراق يعاني من تبعات ازمة الاحتجاجات، التي عمت بغداد ووسط/جنوب العراق، ضد المحاصصة والفساد والبطالة والفقر وتواضع الحوكمة والعجز في تقديم الخدمات. ولقد قاد استمرارها إلى استقالة الحكومة في الأول من كانون الأول 2019. وحتى أوائل نيسان/أبريل 2020، لا زالت حكومة "تصريف الأعمال" المستقيلة مستمرة حتى يتم الاتفاق على حكومة بديلة.

في هذا الوقت، أيضاً، دخل فايروس كورونا البلد والذي يهدد بأزمة إضافية جدية.

وفيما بينها، كشفت وستكشف التبعات الاقتصادية والاجتماعية لتفاعل هذه الأزمات مع الهيكل الإنتاجي/الريعي للاقتصاد العراقي، هشاشة هذا الهيكل؛ بالذات للناتج غير–النفطي.

ثانياً: البطالة والفقر

ولكن قبل التَعَرَّض لهشاشة الهيكل الإنتاجي (بما فيه الاستثماري) في العراق وباقي القضايا التي تتناولها هذه الورقة، قد يكون من المناسب التطرق لتطور البطالة والفقر خلال العقد والنصف الماضيين، كمظهرين من مظاهر هذه الهشاشة وتواضع الأداء الاقتصادي والاجتماعي/السياسي الريعي في العراق، واللذان ساهما في قيام الاحتجاجات واستمرار الأزمة السياسية الراهنة. لقد حرصت معظم الدول الريعية على معالجة تبعات الفقر من خلال التحويلات المالية وتوفير السكن والخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية، الخ. وبالإضافة للاستخدام الحكومي والتحويلات المالية خففت هذه الدول من تبعات البطالة خاصة على فئة الشباب. غير أن العراق لم يستطع تقليل نسبة السكان تحت خط الفقر بمدى يذكر. ومع اتباعه ذات السياسة في توسيع الاستخدام الحكومي خلال السنوات 2004–2014، بحيث خفف ذلك من نمو البطالة، ولكن بعد 2014، نتيجة لاتباع سياسة تحديد الاستخدام الحكومي، من ناحية، وانخفاض/ركود نمو النشاط الخاص وعدم امكانيته استيعاب الاعداد الداخلة لسوق العمل، من ناحية ثانية، وتخلخل الأوضاع المعيشية في محافظات الوسط الأعلى، من ناحية ثالثة، لم يستطع العراق حتى مجاراة الدول الريعية الأخرى في تلافي تبعات البطالة وما يتبعها من تململ وغضب اجتماعي وشبابي، والذي ظهر واضحاً في الاحتجاجات الجارية.

ومن المناسب ابتداءً بيان أن مؤشرات البطالة (والفقر) المتوفرة تتسم بتعدد مصادر إعدادها وعدم انتظام الصدور. وما هو متوفر منها يعود إلى مسوح صُممت لأغراض مختلفة. ولم تتبع، بالضرورة، منهجية واحدة في تقديرها مما يثير بعض من عدم اليقين حولها.

(2-1) البطالة

لقد كان التوسع في الاستخدام الحكومي، في السنوات المنصرمة، من اهم أسباب انخفاض البطالة الظاهرة في العراق؛ الجدول (6) في الملحق (2). إذ تبين البيانات المنشورة، على اختلاف مصادر تقديرها ومنهجياتها، أن معدل البطالة تناقص من حوالي 27% في 2004، حسب مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004، إلى 15.3% في 2008 حسب مسح التشغيل والبطالة، حتى وصل إلى 11.9% في 2012 حسب المسح

الاقتصادي– الاجتماعي المستمر لسنة 2012. وحسب الموجز الاحصائي لسنة 2018 وصل معدل البطالة إلى 10.8% في 2016 ولكنه أرتفع إلى 13.8% في سنة 2017؛ الجهاز المركزي للإحصاء (2019–أ).

أما بالنسبة لفئة "الشباب" فلقد بلغ معدل البطالة حوالي 44% في سنة 2008، انخفض إلى 30% في 2008، وإلى 23% في 2016، ولكنه أرتفع إلى 29% في 2017. أنظر الشكل (1)، أدناه، والجدول (1) في الملحق (2).

الشكل (1) معدل البطالة في العراق 2004–2017

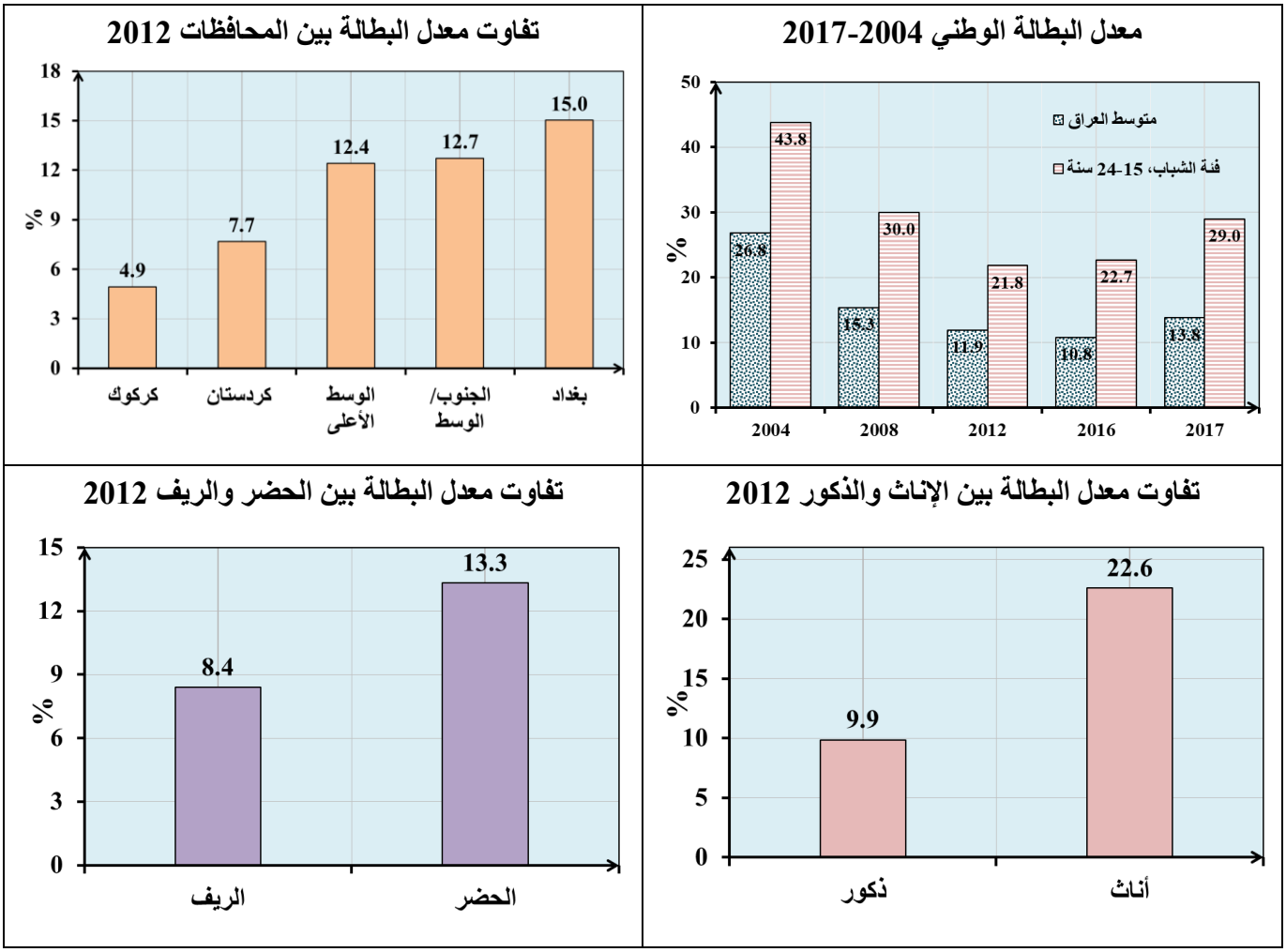

المصادر: رُسم شكل "معدل البطالة الوطني 2004–2017" على أساس بيانات الجدول (1) في الملحق (2) في هذه الورقة.

رُسمت الأشكال الأخرى على أساس البيانات الواردة في الجهاز المركزي للإحصاء (2019–ب)، الباب الثاني.

ملاحظات: (أ) محافظات الوسط الأعلى: نينوى، ديالى، صلاح الدين، الأنبار.

(ب) محافظات الجنوب/الوسط: بابل، كربلاء، واسط، النجف، القادسية، المثنى، ذي قار، ميسان، البصرة.

وفي ظل الظروف التي سادت أثناء وبعد العمليات العسكرية في محافظات الوسط الأعلى، من ناحية، وتقييد الاستخدام الحكومي، من ناحية أخرى، نستنتج أن معدلي 2016 و2017 قد ينطويان على بخسٍ. ويؤكد هذا البخس عدم شمول أهم محافظتين في الوسط الأعلى وهما نينوى والأنبار في حساب معدل البطالة في 2016؛ أنظر الجهاز المركزي للإحصاء (2019–ب)، الباب الثاني. ونُقَدِّر أن ذلك يشمل 2017 أيضاً. وبالرغم من ذلك يبين الشكل والجدول معدلات عالية للبطالة لفئة الشباب في سنة 2017.

أما تفاوت معدل البطالة حسب المحافظات وفي ما بين الحضر والريف وبين الإناث والذكور فهناك تفاوت واضح. وفي الشكل (1) أعلاه يتبين هذا التفاوت لسنة 2012. ولقد اُختيرت هذه السنة وذلك بغية المقارنة مع مؤشرات تفاوت نسبة السكان تحت خط الفقر حسب المحافظات، في الفقرة التالية، لنفس السنة، وهي آخر سنة لتوفر مؤشر تفاوت نسبة السكان تحت خط الفقر حسب المحافظات والجنس والحضر والريف. مع ملاحظة أن مؤشرات تفاوت معدل البطالة لسنة أحدث، 2016، متوفرة في الشكل (5) في الملحق (3).

غير أن ما يثير الانتباه في سنة 2012 هو ارتفاع معدل البطالة في بغداد عن المتوسط الوطني في الوقت الذي سنلاحظ، في الفقرة التالية، انخفاض نسبة السكان تحت خط الفقر فيها عن المتوسط الوطني في تلك السنة. ويساهم في تفسير هذه الظاهرة عدم نمو النشاط الإنتاجي/الاقتصادي بما يكفي لاستيعاب الأعداد الداخلة لسوق العمل واستمرار تقلقل الأمن، في بغداد، بالرغم من الهدوء النسبي في العراق مقارنة بالسنوات السابقة، من ناحية، ولكن ارتفاع نفقات الميزانية العامة في بغداد مقارنة بالمتوسط الوطني (للشخص) بما يتيح حصة اعلى للشخص من هذه النفقات، من ناحية أخرى، في تلك السنة. أنظر مرزا (2018)، الفصل 11.

(2–2) الفقر

في غياب آفاق نمو غير–نفطي طويل الأمد، بدوره نتيجة لغياب استراتيجية وسياسات للتنويع الاقتصادي، استمر الفقر في العراق بمستوى لا يتناسب مع اعلان الإدارات المتعاقبة بعد 2003 في العمل على توفير العيش الكريم للمواطنين بما في ذلك تخفيض عدد ونسبة من هم تحت خط الفقر. وبالرغم من عدم وجود بيانات حديثة عن نسبة السكان تحت خط الفقر ولكن ما هو متوفر منها للفترة 2007–2014 يشير إلى بقاء أكثر من خُمس سكان العراق تحت خط الفقر كما هو واضح في الشكل (2) أدناه، والجدول (2) في الملحق (2). ولا شك أن الأزمات المشار إليهما آنفاً زادت من نسبة السكان تحت خط الفقر بعد سنة 2014. وبالرغم من ذلك، عند ضرب هذه النسبة بعدد سكان العراق الذي بلغ في 2018 حوالي 38 مليون (حسب الجهاز المركزي للإحصاء، 2019–أ) فأن حوالي 8 ملايين شخصاً منهم هم تحت خط الفقر.

الشكل (2) نسبة السكان تحت خط الفقر في العراق 2007–2014، %

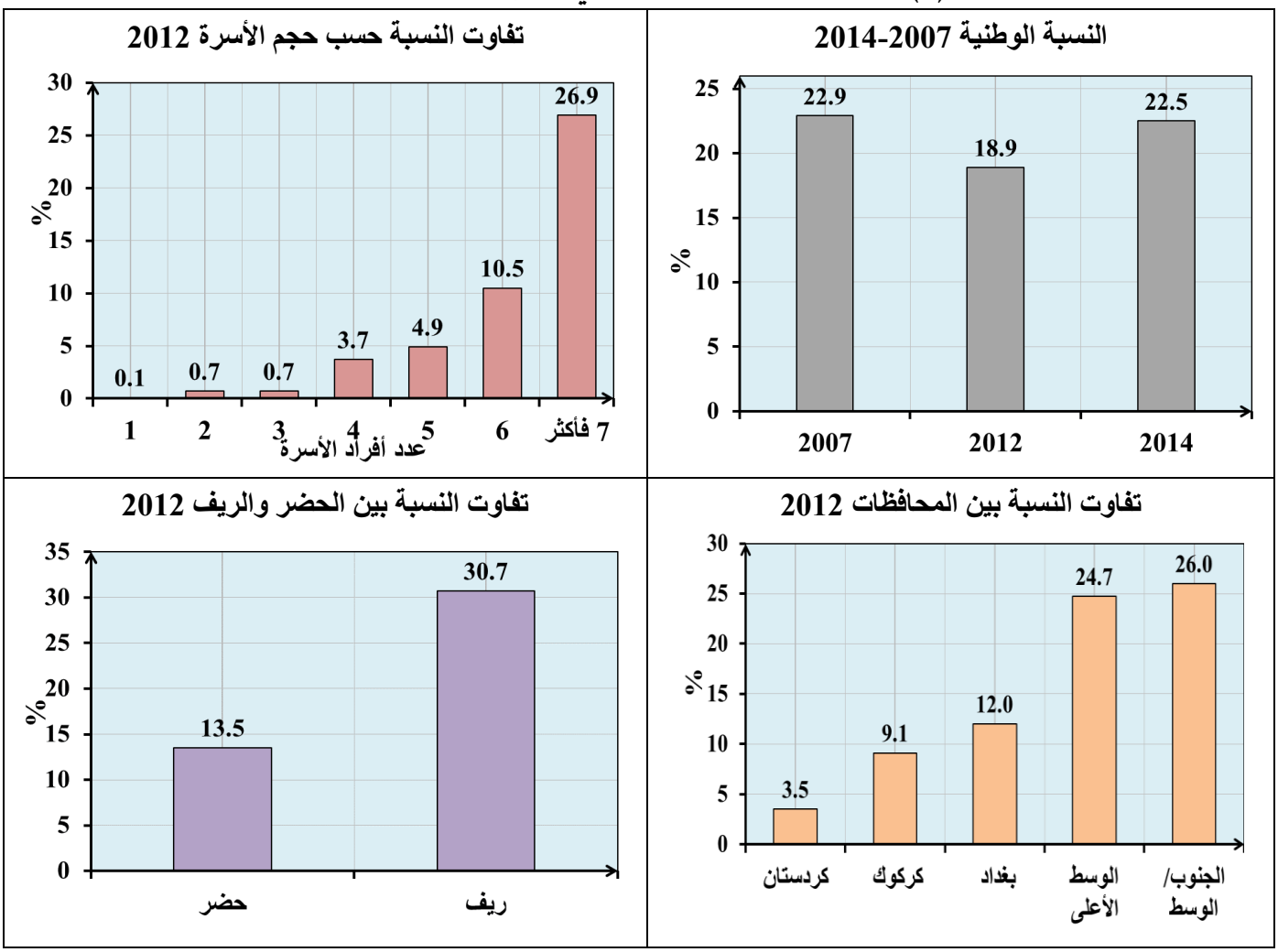

المصدر: رُسمت هذه الأشكال على أساس بيانات الجدول (2) في الملحق (2) ومؤشرات تفاوت المحافظات وتفاوت الحضر والريف لسنة 2012 الواردة في اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق (2016).

ملاحظة: *"الأسرة"* في هذا المجال تعني *'household'*.

غير أن "متوسط العراق" لنسبة من هم تحت خط الفقر المبين في الشكل (2)، يخفي تفاوتاً كبيراً بين الأسر حسب احجامها وبين الريف والمدن وبين المحافظات. ويمكن بيان هذه الأنواع الثلاثة من التفاوت لسنة 2012، وهي آخر سنة تتوفر فيها مثل هذه المؤشرات، كما مبين في هذا الشكل:

(أ) تزداد نسبة من هم تحت خط الفقر بازدياد حجم الأسرة، الذي يرتبط في الوقت ذاته، في المتوسط، بارتفاع معدل الإعالة (أي اعتماد من لا يعملون من كبار السن والأحداث، الخ، على من يعملون). إذ يتبين من عمود 2012 في الجدول أن الأسر التي اتسمت بحجم 3 أشخاص يكون فيها السكان تحت خط الفقر أقل من 1%، وتلك التي تتكون من 5 اشخاص يكون فيها السكان تحت خط الفقر

5% من هذه الأسر، ليقفز من هم تحت خط الفقر إلى 26% في الأسر التي يبلغ فيها عدد الأشخاص 7 فأكثر.[2] مع ملاحظة أن متوسط حجم الأسرة في العراق في 2012 بلغ 6.7 شخص؛ أنظر الملاحظة (3) في الجدول (2) في الملحق (2) في هذه الورقة.

(ب) وحسب المحافظات فإن نسبة من هم تحت خط الفقر في 2012 بلغت في كردستان 3.5% مقارنة مع 12% في بغداد و24% في باقي العراق.

(ج) وبين الحضر والريف، بلغت نسبة من هم تحت خط الفقر في 2012 حوالي 14% للحضر و31% للريف.

وعند استطلاع العلاقة بين معدل البطالة ونسبة السكان تحت خط الفقر حسب المحافظات يلاحظ أن التغير في معدل البطالة لا "يفسر" إلا حوالي ثلث التغير في نسبة الفقر. وهذا يشير، بدوره، إلى أن البطالة بالرغم من كونها عاملاً أساسياً من عوامل الفقر، ولكن هناك عوامل أخرى "تفسر" الثلثين الآخرين من التغير. ومن بين هذه العوامل، خاصة في دولة ريعية، مدى كفاية الدخول التحويلية، التي من أهمها التحويلات الحكومية، من خلال الميزانية العامة للأفراد والمحافظات، وكذلك تلك التي بين الأفراد/المؤسسات الخاصة بما فيها التحويلات من الخارج. هذا إضافة لعوامل الثروة/الادخار، التعليم، طبيعة البطالة؛ قصيرة/متوسطة أم بعيدة المدى، النزاع والعمليات المسلحة، الخ. ولكن من ناحية أخرى، يعتبر توفير فرص العمل وما يتبعه من تخفيض البطالة ومعدلها (بالترافق مع ترقية التعليم والتدريب/التأهيل) من أهم الوسائل المستدامة لتخفيض نسبة السكان تحت خط الفقر. فكما يتبين من الهامش أدناه يبين استطلاعنا/تقديراتنا أن تغير معدل البطالة (زيادة ونقصاناً) بنقطة واحدة يقود إلى تغير، بذات الاتجاه، في نسبة السكان تحت خط الفقر بحوالي 2.4 نقطة (بافتراض ثبات العوامل المؤثرة الأخرى، بالطبع).[3]

---

[2] بالرغم من انخفاض معدل الإعالة بين 2012 و2014 (من 79% إلى 75%) غير أن نسبة السكان تحت خط الفقر ازدادت في 2014 عنها في 2012. وربما يعود ذلك إلى عوامل تتعلق بفقدان الدخل في المناطق التي تَعَرَّضت للعمليات العسكرية في محافظات الوسط الأعلى حتى قبل هجوم عصابات داعش الإرهابية.

[3] تم تقدير معلمات *coefficients* معادلة انحدار، لسنة 2012، تربط بين نسبة السكان تحت خط الفقر ***p*** (حاصل قسمة عدد السكان تحت خط الفقر على عدد السكان الكلي × 100) ومعدل البطالة ***u*** المقابل (حاصل قسمة عدد العاطلين على عدد قوة العمل × 100) للمحافظات الثمانية عشر، والتي وردت بياناتهما في الجهاز المركزي للإحصاء (2019–ب) واللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق (2016)، تباعاً. وفي هذا التقدير يتبين أن ما يُطلق عليه *"معامل التحديد R^2"*، الذي يُشَخِّص مقدار التغير في نسبة الفقر الذي يفسره تغير معدل البطالة، يساوي 0.32، أي حوالي الثلث المشار له في المتن:

$$\boldsymbol{p = -5.8 + 2.4\, u,} \quad R^2 = 0.32,$$
$$t\text{-}v\ (-0.56) \quad (2.74).$$

ثالثاً: هشاشة الهيكل الإنتاجي

(3-1) الناتج المحلي الإجمالي

خلال السنوات 2003–2013 والتي اتسمت بتزايد العوائد النفطية، وبالرغم من العمليات المسلحة واختلال الأمن، نما الناتج المحلي الإجمالي غير–النفطي بنسبة ملموسة بلغت حوالي (9%) سنوياً.[4] وكانت أهم الأنشطة المولِدة لهذا النمو هي: "الحكومة العامة" وملكية دور السكن وباقي الأنشطة غير–النفطية/"غير–السلعية". فلقد ساهمت الحكومة العامة (الإدارة العامة والصحة والتعليم العامَين والضمان الاجتماعي والقوات المسلحة) وملكية دور السكن في ما بينهما في توليد أكثر من نصف نسبة نمو الناتج غير–النفطي هذه. ولقد ساهم ناتج نشاط تجارة الجملة والمفرد وكذلك الاستثمار العام النفطي وغير–النفطي في الميزانية العامة والاستثمار الخاص/العائلي بما فيه في تشييد المساكن (من خلال نشاط البناء والتشييد) وباقي الأنشطة غير–النفطية (عدا الزراعة والصناعة التحويلية)، في ما بينها، بتوليد ما يزيد على خُمسي نسبة نمو الناتج غير–النفطي. من ناحية أخرى، لم يساهم مجموع ناتجي الزراعة والصناعة التحويلية إلا بنسبة قليلة لا تتعدى نسبة نمو السكان. انظر: (أ) في الشكل (3) أدناه. وبالإضافة لنسب نموهما المتدنية، يساهم في انخفاض مساهمة ناتجي الزراعة والصناعة التحويلية في نمو الناتج غير–النفطي انخفاض حصتيهما نسبياً فيه. فلقد بلغت حصة الناتج الزراعي حوالي 10% عند القياس بالأسعار الجارية (وحوالي 16% عند القياس بالأسعار الثابتة)، وحصة ناتج الصناعة التحويلية 4.4% عند القياس بالأسعار الجارية (و4.7% عند القياس بالأسعار الثابتة)؛ الجدولين (3) و(4). ولا شك أن لتفاقم أزمة المياه، التي بدأت قبل ثلاثة عقود، وتمثلت في شح العرض المتوفر من دول الجوار، من ناحية، والتبذير في استعماله داخلياً، من ناحية أخرى، أثر في ضعف الأداء الزراعي وحتى الصناعي، والذي سيمتد مستقبلا لباقي الأنشطة بما فيها إنتاج النفط الخام.

وبالنتيجة كانت أهم مصادر نمو الناتج غير–النفطي أنشطة، معظمها خدمية غير–سلعية، مرتبطة بشكل كبير بإنتاج/تصدير النفط من خلال الطلب المولَّد المتصل، بشكل مباشر أو غير مباشر، بنفقات الميزانية (الاتحادية) العامة؛ مما يشير إلى هشاشة (أي ضعف استدامة *weak sustainability*) مقوماته. ولقد انعكست هذه الهشاشة في تصدير غير–نفطي ضئيل وضعف استدامة توليد فرص متنامية للعمل؛ انظر الجدولين (6) و(9) ومرزا (2018).

أما بعد حدوث/استمرار الأزمتين المزدوجتين، اللتان بدأتا في 2014، فلقد كان لتبعات انخفاض العوائد النفطية والتخريب الذي ترتب على احتلال عصابات داعش الارهابية، خاصة في المناطق الوسطى/الشمالية وبالذات في مجالات البناء والتشييد والزراعة والصناعة التحويلية والاستخدام الحكومي، أثر بارز في انخفاض

[4] يساوي الناتج المحلي الإجمالي غير–النفطي، مجموع القيم المضافة في جميع الأنشطة الاقتصادية عدا قطاع استخراج النفط الخام والغاز. على هذا بما أن أنشطة تكرير النفط والبتروكيماويات وتصنيع الغاز، الخ، تُشمل في نشاط الصناعة التحويلية فهي بذلك جزءً من الناتج المحلي الإجمالي غير–النفطي.

الناتج المحلي الإجمالي غير–النفطي. ففي ما يخص مجالات وأثر التخريب في الزراعة فلقد *"قادت العمليات المسلحة ضد داعش إلى عرقلة الأنشطة الاقتصادية في مناطق العمليات. ولقد تأثر النشاط الزراعي بشدة، حيث وقعت أفضل المناطق إنتاجاً للحبوب تحت سيطرة داعش ... وبالإضافة للسيطرة على الإنتاج صادرت عصابات داعش مليون طن من الحبوب لأرسالها إلى سوريا وبذلك حرمت حوالي 400 ألف مزارع من دخولهم. كما أنها استولت على معدات زراعية، واستخدمت أنابيب الري لصنع العبوات الناسفة، IEDs، كما استخدمت أسلوب قطع الماء عن المزارعين كوسيلة عقاب ..."*؛ أنظر: UNESCO, *et al* (2019a. p. 66). أما في الصناعة التحويلية والأنشطة الاقتصادية الأخرى فلقد *"كان لظهور عصابات داعش تأثير سالب بالغ على نشاط الصناعة التحويلية. ولقد انخفض النشاط الاقتصادي بدرجة كبيرة جداً في المناطق التي سيطرت عليها. كما أدى الإنفاق على العمليات العسكرية إلى تجفيف التمويل للأنشطة الاقتصادية"*؛ أنظر: UNESCO, *et al* (2019b. p. 51).

نتيجة لذلك، وعوامل أخرى سلبية استمرت منذ ما قبل ظهور داعش، بلغت نسبة انخفاض الناتج غير–النفطي خلال السنوات 2014–2018 حوالي (–3.2%) سنوياً. وفي هذه السنوات كانت أهم مصادر هذا الانخفاض انخفاض نواتج البناء والتشييد والزراعة (وبتأثير أقل الصناعة–التحويلية) وأنشطة غير–نفطية أخرى. فلقد تسبب انخفاض نشاط البناء والتشييد، بدوره نتيجة لركود/انخفاض النشاط الاستثماري في الميزانية العامة وفي النشاط الخاص/العائلي بعد سنة 2013 بما يقرب من ثلثين نسبة الانخفاض في الناتج غير–النفطي. ولكن مما يفت الانتباه أنه في الوقت الذي لم يساهم فيه ناتجي الزراعة والصناعة التحويلية بمساهمة تُذكر بنمو الناتج غير–النفطي خلال السنوات 2003–2013، تسبب الانخفاض الملموس في مجموع ناتجيهما بأقل قليلاً من ثلث نسبة الانخفاض في الناتج غير–النفطي خلال السنوات 2014–2018. ويلاحظ أن المساهمة الكبيرة نسبياً لهاذين النشاطين في انخفاض نسبة نمو الناتج غير–النفطي، خلال الفترة الثانية، حدثت بالرغم من تدني حصتيهما فيه والتي بلغ مجموعهما حوالي 10% عند القياس بالأسعار الجارية (وحوالي 9% عند القياس بالأسعار الثابتة).[5] وتسبب انخفاض ناتج ملكية دور السكن بحوالي العُشر، في حين لم يتسبب انخفاض ناتج الحكومة العامة إلا بنسبة ضئيلة. من ناحية أخرى، ساهمت أنشطة أخرى إيجابيا برفع نسبة نمو الناتج غير–النفطي، خاصة نشاط النقل والمواصلات والخزن، مما خفف بشكل ملموس من وقع المساهمات السلبية لنواتج البناء والتشييد والزراعة/الصناعة–التحويلية وأنشطة غير–نفطية أخرى.[6] أنظر الجدولين (3) و(4). هذا

[5] بينما انخفضت حصة النشاط الزراعي في الناتج غير–النفطي من 9.9% خلال السنوات 2003–2013 إلى 6.6% خلال السنوات 2014–2018 عند القياس بالأسعار الجارية، فإنها انخفضت بحِدَّة أشد من 15.7% إلى 6.9%، على التوالي، عند القياس بالأسعار الثابتة. ويعود السبب في هذه الحِدَّة إلى الانخفاض الكبير في الإنتاج الزراعي (الذي يعكسه المقياس بالأسعار الثابتة) وعدم انخفاض القيمة بالتناسب عند القياس بالأسعار الجارية، بين الفترتين. أنظر الجدولين (3) و(4) في الملحق (2).

[6] يلاحظ أن مجموع الأثر السلبي لمساهمات أنشطة البناء والتشييد والزراعة/الصناعة–التحويلية وملكية دور السكن، الخ، في الشكل (3)، على متوسط نسبة انخفاض الناتج غير–النفطي، خلال السنوات 2013–2018، يزيد على 100%. ولكن هذا

مع ملاحظة أن عوائد النفط زادت خلال السنوات 2017–2019، ولكن هذه الزيادة لم تقود إلى ارتفاع ملموس في النفقات، ومن ثم ضعف تأثيرها، نسبياً، في نسبة نمو/انخفاض الناتج غير–النفطي. ولقد قَيَّدَ هذا التأثير أيضاً الالتزام، عموماً، *ببرنامج صندوق النقد الدولي 2016–2019*؛ خاصة في تحديد نمو الإنفاق الاستهلاكي العام ومن ثم الاستخدام الحكومي. انظر: (ب) في الشكل (3) أدناه، والجدول (6)، أدناه.

الشكل (3) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في نمو الناتج غير–النفطي 2003–2018
%

(أ) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تحقيق نسبة نمو 9% سنوياً في الناتج غير–النفطي 2003–2013	(ب) مساهمة الانشطة الاقتصادية في تحقيق نسبة انخفاض -4% سنوياً في الناتج غير–النفطي 2014–2018
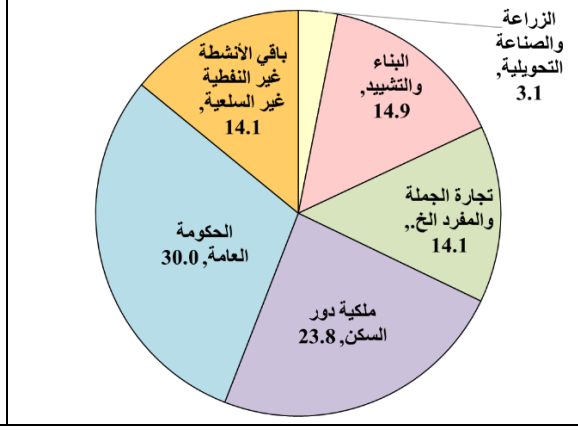	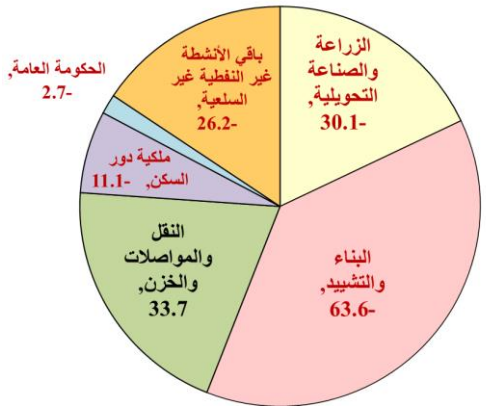

المصادر: نسبة المساهمة محتسبة لكل نشاط اقتصادي كحاصل قسمة زيادة ناتج النشاط بين السنة الأخيرة والسنة ما قبل الأولى، في كل شكل، مقسومةً على زيادة الناتج غير–النفطي بين هاتين السنتين × 100، كما وردت في الجدول (3) في الملحق (2) في هذه الورقة.

ملاحظة: مجموع المساهمات في (أ) يساوي (100%) وفي (ب) يساوي (–100%).

المجموع للأثر السلبي خففه أثر إيجابي لنشاط النقل والاتصالات والخزن وأنشطة أخرى. وبالنتيجة فأن مجموع المساهمات السلبية والإيجابية يساوي (–100%). نسب نمو/انخفاض الناتج غير–النفطي ومساهمة الأنشطة غير النفطية فيها، في المتن، محتسبة على أساس بيانات *"الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي"* للسنوات 2002–2018 الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء/وزارة التخطيط، بغداد. مع العلم أن بيانات 2002–2017 "نهائية" ("فعلية" بتعابير الجهاز) في حين أن بيانات 2018 "أولية" مُعَدَّلة، أنظر الجدول (3) ومصادره. إن أي تعديل جوهري لاحق لأرقام 2018 قد يغير النتائج. ولكن مثل هكذا تعديل جوهري غير متوقع. أولاً، لأن أرقام 2018 الأولية هي أرقام مُعَدَّلة من تقدير أولي أسبق. ثانياً، أن هذه الأرقام، مقارنة مع سنة 2017، تعكس التحسن في الناتج الزراعي، خاصة الحبوب، في الموسم 19/2018 مقارنة مع الموسم السابق، الذي ضهر في تصريحات رسمية. وأخيراً فإن رقم 2018 يندرج من ضمن اتجاه لانخفاض حاد في الناتج الزراعي بدأ منذ سنة 2016، مقارنة بالسنوات 2013–2015؛ أنظر الجدول (3). وكذلك UNESCO, *et al* (2019a, p. 12)، حيث ورد ما يلي:

'The agriculture sector was growing rapidly, nearly doubling in value between 2009 and 2013, before falling by 30% after 2014. [It] has faltered due to conflict, poor access to water, deteriorating soil quality, challenging legislative environment; and low public and private investment in new technologies for equipment, irrigation, farming, and fishing'.

(3-2) تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي: الاستثمار

لقد كان الأداء المتباين بين الفترتين، في الناتج غير-النفطي، بجزء منه انعكاساً لتباين نمو الاستثمار (التكوين الرأسمالي) في الفترتين، من ناحية، وتدمير الأصول الرأسمالية، في الفترة الثانية، من ناحية أخرى. ومن المناسب الإشارة إلى أن الاستثمار يؤثر في مستوى ونمو الإنتاج من خلال تأثيره في مستوى ونمو رصيد رأس المال الذي يمثل الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد. فالاستثمار يعوض اندثار رصيد رأس المال وما زاد عن ذلك يقود إلى نمو (زيادة) مستواه، ولكن إذا تخلف عن تعويض الاندثار ينخفض الرصيد. وكما يتبين من الشكلين (5) و(6) والجدول (5)، أدناه، نما الاستثمار غير-النفطي (مقاساً بأسعار 1988) بحوالي 18% سنوياً خلال الفترة الأولى 2002-2013. أما خلال الفترة الثانية 2014-2017 فإنه كان باتجاه انخفاضي تبلغ نسبة تغيره (-24%) سنوياً، مقاساً هذه المرة بأسعار 2007. مع ملاحظة أن الاندثار في رصيد رأس المال في الفترة الثانية لم يقتصر على الاندثار الاعتيادي والتكنولوجي ولكنه امتد إلى تدمير الأصول الرأسمالية نتيجة للعمليات المسلحة ضد عصابات داعش. وبالرغم من غياب بيانات عن التدمير الناتج عن العمليات المسلحة، فإن حقيقة حدوثه تُبَيِّن أن التدمير في الطاقات الإنتاجية، التي يمثلها رصيد رأس المال، رَكَّزه انخفاض الاتجاه العام للاستثمارات غير-النفطية في الفترة الثانية مقارنة مع الفترة الأولى.[7] ذلك أن ركود/انخفاض هذه الاستثمارات يستبعد إمكانية تعويض الاندثارات الاعتيادية/التكنولوجية، في النشاط غير-النفطي فكيف بالتدمير الناتج عن العمليات المسلحة. نخلص مما تقدم أن الاستثمار بعد 2014 لم يؤدي لنمو رصيد رأس المال (ومن ثم الطاقة الإنتاجية) في النشاط غير-النفطي. بل يمكن القول في ضوء التدمير الذي حدث بعد هذه السنة أن رصيد رأس المال (ومعه الطاقة الإنتاجية) في النشاط غير-النفطي انخفض في فترة 2014-2017 مقارنة مع فترة 2003-2013 مما ساهم (من ناحية العرض) في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي غير-النفطي خلال الفترة الثانية، المشار أليه أعلاه.[8]

---

[7] تتوفر تقديرات للمتراكم من (رصيد) رأس المال بالأسعار الجارية والثابتة للسنوات حتى نهاية 2016 في منشور الجهاز المركزي للإحصاء (غير مؤرخ) مُنَزَّل من الموقع الإلكتروني للجهاز في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019. ولكن بالإضافة إلى عدم توفر جداول تفصيلية في هذا المنشور يتبين من الشرح الوارد فيه ان الاندثار المفترض لحساب المتراكم (الرصيد) من رأس المال هو الاندثار الاعتيادي. أي لم يُقَدَّر مقدار الاندثار الناتج عن التدمير نتيجة للعمليات المسلحة ضد عصابات داعش خلال السنوات 2014-2016.

[8] بلغ متراكم (رصيد) رأس المال في العراق في 2014 حوالي 160 مليار دينار بأسعار 1988. وباستخدام معدل اندثار 8.2% بلغ ما ينبغي تعويضه في 2015 من اندثار في 2014 للإبقاء على رصيد رأس المال، كما هو في نهاية 2014، حوالي 13 مليار دينار بأسعار 1988. أنظر الجهاز المركزي للإحصاء (2016)، والذي احتسب منه أيضاً معدل الاندثار 8.2%. وفعلاً كان الاستثمار في 2015 يساوي أكثر من ضعف هذا المقدار، مما يبين أن رصيد رأس المال تم تعويض اندثاره وزيد عليه (في

ومن المناسب الاشارة إلى أن أهم الأنشطة الاقتصادية في توليد النمو الموجب في الاستثمار غير–النفطي خلال الفترة 2003–2013 كانت الحكومة العامة والكهرباء/الماء اللذان ساهما في ما بينهما بحوالي 70% من نسبة نمو الاستثمار غير–النفطي. في ذلك الوقت لم يساهم نمو الاستثمار في الزراعة والصناعة التحويلية بأكثر من 5% في توليد نسبة نمو الاستثمار غير–النفطي. أما مساهمة الاستثمار السكني فلقد كانت متدنية جداً. من ناحية أخرى، مما يثير الانتباه خلال تلك الفترة، هو أن مساهمة الإنفاق الاستثماري في الكهرباء/الماء كانت عالية في الوقت الذي عانى الاقتصاد والمجتمع عموماً من نقص في الطاقة الكهربائية مقابل الطلب المتنامي عليها. أنظر: (أ) في الشكل (4)، أدناه.

ويثير تَرَكّز نمو الاستثمار غير–النفطي في القطاعات غير السلعية ذات الملاحظة، حول هشاشة (ضعف استدامة) الهيكل الإنتاجي غير–النفطي، المشار أليها سابقاً.

أما خلال الفترة 2014–2017 التي انخفض الاتجاه العام للاستثمار غير النفطي بنسبة (–24%) سنوياً، كان أهم نشاطين في تسبيب هذا الانخفاض هما، مرة ثانية، الحكومة العامة والكهرباء/الماء كما يبدو من (ب) في الشكل (4)، حيث ساهما في ما بينهما بحوالي 83% من الانخفاض في نسبة نمو الاستثمار غير–النفطي. غير أن ما يلفت الانتباه أن كلاً من نشاطي السكن ومجموع الزراعة والصناعة، بالرغم من تقلب الاستثمار فيهما، ساهما ايجابياً في نمو الاستثمار غير–النفطي بحيث خففا قليلاً من انخفاضه.

ما عدا التدمير الذي رافق احتلال داعش). ولكن في عام 2016 بلغ تكوين رأس المال حوالي 12.8 مليار دينار وفي 2017 حوالي 15.8 مليار بأسعار 1988 وهذه بالكاد تعوض عن الاندثار الاعتيادي السنوي فكيف بالاندثار التدميري؛ أرقام خلفية للجدول (5). وفي ضوء حقيقة انخفاض حصة الاستثمار غير–النفطي في الاستثمار الكلي بنسبة ملموسة في السنوات 2014–2017 مقارنة مع السنوات 2003–2013، الجدول (5)، يمكن أن نخلص إلى أن الاستثمار في النشاط غير–النفطي بعد 2013 لم يؤدي لنمو رصيد رأس المال (ومن ثم طاقة الإنتاج) في هذا النشاط. لا بل يمكن القول في ضوء التدمير الذي حدث بعد هذه السنة أن رصيد رأس المال (ومعه الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد) في النشاط غير–النفطي انخفض في فترة 2014–2017 مقارنة مع فترة 2003–2013. ففي الوقت الذي كانت حصة الاستثمار غير–النفطي في الاستثمار الكلي حوالي 93% خلال السنوات 2003–2013 فإنها انخفضت إلى حوالي 66% و68% خلال السنوات 2014–2017؛ بالأسعار الجارية والثابتة، تباعاً؛ الجدول (5). لاحظ أن منشور الجهاز عن المتراكم لرأس المال 2001–2014 لم يقسمه حسب الأنشطة الاقتصادية وإنما حسب نوع الأصول. لذلك ليس بالمستطاع عرض رصيد رأس المال للنشاط غير–النفطي.

الشكل (4) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في نمو تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي (الاستثمار) غير–النفطي 2003–2017، %

(أ) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تحقيق نسبة نمو 18% سنوياً في الاستثمار غير–النفطي 2003–2013	(ب) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تحقيق نسبة انخفاض –24% سنوياً في الاستثمار غير–النفطي 2014–2017
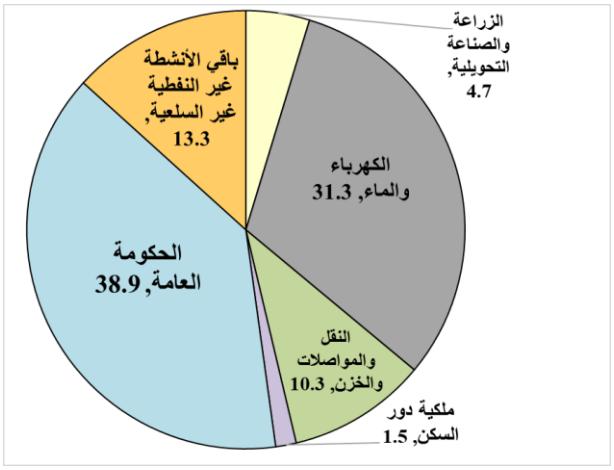	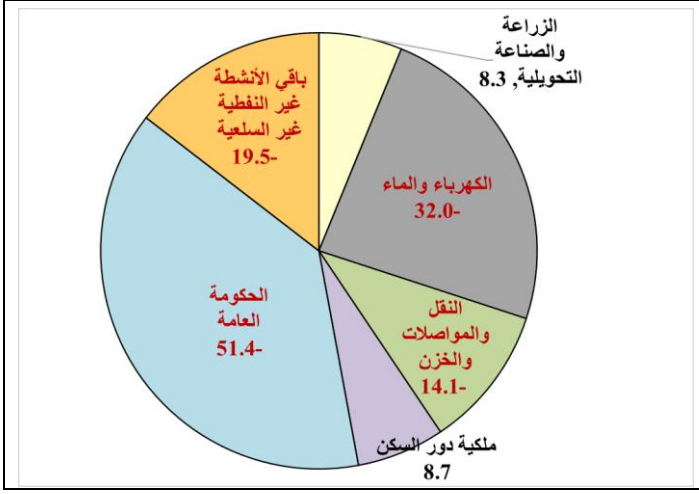

المصادر: نسبة المساهمة محتسبة لكل نشاط اقتصادي كحاصل قسمة زيادة استثمار النشاط بين السنة الأخيرة والسنة ما قبل الأولى، في كل شكل، مقسومةً على زيادة الاستثمار غير–النفطي بين هاتين السنتين × 100، كما وردت في الجدول (5) في الملحق (2) في هذه الورقة.

ملاحظة: مجموع المساهمات في (أ) يساوي (100%) وفي (ب) يساوي (–100%).

رابعاً: تواضع السياسات التنموية والتركيز على الميزانية الاتحادية

(4–1) تواضع السياسات التنموية

منذ 2003 انطوت توجهات الإدارة الاقتصادية ولا زالت على مبادئ وأفكار اقتصادية ظهرت في وثائق متعددة يُرَكِّز بعضها بشكل غير واضح/ممنهج على دور السوق/القطاع الخاص في العملية التنموية وبدون تحديد "بَنَّاء/واقعي" لدور الدولة في هذه العملية. فلقد سادت توجهات يتعارض بعضها مع التجربة التاريخية لمختلف الدول، رأسمالية في السابق/حاليا، وصاعدة حالياً، في الأهمية الكبيرة لسياسات عامة رصينة في توجيه وتحقيق عملية تنمية مثمرة، سواء من خلال الاشتراك المباشر أو غير المباشر أو كلاهما بالاستثمار والاسناد والحماية. لذلك نتج عن تبني بعض الوصفات العامة لمؤسسات دولية، غير المدروسة من ناحية فعاليتها في العراق، ومجتزئة في التطبيق، فعلياً، منذ 2003، تقليل فعالية الإدارة الاقتصادية ليقتصر دورها على "إدارة" مجال الطلب الكلي، الاستهلاكي منه بالذات، من خلال الميزانية (الاتحادية) العامة. وفي اقتصاد ريعي تمتلك فيه الدولة فائض مالي سنوي ملموس أصبح أهم توجه للإدارة الاقتصادية، في ظل هذه المنطلقات، هو الاهتمام بالاستهلاك بما يتقدم على الاهتمام بالعملية الاستثمارية/التنموية وتحسين المناخ الاقتصادي عموماً.

وكان من تبعات هذه التوجهات تواضع البرامج الاستثمارية الواضحة (في خطط تنموية جادة) متوسطة/بعيدة المدى وتواضع تنفيذ ملموس للبرامج الاستثمارية الواردة في الميزانية العامة نفسها. وبالنتيجة، في ظل غياب "خارطة طريق"، إنتاجية استثمارية، جدية ومفصلة قطاعياً وزمنياً وإدارياً في *خطط التنمية الوطنية* لتحقيق التحول من اقتصاد ريعي إلى "اقتصاد متنوع"، استمر نقص الخدمات العامة (وأفضل مثال عليها: الطاقة الكهربائية وخدمات التعليم والصحة، الخ) عن مجاراة الطلب عليها، وعدم كفاية وتدهور جوانب من البنى الأساسية، وتواضع فرص الاستخدام غير الحكومي لقوة العمل المتنامية والمتزايدة الداخلة لسو العمل سنوياً.

(4-2) السياسة التنموية والاستثمار في الميزانية الاتحادية

نتيجة لتواضع السياسات التنموية وعدم الاهتمام فعلياً بما يرد في الخطط الوطنية للتنمية لا يوجد في الموازنات العامة (الاتحادية) أي صلة بهذه الخطط. فوثائق وجداول الموازنات لا تشير إلى هذه الخطط. وبالإضافة لذلك نتيجة لعدم وجود قائمة مشاريع في الخطط الوطنية نفسها، مرزا (2018، الفصل 15)، لا تتوفر أداة واضحة "لإلزام" الموازنات بتنفيذ تخصيصات استثمارية فيها تقابل تكاليف قائمة مشاريع في ما لو كان هناك مثل هذه القائمة. لذلك فإن المشاريع الواردة في الميزانية تعتمد على اقتراحات من الوزارات المختلفة، بما فيها وزارة التخطيط، ولكن بدون إطار متوسط أو بعيد المدى، بالرغم من وجود بعض من هذه الأطر في وزارات متعددة، كوزارات النفط والموارد المائية والكهرباء، الخ. وبالنتيجة ففي ما عدا الاستثمارات النفطية، انطوت الموازنات على استثمارات تمليها الحاجات الآنية.

وفي ما يخص النفقات الاستثمارية الفعلية في الميزانية يمكن القول، في المتوسط للفترة 2007-2018، فأن أقل من نصف ما خُطِطَ (خُصِصَ) منها نُفِذّ (أي صُرِفَ) في الوقت الذي نُفِذَ أكثر من 80% من تخصيصات النفقات التشغيلية. كما ان الاستثمارات بعد ارتفاعها حتى عام 2014 أخذت بالانخفاض بعد ذلك، في الوقت الذي كان يُتأمل ان تتصاعد استثمارات إعادة الاعمار في زيادة التخصيصات الاستثمارية وزيادة المُنفذ منها بعد سنة 2016. الجدول (8).

وتشير هذه الملاحظات إلى انتفاء وجود برنامج استثماري تنموي وربما ولا حتى برنامج آني منظم لتلافي النقص في الخدمات العامة وإعادة تأهيل واستكمال البنية الأساسية (غير النفطية). فالأداة الوحيدة، فعلياً، للإدارة الاقتصادية في العراق، وهي السياسة المالية المتمثلة بإدارة الميزانية العامة، عاجزة عن احداث تأثير منظم في الواقع الاقتصادي والاجتماعي مما يؤشر إلى أن الإدارة الاقتصادية عاجزة عن إدراك و/أو تصحيح هذا الوضع الخطير الذي أصبح يتفاقم بمرور السنين.

(4-3) فائض/عجز الميزانية وسياسة الاقتراض الحكومي

ورد في مرزا (2018، ص 271) ما يلي: *"يتضح غياب معالم لسياسة مالية، او اقتصادية، واضحة من مبالغة الميزانيات المخططة لنفقاتها، واستهداف إنفاق أعلى من الإيراد المتوقع. ولقد ظهر ذلك في استهداف عجز في الميزانيات، بدون التخطيط جدياً لكيفية معالجة هذا العجز، ومدى انعكاس ذلك على الزيادة في الاقتراض العام المحلي والخارجي، التي ينطوي عليها العجز المخطط، في وثائق هذه الميزانيات"*. هذه المبالغة في إمكانية الإنفاق ومن ثم المبالغة في العجز المتوقع قابلها تحقيق فائض في المنفذ فعلياً من الميزانية لجميع سنوات الفترة 2003–2019 في ما عدا 2015 و2016. من ناحية أخرى، يتبين التشوش والخشية المبالغ بها من احتمال حدوث العجز، ما حدث في سنة 2009 وما بعدها، بعد انهيار أسعار النفط في الفصل الأخير من 2008، عندما دخلت رئاسة الوزراء في نزاع مع البنك المركزي لتفعيل اقتراض وزارة المالية منه في الوقت الذي كان لدى هذه الوزارة رصيد من فائض متجمع بالعملات اجنبية بحوالي 21 مليار دولار (حوالي 25 ترليون دينار)؛ أنظر مرزا (2018، ص 399) والجدول (7) أدناه. وبالرغم من الأسعار النفطية المنخفضة في حينه حققت الموازنة فائضاً، خلال السنتين 2009 و2010. بحيث لم تكن هناك حاجة للاقتراض الداخلي. غير أن الخشية غير المبررة حينئذ دفعت الحكومة للاقتراض الداخلي بمقدار 4.7 ترليون دينار خلال تلك السنتين، الجدول (7)[9]، وكذلك اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض تحوطية أثبتت الوقائع أنها لم تكن ضرورية.[10] كما لجأت للصندوق، بعد ذلك، في سنة 2015 من خلال الالتزام ببرنامج صارم للسنوات 2016–2019. وفعلاً أُستخدم جزء من القروض التي اتاحها الاتفاق.

---

[9] يمكن قراءة مقدار الاقتراض في سنة معينة، من الجدول (7) في الملحق (2)، بأنه الفرق الموجب بين رصيد الدَيْن في تلك السنة ورصيده في السنة السابقة. أما الفرق السالب فيبين انخفاض رصيد الدَيْن، أما نتيجة لتخفيض الديون كما تم بالنسبة للديون المصنفة تحت عنوان *نادي باريس* وتلك المصنفة تحت *نادي لندن*، أو يكون التخفيض نتيجة لتسديد ذلك الجزء من خدمة الدَيْن الذي يمثل تسديداً للأصل. مع العلم أن خدمة الدَيْن تتضمنها أعمدة النفقات في الجدول (7).

[10] *"في إطار اللجوء للاقتراض، وبالرغم من الوفرة النسبية للاحتياطيات الدولية خاصة تلك التي تحت تصرف وزارة المالية، فأن الإدارة الاقتصادية وتحسباً من عجز محتمل، خلال السنوات 2005–2010، دخلت في ثلاث "ترتيبات تحوطية، Stand-By Arrangements"، مع صندوق النقد الدولي، غطت (مع التمديدات) الفترة 2005–آذار 2013، وانطوت على قروض "احتياطية، precautionary". ولقد بلغ قرض الترتيب الأول، في كانون أول 2005، حوالي 727 مليون دولار (يعادل 475.4 مليون SDR). وبلغ قرض الترتيب الثاني، في كانون أول 2007، مبلغاً مساوياً لقرض 2005. وبلغ قرض الترتيب الثالث، في شباط 2010، حوالي 3.7 مليار دولار (2.38 مليار SDR). غير أن العراق لم يستخدم القرضين الأول والثاني ولكنه استخدم حوالي 1.56 مليار دولار (1.07 مليار SDR) من الثالث. وبحلول أواخر 2015 كان قد تم تسديد أغلب ما سُحِب من القرض الثالث"*. أنظر: مرزا (2018، ص 272).

ويثير تطور فائض الميزانية الملموس خلال السنوات 2004–2019 التساؤل حول ما إذا كان من الضروري أو المبرر زيادة الدَيْن العام خاصة الداخلي بالحجم المبين في الجدول (7)؟[11] فقبل حدوث الأزمتين المزدوجتين لعام 2014 بلغ المتراكم الحسابي لفوائض الميزانية للسنوات 2003–2014 حوالي 158 ترليون دينار. ولقد انعكس ذلك بجانب منه في تصاعد رصيد الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي من أقل من ترليون دينار في نهاية 2003 إلى حوالي 38 ترليون دينار في نهاية 2014. كما انعكس أيضاً بجانب آخر في زيادة إجمالي الاحتياطيات الدولية في البنك المركزي من "لا شيء" تقريباً في نهاية 2003 إلى حوالي 78 ترليون دينار (67 مليار دولار) في نهاية 2014.[12] الجدول (7). وبالرغم من انخفاضه خلال عامي العجز 2016/2015، فأن المتراكم الحسابي لفائض الميزانية استمر بالتزايد المعتدل بعد ذلك. فلقد بلغ في نهاية أيلول 2019 حوالي 162 ترليون دينار (133 مليار دولار). ولقد انعكس هذا الفائض، بجانب منه، في وصول رصيد الودائع الحكومية إلى 55 ترليون دينار، والاحتياطات الدولية إلى حوالي 80 ترليون دينار (68 مليار دولار)، في نهاية أيلول 2019.[13] ولكن كما كان عليه الحال في نهاية 2014، لم يستوعب، أي من هذين الرصيدين، بشكل كامل هذا الفائض الحسابي المتراكم. انظر أسفل الجدول (7)، وكذلك الملحق (2).

ولكن أرقام الفائض الحسابي المتراكم، آنفة الذكر، يشوبها عدم يقين، نتيجة لعدة عوامل، والتي من بينها "متأخرات" لم يجري صرفها في موازنات السنوات السابقة لسنة 2019، كالسلف "غير المسددة". إن حجم هذه السلف خلال الفترة 2006–2019، غير واضح المعالم. فبالرغم من ذكر السلف غير المسددة في مشروع موازنة 2014 وتكرار ذلك في موازنات السنوات 2015–2019، فإن أرقام صرفها (اطفاءها) لم تذكر تحديداً في هذه الموازنات أو في تقارير تنفيذها. كما ان التضارب في التصريحات يفاقم عدم اليقين حول أرقام هذه السلف وبالتبعية الفائض الحسابي المتراكم.[14]

---

[11] حققت الميزانية العامة المُنَفَذة في سنة 2003، أيضاً، فائضاً مقداره 179 مليار دينار.

[12] أنظر الملحق (1) حول تقسيم الاحتياطيات الدولية في البنك المركزي عندما كانت عوائد تصدير النفط تودع في *صندوق تطوير العراق Development Fund of Iraq, DFI*، حتى آيار2014. ولكن: *"في أيار 2014 نُقِلت موجودات العراق في صندوق تطوير العراق، DFI، إلى حساب العملة الأجنبية للحكومة 600/300 في البنك المركزي. لذلك أصبحت جزءً من الاحتياطيات الدولية، اعتبارا منذ ذلك التاريخ. ويقع معظم الاحتياطيات الدولية تحت إدارة البنك وجزء صغير، متناقص، منها، بما فيه حساب 600/300، تحت إدارة وزارة المالية [كما يبدو من العمود الأخير في الجدول (7)]"*، مرزا (2018، ص 425).

[13] يبين الموقع الإلكتروني للبنك المركزي أن رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي لم يتغير كثيراً في نهاية 2019 إذ بلغ 79.9 ترليون دينار أي ما يعادل 67.6 مليار دولار.

[14] ذكر رئيس الوزراء في اجتماع لمجلس الوزراء في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أن السلف غير المسددة للسنوات 2014–2018، والتي ينبغي تسديدها في موازنة 2019، تبلغ 13 ترليون دينار. ولكن ورد في المادة 13 من قانون موازنة 2019 وكذلك تعليمات تنفيذها، أن السلف غير المسددة التي ينبغي تسديدها في 2019، والتي لم يُحدد مقدارها في هذه المادة، تعود

وتتطلب هذه التساؤلات وعدم اليقين، حول أرقام الفائض المبين، استجابةً من وزارة المالية من خلال بيان حسابات مفصلة للنفقات، بما فيها السلف غير المسددة، والإيرادات والمجالات التي أُستخدم فيها الفائض الحسابي المتراكم. كما ينبغي الإجابة على تساؤل في ما إذا كانت الزيادة في الاقتراض الداخلي والخارجي بالشكل الذي تمت فيه مبررةً أو ضروريةً، إذا كان فعلاً تحقق الفائض الحسابي المتراكم المبين أعلاه؟

خامساً: استمرار سياسات الحلول الآنية

بالرغم من التحسن الأمني الملموس خلال السنتين الأخيرتين، قاد التواضع في إعادة تأهيل وتطوير البنى الأساسية في النقل والطاقة والتجارة، الخ، من ناحية، واستمرار تشريعات/ممارسات غير محابية للنشاط الخاص، من ناحية ثانية، واستمرار الفساد، من ناحية ثالثة، وتواضع مستوى حماية تعرفة فعالة للمنتجات الوطنية، من ناحية رابعة، الخ، خلال العقدين الماضيين، إلى تفاقم/ظهور التبعات التالية:

(أ) تَخَلُف النشاط الخاص الداخلي والخارجي في أسناد العملية التنموية بما في ذلك الإحجام عن القيام بالمشاريع المنتجة ذات الإمكانيات الملموسة في توليد فرص الاستخدام للأعداد المتنامية الداخلة لسوق العمل سنوياً. وفي ظل استمرار الإدارة الاقتصادية (بما فيها *خطط التنمية الوطنية*) بتواضعها في دعم التنمية المستدامة قاد وسيقود ذلك إلى تنامي البطالة في وضع يتسم بنمو سكاني عالي (بالمعايير الدولية) يسانده تواضع السياسة السكانية المتضاربة بين تشجيع النمو السكاني أو الحد منه.

(ب) نتيجة لضعف الاقبال على القيام بالمشاريع الاستثمارية المنتجة والمولِدة للاستخدام، من قبل النشاطين العام والخاص، فُتِحَ المجال للمستثمر الأجنبي "كمقاول" في ما سمي "الفرص الاستثمارية". وفيها تقوم الشركات الأجنبية بتنفيذ مشاريع متفق عليها مع الوزارات/المؤسسات العامة، بما فيها تمويل إنشاءها، كقروض لهذه الوزارات/المؤسسات العامة، بعضها بضمانة الميزانية العامة، للقيام بالمشاريع التي عجزت

لكامل الفترة قبل 2019 وليس فقط 2014–2018. مع العلم أن نفقات الميزانية العامة الفعلية كما تظهر في النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي (حتى 2018) أو في جداول ملفات *Excel* "حساب الدولة للموازنة الإتحادية"، في الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، حتى أيلول 2019، لا تبين ما سُدد (أُطفأ) من هذه السلف. وفي ضوء تحديده للفترة 2014–2018، من غير الواضح هل أن رئيس الوزراء يشير لقسم من السلف غير المسددة التي ورد ذكرها في موازنة 2019 أم جميعها؟ من ناحية أخرى، بخصوص حجم السلف غير المسددة خلال الفترة 2006–2014، ذكر عضو اللجنة النيابية، في مجلس النواب، رحيم الدراجي، ان السلف التي لم يجري تسويتها بين 2006 و2014 تبلغ 113 ترليون دينار؛ أنظر: شبكة موقع أخبار العراق، 14 تشرين الثاني 2015؛ www.aliraqnews.com. ومن الصعوبة التحقق من هذا الرقم الكبير ومدى المبالغة فيه، وفي ما إذا كان قد سدد قسم منه بين السنوات 2015 و2018. ولكن في ضوء النص في موازنة 2019 على أن ما ينبغي تسديده في 2019 يشمل كامل الفترة حتى نهاية 2018، من ناحية، والرقم الذي ذكره رئيس الوزراء، من ناحية أخرى، فأن من المستبعد دقة الرقم الكبير الذي ذكره عضو اللجنة المالية.

الميزانية عن تمويلها. ويشمل ذلك مشاريع البنى الأساسية ومشاريع إنتاجية وخدمية. وبالنتيجة أصبح الاستثمار الأجنبي، بهذا الشكل، أساساً، وسيلة لتمويل المشاريع العامة وليس، بالضرورة، زيادة مساهمة النشاط الخاص في العملية التنموية.

(ج) ويتيح هذا الوضع، بالمحصلة، تمويل جانب من استثمارات "القطاع العام"/الميزانية–العامة عن طريق الاقتراض الخارجي. ولكن استمرار هذه التوجهات والتوسع في الاقتراض يقود إلى احتمال ظهور بوادر أزمة مالية قد تتفاقم مستقبلاً، نتيجة ارتباط الاقتصاد بقروض خارجية، بتبعات جدية اقتصادية واجتماعية، حين تعجز العوائد النفطية، من خلال الميزانية العامة، عن الإيفاء بخدمة الديون الخارجية.

(د) إن استمرار ضيق القاعدة الإنتاجية غير النفطية لتمويل إيرادات الميزانية العامة سيدفع إلى زيادة الاعتماد على النفط (والغاز) من خلال التوسع في طاقاته الإنتاجية والتصديرية. من ناحية أخرى، فأن آفاق تباطؤ نمو، ومن المحتمل انخفاض استعمال النفط في العالم، من ضمن الوقود الأحفوري، مستقبلاً يدفع بدوره لزيادة طاقات وإنتاج النفط (والغاز) بغية الحصول على عوائده قبل انخفاض استخدامه العالمي في الأمد الطويل.

(هـ) ومن المستبعد أن يقود استمرار هذه التبعات/التوجهات إلى عملية تنمية وتنويع اقتصادي مستدام يساهم فيها النشاط الخاص الداخلي بدور أساسي، كما تقوم عليه الفلسفة الاقتصادية للسوق/القطاع الخاص، بعد 2003.

سادساً: مؤشرات أولية للآثار الاقتصادية الفاعلة المتوقعة لانخفاض عوائد النفط في العراق

(6-1) خلفية الأزمة الحالية لانخفاض عوائد النفط

إن المستويات الحالية المتدنية التي انحدرت أليها أسعار النفط تعود إلى تفاعل الأثر المزدوج لانخفاض الطلب العالمي على النفط، وزيادة عرضه بعد عدم اتفاق روسيا ودول *أوبك+* الأخرى، في بداية آذار 2020، على تخفيض الإنتاج، إضافة لتأثير التوقعات. ويعود انخفاض الطلب إلى إجراءات مكافحة وباء فايروس كورونا، المتعلقة بتحديد التجول والعمل والسفر الداخلي والخارجي، الخ، التي أشتد تطبيقها في مختلف دول العالم منذ أوائل آذار/مارس، وستمتد تأثيراتها متوسطة المدى إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بمختلف قطاعاته، وما يستتبعه من تخفيض الطلب على النفط. أما تأثير التوقعات في انخفاض الأسعار فهو ينبع من عدم اليقين حول المدى الزمني الذي ستستمر فيه الإجراءات المُحَدِدة للحركة والعمل. هذا إضافة لعوامل ركودية ظهرت قبل بداية إجراءات مكافحة الوباء.

وبالرغم من أن المنظور الحالي يُرَجِّح استمرار هذه الازمة العالمية لأمد غير قصير، ولكن من المتوقع بعد بلوغ الوباء قمته واحتواء تبعاته وعودة الالتحاق بالعمل والحياة الاقتصادية الاعتيادية أن يميل سعر النفط

للاستقرار أو الزيادة، خاصة بعد اتفاق مجموعة دول *أوبك+* (بما فيها المكسيك في اليوم التالي) في 9 نيسان 2020، على تخفيض إنتاجها. ويقضي الاتفاق بتخفيض الإنتاج بعشرة ملايين برميل يومياً، م–ب–ي، في أيار وحزيران ليصبح الانخفاض 8 مليون م–ب–ي ابتداءً من تموز حتى نهاية 2020، وبعد ذلك 6 م–ب–ي حتى نهاية نيسان 2022. ولقد حُدِدَ مجموع الإنتاج (مجموع "خطوط الأساس") لمجموع دول *أوبك+* ، الذي ينبغي تخفيضه، بمجموع إنتاج تشرين الأول/أكتوبر 2018 لهذه الدول (حسب أرقام سكرتارية أوبك المأخوذة من *مصادر ثانوية*)، في ما عدا روسيا والسعودية اللتان حدد لكل منهما بحوالي 11 م–ب–ي. أنظر الإعلان الصحفي لأوبك OPEC (2020a). مع العلم أن مستوى إنتاج السعودية في أكتوبر 2018 هو أقل مما حدد لها في الاتفاق؛ OPEC (2019, p. 56). ولم يرد في الإعلان الصحفي لأوبك صراحة نسبة التخفيض، ولكن تقارير صحفية ذكرت ان على كل دولة في *أوبك+* تخفيض 23% من خط الأساس العائد لها؛ FT (2020), El-Gamal, *et al* (2020)، والتي تمثل نسبة العشرة ملايين برميل (المزمع تخفيضها يومياً) من مجموع خطوط الأساس لدول *أوبك+* (43.5 م–ب–ي).

غير أن تأثير الاتفاقية على الأسعار وانتعاش الطلب يعتمد على عوامل غير يقينية ومن المحتمل أن يستغرق وقتاً غير قصير. ففي جانب الأسعار تعتمد فعالية اتفاقية دول *أوبك+* على مدى مساهمة الدول الأخرى المنتجة للنفط في تخفيض إنتاجها ايضاً. على سبيل المثال، تُقَدِّر سكرتارية أوبك أن "فائض" العرض على الطلب خلال الربع الثاني من 2020 سيصل إلى 14.7 م–ب–ي، OPEC (2020b)، مما يقتضي، حتى يكون تخفيض *أوبك+* فعالاً، من الدول الأخرى تخفيض انتاجها بمقدار 4.7 م–ب–ي. وتُقَدِّر مصادر أخرى فائضاً أكبر؛ Johnson & Standish (2020). وفي جانب الطلب، فحتى يعود لمستوياته السابقة أو قريب منها فإن الأشهر الستة القادمة، على الأقل، ستشهد ركوداً عالمياً. صحيح أن حزم الأنفاق والتحويلات/الدخول الموزعة في الميزانيات العامة للكثير من دول العالم ستديم مستوى مناسباً من الإنفاق وما يتبعه من إدامة مستوى مناسباً من الطلب على النفط، فأن من المتوقع أن تستمر أسعار النفط لما تبقى من سنة 2020 بأقل بكثير مما بلغته في كانون الثاني. هذا إضافة إلى أن انتعاش الطلب سوف يستغرق فترة تَكَيّف، ومن ضمنها استنفاد جزء من الخزين العالمي من النفط الذي أزداد بدافع انخفاض أسعار النفط حالياً.

(6–2) افتراضات إسقاطات الآثار الاقتصادية الفاعلة المتوقعة لانخفاض عوائد النفط في العراق

في ما يلي سنعرض نتائج تمرين بسيط هدفه بيان ما يمكن أن يواجهه العراق من أهم التبعات الاقتصادية الفاعلة حتى نهاية هذه السنة، وبالذات ما يتعلق بالعوائد النفطية والإنفاق العام والعجز في الميزانية (الاتحادية) العامة والاستيرادات وأثر ذلك على رصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي. وبالطبع فأن أي اسقاط ينبغي أن يفترض عدة سيناريوهات خاصة لأسعار تصدير النفط وكمية تصديره، من ناحية، ومدى التخفيض الممكن للنفقات لمقابلة انخفاض الإيرادات في الميزانية الاتحادية، من ناحية أخرى. ذلك أن افتراض

عدة سيناريوهات يؤمن نظرة متوازنة في ضوء عدم اليقين الشديد المتوقع للمستقبل. غير اننا سنتبنى منظوراً واحداً متشدداً في جانب الإيرادات من خلال افتراض سعر نفط منخفض وكذلك انخفاض في كمية تصدير النفط عن مستوى كمية تصديره في آذار 2020، بما يتناسب مع اتفاقية دول *أوبك+* في نيسان 2020 حول تخفيض الإنتاج، مع ملاحظة أن خط الأساس (الإنتاج) للعراق الذي ينبغي تخفيضه والذي يعود لشهر أكتوبر 2018، حسب الاتفاقية، لا يختلف كثيراً عن إنتاج شهري شباط–آذار 2020؛ أنظر OPEC (2019, p. 56) والجدول (9) في الملحق (2). وسنفترض أن كمية التصدير ستنخفض بنفس نسبة انخفاض الإنتاج (23%) أي من 3.39 م–ب–ي في آذار إلى 2.61 م–ب–ي في (نيسان) وأيار وحزيران ثم ترتفع إلى 2.77 م–ب–ي في تموز حتى نهاية 2020 (تخفيض بمستوى 18.2% عن مستوى آذار 2020). مع ملاحظة أن كمية التصدير هذه لا تشمل تصدير كردستان. ومن ناحية السعر، فلقد بلغ متوسط سعر تصدير النفط العراقي حوالي 28 دولار/برميل لشهر آذار 2020. وفي ضوء عدم انخفاضه بعد ذلك كما تشير له المؤشرات المتوفرة عن سعر نفط البصرة *Basra light* في سوق النفط خلال الأسبوع الأول من نيسان (*oilprice.com*) سنفترض استمرار هذا السعر في نيسان، ليرتفع قليلاً بعد ذلك إلى 30 دولار/برميل لما تبقى من السنة انعكاساً لاتفاق *أوبك+* لتخفيض الإنتاج. أما الصادرات غير النفطية، فإنها، وكما يبدو من الجدول (9) في الملحق (2)، كانت صادرات ضئيلة لجميع السنوات الماضية، وستستمر كذلك لنهاية 2020، وذلك انعكاساً لهشاشة الهيكل الإنتاجي غير–النفطي المشار أليها في *ثالثاً* أعلاه.

وفي ما يخص النفقات في الميزانية الاتحادية، سنفترض اللجوء، لأسباب معظمها اجتماعية بالإضافة لإدامة الطلب الفعال، إلى الحفاظ على مستوى من الانفاق التشغيلي ينخفض بنسبة 10% فقط عما كان عليه في عام 2019، وأن يتم اللجوء إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري إلى النصف. إن تخفيض الانفاق الاستثماري بنسبة كبيرة هو ما اعتادت عليه مختلف الإدارات في السابق عند تَعَرِّض عوائد النفط للانخفاض بالرغم من تبعاته السلبية الكبيرة قصيرة/متوسطة وبعيدة المدى.

وبالرغم من عدم اليقين الشديد الذي تنطوي عليه الإسقاطات في هذه الورقة، فإنها تفيد في بيان الحالة الحرجة جداً التي يواجهها العراق وما ينبغي على الإدارة الاقتصادية الاهتمام به للمرحلة القادمة. ويحتوي الجدول (9)، في الملحق (2) في نهاية الورقة، على تفاصيل وحسابات الإسقاطات. وسنستعرض بعجالة الأبعاد التالية من خلاله.

(6–3) العجز المتوقع في الميزانية الاتحادية

سيقود مستوى الإنفاق التشغيلي والاستثماري، بالنسب المفترضة في الفقرة السابقة، في ضوء الإيرادات المتدنية المتوقعة، إلى عجز يبلغ حوالي 41% من إجمالي النفقات في سنة 2020. وهذا عجز غير مسبوق منذ 2003، ومن المستبعد إمكانية تمويله بدون استنفاد جانب كبير من رصيد الاحتياطيات الدولية لدى البنك

المركزي، من ناحية، أو الأخلال بالاستقرار الاقتصادي، من ناحية ثانية، أو تحميل الاقتصاد عبء قروض خارجية إضافية، من ناحية ثالثة.

وعلى كل حال فأن إمكانية تمويل مثل هكذا عجز ستعتمد على مجموعة من الإجراءات، لعل من أهمها ما يلي:

(1) استخدام المتراكم في حسابات الحكومة (وزارة المالية) لدى البنك المركزي والبنوك التجارية في الداخل وكذلك بيع جزء من استثمارات الحافظة *portfolio* في الخارج.

(2) الاقتراض الخارجي. يساهم الاقتراض الخارجي في تضييق العجز من خلال زيادته لإيرادات الميزانية. كما أنه يوفر عملة أجنبية. وبذلك ستكون تبعاته على التضخم معدومة ولا يوثر مباشرة على رصيد الاحتياطيات الدولية، إلا من خلال مُضاعف الإنفاق. غير أن تبعاته متوسطة وبعيدة المدى على الميزانية الاتحادية تتبع من تراكم عبء خدمة الدَيْن الخارجي، الذي أشير له في *خامساً* أعلاه.

(3) الاقتراض من خلال اصدار السندات (التي يقتنيها الجمهور والمصارف). تزيد هذه القروض إيرادات الميزانية، وتكون تأثيراتها التضخمية محدودة بقدر إزاحتها *crowding-out* للإنفاق الخاص. وبالطبع يساهم انفاقها في تخفيض رصيد الاحتياطيات الدولية بقدر تأثيرها في الاستيرادات وما تولده من طلبات أخرى على الدولار، كما أن تبعاتها متوسطة وبعيدة المدى، على الميزانية، تظهر أيضاً في خدمة الدَيْن الداخلي.

(4) الاقتراض من البنك المركزي (من خلال السوق الثانوية). هذه الوسيلة تضخمية بمقدار عدم وجود طاقات إنتاجية فائضة في الاقتصاد كما أنها تقود لتخفيض رصيد الاحتياطيات الدولية بقدر تأثيرها في الاستيرادات وما تولده من طلبات أخرى على الدولار.

(5) تخفيض النفقات التشغيلية. إن تخفيض النفقات التشغيلية عن عام 2019 بأكثر من النسبة المفترضة يقود لتخفيض الإنفاق وتخفيض العجز بشكل فعّال. غير أن أهم عناصر النفقات التشغيلية هي رواتب العاملين والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية. لذلك فأن التخفيض يمكن أن يقود إلى تأخير صرف الرواتب و/أو زيادة البطالة، وبالنتيجة تخفيض المستوى المعيشي لقطاعات واسعة من العاملين في الدولة والمتقاعدين وعوائلهم؛ أنظر الجدول (6) في الملحق (2). وستكون له تبعات اجتماعية كبيرة، بينتها الاحتجاجات منذ تشرين الأول 2019. هذا بالإضافة إلى تخفيض الطلب الفعّال الذي يؤثر على الحركة الاقتصادية للقطاعات الخدمية والسلعية.

(6) مكافحة التبذير خاصة ذلك المصاحب للفساد المتعلق بتضخيم تكاليف المشتريات الحكومية والمشاريع الاستثمارية.

(7) تخفيض سعر صرف الدينار مقارنة بالدولار. يفيد هذا الأسلوب في تخفيض التزامات الميزانية الاتحادية تجاه خدمة الدَيْن الداخلي. هذا بالإضافة إلى انه قد يقلل الطلب على الدولار في نافذة البنك المركزي (ومعظمه طلب القطاع الخاص) بسبب تأثير عاملي الدخل والثروة. غير أنه قد يزيد من معدل التضخم.

ولغرض التركيز على المخاطر التي يمكن أن تترتب على عدم اتخاذ إجراءات متوازنة، سنبين في الفقرة التالية مقدار الانخفاض الممكن في رصيد الاحتياطيات الدولية إذا ما تم اللجوء لتمويل العجز فقط من خلال استخدام ودائع الحكومة (وزارة المالية) لدى الجهاز المصرفي بالدينار في الداخل وكذلك الاقتراض الداخلي بإصدار سندات والاقتراض من البنك المركزي، دون اللجوء لتخفيض النفقات أو الاقتراض الخارجي أو بيع استثمارات الحافظة في الخارج أو تخفيض سعر الصرف. إن الهدف من هذا الافتراض هو بيان ما يمكن أن يتَعَرَّض له رصيد الاحتياطيات الدولية من تخفيض كبير يؤثر سلباً في الاستقرار النقدي والاقتصادي والثقة بالدينار، بدرجة ملموسة.

(6-4) العجز الممكن في ميزان المدفوعات: تدهور إجمالي الاحتياطيات الدولية

كما أشير له أعلاه، تبين الاسقاطات توقع حصول عجز كبير في الميزانية الاتحادية. وسينعكس ذلك، بالإضافة إلى طلب القطاع الخاص على العملة الأجنبية (من نافذة البنك المركزي) على حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات وبالنتيجة انخفاض موازي في رصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية. لقد بلغ رصيد اجمالي الاحتياطيات الدولية حوالي 67.6 مليار دولار في نهاية 2019. وتبين اسقاطات الجدول (9) أن هذا الرصيد سينخفض، في ظل الافتراضات المبينة في نهاية الفقرة السابقة، إلى 39.8 مليار دولار في نهاية 2020. أي ينخفض بحوالي 27.8 مليار دولار (41% من الاحتياطيات). إن استمرار الكساد العالمي، ومن ثم تأثيره السلبي على الطلب العالمي على النفط في السنوات القادمة، يؤشر الحالة التي سيصل لها الاقتصاد العراقي إذا ما استمر الانخفاض في رصيد الاحتياطيات الدولية عن مستوى الاسقاط في نهاية 2020.

وقد يرى بعض المراقبين أن افتراضات الاسقاطات، والتي ينتج عنها هذا الانخفاض في رصيد الاحتياطيات الدولية، مبالغ بها وأن الأمر لن يصل إلى هذا الحد خاصة بعد أن يبدأ الكساد العالمي بالانحسار تبعاً لانحسار وباء ڤايروس كورونا ومن ثم تخفيف الإجراءات المشددة التي صاحبته، من ناحية، وبالتبعية رجوع الحياة الاقتصادية نتيجة، من بين وسائل أخرى، لإجراءات زيادة الانفاق والتحويلات/الدخول في الميزانيات العامة للكثير من دول العالم، من ناحية ثانية، واتفاق *أوبك+* (وربما دول أخرى) على تخفيض إنتاج النفط، من ناحية ثالثة، الخ. غير أن من المناسب للعراق التفكير بالسيناريو المتشدد وتجنب نتائجه بإجراءات متوازنة، خاصة وأن العوائد النفطية هي عماد النشاط الاقتصادي والاجتماعي في العراق.

(6-5) التبعات على القطاع الخاص/العائلي ومنشآت القطاع العام

إن الانخفاض المفترض أعلاه في نفقات الميزانية العامة وفي قيمة وكمية الاستيرادات والصادرات في 2020 عنها في 2019 ستكون له تبعات متشعبة، وفي بعض الأحيان متعاكسة، على القطاع الخاص/العائلي ومنشآت القطاع العام والميزانية العامة نفسها، لعل من أهمها ما يلي:

(1) التأثير السلبي على القطاعات السلعية والتجارة الداخلية ونقل البضائع والمسافرين داخلياً وخارجياً والبناء والتشييد، الخ، وعلى الأنشطة الأخرى المتصلة بها كالمقاولات والتأمين والخدمات الشخصية والفنادق والمطاعم والسياحة عموماً، الخ، مما يقود إلى بطالة وفقدان الدخل فيها. ويساهم ذلك بدوره بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال مضاعف الإنفاق، في تخفيض الطلب الكلي وتركيز حالة الكساد في الداخل.

(2) تقود البطالة وفقدان الدخل إلى انخفاض المستوى المعيشي للعاطلين وعوائلهم مما يتطلب زيادة النفقات التحويلية للعاطلين ونفقات الرعاية الاجتماعية. ويحدد ذلك أرضية على ما يمكن تخفيضه من النفقات في الميزانية العامة بحيث يصبح افتراض انخفاضها في 2020 عن نفقات 2019، بالمستوى المبين أعلاه، صعب التنفيذ. ويقود ذلك بدوره لزيادة العجز في الميزانية عما تبينه الإسقاطات في الجدول (9).

(3) إن حالة الكساد المتوقعة في العالم تستبعد حصول ارتفاع في أسعار الاستيرادات بل ربما انخفاضها. ويفرض ذلك ضغط تخفيضي على الأسعار في الداخل، من ناحية، وربما كبحٌ على انخفاض الاحتياطيات الدولية، من ناحية أخرى. ولكن في سياق متصل، بالرغم من ضُعف احتمال حدوثه فأن النقص في تجهيز بعض الاستيرادات من دول المنشأ، بدوره نتيجة لانخفاض الإنتاج استجابة لانخفاض الطلب فيها أو نتيجة لصعوبات النقل، قد يقود إلى حالات من ارتفاع أسعار بعض السلع النهائية والمستخدمات المستوردة مما يؤثر سلباً في العرض والإنتاج والاسعار المحلية، عموماً.

ولا شك أن هناك تبعات سلبية متفاعلة أخرى ينبغي تشخيصها ومعالجتها بشكل مهني مقتدر من قبل الإدارة الاقتصادية، بهدف استدناء تأثيرها على الأداء الاقتصادي العام والسلم الاجتماعي في البلد.

الملحق (1)

الاحتياطيات الدولية والودائع الحكومية في موازنة الجهاز المصرفي

يقود تخطي إيرادات الميزانية العامة لنفقاتها إلى زيادة الودائع الحكومية في الجهاز المصرفي (في الداخل والخارج) بشكل مباشر. كما أنه يقود، بالتفاعل مع أنشطة القطاع العائلي والخارجي، إلى زيادة رصيد الاحتياطيات الدولية (أنظر الملحق 2 في الفصل 16 في مرزا، 2018). إن الزيادة في الودائع الحكومية والزيادة في رصيد الاحتياطيات الدولية هي زيادات "متقابلة". لذلك فإن الزيادتين لا يمكن جمعهما لأن الودائع الحكومية هي مطلوبات والاحتياطيات الدولية هي موجودات في موازنة *balance sheets* الجهاز المصرفي في العراق.

ففي هذه الموازنة (كما تعرضها *النشرات الإحصائية السنوية* للبنك المركزي) يلاحظ أن رصيد الموجودات الأجنبية (رصيد الاحتياطيات الدولية) يقع في جانب الموجودات في حين يقع رصيد الودائع الحكومية في جانب المطلوبات، وكما يلي (مع ملاحظة أن الموجودات الأجنبية في أدناه تشمل إجمالي الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي وللبنوك الأخرى):

(الموجودات الأجنبية + الموجودات الأخرى + الديون على القطاعين العام والخاص) =

(الودائع الحكومية + الودائع الخاصة + العملة خارج البنوك + مطلوبات أجنبية وأخرى + رأس المال واحتياطي).

لذلك فأن أي زيادة في رصيد الموجودات الأجنبية (رصيد الاحتياطيات الدولية) في جانب الموجودات (يمين المعادلة، أي الجزء الأعلى)، الذي يُرفَد بمعظمه من الإيرادات النفطية للميزانية (سواء كانت مبيعات وزارة المالية من النقد الأجنبي إلى البنك المركزي مقابل الدينار أو احتفاظ الوزارة بودائع بالعملة الأجنبية) يقابله زيادة في رصيد الودائع الحكومية بالدينار، في جانب المطلوبات (يسار المعادلة، الجزء لأسفل). ويعتمد حجم الزيادة في الودائع الحكومية على مدى وجود مصادر أخرى لتزويد العملة الأجنبية، من ناحية، واستخدام الودائع الحكومية، من ناحية ثانية، وتغير الحدود الأخرى على يسار المعادلة، من ناحية ثالثة. أي أن التقابل لا يعني التساوي.

في المقابل، يقود تخلف إيرادات الميزانية العامة عن نفقاتها إلى السحب من رصيد الودائع الحكومية لاستخدامها، من بين وسائل أخرى، في تمويل نفقات ينتج عنها طلب على العملة الأجنبية قد يقود لنقص مقابل (ولكن ليس بالضرورة متساوي) في رصيد الموجودات الأجنبية (رصيد الاحتياطات الدولية).

ولكن من المناسب ملاحظة أن اعتبار ودائع وزارة المالية بالعملة الأجنبية جزءً من الاحتياطيات الدولية، عندما كانت تودع عوائد النفط في صندوق تطوير العراق *DFI* قبل نقل موجوداته للبنك المركزي في أيار 2014، تبين حالة التقابل "المتساوي" بين تغير رصيد هذه الاحتياطيات والتغير في رصيد الودائع الحكومية، بشكل واضح ومباشر. هذا بالطبع على افتراض أن ودائع وزارة المالية في صندوق تطوير العراق كانت تعتبر جزءً من الودائع الحكومية على يمين موازنة الجهاز المصرفي أعلاه، وفي أرقام الجدول (7)، في الملحق (2)، أيضاً.

بالنتيجة يلاحظ ما يلي:

(أ) إن تغير الاحتياطيات الدولية يقابله تغير في رصيد الودائع الحكومية ولكن ليس بالضرورة تغيراً متساوياً، عدا الحالة التي سادت قبل أيار 2014 حين كانت ودائع وزارة المالية بالعملة الأجنبية في صندوق تطوير العراق تعتبر جزءً من الاحتياطيات الدولية، وبمقدار تغير هذه الودائع.

(ب) تنصرف "استخدامات" إيرادات الميزانية العامة إلى تمويل النفقات العامة وزيادة (أو نقصان) الودائع الحكومية وغيرها، دون التطرق للتغير في الاحتياطيات الدولية. إن التطرق للتغير في الاحتياطيات ينطوي على ازدواج في حساب الاستخدامات، من ناحية، ولأن هناك مصادر أخرى في تغير الاحتياطيات غير ايرادات الميزانية (النفطية)، من ناحية أخرى.

الملحق (2)

الجـــــــــداول

الجدول (1) معدل البطالة في العراق 2004–2017

	2004	2008	2012	2016	2017
فئة الشباب، 15-24 سنة	43.8	30.0	21.8	22.7	*29.0*
متوسط العراق	26.8	15.3	11.9	10.8	13.8

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء: المجموعتين الإحصائية السنوية: 2007/2006 و2017، والموجز الإحصائي 2018.

مع ملاحظة أن نسبة 2017 لفئة الشباب قُدِّرَت بدلالة العلاقة بين نسبتي فئة الشباب ومتوسط العراق لسنة 2016.

الجدول (2) نسبة السكان تحت خط الفقر في العراق 2007–2014

حجم الأسرة (عدد الأفراد في الأسرة)	**نسبة الأشخاص تحت خط الفقر**		
	2007	**2012**	**2014**
1	2.6	0.1	
2	1.0	0.7	
3	1.9	0.7	
4	3.9	3.7	
5	7.7	4.9	
6	11.8	10.5	
7 فأكثر	30.8	26.9	
متوسط العراق	**22.9**	**18.9**	**22.5**

المصادر:

2007–2012: اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق (2016).

2014: تصريح لوزير التخطيط، كما ورد في الموقع الإلكتروني: *"شبكة النبأ الإعلامية"*، https://n.annabaa.org/news1202، 21 آب، 2015.

ملاحظات:

(1) بالرغم من أن عنوان تقرير *اللجنة الفنية*، كما مبين في قائمة المصادر في نهاية هذه الورقة، يشير إلى قياس الفقر لسنة 2013، غير المؤشرات فيه تتعلق بسنتي 2007 و2012 فقط.

(2) تساوي قيمة خط الفقر الوطني للسنتين 2007 و2012 في هذا الجدول 76.9 ألف دينار/شخص/شهر في سنة 2007 و105.5 ألف دينار/شخص/شهر حسب ما ورد في المصدر المذكور أعلاه. وتعادل هذه القيم باستخدام سعر صرف نافذة البنك المركزي ("الرسمي") 2.04$/شخص/يوم في 2007 و3.02$/شخص/يوم في 2012. ولكن لا تتوفر تقديرات لخط الفقر الوطني بالقيمة الشرائية المعادلة، *PPP*، بالأسعار الثابتة. ولكن من مقارنة متوسط نسبة السكان تحت خط الفقر للعراق في هذا الجدول مع نسبة السكان تحت خط الفقر للعراق للسنتين 2006 و2012 لخطي فقر 3.2$ و5.5$ شخص/يوم بأسعار *PPP* 2011 (لكل من السنتين)، وردت في صفحة العراق في بيانات البنك الدولي، *World Bank* تم

تقدير تقريبي للقيمة بالقوة الشرائية المعادلة للخط الوطني. فلكل سنة من السنوات 2007–2014، احتسبنا الوزن الذي ينتج عنه تساوي المتوسط الموزون في حسابات البنك الدولي لقيمتي خط الفقر 2.2$ و5.5$ مع متوسط العراق في هذا الجدول (2007 مع 2006 و14/2012 مع 2012). وباستخدام هذا الوزن قمنا باحتساب قيمة خط الفقر الوطني بوزن القيمتين 3.2$ و5.5$، للسنوات 207–2014، تباعاً، لينتج عنهما قيماً قريبة جداً من 3.4$ للسنوات 2007، 2012، 2014. صفحة العراق في بيانات البنك الدولي مُنَزَّلة في 2019/11/25 من الموقع، https://data.worldbank.org/country/iraq.

(3) لم يحتوي مصدر نسبتي السكان تحت خط الفقر للسنتين 2007 و2012 على متوسط حجم الأسرة في العراق. بدلاً من ذلك تبين تقارير المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، أن متوسط حجم الأسرة في العراق بلغ 6.9 شخص في 2007 و6.7 شخص في 2012 و6.6 شخص في 2014. الأرقام مأخوذة من التقارير التالية، على التوالي:

Iraq Household Socio-Economic Survey IHSES II 2007 P. 43

المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، IHSES II، 2012، ص 41.

المسح الاجتماعي والاقتصادي المستمر النصف السنوي 2014، ص. 11.

الجدول (3) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة 2002-2018

مليار دينار

الأنشطة الاقتصادية	بأسعار 1988												بأسعار 2007					
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2013	2014	2015	2016	2017	أولية 2018
الزراعة والغابات والصيد	5.43	3.85	4.52	5.94	6.20	4.48	3.89	4.02	4.06	4.74	4.94	6.12	7,459	7,309	7,309	4,599	3,863	4,359
النفط الخام	22.10	13.92	19.79	18.32	19.33	20.78	23.37	23.88	24.10	27.12	30.62	31.60	86,436	90,196	93,812	135,143	129,589	127,885
الأنواع الأخرى من التعدين	0.02	0.01	0.05	0.08	0.08	0.09	0.09	0.16	0.17	0.17	0.17	0.19	501	328	328	250	250	274
الصناعة التحويلية	1.74	1.24	0.97	0.96	1.06	1.12	1.17	1.59	1.69	2.05	2.09	1.90	2,653	2,065	2,065	1,787	1,926	1,958
الكهرباء والماء	0.50	0.20	0.42	0.49	0.54	0.60	0.74	0.92	1.14	1.35	1.59	1.82	1,872	2,093	2,093	2,252	1,939	1,974
البناء والتشييد	1.08	0.26	0.72	1.50	1.58	1.61	1.68	1.79	2.80	2.81	4.06	5.15	15,252	14,544	14,544	8,556	8,987	7,217
النقل والمواصلات والخزن	2.37	1.26	1.92	1.87	1.40	1.16	1.32	1.35	1.46	1.49	1.99	2.45	12,676	13,444	13,444	15,273	16,160	16,934
تجارة الجملة والمفرد الخ.	1.86	1.06	2.29	2.55	2.74	2.54	2.89	3.48	3.93	4.33	5.53	5.71	14,911	14,835	14,835	13,396	14,673	13,959
البنوك والتأمين	0.19	0.09	0.25	0.31	0.35	0.82	0.97	0.47	0.78	1.00	1.36	1.54	3,019	1,659	1,775	1,877	2,276	2,504
ملكية دور السكن	1.00	1.03	5.59	5.76	6.25	6.47	6.67	6.87	7.08	7.29	7.32	7.49	9,590	9,889	9,774	7,786	8,051	8,183
الحكومة العامة	3.87	3.89	4.67	5.26	7.93	8.53	8.87	9.62	10.23	11.03	11.40	12.05	17,355	17,347	15,441	16,728	16,976	17,018
الخدمات الشخصية	0.34	0.35	0.62	0.64	0.66	0.58	0.63	0.65	0.71	0.73	1.08	1.27	3,960	2,156	4,062	2,339	2,126	2,242
مجموع الأنشطة عدا النفط	*18.41*	*13.24*	*22.02*	*25.34*	*28.76*	*28.00*	*28.92*	*30.91*	*34.04*	*36.99*	*41.54*	*45.67*	*89,247*	*85,669*	*85,669*	*74,843*	*77,228*	*76,620*
مجموع الأنشطة	40.51	27.16	41.81	43.66	48.09	48.78	52.29	54.79	58.14	64.11	72.16	77.28	175,683	175,865	179,481	209,986	206,817	204,506
رسم خدمة البنوك المحتسب *Imputed Banks' Charges*	0.16	0.17	0.21	0.22	0.24	0.27	0.58	0.07	0.39	0.46	0.48	0.35	693	530	530	1,054	1,687	1,730
مجموع الأنشطة ناقصاً الرسم GDP	40.34	26.99	41.61	43.44	47.85	48.51	51.72	54.72	57.75	63.65	71.68	76.92	174,990	175,335	178,951	208,932	205,130	202,776

الأنشطة الاقتصادية	بالأسعار الجارية																الحصة في الناتج غير-النفطي %	
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	أولية 2018	13-2003	17-2014
الزراعة والغابات والصيد	3,513	2,487	3,694	5,064	5,569	5,494	6,042	6,833	8,366	9,918	10,485	13,046	13,129	13,129	7,832	6,598	6,323	*9.9*	*6.6*
النفط الخام	29,017	20,355	30,782	42,378	52,807	58,988	87,208	55,998	72,905	115,256	126,436	125,574	116,940	116,852	67,400	88,665	117,856		
الأنواع الأخرى من التعدين	28	17	74	151	223	286	313	566	665	743	790	871	506	506	397	400	442	*0.6*	*0.3*
الصناعة التحويلية	624	304	938	971	1,473	1,818	2,644	3,411	3,679	6,133	6,919	6,286	4,999	4,999	4,436	4,820	4,933	*4.4*	*3.4*
الكهرباء والماء	79	65	442	588	779	973	1,844	2,312	2,910	3,443	4,441	4,904	5,847	5,847	6,451	6,486	6,883	*2.9*	*4.4*
البناء والتشييد	674	217	683	2,685	3,450	4,928	6,586	5,634	10,263	10,359	15,416	20,202	19,098	19,098	12,261	13,409	11,222	*10.3*	*10.6*
النقل والمواصلات والخزن	3,238	2,284	4,429	5,888	6,743	7,333	8,574	8,520	9,452	10,176	14,440	18,088	19,453	19,453	22,619	23,982	25,231	*12.3*	*15.6*
تجارة الجملة والمفرد الخ	2,546	1,915	3,247	4,199	6,350	6,973	8,393	10,309	12,459	14,116	19,637	20,532	20,932	20,932	18,594	20,072	19,152	*13.9*	*14.1*
البنوك والتأمين	255	161	317	521	690	1,542	2,403	1,132	2,064	2,795	4,225	5,044	2,994	3,116	3,294	4,008	4,580	*2.7*	*2.5*
ملكية دور السكن	222	230	3,374	4,955	7,255	9,322	11,027	12,248	13,303	15,161	15,449	16,216	***17,617***	17,495	14,506	15,183	15,089	*13.9*	*11.3*
الحكومة العامة	601	1,326	4,446	5,116	8,690	12,146	20,920	21,233	23,977	27,065	32,147	37,743	**41,651**	39,367	36,479	37,293	41,771	*25.0*	*27.7*
الخدمات الشخصية	445	533	1,074	1,395	2,036	2,157	2,490	2,611	3,062	3,454	5,342	6,240	**4,186**	6,469	4,506	3,720	4,553	*3.9*	*3.3*
مجموع الأنشطة عدا النفط	*12,226*	*9,540*	*22,717*	*31,533*	*43,260*	*52,973*	*71,236*	*74,808*	*90,200*	*103,361*	*129,292*	*149,172*	150,410	*131,374*	*135,972*	*140,179*		*100*	*100*
مجموع الأنشطة	41,243	29,894	53,499	73,911	96,067	111,961	158,444	130,806	163,105	218,618	255,727	274,746	267,351	267,263	198,774	224,636	258,035		
رسم خدمة البنوك المحتسب *Imputed Banks' Charges*	220	309	264	377	479	505	1,418	163	1,040	1,291	1,502	1,158	930	930	1,850	2,971	3,165		
مجموع الأنشطة ناقصاً الرسم GDP	41,023	29,586	53,235	73,534	95,588	111,456	157,026	130,642	162,065	217,327	254,225	273,588	266,420	266,333	196,924	221,666	254,870		

المصادر: *الجهاز المركزي للإحصاء:*

التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي لسنة 2018، كانون الأول 2019.

التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي لسنة 2017، تشرين الثاني 2019.

التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2016، كانون الأول 2018.

التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي لسنتي 2014 و2015، "سلسلة معدلة"، كانون الأول 2018.

التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2014، كانون الثاني 2017.

التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2013، شباط 2016.

التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2012، شباط 2015.

التقديرات الفعلية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي لسنتي 2010 و2011، نيسان 2014.

التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2009، بدون تاريخ.

المجموعة الإحصائية السنوية 2013/2012، الباب 14، الحسابات القومية، الموقع الإلكتروني للجهاز.

المجموعة الإحصائية السنوية 2011/2010، الباب 14، الحسابات القومية، الموقع الإلكتروني للجهاز.

المجموعة الإحصائية السنوية 2009/2008، الباب 14، الحسابات القومية، الموقع الإلكتروني للجهاز.

ملاحظة: القيم المضافة للسنوات 2001–2008 مأخوذة من المجموعات الإحصائية السنوية 2009/2008، 2011/2010 و2011–2012. وفي هذه المجموعات ورد تقسيم نشاط التعدين والمقالع مفصلاً بين النفط الخام وباقي التعدين بأسعار 1988 ولكنه مدمجاً بالأسعار الجارية. وكذا الحال بالنسبة لنشاط التنمية الاجتماعية والشخصية؛ فلقد ورد مفصلاً بين الحكومة العامة والخدمات الشخصية بأسعار 1988 ولكنه مدمجاً بالأسعار الجارية. ولقد لجأنا لفصل مكونات كل من النشاطين مقاسة بالأسعار الجارية وذلك بالتناسب مع أهميتها النسبية مقاسة بالأسعار الثابتة مع افتراض ارتفاع قيمة كل من باقي التعدين والخدمات الشخصية بتغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ومع ما لهذا الأجراء من احتمال بخس *under-estimation* (حيث أنه يفترض ثبات الأسعار) ولكن لا توجد طريقة أخرى.

الجدول (4) متوسط نسب نمو الناتج غير النفطي ومساهمة الأنشطة الاقتصادية فيه 2002–2018

الأنشطة الاقتصادية	2013-2002 نسبة النمو السنوية %		2018-2013 نسبة النمو السنوية %		المساهمة في متوسط الزيادة السنوية في الناتج غير-النفطي، %		الحصة في الناتج غير-النفطي %	
	سنتي البداية والنهاية	*الاتجاه العام*	*سنتي البداية والنهاية*	*الاتجاه العام*	13-2002	18-2013	13-2003	17-2014
الزراعة والغابات والصيد	1.1	0.2	-10.2	-13.5	2.5	24.6	15.7	6.9
النفط الخام	3.3	5.5	8.1	10.2				
الأنواع الأخرى من التعدين	20.5	23.6	-11.4	-11.0	0.6	1.8	0.4	0.4
الصناعة التحويلية	0.8	5.4	-5.9	-5.2	0.6	5.5	4.7	2.5
الكهرباء والماء	12.4	17.8	1.1	0.3	4.8	-0.8	2.9	2.6
البناء والتشييد	15.3	21.2	-13.9	-15.1	14.9	63.6	7.1	13.5
النقل والمواصلات والخزن	0.3	0.5	6.0	6.3	0.3	-33.7	5.3	18.8
تجارة الجملة والمفرد الخ.	10.7	12.9	-1.3	-1.3	14.1	7.5	11.0	17.9
البنوك والتأمين	21.2	24.8	-3.7	0.2	5.0	4.1	2.4	2.5
ملكية دور السكن	20.1	16.2	-3.1	-4.6	23.8	11.1	20.2	10.9
الحكومة العامة	10.9	11.9	-0.4	-0.2	30.0	2.7	27.9	20.9
الخدمات الشخصية	12.7	9.6	-10.8	-9.4	3.4	13.6	2.4	3.2
مجموع الأنشطة عدا النفط	**8.6**	**9.4**	**-3.0**	**-3.4**	**100**	**100**	**100**	**100**
مجموع الأنشطة	**6.0**	**7.5**	**3.1**	**4.1**				
رسم خدمة البنوك المحتسب *Imputed Banks' Charges*	**7.5**	**8.6**	**20.1**	**28.3**				
مجموع الأنشطة ناقصاً الرسم GDP	**6.0**	**7.5**	**3.0**	**4.0**				

المصدر: محتسبة على أساس الأرقام بالأسعار الثابتة في الجدول (3).

ملاحظات:

(أ) "المساهمة في متوسط الزيادة السنوية في الناتج غير–النفطي"، في العمودين قبل الأخيرين في هذا الجدول، احتسبت بقسمة التغير بين السنتين الأولى والأخيرة المبينة في عناوين العمودين، لكل نشاط، في كل فترة، على التغير في الناتج غير–النفطي بين هاتين السنتين في كل فترة × 100.

(ب) الاتجاه العام يشير إلى تقدير نسبة النمو السنوية g في معادلة الاتجاه العام شبه اللوغارثمية لكل فترة: $Ln\ Y_t = A + t\ Ln\ (1+g)$.

الجدول (5) تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي (الاستثمار) 2002-2017

مليار دينار

الأنشطة الاقتصادية	بأسعار 1988								بأسعار 2007					نسبة النمو السنوية، %				المساهمة في متوسط الزيادة السنوية في تكوين رأس المال غير-النفطي، %		الحصة في التكوين غير-النفطي %	
														2013-2002		2017-2013					
	2002	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2013	2014	2015	2016	2017	سنتي البداية والنهاية	الاتجاه العام	سنتي البداية والنهاية	الاتجاه العام	13-2002	17-2013	13-2007	17-2014
الزراعة والغابات والصيد	0.23	0.01	0.02	0.00	0.14	0.18	0.52	0.44	1,475	734	185	283	776	6.1	15.4	-14.8	-20.0	1.2	-0.1	1.7	1.8
النفط الخام	0.28	0.16	0.08	0.09	1.24	1.56	1.33	0.94	1,535	3,111	26,306	10,496	10,569	11.8	22.3	62.0	66.1				
الأنواع الأخرى من التعدين	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.01	0.04	0.24	279	178	13	367	19	46.6	38.1	-49.2	-37.4	1.3	2.0	0.4	0.5
الصناعة التحويلية	0.57	0.21	0.13	0.32	0.57	0.82	0.47	1.18	1,388	723	783	1,339	4,275	6.9	8.2	32.5	33.2	3.5	-8.2	4.8	6.6
الكهرباء والماء	0.46	1.75	0.55	1.41	4.06	4.12	6.39	5.99	17,367	5,570	1,603	2,486	3,936	26.3	29.8	-31.0	-31.4	31.3	32.0	31.5	12.6
النقل والمواصلات والخزن	0.03	0.01	0.10	0.25	0.65	0.83	2.29	1.84	5,233	10,912	4,452	1,478	249	45.9	61.3	-53.3	-55.5	10.3	14.1	7.7	15.8
البناء والتشييد	0.45	0.10	0.00	0.04	0.15	0.14	0.40	0.73	944	341	1,210	207	485	4.6	7.4	-15.3	-16.7	1.6	4.9	2.0	2.1
تجارة الجملة والمفرد الخ.	0.18	0.07	0.03	0.25	0.34	0.36	0.45	1.34	2,678	714	1,490	630	963	20.1	22.0	-22.6	-19.5	6.6	8.9	3.7	3.5
البنوك والتأمين	0.07	0.06	0.05	0.09	0.06	0.07	0.06	0.05	142	104	149	282	159	-3.3	-1.5	2.8	13.0	-0.1	0.2	0.6	0.6
ملكية دور السكن	0.53	0.15	0.16	0.23	0.30	0.37	0.68	0.80	2,603	3,767	3,274	4,430	6,759	3.8	5.8	26.9	23.0	1.5	-8.7	3.5	16.9
الحكومة العامة	0.54	3.12	8.82	3.22	4.03	3.49	3.10	7.39	22,162	27,799	2,795	3,169	2,938	27.0	19.8	-39.7	-46.3	38.9	51.4	43.1	34.0
الخدمات الشخصية	0.00	0.01	0.01	0.01	0.00	0.00	0.08	0.68	1,201	747	3,267	946	876	76.7	51.9	-7.6	-3.9	3.9	3.4	1.0	5.4
مجموع الأنشطة عدا النفط	*3.04*	*5.50*	*9.87*	*5.83*	*10.30*	*10.37*	*14.47*	*20.68*	*55,471*	*51,590*	*19,223*	*15,616*	*21,435*	*19.0*	*17.7*	*-21.2*	*-26.6*	*100*	*100*	*100*	*100*
مجموع الأنشطة	3.32	5.66	9.95	5.92	11.54	11.94	15.80	21.62	57,006	54,702	45,528	26,113	32,004	18.6	17.9	-13.4	-17.3				

الأنشطة الاقتصادية	بالأسعار الجارية												الحصة في التكوين غير-النفطي %	
	2002	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	13-2007	17-2014
الزراعة والغابات والصيد		18	54	13	389	596	1,420	794	541	213	329	733	1.8	1.6
النفط الخام		190	143	234	2,978	4,110	2,874	2,729	4,580	28,854	11,589	11,823		
الأنواع الأخرى من التعدين			5	4	22	8	62	387	248	15	399	17	0.3	0.6
الصناعة التحويلية		189	270	540	1,248	1,611	1,031	2,076	1,186	852	1,460	3,916	3.9	6.7
الكهرباء والماء		1,422	1,284	2,200	6,531	7,297	11,447	10,146	4,867	1,754	2,708	3,850	22.6	11.9
النقل والمواصلات والخزن		8	251	395	1,397	424	806	1,764	7,520	4,942	1,650	265	2.8	13.0
البناء والتشييد		105	7	106	369	2,642	6,665	4,327	428	1,310	234	481	8.0	2.2
تجارة الجملة والمفرد الخ.		101	74	586	761	904	1,276	2,370	933	1,676	691	892	3.4	3.8
البنوك والتأمين		78	132	260	137	171	133	159	109	180	314	147	0.6	0.7
ملكية دور السكن		504	575	942	1,301	1,632	3,492	3,820	5,478	4,073	4,715	6,151	6.9	18.4
الحكومة العامة		4,899	20,429	8,172	11,109	8,826	8,757	25,295	29,064	3,037	3,592	3,259	49.0	35.2
الخدمات الشخصية		15	16	18	11	14	178	1,171	886	3,744	1,023	797	0.8	5.8
مجموع الأنشطة عدا النفط		*7,339*	*23,097*	*13,237*	*23,275*	*24,125*	*35,266*	*52,308*	*51,258*	*21,796*	*17,115*	*20,508*	*100*	*100*
مجموع الأنشطة	2,199	7,529	23,241	13,471	26,253	28,235	38,140	55,037	55,837	50,650	28,703	32,330		

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء:

المجموعات الإحصائية السنوية: 2008–2009، 2010–2012، 2012–2013، 2014–2016.

إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق 2009، كانون الأول 2010.

التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2010، شباط 2013.

التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2012، شباط 2015.

التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2013، شباط 2016.

التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2016، كانون الأول 2018.

التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2017، بتاريخ 2019 (لم يحدد الشهر).

الجدول (6) العاملون في الوزارات والدوائر الممولة مركزياً في الميزانية الاتحادية 2001–2019

	ألف
2001	924
2006	1,913
2007	2,060
2008	2,264
2009	2,320
2010	2,468
2011	2,663
2012	2,750
2013	2,908
2014	3,004
2015	3,027
2016	2,905
2017	2,886
2018	2,886
2019	2,942

المصادر:

2001: *عدد العاملين في أجهزة الدولة حسب المهنة والحالة العلمية والجنس لسنة 2001*، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2006–2007.

2006–2019: قوانين الموازنة الإتحادية 2006–2019، مع العلم ان مشروع موازنة 2014 أحيل لمجلس النواب ولم يُصادق عليه.

الجدول (7) الميزانية الاتحادية والدَيْن الحكومي والودائع الحكومية والاحتياطيات الدولية 2003–2019

ترليون دينار

	الميزانية الإتحادية												الدَيْن الحكومي *Government Debt*			الودائع الحكومية في البنوك التجارية والبنك المركزي	الاحتياطيات الدولية الإجمالية في البنك المركزي		
	المخططة (المصادق عليها)						المنفذة (الفعلية)												
	الإيرادات			النفقات			الإيرادات			النفقات									
	النفطية	غير النفطية	المجموع	الجارية (تشغيلية)	الاستثمارية	المجموع	النفطية	غير النفطية	المجموع	الجارية (تشغيلية)	الاستثمارية	المجموع	الفائض أو العجز	الداخلي	الخارجي	المجموع	المجموع	تحت إدارة البنك المركزي	المتراكم لوزارة المالية	المجموع
2003									2.34			2.16	0.18			0.9		0.04		0.04
2004			18.6			19.5	32.6	0.4	33.0	-0.9		32.1	0.9	6.1	177.2	183.3	4.2	10.1		10.1
2005			29.0	28.4	7.5	36.0	39.4	1.1	40.5	-7.0		26.4	14.1	6.6	160.6	167.2	7.9	17.8		17.8
2006	42.3	3.1	45.4	41.7	9.3	51.0	46.9	2.2	49.1	-5.6		38.8	10.2	5.6	131.2	136.8	14.0	26.2	12.6	38.8
2007	41.1	1.0	42.1	39.1	12.7	51.7	49.6	5.0	54.6	-9.7	3.4	39.0	15.6	5.2	125.3	130.5	19.4	38.4	15.8	54.2
2008	45.2	5.6	50.8	44.2	15.7	59.9	71.0	9.2	80.3	-9.1	6.3	59.4	20.8	4.5	112.0	116.5	29.7	59.0	25.1	84.0
2009	47.5	2.9	50.4	54.1	15.0	69.2	48.4	6.9	55.2	-18.8	5.8	52.6	2.6	8.4	105.7	114.1	23.6	52.2	11.6	63.8
2010	59.8	1.9	61.7	61.0	23.7	84.7	61.1	8.4	69.5	-22.9	12.1	64.4	5.2	9.2	77.6	86.8	21.0	59.3	9.4	68.6
2011	74.9	6.1	80.9	66.6	30.1	96.7	97.1	2.9	100.0	-15.7	9.9	69.6	30.4	7.4	81.0	88.5	27.5	71.1	19.3	90.4
2012	94.4	7.9	102.3	79.9	37.2	117.1	109.6	9.8	119.5	-14.8	14.1	90.4	29.1	6.5	81.9	88.4	38.0	81.3	21.0	102.3
2013	111.1	8.2	119.3	83.3	55.1	138.4	104.0	9.8	113.8	-19.1	26.4	106.9	7.0	4.3	83.3	87.5	36.5	90.1	7.6	97.7
2014	130.2	9.4	139.6	100.5	62.9	163.4	97.0	8.4	105.4	-23.8	24.9	83.6	21.8	9.5	80.4	89.9	38.4	77.0	0.8	77.8
2015	78.6	15.4	99.8	78.2	41.2	125.2	51.3	15.2	66.5	-25.4	18.6	70.4	-3.9	32.1	85.7	117.9	36.7	63.4		63.4
2016	70.1	14.8	81.7	83.0	30.5	105.9	44.7	9.7	54.3	-24.2	15.9	67.1	-12.7	47.4	85.6	133.0	30.4	53.1		53.1
2017	71.8	10.2	82.1	78.6	28.5	107.1	65.1	12.3	77.3	-25.0	16.5	75.5	1.8	47.7	88.4	136.1	31.2	57.9		57.9
2018	77.0	14.6	91.6	79.5	24.7	104.2	96.1	10.4	106.6	-12.5	14.0	80.9	25.7	41.8	88.7	*130.5*	51.0	76.0		76.0
2019	93.7	11.8	105.6	100.1	33.0	133.1				-27.5										
2019 *9/30 - 1/1*							67.5	5.8	73.2		9.4	66.4	6.8	40.4	85.0	*125.4*	*55.3*	80.2		*80.2*
السلف غير المسددة							13.0					13.0	-13.0							
المجموع 2004-2019			1,201			1,463	1,081	117	1,199	-262		1,036	162	40.4	85.0	125.4	55.3	80.2		80.2
ترليون دينار																				
مليار دولار			*1,005*			*1,225*	*898*	*99*	*997*	*-220*		*864*	*133*	*34*	*72*	*106*	*47*	*68*		*68*
رصيد نهاية أيلول 2019																				

المصـــادر:

(1) الإيرادات والنفقات المخططة (الموازنات العامة):

الموازنات العامة الاتحادية 2004–2016، مع العلم أن مشروع موازنة 2014 لم يقر في مجلس النواب.

قانون تعديل قانون الموازنة الاتحادية رقم (44) لسنة 2017، جريدة الوقائع العراقية 11 أيلول 2017.

قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2018، جريدة الوقائع العراقية 2 نيسان 2018.

قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2019، جريدة الوقائع العراقية 11 شباط 2019.

ملاحظة: في موازنات 2006–2010 "المخططة" تشمل إيرادات النفط ايضاً حصة الميزانية من "أرباح وحدات القطاع العام".

(2) الإيرادات والنفقات الفعلية:

2004–2015: البنك المركزي، النشرات الاحصائية السنوية 2007، 2009، 2011، 2013، 2014، 2015، ولقد ورد في نشرات السنوات 2013–2015، أن بيانات 2010–2014 مأخوذة من الحسابات الختامية للميزانية الاتحادية. ولقد تم تعديل أرقام السنوات 2010–2015 للنفقات والإيرادات مع ما ورد في الموقع الإلكتروني للبنك المركزي لمجموع نفقات وإيرادات الميزانية للسنوات 2004–حزيران 2019، والمُنَزَّلة في 2019/10/30:

https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=01/31/2004&dtTo=10/30/2019&tmId=184&dtformat=MMM,yyyy

2016: موقع وزارة المالية: حسابات الدولة لغاية كانون أول 2016. ملف إكسيل مُنْزَلَ في 8 آذار 2017. ولقد تم تعديل الأرقام للسنوات 2010–2015 مع ما ورد في موقع البنك المركزي لإيرادات ونفقات الميزانية العامة والمنزلة من الموقع في 2019/10/30:

2017: موقع وزارة المالية: حسابات الدولة لغاية كانون أول 2017. ملف إكسيل مُنْزَلَ.

2018: موقع وزارة المالية: حسابات الدولة لغاية تشرين الثاني 2018. غير أن الموقع الإلكتروني للبنك المركزي يبين مجموع النفقات ومجموع الإيرادات لكامل سنة 2018 مع العلم أن أرقامه للأحد عشر أشهر الأولى تنطبق مع وزارة المالية. لذللك تم تبني أرقام البنك المركزي لسنة 2018 مع تعديل تفاصيل الإيرادات والنفقات بالتناسب.

2019: موقع وزارة المالية: حسابات الدولة لغاية أيلول 2019. ملف إكسيل مُنْزَلَ.

ملاحظات:

(أ) من ضمن مجموع الإيرادات النفطية الفعلية في هذا الجدول البالغة 898 مليار دولار فإن 841 مليار دولار منها تعود للسنوات 2004–2018. وهذه تساوي بالضبط مجموع قيمة صادرات النفط الخام الواردة في ميزان المدفوعات لمجموع هذه السنوات كما تظهر في النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي. ولكن ما يلفت الانتباه هو مع انطباق مجموع السنوات هذه بين هذا الجدول وميزان المدفوعات غير أن قيمة السنوات المتقابلة تختلف في ما بينهما.

(ب) من ضمن "نفقات" ميزانية 2019 الفعلية فقرة *"سلف غير مسددة"*، ورد في ت موازنة 2019، المادة 13، أنها تشمل السنوات السابقة لعام 2019 ("لغاية 2018/31") بدون تحديد مقدارها. ولكن في كلمة لرئيس الوزراء في مجلس الوزراء في 12 تشرين الثاني، 2019، ذكر أن السلف غير المسددة بين 2014 و2018 تبلغ 13 ترليون دينار. وفي ضوء تحديده للفترة 2014–2018، من غير الواضح هل أنه يشير لقسم من تلك التي ورد ذكرها في تعليمات موازنة 2019 أم جميعها؟

(ج) الدَيْن الحكومي:

الدَيْن الداخلي: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، مُنزلة في 15 كانون الأول 2019.

مجموع الدَيْن:

2004–2017 فعلي و2018 مقدر من قبل صندوق النقد الدولي كما ورد في IMF's *World Economic Outlook Database, October 2019*، الموقع الإلكتروني للصندوق. مُنزلة في 9 تشرين الثاني 2019.

2019: مقدر في ضوء ما ورد في تقرير مشاورات المادة الرابعة لسنة 2019؛ (2019) IMF.

الدَيْن خارجي: الفرق بين عمود مجموع الدَين وعمود الدَين الداخلي.

(د) الاحتياطيات الإجمالية الدولية *Gross International Reserves*:

تحت إدارة البنك المركزي:

2003: *المجموعة الإحصائية للبنك المركزي العراقي، 1991–2003، عدد خاص.*

2004–2019: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، مُنَزَّلة في 15 كانون الأول 2019.

المتراكم لوزارة المالية: مرزا (2018، ص. 396). ذلك الجزء من فوائض الميزانية بالعملة الأجنبية الذي يعود لوزارة المالية؛ أنظر الملحق (1) أعلاه.

(هـ) الودائع الحكومية لدى المصارف التجارية والبنك المركزي:

2003–2018: النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي بما فيها نشرة 2018:

أشهر 2019: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، منزلة في 15 كانون الأول 2019.

الجدول (8) النفقات المخصصة والمنفذة في الموازنة الاتحادية ونسبة التنفيذ 2004-2018

ترليون دينار

	النفقات المخصصة			النفقات المنفذة			نسبة التنفيذ، %		
	الجارية (تشغيلية)	الاستثمارية	المجموع	الجارية (تشغيلية)	الاستثمارية	المجموع	الجارية (تشغيلية)	الاستثمارية	المجموع
2004			**19.5**			**32.1**			***165***
2005	28.4	7.5	**36.0**			**26.4**			***73***
2006	41.7	9.3	**51.0**			**38.8**			***76***
2007	39.1	12.7	**51.7**	35.6	3.4	**39.0**	*91*	*27*	***75***
2008	44.2	15.7	**59.9**	53.1	6.3	**59.4**	*120*	*40*	***99***
2009	54.1	15.0	**69.2**	46.7	5.8	**52.6**	*86*	*39*	***76***
2010	61.0	23.7	**84.7**	52.3	12.1	**64.4**	*86*	*51*	***76***
2011	66.6	30.1	**96.7**	59.7	9.9	**69.6**	*90*	*33*	***72***
2012	79.9	37.2	**117.1**	76.2	14.1	**90.4**	*95*	*38*	***77***
2013	83.3	55.1	**138.4**	80.5	26.4	**106.9**	*97*	*48*	***77***
2014	100.5	62.9	**163.4**	58.6	24.9	**83.6**	*58*	*40*	***51***
2015	78.2	41.2	**125.2**	51.8	18.6	**70.4**	*66*	*45*	***56***
2016	83.0	30.5	**105.9**	51.2	15.9	**67.1**	*62*	*52*	***63***
2017	78.6	28.5	**107.1**	59.0	16.5	**75.5**	*75*	*58*	***70***
2018	79.5	24.7	**104.2**	66.9	14.0	**80.9**	*84*	*57*	***78***
المتوسط السنوي									
2018-2007	70.7	31.4	**101.9**	57.6	14.0	**71.6**	*82*	*45*	***70***
2013-2007	61.2	27.1	**88.2**	57.7	11.2	**68.9**	*94*	*41*	***78***
2018-2014	84.0	37.6	**121.2**	57.5	18.0	**75.5**	*68*	*48*	***62***

المصدر: الجدول (7).

الجدول (9) إسقاطات الآثار الاقتصادية الفاعلة المتوقعة لانخفاض عوائد النفط في العراق لما تبقى من سنة 2020

		تصدير النفط الخام وعوائده *(الفعلية: بيانات وزارة النفط)*				الميزانية الاتحادية، *تريليون دينار*							ميزان المدفوعات، *مليار دولار*							رصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية تحت إدارة البنك المركزي *مليار دولار*	سعر الصرف (النافذة) *دنانير للدولار*
		كمية التصدير، *مليون برميل يومياً*			متوسط سعر النفط	مجموع العوائد *(بدون كردستان)*		الإيرادات		النفقات			الصادرات			الاستيرادات (*cif*)	الفوائد على الدين الخارجي وتعويضات حرب الكويت	الفرق بين مبيعات النافذة واستيرادات القطاع الخاص	المتبقي *(صافي فقرات الميزان الأخرى)*	صافي ميزان المدفوعات: *التغير في رصيد الاحتياطيات الدولية*		
		البصرة	كركوك وأخرى	المجموع (بدون كردستان)	*دولار/برميل*	*مليار دولار*	*تريليون دينار*	العوائد النفطية	مجموع العوائد	الفائض أو العجز	المجموع	الاستثمارية	التشغيلية	النفطية	غير النفطية	المجموع						
فعلية	**2013**	2.13	0.26	2.39	102	89.2	104.0	104.0	113.8	7.0	106.9	26.4	80.5	89.3	0.4	89.8	59.3	5.4	*15.4*	-1.7	7.8	77.3	1,166
	2014	2.45	0.06	2.52	92	84.1	98.1	97.0	105.4	21.8	83.6	24.9	58.6	83.5	0.4	84.0	53.2	3.8	*18.8*	-20.1	-11.9	66.0	1,166
	2015	2.85	0.16	3.01	45	49.0	57.2	51.3	66.5	-3.9	70.4	18.6	51.8	50.9	0.4	51.3	48.0	0.5	*6.0*	-10.9	-14.1	53.7	1,167
	2016	3.28	0.02	3.30	36	43.6	51.5	44.7	54.3	-12.7	67.1	15.9	51.2	41.0	0.2	41.2	34.2	0.5	*3.1*	-11.8	-8.3	44.9	1,182
	2017	3.29	0.02	3.31	49	59.6	70.5	65.1	77.3	1.8	75.5	16.5	59.0	57.1	0.4	57.6	37.9	0.7	*9.7*	-6.6	2.7	48.9	1,184
	2018	3.49	0.01	3.50	66	83.8	99.1	96.1	106.6	25.7	80.9	14.0	66.9	85.8	0.6	86.4	45.7	1.2	*8.8*	-24.1	6.6	64.3	1,183
	2019	3.41	0.12	3.53	61	78.6	92.9	91.8	99.7	6.3	92.8	14.2	78.6	*78.6*	*0.5*	*79.1*	*54.1*	*1.8*	*5.8*	*-14.1*	*3.3*	67.6	1,182
فعلية/ إسقاط	**2020**																						
	كانون الثاني	3.26	0.05	3.31	60	6.2	7.3	7.3	*7.9*	*1.4*	*6.5*	*0.6*	*5.9*	*6.2*	*0.0*	*6.2*	*3.8*	*0.9*	*0.5*	*-0.6*	*1.1*	*68.7*	1,182
	شباط	3.30	0.09	3.39	51	5.1	6.0	6.0	*6.5*	*0.0*	*6.5*	*0.6*	*5.9*	*5.1*	*0.0*	*5.1*	*3.8*	*0.9*	*0.5*	*-0.6*	*-0.6*	*68.1*	1,182
	آذار	3.27	0.12	3.39	28	3.0	3.5	3.5	*3.8*	*-2.6*	*6.5*	*0.6*	*5.9*	*3.0*	*0.0*	*3.0*	*3.8*	*0.9*	*0.5*	*-0.6*	*-2.7*	*65.4*	1,182
إسقاط	نيسان	2.62	0.10	2.61	28	2.2	2.6	2.6	2.8	-3.7	6.5	0.6	5.9	2.2	0.0	2.2	3.8	0.9	0.2	-0.6	-3.3	62.1	1,182
	أيار	2.62	0.10	2.61	30	2.3	2.8	2.8	3.0	-3.5	6.5	0.6	5.9	2.3	0.0	2.4	3.8	0.9	0.1	-0.6	-3.0	59.1	1,182
	حزيران	2.62	0.10	2.61	30	2.3	2.8	2.8	3.0	-3.5	6.5	0.6	5.9	2.3	0.0	2.4	3.8	0.9	0.1	-0.6	-2.9	56.2	1,182
	تموز	2.62	0.10	2.77	30	2.5	2.9	2.9	3.2	-3.3	6.5	0.6	5.9	2.5	0.0	2.5	3.8	0.9	0.0	-0.6	-2.7	53.4	1,182
	آب	2.62	0.10	2.77	30	2.5	2.9	2.9	3.2	-3.3	6.5	0.6	5.9	2.5	0.0	2.5	3.8	0.9	0.0	-0.6	-2.7	50.7	1,182
	أيلول	2.62	0.10	2.77	30	2.5	2.9	2.9	3.2	-3.3	6.5	0.6	5.9	2.5	0.0	2.5	3.8	0.9	0.0	-0.6	-2.7	48.0	1,182
	تشرين الأول	2.62	0.10	2.77	30	2.5	2.9	2.9	3.2	-3.3	6.5	0.6	5.9	2.5	0.0	2.5	3.8	0.9	0.0	-0.6	-2.7	45.3	1,182
	تشرين الثاني	2.62	0.10	2.77	30	2.5	2.9	2.9	3.2	-3.3	6.5	0.6	5.9	2.5	0.0	2.5	3.8	0.9	0.0	-0.6	-2.7	42.5	1,182
	كانون الأول	2.62	0.10	2.77	30	2.5	2.9	2.9	3.2	-3.3	6.5	0.6	5.9	2.5	0.0	2.5	3.8	0.9	0.0	-0.6	-2.7	39.8	1,182
	مجموع/متوسط 2020	**2.78**	**0.09**	**2.88**	**35**	**36.0**	**42.6**	**42.6**	**46.3**	**-31.6**	**77.8**	**7.1**	**70.7**	**36.0**	**0.2**	**36.3**	**45.4**	**10.3**	**2.0**	**-7.1**	**-27.8**	**39.8**	1,182

المصادر، الأرقام الفعلية:

(1) خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2020 الأرقام غير المائلة فعلية في حين الأرقام المائلة إسقاط.

(2) تصدير النفط الخام وعوائده، بيانات وزارة النفط: الموقع الإلكتروني لوزارة النفط.

(3) الميزانية الإتحادية: نفس مصادر الجدول (7).

(4) بيانات ميزان المدفوعات:

2010–2018، النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي، 2011، 2012، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018.

2019 –كانون–الثاني2020: الصادرات النفطية تساوي الصادرات كما وردت في أعمدة بيانات وزارة النفط في الجدول، وقُدِرت الصادرات الأخرى بدلالتها. ولقد قُدرت الاستيرادات الخاصة لسنة 2019 بما يساوي مبيعات التحويلات من النافذة لسنة 2019. ولقد تم ذلك لأن بيانات الموقع تبين انطباق هذه التحويلات مع الاستيرادات الخاصة الواردة لسنتي 2017 و2018، على التوالي، في النشرة الإحصائية السنوية 2018. ثم قدرت الاستيرادات الكلية بدلالتها. الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي.

(5) الفرق بين مبيعات نافذة البنك المركزي (مجموع مبيعات النقد ومبيعات التحويلات) والاستيرادات الخاصة: محتسبة من البيانات الواردة في الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، الموقع الإحصائي، وما ورد من استيرادات خاصة في بيانات البنك المركزي في النشرات السنوية.

(6) الفوائد على الدين الخارجي والتعويضات، من النشرات السنوية للبنك المركزي حتى 2018، وما بعدها تقدير الكاتب. أما تسديد "أصل الدين الخارجي" فإنه لا يُبين صراحة في الحساب المالي لميزان المدفوعات في النشرة السنوية للبنك المركزي. كما أنه لا يبين صراحة في نشرات البنك المركزي أو وزارة المالية حول تنفيذ الميزانية، وإنما يُدمج في فقرة *"المنح والاعانات وخدمة الدين"*. وبالإضافة لشمولها المنح والإعانات فإن خدمة الدين، في هذه الفقرة، تعني الدين الداخلي والخارجي. على هذا فأن تسديد أصل الدين الخارجي يُشمل ضمن عمود *"المتبقي"* في الجدول؛ أنظر النقطة (6) أدناه. أما رصيد إجمالي الاحتياطات الدولية فمأخوذ من الموقع الالكتروني للبنك المركزي، الموقع الاحصائي.

(7) يساوي عمود "المتبقي" في هذا الجدول صافي الفقرات الأخرى في الميزان، أي = **صافي الخدمات وصافي الدخل وصافي التحويلات (عدا الفائدة على الدين الخارجي والتعويضات والفرق بين مبيعات النافذة واستيرادات القطاع الخاص) – صافي الحساب المالي ورأس المال (عدا تغير رصيد الاحتياطيات الدولية) – صافي السهو والحذف.**

(8) يلاحظ أن التغير في رصيد الاحتياطيات الدولية لكل سنة كما ورد في بيانات ميزان المدفوعات في النشرات السنوية للبنك المركزي والمبين في عمود "صافي ميزان المدفوعات" في هذا الجدول لا يساوي دائماً الفرق بين رصيد اجمالي الاحتياطيات الدولية، للسنوات المتعاقبة، والمبين في العمود قبل الأخير في الجدول، علماً أن مصدر هذا العمود هو الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، الموقع الإحصائي.

ملاحظات على الاسقاطات، الافتراضات:

(أ) انخفاض في كمية تصدير النفط عن مستوى كمية تصديره في آذار 2020، بما يتناسب مع اتفاقية دول *أوبك+* في نيسان 2020. إذ سنفترض أن كمية التصدير ستنخفض بنفس نسبة انخفاض الإنتاج (23%) أي من 3.39 م–ب–ي في آذار إلى 2.61 م–ب–ي في (نيسان) وأيار وحزيران ثم ترتفع إلى2.77 م–ب–ي في تموز حتى نهاية 2020 (تخفيض بمستوى 18.2% عن مستوى آذار 2020). أما سعر التصدير فإنه يبقى في نيسان كما في آذار ويرتفع إلى 30 دولار/برميل في أيار وحتى نهاية السنة. وهذه الأرقام والحسابات المؤسسة عليها مبينة في الأعمدة الستة الأولى من الجدول المعنونة: *"تصدير النفط الخام وعوائده"* المقابلة لهذه الأشهر.

(ب) النفقات التشغيلية في الميزانية الاتحادية. تنخفض النفقات التشغيلية، بالرغم من ارتفاع نفقات الأدوية والمعدات الطبية الخ، بحيث يكون حجم النفقات التشغيلية في 2020 حوالي 90% من نفقات 2019. أما النفقات الاستثمارية فتنخفض بنسبة 50%.

(ج) حُددت استيرادات 2020 بنسبة من استيرادات 2019 (حوالي 84%). وتساوي هذه النسبة متوسط موزون لنسب النفقات التشغيلية (90%) والاستثمارية (50%) في الميزانية العامة المفترضة لعام 2020 مقارنة بعام 2019.

(د) الصادرات النفطية في أعمدة (بيانات ميزان المدفوعات) خلال الأشهر كانون الثاني–كانون الأول 2020 كما وردت في العمود الأخير من أعمدة *" تصدير النفط الخام وعوائده"*. ولقد قُدِّرت الصادرات الأخرى كنسبة من الصادرات النفطية إسقاطاً من السنوات الماضية.

(هـ) رصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية لكل شهر من أشهر 2020 يساوي رصيد الاحتياطيات في الشهر السابق ناقصاً العجز (المبين في عمود "صافي ميزان المدفوعات": *التغير في رصيد الاحتياطيات الدولية)* للشهر المعني.

الملحق (3)

الشكل (5) التفاوت في معدل البطالة في العراق 2016

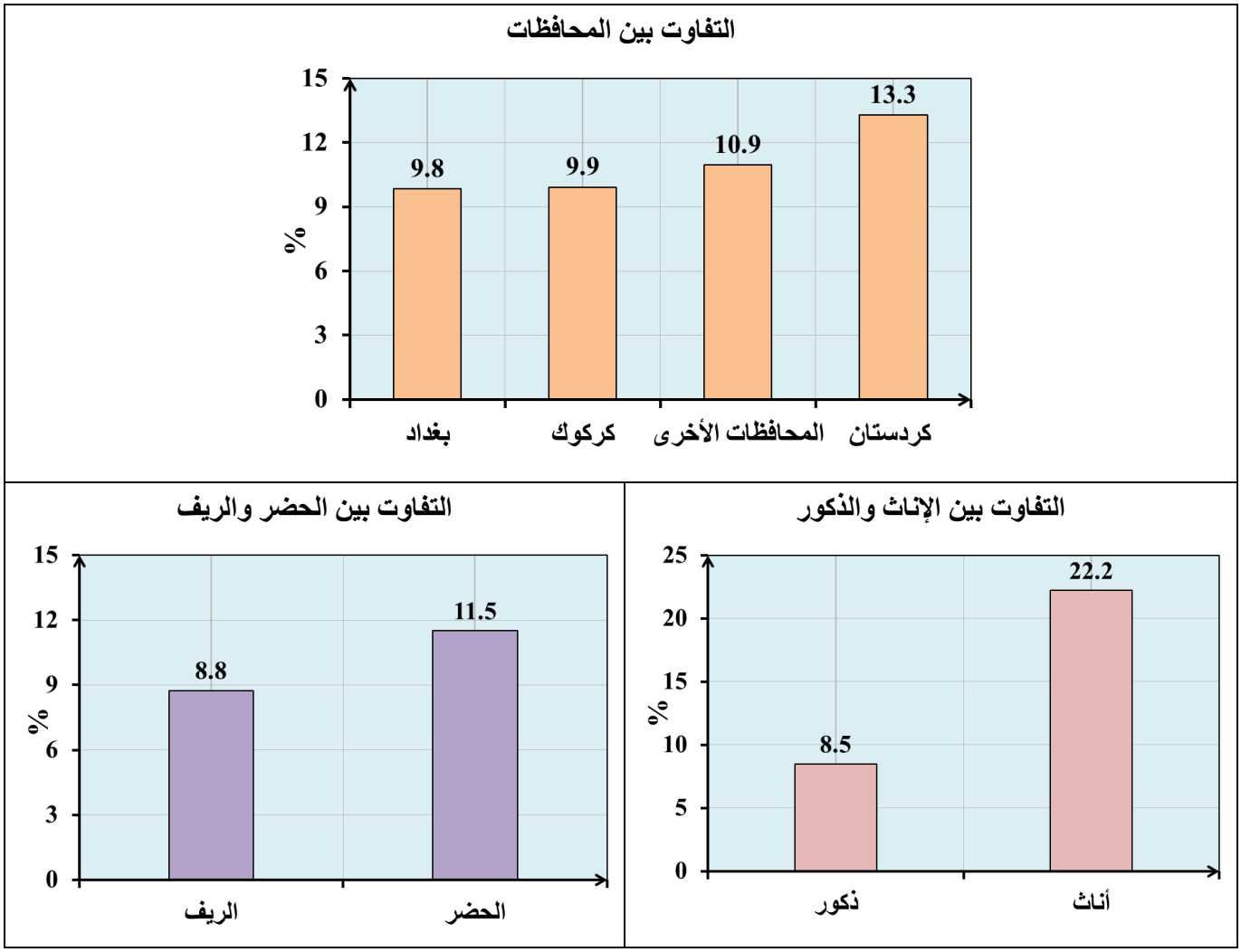

المصدر: رُسمت هذه الأشكال على أساس البيانات الواردة في الجهاز المركزي للإحصاء (2019–ب)، الباب الثاني.

ملاحظة: بسبب ظروف العمليات المسلحة خلال 2016 فأن "المحافظات الأخرى" لا تشمل بيانات نينوى ولا الأنبار.

مصادر الورقة

الجهاز المركزي للإحصاء (2016) *سلسلة صافي التراكم الرأسمالي للسنوات 2001–2014*، حزيران.

_____ (غير مؤرخ) *سلسلة صافي التراكم الرأسمالي للسنوات 1992–2016*، غير مؤرخ، مُنَزَّل من الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء في 1 تشرين الأول 2019.

_____ (2019–أ) *العراق– الموجز الاحصائي 2018*.

_____ (2019–ب) *المجموعة الإحصائية السنوية 2017*.

جريدة الصباح (2020) "البرنامج الحكومي – حكومة السيد محمد توفيق علاوي"، 25 شباط.

اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق (2016) *النتائج العامة لقياس الفقر في العراق 2013*، الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء.

مرزا، علي خضير (2018) *"الاقتصاد العراقي، الأزمات والتنمية"*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، آب.

Abdul Ahad, G. (2019) 'It's personal here': southern Iraq ablaze as protests rage', The Guardian, 30 November.

Cockburn, P. (2019a) 'Iraq protests: Anti-Iran sentiment at boiling point as demonstrators torch consulate and death toll soars', *The Independent*, 28 November.

_____ (2019b) 'Why the resignation of Iraq's prime minister will not automatically stop the mass uprising on the horizon' , *The Independent*, 30 November.

Davidson, C. (2016) *Shadow Wars, The Secret Struggle for the Middle East*, Oneworld Publication Ltd, Great Britain.

Economist (2020) 'Oil prices, Scorched earth, *No one wins from the oil-price war*', March, 12.

El-Gamal, R., Astakhova, O, Ghaddar, A. (2020) 'Saudi, Russia, online record oil cut under US pressure as demand crashes', *Yahoo!finance*, April 8.

Financial Times, FT (2020) 'Opec and Russia reach deal to cut oil production by 10m barrels a day', April 9.

IMF (2019*) IRAQ - 2019 Article IV Consultation and Proposal for Post-Program Monitoring—Press Release; Staff Report; And Statement by the Executive Director for Iraq*, July 2019.

Johnson, K., Standish, R. (2020) 'OPEC and Russia Parry Mexico to Ink Historic Deal to Slash oil Output', *Foreign Policy*, April 10.

OPEC (2019) *Monthly Oil Market Report*, 17 January.

_____(2020a) 'The 9th (Extraordinary) OPEC and non-OPEC Ministerial Meeting concludes', 9 April, https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/28.htm.

_____(2020b) 'Brief high-level remarks by OPEC Secretary General', at the *Extraordinary G20 Energy Ministers Meeting* via webinar, 10 April.

UNESCO, CSO, KRSO (2019a) Assessment of the Labour Market & Skills Analysis Iraq and Kurdistan Region-Iraq, Agriculture, Downloaded 3 November 2019, http://cosit.gov.iq/ar/pop-main/enumerating2009-2.

_____ (2019b) Assessment of the Labour Market & Skills Analysis Iraq and Kurdistan Region-Iraq, Manufacturing, Downloaded 3 November 2019.

Watkins, S (2020) 'The Inevitable Outcome of the Oil Price War', oilprice.com, March, 19.

استهلاك وإنتاج الطاقة ومكوناتها في الولايات المتحدة[1]

تبعات الاكتفاء/الاستقلال في مجال الطاقة

د. علي مرزا

ملاحظة في ضوء تطورات ما بعد كتابة الورقة

لقد أنْجَزتُ كتابة جُل هذه الورقة في نهاية شباط/فبراير–أوائل آذار/مارس 2020. ويتعلق معظم فقراتها بتطورات استهلاك وإنتاج الطاقة ومكوناتها في الولايات المتحدة حتى نهاية عام 2019. لذلك بالإضافة للوصف التاريخي والتحليل الوارد فيها فإنها تتيح عرض صورة مناسبة لتطور مدى "اكتفاء/استقلال" الولايات المتحدة في مجال الطاقة وتاثيره على تطور علاقاتها مع دول العالم المنتجة للنفط/الغاز، بما فيها دول الشرق الأوسط/الخليج العربي، خلال الفترة حتى عام 2019، وعلى الأغلب ما بعده.

ولقد كانت فقرات الورقة ثمانية، واحدة منها تتعلق باسقاطات *إدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA* لمسار إنتاج واستهلاك الطاقة ومكوناتها حتى عام 2050. لقد ظهرت هذه الاسقاطات ضمن منظور *Outlook* صدر في 29 كانون الثاني/يناير 2020، قبل فرض الإجراءات المشددة لمكافحة وباء ڤايروس كورونا *COVID-19*، من قيود على التجول والعمل والسفر الداخلي والخارجي، الخ، في مختلف انحاء العالم. لذلك فأن تاثيرها المحتمل لم تأخذه *EIA* بالاعتبار في الاسقاطات. على سبيل المثال، تسببت الإجراءات المشددة، من ناحية، وعدم اليقين من طول الفترة المرحلية حتى يُطَوّر علاج ولقاح ضد الوباء، من ناحية ثانية، من بين عوامل أخرى، بانخفاض حاد في الطلب على النفط وانخفاض موازٍ في سعره خلال شهري آذار ونيسان 2020. إن احتمال استمرار هذه التبعات بشكل مستدام يستدعي إعادة النظر بشمول هذه الاسقاطات في الورقة.

ولكن بدلاً من حذفها وجدت من المناسب وضعها في ملحق بغية عرض منظور الطاقة خلال العقود الثلاثة القادمة كما كانت تتوقعه *EIA* قبل حدوث الوباء. من ناحية أخرى، فأن أي تأثير جوهري تفرضه تطورات الفترة المرحلية على المستقبل الأبعد لا يمكن تقديره إلا بعد انقضاءها، بحيث تكون الصورة حينئذ أكثر وضوحاً والاسقاطات المُعَدَّلة في ضوءها أو البديلة، التي يمكن تبنيها، أكثر قبولاً. وفي هذا المجال فأني أعتقد أن التأثير المحتمل يمكن أن يصيب المسار الأقرب ولكن ليس التوجهات العامة الأبعد، لهذا السبب يبقى النظر لأسقاطات *إدارة معلومات الطاقة الأمريكية* مفيداً في ما يتعلق بالمسار الأبعد.

---

[1] نُشِرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، 26 نيسان/أبريل 2020.

أولاً: مقدمـة

منذ بداية القرن العشرين بدا واضحاً أن الولايات المتحدة بحاجة إلى مصادر خارجية للنفط عندما تبين أن احتياطياتها النفطية قد لا تكون كافية لإشباع حاجاتها المستقبلية. لذلك حرصت وساندت الحكومة الأمريكية دخول شركاتها النفطية في امتيازات التنقيب وتطوير الحقول النفطية في العراق والسعودية وباقي مناطق الخليج العربي، ومناطق أخرى في العالم، خاصة بعد زيادة نفوذها العالمي بعد الحرب العالمية الأولى. وبذلك أصبح نفط الشرق الأوسط/الخليج العربي ذو أهمية كبيرة للمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. وكان ذلك أحد الأعمدة الأساسية لتنامي العلاقات الاقتصادية والجيوسياسية وغيرها مع الدول المنتجة للنفط في المنطقة، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ولا شك أن هذه العلاقات تطورت وتَقَوّت بقيام هذه الدول، عموماً، منذ سبعينيات القرن الماضي، بإعادة تدوير "الفوائض المالية النفطية" نحو السوق المالية العالمية وخاصة الأمريكية، في ما أصبح يعرف بالبترودولار، وفي الوقت ذاته استمرار تسعير النفط وتسديد مدفوعات تجارته بالدولار الأمريكي. ولقد ساهم ذلك في إعادة الثقة بالدولار بعد فترة من الهزة التي تعرض لها في 1971 عند امتناع الحكومة الأمريكية من تحويل الدولار للذهب وما أعقبه من الإنهاء الفعلي لتطبيق اتفاقية برتن وودز *Bretton Woods* لترتيبات أسعار الصرف العالمية، التي كان للدولار الدور المركزي فيها وفي الاحتياطيات الدولية. Yergin (2009), Wikipedia (2020).[2]

وفي سياق هذه العلاقات تشير بعض النقاشات والكتابات من أن النفط يمثل واحداً من اهم مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية الاقتصادية في الشرق الأوسط/الخليج العربي. لذلك بما أن الولايات المتحدة وصلت، خلال السنوات القليلة الماضية، أساساً بفضل زيادة إنتاج النفط المحصور *tight oil* وغاز السجيل

[2] في اتفاقية برتن وودز في سنة 1944 حل الدولار الأمريكي محل الذهب كأساس لترتيبات أسعار الصرف العالمية، أي التقييم الثابت (الذي يتغير ضمن حدود ضيقة) للعملات الأخرى بالدولار بدل الذهب. وكان التزام الحكومة الأمريكية بتحويل هذه العملات حسب طلب حكوماتها، من خلال الدولار، إلى الذهب بديلاً مناسباً لأنه سمح لدول العالم التخلي عن أساس الذهب والارتباط بالدولار الذي يمكن تحويله للذهب (35 دولار للأونسة بين 1944 و1967). لذلك فإن امتناع الولايات المتحدة، في 1971، عن الموافقة على تحويل الدولار إلى الذهب أنهى فعلياً هذه الاتفاقية. وفي الحقيقة فأن الولايات المتحدة تخلت عن قاعدة الذهب *gold standard* في 1933، ولكنها استمرت بعد ذلك بالموافقة على تحويل الدولار إلى الذهب، باستخدام مخزونها منه، حتى 1971. US Secretary of the Treasury (1982, pp. 222, 223), Wikipedia (2020).

shale gas، إلى درجة عالية من "الاستقلال" أو "الاكتفاء" الذاتي في الطاقة الآن، بما في ذلك توفر مصادر بديلة أقرب أليها جغرافياً لسد أغلب العجز المتبقي في النفط الخام، بالإضافة لآفاق تطور الطاقات المتجددة في المستقبل المنظور، فأن الشرق الأوسط/الخليج العربي سيفقد أهميته الاستراتيجية، ربما تدريجياً. وبالرغم من أن هذه الورقة تتعرض لمختلف جوانب استهلاك وإنتاج واستيراد/تصدير الطاقة ومكوناتها في الولايات المتحدة، إلا انها لا تتعرض تحديداً للعوامل المتعلقة بالمصالح الاستراتيجية عموماً. ولكنها في استنتاجاتها تعرض بعض العوامل، الاقتصادية أساساً، التي لا زالت تُرَجِّح بقاء الشرق الأوسط/الخليج ذو أهمية ملموسة للمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. وبالرغم من ذلك فهذا الموضوع خاضع للنقاش.

ومن المناسب الإشارة إلى ان عبارات مثل "الاستقلال" أو "الاكتفاء" في الطاقة أو أحد مُكَوِّناتها، المستخدمة اعلامياً، هي عبارات عامة غير محددة بدقة. ولكن في هذه الورقة سنستخدم، عموماً، نسبة صافي الاستيرادات (الاستيرادات ناقصاً الصادرات) أو الاستيرادات إلى الاستهلاك، ليشير ارتفاعها لانخفاض درجة الاستقلال/الاكتفاء وانخفاضها لارتفاع الدرجة، كما سيتبين في الفقرة التالية.[3] وسنستخدم التعبيرين "الاستقلال" أو "الاكتفاء" ليعني أحدهما الآخر.

ثانياً: النفط المحصور وغاز السجيل/المحصور[4]

(2-1) علائم "الاستقلال"/"الاكتفاء" في مجال الطاقة

لم تكن الحاجة للاستيرادات النفطية في الولايات المتحدة مستقرة خلال النصف الأول من القرن العشرين. فبينما كوَّن صافي استيرادات النفط الخام 3% فقط من استهلاك النفط الخام (المستخدم في التكرير) خلال السنوات 1910-1915 فإن نسبته قفزت إلى حوالي 18% خلال السنوات 1920-1922 لتنهار إلى قيمة سالبة

[3] يمكن احتساب هذه النسبة بمقياسين. الأول هو نسبة الاستيرادات إلى الاستهلاك كمؤشر للمصادر الخارجية، ونسبة **صافي** الإنتاج وتغير الخزين (الإنتاج وتغير الخزين-الصادرات) إلى الاستهلاك كمؤشر للمصادر الداخلية. أما المقياس الثاني فهو نسبة **صافي** الاستيرادات (الاستيرادات -الصادرات) إلى الاستهلاك كمؤشر للمصادر الخارجية ونسبة الإنتاج وتغير الخزين إلى الاستهلاك، كمؤشر للمصادر الداخلية. ويفترض المقياس الأول ضمناً عدم إمكانية الإحلال بين الصادرات والاستيرادات، في حين يفترض الثاني إمكانية كاملة للإحلال. والواقع، هو أن إمكانية الإحلال تقع بين الحالتين. مع العلم أن كلا المقياسين يبين، من خلال مقارنة قيمة كل منهما عبر الزمن، تطور الاعتماد على المصادر الداخلية والخارجية.

[4] تُطلق تسمية النفط المحصور *tight oil* على النفط المتواجد في التكوينات *الكلسية أو الحجرية الرملية* *sandstone or limestone formations*. وتطلق تسمية غاز السجيل *shale gas* على الغاز المتواجد في طبقات *صخور السجيل الرسوبية* *sedimentary shale rocks*. وتطلق تسمية الغاز المحصور *tight gas* على ذلك المصاحب لإنتاج النفط المحصور أو المتواجد في التكوينات الكلسية أو الحجرية الرملية.

-1.3% خلال السنوات 1933-1944. لذلك يمكن القول إنه حتى أواخر النصف الأول من القرن العشرين، بالرغم من إدراكها للحاجة المستقبلية لمصادر خارجية، لم تكن الولايات المتحدة معتمدة بشكل كبير على الاستيرادات النفطية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية تبينت محدودية الموارد النفطية الأمريكية بشكل مضطرد من خلال ازدياد أهمية صافي الاستيرادات النفطية في سد النقص في الإنتاج المحلي، حيث وصلت إلى أكثر من ثلث الاستهلاك في أواخر السبعينيات. وفي ما عدا فترة قصيرة انخفضت فيها أهمية الاستيرادات النفطية في الاستهلاك بين 1979 و1986، مدفوعة بجانب منها بارتفاع أسعار النفط، تصاعدت هذه الأهمية حتى وصلت إلى حوالي الثلثين خلال الفترة 2004-2008؛ الشكل (1) ادناه. وبالإضافة لنمو الاستهلاك كان أهم سبب لهذا التصاعد الانخفاض المستمر للإنتاج المحلي من النفط الخام في الولايات المتحدة.

ولكن منذ سنة 2010 وبخطى غير متوقعة تزايد إنتاج النفط المحصور بشكل درامي مدفوعاً بتصاعد أسعار النفط في العالم، من ناحية، والتطور التكنولوجي الكبير في استخراجه (وأثر ذلك في تخفيض كلفة الاستخراج)، من ناحية أخرى. هذا في ما عدا تباطأ في الإنتاج في 2016 كاستجابة مؤخرة للانخفاض الكبير في أسعار النفط مقارنة بسنة 2014. ولكنه أعاد سرعة خطاه نتيجة لاستمرار تحسن تكنولوجيا الإنتاج، من ناحية، وبداية ارتفاع الأسعار في نهاية 2016، من ناحية أخرى. وكانت حصيلة هذه التطورات انخفاض سريع في الأهمية النسبية لصافي الاستيرادات من النفط الخام في استهلاكه من الثلثين خلال 2004-2008 إلى حوالي الربع في 2019؛ الشكل (1). أنظر أيضاً الشكل (7) في الملحق (1) أدناه. أما في ما يخص الغاز الطبيعي فأن تخطي الإنتاج للاستهلاك المحلي، بسبب تنامي إنتاج غاز السجيل/المحصور *shale/tight gas*، الشكل (8) في الملحق (1)، أدى إلى أن تصبح الولايات المتحدة، بحلول سنة 2017 وما بعدها، مُصَدِّرة صافية للغاز الطبيعي (الصادرات ناقصاً الاستيرادات)؛ الشكلان (1-4) و(5-3) أدناه.

وتشير هذه التطورات إلى أن الولايات المتحدة، سواء ما يتعلق بالوقود السائل (ومن ضمنه النفط الخام) أو الغاز الطبيعي أو الطاقة ككل، وصلت إلى ما يعبر عنه إعلاميا بحالة "الاستقلال" أو "الاكتفاء" في مجال الطاقة. ويعرض الشكل (1) صور عامة حول تطور هذا "الاستقلال"/"الاكتفاء" مقاساً بنسبة صافي الاستيرادات من استهلاك الطاقة الأولية عموماً وكذلك ما يتعلق منها بالنفط (الخام والسوائل) والغاز الطبيعي.

وسنتعرض في ما يلي من فقرات، في هذه الورقة، لهذه الجوانب بما فيها تطور استهلاك وإنتاج وتجارة النفط والغاز والمُكَوِّنات الأخرى للطاقة، حاضراً ومستقبلاً، مع إشارة لتبعاتها المحتملة خاصة للدول المنتجة للنفط/الغاز في الشرق الأوسط/الخليج العربي. ولكن قبل ذلك سنتعرض لعوامل ومؤشرات من عدم اليقين حول النفط المحصور وغاز السجيل/المحصور.

(2-2) الملاءة المالية للمنتجين – عوامل ومؤشرات عدم يقين

أشار العديد من التقارير في السنوات المنصرمة إلى عوامل من عدم اليقين حول الملاءة المالية لمنتجي صناعة النفط المحصور وغاز السجيل/المحصور في الولايات المتحدة، وما يتبع ذلك من ضعف في إمكانية إدامة مستوى الإنتاج الحالي أو زيادته مستقبلاً، من وجهة نظر هذه التقارير. وسنتعرض في هذا المجال إلى تقرير صدر حديثاً يصب في الاتجاه ذاته. ويعتمد هذا التقرير في تقييمه على عاملين. الأول، هو بيانات وردت فيه، حول عدة مؤشرات مالية، خاصة حجم ما يَطلق عليه التقرير *التدفق النقدي الحر free cash flow* (ويُعَرِّفه بأنه: *تكاليف الحفر وغيرها من التكاليف الرأسمالية ناقصاً قيمة مبيعات النفط والغاز*) الذي تَجَمَّع طيلة العقد المنصرم لعينة من 34 منتجاً في هذه الصناعة، مختارون مقطعياً *cross-section*، من بين منتجي النفط المحصور وغاز السجيل/المحصور في "أمريكا الشمالية" *shale-focused oil and gas producers*. فلقد بلغ *التدفق النقدي الحر* لهؤلاء المنتجين، حسب التقرير، مبلغاً سالباً قدره −189 مليار دولار، ويغطي السنوات 2010−2019.[5] وهذا عقد كان عدد سنواته مرتفعة السعر للنفط أكبر من عدد سنواته منخفضة السعر. والثاني هو الأسعار المتدنية للنفط التي تواجهها الصناعة الآن. أنظر: IEEFA (2020), Cunningham (2020). مع ملاحظة أن تدني الأسعار حالياً دفع إلى ظهور دعوة لتنظيم الإنتاج بين المنتجين في الولايات المتحدة؛ Sitton (2020). إن عوامل عدم اليقين، التي أشارت لها التقارير التي تعرضت للملاءة المالية، قد تؤثر سلباً على إمكانية تحقيق الزيادات المستهدفة في إنتاج النفط والغاز مستقبلاً، والتي عُرضت من ضمن مؤشرات *منظور الطاقة السنوي 2020 لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية* في الفقرة (م1−1) في الملحق (1) أدناه. غير أن مدى صدقية التقييم الوارد في التقرير المعروض هنا، وعلى نفس الغرار في التقارير المماثلة، تعتمد على دقة معلوماته حول الوضع المالي للمنتجين سواء في العينة المقطعية المعروضة فيه أو لباقي المنتجين، من ناحية، وما هو المسار المتوقع لأسعار النفط مستقبلاً، في ضوء الأسعار المتدنية حالياً، ومدى اختلافه عما ورد في *المنظور* لمسار الأسعار وعُرض في الفقرة (م1−1) في الملحق (1)، من ناحية أخرى. وفي كل الأحوال فهذا عامل عدم يقين ينبغي أخذه بالاعتبار.

---

[5] بلغ مجموع قيمة إنتاج (إيرادات) النفط والغاز من قبل عينة ال 34، للسنوات 2010−2019، حوالي 1.02 ترليون دولار؛ IEEFA (2020, p. 5). ولقد قُمْتُ بتقدير مجموع قيمة إنتاج النفط المحصور وغاز السجيل/المحصور الجاف في الولايات المتحدة، للسنوات ذاتها، بحوالي 1.63 ترليون دولار، باستخدام بيانات كميات الإنتاج في مصادر الشكلين (7) و(8) في الملحق (1) أدناه، وأسعار نفط *وسيط غرب تكساس WTI* والغاز الجاف (*Henry Hub*) في بيانات البنك الدولي لأسعار السلع، *Pink Sheet*. ومن مقارنة الرقمين يتبين الحجم الكبير للعينة، مع ملاحظة أن العينة لا تقتصر على مُنتجين من الولايات المتحدة فقط وإنما من كندا أيضاً.

الشكل (1) "الاستقلال"/"الاكتفاء" في استهلاك الطاقة الأولية وأهم مُكَوِّناتها الأحفورية في الولايات المتحدة حتى 2019

نسبة صافي الاستيرادات إلى الاستهلاك، %

(1-1) النسبة من استهلاك الطاقة الأولية

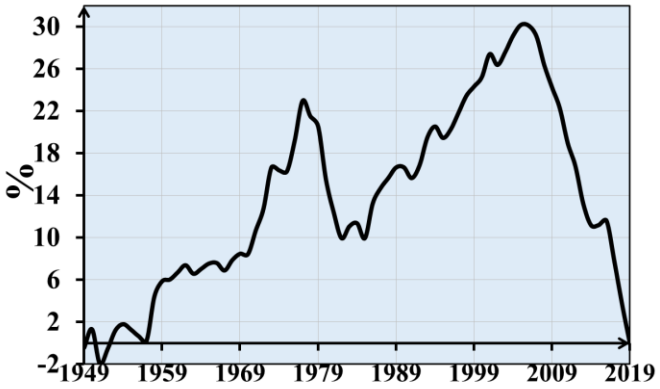

(1-2) النسبة من استهلاك النفط الخام

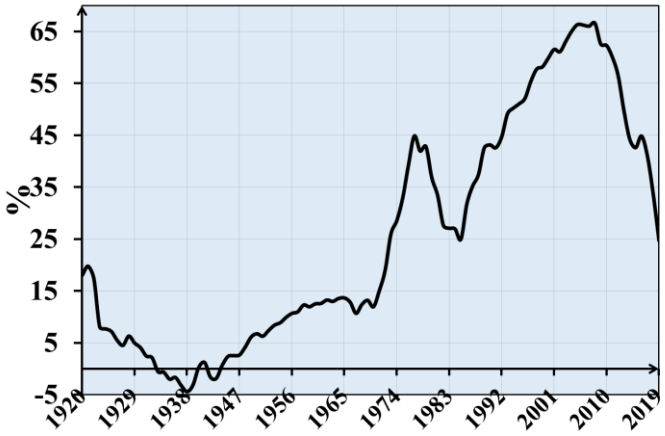

(1-3) النسبة من استهلاك الوقود السائل (خام وسوائل أخرى)

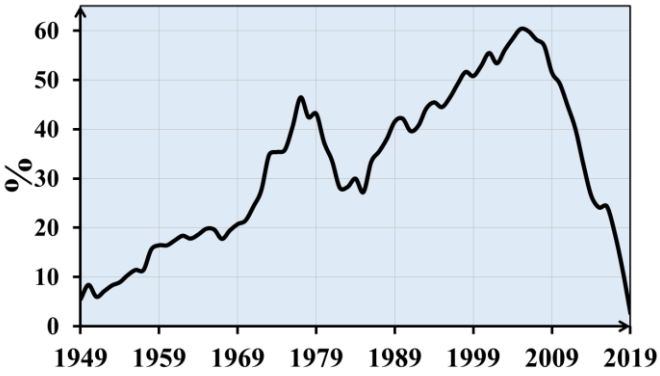

(1-4) النسبة من استهلاك الغاز الطبيعي الجاف

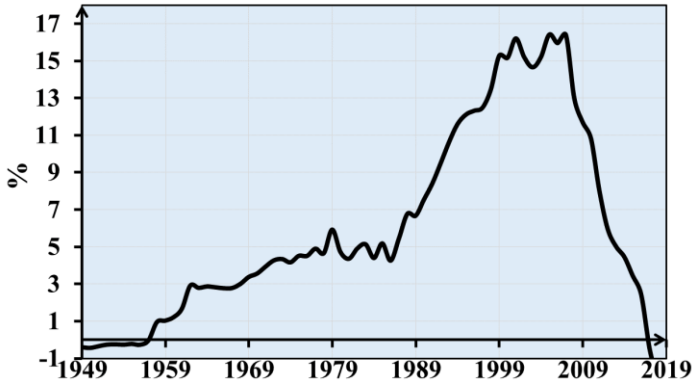

المصادر: رُسم الشكل (1-2) على أساس بيانات الجدول (2) وباقي الأشكال على أساس الجدول (1)، في الملحق (2).

ملاحظة: صافي الاستيرادات يساوي الاستيرادات ناقصاً الصادرات.

ثالثاً: استهلاك الطاقة الأولية في الولايات المتحدة 1949-2019

(3-1) تطور استهلاك الطاقة

تطور استهلاك الطاقة الأولية بمختلف مُكَوِّناتها (فحم، نفط خام، سوائل الغاز والسوائل الأخرى، الغاز الطبيعي الجاف، الطاقة النووية، الطاقات المتجددة) في الولايات المتحدة بخطى سريعة بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الستينيات ليتباطأ بعد ذلك تدريجيا. فلقد بلغ مستوى الاستهلاك سنة 1949 حوالي 32 *كودرليون* (10^{15}) وحدة حرارية بريطانية *Quadrillion BTU* سنوياً، و-ح-ب-س (أي ما يعادل 15.4 مليون برميل معادل يوميا، م-ب-م-ي) ليصل إلى حوالي 100.6 و-ح-ب-س (53.2 م-ب-م-ي) في 2019/2018؛

الشكل (2) أدناه. ولقد مر هذا التطور بمراحل متعددة من ناحية سرعة نمو استهلاك الطاقة الأولية وتغير حصص مُكَوِّناتها المختلفة ومجالات وكفاءة الاستعمال. وبالإضافة للتطور التكنولوجي وتغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الأمريكي نحو زيادة حصة القطاعات الأقل استخداماً للطاقة في الناتج المحلي الإجمالي، لعب تَحَسِّن كفاءة الاستعمال دوراً أساسياً في أبطاء النمو. وتقاس كفاءة الاستعمال بمقلوب ما يسمى مقياس كثافة استخدام الطاقة، *energy intensity*، OPEC (2019, pp, 68,69)، وبديله (أي بديل المقلوب) مقياس *المرونة الدخلية لاستهلاك (أو الطلب على) الطاقة*، *Income Elasticity of Demand for Energy*. والذي يمثل العلاقة بين التغير النسبي لاستهلاك الطاقة والتغير النسبي للدخل (الناتج المحلي الإجمالي). فخلال الفترة 1949–1969، تقاربت نسبة نمو استهلاك الطاقة مع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (الدخل)، نوعما. ففي الوقت الذي بلغ فيه نمو الناتج المحلي الإجمالي (مقاساً بالأسعار الثابتة) حوالي 4.0% سنوياً نما استهلاك الطاقة بنسبة 3.3% سنوياً. ويساوي حاصل قسمة نسبة نمو استهلاك الطاقة على نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي *المرونة الدخلية لاستهلاك الطاقة*، والتي بلغت حوالي 0.8 خلال السنوات 1949–1969.[6] ولكن منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي تفاعلت عوامل متعددة إضافية لأضعاف العلاقة بين نمو الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي، من ناحية، ونمو استهلاك الطاقة، من ناحية أخرى. ولعل أهم هذه العوامل زيادة أسعار النفط الخام وما دفعت أليه من ممارسات زيادة الكفاءة في استعمال الطاقة من خلال انتاج معدات وادوات ومكائن تقتصد في الاستهلاك، من ناحية، وزيادة العزل الحراري في البنايات والمساكن، من ناحية أخرى. هذا إضافة لتنامي القلق حول تأثير استهلاك الوقود الاحفوري (الفحم، النفط، الغاز) *fossil fuel* على المناخ. لهذا أخذ الأرتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو استهلاك الطاقة بالضعف. لذلك أنخفضت المرونة الدخلية لاستهلاك الطاقة من 0.6 خلال الفترة 1969–1979 إلى 0.4 خلال الفترة 1979–2000 لتصل إلى قيمة سالبة (قريبة من الصفر) خلال الفترة 2000–2012، في الولايات المتحدة. أي أن زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي، خلال السنوات 2000–2012، رافقه انخفاض في استهلاك الطاقة. لاحظ، على سبيل المثال، بينما بلغ مجموع استهلاك الطاقة حوالي 98.7 كودرليون و–ح–ب–س في سنة 2000 فأنه خلال السنوات 2001–2012 انخفض إلى متوسطٍ قدره 97.8 كوادرليون و–ح–ب–س. ولكن بعد سنة 2012 عاد الارتباط الموجب بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو استهلاك الطاقة بحيث ارتفعت المرونة من حوالي الصفر في الفترة السابقة إلى 0.3 خلال السنوات 2013–2018. لذلك بينما كان استهلاك الطاقة

[6] جرى تقدير المرونات في هذه الورقة عن طريق أسلوب الانحدار الخطي بين لوغارثمات متغيري استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي. وبما أن نسب النمو المبينة في المتن قُدِرت كنسب نمو اتجاهية، بدورها بواسطة الانحدار الخطي للوغارثمات كل متغير مع السنين كمتغير مستقل، فإن حاصل القسمة ينتج عنه قيمة مرونة قريبة جداً من تلك المقدرة بواسطة الانحدار بين لوغارثمات المتغيرين. أنظر ملاحظات الشكل (2) في المتن.

94.3 كودرليون و–ح–ب–س في 2012 فإنه ارتفع إلى متوسطٍ قدره 98.4 كودرليون و–ح–ب–س خلال الفترة 2013–2018. أنظر الجدول (3) في الملحق (2). وربما كان لزيادة إنتاج غاز السجيل/المحصور والنفط المحصور خلال هذه الفترة وأسعارهما المنخفضة (مقارنة بالأسعار العالمية، خاصة الغاز) أثر في زيادة استهلاك الطاقة عموماً. وبالإضافة لسعره المنخفض، فأن تأثير استهلاك الغاز الضار على البيئة، من خلال اطلاق غاز الميثان، هو أقل من تأثير الأنواع الأخرى من الوقود الأحفوري من خلال اطلاق ثاني أوكسيد الكربون. غير أن من المتوقع عودة ضعف العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو استهلاك الطاقة بزيادة جهود وتحفيز كفاءة استعمال الوقود؛ أنظر الملحق (1).

الشكل (2) استهلاك الطاقة الأولية وعلاقته بالناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة 1949–2019

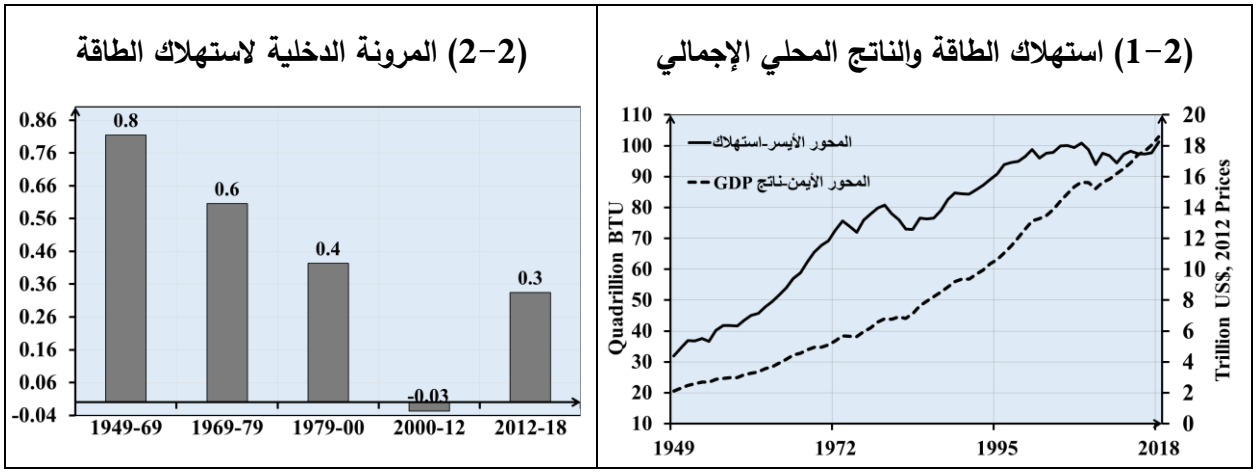

المصدر: رُسم الشكلان على أساس بيانات الجدول (3) في الملحق (2).

ملاحظات:

(أ) *Quadrillion BTU*: كودرليون وحدة حرارية بريطانية سنوياً، و–ح–ب–س. وكودرليون يساوي 10^{15}.

(ب) قُدِّرت المرونات، E، المبينة في الشكل (2–2) بواسطة أسلوب الانحدار للمعادلة $C=AGDP^E$، حيث أن C يمثل استهلاك الطاقة وGDP الناتج المحلي الإجمالي (الدخل) بأسعار 2012 وA حد ثابت. ويلاحظ أن جميع المرونات المُقَدَّرة ذات أهمية إحصائية عالية، أي تختلف، احصائياً، بشكل جوهري عن الصفر، كما يؤشره ارتفاع معامل التحديد، R^2، لكل منها، في ما عدا مرونة الفترة 2000–12، حيث أن معامل التحديد منخفض جداً مما يشير إلى أن المرونة خلال الفترة 2000–12 لا تختلف، إحصائياً، عن الصفر.

(2–3) مُكَوِّنات استهلاك الطاقة

تطورت وتغيرت الأهميات النسبية لمُكَوِّنات أو أشكال الطاقة في الاستهلاك والإنتاج في الولايات المتحدة، خلال العقود السبعة الأخيرة، ومن المتوقع أن يتقدم بعضها ويتأخر آخر في المستقبل. فبالإضافة لاستمرار استعمال النفط واستمرار ولكن انخفاض استعمال الفحم، تطور استعمال الغاز الطبيعي سواء كان بشكل جاف أو السوائل المستخرجة منه، *NGLs*، كما زادت تشكيلة السوائل الأخرى سواء كانت الهيدروكربونية الأخرى أو المتجددة. من ناحية أخرى، تطور استهلاك الطاقة النووية منذ ستينيات القرن الماضي، غير أنه تباطأ خلال

العقد المنصرم، اساساً بسبب الخشية من احتمالات حوادث التسرب الاشعاعي. ولكن لاعتبارات عديدة، تتراوح من عوامل جيوسياسية تتعلق بانخفاض أمان امدادات النفط والغاز الطبيعي وكلفها إلى القلق حول التغير المناخي، تطور انتاج واستهلاك الطاقات المتجددة. ولقد كان ذلك بإعانة وتشجيع حكومي، من ناحية، وبرغبة المستهلكين، من ناحية ثانية، وتطور التكنولوجيا، من ناحية ثالثة، بما تغلب على ارتفاع كلفة المصادر المتجددة مقارنة بالمصادر الأخرى، قبل انخفاض كلفة المصادر المتجددة بشكل ملموس مؤخراً. ومن المناسب ذكره أن الطاقات المتجددة (وهي تُستخدم في توليد الكهرباء مع وجود منتجات سائلة تُشمل عادة في الوقود السائل) تتكون مصادرها من المساقط المائية وهبوب الرياح وشروق الشمس والبايولوجية وتلك النابعة من عمق الأرض (الجوفية). مع ملاحظة ان الطاقات الشمسية والريح والجوفية لم تؤلف شيئاً يذكر من استهلاك الطاقة في 1949 وأنما زادت اهميتها بعد ذلك.

إن ما يمكن استقراءه خلال هذه الفترة الطويلة نسبياً هو تفاوت نمو استهلاك مُكَوِّنات الطاقة حسب الفترات الفرعية وبالنتيجة تفاوت حصصها في الاستهلاك الكلي. فخلال الفترة 1949–1980 اعتمد نمو استهلاك الطاقة أساساًعلى الوقود الأحفوري وخاصة النفط والغاز الطبيعي. وبينما بدأت حصتي الفحم والنفط متقاربة في 1949 (عند حوالي 37% من استهلاك الطاقة لكل منهما) والغاز الطبيعي نصف الحصة المفردة لكل منهما، أخذت حصتا النفط والغاز الطبيعي بالتزايد وحصة الفحم بالانخفاض بحيث وصلت حصة النفط إلى حوالي نصف استهلاك الطاقة خلال السنوات 1977–1980 وحصة الغاز الطبيعي حوالي الربع في حين انخفضت حصة الفحم إلى أقل من الخُمس؛ الشكل (3–2) أدناه والجدول (4) في الملحق (2). في هذه الأثناء، اقتصرت الطاقات المتجدد تقريباً على المساقط المائية والبيولوجية مع شيء من الطاقة الجوفية. كما لم تظهر الطاقة النووية إلا في بداية الستينيات. لذلك مع استقرار حصة الوقود الأحفوري خلال الفترة 1949–1980، بالرغم من تفاوت تغير حصص مُكَوِّناته، فإن انخفاض حصة الطاقات المتجددة خلال هذه الفترة عوضه ارتفاع حصة الطاقة النووية.

وخلال الفترة 1980–2000 ونتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي انخفضت قليلاً حصة الوقود الأحفوري وأرتفعت حصص الطاقات النووية والمتجددة. ولكن من ضمن الوقود الأحفوري زادت حصة الفحم من حوالي 18% في استهلاك الطاقة خلال 1949–1980 إلى حوالي 22% خلال 1980–2000، في الوقت الذي انخفضت فيه حصة النفط من 46% إلى 40% والغاز من 25% إلى 24%. من ناحية أخرى، ونتيجة لمحصلة مجموعة من العوامل كتزايد مشكلة امان الامدادات النفطية من الشرق الأوسط/الخليج والدعوة للبحث عن أماكن نفطية بديلة واستخدام وقود بديل وكذلك الدعوة لزيادة كفاءة استعمال الوقود وتطوير وسائل العزل في البنايات وبروز دعوات الحفاظ على البيئة، بدأ خلال هذه الفترة بروز أهمية الطاقات الشمسية والريح، والذي أدى تطورها المعتدل بالتعويض عن جزء من انخفاض حصة الطاقة المولدة من المساقط المائية.

وخلال السنوات 2000–2012 استمرت ذات الاتجاهات في انخفاض حصة النفط مدفوعة بارتفاع أسعاره والكفاءة في استعماله مع محافظة الفحم، نتيجة لانخفاض أسعاره النسبية، على حصته لما كانت عليه في 1980–2000. في هذا الوقت حافظ الغاز الطبيعي على حصته، نتيجة لظهور وزيادة أهمية إنتاج غاز السجيل/المحصور وبداية انخفاض أسعاره المحلية عن العالمية. وخلال هذه الفترة زادت حصة الطاقة النووية في الوقت الذي لم تزد حصة الطاقات المتجددة بدرجة ملموسة. ويعود السبب في ذلك إلى أنه بالرغم من أن حصة طاقات الريح والبيولوجية والشمسية زادت، ولكن حصة الطاقة الجوفية ركدت والطاقة المائية انخفضت. وخلال الفترة 2012–19/2018 تفاعلت اتجاهات متعاكسة لتكون حصيلتها استمرار انخفاض حصة الوقود الاحفوري وثبات حصة الطاقة النووية ولكن تصاعد حصة الطاقات المتجددة خاصة الريح والشمسية. إن انخفاض حصة الوقود الاحفوري تركز أساساً في الفحم بحيث انخفضت حصته من حوالي 22% خلال 1980–2000 إلى حوالي 16% خلال 2012–2019. أما الغاز الطبيعي فلقد أرتفعت حصته من 24% إلى 29% في حين انخفضت حصة النفط من 40% إلى 36%.

وبالنتيجة يمكن القول أن حصص مُكَوِّنات الطاقة تغيرت في الوقت الحاضر (19/2018) عنها في 1949. فبينما كانت حصة الوقود الاحفوري حوالي 91% من استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة في 1949 فإنها أصبحت حوالي 81% في 19/2018. وتغيرت حصة الطاقات المتجددة من 9.3% إلى 10.7%. لذلك فإن معظم الانخفاض في حصة الوقود الأحفوري عوض عنها تغير حصة الطاقة النووية من صفر% في 1949 إلى 8.4% في 19/2018.

ومن الجدير بالإشارة إلى ما يشبه المفارقة، وهي أنه بالرغم من تغير مصادر تجهيز النفط وعدم اليقين حولها، من ناحية، وتغير العلاقة بين نمو استهلاك الطاقة ونمو الدخل، من ناحية ثانية، والقلق حول تأثير الوقود الأحفوري عموماً في البيئة، من ناحية ثالثة، فأن حصة النفط (الخام والسوائل) في استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة لم تتغير في 19/2018 مقارنة مع 1949، عند حوالي 37%، في حين تضاعفت حصة الغاز الطبيعي تقريباً. وفي ما بينهما تطور مجموع حصة النفط والغاز الطبيعي من 53% إلى 69% من استهلاك الطاقة؛ الشكل (3–2) أدناه. ويبين ذلك أن النفط والغاز الطبيعي لا زالا من أهم عناصر استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة. أما ما تهدف أليه السياسات العامة وقطاع مهم من الرأي العام في الولايات المتحدة في ضرورة الحفاظ على البيئة واستخدام الطاقات المتجددة فإن هذا الهدف يؤمل تحقيقه حين يستمر التحول من الوقود الاحفوري إلى الطاقات المتجددة، الذي ينبغي أن يكون أسرع مما حصل في السابق، وبشكل جوهري. كما أنه يعتمد بدرجة أساسية على القابلية والسرعة في تأهيل وتوسيع البنية الأساسية لتوليد الكهرباء، من المصادر المتجددة، ونقلها وتوزيعها وكذلك تطوير وسائل خزنها لاستعمال الخزين وقت غياب الشمس او تباطأ هبوب الرياح. ولعل سيناريوهات تحقيق ذلك في ما هو متوفر في مناظير الطاقة ، *Eergy Outlooks*،

المُعدة من قبل جهات متعدة، مثل *منظور الطاقة 2020*، EIA (2020) المُعد من قبل إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، والمعروضة إسقاطاته في الملحق (1) ادناه، ومناظير أخرى مثل: IEA (2018, 2019), OPEC (2019) , BP (2019)، والتي **لم** تُسمى *سيناريوهات الإشارة*، أي أنها ليس السيناريوهات ذات الاحتمال الأعلى للتحقق، في ضوء الظروف الحالية، تبين صعوبة إنجاز هذا الهدف في إطار زمني قريب نسبياً.

الشكل (3) استهلاك وإنتاج الطاقة الأولية في الولايات المتحدة 1949–2019

كودرليون و-ح-ب سنوياً

(3–1) استهلاك وإنتاج الطاقة الأولية

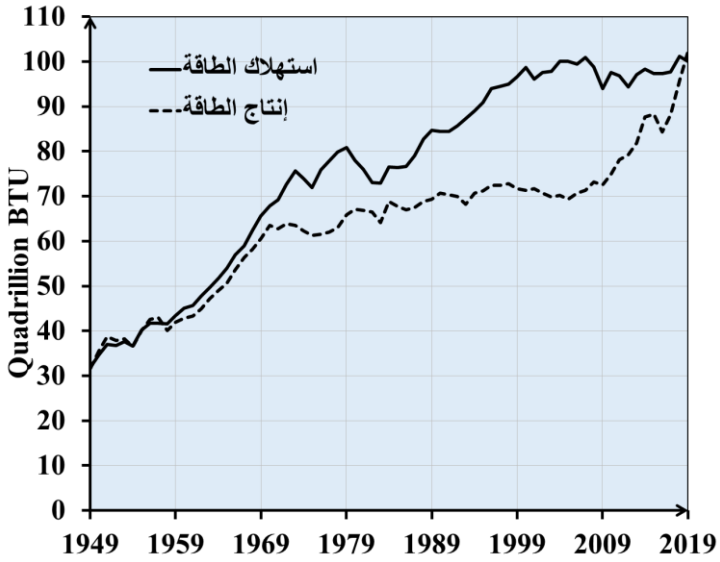

(3–2) استهلاك الطاقة الأولية حسب مُكَوِّناتها

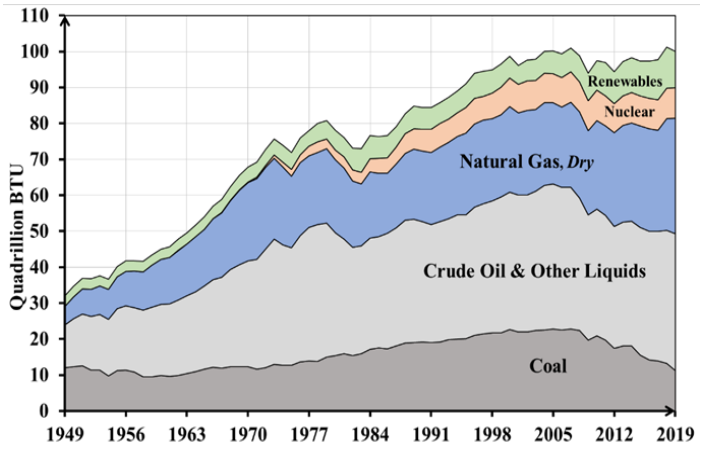

(3–3) إنتاج الطاقة الأولية حسب مُكَوِّناتها

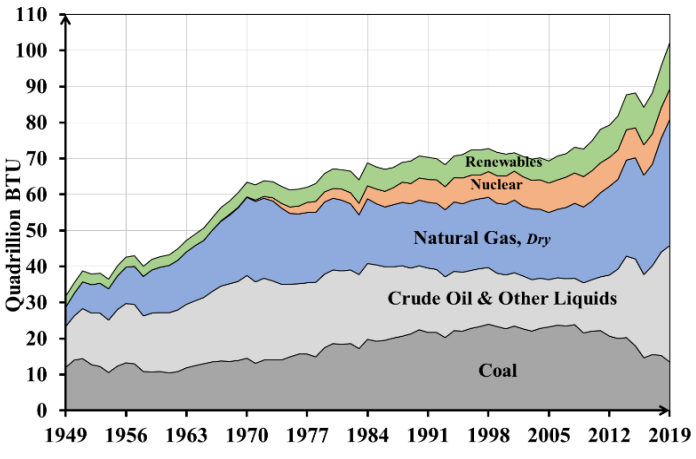

المصادر: رُسم الشكل (3–1) على أساس بيانات مجموع الاستهلاك من الجدول (4) ومجموع الإنتاج من الجدول (5)، والشكل (3–2) على أساس بيانات الجدول (4)، والشكل (3–3) على أساس بيانات الجدول (5) في الملحق (2).

ملاحظة: بما ان الكهرباء هي شكل وسيط من أشكال الطاقة تُوَلَد باستخدام مُكَوِّنات الطاقة الأولية المبينة في الشكلين (3–2) و(3–3) فهي لا تظهر في هذين الشكلين.

رابعاً: مصادر اشباع استهلاك الطاقة الأولية في الولايات المتحدة– الإنتاج المحلي والاستيراد

(4–1) مُكَوِّنات إنتاج الطاقة

إن مقارنة استهلاك وإنتاج كل مُكَوِّن من مُكَوِّنات الطاقة الأولية يعطي صورة أوضح لمدى الاكتفاء أو العجز مما تعطيه مقارنة استهلاك وإنتاج مجموع الطاقة الأولية. على سبيل المثال، فأن مقارنة الشكل (3–2) استهلاك الطاقة حسب مُكَوِّناتها، والشكل (3–3) إنتاج الطاقة حسب مُكَوِّناتها، تبين فائضاً في الإنتاج المحلي مقارنة بالاستهلاك في السنتين 2017 و2018، في الفحم والغاز الطبيعي، وعجزاً في الوقود السائل. ومن مقارنة الشكلين (1–2) و(1–3) يتبين أنه حتى في مُكَوِّنات الوقود السائل كان هناك عجزا في النفط الخام وفائضاً في السوائل الأخرى في 2017 و2018. قارن ذلك مع الصورة التي تبينها مقارنة مجموع استهلاك الطاقة الأولية بمجموع إنتاجها في الشكل (3–1)، التي تبين عجزاً كلياً في إنتاج مجموع الطاقة الأولية مع استهلاكها في السنتين 2017 و2018. وهذه صورة غير دقيقة في كون الشكل (3–1) يفترض، ضمناً، أحلالاً تاماً بين مُكَوِّنات الطاقة المختلفة وهو افتراض غير صحيح. ولكن من ناحية أخرى، فأن افتراض عدم إمكانية الأحلال بين الاستيرادات والصادرات، أيضاً غير صحيح. والحقيقة فإن إمكانية الإحلال تقع بين الحالتين.

إن التعرض لدرجة الاكتفاء أو الفائض/العجز لمُكَوِّنات الطاقة، كل على انفراد، خاصة الوقود السائل، وبالذات النفط الخام، له أهمية لاستطلاع التبعات المحتملة على الدول النفطية في الشرق الأوسط/الخليج العربي، والمناطق الأخرى، والذي سنتعرض له في الفقرة التالية.

(4–2) تغير نمط استهلاك/إنتاج الطاقة الأمريكي والتبعات على تجارة الطاقة مع مناطق العالم

لعل أهم ما يؤثر في تجارة الطاقة مع دول الأوبك/الخليج ينصرف إلى الوقود السائل/النفط الخام بالدرجة الأولى، والغاز الطبيعي بدرجة أقل. ولا وجود لتجارة الفحم مع هذه الدول. أما تأثير استهلاك/انتاج الطاقات المتجددة وغيرها فينصرف إلى درجة إحلالها محل استهلاك/إنتاج الوقود السائل والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة والذي يؤثر بدوره على التجارة مع دول الأوبك/الخليج.

الوقود السائل

يشمل الوقود السائل: النفط الخام، سوائل الغاز الطبيعي *NGLs*، سوائل هايدروكربونية أخرى كالأثيلين والبروبولين، سوائل من مصادر متجددة كالهيدروجين والميثانول، الخ.[7]

[7] يشمل الوقود السائل *Liquid Fuels* ما يلي؛ EIA (2019a):

(1) Crude Oil.
(2) Hydrocarbon Gas Liquids:
  (2-1) Natural gas liquids, *NGLs* (ethane, propane, normal butane, isobutane, natural gasoline).
  (2-2) Refinery olefins (ethylene, propylene, normal butylene, isobutylene).
(3) Other Liquids:
  (3-1) Hydrogen/Oxygenates/Renewables/Other Hydrocarbons (hydrogen, oxygenates, renewable fuels incl. ethanol, other hydrocarbons).
  (3-2) Unfinished oils.
  (3-3) Motor gasoline blend. comp. (reformulated, conventional)
  (3-4) Aviation gasoline blend. comp.

بعد وصول نسبة صافي استيرادات الوقود السائل في الاستهلاك المحلي إلى حوالي 60% خلال السنوات 2004–2008، أخذت بالانخفاض السريع بحيث وصلت إلى 2.5% فقط في 2019؛ الشكل (1-3) أعلاه. وكان ذلك نتيجة للتطور الملحوظ لإنتاج النفط المحصور، من ناحية، وزيادة استخلاص السوائل الهيدروكربونية والمتجددة (بما فيها سوائل الغاز الطبيعي *NGLs*، من تزايد إنتاج غاز السجيل/المحصور)، من ناحية ثانية، وزيادة تعقيد وحدات التكرير/المزج، من ناحية ثالثة. قارن هذه النسبة مع 25% لا زال صافي الاستيرادات يساهم بها في الاستهلاك المحلي للنفط الخام (في التكرير) في 2019 كما يتبين من الشكل (1-2) أعلاه. ويعود هذا الفرق إلى غلبة صادرات المنتجات النفطية والسوائل الأخرى على واردتها.

وهنا من المناسب الإشارة إلى مصدر محلي مهم للوقود السائل تطور بشكل كبير خلال العقود السبعة الأخيرة، وذلك نتيجة لزيادة تعقيد وحدات التكرير/المزج وزيادة كفاءتها في الولايات المتحدة، وهو ما يطلق عليه *"مكتسبات التكرير processing gains"*. فحسب تعريف إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تساوي هذه المكتسبات مقدار *"تخطي حجم منتجات وحدات التكرير/المزج لحجم مستخداماتها خلال فترة زمنية. وتنتج هذه المكتسبات من تكرير النفط الخام إلى منتجات يكون الوزن النوعي specific gravity لمجموعها أخفض منه للنفط الخام المُستخدم"*.[8] وفي الوقت الذي كانت فيه هذه المكتسبات منعدمة، تقريباً، في سنة 50/1949 فإنها بلغت 0.36 م–ب–ي في سنة 1970 لتتصاعد إلى 0.95 م–ب–ي في سنة 2000 وإلى 1.1 م–ب–ي في سنة 2019 (متوسط 11 شهر)؛ EIA (2019a, p. 59).

ولكن لا زالت الولايات المتحدة بحاجة لاستيراد النفط الخام وستستمر كذلك في المستقبل. أنظر الشكل (5-2) والملحق (1)، أدناه. على سبيل المثال، في الوقت الذي انخفضت فيه حصة استيرادات النفط الخام من دول الأوبك بشكل حاد من 61% من استيرادات الولايات المتحدة للنفط الخام في 2008 إلى 25% في سنة 2019، وحصة الاستيرادات من دول الخليج العربي من 25% إلى 15%، فأن حصة كندا زادت من حوالي 20% في 2008 إلى 55% في 2019 (60% في تشرين الأول 2019). وعند مقارنة الاستيرادات من الوقود السائل عموماً (بإضافة السوائل الأخرى للنفط الخام) يلاحظ الاتجاه ذاته، خلال الأربعة عقود

[8] Energy Information Administration, EIA's site, *Definitions, Sources and Explanatory Notes*, https://www.eia.gov/dnav/pet/TblDefs/pet_pnp_refp2_tbldef2.asp.

ومن المناسب التأكيد على أن مكتسبات التكرير هي في الحجم (براميل) وليس في الطاقة. ذلك أن مجموع طاقة المستخدمات (نفط خام وغيره) مُعَبّر عنها بوحدات حرارية (على سبيل المثال *BTU*) ينبغي أن يساوي مجموع طاقة المنتجات الناتجة عن هذه المستخدمات، حسب القانون الأول في *thermodynamics* في أن "الطاقة لا تستحدث ولا تفنى". بالطبع فعلياً فإن مجموع طاقة المنتجات معبر عنها بوحدات حرارية، يكون أقل قليلاً من مجموع طاقة المستخدمات بقدر استعمال جزء من المستخدمات كوقود داخل وحدات التكرير/المزج والخسارة الاعتيادية أثناء عملية التكرير/المزج.

الماضية، في تصاعد حصة كندا مستوىً ونسبةً من استيرادات الولايات المتحدة الكلية في الوقت الذي كانت فيه حصة دول الأوبك، ومن ضمنها دول الخليج، باتجاه انخفاضي، في ما عدا العراق. أنظر الشكل (4) أدناه والجدول (6) في الملحق (2).[9]

إن النتيجة الأساس هنا هي انه أصبح بمقدور الولايات المتحدة إنتاج معظم ما تحتاجه من الوقود السائل. وقد نتج عن ذلك زيادة قابليتها في تغيير مناشئ اشباع حاجتها من النفط الخام وما تبقى من حاجتها من السوائل الأخرى. وبالنتيجة فإن اعتماد الولايات المتحدة على المصادر الخارجية أصبح أقل من السابق كما أن هذه المصادر تغيرت أهميتها النسبية. وبهذا زادت مرونة الولايات المتحدة في التعامل مع مصادر التجهيز.

الشكل (4) استيرادات الولايات المتحدة من الوقود السائل (النفط الخام وباقي السوائل) وحصة الأوبك والخليج وكندا فيها 1960–2019، *مليون برميل يومياً MBD*

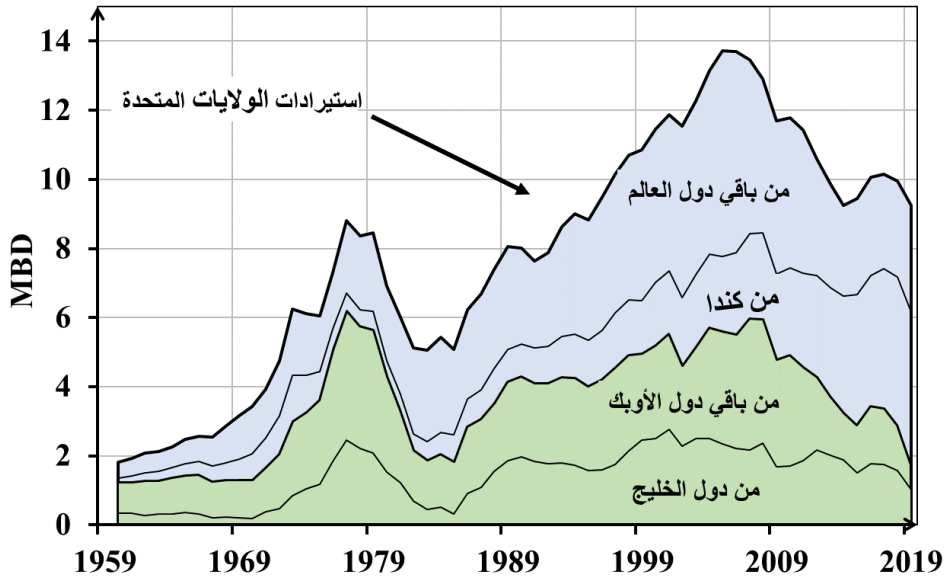

المصدر: الشكل مرسوم على أساس بيانات سنوية واردة في مصادر الجدول (6) في الملحق (2).

[9] حسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بلغت الاستيرادات من كندا حوالي 1.96 م–ب–ي في 2008 زادت إلى 3.71 م–ب–ي في 2018 وإلى 3.76 م–ب–ي في تشرين الأول 2019. جدول اكسيل (US_Imprts_from_Canada.xlxs) ملحق مع تقرير EIA (2019a). ولكن حسب بيانات الموقع الإلكتروني Canada Energy Regulator (مُنَزَّلة في 25 كانون الثاني، 2020) بلغت صادرات النفط الخام الكندية في سنة 2018 حوالي 3.60 م–ب–ي، منها 96%، أو 3.45 م–ب–ي صادرات للولايات المتحدة. وقد يعود سبب انخفاض هذا الرقم عن ذلك الذي أوردته إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (3.71 م–ب–ي)، إلى أن قياس صادرات كندا هو للقار *bitumen* المستخلص من الرمل النفطي في حين أن قياس استيرادات الولايات المتحدة من كندا هو للنفط الخام الاصطناعي *synthetic crude oil* المُحَوَّل من هذا القار. وبما أن النفط الخام الاصطناعي هو أخف من القار المستخدم في تحويله فأن حجمه أكبر. لذلك فأن الرقم الأمريكي هو أكبر من الرقم الكندي. وهذا الأمر هو ربما على غرار مكتسبات التكرير *processing gains* التي تم التعرض أليها في المتن.

الغاز الطبيعي

يبين انتاج واستهلاك الغاز الطبيعي (الجاف) الصورة ذاتها التي يبينها إنتاج واستهلاك الوقود السائل من حيث اتساع عجز الإنتاج عن سد الطلب المحلي، خلال معظم الفترة، ثم بعد ذلك اختفاءه في أواخر الفترة. فنتيجة لتصاعد إنتاج غاز السجيل/المحصور، منذ أوائل هذا القرن، أخذ العجز بالانخفاض حتى أختفى في 2017. وتصاعد التصدير منه، كما يتبين من الشكل (5–3) أدناه، سواء عبر الأنابيب للمكسيك وكندا أو من خلال تسييله *LNG* ونقله عبر البحار إلى القارات الأخرى. وقبل ذلك كان التصدير مقتصراً على دول الجوار. فلقد صَدَّرَت الولايات المتحدة حوالي 99% من صادراتها الكلية من الغاز الطبيعي إلى المكسيك وكندا خلال السنوات 2012–2015، لتنخفض النسبة بعد ذلك بسرعة، نسبياً، حتى وصلت إلى 67% في 2019، بسبب تزايد الفائض والتصدير إلى دول اخرى. ولكن بالرغم من فائض الإنتاج، مقارنة بالاستهلاك، لا زالت الولايات المتحدة تستورد الغاز الطبيعي. ويكاد جميع استيرادها من الغاز ينحصر في كندا. فخلال السنوات 2012–2019 استوردت حوالي 97.5% من استيراداتها الكلية من الغاز الطبيعي من كندا. إن استيراد الغاز الطبيعي من وتصديره إلى كندا في الوقت ذاته، كما هو لمُكَوِّنات أخرى من الطاقة، إنما يعود، بالإضافة لاختلاف الخواص الفنية للمُكَوِّنات، إلى اعتبارات تخفيض كلفة النقل بين مناطق الإنتاج والاستهلاك في البلدين. ومما يُسَهِّل ذلك الاتفاقات التجارية وتوفر وسائل النقل بين البلدين وكذلك تنسيقهما المستمر لسياسات واستثمارات الطاقة عموماً؛ Stanley (2018). فبسبب غزارة إنتاج الغاز الطبيعي أساساً من مقاطعة ألبرتا في غرب كندا في الوقت الذي يعيش أغلب سكان كندا في الشرق والوسط، من ناحية، في حين لا يكفي إنتاج الغاز من الولايات الأمريكية الوسطى/الغربية لإشباع حاجتها من الغاز، من ناحية أخرى، فإن دواعي تخفيض كلفة تجهيز الغاز، في كلا البلدين، تقتضي أن تستورد الولايات الأمريكية الوسطى/الغربية الغاز من كندا وفي ذات الوقت تُصَدِّر مناطق إنتاج الغاز في الولايات الشمالية/الشرقية الأمريكية إلى المقاطعات الوسطى/الشرقية في كندا.[10] أنظر: *Natural Gas Facts* في الموقع الإلكتروني: *Natural Resources Canada*، https://www.nrcan.gc.ca/science-data/data-analysis/energy-data-analysis/energy-facts/natural-gas-facts/20067.

أما مع دول الأوبك/ الخليج، ودول أخرى في الشرق الأوسط، فإن استيراد الغاز الطبيعي منها لم يكن أصلاً بكميات ملموسة. فلقد كان أعلى مستوىً وصله الاستيراد من دول الأوبك حوالي 5% من استيرادات

[10] في سنة 2017 بلغت قيمة منتجات الطاقة (النفط الخام والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي والكهرباء والفحم) بالإضافة لليورانيوم، التي صدرتها كندا إلى الولايات المتحدة 75.6 مليار دولار أمريكي. في المقابل، بلغت قيمة هذه المنتجات (عدا اليورانيوم) بالإضافة للإيثانول، التي صدرتها الولايات المتحدة إلى كندا 19.6 مليار دولار أمريكي. على هذا بلغ مجموع قيمة تجارة الطاقة بين البدين 95.2 مليار دولار امريكي، حصة صادرات كندا منها 79.4% وحصة صادرات الولايات المتحدة منها 20.6%، في 2017. أنظر: Stanley (2018, p. 5).

الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي خلال السنوات 1973–1987، ومن دول الخليج أقل من 1% خلال السنوات 2009–2017، قبل أن يتجه كلاهما نحو الاضمحلال تقريباً خلال 19/2018؛ الجدول (6) في الملحق (2). لا بل أن دولة كمصر كانت تُصَدِّر الغاز إلى الولايات المتحدة خلال السنوات 2006–2011، استوردت منها الغاز، كما فعلت الكويت، خلال السنوات 2016–2018؛ EIA (2019a, p. 100).

الفحم

استمر الفحم بكونه مصدر أساس من مصادر استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة. ولكن بسبب إحلال مُكَوِّنات أخرى للطاقة في الاستخدامات الصناعية وتوليد الكهرباء ومجالات أخرى، من ناحية، والتأثير الضار على البيئة، من ناحية أخرى، انخفضت حصته في استهلاك الطاقة كما يتبين من الشكل (3–2) أعلاه. لذلك يلاحظ أن الفائض من الإنتاج الذي ترتب على تباطؤ نمو الاستهلاك دفع إلى زيادة صادراته خلال الخمسين سنة المنصرمة كما يتبين من الشكل (5–5) أدناه. وسيستمر هذا الأمر في المستقبل نتيجة لتوقع انخفاض حصة الفحم وانخفاض مستواه في استهلاك الطاقة، كما سيتبين في الملحق (1) أدناه.

الطاقات المتجددة والطاقة النووية

بشكل عام يمكن اعتبار الطاقات المتجددة والنووية موجهة تقريباً للاستهلاك المحلي، وإن أي نقص فيها (بالذات نقص الكهرباء الذي تولده) يُعَوَّض عن طريق الكهرباء الذي يُوَّلد من استخدام الغاز الطبيعي أو الفحم أو المنتجات النفطية، الخ، وأيضاً من خلال الاستيراد من دول الجوار، كندا والمكسيك.[11] مع ملاحظة أنه لاعتبارات الأمان من الإشعاع فإن التوسع في الطاقة النووية أصبح غير مرغوب اجتماعياً مما يَحِّد من تطورها، بل بالعكس من غير المخطط إحلال محطات جديدة محل ما سيتقاعد منها.

إن الكهرباء هي شكل وسيط من أشكال الطاقة تُوَّلَد باستخدام مُكَوِّنات الطاقة الأولية. لذلك فأن تجارتها تعكس هذه المنتجات جميعاً. ولكن لا تتوفر بيانات عن تلك التي تُوَّلَد من الطاقات المتجددة والنووية فقط. ويبين الشكل (5–6) أن استيرادات الكهرباء من كندا والمكسيك زادت على الصادرات أليها في جميع السنوات خلال الفترة 1949–2019، ومع أهميته، فأن حجم التجارة في الكهرباء يمثل نسبة منخفضة نسبياً من الاستهلاك الأمريكي، حيث بلغت نسبة الاستيرادات الصافية (الاستيرادات – الصادرات) حوالي 1% فقط من الاستهلاك في 19/2018. وبالطبع سيستمر التبادل مستقبلاً بين البلدان الثلاثة في هذا المجال.

[11] بالرغم من أن معظم الطاقات المتجددة يُستخدم في تَوليد الكهرباء، ولكن تنطوي هذه الطاقات أيضاً على منتجات سائلة مثل الميثانول والهيدروجين السائل، الخ.

الشكل (5) تجارة الولايات المتحدة في الطاقة ومُكَوِّناتها حتى 2019

(5–1) مجموع الطاقة الأولية

كودرليون و–ح–ب سنوياً، Quadrllion BTU

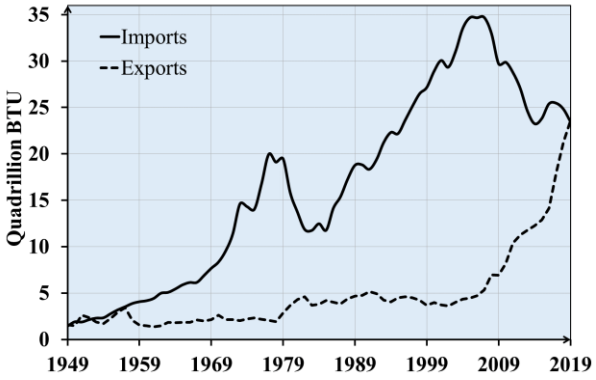

(5–2) النفط الخام

مليون برميل يومياً، م–ب–ي MBD

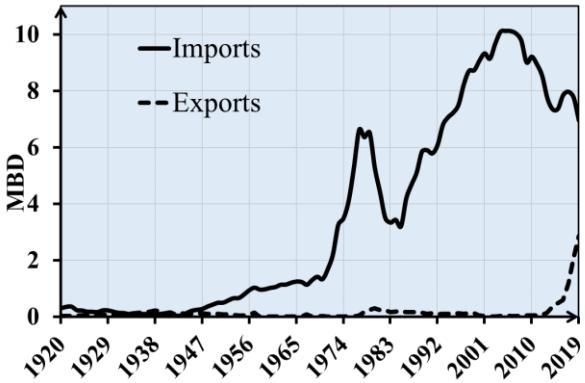

(5–3) الغاز الطبيعي الجاف

تريليون قدم مكعب سنوياً، TCFY

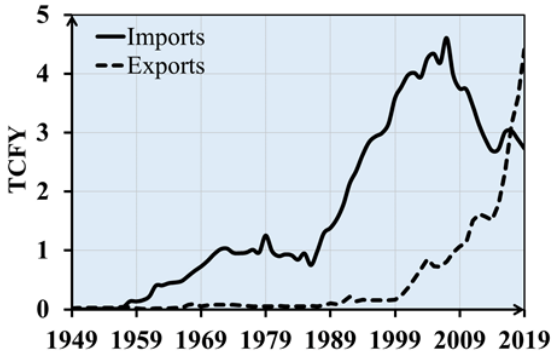

(5–4) الوقود السائل بما فيه النفط الخام

م–ب–ي، MBD

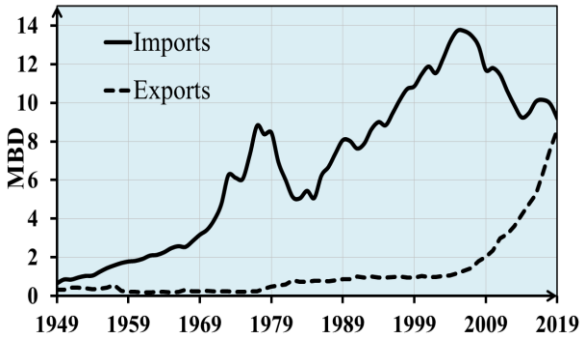

(5–5) الفحم

مليون طن قصير سنوياً، MSTY

(5–6) الكهرباء

مليار كيلو وات ساعة، م–ك–و–س، BKWH

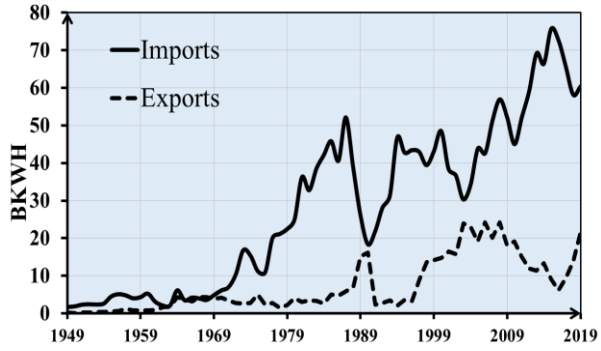

ملاحظة: يساوي الطن القصير حوالي 907.2 كغم.

المصادر: رُسم الشكل (5–2) على أساس بيانات الجدول (8) وباقي الأشكال على أساس الجدول (7)، في الملحق (2).

خامساً: احتياطيات الطاقة في الولايات المتحدة ومصادر إضافية

(5-1) الاحتياطيات الأمريكية

إن كفاية الإنتاج في اشباع الاستهلاك المحلي خلال السنوات الأخيرة قد يكون مؤشراً إضافياً مناسباً في الأمد القصير لبيان "الاكتفاء" في مجال الطاقة. ولكن لاستدامة هذا الاكتفاء ينبغي توفر احتياطيات مثبتة *Proved Reserves* كافية من الطاقة لإسناد الاستهلاك لفترة طويلة إلى أن يتم تغيير نمط الاستهلاك بمصادر أخرى من الطاقة يتوفر لها "احتياطي" كبير أو "مستدام" *sustainable*.

وبينما يمكن تحديد احتياطيات الوقود الأحفوري *fossil fuel* (النفط والغاز والفحم) فأن المصادر المتجددة الأخرى والنووية لا يمكن تحديد احتياطياتها بسهولة. ولو سمحت اعتبارات التكنولوجيا والكلفة بتوليدها فإن احتياطيات معظمها هي احتياطيات "مستدامة". ولكن بسبب أن استهلاك الطاقة، بالرغم من تطور تكنولوجيا وانخفاض كلفة الطاقات المتجددة في السنوات الأخيرة، لا زال يعتمد بغالبيته، الآن وفي المستقبل المنظور، على الوقود الأحفوري يكون من المناسب استعراض نسبة الاحتياطيات الأمريكية المثبتة من الوقود الأحفوري من الإنتاج والاستهلاك المحلي، أي عدد السنوات التي تكفي الاحتياطيات المثبتة خلالها من تغطية الإنتاج/الاستهلاك "الحالي".

في نهاية 2018 بلغ الاحتياطي المثبت من النفط الخام والمكثفات *crude oil & condensates* 47.1 مليار برميل مقارنة مع 20.6 مليار برميل في نهاية 2008؛ EIA (2019b). وعند نسبة احتياطي نهاية 2018 إلى متوسط إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام والمكثفات الذي بلغ حوالي 11 م-ب-ي في هذه السنة فإنه يكفي لأقل من 12 سنة (مقارنة مع 11 سنة في 2008). أما إذا قورن بما استهلكته الولايات المتحدة في سنة 2018 (أي ما استخدم في التكرير) والذي بلغ حوالي 17 م-ب-ي في سنة 2018، فإن هذا الاحتياطي يكفي لأقل من 8 سنوات (مقارنة مع 4 سنة في 2008).

وعلى نفس الغرار، تضاعف حجم الاحتياطيات المثبتة للغاز الطبيعي من 248 ترليون قدم مكعب في 2008 إلى 505 ترليون قدم مكعب في 2018؛ EIA (2019b). وعند نسبة هذا الاحتياطي لمتوسط إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي الجاف الذي بلغ حوالي 30.6 ترليون قدم مكعب في سنة 2018 فإنه يكفي لحوالي 16.5 سنة. هذا مقارنة مع حوالي 12 سنة في 2008. أما نسبة للاستهلاك فلقد أزداد عدد السنوات من 11 سنة في 2008، إلى 17 سنة، في 2018.[12]

[12] في تقرير حجم الاحتياطيات المثبتة من الغاز الطبيعي (والنفط والفحم)، المُعَد من قبل إدارة معلومات الطاقة EIA (2019b)، ورد إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي في 2018 بحوالي 34.1 ترليون قدم مكعب. غير اننا استخدمنا في المتن إنتاج الغاز الجاف والبالغ 30.6 ترليون قدم مكعب الذي ورد في تقرير آخر لإدارة معلومات الطاقة، EIA (2019a). وربما يعود الفرق إلى أن الرقم الأكبر يحتوي على سوائل الغاز المصاحبة لإنتاج الغاز الطبيعي في حين ان الرقم الأصغر هو غاز جاف بعد استخلاص السوائل. وسبب تفضيل رقم المصدر الثاني، في المتن، هو أن أرقامه عن الطاقة ومُكَوِناتها، عموماً، أُستخدمت بكثافة في هذه الورقة.

وفي نهاية سنة 2018 بلغ الاحتياطي المثبت للفحم في الولايات المتحدة 15.2 مليار طن قصير بعد أن كان 16.1 مليار طن قصير في 2017. ونسبة لإنتاج واستهلاك الفحم في الولايات المتحدة بلغ عمر الاحتياطي 21 و22 سنـة، على التوالي، في 2017 انخفض قليلاً إلى 20، 22 سنة، على التوالـي، فـي 2018؛ EIA (2019b).

وبسبب أن ما يطلق عليه المورد في الأرض *Resource in Place* هو أكبر من الاحتياطي المثبت، وكما يتبين من حالتي النفط والغاز الطبيعي، فأن الاحتياطيات المثبتة يمكن زيادتها بتقدم تكنولوجيا الاستكشاف والتطوير وانخفاض كلفة الاستخراج مقارنة بالأسعار. ولكن أذا بقيت على حالها، فأن الاحتياطيات المثبتة الحالية من النفط والغاز الطبيعي والفحم، المشار أليها أعلاه، بالتكنولوجيا والكلفة السائدة، من ناحية، والأسعار، من ناحية أخرى، لا تكفي لتحقيق الاكتفاء الحالي لفترة طويلة. لذلك إذا ما طالت فترة التحول المتوقع/المتأمل نحو الطاقات المتجددة سيستمر الوقود الأحفوري الآن وفي المستقبل المنظور ذو أهمية كبيرة في استهلاك الطاقة الأمريكي. وفي ضوء محدودية احتياطياته المثبتة الحالية ستستمر اهمية المصادر الخارجية، خاصة عند وصول انتاج النفط المحصور إلى ذروة *plateau* مستقرة تقريباً خلال العقدين والنصف القادمة، حسب *منظور الطاقة السنوي 2020*، لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية: EIA (2020). أنظر الشكل (7) في الملحق (1) أدناه.

ولكن كما سيلاحظ في الملحق (1) أدناه يبدو أن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تفترض في *المنظور* إمكانية زيادة الاحتياطيات المثبتة بحيث يمكن أسناد الإنتاج/الاستهلاك المستقبلي حتى سنة 2050، على الأقل.[13]

(5-2) احتياطيات قريبة

يمكن أن تكون الاحتياطيات الكبيرة للنفط الرملي *sand oil* في كندا مصدراً مهما للاستهلاك الأمريكي بحيث تعوض عن مصادر قلقة جيوسياسياً كدول الشرق الأوسط/ الخليج العربي وغيرها من المناطق، في تجهيز ما يعجز عنه الإنتاج الأمريكي من النفط. ففي خلال العقد الماضي زادت استيرادات النفط الخام من كندا بالرغم من انخفاض الاستيرادات الأمريكية من النفط الخام عموماً، كما أشير أليه في الفقرتين *ثالثاً ورابعاً*.

[13] إن آفاق زيادة الاحتياطيات المثبتة للنفط والغاز يعتمد على احتياطيات النفط المحصور وغاز السجيل/المحصور، على التوالي، واللذان لا زال مجالهما وحجمهما غير معروفين بدرجة احتمالية عالية. ويبرر هذا الاعتماد ما حدث في السنوات العشر المنصرمة من تضاعف الاحتياطي المثبت لكلاهما والذي تمت الاشارة له في المتن. من ناحية أخرى، يلاحظ أن تقرير إدارة معلومات الطاقة لأمريكية *احتياطيات النفط والغاز في الولايات المتحدة*، EIA (2019b)، يبين احتياطيات غاز السجيل/المحصور لعموم الولايات المتحدة، ولكنه لا يبين احتياطيات النفط المحصور لكل مناطقه وإنما لمناطق مختارة منه. ففي الجدول (2) في هذا المصدر، يتبين أن مجموع الاحتياطيات لهذه المناطق في نهاية 2018 يبلغ 22.9 مليار برميل ومجموع إنتاجها لهذه السنة 1.9 مليار برميل أو 5.22 م-ب-ي. قارن هذا الإنتاج لهذه المناطق المختارة بمجموع إنتاج جميع مناطق إنتاج النفط المحصور لسنة 2018 بما مقداره 6.6 م-ب-ي. أنظر الشكل (7) في الملحق (1) أدناه.

لقد بلغت احتياطيات النفط الخام المثبتة *established reserves* في نهاية 2018 في كندا 166.7 مليار برميل، منها 162.5 مليار برميل نفط رملي في مقاطعة ألبرتا.[14] وفي الحقيقة فأن ما يُستخلص من الرمل النفطي *oil sand* هو مادة القار *bitumen* الثقيلة ثم يتم معالجة هذه المادة بتحويلها إلى نفط خام اصطناعي *synthetic crude oil*. وحسب موقع *Canada Energy Regulator* بلغت صادرات كندا للولايات المتحدة من النفط الخام في 2018 حوالي 96% من جميع صادراتها وأن 78% من هذه الصادرات للنفط الخام كانت نفط ثقيل (أي مستخلص من الرمل النفطي). ويبدو من تصاعد نسبة استيرادات الولايات المتحدة من كندا خلال العقد المنصرم إلى أن بعض المصافي الأمريكية كَيَّفت نفسها لاستيعاب كميات أكبر من النفط الخام الكندي مما يرشح كندا لتكون في طليعة المصادر التي تساهم في تعويض الاعتماد على نفط الشرق الأوسط/الخليج العربي والمناطق الأخرى في حالة تباطؤ الإنتاج الأمريكي مجدداً في المستقبل كما سيشار له في الملحق (1). أنظر: Natural Resources Canada | Oil Resources، https://www.nrcan.gc.ca/energy/energy-sources-distribution/crude-oil/oil-resources/18085، و Stanley (2018).

سادساً: استمرار انخفاض استيراد نفط/غاز الأوبك/الخليج العربي والتبعات المحتملة

إن تَحَوّل الولايات المتحدة من مستورد إلى مكتفٍ ثم مُصَدِّر للغاز وبلوغها درجة أكبر من الاكتفاء بالنفط، كما يتبين في الملحق (1) أدناه، ستكون له تبعات أخذ بعض بوادرها يظهر حالياً سواء من ناحية تقليل الاعتماد أو من ناحية التنافس في أسواق التصدير.

إن استمرار انخفاض اعتمادها على نفط الأوبك/الخليج العربي يمكن أن تكون له التبعات التالية:

(أ) زيادة تنافس دول الأوبك/الخليج العربي مع بعضها ومع الدول المُصَدِّرة الأخرى في الأسواق الخارجية، خاصة الآسيوية.

(ب) إن تقليل الاعتماد قد يدفع الولايات المتحدة إلى تقليل تواجدها في المنطقة.

وفي مجال التنافس في أسواق النفط والغاز تظهر التبعات التالية:

(أ) أصبح النفط الأمريكي، في زيادة درجة اشباعه لحاجة الولايات المتحدة، وظهوره في أسواق التصدير، عاملاً في الحد من ارتفاع الأسعار التي دل عليها استقرارها خلال السنوات القليلة الماضية بالرغم من فترات انقطاع النفط الإيراني والفنزويلي والليبي، الخ. وهذا بدوره يضعف من قابلية الأوبك في التأثير في الأسعار.

[14] https://www.nrcan.gc.ca/science-data/data-analysis/energy-data-analysis/energy-facts/crude-oil-facts/20064، *'Established reserves: reserves known to exist and recoverable under current technological and economic conditions.'*

(ب) من خلال تصدير الغاز المسال *LNG* بزيادة اسطول ناقلاته، أصبحت الولايات المتحدة منافساً ممكناً للدول المُصَدِّرة للغاز، ومنها الدول المنتجة في الشرق الأوسط/الخليج العربي وشمال أفريقيا وروسيا، الخ. على سبيل المثال، أخذت دول في الشرق الأوسط تستورد الغاز الأمريكي كمصر، وحتى الكويت، كما أشير أليه آنفاً، مما يبين الامكانية التي منحها نقل الغاز بالناقلات في منافسة مصادر بعيدة كانت تعتمد النقل بالأنابيب في اشباع حاجة الأسواق "القريبة".[15] ويظهر الأمر ذاته في التنافس مع روسيا، في أوربا الغربية ودول أوربا الشرقية التي انسلخت من الاتحاد السوفيتي؛ Micallef (2018).[16]

سابعاً: خلاصة واستنتاجات

(1) أصبح باستطاعة الولايات المتحدة، حالياً، إنتاج جميع ما تحتاجه من الغاز الطبيعي مع وجود فائض متزايد للتصدير بما يتخطى الاستيراد. كما أنها تنتج معظم ما تحتاجه من الوقود السائل مع ظهور فائض للتصدير. وبذلك فأن اعتمادها على المصادر الخارجية للوقود السائل أصبح أقل من السابق كما أن هذه المصادر تغيرت بعيداً عن دول الأوبك، حيث انخفض استيرادها من هذه الدول بشكل ضاهر. ومن ضمن الأوبك، انخفض استيرادها من نفط الشرق الأوسط/الخليج العربي. وبالنتيجة زادت قابليتها في تغيير مناشئ اشباع حاجتها من النفط الخام وما تبقى من حاجتها من السوائل الأخرى.

(2) ولكن بالرغم من زيادة درجة اكتفاءها، ستستمر أهمية تجارة منتجات الطاقة مع العالم الخارجي، مع تغير الأهميات النسبية لمناطق التبادل، من خلال استمرار الاستيراد، بسبب العجز، وزيادة التصدير بسبب الفائض بالإضافة لاختلاف الخواص الفنية للمنتجات المتشابهة. كما تثار الحاجة للأسواق الخارجية لتخفيض كلفة التجهيز للولايات الأمريكية الممتدة لمسافات شاسعة. على سبيل المثال، استمرار استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي والكهرباء والفحم، الخ، من كندا وفي الوقت ذاته تصدير منتجات مماثلة أليها.

(3) تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في *منظور الطاقة السنوي 2020 Annual Energy Outlook* الذي تمتد اسقاطاته إلى سنة 2050، في سيناريو الإشارة *reference case* إلى أنه استمراراً لسنة 2019 فأنه بالإضافة إلى أن مجموع إنتاج الطاقة الأولية سيتخطى استهلاكها خلال الفترة 2020–

---

[15] هذا اضافة إلى أن توسع السوق التي يخدمها الغاز المسال *LNG* سواء من الولايات المتحدة أو غيرها من الدول، سيزيد إمكانية توسع مجال التسعير الفوري *spot pricing* للغاز الطبيعي على حساب التسعير المرتبط بالنفط والمنتجات النفطية من خلال العقود.

[16] إن ارتفاع تكاليف الأنابيب الجديدة لنقل الغاز الروسي يمكن أن يكون عاملاً في تقارب سعر الغاز الروسي إلى السوق الاوربية مع الغاز الأمريكي المنقول أليها بناقلات الغاز؛ Micallef (2018).

2050 فإن إنتاج كل مُكَوِّن من مُكَوِّنات الطاقة الأولية سيتخطى استهلاكه خلال هذه السنوات في ما عدا النفط الخام وربما عجز مناطقي معتدل في الكهرباء.

(4) إن إمكانية إدامة المستويات الحالية وتحقيق الزيادات المستقبلية للإنتاج والاستهلاك في ما يتعلق بالغاز الطبيعي والنفط الخام، في الولايات المتحدة، لا يسانده احتياطيات كبيرة مثبتة، بمنظور الوقت الحاضر. فعند مقارنة احتياطي النفط الخام في نهاية 2018 بإنتاج تلك السنة فأنه يكفي لأقل من 12 سنة وعند مقارنته باستهلاك تلك السنة فإنه يكفي لأقل من 8 سنوات. وبالنسبة للغاز الطبيعي فأن الأرقام المقابلة هي 16.5 و17 سنة، على التوالي. ولكن يبدو أن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في تقرير *منظور الطاقة السنوي 2020* تفترض إمكانية زيادة الاحتياطيات المثبتة بحيث يمكن أسناد الإنتاج/الاستهلاك المستقبلي، المبين في التقرير، حتى سنة 2050، على الأقل.

(5) خلال العشر سنوات الماضية زادت الولايات المتحدة استيرادها من النفط الخام من كندا بحيث في نهاية 2019 (تشرن الأول/أكتوبر) بلغت حصة كندا 60% من استيرادات الولايات المتحدة من النفط الخام. إن احتياطي النفط الكندي من النفط الرملي يمَكِّن كندا من أن تكون مُصَدِّراً مهماً للنفط الخام للولايات المتحدة لفترة طويلة قادمة.

(6) هل يعني ذلك أن الولايات المتحدة سوف لن تكون بحاجة للنفط الخام من دول الأوبك وبالذات دول الخليج؟ إن ما يمكن استنتاجه من تقرير *منظور الطاقة 2020*، *سيناريو الإشارة*، أنها ستكون أقل اعتماداً خلال الثلاثين سنة القادمة. أما ما بعدها عندما يبدأ إنتاج النفط الخام فيها بالانخفاض التدريجي فإن من المُرَجَّح أن تتفاعل ثلاثة عوامل في تقليل الاعتماد على نفط الأوبك/الخليج العربي. الأول هو إحلال الطاقات المتجددة محل مجالات عديدة تستخدم المنتجات النفطية. الثاني، استمرار زيادة الكفاءة في استعمال الوقود. الثالث، تجهيز النفط من مصادر بديلة لنفط الخليج/الشرق الأوسط/شمال أفريقيا. وفي مقدمة هذه المصادر كنـدا.

(7) ولكن هل يعني ذلك أن الولايات المتحدة لن تعتبر الشرق الأوسط/الخليج العربي ضمن مصالحها الاستراتيجية المهمة؟ هناك أراء عديدة حول هذا الأمر ومنها من يرى ان ذلك فعلاً سيقود إلى تقليل أهمية الشرق الأوسط/الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة. غير أن هناك عوامل قد تدفع إلى استمرار الولايات

المتحدة، من الناحية الاقتصادية، في اعتبار الشرق الأوسط ضمن مصالحها الاستراتيجية المهمة، وكما يلي:

(أ) تأمين استمرار "إعادة تدوير الفوائض المالية" لمنتجي النفط نحو المراكز المالية العالمية وخاصة الأمريكية، واستمرار تسعير النفط الخام (والغاز) والدفع بالدولار. ذلك أنه بما أن نفط الخلج سيستمر في أهميته للاستهلاك العالمي، خاصة الآسيوي، فذلك يدفع الولايات المتحدة أكثر لتقوية علاقاتها مع دول الشرق الأوسط/الخليج العربي لتأمين اسنادها في استمرار "التدوير" وتسعير النفط والدفع بالدولار. إن استمرار ذلك يساهم في استمرار استخدام الدولار من قبل الولايات المتحدة في تمويل دينها العام الداخلي والخارجي كما في السابق، ضمن حدود بالطبع. كما أنه يساهم في استمرار السوق المالية الأمريكية في قيادتها للمعاملات المالية في العالم وفي تمويل التجارة الدولية.

(ب) تأمين أمدادات النفط للحلفاء في أوربا وآسيا، ويغطي ذلك دول الاتحاد الأوربي واليابان وأستراليا، الخ. من ناحية أخرى، فأنه يساهم في قوة التساوم والضغط على الدول الأخرى كالصين والهند وغيرها من الدول الصاعدة التي تعتمد على مصادر نفطية وغازية خارجية.

(ج) تقود عوامل عدم اليقين من تطور استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة ومصادر تجهيزها، داخلياً وخارجياً، بما في ذلك عوامل ومؤشرات عدم اليقين المتعلقة بالنفط المحصور، التي أشير لها في الفقرة *ثانياً*، وأثرها السلبي الممكن على إمكانية إدامة/زيادة إنتاجه مستقبلاً، إلى اعتبار نفط الشرق الأوسط/الخليج مصدر احتياطي استراتيجي لتجهيز الطاقة إلى الولايات المتحدة..

الملحق (1)

مستقبل استهلاك وإنتاج الطاقة في الولايات المتحدة 2019-2050

حسب منظور إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، سيناريو الإشارة

(م1-1) التوجهات العامة

في تقرير *منظور الطاقة السنوي 2020 Annual Energy Outlook*، EIA (2020)، تستعرض إدارة معلومات الطاقة الأمريكية آفاق استهلاك وإنتاج الطاقة في الولايات المتحدة حتى عام 2050. وبما أن الآفاق تمتد لثلاثين سنة فهي تستعرض عدة سيناريوهات تختلف باختلاف الافتراضات حول نمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط والغاز ومُكَوِّنات الطاقة الأخرى وتطور تكنولوجيا وتكاليف إنتاجها والسياسات المتعلقة والمؤثرة في الطاقة ومستوى انبعاث الغازات المضرة بالبيئة، الخ.[17] غير أننا سنستعرض في ادناه سيناريو الإشارة *Reference Case* الذي تتمحور حوله الإسقاطات.

يبين سيناريو الإشارة التوجهات/التوقعات التالية:

(1) نتيجة لزيادة الكفاءة في المجالات التالية: الأجهزة المنزلية، العزل في الأبنية السكنية والتجارية، استخدام المعدات الرأسمالية في القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى، استهلاك الوقود، الخ، التي تعوض (أي زيادة الكفاءة)، جزئياً، أثر النمو في عدد الأُسَر والنشاط الصناعي وعدد الأميال المقطوعة في النقل، الخ، فسينمو استهلاك مجموع الطاقة الأولية *primary energy*، في سيناريو الإشارة، بنسبة 0.3% سنوياً فقط خلال فترة الاسقاط في الوقت الذي يُتوقع أن تبلغ فيه نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (الدخل) 1.9% سنوياً. أنظر الشكلين (6-1) و(6-2) أدناه. وكما يلاحظ فإن هذه التوجهات هي امتداد لضعف العلاقة بين نمو الدخل ونمو استهلاك الطاقة الذي أشير أليه سابقاً.

---

[17] بالإضافة لسيناريو الإشارة، يتضمن تقرير *منظور الطاقة السنوي 2020*، 8 سيناريوهات جانبية *side cases*، من ضمنها سيناريوهين (كلفة طاقات متجددة عالية وكلفة منخفضة) يستطلعان أثر عدم اليقين حول مستقبل كلفة تكنولوجيا التوليد من الطاقات المتجددة على مشهد الطاقة في الولايات المتحدة.

الشكل (6) استهلاك وإنتاج الطاقة الأولية في الولايات المتحدة 1990–2050، *حسب منظور الطاقة السنوي 2020، EIA، سيناريو الإشارة، كوادريليون و-ح-ب سنوياً*

(6–1) استهلاك وإنتاج الطاقة الأولية

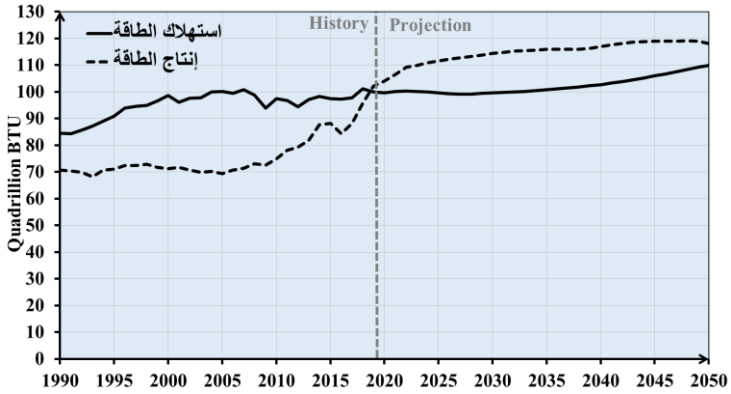

(6–2) استهلاك الطاقة الأولية حسب مُكَوِّناتها

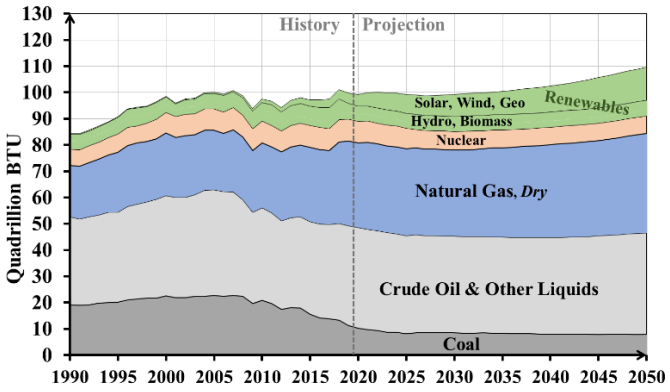

(6–3) إنتاج الطاقة الأولية حسب مُكَوِّناتها

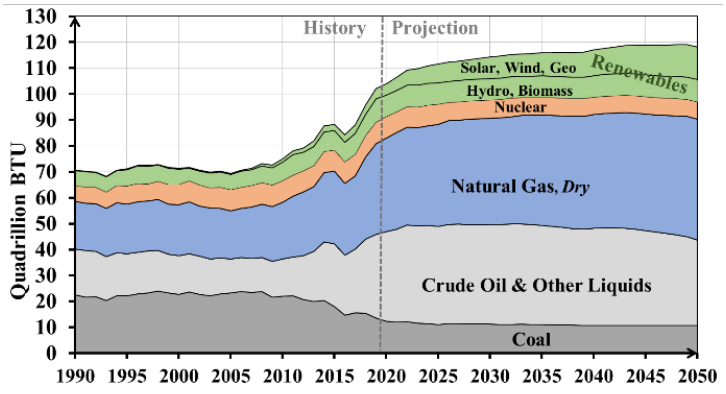

المصدر: رُسِمت الاشكال الثلاثة على أساس بيانات سنوية وردت في مصادر الجدول (9) في الملحق (2).

ملاحظات: (أ) بيانات 1990–2019 فعلية وبيانات 2020–2050 إسقاط.

(ب) سيناريو الإشارة في هذا الشكل، والأشكال (7) – (9) أدناه، هو من ضمن سيناريوهات تقرير *منظور الطاقة السنوي Annual Energy Outlook 2020*، EIA (2020) الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

(2) سيتخطى إنتاج كل مُكَوِّن من مُكَوِّنات الطاقة استهلاكه خلال فترة الإسقاط، كما يتبين من مقارنة الشكل (6–2) استهلاك الطاقة حسب مُكَوِّناتها، والشكل (6–3) إنتاج الطاقة حسب مُكَوِّناتها. غير أن مجموعة الوقود السائل *Crude Oil & Other Liquids* التي تشمل النفط الخام، والمبينة في الشكلين، تنطوي على عجز الإنتاج لإشباع الاستهلاك من النفط الخام في الوقت الذي يتخطى فائض إنتاج السوائل الأخرى هذا العجز بحيث يقود إلى فائض عند جمع عجز النفط الخام مع فائض السوائل الأخرى. كما قد يستمر عجز مناطقي في إنتاج الكهرباء عن مقابلة استهلاكها. مع ملاحظة ان الكهرباء غير مبينة في الشكل (6) أعلاه لأنها تُوَلَّد باستخدام مُكَوِّنات الطاقة الأولية المبينة فيه، أي أنها طاقة وسيطة وليست أولية.

(3) استمرار الولايات المتحدة في زيادة إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي. ففي سيناريو الإشارة ستستمر الولايات المتحدة بتحقيق زيادات في إنتاج النفط الخام (والمكثفات) من 12.3 مليون برميل يومياً، م–ب–ي في 2019 ليصل إلى أعلى مستوى له، في بداية الثلاثينيات، عند حوالي 14.5 م–ب–ي ثم ينخفض تدريجياً إلى 12 م–ب–ي في 2050. ويتوقع سيناريو الإشارة زياد مستمرة في إنتاج الغاز الطبيعي الجاف من حوالي 33.8 ترليون قدم مكعب سنوياً، ت–ق–م–س، في 2019 إلى 45.0 ت–ق–م–س في 2050، وربما يزداد بعد ذلك. وبالرغم مما تبدو عليه محدودية الاحتياطيات المثبتة الآن، كما تمت الإشارة أليه في الفقرة *خامساً* أعلاه، فأن التطوير المستمر لهذه الاحتياطيات للنفط المحصور *tight oil* وغاز السجيل *shale gas*، مستقبلاً، سيساند زيادة إنتاج هذين الوقودين بالمستويات المبينة. أنظر الشكلين (7) و(8) أدناه.

(4) من ناحية الاستهلاك، يُتوقع أن تزداد حصة الطاقات المتجددة في استهلاك الطاقة الأولية من حوالي 10% في 2019 إلى حوالي 17% في 2050. ومن ناحية الإنتاج، سيقود انخفاض تكاليف الطاقات المتجددة وخاصة الشمسية، وايضاً الريح، لزيادة اهميتها في توليد الكهرباء. إذ يتوقع سيناريو الإشارة تضاعف حصة الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء من 19% في 2019 إلى 38% في 2050. وستساهم الطاقة الشمسية بأكبر قدر في هذا النمو، بحيث تزداد حصتها في الطاقات المتجددة من 14% في 2019 إلى 46% في 2050.

(5) ستبقى أهمية الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء في 2050 كما في 2019 تقريباً (تنخفض قليلاً من 37% إلى 36%). وبالرغم من أن الأهمية النسبية لمجموع التوليد من الفحم والطاقة النووية ستنخفض، بشكل ملموس، تدريجياً من 41% في 2019 إلى 25% في 2050، نتيجة لتقاعد طاقات قسم منها وعدم تعويضها، فإن الطاقات المتبقية الأكثر جدوى منها ستستمر في الخدمة. EIA (2020, p. 62).

(6) مع بقاء الأهمية النسبية للغاز الطبيعي في توليد الكهرباء على حالها تقريباً في 2050 كما في 2019 فإن أهميته في الاستخدامات الأخرى ستزداد، بحيث يقود ذلك إلى زيادة أهميته النسبية في استهلاك الطاقة الأولية عموماً من حوالي 32% في 2019 إلى 34% في 2050. وفي إنتاجها من 34% إلى 39%.

(7) ستنخفض حصة المبيعات السنوية للسيارات التي تستخدم الغازولين و/أو الوقود المرن *flex-fuel* (الغازولين ممزوجاً بحوالي 85% إيثانول) من 94% في 2019 إلى 81% في 2050، من المبيعات السنوية الكلية للسيارات، في سيناريو الإشارة. ويعود ذلك إلى النمو الأسرع في مبيعات السيارات الكهربائية والهجينة، مع العلم أن مبيعات السيارات الكهربائية ذات البطارية *BEV* ستنمو بأسرع من الجميع؛ EIA (2020, p. 106).

الشكل (7) أنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة 1990–2050، *سيناريو الإشارة*

مليون برميل يومياً، MBD

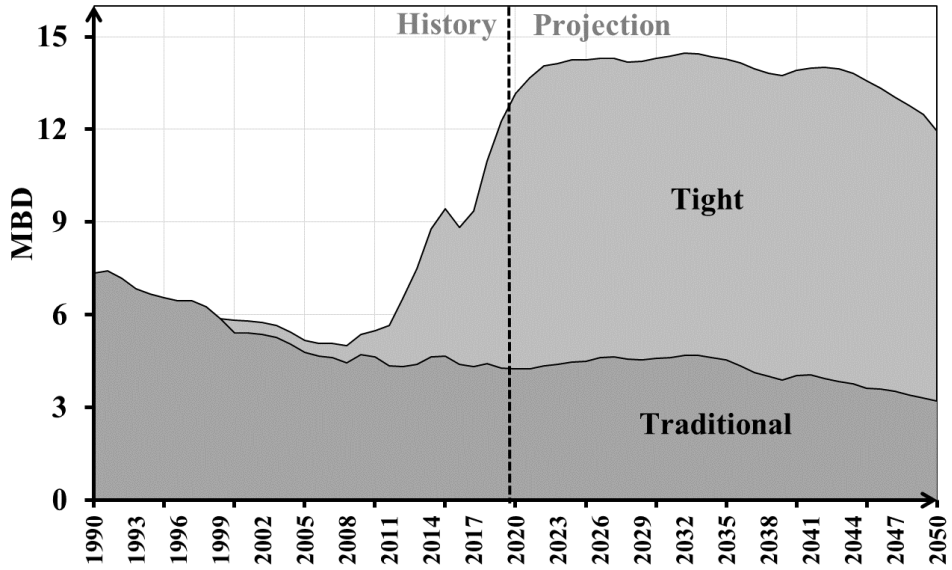

الشكل (8) أنتاج الغاز الطبيعي الجاف في الولايات المتحدة 2000–2050، *سيناريو الإشارة*

تريليون قدم مكعب/سنوياً، Trillion CF

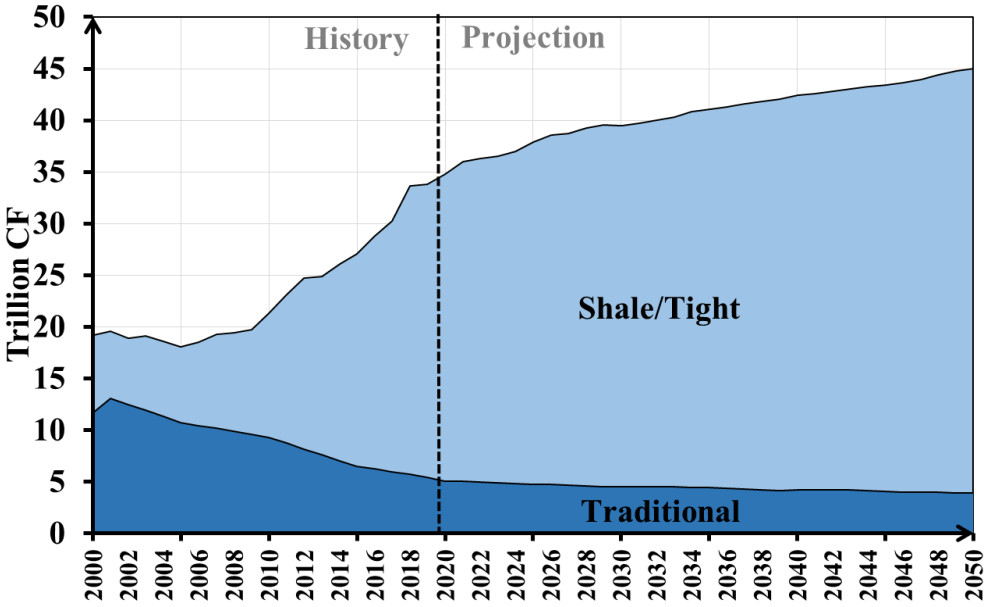

المصادر: رُسم الشكلان (7) و(8) على أساس بيانات سنوية وردت في مصادر الجدول (10) في الملحق (2).

ملاحظات: (أ) حتى 2019 بيانات فعلية وبيانات 2020–2050 إسقاط.

(ب) Tight Oil: النفط المتواجد في *التكوينات الكلسية أو الحجرية الرملية sandstone or limestone formations*. Shale/Tight Gas: الغاز المحصور في *صخور السجيل الرسوبية sedimentary shales* وذلك المصاحب للنفط المحصور.

(8) بالمحصلة، فأن مشهد الطاقة سيتغير خاصة في زيادة أهمية الغاز الطبيعي وكذلك الطاقات المتجددة في استهلاك وإنتاج الطاقة الأولية. من ناحية أخرى، سيستمر الوقود الأحفوري في سنة 2050 باحتلال مكان الصدارة في استهلاك وإنتاج الطاقة الأولية. فكما يتبين من الشكلين (6–2) و(6–3) فإن حصة الوقود الأحفوري (مجموع النفط والغاز الطبيعي والفحم) لن تنخفض كثيراً. فبينما كانت تساوي حوالي 81% من استهلاك الطاقة الأولية في 2019 فإن سيناريو الإشارة يتوقع الحصة أن تكون حوالي 77% في 2050. أما بالنسبة للإنتاج فستنخفض النسبة من 79% إلى 77%.

(9) أسعار مُكَوِّنات الطاقة خلال فترة الإسقاط. يَفترض سيناريو الإشارة أن أسعار النفط الخام العالمية والمحلية تستمر بالارتفاع، تدريجياً، خلال فترة الاسقاط. فعند قياسها بدولارات 2019، سترتفع من 56 و66 دولار/برميل في 2019 لخامي وسيط غرب تكساس *WTI* وبرنت، على التوالي، حتى تصل إلى 101 و105 دولار/برميل، على التوالي، في سنة 2050. أما سعر الغاز الطبيعي (في *Henry Hub*) فيرتفع بنسبة 44% وسعر الفحم المُجَهَّز محلياً ينخفض بنسبة 2% وسعر الكهرباء ينخفض بنسبة 5%، في 2050 مقارنة بسنة 2019، كلها مقاسة اصلاً بدولارات 2019. وبالدولارات الأسمية سترتفع أسعار خامي وسيط غرب تكساس وبرنت إلى 206 و214 دولار/برميل، على التوالي، في سنة 2050.

(10) حتى حوالي السنة 2030 يُتوقع أن ينخفض الانبعاث السنوي لثاني أوكسيد الكربون CO_2 نتيجة لتقاعد المحطات الكهربائية التي تستخدم الفحم وكذلك نتيجة لتغير الأهمية النسبية لأنواع الوقود المستخدمة في توليد الكهرباء. وبعد 2030 وحتى 2050، فإن الزيادة في استهلاك الطاقة في القطاعات الأخرى، التي يغلب عليها النقل والصناعة، تقود إلى زيادة معتدلة في الانبعاث السنوي، الذي يبقى أقل من مستوى الانبعاث في 2019.

(م1–2) آفاق تجارة الطاقة

يتضح مما تقدم أن النمو البطيء لاستهلاك الطاقة الأولية في الولايات المتحدة، من ناحية، وزيادة إنتاجها، من ناحية خرى، يتيح للولايات المتحدة فائضاً في الطاقة يُمَكِّنها من أن تكون مُصَدَراً صافياً للفترة الممتدة إلى سنة 2050. مع ملاحظة أن هذا الفائض سيتجه للانخفاض في نهاية فترة الاسقاط؛ الشكل (6–1) أعلاه. ويعتمد الفائض التصديري، بدرجة أساس، على الغاز الطبيعي والمنتجات النفطية وسوائل الغاز وغيرها من السوائل والفحم، أنظر الشكل (9) أدناه. وفي هذا المجال ترد الملاحظات التالية:

(1) سيزداد الفائض المتوقع في تجارة الغاز الطبيعي، أي صافي التصدير (التصدير ناقصاً الاستيراد) عبر الأنابيب لدول الجوار وتصدير الغاز بشكل مسال *LNG* عبر البحار إلى دول أخرى، خلال العشرينيات

قبل أن يستقر ويستمر إلى نهاية فترة الاسقاط؛ الشكل (9–4). غير أن هذا الفائض قد لا يستمر طويلاً، بعد 2050، إذا لم يطرأ تغيير جوهري في استهلاك أنواع الطاقة بمستوى أكبر مما تم توقعه في تقرير *منظور الطاقة السنوي 2020، سيناريو الإشارة*.

(2) في مجال النفط الخام ستبقى الولايات المتحدة مستورداً صافياً (الاستيرادات أكبر من الصادرات) ولكن ينخفض صافي الاستيراد حتى منتصف فترة الاسقاط ليعود بعدها للارتفاع السريع نسبياً في النصف الثاني. فسينخفض صافي الاستيراد من 4.1 م–ب–ي في سنة 2019 إلى 3.5 م–ب–ي في سنة 2035 ولكنه يعود للارتفاع إلى 6.0 م–ب–ي في 2050؛ الشكل (9–2)، أدناه.

(3) من ناحية أخرى، يُتوقع أن يتخطى فائض تجارة المنتجات النفطية وسوائل الغاز والسوائل الأخرى، العجز المتوقع في تجارة النفط الخام خلال فترة الاسقاط. على هذا الأساس ستزداد صادرات الولايات المتحدة من الوقود السائل (مجموع النفط الخام والمنتجات النفطية وسوائل الغاز والسوائل الأخرى) على استيراداتها ليصل الفرق أقصاه في منتصف فترة الاسقاط، ليعود التقارب بعد ذلك ويتضاءل الفرق في نهاية الفترة. إذ يتوقع سيناريو الإشارة أن يزداد صافي التصدير من حوالي الصفر في 2019 حتى يصل إلى 3.6 م–ب–ي في 2035 قبل أن ينخفض تدريجياً حتى يصل إلى حوالي الصفر في 2050؛ الشكل (9–3) أدناه.

(4) بالرغم من توقع تخطي إنتاج مجموع الطاقة الأولية لاستهلاكها في جميع سنوات فترة الاسقاط سيستمر تصدير واستيراد الطاقة؛ الشكل (9–1) أدناه. فبالإضافة للعجز والفائض في مكونات الطاقة، فإن استمرار التصدير والاستيراد في الوقت ذاته ينبع من اعتبارات فنية واقتصادية. على سبيل المثال، استيراد الغاز الطبيعي والنفط من المناطق الغربية من كندا وتصدير الغاز الطبيعي والنفط إلى المناطق الشرقية في كندا، إضافة لمنتجات طاقة أخرى يتبادلها البلدان، كما أشير أليه آنفاً. من ناحية أخرى، لاعتبارات استراتيجية واقتصادية ستشبع الولايات المتحدة قسماً مهماً من حاجتها من النفط الخام من كندا وما تبقى يمكن أن تستورده من دول أخرى في أمريكا اللاتينية وغيرها. اما من دول الخليج العربي والأوبك فيُتوقع أن تكون استيراداتها محدودة نسبياً.

(5) من الملاحظ أنه نتيجة لرغبة كندا تنويع أسواقها وعدم الاقتصار على السوق الأمريكية، من ناحية، وما ثار من تشدد الولايات المتحدة في مفاوضاتها حول إعادة النظر باتفاقية نافتا مما يُرَجِّح تشدداً مستقبلياً مماثلاً، من ناحية أخرى، فإن كندا تحاول التوجه نحو أسواق اضافية لتصدير النفط الخام خاصة السوق الآسيوية.

الشكل (9) آفاق تجارة الطاقة الأولية وأهم مُكَوِّناتها الأحفورية، الولايات المتحدة 1990–2050، *سيناريو الإشارة*

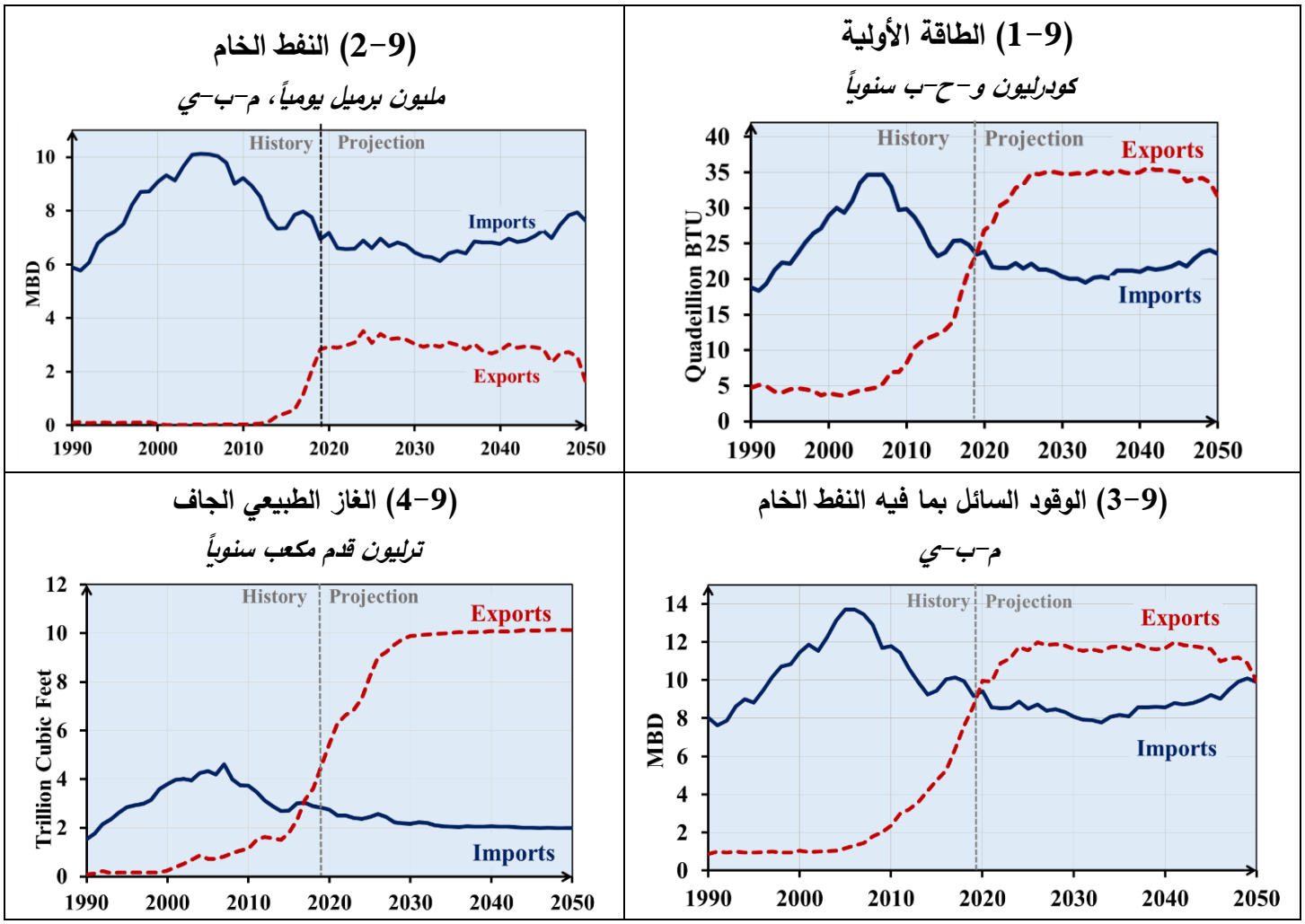

المصادر: رُسِمت هذه الأشكال على أساس بيانات سنوية وردت في مصادر الجدول (11) في الملحق (2).

ملاحظة: 1990–2019 بيانات فعلية وبيانات 2020–2050 إسقاط.

الملحق (2)

الجـــــداول

الجدول (1) نسبة صافي الاستيرادات من استهلاك الطاقة الأولية وأهم مُكَوِّناتها الأحفورية في الولايات المتحدة 1949–2019

	الطاقة الأولية، *كودرليون وحدة حرارية بريطانية*، ***Quadrillion BTU***			**الوقود السائل** (النفط الخام وسوائل الغاز والسوائل الأخرى) *الف برميل يومياً*، ***TBD***			**الغاز الطبيعي الجاف**، *مليار قدم مكعب، سنوياً*، ***TCFY***			
	الاستهلاك	صافي الاستيرادات	نسبة صافي الاستيرادات إلى الاستهلاك %	الاستهلاك	صافي الاستيرادات	نسبة صافي الاستيرادات إلى الاستهلاك %	الاستهلاك	صافي الاستيرادات	نسبة صافي الاستيرادات إلى الاستهلاك %	
1949	31.97	-0.14	*-0.4*	5,763	318	5.5	4,971	-20	-0.4	**1985**
1950	34.60	0.45	*1.3*	6,458	545	8.4	5,767	-26	-0.4	**1986**
1951	36.95	-0.73	*-2.0*	7,016	422	6.0	6,810	-24	-0.4	**1987**
1952	36.73	-0.22	*-0.6*	7,270	520	7.2	7,294	-20	-0.3	**1988**
1953	37.64	0.45	*1.2*	7,600	633	8.3	7,639	-19	-0.2	**1989**
1954	36.61	0.65	*1.8*	7,756	696	9.0	8,049	-22	-0.3	**1990**
1955	40.18	0.50	*1.3*	8,455	880	10.4	8,694	-20	-0.2	**1991**
1956	41.72	0.26	*0.6*	8,775	1,006	11.5	9,289	-26	-0.3	**1992**
1957	41.75	0.09	*0.2*	8,809	1,007	11.4	9,846	-4	0.0	**1993**
1958	41.61	1.83	*4.4*	9,118	1,425	15.6	10,303	97	0.9	**1994**
1959	43.42	2.54	*5.9*	9,527	1,569	16.5	11,321	116	1.0	**1995**
1960	45.04	2.71	*6.0*	9,797	1,613	16.5	11,967	144	1.2	**1996**
1961	45.69	3.06	*6.7*	9,976	1,743	17.5	12,489	208	1.7	**1997**
1962	47.78	3.52	*7.4*	10,400	1,913	18.4	13,267	386	2.9	**1998**
1963	49.59	3.25	*6.6*	10,743	1,915	17.8	13,970	389	2.8	**1999**
1964	51.76	3.63	*7.0*	11,023	2,057	18.7	14,814	424	2.9	**2000**
1965	53.95	4.06	*7.5*	11,512	2,281	19.8	15,280	430	2.8	**2001**
1966	56.95	4.32	*7.6*	12,084	2,375	19.7	16,452	455	2.8	**2002**
1967	58.89	4.04	*6.9*	12,560	2,230	17.8	17,388	483	2.8	**2003**
1968	62.40	4.91	*7.9*	13,393	2,609	19.5	18,632	558	3.0	**2004**
1969	65.60	5.55	*8.5*	14,137	2,933	20.7	20,056	676	3.4	**2005**
1970	67.82	5.71	*8.4*	14,697	3,161	21.5	21,139	751	3.6	**2006**
1971	69.26	7.38	*10.7*	15,212	3,701	24.3	21,793	854	3.9	**2007**
1972	72.66	9.27	*12.8*	16,367	4,519	27.6	22,101	941	4.3	**2008**
1973	75.65	12.58	*16.6*	17,308	6,025	34.8	22,049	956	4.3	**2009**
1974	73.93	12.10	*16.4*	16,653	5,892	35.4	21,223	882	4.2	**2010**
1975	71.93	11.71	*16.3*	16,322	5,846	35.8	19,538	880	4.5	**2011**
1976	75.94	14.59	*19.2*	17,461	7,090	40.6	19,946	899	4.5	**2012**
1977	77.92	17.90	*23.0*	18,431	8,565	46.5	19,521	955	4.9	**2013**
1978	79.91	17.19	*21.5*	18,847	8,002	42.5	19,627	913	4.7	**2014**
1979	80.81	16.60	*20.5*	18,513	7,985	43.1	20,241	1,198	5.9	**2015**
1980	78.02	12.10	*15.5*	17,056	6,365	37.3	19,877	936	4.7	**2016**
1981	76.06	9.41	*12.4*	16,058	5,401	33.6	19,404	845	4.4	**2017**
1982	73.05	7.25	*9.9*	15,296	4,298	28.1	18,001	882	4.9	**2018**
1983	72.92	8.06	*11.1*	15,231	4,312	28.3	16,835	864	5.1	**2019**
1984	76.57	8.68	*11.3*	15,726	4,715	30.0	17,951	788	4.4	

	الطاقة الأولية، *كودرليون وحدة حرارية بريطانية*، ***Quadrillion BTU***			**الوقود السائل** (النفط الخام وسوائل الغاز والسوائل الأخرى) *الف برميل يومياً*، ***TBD***			**الغاز الطبيعي الجاف**، *مليار قدم مكعب، سنوياً*، ***TCFY***			
	الاستهلاك	صافي الاستيرادات	نسبة صافي الاستيرادات إلى الاستهلاك %	الاستهلاك	صافي الاستيرادات	نسبة صافي الاستيرادات إلى الاستهلاك %	الاستهلاك	صافي الاستيرادات	نسبة صافي الاستيرادات إلى الاستهلاك %	
1985	76.33	7.58	*9.9*	15,726	4,286	27.3	17,281	894	5.2	**1949**
1986	76.60	10.13	*13.2*	16,281	5,439	33.4	16,221	689	4.2	**1950**
1987	79.01	11.59	*14.7*	16,665	5,914	35.5	17,211	939	5.5	**1951**
1988	82.66	12.93	*15.6*	17,283	6,587	38.1	18,030	1,220	6.8	**1952**
1989	84.74	14.11	*16.6*	17,325	7,202	41.6	19,119	1,275	6.7	**1953**
1990	84.43	14.06	*16.7*	16,988	7,161	42.2	19,174	1,447	7.5	**1954**
1991	84.38	13.19	*15.6*	16,714	6,626	39.6	19,562	1,644	8.4	**1955**
1992	85.72	14.44	*16.8*	17,033	6,938	40.7	20,228	1,921	9.5	**1956**
1993	87.27	16.99	*19.5*	17,237	7,618	44.2	20,790	2,210	10.6	**1957**
1994	88.98	18.27	*20.5*	17,718	8,054	45.5	21,247	2,462	11.6	**1958**
1995	90.93	17.68	*19.4*	17,725	7,886	44.5	22,207	2,687	12.1	**1959**
1996	93.93	19.02	*20.2*	18,309	8,498	46.4	22,609	2,784	12.3	**1960**
1997	94.51	20.63	*21.8*	18,620	9,158	49.2	22,737	2,837	12.5	**1961**
1998	94.92	22.24	*23.4*	18,917	9,764	51.6	22,246	2,993	13.5	**1962**
1999	96.54	23.48	*24.3*	19,519	9,912	50.8	22,405	3,422	15.3	**1963**
2000	98.70	24.90	*25.2*	19,701	10,419	52.9	23,333	3,538	15.2	**1964**
2001	96.06	26.32	*27.4*	19,649	10,900	55.5	22,239	3,604	16.2	**1965**
2002	97.54	25.72	*26.4*	19,761	10,546	53.4	23,027	3,499	15.2	**1966**
2003	97.83	26.99	*27.6*	20,034	11,238	56.1	22,277	3,264	14.7	**1967**
2004	100.00	29.14	*29.1*	20,731	12,097	58.4	22,403	3,404	15.2	**1968**
2005	100.10	30.20	*30.2*	20,802	12,549	60.3	22,014	3,612	16.4	**1969**
2006	99.39	29.92	*30.1*	20,687	12,390	59.9	21,699	3,462	16.0	**1970**
2007	100.89	29.34	*29.1*	20,680	12,036	58.2	23,104	3,785	16.4	**1971**
2008	98.75	26.02	*26.3*	19,498	11,114	57.0	23,277	3,021	13.0	**1972**
2009	93.94	22.77	*24.2*	18,771	9,667	51.5	22,910	2,679	11.7	**1973**
2010	97.52	21.69	*22.2*	19,180	9,441	49.2	24,087	2,604	10.8	**1974**
2011	96.85	18.38	*19.0*	18,887	8,450	44.7	24,477	1,963	8.0	**1975**
2012	94.38	15.80	*16.7*	18,487	7,393	40.0	25,538	1,519	5.9	**1976**
2013	97.12	12.84	*13.2*	18,967	6,237	32.9	26,155	1,311	5.0	**1977**
2014	98.28	10.97	*11.2*	19,100	5,065	26.5	26,593	1,181	4.4	**1978**
2015	97.38	10.89	*11.2*	19,534	4,711	24.1	27,244	935	3.4	**1979**
2016	97.33	11.26	*11.6*	19,687	4,795	24.4	27,444	671	2.4	**1980**
2017	97.71	7.51	*7.7*	19,958	3,768	18.9	27,146	-121	-0.4	**1981**
2018	101.19	3.62	*3.6*	20,504	2,341	11.4	30,075	-719	-2.4	**1982**
2019	100.00	-0.11	*-0.1*	20,428	540	2.6	30,396	-1,676	-5.5	**1983**

المصادر:

(1) ملفات *Excel* مرفقة مع تقريري إدارة معلومات الطاقة الأمريكية *Energy Information Administration*، EIA (2019a, 2020).

(2) صافي الاستيرادات مأخوذة من حاصل طرح الصادرات من الاستيرادات في الجدول (7) أدناه.

الجدول (2) نسبة صافي الاستيرادات من استهلاك النفط الخام في الولايات المتحدة 1920–2019

ألف برميل يومياً، أ–ب–ي، TBD

نسبة صافي الاستيرادات إلى الاستهلاك، %	استهلاك النفط الخام والمكثفات (3) - (2) + (1) =	أخرى (3)	صافي الاستيرادات (الاستيرادات - الصادرات) (2)	إنتاج النفط الخام والمكثفات (tes condensa lease) (1)		نسبة صافي الاستيرادات إلى الاستهلاك، %	استهلاك النفط الخام والمكثفات (3) - (2) + (1) =	أخرى (3)	صافي الاستيرادات (الاستيرادات - الصادرات) (2)	إنتاج النفط الخام والمكثفات (tes condensa lease) (1)	
12.0	**10,947**	0	1,310	9,637	**1970**	*18.0*	**1,476**	0	266	1,210	**1920**
15.1	**11,143**	0	1,680	9,463	**1971**	*19.8*	**1,613**	0	319	1,294	**1921**
19.0	**11,656**	0	2,215	9,441	**1972**	*17.4*	**1,848**	0	321	1,527	**1922**
26.0	**12,464**	-14	3,242	9,208	**1973**	*8.1*	**2,184**	0	177	2,007	**1923**
28.6	**12,161**	87	3,474	8,774	**1974**	*7.7*	**2,114**	0	163	1,951	**1924**
32.9	**12,474**	0	4,099	8,375	**1975**	*7.2*	**1,832**	0	132	1,700	**1925**
39.3	**13,449**	-38	5,279	8,132	**1976**	*5.5*	**2,235**	0	123	2,112	**1926**
44.9	**14,634**	176	6,565	8,245	**1977**	*4.5*	**2,586**	0	117	2,469	**1927**
42.0	**14,770**	135	6,198	8,707	**1978**	*6.3*	**2,629**	0	166	2,463	**1928**
42.8	**14,677**	159	6,284	8,552	**1979**	*5.0*	**2,904**	0	144	2,760	**1929**
36.8	**13,509**	64	4,976	8,597	**1980**	*4.1*	**2,565**	0	105	2,460	**1930**
33.4	**12,475**	265	4,168	8,572	**1981**	*2.5*	**2,391**	0	59	2,332	**1931**
27.6	**11,777**	124	3,252	8,649	**1982**	*2.1*	**2,192**	0	47	2,145	**1932**
27.1	**11,687**	166	3,165	8,688	**1983**	*-0.5*	**2,468**	0	-13	2,481	**1933**
26.9	**12,046**	78	3,245	8,879	**1984**	*-0.6*	**2,472**	0	-16	2,488	**1934**
25.0	**12,003**	-35	2,997	8,971	**1985**	*-2.0*	**2,670**	0	-53	2,723	**1935**
31.6	**12,716**	-12	4,024	8,680	**1986**	*-1.7*	**2,952**	0	-49	3,001	**1936**
35.2	**12,855**	17	4,523	8,349	**1987**	*-3.2*	**3,391**	0	-109	3,500	**1937**
37.4	**13,247**	-155	4,952	8,140	**1988**	*-4.4*	**3,184**	0	-140	3,324	**1938**
42.5	**13,400**	-86	5,701	7,613	**1989**	*-3.2*	**3,358**	0	-106	3,464	**1939**
43.1	**13,409**	-269	5,785	7,355	**1990**	*0.3*	**4,119**	0	12	4,107	**1940**
42.6	**13,302**	-219	5,666	7,417	**1991**	*1.2*	**3,895**	0	48	3,847	**1941**
44.7	**13,411**	-246	5,994	7,171	**1992**	*-1.6*	**3,737**	0	-59	3,796	**1942**
49.1	**13,613**	-77	6,689	6,847	**1993**	*-1.9*	**4,050**	0	-75	4,125	**1943**
50.2	**13,865**	-239	6,964	6,662	**1994**	*0.6*	**4,612**	0	28	4,584	**1944**
51.1	**13,974**	-279	7,135	6,560	**1995**	*2.4*	**4,809**	0	114	4,695	**1945**
52.1	**14,196**	-333	7,398	6,465	**1996**	*2.5*	**4,873**	0	124	4,749	**1946**
55.4	**14,661**	-92	8,117	6,452	**1997**	*2.7*	**5,228**	0	140	5,088	**1947**
57.7	**14,889**	-41	8,596	6,252	**1998**	*4.2*	**5,764**	0	244	5,520	**1948**
58.2	**14,803**	-309	8,613	5,881	**1999**	*6.1*	**5,376**	0	330	5,046	**1949**
59.9	**15,068**	-225	9,021	5,822	**2000**	*6.8*	**5,799**	0	392	5,407	**1950**
61.5	**15,127**	-18	9,308	5,801	**2001**	*6.3*	**6,571**	0	413	6,158	**1951**
61.1	**14,946**	-71	9,131	5,744	**2002**	*7.4*	**6,756**	0	500	6,256	**1952**
63.1	**15,303**	-1	9,653	5,649	**2003**	*8.4*	**7,051**	0	593	6,458	**1953**
65.0	**15,475**	27	10,061	5,441	**2004**	*8.9*	**6,961**	0	619	6,342	**1954**
66.3	**15,221**	57	10,094	5,184	**2005**	*9.9*	**7,557**	0	750	6,807	**1955**
66.2	**15,242**	-63	10,093	5,086	**2006**	*10.7*	**8,007**	0	856	7,151	**1956**
66.0	**15,156**	-78	10,004	5,074	**2007**	*11.0*	**8,055**	0	885	7,170	**1957**
66.6	**14,648**	106	9,754	5,000	**2008**	*12.3*	**7,651**	0	941	6,710	**1958**
62.6	**14,336**	-10	8,969	5,357	**2009**	*12.0*	**8,012**	0	958	7,054	**1959**
62.3	**14,723**	-68	9,171	5,484	**2010**	*12.5*	**8,042**	0	1,007	7,035	**1960**
60.0	**14,806**	-251	8,888	5,667	**2011**	*12.6*	**8,219**	0	1,036	7,183	**1961**
56.4	**14,999**	-21	8,460	6,518	**2012**	*13.3*	**8,453**	0	1,121	7,332	**1962**
49.6	**15,312**	-223	7,596	7,493	**2013**	*13.0*	**8,668**	0	1,126	7,542	**1963**
44.1	**15,848**	-68	6,993	8,787	**2014**	*13.6*	**8,808**	0	1,194	7,614	**1964**
42.6	**16,189**	148	6,898	9,439	**2015**	*13.7*	**9,039**	0	1,235	7,804	**1965**
44.8	**16,186**	-88	7,259	8,839	**2016**	*12.8*	**9,516**	0	1,221	8,295	**1966**
41.1	**16,590**	-427	6,811	9,352	**2017**	*10.7*	**9,865**	0	1,055	8,810	**1967**
33.7	**16,968**	-258	5,720	10,990	**2018**	*12.4*	**10,382**	0	1,286	9,096	**1968**
24.7	**16,637**	-486	4,105	12,045	**2019**	*13.2*	**10,643**	0	1,405	9,238	**1969**

المصادر: (1) ملفات *Excel* مرفقة مع تقريري إدارة معلومات الطاقة الأمريكية: EIA (2019a, 2020).

(2) الرابط التالي لبيانات إضافية مُنَزَّلة من الموقع الإلكتروني لإدارة معلومات الطاقة. EIA:

http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_sum_snd_d_nus_mbblpd_a_cur.htm

(3) صافي الاستيرادات مأخوذة من حاصل طرح الصادرات من الاستيرادات في الجدول (8) أدناه.

ملاحظة: فقرة "أخرى" في عمود (3) = التغير في الخزين + نفط خام مستخدم كوقود في انتاج المكثفات والنقل بالأنابيب – فقرة تعديل (*Discrepancy*).

الجدول (3) استهلاك الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة 1949–2019

استهلاك الطاقة الأولية كودرليون و-ح-ب سنوياً	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2012 *(Chained) (Prices 2012* مليار دولار		استهلاك الطاقة الأولية كودرليون و-ح-ب سنوياً	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2012 *(Chained) (Prices 2012* مليار دولار	
76.6	7,633	**1984**	32.0	2,107	**1949**
76.3	7,951	**1985**	34.6	2,290	**1950**
76.6	8,226	**1986**	37.0	2,474	**1951**
79.0	8,511	**1987**	36.7	2,575	**1952**
82.7	8,867	**1988**	37.6	2,696	**1953**
84.7	9,192	**1989**	36.6	2,680	**1954**
84.4	9,366	**1990**	40.2	2,871	**1955**
84.4	9,355	**1991**	41.7	2,932	**1956**
85.7	9,685	**1992**	41.8	2,994	**1957**
87.3	9,952	**1993**	41.6	2,972	**1958**
89.0	10,352	**1994**	43.4	3,178	**1959**
90.9	10,630	**1995**	45.0	3,260	**1960**
93.9	11,031	**1996**	45.7	3,344	**1961**
94.5	11,522	**1997**	47.8	3,548	**1962**
94.9	12,038	**1998**	49.6	3,703	**1963**
96.5	12,611	**1999**	51.8	3,916	**1964**
98.7	13,131	**2000**	54.0	4,171	**1965**
96.1	13,262	**2001**	56.9	4,446	**1966**
97.5	13,493	**2002**	58.9	4,568	**1967**
97.8	13,879	**2003**	62.4	4,792	**1968**
100.0	14,406	**2004**	65.6	4,942	**1969**
100.1	14,913	**2005**	67.8	4,951	**1970**
99.4	15,338	**2006**	69.3	5,114	**1971**
100.9	15,626	**2007**	72.7	5,383	**1972**
98.8	15,605	**2008**	75.7	5,687	**1973**
93.9	15,209	**2009**	73.9	5,657	**1974**
97.5	15,599	**2010**	71.9	5,645	**1975**
96.9	15,841	**2011**	75.9	5,949	**1976**
94.4	16,197	**2012**	77.9	6,224	**1977**
97.1	16,495	**2013**	79.9	6,569	**1978**
98.3	16,900	**2014**	80.8	6,777	**1979**
97.4	17,387	**2015**	78.0	6,759	**1980**
97.3	17,659	**2016**	76.1	6,931	**1981**
97.7	18,051	**2017**	73.0	6,806	**1982**
101.2	18,566	**2018**	72.9	7,118	**1983**

المصدر: ملفات *Excel Tables (1.1), (1.6)* مرفقة مع تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية: EIA (2019a).

الجدول (4) استهلاك الطاقة الأولية في الولايات المتحدة حسب مُكَوِّناتها 1949–2019

كودرليون و–ح–ب–س

مجموع استهلاك الطاقة الأولية	الطاقات المتجددة	الطاقة النووية	الوقود الأحفوري، *Fossil*				مجموع استهلاك الطاقة الأولية	الطاقات المتجددة	الطاقة النووية	الوقود الأحفوري، *Fossil*			
			النفط الخام والسوائل (عدا الوقود البيولوجي)	الغاز الطبيعي الجاف (عدا المستخدم كوقود في الحقول)	الفحم					النفط الخام والسوائل (عدا الوقود البيولوجي)	الغاز الطبيعي الجاف (عدا المستخدم كوقود في الحقول)	الفحم	
76.33	6.10	4	30.92	17.73	17.51	**1985**	**31.97**	2.97	0	11.87	5.14	11.98	**1949**
76.60	6.12	4	32.19	16.61	17.28	**1986**	**34.60**	2.98	0	13.30	5.97	12.35	**1950**
79.01	5.63	5	32.89	17.68	18.05	**1987**	**36.95**	2.96	0	14.40	7.05	12.55	**1951**
82.66	5.46	6	34.24	18.48	18.88	**1988**	**36.73**	2.94	0	14.93	7.55	11.30	**1952**
84.74	6.24	6	34.19	19.62	19.09	**1989**	**37.64**	2.83	0	15.53	7.91	11.37	**1953**
84.43	6.04	6	33.51	19.61	19.18	**1990**	**36.61**	2.75	0	15.81	8.33	9.71	**1954**
84.38	6.07	6	32.82	20.05	19.01	**1991**	**40.18**	2.78	0	17.23	9.00	11.17	**1955**
85.72	5.83	6	33.52	20.74	19.15	**1992**	**41.72**	2.85	0	17.91	9.61	11.35	**1956**
87.27	6.09	6	33.64	21.26	19.86	**1993**	**41.75**	2.85	0	17.90	10.19	10.82	**1957**
88.98	6.00	7	34.54	21.78	19.96	**1994**	**41.61**	2.92	0	18.49	10.66	9.53	**1958**
90.93	6.57	7	34.42	22.72	20.13	**1995**	**43.42**	2.90	0	19.28	11.72	9.52	**1959**
93.93	7.02	7	35.65	23.12	21.04	**1996**	**45.04**	2.93	0	19.88	12.39	9.84	**1960**
94.51	7.02	7	36.13	23.26	21.48	**1997**	**45.69**	2.95	0	20.17	12.93	9.62	**1961**
94.92	6.50	7	36.78	22.87	21.69	**1998**	**47.78**	3.12	0	21.00	13.73	9.91	**1962**
96.54	6.52	8	37.80	22.95	21.66	**1999**	**49.59**	3.10	0	21.64	14.40	10.41	**1963**
98.70	6.11	8	38.23	23.87	22.62	**2000**	**51.76**	3.23	0	22.24	15.29	10.96	**1964**
96.06	5.16	8	38.13	22.80	21.94	**2001**	**53.95**	3.40	0	23.18	15.76	11.58	**1965**
97.54	5.73	8	38.17	23.54	21.94	**2002**	**56.95**	3.43	0	24.33	16.99	12.14	**1966**
97.83	5.95	8	38.74	22.85	22.34	**2003**	**58.89**	3.69	0	25.27	17.94	11.91	**1967**
100.00	6.08	8	40.22	22.97	22.51	**2004**	**62.40**	3.77	0	26.96	19.20	12.33	**1968**
100.10	6.24	8	40.27	22.60	22.83	**2005**	**65.60**	4.10	0	28.31	20.67	12.37	**1969**
99.39	6.64	8	39.78	22.27	22.48	**2006**	**67.82**	4.07	0	29.48	21.78	12.25	**1970**
100.89	6.53	8	39.42	23.69	22.78	**2007**	**69.26**	4.26	0	30.53	22.46	11.59	**1971**
98.75	7.18	8	36.83	23.88	22.42	**2008**	**72.66**	4.38	1	32.92	22.70	12.08	**1972**
93.94	7.62	8	34.81	23.44	19.71	**2009**	**75.65**	4.41	1	34.82	22.52	12.98	**1973**
97.52	8.27	8	35.35	24.60	20.85	**2010**	**73.93**	4.74	1	33.47	21.76	12.68	**1974**
96.85	9.22	8	34.68	24.99	19.69	**2011**	**71.93**	4.69	2	32.72	19.96	12.67	**1975**
94.38	8.86	8	33.90	26.13	17.41	**2012**	**75.94**	4.73	2	35.16	20.35	13.59	**1976**
97.12	9.47	8	34.46	26.85	18.07	**2013**	**77.92**	4.21	3	37.12	19.95	13.94	**1977**
98.28	9.76	8	34.71	27.43	18.03	**2014**	**79.91**	5.01	3	38.02	20.05	13.80	**1978**
97.38	9.74	8	35.45	28.25	15.58	**2015**	**80.81**	5.13	3	37.14	20.70	15.07	**1979**
97.33	10.39	8	35.78	28.46	14.26	**2016**	**78.02**	5.43	3	34.17	20.24	15.43	**1980**
97.71	11.20	8	36.11	28.10	13.86	**2017**	**76.06**	5.42	3	31.92	19.77	15.93	**1981**
101.19	11.43	8	36.93	31.12	13.27	**2018**	**73.05**	5.99	3	30.21	18.38	15.34	**1982**
100.00	10.12	8	38.04	32.15	11.25	**2019**	**72.92**	6.51	3	30.04	17.25	15.92	**1983**
							76.57	6.45	4	31.04	18.42	17.10	**1984**

المصادر:

1949–2018: بيانات من ملفات *Excel* المرفقة مع EIA (2019a).

2019: بيانات من ملفات *Excel* المرفقة مع EIA (2020).

ملاحظة: بيانات مُكَوِّنات الطاقة في هذا الجدول معدلة بتوزيع فقرة صغيرة ('*Balancing Item*') بالتناسب.

الجدول (5) إنتاج الطاقة الأولية في الولايات المتحدة حسب مُكَوِّناتها 1949–2019

كودرليون و–ح–ب–س

مجموع إنتاج الطاقة الأولية	الطاقات المتجددة	الطاقة النووية	الوقود الأحفوري، *Fossil*					مجموع إنتاج الطاقة الأولية	الطاقات المتجددة	الطاقة النووية	الوقود الأحفوري، *Fossil*				
			سوائل الغاز الطبيعي *NGPLs*	النفط الخام	الغاز الطبيعي الجاف	الفحم					سوائل الغاز الطبيعي *NGPLs*	النفط الخام	الغاز الطبيعي الجاف	الفحم	
67.7	6.1	4.1	2.2	19.0	17.0	19.3	**1985**	**31.7**	3.0	0.0	0.7	10.7	5.4	12.0	**1949**
67.0	6.1	4.4	2.1	18.4	16.5	19.5	**1986**	**35.5**	3.0	0.0	0.8	11.4	6.2	14.1	**1950**
67.5	5.6	4.8	2.2	17.7	17.1	20.1	**1987**	**38.8**	3.0	0.0	0.9	13.0	7.4	14.4	**1951**
68.9	5.5	5.6	2.2	17.3	17.6	20.7	**1988**	**37.9**	2.9	0.0	1.0	13.3	8.0	12.7	**1952**
69.3	6.2	5.6	2.1	16.1	17.8	21.4	**1989**	**38.2**	2.8	0.0	1.1	13.7	8.3	12.3	**1953**
70.7	6.0	6.1	2.1	15.6	18.3	22.5	**1990**	**36.5**	2.8	0.0	1.1	13.4	8.7	10.5	**1954**
70.3	6.1	6.4	2.3	15.7	18.2	21.6	**1991**	**40.1**	2.8	0.0	1.2	14.4	9.3	12.4	**1955**
69.9	5.8	6.5	2.3	15.2	18.4	21.7	**1992**	**42.6**	2.9	0.0	1.3	15.2	10.0	13.3	**1956**
68.3	6.1	6.4	2.4	14.5	18.6	20.3	**1993**	**43.0**	2.8	0.0	1.3	15.2	10.6	13.1	**1957**
70.7	6.0	6.7	2.3	14.1	19.3	22.2	**1994**	**40.1**	2.9	0.0	1.3	14.2	10.9	10.8	**1958**
71.1	6.6	7.1	2.4	13.9	19.1	22.1	**1995**	**42.0**	2.9	0.0	1.4	14.9	12.0	10.8	**1959**
72.4	7.0	7.1	2.5	13.7	19.3	22.8	**1996**	**42.8**	2.9	0.0	1.5	14.9	12.7	10.8	**1960**
72.4	7.0	6.6	2.4	13.7	19.4	23.3	**1997**	**43.3**	3.0	0.0	1.6	15.2	13.1	10.4	**1961**
72.8	6.5	7.1	2.4	13.2	19.6	24.0	**1998**	**44.9**	3.1	0.0	1.6	15.5	13.7	10.9	**1962**
71.7	6.5	7.6	2.5	12.5	19.3	23.3	**1999**	**47.2**	3.1	0.0	1.7	16.0	14.5	11.8	**1963**
71.3	6.1	7.9	2.6	12.4	19.7	22.7	**2000**	**49.1**	3.2	0.0	1.8	16.2	15.3	12.5	**1964**
71.7	5.2	8.0	2.5	12.3	20.2	23.5	**2001**	**50.7**	3.4	0.0	1.9	16.5	15.8	13.1	**1965**
70.7	5.7	8.1	2.5	12.2	19.4	22.7	**2002**	**53.5**	3.4	0.1	2.0	17.6	17.0	13.5	**1966**
69.9	5.9	8.0	2.3	12.0	19.6	22.1	**2003**	**56.4**	3.7	0.1	2.2	18.7	17.9	13.8	**1967**
70.2	6.1	8.2	2.4	11.6	19.1	22.9	**2004**	**58.2**	3.8	0.1	2.3	19.3	19.1	13.6	**1968**
69.4	6.2	8.2	2.3	11.0	18.6	23.2	**2005**	**60.5**	4.1	0.2	2.4	19.6	20.4	13.9	**1969**
70.7	6.6	8.2	2.3	10.8	19.0	23.8	**2006**	**63.5**	4.1	0.2	2.5	20.4	21.7	14.6	**1970**
71.3	6.5	8.5	2.3	10.7	19.8	23.5	**2007**	**62.7**	4.3	0.4	2.5	20.0	22.3	13.2	**1971**
73.1	7.2	8.4	2.4	10.6	20.7	23.9	**2008**	**63.9**	4.4	0.6	2.6	20.0	22.2	14.1	**1972**
72.6	7.6	8.4	2.5	11.3	21.1	21.6	**2009**	**63.5**	4.4	0.9	2.6	19.5	22.2	14.0	**1973**
74.9	8.3	8.4	2.7	11.6	21.8	22.0	**2010**	**62.3**	4.7	1.3	2.4	18.6	21.2	14.1	**1974**
78.1	9.3	8.3	2.9	12.0	23.4	22.2	**2011**	**61.3**	4.7	1.9	2.4	17.7	19.6	15.0	**1975**
79.2	8.9	8.1	3.2	13.8	24.6	20.7	**2012**	**61.5**	4.7	2.1	2.3	17.3	19.5	15.7	**1976**
81.8	9.4	8.2	3.5	15.9	24.9	20.0	**2013**	**62.0**	4.2	2.7	2.3	17.5	19.6	15.8	**1977**
87.7	9.8	8.3	4.0	18.6	26.7	20.3	**2014**	**63.1**	5.0	3.0	2.2	18.4	19.5	14.9	**1978**
88.3	9.7	8.3	4.5	19.7	28.1	17.9	**2015**	**65.9**	5.1	2.8	2.3	18.1	20.1	17.5	**1979**
84.3	10.4	8.4	4.7	18.5	27.6	14.7	**2016**	**67.1**	5.4	2.7	2.2	18.2	19.9	18.6	**1980**
88.2	11.3	8.4	5.0	19.5	28.3	15.6	**2017**	**66.9**	5.4	3.0	2.3	18.1	19.7	18.4	**1981**
95.7	11.6	8.4	5.7	22.9	31.7	15.4	**2018**	**66.5**	6.0	3.1	2.1	18.3	18.3	18.6	**1982**
102.1	12.9	8.4	6.6	25.6	35.0	13.6	**2019**	**64.1**	6.5	3.2	2.1	18.4	16.6	17.2	**1983**
								68.8	6.4	3.6	2.2	18.8	18.0	19.7	**1984**

المصادر: نفس مصادر الجدول (4).

الجدول (6) استيرادات الولايات المتحدة من النفط (الخام والسوائل الأخرى) والغاز الطبيعي وحصة دول الأوبك والخليج والعراق وكندا فيها 1960–2019

	استيرادات الوقود السائل (النفط الخام والسوائل الأخرى)، *ألف برميل يوميا، أ-ب-ي*								**استيرادات الغاز الطبيعي الجاف**، *مليار قدم مكعب سنوياً، مل-ق-م-س*							
	مجموع الاستيرادات	**من العراق**		**من الخليج**		**من الأوبك**		**من كندا**	**مجموع الاستيرادات**	**من الخليج**		**من الأوبك**		**من كندا**	
	أ-ب-ي	أ-ب-ي	%	أ-ب-ي	%	أ-ب-ي	%	أ-ب-ي	%	مل-ق-م-س	مل-ق-م-س	%	مل-ق-م-س	%	مل-ق-م-س	%
1966-1960	**2,176**	14	0.7	320	14.9	1,320	61.0	262	11.8	**366**					315	86.2
1972-1967	**3,438**	7	0.2	275	7.8	1,472	43.1	716	20.4	**786**			1	0.1	750	95.3
1981-1973	**7,141**	32	0.4	1,596	21.8	4,458	61.5	696	10.3	**1,003**			54	5.4	925	92.2
1987-1982	**5,595**	39	0.7	657	11.4	2,297	40.7	681	12.1	**898**			41	4.6	820	91.3
2001-1988	**9,284**	277	2.8	1,949	21.0	4,431	48.1	1,322	14.1	**2,597**	6	0.2	64	2.5	2,499	96.2
2008-2002	**12,963**	542	4.2	2,335	18.1	5,501	42.4	2,238	17.3	**4,191**	12	0.3	103	2.5	3,642	86.9
2017-2009	**10,474**	419	4.0	1,813	17.4	3,908	37.0	3,202	31.1	**3,159**	21	0.7	28	0.9	2,950	93.4
2019-2018	**9,598**	434	4.5	1,299	13.4	2,312	23.9	4,360	45.5	**2,812**	0	0.0	1	0.1	2,750	97.8

المصادر: محتسبة من بيانات وردت في ملفات *Excel* مرفقة مع تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA (2019a)، وكما يلي:

النفط الخام وباقي الوقود السائل:

العراق، أوبك، الخليج: Table_3.3c_Petroleum_Trade_Imports_From_OPEC_Countries.

كندا: Table_3.3d_Petroleum_Trade_Imports_From_Non-OPEC_Countries.

الغاز الطبيعي:

أوبك، الخليج، كندا: Table_4.2_Natural_Gas_Trade_by_Country.

الجدول (7) تجارة الطاقة ومُكَوِّناتها، الولايات المتحدة، 1949–2019

مجموع الطاقة الأولية، كوادريليون و ح ب سنوياً Quadrillion BTU		الوقود السائل (النفط الخام وسوائل الغاز والسوائل الأخرى)، ألف برميل يومياً، ألف ب ي Thousand BD		الغاز الطبيعي الجاف، تريليون قدم مكعب سنوياً، TCFY		الفحم، مليون طن قصير سنوياً، ، MST		الكهرباء، مليار كيلو وات ساعة، م ك و س، BKWH		
الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	
1.45	1.59	645	327	0	20	315	32,785	2	0	**1949**
1.91	1.47	850	305	0	26	365	29,360	2	0	**1950**
1.89	2.62	844	422	0	24	319	62,678	2	0	**1951**
2.15	2.37	952	432	8	27	291	52,235	3	0	**1952**
2.31	1.87	1,034	402	9	28	258	36,484	2	0	**1953**
2.35	1.70	1,052	355	7	29	205	33,892	3	0	**1954**
2.79	2.29	1,248	368	11	31	337	54,429	5	1	**1955**
3.21	2.95	1,436	430	10	36	356	73,797	5	1	**1956**
3.53	3.44	1,574	568	38	42	368	80,778	5	1	**1957**
3.88	2.05	1,700	276	136	39	311	52,573	4	1	**1958**
4.08	1.53	1,780	211	134	18	378	39,041	4	1	**1959**
4.19	1.48	1,815	202	156	11	262	37,981	5	1	**1960**
4.44	1.38	1,917	174	219	11	165	36,405	3	1	**1961**
4.99	1.47	2,082	168	402	16	240	40,215	2	2	**1962**
5.09	1.84	2,123	208	406	17	272	50,435	2	2	**1963**
5.45	1.81	2,259	202	443	20	293	49,544	6	4	**1964**
5.89	1.83	2,468	187	456	26	184	51,032	4	4	**1965**
6.15	1.83	2,573	198	480	25	178	50,068	4	3	**1966**
6.16	2.12	2,537	307	564	82	227	50,123	4	4	**1967**
6.91	2.00	2,840	231	652	94	224	51,155	4	4	**1968**
7.68	2.13	3,166	233	727	51	109	56,861	5	4	**1969**
8.34	2.63	3,419	259	821	70	36	71,733	6	4	**1970**
9.53	2.15	3,926	224	935	80	111	57,304	7	4	**1971**
11.39	2.12	4,741	222	1,019	78	47	56,740	10	3	**1972**
14.61	2.03	6,256	231	1,033	77	127	53,587	17	3	**1973**
14.30	2.20	6,112	221	959	77	2,080	60,661	15	3	**1974**
14.03	2.32	6,056	209	953	73	940	66,309	11	5	**1975**
16.76	2.17	7,313	223	964	65	1,203	60,021	11	2	**1976**
19.95	2.05	8,807	243	1,011	56	1,647	54,312	20	3	**1977**
19.11	1.92	8,363	362	966	53	2,953	40,714	21	1	**1978**
19.46	2.86	8,456	471	1,253	56	2,059	66,042	23	2	**1979**
15.80	3.69	6,909	544	985	49	1,194	91,742	25	4	**1980**
13.72	4.31	5,996	595	904	59	1,043	112,541	36	3	**1981**
11.86	4.61	5,113	815	933	52	742	106,277	33	4	**1982**
11.75	3.69	5,051	739	918	55	1,271	77,772	39	3	**1983**
12.47	3.79	5,437	722	843	55	1,286	81,483	42	3	**1984**
11.78	4.20	5,067	781	950	55	2,152	32,785	315	20	**1985**
14.15	4.02	6,224	785	750	61	2,212	85,518	41	5	**1986**
15.40	3.81	6,678	764	993	54	1,747	79,607	52	6	**1987**
17.30	4.37	7,402	815	1,294	74	2,134	95,023	39	7	**1988**
18.77	4.66	8,061	859	1,382	107	2,851	100,815	26	15	**1989**
18.82	4.75	8,018	857	1,532	86	2,699	105,804	18	16	**1990**
18.33	5.14	7,627	1,001	1,773	129	3,390	108,969	22	2	**1991**
19.37	4.94	7,888	950	2,138	216	3,803	102,516	28	3	**1992**
21.22	4.23	8,620	1,003	2,350	140	8,181	74,519	31	4	**1993**
22.31	4.04	8,996	942	2,624	162	8,870	71,359	47	2	**1994**
22.18	4.50	8,835	949	2,841	154	9,473	88,547	43	4	**1995**
23.63	4.61	9,478	981	2,937	153	8,115	90,473	43	3	**1996**
25.12	4.49	10,162	1,003	2,994	157	7,487	83,545	43	9	**1997**
26.47	4.24	10,708	945	3,152	159	8,724	78,048	40	14	**1998**
27.15	3.67	10,852	940	3,586	163	9,089	58,476	43	14	**1999**
28.87	3.96	11,459	1,040	3,782	244	12,513	58,489	49	15	**2000**
30.05	3.73	11,871	971	3,977	373	19,787	48,666	39	16	**2001**
29.33	3.61	11,530	984	4,015	516	16,875	39,601	37	16	**2002**
31.01	4.01	12,264	1,027	3,944	680	25,044	43,014	30	24	**2003**
33.49	4.35	13,145	1,048	4,259	854	27,280	47,998	34	23	**2004**
34.66	4.46	13,714	1,165	4,341	729	30,460	49,942	44	19	**2005**
34.65	4.73	13,707	1,317	4,186	724	36,246	49,647	43	24	**2006**
34.68	5.34	13,468	1,433	4,608	822	36,347	59,163	51	20	**2007**
32.97	6.95	12,915	1,802	3,984	963	34,208	81,519	57	24	**2008**
29.69	6.92	11,691	2,024	3,751	1,072	22,639	59,097	52	18	**2009**
29.87	8.18	11,793	2,353	3,741	1,137	19,353	81,716	45	19	**2010**
28.75	10.37	11,436	2,986	3,469	1,506	13,088	107,259	52	15	**2011**
27.07	11.27	10,598	3,205	3,138	1,619	9,159	125,746	59	12	**2012**
24.62	11.79	9,859	3,621	2,883	1,572	8,906	117,659	69	11	**2013**
23.24	12.27	9,241	4,176	2,695	1,514	11,350	97,257	67	13	**2014**
23.79	12.90	9,449	4,738	2,718	1,784	11,318	73,958	76	9	**2015**
25.38	14.12	10,055	5,261	3,006	2,335	9,850	60,271	73	6	**2016**
25.46	17.95	10,144	6,376	3,033	3,154	7,777	96,953	66	9	**2017**
24.83	21.21	9,943	7,601	2,889	3,607	5,954	115,632	58	14	**2018**
23.46	23.57	9,177	8,637	2,735	4,411	6,023	92,083	60	22	**2019**

المصادر: الموقع الإلكتروني لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، *EIA*، وملفات *Excel* المرفقة مع تقريريها: EIA (2019a 2020)، وكما يلي:

مجموع الطاقة الأولية: https://www.eia.gov/totalenergy/data/monthly/.

الوقود السائل: EIA (2019a), *Excel Table 3.3b, Petroleum Trade*, EIA (2020) *Excel Table aeotab 1*.

الغاز الطبيعي: EIA (2019a) *Excel Table_4.3_Natural_Gas_Consumption_by_Sector*.

الفحم: EIA (2019a) *Excel Table_6.1_Coal_Overview.xlxs*, EIA (2020) *Excel Table aeotab 15, Coal*.

الكهرباء: EIA (2019a) *Excel Table_7.1_Electricity_Overview*.

الجدول (8) تجارة النفط الخام، الولايات المتحدة، 1920–2019

ألف برميل يومياً، أ–ب–ي، Thousand BD

	الاستيرادات	الصادرات		الاستيرادات	الصادرات		الاستيرادات	الصادرات
1920	290	24	**1954**	656	37	**1988**	5,107	155
1921	343	24	**1955**	782	32	**1989**	5,843	142
1922	349	28	**1956**	934	78	**1990**	5,894	109
1923	225	48	**1957**	1,023	138	**1991**	5,782	116
1924	213	50	**1958**	953	12	**1992**	6,083	89
1925	169	37	**1959**	965	7	**1993**	6,787	98
1926	165	42	**1960**	1,015	8	**1994**	7,063	99
1927	160	43	**1961**	1,045	9	**1995**	7,230	95
1928	218	52	**1962**	1,126	5	**1996**	7,508	110
1929	216	72	**1963**	1,131	5	**1997**	8,225	108
1930	170	65	**1964**	1,198	4	**1998**	8,706	110
1931	129	70	**1965**	1,238	3	**1999**	8,731	118
1932	122	75	**1966**	1,225	4	**2000**	9,071	50
1933	87	100	**1967**	1,128	73	**2001**	9,328	20
1934	97	113	**1968**	1,291	5	**2002**	9,140	9
1935	88	141	**1969**	1,409	4	**2003**	9,665	12
1936	88	137	**1970**	1,324	14	**2004**	10,088	27
1937	75	184	**1971**	1,681	1	**2005**	10,126	32
1938	72	212	**1972**	2,216	1	**2006**	10,118	25
1939	91	197	**1973**	3,244	2	**2007**	10,031	27
1940	117	105	**1974**	3,477	3	**2008**	9,783	29
1941	139	91	**1975**	4,105	6	**2009**	9,013	44
1942	34	93	**1976**	5,287	8	**2010**	9,213	42
1943	38	113	**1977**	6,615	50	**2011**	8,935	47
1944	122	94	**1978**	6,356	158	**2012**	8,527	67
1945	204	90	**1979**	6,519	235	**2013**	7,730	134
1946	236	112	**1980**	5,263	287	**2014**	7,344	351
1947	267	127	**1981**	4,396	228	**2015**	7,363	465
1948	353	109	**1982**	3,488	236	**2016**	7,850	591
1949	421	91	**1983**	3,329	164	**2017**	7,969	1,158
1950	487	95	**1984**	3,426	181	**2018**	7,768	2,048
1951	491	78	**1985**	3,201	204	**2019**	6,957	2,852
1952	573	73	**1986**	4,178	154			
1953	648	55	**1987**	4,674	151			

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية:

(1) ملفات *Excel* مرفقة مع تقريريها: EIA (2019a 2020).

(2) معلومات إضافية عن النفط الخام من خلال الرابط التالي:
http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_sum_snd_d_nus_mbblpd_a_cur.htm.

الجدول (9) إنتاج واستهلاك الطاقة الأولية حسب مُكَوِّناتها في الولايات المتحدة 1990–2050، *منظور الطاقة السنوي EIA 2020، سيناريو الإشارة*

كودرليون و-ح-ب-س، Quadrillion BTU

	فعلية				إسقاط			
	1990	2000	2010	2019	2020	2030	2040	2050
الإنتاج	**70.7**	**71.3**	**74.9**	**102.1**	**104.0**	**113.3**	**117.0**	**118.2**
النفط الخام والمكثفات (Lease Condensates).	15.6	12.4	11.6	25.6	27.5	29.5	28.9	24.8
سوائل الغاز، Natural Gas Plant Liquids	2.1	2.6	2.7	6.6	7.2	8.8	8.6	8.2
الغاز الطبيعي الجاف	18.3	19.7	21.8	35.0	36.0	40.7	43.9	46.6
الفحم	22.5	22.7	22.0	13.6	12.3	11.3	10.7	10.7
الطاقة النووية (اليورانيوم)	6.1	7.9	8.4	8.4	8.3	7.1	6.7	6.7
الطاقة المائية التقليدية، Conventional Hydroelectric Power	3.0	2.8	2.5	2.6	2.6	2.4	2.3	2.3
البيولوجية، Biomass	2.7	3.0	4.6	4.8	4.7	5.1	5.3	5.5
طاقات متجددة أخرى	0.3	0.3	1.2	4.0	4.5	7.8	9.9	12.6
أخرى	0.0	0.0	0.0	1.4	0.8	0.7	0.7	0.8
الاستهلاك	**84.4**	**98.7**	**97.5**	**100.0**	**99.6**	**99.2**	**102.7**	**109.9**
النفط الخام والمنتجات وسوائل أخرى (Petroleum and Other Liquids)	33.5	38.2	35.3	38.0	38.3	37.0	36.7	38.7
الغاز الطبيعي الجاف	19.6	23.8	24.6	32.1	32.2	32.9	35.3	37.8
الفحم	19.2	22.6	20.8	11.2	10.3	8.5	8.0	7.9
الطاقة النووية (اليورانيوم)	6.1	7.9	8.4	8.4	8.3	7.1	6.7	6.7
الطاقة المائية التقليدية، Conventional Hydroelectric Power	3.0	2.8	2.5	2.6	2.6	2.4	2.3	2.3
البيولوجية، Biomass	2.7	3.0	4.5	3.2	3.1	3.3	3.4	3.6
طاقات متجددة أخرى	0.3	0.3	1.2	4.0	4.5	7.8	9.9	12.6
أخرى	0.0	0.1	0.1	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3

المصادر: هذا الجدول مخلص من تقريري إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، التي ترد بياناتها، فيما بينها، لكل سنة من سنوات الفترة 1990–2050:

1990–2018: EIA (2019a).

2019–2050: EIA (2020).

الجدول (10) إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي الجاف في الولايات المتحدة 1990–2050، *سيناريو الإشارة*

		النفط الخام، *مليون برميل يومياً، م-ب-ي*			**الغاز الطبيعي الجاف**، *ترليون قدم مكعب سنوياً*		
		النفط التقليدي	**النفط المحصور**	**المجموع**	**الغاز التقليدي**	**غاز السجيل/المحصور**	**المجموع**
فعلي	**1990**	7.4	0.0	**7.4**			
	2000	5.4	0.4	**5.8**	11.8	7.4	**19.2**
	2010	4.6	0.8	**5.5**	9.3	12.0	**21.3**
	2019	4.3	8.0	**12.3**	5.5	28.4	**33.8**
إسقاط	**2020**	4.3	8.9	**13.2**	5.1	29.7	**34.8**
	2030	4.6	9.7	**14.3**	4.6	35.0	**39.5**
	2040	4.0	9.9	**13.9**	4.2	38.2	**42.4**
	2050	3.2	8.7	**12.0**	3.9	41.1	**45.0**

المصادر: هذا الجدول ملخص من نفس مصادر الجدول (9).

الجدول (11) آفاق تجارة الطاقة الأولية وأهم مُكَوِّناتها الأحفورية، الولايات المتحدة، 1990–2050، *سيناريو الإشارة*

		مجموع الطاقة الأولية *كودرليون و-ح-ب سنوياً*		**النفط الخام** *مليون برميل يومياً، م-ب-ي*		**الوقود السائل (بما فيه النفط الخام)** *مليون برميل يومياً، م-ب-ي*		**الغاز الطبيعي الجاف** *ترليون قدم مكعب سنوياً*	
		الاستيرادات	**الصادرات**	**الاستيرادات**	**الصادرات**	**الاستيرادات**	**الصادرات**	**الاستيرادات**	**الصادرات**
فعلي	**1990**	18.8	4.8	5.9	0.1	8.0	0.9	1.53	0.09
	2000	28.9	4.0	9.1	0.1	11.5	1.0	3.78	0.24
	2010	29.9	8.2	9.2	0.0	11.8	2.4	3.74	1.14
	2019	23.5	23.6	7.0	2.8	9.2	8.6	2.84	4.56
إسقاط	**2020**	23.9	26.9	7.2	2.9	9.4	10.0	2.76	5.43
	2030	20.4	34.8	6.5	3.0	8.1	11.6	2.17	9.89
	2040	21.1	35.1	6.8	2.8	8.6	11.7	2.06	10.09
	2050	23.5	31.5	7.6	1.6	9.9	9.9	1.98	10.12

المصادر: هذا الجدول ملخص من نفس مصادر الجدول (9).

مصادر الورقة

BP (2019) *BP Energy Outlook 2019,* February.

Cook, S. (2020) 'There Is Nothing Left for Americans to Do in Iraq', *Foreign Policy*, January 6, https://foreignpolicy.com/2020/01/06/america-suleimani-trump-iran-iraq-killing/.

Cunningham, N (2020) 'Not Even Higher Oil Prices Can Save US Shale', oilprice.com, March 22.

Energy Information Administration, EIA (2019a) *Monthly Energy Review December 2019,* December 23.

_____ (2019b) *U.S. Crude Oil and Natural Gas Proved Reserves, Year-End 2018*, December.

_____ (2020) *Annual Energy Outlook 2020 with projections to 2050*, January 29.

Institute for Energy Economics and Financial Analysis, IEEFA (2020) 'Shale Producers Spilled $2.1 Billion in Red Ink Last Year', March.

International Energy Agency, IEA (2018) *World Energy Outlook 2018,* November.

_____ (2019) *World Energy Outlook 2019*, November.

Micallef, J. (2018) 'The Strategic Implications of American Energy Independence', Militry.com, September 27.

OPEC (2019) *2019 World Oil Outlook 2040*, November.

Sitton, R. (2020) 'The U.S. Must Protect Free Markets in the Oil Price War', Bloomberg.com, March 20.

Stanley, A. (2018) *Mapping the U.S.-Canada Energy Relationship*, Center for Strategic International Studies (CSIS) Briefs, Washington DC, May.

US Secretary of the Treasury (1982) *Report to the Congress of the Commission on the Role of Gold in the Domestic and International Monetary Systems*, Volume I, March, Washington DC, http://www.goldensextant.com/Resources%20PDF/Gold%20Commission%20Report%20Volume%20II.pdf.

Wikipedia (2020) 'Bretton Woods System', downloaded 1 March.

Yergin, D. (2009) *The Prize, The Epic Quest for Oil, Money & Power*, Free Press, New York, December, (first edition 1991).

نقاش حول استفسارات اقتصادية ونفطية[1]

د. علي مرزا

تلقيت من الخبير الاقتصادي السيد فاروق يونس، في 28 نيسان 2020، خمس استفسارات اقتصادية/نفطية لغرض النقاش. وفي ما يلي، سأناقش أولاً الاستفسارين المتعلقين بسوق النفط في الولايات المتحدة الذي ظهر فيه لأول مرة سعر سالب للنفط الخام. بعد ذلك سأتعرض للاستفسارات الأخرى التي تتعلق بالعراق.

وبالرغم من أني لم اتطرق للظروف التي تتعلق بالاستفسارين 1 و2، ادناه، في ورقتي الأخيرة، مرزا (2020–ب)، حول استهلاك وإنتاج الطاقة في الولايات المتحدة، إلا أن الورقة تبين خلفية مناسبة لنقاشهما أدناه ومن المفيد الرجوع إليها.

الاستفسار 1: *تشير المعلومات الى هبوط [سعر] نفط غرب تكساس يوم 20 نيسان الجاري الى ما دون الصفر للبرميل الواحد ما هو تعليقكم وما هي برأيكم اسباب هذا الانخفاض وما تأثير تفشي وباء كورونا في حصول هذا الانخفاض؟*

النقاش 1:

في يوم الإثنين 20 نيسان 2020، في تعاملات عقود مستقبلات *futures* تسليم شهر **أيار** في سوق نيويورك *NYMEX*، وصل سعر خام وسيط غرب تكساس *WTI* إلى متوسط سالب قدره **37.63−** دولار/برميل؛ أنظر (1–1) في الشكل (1) أدناه.

ماذا يعني سعر سالب؟ أنه يعني أن المتعامل/البائع يدفع لمتعامل آخر/المشتري (وليس العكس) مبلغ نقدي لاستلام براميل النفط من البائع.

إن انخفاض سعر تسليم شهر أيار لخام *WTI* بالشكل الذي حدث به (أي إلى قيمة سالبة)، في سوق نيويورك*NYMEX* ، كان نتيجة لتفاعل مسألة فنية/تعاقدية مع تأثير متغيرات أساسية *fundamentals* .

ما هي هذه المسألة الفنية/التعاقدية؟ يلتزم كل مُتعامل في سوق نيويورك لعقود مستقبلات خام *WTI* عند استحقاقها أن يستلم، في مدينة *Cushing* في ولاية أوكلاهوما الأمريكية، براميل النفط المتعاقد عليها في

[1] نُشِرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، 12 أيار/مايو 2020.

موعد الاستحقاق (حوالي عشرة أيام، +–، قبل بداية شهر الاستحقاق)، إلا أذا كان قد قام بترتيبات أخرى قبل موعد الاستحقاق. ومن ضمن هذه الترتيبات، في الظروف الاعتيادية، يقوم معظم المتعاملون "بإغلاق"، أي تسوية، عقودهم المستقبلية قبل موعد الاستحقاق من خلال تسويات نقدية، أي شراء أو بيع عقود بديلة *offsetting*، ليتجنبوا استلام براميل النفط. مع العلم، في الظروف الاعتيادية، فأن حوالي 1% فقط من عقود مستقبلات الخام يتم استلام براميل فعلية فيها، حسب *إدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA*.

أما المتغيرات الأساسية *fundamentals* التي تفاعلت مع المسألة الفنية/التعاقدية لتقود، في ظروف غير اعتيادية يوم 20 نيسان 2020، إلى عرض نفط خام مجاناً زائداً دفع علاوة "للمشتري" والتي بلغ متوسطها 37.63 دولار/برميل (أي سعر سالب، **–37.63**)، فاهمها ما يلي:

- عدم قدرة المتعاملين المُسْتَحقة عقودهم العثور على متعاملين آخرين يشترون عقودهم المستقبلية قبل موعد استحقاقها. وهذا كان نتيجة لتوقع عدم وجود طلب عليها، أو انخفاضه بحدة، نتيجة للإجراءات المقيِّدة الشديدة التي صاحبت مكافحة وباء كورونا *COVD-19*.
- ندرة طاقة الخزن للنفط الخام المتاحة للمتعاملين، والكلفة العالية لما قد يتاح منها.

غير أن إمكانية السعر السالب لا تقتصر على التعامل في سوق مستقبلات. فقد يكون البائع منتجاً للنفط وليس بالضرورة متعاملاً في هذه السوق. ففي ظل طاقة خزن محدودة وعالية الكلفة، حينما يتوقع المُنتِج أن انخفاض الطلب هو لفترة غير طويلة فانه يفضل خلالها عدم توقف الإنتاج. ذلك أن التوقف يقود إلى أضرار بليغة في الآبار النفطية تنعكس في الكلفة العالية المستقبلية التي تتطلبها عملية الإنتاج بعد التوقف. لذلك فهو ينتج النفط ويعرضه، إذا أضطر، بسعر دون الكلفة أو مجاناً أو بسعر سالب. ويبدو أن حالة السعر السالب حدثت في بعض مناطق الولايات المتحدة الداخلية *inland* لإنتاج النفط المحصور *tight oil*، في آذار 2020.[2] Fattouh & Imsirovic (2020, p. 7).

ومن الجدير ذكره أن سعر خام *WTI* بلغ 18.27 دولار/برميل في الجمعة 17 نيسان، لينهار إلى –37.63 دولار في الاثنين 20 نيسان (اليوم السابق لموعد استحقاق عقود مستقبلات شهر أيار) ثم قفز إلى 10 دولار في الثلاثاء 21 نيسان واستمر في الزيادة حتى وصل 19.8 دولار/برميل في الجمعة 1 أيار.

إن مدى توفر طاقة الخزن في مدينة *Cushing* ستبقى مشكلة بارزة في الأسابيع القادمة، مما قد يؤدي إلى تقلبات في سعر النفط في عقود مستقبلات شهر حزيران، وما بعده، لخام *WTI*، أو أي من الأسعار الفورية للنفط الأمريكي الذي يواجه طاقة خزن محدودة.

[2] تم بيع خام *Wyoming Asphalt Sour* في أواسط آذار 2020 بسعر سالب قدره –0.19 دولار/برميل؛ أنظر:
BNN Bloomberg (2020).

الشكل (1) أسعار النفط الخام في العالم

(1-1) يومية: *آذار – نيسان/أيار 2020*

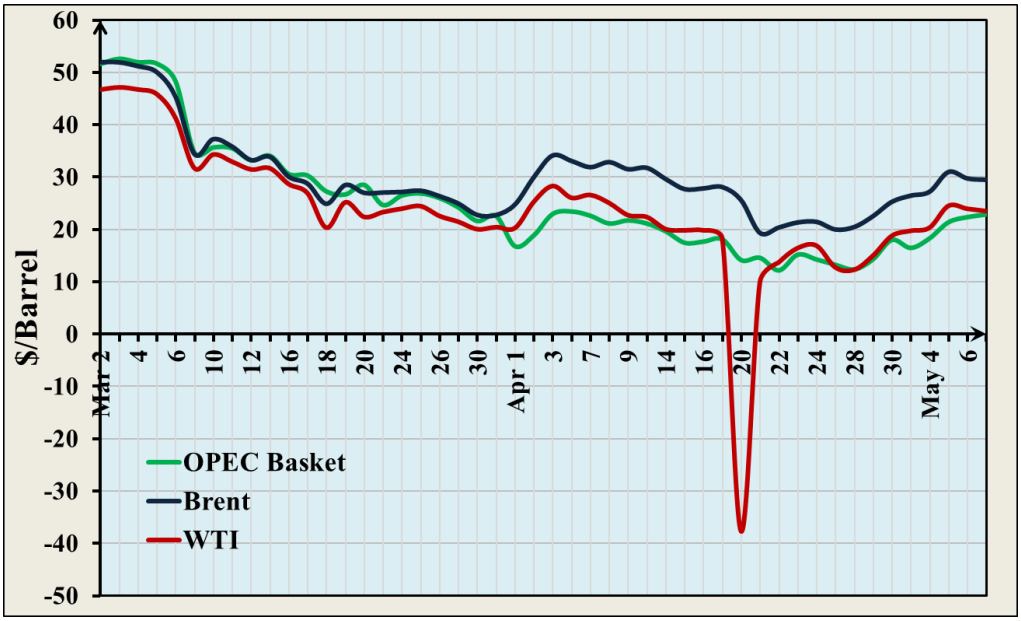

(1-2) شهرية: *كانون الثاني 2019 – نيسان/أيار 2020*

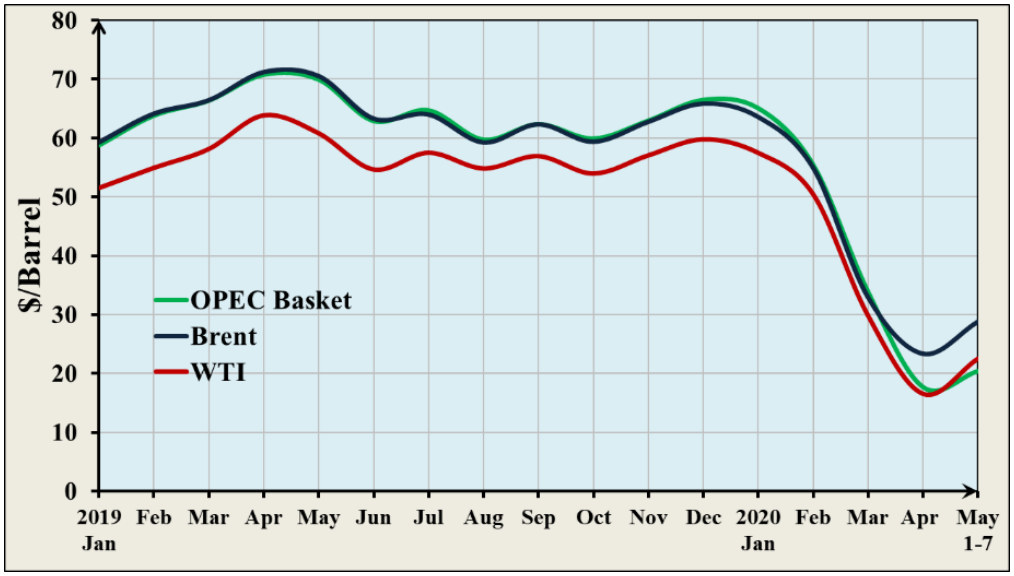

المصادر: رُسم الشكلان على أساس بيانات الأسعار من المصادر التالية:

(1) سعر سلة أوبك اليومي والشهري: الموقع الإلكتروني لمنظمة أوبك.

(2) أسعار خامي برنت و*WTI*:

الشهرية: بيانات البنك الدولي *Pink Sheet*.

اليومية: أسعار الأغلاق من: https://markets.businessinsider.com/commodities/oil-price.

الاستفسار 2 *يشير البعض الى ان التطورات السلبية في سوق النفط ادت الى تكدس براميل النفط في المصافي والمستودعات الامريكية هل يعني ذلك بان الطلب على النفط سيبقى ضعيفا إذا لم تنتهي ازمة كورونا وهل تشكل مشكلة التخزين معضلة كبيرة في الوقت الحاضر؟*

النقاش 2:

في ما يخص هذا الاستفسار فإن بعض جوانبه تم تغطيتها في نقاش الاستفسار 1، أعلاه. بالطبع فأن النقص في طاقة الخزن المتاحة هي مشكلة كبيرة في الوقت الحاضر. مع العلم أن هذه المشكلة تفاقمت أصلاً نتيجة بداية انخفاض أسعار النفط، في شباط 2020، والأقبال على شراء النفط الرخيص وتخزينه بحيث تسبب هذا الأقبال في زيادة درجة استنفاد طاقة الخزن المتاحة سواء في الولايات المتحدة أو في العالم ككل. فحسب البنك الدولي، على سبيل المثال، فأن وتيرة ملء الخزانات في الولايات المتحدة خلال الأسبوعين الأولين من نيسان 2020 كانت أسرع من أي وقت مضى. وحسب نفس المصدر، تتوقع وكالة الطاقة الدولية ملأً إضافيا للخزانات بمقدار الثلث في العالم ككل بنهاية حزيران 2020؛ (2020) World Bank.

ولكن المشكلة الأساس، لما حدث في نيسان وما قبله، هي في انخفاض الطلب نتيجة الإجراءات المشددة لمكافحة وباء كورونا، من ناحية، وعدم اليقين من الفترة التي ستنقضي حتى يتم إيجاد لقاح وعلاج لهذا الوباء، من ناحية أخرى، مما قاد، بدوره، إلى انخفاض تشغيل مصافي النفط وزيادة الحاجة لخزن النفط المنتج محلياً والمستورد. لذلك فأن السعر السالب بالرغم من أنه كان حادثة وقتية غير انه إشارة لما سيحدث إذا استمر عدم اليقين وما يترتب عليه من نقص الطلب على النفط وما يتبع ذلك من تخفيض في الإنتاج والاستثمار في الولايات المتحدة وفي العالم.

من المناسب أيضاً، مراجعة ورقتي مرزا (2020–ب) التي أشرت أليها أعلاه.

الاستفسار 3: *تشير بعض الدراسات الى ان المبلغ الذي سيتم صرفه على الرواتب سيرتفع الى 56 ترليون دينار في موازنة عام 2020 فكيف برأيكم تدبير هذا المبلغ دون المساس برواتب الموظفين باعتبارها (خط احمر).*

النقاش 3:

كان من المناسب ذكر عنوان هذه "الدراسات" التي أشرت أليها في الاستفسار والتي تقترح الرقم 56 ترليون دينار "للرواتب" والذي يعادل 47 مليار دولار. وهذا الرقم أكبر من مجموع عوائد النفط في 2020 الذي تتوقعه وزارة النفط والذي ذكره وزير النفط، في مقابلة على قناة الشرقية الفضائية في 4/25، بمقدار 40 مليار دولار.

إن توقع وزارة النفط لعوائد نفطية 40 مليار دولار سيعتمد تحققه على ظروف غير يقينية تتعلق بالمسار الذي ستتخذه الأسعار والكمية التي سيتمكن العراق من تصديرها حتى نهاية 2020. ففي خلال الأشهر الأربعة الماضية انخفضت عوائد تصدير النفط بحدة من 6.2 مليار دولار في كانون الثاني إلى5.1 مليار دولار في شباط إلى 3.0 مليار دولار في آذار وإلى 1.4 مليار دولار في نيسان (مجموع 15.6 مليار دولار) لنفس كمية التصدير، تقريباً، ومقدارها حوالي 3.4 مليون برميل يومياً، خلال الأربعة أشهر هذه. ومما يثير الانتباه أنه بينما كان سعر نفط برنت يزيد على متوسط سعر تصدير النفط العراقي بحوالي 3.5 دولار/برميل فقط لشهري كانون الثاني وشباط 2020 فإنه أصبح 4.8 دولار/برميل في آذار ليقفز إلى 9.5 دولار/برميل في نيسان؛ موقع وارة النفط العراقية وبيانات البنك الدولي *Pink Sheet*. وتتكرر ذات الملاحظة عند قياس الفرق بين سعر خام برنت وسعر سلة أوبك، كما يتبين من (1–2) في الشكل (1)، أعلاه. فبينما كان سعر برنت **يقـلُ** بحوالي متوسط (–دولار واحد/برميل) عن سعر سلة أوبك خلال كانون الثاني–آذار 2020 فأنه أصبح **يزيـد** على سعر سلة أوبك بحوالي 5.7 دولار برميل في نيسان 2020.[3] ويشير ذلك إلى ضراوة المنافسة بين مُصدري النفط بحيث تدفعهم، ومنهم العراق، لمنح خصومات عالية على السعر لغرض تصريف النفط. وهذا بدوره يشير إلى ما يمكن توقعه حتى تنتهي ظروف وباء كورونا.

لهذا فأن عدم اليقين من مستوى عوائد تصدير النفط المستقبلية، خلال هذه السنة على الأقل، في ضوء حد أدنى من النفقات في الميزانية الاتحادية لابد من الحفاظ عليها، يمثل معضلة صعبة مما يتطلب تظافر الجهود لإيجاد تسوية مناسبة لها.

في هذا المجال، قد يكون مفيداً مراجعة ورقتي مرزا (2020–أ) التي ناقشت، بجانب منها، الطرق الممكنة لتمويل العجز "المتوقع" في 2020.

الاستفسار 4: *جاء في كتابكم الاقتصاد العراقي [الأزمات والتنمية] صفحة 51 تبعات النمو السكاني [الفصل الثالث] " **تنصرف تبعات النمو السكاني الى تأثيرات عميقة اقتصادية واجتماعية وسياسية ولعل في مقدمة التأثيرات الاقتصادية حجم قوة العمل او عرض العمل اي عدد الاشخاص الذين يعملون وأولئك الذين يبحثون عن عمل**". ارجو التفضل بألقاء الضوء على طبيعة هذه المشكلة وكيفية وضع الحلول المناسبة لمعالجتها.*

[3] يلاحظ أيضاً، كما يتبين من (1–2) في الشكل (1) في المتن، أنه بينما كان سعر سلة أوبك أقرب إلى سعر برنت منه إلى سعر *WTI*، خلال الفترة كانون الثاني 2019 – آذار 2020، فأنه أصبح أقرب إلى سعر *WTI* منه إلى سعر برنت في نيسان والأسبوع الأول من أيار 2020.

النقاش 4:

بالإضافة لما ورد في الفصل الثالث من الكتاب حول النمو السكاني، وما يقود إليه من توسع عرض العمل ونقص فرصه في ظل ظروف العراق، وما يتبع ذلك من بطالة وفقر، الخ، فكما تلاحظ في الفصل 19 من الكتاب، تم اقتراح معالجات تقوم على تحقيق التنويع الاقتصادي في الأمد المتوسط/الطويل. وبعض سياسات التنويع بُحثت في هذا الفصل كما بحثها أيضاً العديد من الاقتصاديين العراقيين والاقتصاديين في العالم، بما في ذلك إمكانياته (أي التنويع) في إتاحة فرص مستدامة للاستخدام. ولكن لحد الآن، وفي ما خلا مناهج عامة، وردت بشكل غير محدد ولا مُفَصَّل، في وثائق رسمية، جميعها تلقى مسؤولية تحقيق التنويع الاقتصادي على "السوق" بدون تجربة تاريخية حقيقية تساند هذا التوجه. كما أن ما ذكر منها في خطط "التنمية الوطنية" أنما ورد أيضاً بعموميات بدون برامج فعالة ولا قائمة مشاريع استثمارية محددة ولا مناهج مرسومة بشكل واضح ولا متابعات زمنية وتنفيذية، الخ، كما بَيَنْتُ ذلك في الفصلين 14 و15 من الكتاب. لذلك استمر الهيكل الإنتاجي هشاً غير قادر على توليد فرص عمل ملموسة ومستدامة في النشاطات السلعية غير–النفطية، واستمر الاعتماد على الاستخدام في الجهاز الحكومي.

إن تَحَوّل العديد من الوزارات إلى مؤسسات محاصصة غير كفوءة في أداء مهامها ساهم في تواضع أداء الإدارة الاقتصادية، كما قاد إلى التأخير الكبير في تنفيذ المناهج والبرامج المعلنة، إضافة لانخفاض فعاليتها. وبالنتيجة تم تجنب القضية الأساسية في ضرورة وجود وزارات فعالة تساهم مع وزارة التخطيط/مجلس التخطيط في اقتراح والاشراف والأسناد لبرامج وخطط وبرامج وطنية/تنموية للتنويع الاقتصادي.

بالطبع هناك معضلة تتمثل في أن الاستخدام في الجهاز الحكومي منخفض الإنتاجية، عموماً، وبجانب ملموس منه (أي الاستخدام) يمثل وسيلة لتوزيع الريع النفطي أكثر منه تقديم خدمات فَعَّالة للمواطنين. وهذا قاد لبطالة مُقَنَّعة عالية فيه. ولكن هذه المعضلة لا يمكن حلها في الأمد القصير بإجراءات تقود لمزيد من البطالة و/أو الفقر، مما يزيد، بالإضافة للفساد، التململ الاجتماعي والاحتجاجات.

الاستفسار 5: *جاء في كتابكم انف الذكر [الفصل 16] "**يتضح غياب معالم لسياسات مالية واقتصادية واضحة [من] مبالغة الميزانيات لنفقاتها واستهداف إنفاق اعلى من الابراد المتوقع [...]**" ما هي من وجهة نظركم الاسباب الكامنة وراء هذه السياسة وهل ان ذلك نتيجة للشعور العام بوفرة الموارد النفطية ارجو ابداء ملاحظاتكم حول السياسة المالية التي اتبعت بعد عام 2003 وحتى الان؟*

النقاش 5:

لقد تَطَرَقت لجانب مهم من هذا الاستفسار في نقاش الاستفسار السابق. لأكرر: خلافاً للموازنات الإتحادية **المخططة** التي رُسِمت جميعها بعجز مخطط، فأن حجم النفقات والإيرادات الفعلية قاد إلى فائض (وليس عجز) في الميزانيات الاتحادية **المنفذة** لكافة السنوات 2003–2019 في ما عدا سنتي 2015 و2016. وهذا يدلل بوضوح على تواضع السياسات المالية المتعلقة بالإنفاق العام عموماً، من ناحية، وتواضع السياسات التنموية المتعلقة بالإنفاق الاستثماري، من ناحية أخرى، والنابعين من ضعف الإدارة الاقتصادية والتخطيط. هذه مسألة ليست اقتصادية فقط، لذلك من الضروري أن يساهم أصحاب الاختصاصات الأخرى في تفسير استمرارها.

وبالإضافة لمراجعة الفصل 11 من الكتاب الذي يتعلق، بجانب منه، بتوزيع تخصيصات نفقات الميزانية على المحافظات، من المناسب أيضاً ملاحظة أني بينت رأي في السياسة المالية في كتابي في الفصل 16 الذي أنت اقتبست منه في الاستفسار أعلاه. وكذلك من المفيد مراجعة ورقتي مرزا (2020–أ)، التي تتطرق، من بين مواضيع أخرى، لهذا الموضوع.

المصـــادر

BNN Bloomberg (2020) 'Negative Oil Prices? They Are Already Here', April 2.

Fattouh, B., Imsirovic, A. (2020*) Shocks and Differentials: How are oil markets coping*? The Oxford Institute for Energy Studies, April.

World Bank, WB (2020) *Commodity Markets Outlook April 2020*, May 1.

مرزا، علي (2020–أ) " قضايا اقتصادية في العراق 2003–2020 – الهيكل الإنتاجي، السياسات المُتَبَعة والأزمات الحالية"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 15 نيسان.

_____ (2020–ب) "استهلاك وإنتاج الطاقة ومكوناتها في الولايات المتحدة – تبعات الاكتفاء/الاستقلال في مجال الطاقة""، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 26 نيسان.

تأثير وباء كورونا في سوق النفط العالمية
والتبعات المتوقعة على الدول المنتجة في المنطقة العربية[1]

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة

لقد أصاب وباء كورونا *Covid-19* الاقتصاد العالمي، الذي كان أصلاً يتسم بمؤشرات ركودية قبل الوباء، بتأثير سلبي شديد. فالإجراءات المُقيدة للحركة والعمل والسفر في معظم دول العالم لمواجهة الوباء، بالإضافة لردة فعل العديد من المستهلكين والمنتجين في تخفيض نشاطهم الاقتصادي (الانفاق)، تمثل صدمات يمكن ان تتسبب في كساد عميق في معظم إن لم يكن جميع دول العالم. وستكون أشد تعرضاً لها الدول متوسطة الدخل/النامية والفقيرة ذات النظام الصحي الضعيف، من ناحية، وتلك التي تعتمد على السياحة وتحويلات العاملين من الخارج والتي تعتمد على تصدير السلع الأولية، ومن ضمنها النفطية/الغاز في المنطقة العربية، من ناحية أخرى. وإضافة إلى وقع الأمد القصير للكساد الذي سببه الوباء، لحد الآن، فأنه قد يقود إلى آثار مستديمة من خلال قنوات عدة، كانخفاض الاستثمار وتدهور مهارات العاطلين وتراجع نشاط التجارة الدولية وتراجع الترابط العالمي في التصنيع والتجهيز. هذا إضافة لزيادة عدد الفقراء. وتعتمد شدة الكساد المتوقع وآثاره متوسطة وبعيدة المدى على المدة التي سيتم التوصل خلالها إلى لقاح و/أو علاج للوباء.

وإلى جانب آثارها قصيرة/متوسطة المدى قد تتسبب تبعات الوباء في إضعاف الطلب العالمي على النفط، في المدى البعيد، ولا سيما في النقل، فضلاً عن استمرار تأثير عوامل أخرى فاعلة أصلاً، في ذات الاتجاه، والمتمثلة في منافسة الطاقات المتجددة وزيادة كفاءة استعمال الوقود. وهي بذلك قد تُسَرِّع في وصول الطلب العالمي على النفط إلى ذروته *peak demand* مقارنة بما كان متوقعاً قبل الوباء. من ناحية أخرى، قد تساهم تبعات الوباء أيضاً في تقوية مظاهر جيوسياسية تتمثل في تغير في القواعد والتحالفات العالمية التي أخذت بإعادة التكوين خلال العقدين الماضيين والتي تساهم، بدورها، في تصدع نظام القطب الواحد الذي تَكَوَّن في اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز أقطاب اقتصادية/جيوسياسية كبرى صاعدة خاصة الصين وأيضاً الهند ودولاً أخرى، تكاملت وتفاعلت في ما بينها ومع نظام العولمة.

وفي إطار إمكانية أو احتمال مساهمة الوباء في زيادة إضعاف الطلب العالمي على النفط في الأمد الطويل، سيقود ذلك، في ظل تواضع جهود التنويع الاقتصادي للدول المنتجة للنفط والغاز في المنطقة العربية، إلى المساهمة في تراجع أهميتها الاقتصادية وربما الاستراتيجية في العالم، عموماً.

[1] نسخة مُنقحة لورقة نُشِرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، 20 آب/أغسطس 2020.

ثانياً: الآثار الاقتصادية العالمية

(2-1) الكساد المتوقع

على الرغم من اتفاقها على الآثار السلبية الشديدة لوباء كورونا على الاقتصاد العالمي، تختلف الآراء حول مداها وحجمها وديمومتها، اعتمادا على الفترة التي ستنقضي حتى يتم التوصل إلى لقاح و/أو علاج. وفي ظل عدم اليقين في هذا المجال تتعدد التوقعات من حصول كساد عالمي حاد (انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي *GDP*) خلال 2020 يعقبه تحسن مستدام، إلى كساد طويل الأمد من النوع الذي يتعلق بنقص الطلب الفعّال يستغرق 2021، بالرغم من تحسنها نسبياً عن 2020، وما بعدها، بما يترافق مع تغير في عادات الانفاق نحو الحذر في الاستهلاك والاستثمار. على سبيل المثال، في الوقت الذي يَتوقع صندوق النقد الدولي (ومنظمة أوبك) تدهوراً في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحوالي 3% في 2020 يتبعه نموّ مقداره 5.8% في 2021، يتوقع البنك الدولي تدهوراً يبلغ 5.2% في 2020 يتبعه نموّ مقداره 4.2% في 2021. ولا يبين أي منهما ما يُتَوَقع أن يكون عليه النمو بعد ذلك. غير أن هذه توقعات تعتمد على نتائج الانفتاح المحدود في العالم حتى شهر حزيران ومساره الحذر، وقد تتغير صعوداً أو نزولاً. ولكن بالرغم من اختلافها تتفق التوقعات في عودة النشاط الاقتصادي العالمي تدريجياً. World Bank (2020a), OPEC (2020b), WP (2020), Davies (2020), FT (2020).

وفي هذا المجال ستختلف مناطق العالم في الآثار السلبية لوباء كورونا. حيث يُتَوَقع قدرة أكبر للدول المتقدمة، من خلال سياساتها المالية، على تجنب نتائج سلبية، عندما تبنت حزم إنفاقية لإعانة العاطلين وأسناد المنتجين بغية إدامة مستوى من الطلب الفعّال يساعد في التغلب على عوامل الكساد التي أثارتها إجراءات الأغلاق (أي تحديد الحركة والعمل والسفر، الخ). هذا إضافة للضرورة الاجتماعية النابعة من تجنب القاء أعداد كبيرة من العاملين في العوز والحاجة. ويُقَدِّر صندوق النقد الدولي حجم هذه الحُزم حتى أوائل حزيران 2020 بحوالي 9 ترليون دولار؛ (2020) WP. وإلى جانب ذلك، أتُبِعت سياسة نقدية متساهلة، *quantitative easing*، من قبل البنوك المركزية، كالاحتياطي الفدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوربي وبنوك مركزية أخرى، Belz, *et al* (2020)، وذلك بغية توفير تمويل مُيَسَّر (بأسعار فائدة منخفضة) خاصة للأعمال الصغيرة والمتوسطة. غير أن معظم الدول متوسطة الدخل وكذلك الفقيرة ليس لها القدرة على تبني مثل هذه الحُزم و/أو اللجوء للسوق المالية الدولية للحصول على قروض ميسرة، عدا عن بعض الدول متوسطة الدخل/الصاعدة التي استطاعت الحصول على قروض من هذه السوق. وسيقود نقص التمويل في الدول الفقيرة والنامية إلى فقر شديد ومشاكل اجتماعية خطيرة، وبالنتيجة تدهور الطلب الفعّال الضروري لإدامة دوران عجلة الاقتصاد، ومن ثم ارتفاع البطالة، هذا إضافة لانخفاض تحويلات العاملين من الخارج. World Bank (2020a). مع

العلم أن صندوق النقد الدولي أتاح تسهيلات لتمويل عاجل محدود، وربما متواضع، لبعض الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل وكذلك قام بالاشتراك مع البنك الدولي بمبادرة تأجيل خدمة الدين الخارجي لهذه الدول في إطار ديون نادي باريس الرسمية (ولكن ليس ديون نادي لندن التجارية ذات الأهمية الأكبر) ووافقت عليها دول مجموعة العشرين *G20*. من ناحية أخرى، لجأت الدول النفطية التي تمتلك صناديق سيادية ذات أرصدة ملموسة إلى بيع جزء من أصولها لتوفير التمويل اللازم للعجز في ميزانياتها.

وفي النتيجة فإن معدل الدخل العالمي، *per capita GDP*، سيتقلص عموماً غير انه سيكون أشد في الدول متوسطة الدخل والفقيرة، مما يقود لألقاء ملايين من البشر تحت خط الفقر. World Bank (2020a), WP (2020). ففي ضوء توقعات البنك الدولي لتدهور الناتج العالمي، *GDP*، لسنة 2020 بنسبة 5.2%، على سبيل المثال، فإن عدد الفقراء في العالم يمكن أن يزداد بحوالي 104–166 مليون شخص، الغالبية العظمى منهم في الدول متوسطة الدخل/النامية والفقيرة. [2, 3]

(2-2) كساد وباء كورونا وكساد 2008

من المناسب التعرض لاستمرار تأثير وباء كورونا في احتمال تسبب كساد عالمي ومدى تماثله لما حدث في أواسط 2008. فعلى عكس أزمة كورونا، حدثت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 من "داخل" النظام الاقتصادي في الدول المتقدمة؛ Krugman (2020). فلقد تراكمت ديون القطاع العائلي، خاصة في الولايات المتحدة، نتيجة للتوسع في منح الائتمان لهذا القطاع وذلك لتعويض نقص الطلب الفعّال الذي نتج، بجانب كبير منه، من انخفاض نموّ دخول (أجور) العاملين، بدرجة ملموسة، مقارنة بنمو الريع والأرباح خلال العقدين والنصف السابقة لعام 2008؛ Piketty (2014). وبحلول عام 2008 وصل تراكم الديون حداً ظهر فيه العجز

---

[2] انطلاقاً من عدد فقراء العالم في عام 2018 كأساس، تشير دراسة إلى أن وباء كورونا يمكن أن يتسبب، في الأمد القصير، بزيادة هذا العدد بحوالي 80–130 مليون شخص في حالة انخفاض معدل الدخل العالمي للشخص، *per capita GDP*، في عام 2020، بنسبة 5%، وإلى 180–280 مليون شخص، لنسبة انخفاض معدل الدخل 10%، وإلى 420–580 مليون شخص، لنسبة انخفاض معدل الدخل 20%. والغالبية العظمى منهم ستكون في الدول متوسطة الدخل النامية والفقيرة. أنظر: Summer, *et al* (2020). ولقد احتسبت الدراسة هذه المديات، لكل نسبة انخفاض في معدل الدخل، لثلاثة خطوط للفقر: 1.9 دولار/شخص/يوم، 3.2 دولار/شخص/يوم، 5.5 دولار/شخص/يوم، مقاسة بالقوة الشرائية المعادلة، *PPP*، بأسعار 2011. مع العلم ان هذه الدراسة لم تأخذ بالاعتبار التأثير المُخَفِف (لاحتمال الفقر) لحزم الأنفاق التي تم تبنيها في عدة دول ولا سيما المدفوعات التحويلية لتعويض جزء من دخل الذين فقدوا أعمالهم نتيجة الوباء.

[3] كما مبين في المتن يتوقع البنك الدولي تدهور الناتج المحلي العالمي في 2020 بنسبة 5.2%. ويتضمن ذلك تدهور معدل الدخل العالمي للشخص بحوالي 6.2%. إذ تبلغ نسبة نمو سكان العالم السنوية حوالي 1% حسب United Nations (2020). ومن خلال توصيل عدد الفقراء لنسبتي التدهور 5% و10% حسب خطوط الفقر المبينة في Summer, *et al* (2020) توصلنا لأرقام 104–166 مليون شخص، المبينة في المتن.

في خدمتها خاصة الديون العقارية، وكذلك ظهور نقص في الطلب الفعّال. من ناحية أخرى، وبالعلاقة بذلك، قادت المضاربات المالية، في سوق قليلة الانضباط ووسائل مالية لم تستطع السياسات أو التنظيمات الحكومية، *regulations*، الحَدْ من مجالها وتأثيراتها المُخَلخِلة، إلى افلاس واسع حين انهارت أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية المترابطة في أواسط 2008. ولقد حدا ذلك بالسلطات المالية/النقدية في الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة إلى تبني حزم انقاذ خاصة لمؤسسات مالية كبيرة مع حزم للأنفاق لتنشيط الطلب الفعّال. في المقابل، في ظل الوباء، جاءت الصدمة من "خارج" النظام الاقتصادي ولكنها مثل صدمة 2008 تسببت في انخفاض الدخول مما يتسبب أيضاً في انخفاض الطلب الفعّال وإثارة مشكلة العجز في الإيفاء بخدمة ديون القطاع العائلي. غير أن حزم الانفاق التي تبنتها الدول المتقدمة خففت لحد الآن من مشكلة انخفاض الطلب الفعّال، من ناحية، وأجَّلَت حدوث الإفلاس الواسع خاصة ما تبين من استجابة الأسواق المالية لهذه الحزم من خلال ارتفاع أسعار الأسهم بالرغم من احتمال استمرار الكساد، من ناحية أخرى. ولكن الإفلاس الواسع قد يتحقق ويتزايد في ما إذا استمرت إجراءات الوباء في تحديد الحركة والعمل، مما قد يتسبب بانهيار أسعار الأسهم في السوق المالية وما تجر أليه من آثار مشابهة لما حدث في الأزمة المالية في 2008.

ثالثاً: الوضع النفطي العالمي في ظل الوباء

(3-1) الطلب والعرض وانهيار الأسعار

واجه النفط، خلال العقود السابقة عموماً في العالم، منافسة من قبل الطاقات المتجددة في استعمالات عديدة، ساندتها وروَّجت لها سياسات لاستبدال الوقود الأحفوري *fossil fuel* حفاظاً على استدامة البيئة، من ناحية، وتقليل الاعتماد على مناطق تجهيز غير مستقرة جيوسياسياً، من ناحية أخرى. وفي ذات السياق تَعَرَّض نفط أوبك لمنافسة شديدة من قبل خامات مُنتَجة في دول متعددة، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وغيرهما. ولقد كانت مُحصِّلة الاستبدال تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط، ومن ضمنه تباطؤ الطلب على نفط دول أوبك والذي قوَّاه منافسة الخامات الأخرى؛ مرزا (2019).

وقد ظهرت بوادر من التباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي انعكس بدوره على الطلب على النفط منذ أواخر 2019، مما قاد إلى انخفاض أسعار النفط، باعتدال نسبياً، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2020. ولكن الانخفاض استمر بوتيرة أسرع خلال آذار–نيسان، نتيجة لعاملين متفاعلين: (أ) انخفاض الطلب نتيجة لإجراءات مكافحة وباء كورونا، (ب) عدم انخفاض الإنتاج/العرض العالمي من النفط. Pascual (2020).

فمن ناحية العرض، لم ينخفض الإنتاج العالمي استجابة لانخفاض الطلب. ولقد ساهم في ذلك، من بين عوامل عدة، عدم الاتفاق، في اجتماع دول *أوبك+* في 5 آذار 2020، على الاستمرار بتنظيم/تخفيض

الإنتاج.[4] إذ تُبين بيانات *إدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA* أن إنتاج العالم من النفط (الخام وسوائل الغاز والسوائل الأخرى ومكتسبات التكرير) بقي ثابتاً تقريباً بين شباط ونيسان، عند حوالي 100 مليون برميل يومياً، م–ب–ي. وقد كان ذلك محصلة لارتفاع إنتاج دول أوبك من 33.30 إلى 35.36 م–ب–ي، وثبات إنتاج النفط الروسي تقريباً عند حوالي 11.55 م–ب–ي (أرتفع بمقدار 0.06 م–ب–ي فقط بين الشهرين) وانخفاض إنتاج الدول الأخرى من 55.43 إلى 53.08 م–ب–ي، لهذين الشهرين، تباعاً. أنظر: EIA (2020a, 2020b).[5] أي ان الزيادة في مجموع إنتاج دول أوبك عوضت، تقريباً، الانخفاض في إنتاج الدول الأخرى بين هذين الشهرين. وبالترافق مع طلب ضعيف على النفط الذي أضعفه أكثر تطبيق إجراءات وباء كورونا، قاد ذلك إلى انهيار أسعار النفط، بحيث انخفض سعر خام برنت من 55 دولار/برميل في شباط إلى 33 دولار في آذار/مارس وإلى 23 دولار في نيسان/أبريل، 2020؛ أنظر: World Bank (2020b).

(3-2) العودة إلى تنظيم الانتاج

لقد ظهر واضحاً لدول *أوبك+*، في أوائل شهر نيسان/أبريل 2020، أن اقتصاداتها مهددة نتيجة الانهيار في أسعار ومن ثم عوائد تصدير النفط. وأمتد هذا الأمر لمعظم منتجي النفط في العالم، ولا سيما في الولايات

---

[4] في كانون الأول/ديسمبر 2016 حصل اتفاق بين دول أوبك ومجموعة من دول منتجة اخرى للنفط، في مقدمتها روسيا، من خلال *"اعلان للتعاون Declaration of Cooperation OPEC and non-OPEC"*، OPEC (2016, 2017)، لما أصبح يُعرف اعلامياً *أوبك+ OPEC+*. ويقوم هذا الإعلان على أساس تنظيم الإنتاج من خلال جدولة تخفيض تلتزم بها دول *أوبك+* لمنع تدهور الأسعار. ولقد جاء هذا التنسيق/الاعلان بعد فترة من التوتر/التنافس بين دول أوبك وبينها وبين دول منتجة أخرى بغية زيادة "حصتها" في السوق خلال السنوات 2014–2016. فلقد كان الاعتقاد أن انخفاض الأسعار سيقود إلى تحجيم انتاج النفط خارج دول أوبك، لا سيما النفط المحصور *tight oil* في الولايات المتحدة، وفي ذات الوقت زيادة حصة دول أوبك في سوق النفط. ولكن بعد انخفاض محدود في إنتاج الولايات المتحدة من هذا النفط لفترة وجيزة عاد بعدها إلى الزيادة، من ناحية، وعدم زيادة حصة دول أوبك بدرجة ملموسة نتيجة لانخفاض الأسعار، من ناحية أخرى، تخلّت دول أوبك في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 عن استراتيجية زيادة حصتها في السوق، وسعت لتنظيم الإنتاج مجددا ليس فقط في ما بينها وإنما أيضاً مع المتعاونين الجدد ضمن *أوبك+*. مرزا (2018)، الفصل الثامن. ومن المناسب أن يُذكر أنه اعتباراً من بداية 2020، بلغ عدد اعضاء منظمة أوبك ثلاثة عشر دولة هي: الجزائر، أنغولا، كونغو، غينيا الاستوائية، غابون، أيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، السعودية، الأمارات، فنزويلا. أما الدول المتعاونة معها، منذ اعلان 2016 (ضمن *أوبك+*)، فهي: روسيا، قطر، أذربيجان، البحرين، بروناي، كازخستان، ماليزيا، المكسيك، عُمان، السودان، جنوب السودان.

[5] لقد كان عدم الاتفاق، أساساً، بين روسيا والسعودية؛ أنظر: Sandish & Johnson (2020). وبموجب بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية *EIA* أرتفع إنتاج السعودية من النفط (الخام وسوائل الغاز والسوائل الأخرى ومكتسبات التكرير) من 9.80 م–ب–ي، في شباط/فبراير إلى 11.65 م–ب–ي في نيسان/أبريل 2020، أي بزيادة قدرها 1.85 م–ب–ي. من ناحية أخرى، حسب بيانات أوبك، بلغ مجموع زيادة دول أوبك من النفط الخام 2.68 م–ب–ي بين هذين الشهرين؛ OPEC (2020a, 2020b)، في حين تبين بيانات *EIA* زيادة إنتاج النفط الخام لدول اوبك بحوالي 2.05 م–ب–ي بين هذين الشهرين، EIA (2020a)، أي أقل 0.63 م–ب–ي مما تبينه بيانات أوبك.

المتحدة، مما قاد إلى ضغط عالمي لتنظيم/تخفيض الانتاج. ولقد دفع ذلك دول *أوبك+* للتوصل، في 9 نيسان، لاتفاق لتخفيض الإنتاج. وفي أعقابه، في 12/10 نيسان، اتفقت دول مجموعة العشرين *G20* بما فيها الولايات المتحدة وكندا ودول أخرى منتجة للنفط، كالنرويج وغيرها، على تخفيض الإنتاج أيضاً. ولعل في مشاركة رئيس *هيئة سكك حديد تكساس* الأمريكية *Railroad Commission of Texas* (المسؤولة عن تنظيم، *regulation*، صناعة النفط والغاز في الولايات المتحدة)، في اسناد جهود *أوبك+* على تنظيم الإنتاج، إشارة لإدراك أهم الدول والمناطق المنتجة في العالم أن الاستثمارات في الصناعة النفطية قد تصاب بنكسة تؤثر عليها في المدى البعيد بشكل ملموس. لذلك عادت الأسعار للزيادة بعد تفعيل الاتفاق في أيار/مايو من ناحية، وقيام العديد من دول العالم بتخفيف الإجراءات المشددة على العمل والحركة، من ناحية أخرى. فلقد أرتفع سعر برنت من 23 دولار/برميل في نيسان إلى 31 دولار في أيار وإلى 40 دولار في حزيران؛ أنظر: World Bank (2020b).

رابعاً: الآثار المتوقعة على الدول النفطية/المنطقة العربية

(4-1) ارتفاع وانهيار أسعار النفط: استغلال الفرص وضياعها

لا شك أن فترات الانخفاض والارتفاع الحادَّين في أسعار النفط خلال العقدين المنصرمين (بما فيها انهيار كانون الثاني–نيسان 2020) قد كشفت بوضوح جانباً مهماً من الخلل في الاقتصادات الريعية النفطية العربية، من ناحية الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تثار عند انخفاض الأسعار ومن ثم العوائد، والتباين بينها في إدارة واستغلال الفوائض عند ارتفاع الأسعار.

ولعل أبرز هاجس في دول هذه الاقتصادات هو تفادي أزمات الانخفاض، من خلال إدامة التحويلات النقدية الاجتماعية في الميزانية العامة والتي تمثل أحد أهم أسس "العقد الاجتماعي" للدول الريعية، عموماً. هذا إضافة لمسألة إدامة مستوى التشغيل في القطاعين العام والخاص، لما للأنفاق الحكومي من أثر حاسم في إدامة النشاط الاقتصادي وتأمين عدم ارتفاع البطالة في الاقتصاد عموماً. Hamilton (2020).

السنوات 2008–2016

شرع انخفاض 2008 وانخفاض 2014–2016، من مستويات عالية. فقد أنخفض سعر سلة أوبك خلال النصف الثاني من 2008 من 131 دولار/برميل في تموز/يوليو إلى 39 دولار في كانون الأول/ديسمبر (نسبة انخفاض 71%). كما انه أنخفض من 108 دولار/برميل في حزيران/يونيو 2014 إلى 27 دولار في كانون الثاني/يناير 2016 (نسبة انخفاض 75%). ولقد كان تأثير الانخفاض الثاني أشد من الأول نتيجة لاستغراقه سنة ونصف في حين أستغرق الأول نصف سنة، من ناحية، وتَزايدْ حجم الإنفاق في الميزانيات العامة للدول

المصدرة للنفط وحاجتها لإيرادات نفطية أكبر لتمويله، من ناحية ثانية. انظر الشكل (1) أدناه. وبعد الهزات التي تعرضت لها الاقتصادات النفطية في حينه، عادت الأسعار إلى مستويات ملائمة، أي قادرة على تمويل الميزانيات العامة بفائض او بدون عجز كبير.

لا بل أنه بعد انخفاض 2008 عادت الأسعار لتستمر بالارتفاع حتى وصلت مستويات عالية لمدة طويلة غير مسبوقة، 2009–2014. ولقد قادت هذه الارتفاعات إلى فوائض كبيرة تَجَمّع قسم منها في صناديق سيادية تبين أن الدول التي كَوّنتها كانت لديها نظرة طويلة الأمد في استغلال فرصة تنامي الفوائض الريعية لتكوين احتياطي/ادخار ينفع وقت الشدة. هذا إضافة لصغر عدد سكانها نسبياً كدول الخليج العربي وليبيا. في نفس الوقت لم تمتلك أو لم تستطع دول اخرى تجميع ادخارات مماثلة تُذكر في صناديق سيادية أو غيرها كالعراق.

الشكل (1) تطور سعر سلة أوبك 2003–2020

متوسطات شهرية

المصدر: رُسِم الشكل على أساس متوسطات شهرية لسلسلة سعر سلة أوبك (اليومي) كما وردت في الموقع الإلكتروني لأوبك. وتبدأ السلسلة من الأول من كانون الثاني/يناير 2003؛ أنظر: OPEC (2020d).

ملاحظة: سنة 2020 تشمل الأشهر السبعة الأولى فقط.

كانون الثاني/يناير–تموز/يوليو 2020

خلال كانون الثاني–نيسان، 2020، بدأ انهيار الأسعار من مستويات كانت أصلاً تعتبر "غير عالية" بالنسبة للدول المُصَدِّرة، وإنما على حدود التمويل المقبول؛ أي بدون عجز كبير في ميزانياتها. فقد أنخفض سعر سلة أوبك من 65 دولار/برميل في كانون الثاني 2020، إلى 18 دولار في نيسان (نسبة انخفاض 73%)؛ الشكل (1). وبالرغم من أن الانخفاض الحاد انحصر في أشهر آذار–أيار لتعود الأسعار للارتفاع في شهر حزيران/يونيو، فإن عدم اليقين من المستوى الذي ستستقر عنده، مع احتمال عودتها للانخفاض مجدداً، سيمثل معضلة كبيرة لا سيما لدول مثل العراق والجزائر وغيرها، التي ليس لديها ادخارات (بعملة أجنبية) كافية تستطيع الاعتماد عليها في تمويل ما ينقطع من عائدات تصدير النفط/الغاز.

من ناحية أخرى، تبين أشهر نيسان– حزيران أن سعر سلة أوبك (وأسعار الخامات المكونة لها)، ومن ثم عوائد الدول المصدرة للنفط، انخفضت ليس فقط بسبب هبوط سعر خام الإشارة *benchmark* (الذي تُحَدَدْ هذه الأسعار تجاهه) ولكن أيضاً نتيجة لخصومات السعر الممنوحة من قبلها لتصريف خاماتها في سوق دولية تتسم بزيادة العرض على الطلب. ففي الوقت الذي كان متوسط سعر سلة أوبك يزيد على سعر برنت (كخام إشارة) بمقدار دولار واحد/برميل خلال أشهر كانون الثاني–آذار 2020 فانه أصبح يقل عنه بمقدار 5.7 دولار خلال شهري نيسان–أيار. وبينما كان متوسط سعر الخامات العراقية يقل عن سعر برنت بحوالي 3.5 دولار/برميل في كانون الثاني–شباط 2020 أصبح يقل عنه 4.8 دولار في آذار و8.7 دولار في نيسان و10 دولار في أيار.[6] ويبين ذلك الحالة المالية والاجتماعية/السياسية الصعبة التي تمر بها بعض الدول النفطية، خاصة العراق، مما يدفعها لمنح خصماً عالياً لبيع خاماتها. مع ملاحظة أن الخصومات بعد شهر أيار/مايو، انخفضت تدريجياً، بحيث في تموز/يوليو اختفى الفرق بين سعر برنت وسعر سلة أوبك وأصبح متوسط سعر الخامات العراقية يقل بحوالي 2.1 دولار/برميل فقط عن سعر برنت. أنظر الشكل (2) أدناه. ومن المناسب التشديد أن الفرق بين سعر برنت وأسعار خامات دول الأوبك لا يمثل جميعه خصومات (أو علاوات). ففي الأحول "الاعتيادية" يعكس الفرق في السعر، عموماً، الفرق في الخواص الفنية بين هذه الخامات وخام برنت،

[6] استُخدم سعر *سلة أوبك*، *OPEC Reference Basket (ORB)*، في بداية 1987. وكان يساوي المتوسط البسيط لأسعار سبع خامات؛ ستة من دول أوبك وواحد من المكسيك. وفي منتصف 2005 أُعيد تركيب مكونات السلة لتشمل خامات من دول أعضاء في أوبك فقط، بواقع خام واحد لكل دولة. وحسب عدد الدول الأعضاء 13 في 2020 فأن السلة مكونة من 13 خاماً. ومنذ إعادة تركيب السلة، فإن عدد خاماتها يزداد بانتماء دولة إلى المنظمة وينخفض بانسحاب أخرى. على سبيل المثال، كان الاكوادور عضواً وبالتبعية كان سعر أحد الخامات التي ينتجها جزءً من السلة حتى انسحابه من المنظمة في نهاية 2019. ومنذ منتصف 2005 أصبح سعر السلة يُحتسب كمتوسط موزون *weighted average*، بإنتاج الدول، لأسعار خامات السلة. انظر الموقع الإلكتروني لأوبك؛ OPEC (2020d).

بالتفاعل مع نمط طلب المصافي التي تُكرر هذه الخامات، والذي يعكس، بدوره، نمط الطلب على المنتجات المُكررة من هذه الخامات. وتنصرف الخواص الفنية إلى الكثافة والمحتوى الكبريتي، الخ. ولكن تصاعد الفرق خلال أشهر نيسان–حزيران، بذات الاتجاه، مقارنة بالأشهر السابقة، كما يتبين من الشكل (2)، يمثل خصماً في أسعار خامات دول أوبك، ومن ضمنها أسعار الخامات العراقية، مقارنة بسعر برنت.

الشكل (2) الفرق بين سعر برنت وأسعار سلة أوبك والنفط العراقي

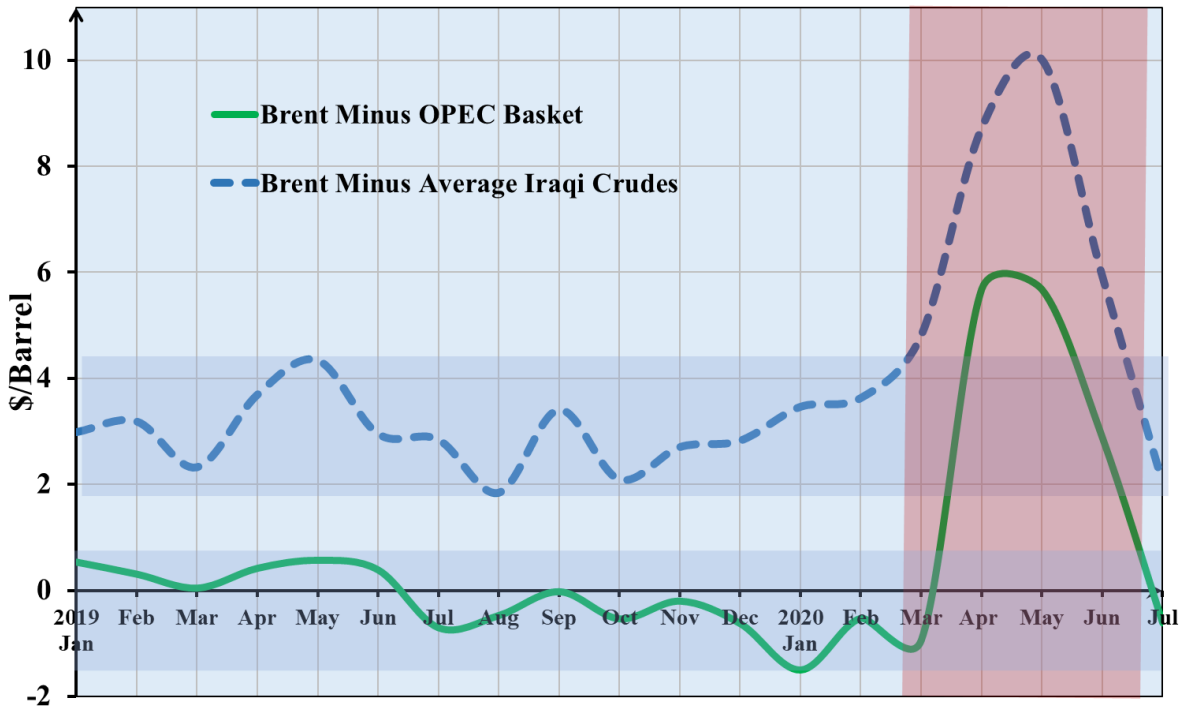

المصادر: رُسم الشكل على أساس البيانات التالية:

متوسط سعر الخامات العراقية: محتسب من حاصل قسمة عائدات التصدير على الكمية المُصَدَّرة لجميع الخامات؛ الموقع الإلكتروني لوزارة النفط العراقية، https://oil.gov.iq/.

سعر سلة أوبك: متوسطات شهرية لأسعار يومية لسلة أوبك وردت في الموقع الإلكتروني لأوبك، OPEC (2020d).

سعر برنت: أرقام البنك الدولي لأسعار السلع؛ World Bank (2020b).

إن آثار انخفاض أسعار ومن ثم عوائد النفط لا تتوقف عند اشباع الحاجات الجارية للميزانية العامة وميزان المدفوعات وإنما تمتد لاستثمارات الحفاظ على وزيادة الطاقات الإنتاجية وفي مقدمتها الاستثمارات النفطية/الغازية. إذ ستتأثر دول كالعراق بأكثر من غيرها في صعوبة توفير التمويل اللازم لمثل هذه الاستثمارات مما يدفعها للاقتراض أو تقديم مزايا أكبر للشركات النفطية الأجنبية العاملة لحفزها لتمويل الاستثمارات وتأجيل استردادها لفترة تقصر او تطول اعتماداً على تحسن مؤمَّل مقبل في العوائد. أما دول الخليج العربي ذات الصناديق السيادية الكبيرة أو الكافية فانه سيكون باستطاعتها تمويل هذه الاستثمارات. ولكن بالرغم من ذلك

فأن عوامل عدم اليقين من مسار الطلب المستقبلي العالمي على النفط وما يتبعه من عدم يقين حول العوائد النفطية، من ناحية، وللحفاظ على حد أدنى من ثرواتها المالية، من ناحية أخرى، سيجعلها تتأنى في الإنفاق على الاستثمارات. على سبيل المثال، فإن *التقرير السنوي للشركة العربية للاستثمارات البترولية APICORP*، المنشور في نهاية 2019، قبل الوباء، يبين أن تكاليف المشاريع الاستثمارية المخططة والملتزم بها للطاقة *Energy* في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا *MENA* للخمس سنوات الممتدة من 2020 إلى 2024 تبلغ حوالي ترليون دولار؛ APICORP (2019, p. 31). ولكن يبدو، من مَصْدر مُطَلّع، أن هذه الالتزامات خُفضت بحوالي 173 مليار دولار بسبب ظروف وباء كورونا وتوقعات الكساد العالمي وعدم اليقين من المستقبل؛ أنظر: خدوري (2020).

(4-2) مسار متوقع لعوائد تصدير النفط/الغاز

بعد التشاؤم الذي نتج من انهيار سعر خام وسيط غرب تكساس، *WTI*، إلى السالب في 20 نيسان، والانخفاض الحاد الذي أصاب أسعار خامات الاشارة، خاصة سعر خام برنت، في الوقت ذاته، فإن ارتفاع الأسعار تدريجيا خلال أيار/حزيران/تموز، مع انخفاض الخصومات الممنوحة من قبل دول أوبك المصدرة، أثار تفاؤلاً محدوداً في أن الأسعار والعوائد لن تنخفض أكثر بالرغم من توقع عدم عودتها قريباً لما كانت عليه في نهاية 2019. لذلك يسود الاعتقاد أنها ستستمر ربما بمستوى يزيد على ما وصلت أليه في حزيران 2020، ولكن ليس كثيراً.

في ضوء هذه التطورات للأسعار، من ناحية، وجدولة تخفيض الإنتاج المتبنى من قبل دول *أوبك+* والدول الأخرى، من ناحية ثانية، واستمرار ظروف إجراءات مكافحة الوباء، بالرغم من تخفيفها والعودة (ولكن المُقَيّدة) للحركة والعمل في العالم، من ناحية ثالثة، نتوقع أن تنخفض عوائد تصدير النفط والغاز للدول المنتجة في الخليج العربي (بما فيها العراق) بحوالي 34% (والمنطقة العربية 37%) في 2020 عنها في 2019، لتعود إلى الارتفاع في 2021 ولكن ستستمر بأقل مما وصلت أليه في 2019. ففي 2020 نتوقع أن تبلغ عوائد تصدير الوقود السائل (النفط الخام والمنتجات النفطية والسوائل الأخرى) والغاز الجاف من قبل دول الخليج العربي (بما فيها العراق) حوالي 313 مليار دولار والدول العربية المنتجة للنفط (بما فيها دول الخليج والعراق) 338 مليار دولار في 2020. قارن ذلك مع عوائد لدول الخليج والعراق بلغت 447 مليار دولار والدول العربية المنتجة للنفط بحوالي 538 مليار دولار في 2019. أنظر الشكل (3) أدناه.

ويشير ذلك إلى ما يمكن أن تتعرض له الدول النفطية عموماً، مع التفاوت في الشدة في ما بينها، من تبعات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة نتيجة لنقص العوائد.

الشكل (3) عوائد تصدير النفط (الخام والسوائل الأخرى) والغاز

(3-1) دول الخليج العربي (بما فيها العراق)

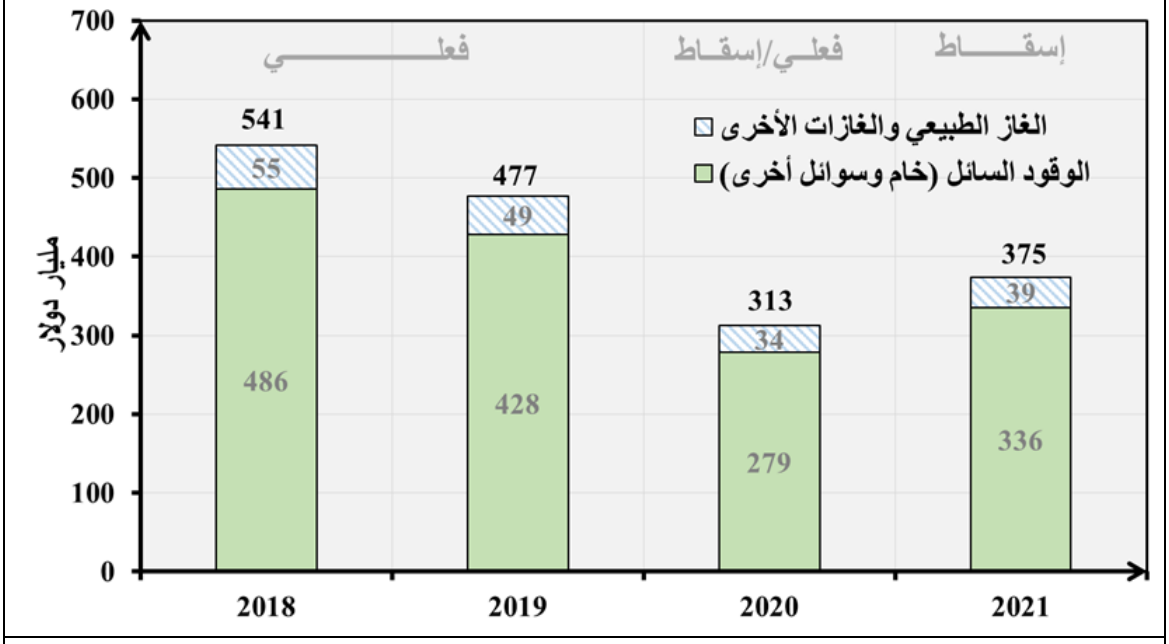

(3-2) الدول العربية المنتجة للنفط والغاز

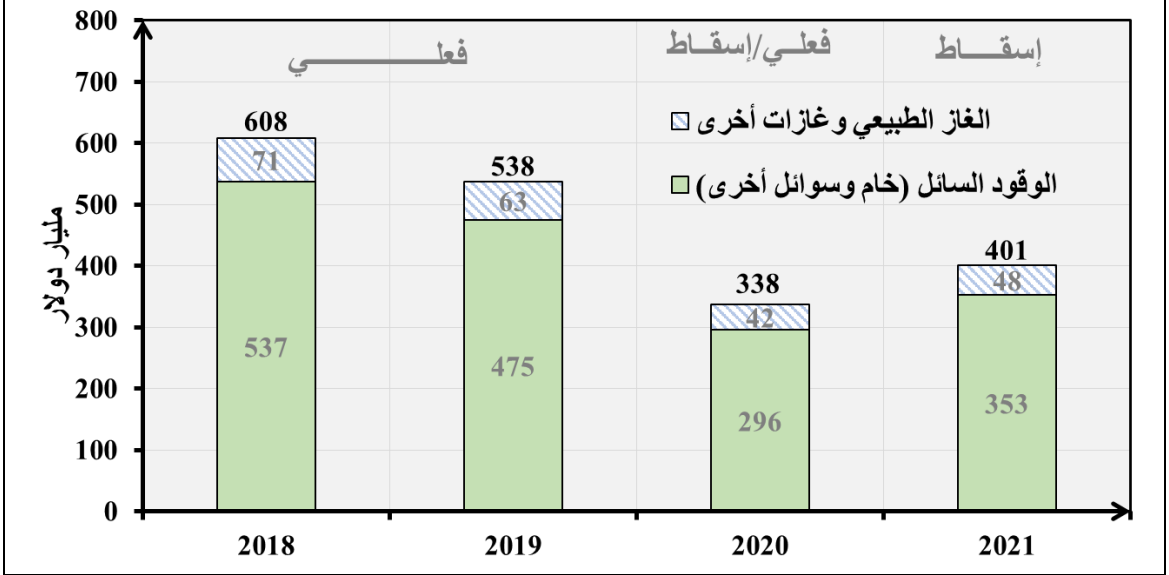

المصدر: الشكلان مرسومان على أساس بيانات الجدولين (1) و(2) أدناه.

ملاحظة: لم تُشمل الدول العربية التي تتسم بإنتاج صغير، نسبياً، وهي مصر والسودان والبحرين واليمن وسوريا.

وعمومًا يلاحَظ أن الانخفاض النسبي للعائدات سيكون متقارباً للدول المنتجة، بسبب التغير النسبي المتقارب لأسعار خاماتها، من ناحية، والتخفيض النسبي المتقارب، عمومًا، لإنتاج أغلبها ومن ثم صادرتها، من ناحية أخرى؛ أنظر: الجداول (1)-(3) أدناه. هذا مع تفاوت ينبع من استثناء بعضها فعلياً من التخفيض،

من ناحية، ومقدار الخصم الممنوح على السعر، من ناحية أخرى. وفي ما يخص الغاز الطبيعي سيكون انخفاض عوائد تصديره على غرار انخفاض عوائد تصدير النفط ولكن نسبياً أقل. كما أن التغير هبوطاً وصعوداً سيختلف للغاز المُصَدَّر إلى أوربا منه إلى آسيا. ويعود ذلك إلى أن أسعار الغاز في سوق العقود، وهي الغالبة في آسيا، لم تتغير بذات نسب أو اتجاه تغير أسعار الغاز المُصَدَّر إلى أوربا وهي سوق تتسم بمزيج من عقود وأسعار فورية، مع ارتفاع أهمية السوق الفورية فيها مقارنة بالسوق الاسيوية.[7]

(4-3) الصناديق السيادية والاحتياطيات الدولية في مواجهة الأزمة

ستتأثر الدول العربية النفطية نتيجة لانخفاض عوائد تصدير النفط والغاز بشكل متفاوت اعتماداً على حجم ادخاراتها/احتياطياتها، كتلك التي في صناديق سيادية أو في أصول مادية (استثمارات ثابتة في الخارج) واحتياطياتها الدولية لدى البنك المركزي وعوائدها الضريبية وصادراتها غير-النفطية.[8] فالتي تمتلك صناديق سيادية بأرصدة ملموسة مثل الأمارات والسعودية والكويت وقطر وليبيا وعُمان، والتي يقدر مجموعها لهذه الدول، في نهاية 2019، بحوالي 2.93 ترليون دولار، الشكل (4) ادناه، سوف تستطيع تخفيف آثار الانخفاض الشديد في عوائد تصدير النفط والغاز بدرجة كبيرة. وفعلاً هناك ما يشير إلى ان هذه الدول أخذت ببيع بعض أصولها في آذار-أيار 2020 في السوق المالية الدولية بغية توفير تمويل إضافي يساهم في سد العجز في

---

[7] على سبيل المثال، لم ينخفض سعر الغاز الطبيعي المسال *LNG* في اليابان بل أنه أرتفع قليلاً من 9.9 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية، م-و-ح-ب *BTU*، في كانون الثاني/يناير 2020 إلى 10.1 دولار في أيار/مايو في الوقت الذي انخفض فيه سعر الغاز الطبيعي في السوق الأوربية من 3.6 دولار في كانون الثاني إلى 1.6 دولار في أيار. ولكن في الوقت الذي أرتفع فيه سعر الغاز في أوربا إلى 1.8 دولار/م-و-ح-ب في حزيران/يونيو وتموز/يوليو، انخفض سعر الغاز المسال في اليابان إلى 9.0 دولار في حزيران و7.8 دولار في تموز. انظر أرقام البنك الدولي لأسعار السلع، World Bank (2020b).

[8] تُمثل الصناديق السيادية مَحافظ *portfolios* من الاستثمارات الخارجية المالية (سندات حكومات أجنبية، وأسهم في شركات عالمية، وأوراق مالية أخرى، الخ). مع العلم ان هذه الصناديق تولد دخلاً. وأرصدة هذه الصناديق هي تحت تصرف الحكومات المختلفة وتستطيع "تسييلها" (أي بيعها أو استخدام الدخل المولد منها) خلال فترة قصيرة نسبياً. بالطبع هناك استثمارات أخرى ليس جزءً من الصناديق السيادية تمثل استثمارات مباشرة في أصول إنتاجية ثابتة كالعقارات ووحدات إنتاجية في الخارج مثل مصافي النفط ومحطات توزيع المنتجات النفطية وغيرها. إن استخدام هذه الاستثمارات وقت الحاجة هو أصعب بكثير من الصناديق السيادية بسبب عدم إمكانية تحويلها لأصول سائلة بسهولة إلا عند بيعها أو رهنها تجاه قروض. أما الاحتياطيات الدولية فهي تمثل أصول من العملات والأوراق المالية الأجنبية التي يمكن استخدامها "حالاً" في الحفاظ على استقرار سعر الصرف وتمويل الاستيرادات من قبل البنك المركزي حصراً. مع العلم ان الاحتياطيات الدولية يُحتفظ بمعظمها عادة في بنوك مركزية خارجية أو مؤسسات مالية عالمية بودائع قصيرة المدى جداً (وتولد بذلك دخلاً بمقدار سعر الفائدة) حتى يمكن استخدامها بسهولة. أنظر: Merza (2011).

إيرادات النفط/الغاز؛ (2020) CNBC. وستتأثر تلك التي لا تملك ادخارات تذكر في صناديق سيادية او وسائل أخرى بأشد من غيرها.

فالأمارات تستطيع التعويض عن قيمة صادرات النفط والغاز (بمستوى سنة 2019) لفترة 302 شهر أي حوالي 25 سنة والكويت عشر سنوات وقطر أقل قليلاً من خمس سنوات والسعودية ثلاث سنوات ونصف وعُمان حوالي السنة. من ناحية أخرى، لا يستطيع العراق تمويل أكثر من أربعة أيام فقط (من حافظته في الخارج التي وردت بحوالي مليار دولار في الجدول 5 أدناه). أما في شمال أفريقيا تستطيع ليبيا تمويل أكثر من سنتين ونصف (31 شهر) ولكن الجزائر لا تستطيع تمويل أكثر من ثلاثة أشهر. وهكذا بينما تستطيع الدول العربية النفطية مجتمعة تمويل حوالي خمس سنوات ونصف (66 شهر) إذا انقطع ما يساوي قيمة صادراتها من النفط والغاز لسنة 2019 فإنها تختلف في ما بينها اختلافاً بيناً.

أما الاحتياطيات الدولية فهي لا تقع مباشرة تحت سلطة وزارة المالية أو أدوات السياسات الحكومية. وهي في معظم هذه الدول مُقَيَّدة بسياسات البنك المركزي حصراً، وهدفها الحفاظ على سعر الصرف واستقرار الأسعار من ناحية، وتمويل الاستيرادات، من ناحية أخرى. بالطبع تستطيع وزارة المالية استخدامها بشكل غير مباشر من خلال توسعها في الاقتراض الداخلي لا سيما من البنك المركزي مباشرة او بصورة غير مباشرة، إذا سمح القانون بذلك. إن اللجوء لهذه الوسيلة يعني تمويل عجز الميزانية عن طريق "طبع أو خلق" النقود.

ويختلف تأثير استخدام هذه الوسيلة حسب طبيعة الهيكل الإنتاجي. ففي الدول المتقدمة وقت الكساد، ساهم استخدامها في إنعاش اقتصاداتها، سواء في ثلاثينات القرن الماضي أو خلال 2008–2009، او حالياً خلال أزمة كورونا، بسبب تواجد الطاقات الإنتاجية العاطلة التي يؤدي زيادة الطلب الممول قسم منه بخلق النقود تشغيلها.[9] ويقود ذلك لزيادة الصادرات ومن ثم سد العجز، جزئياً أو كلياً، في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الذي ينشأ عن زيادة الاستيرادات. أما في معظم الدول النفطية العربية، وبسبب انخفاض درجة التنويع الاقتصادي فيها، فأن زيادة الطلب الممول من خلق النقود بالرغم من أنه يمكن أن يقود أيضاً إلى زيادة

[9] على سبيل المثال، في 22 حزيران، 2020، ذكر محافظ *بنك كندا* (المركزي) أن البنك يشتري سندات الحكومة الكندية، *government bonds*، بواقع 5 مليار دولار كندي أسبوعيا. ويساهم ذلك، عن طريق خلق النقود، في تمويل عجز الميزانية الناتج عن حزمة الانفاق التي تبنتها الحكومة الفدرالية لملافاة تبعات وباء كورونا. وهو كذلك يوفر سيولة بسعر فائدة منخفض. أنظر: YouTube video, 'Bank of Canada Governor on the Impact of COVID-19 on Monetary Policy', 22 June, 2020، https://www.youtube.com/watch?v=zN_AAvmljFA.

الإنتاج من السلع والخدمات بمقدار الطاقة الإنتاجية العاطلة فيهما، ولكن هذه الطاقة تتسم بمحدودية شديدة أو معدومة بالنسبة لمعظم السلع والعديد من الخدمات. لذلك تقود زيادة الإنفاق عادة لزيادة الاستيرادات (بشكل مباشر او غير مباشر)، في الوقت الذي لا تقود لزيادة ملموسة في الصادرات غير النفطية. وينعكس ذلك على تناقص الاحتياطيات الدولية وتدهور سعر الصرف وزيادة مستوى الأسعار. وبالرغم من خصوصية تجربة العراق خلال 1990–1995، فأنها تبين ما يمكن أن يقود أليه الاستخدام المُفْرِط لهذه الوسيلة من استنفاد الاحتياطيات الدولية وانهيار سعر الصرف والتضخم الجامح؛ مرزا (2018).

مع ملاحظة أن استعمال عائدات استثمارات الصناديق السيادية (والاستثمارات الأخرى في الخارج) أو قيمة بيع جزء منها لتمويل عجز الميزانية، يتيح مقابلاً لخلق النقود مما يلغي أثره على الأسعار وسعر صرف العملة. أي أنه يلغي، فعلياً، الحاجة للاقتراض الداخلي سواء من البنك المركزي أو من الجهاز المصرفي، بمقدار هذا الاستعمال.

الشكل (4) عدد أشهر تمويل الصناديق السيادية لانقطاع صادرات النفط والغاز وتمويل الاحتياطيات الدولية لاستيرادات السلع والخدمات

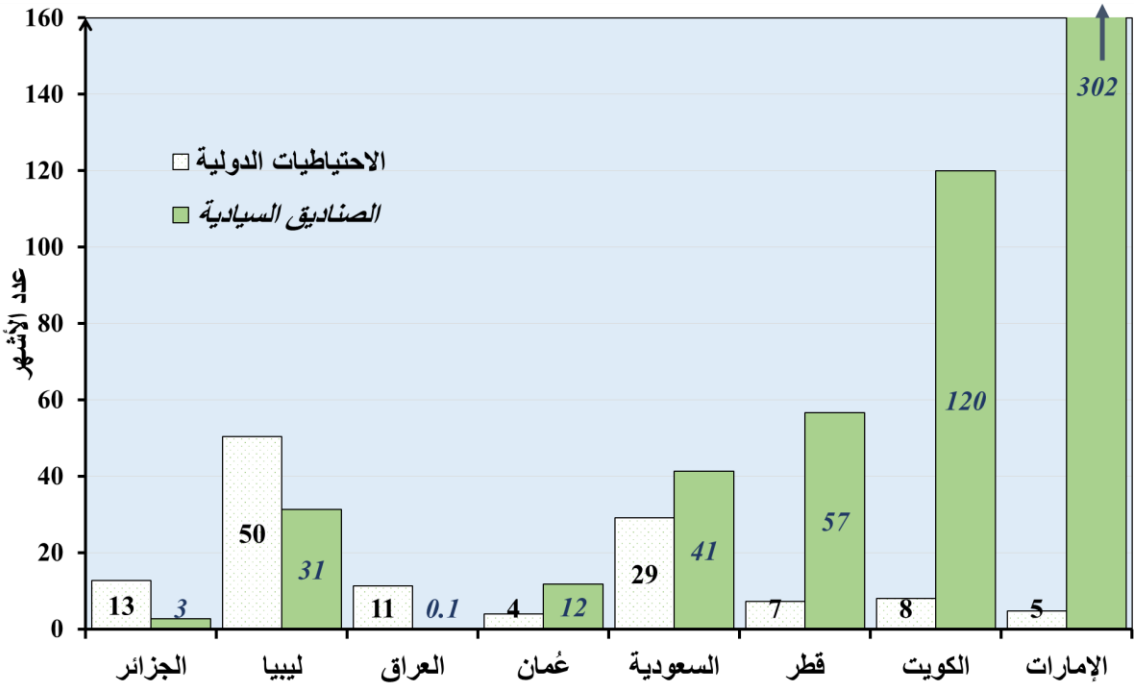

المصدر: رُسم الشكل على أساس بيانات الجدولين (5) و(6) ادناه.

ملاحظات:

(أ) بالنسبة للصناديق السيادية احتُسب عدد الأشهر على أساس تعويض صادرات 2019.

(ب) بالنسبة للاحتياطيات الدولية احتُسب عدد الأشهر على أساس تعويض استيرادات 2018 أو 2019. للتفصيل أنظر الجدول (6).

خامساً: تبعات عالمية نفطية وجيوسياسية

(5-1) دور النفط والغاز في مستقبل الطاقة

لقد قاد الوقع الشديد لإجراءات مكافحة كورونا المُقَيِّدة للعمل والحركة، لا سيما على تَنَقَّل الأشخاص بالسيارات والقطارات والسفن والطائرات مقارنة بالاستعمالات الأخرى، من ناحية، وظهور وسائل للتعويض عن التواجد المادي في العمل والاجتماعات والمؤتمرات، الخ، من خلال الإنترنت، من ناحية ثانية، والانخفاض الكبير في الكلفة التي ينطوي عليها استبدال الحركة الفعلية بالإنترنت، من ناحية ثالثة، إلى رأي مفاده ان هذا التأثير قد لا يزول حين تزول ظروف الوباء وإجراءاته المُقَيِّدة. وفي حال استخدام وسائل الاتصال بالإنترنت بدل التنقل الفعلي وتطبيقه بشكل واسع بعد زوال الوباء فأن ذلك سيكون معادلاً لتعويض/استبدال فَعّال، في هذا الاستعمال، وبشكل ملموس مقارنة بالتعويض/الاستبدال الذي أتاحته بدائل أخرى للطاقة، خلال العقود المنصرمة، مثل استخدام الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء ومن ثم كوقود للسيارات الكهربائية والقطارات، وكذلك زيادة كفاءة استعمال الوقود، في تقليل الطلب على النفط. غير أن حجم ومدى الاستبدال، ومن ثم تأثيره على الطلب، لا يمكن معرفته إلا بعد مرور مدة تَكَيِّف مناسبة بعد زوال الوباء أو استمراره مدة طويلة، وقد لا يتحقق بالحجم الذي يُفترض الآن. ولكن مهما كان حجم ومجال الاستبدال فإن من الواضح انه سيضيف ضغطاً آخراً لضغط بدائل الطاقة الأخرى على الطلب على النفط. أنظر كخلفية: مرزا (2019، 2020).

وبالإضافة لمساهمة تبعاته الممكنة أو المحتملة في استبدال استعمال النفط في مجالات النقل والعمل، فأن التبعات السلبية الأخرى للوباء، التي أشير أليها سابقاً، في تسبيب تباطؤ متوسط/بعيد المدى في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (مقارنة بنموه خلال العقود السبعة الماضية) ستقود إلى تباطؤ إضافي في نمو الطلب على النفط أو تدهوره.

وهذه تطورات ممكنة أو محتملة، بالرغم من أن حجمها غير يقيني. لذلك يجدر بالدول المُصَدِّرة للنفط، والتي اعتمدت خلال السبعة عقود المنصرمة على نمو مستمر للطلب على الطاقة والنفط، أخذها بالاعتبار. فقد تكون ذروة الطلب *peak demand* قد تم أو سيتم الوصول أليها بأسرع مما كان يُعتقد قبل الوباء. وستجد الدول النفطية أنها في ورطة ساهمت في خلقها نتيجة لإهمال التنويع الاقتصادي، وبدلاً من ذلك دخل معظمها

في نزاعات داخلية وخارجية بددت الكثير من الثروة النفطية نفسها وساهمت في تقاعس أغلبية من مواطنيها عن الجد في العمل والابداع الذي يعتبر تطلعاً وعاملاً أساسياً في البناء والتقدم.

(5-2) التغييرات الجيوسياسية/الاقتصادية ومآل الشرق الأوسط/المنطقة العربية

قد تساهم تبعات الوباء في تقوية مظاهر جيوسياسية تتمثل في التغير في القواعد والتحالفات العالمية التي أخذت بإعادة التكوين خلال العقدين الماضيين والتي تساهم، بدورها، في تصدع نظام القطب الواحد الذي تَكَوَّن في اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وتغيير خارطة شرق أوربا وجزء من آسيا في نهاية ثمانينيات القرن الماضي. ففي أعقاب ذلك اصبحت الولايات المتحدة القوة العسكرية والاقتصادية الأقوى في العالم. ومنذ ذلك الحين تقوى نظام ومؤسسات العولمة "أللبرالي"، بقيادتها، وتسارعت خطى التجارة والتبادل في السلع والخدمات ورأس المال بين دول العالم وحركة العمل بين الدول المتقدمة، الخ. ولكن ذلك بدوره ساهم في تطورات اقتصادية وجيوسياسية وعسكرية قادت إلى بروز أقطاب جيوسياسية/اقتصادية أخرى كبرى صاعدة لا سيما الصين وبعد حين الهند، الخ، تكاملت وتفاعلت مع نظام العولمة. وفي الوقت الحاضر يظهر بشكل واضح أهم مؤشر لهذه التطورات في الخلاف الأمريكي–الصيني، من ناحية، وتراجع القيادة العالمية للولايات المتحدة، من ناحية أخرى. ولقد ظهرت بعض بوادر هذا التراجع، في خلافاتها مع بعض المؤسسات الدولية الاقتصادية وإلى حد ما السياسية، التي كانت الولايات المتحدة في مقدمة الدول القائدة لتكوينها بعد الحرب العالمية الثانية. إن استمرار السياسات التجارية/الاقتصادية الوطنية في الولايات المتحدة ومناطق أخرى في العالم قد يقود إلى تكوين قواعد أداء ومؤسسات في العلاقات والتبادل الاقتصادي الدولي قد تؤثر سلباً، بدرجة تختلف قليلاً أو كثيراً عن السابق، في درجة الحرية في انتقال السلع والخدمات ورأس المال وحركة العمل ودور الدولار في المبادلات والاحتياطيات المالية العالمية ومشاكل البيئة ومكافحة الأوبئة واستهلاك الطاقة، الخ. Blackwill & Wright (2020), Paulson (2020), Foroohar (2020), Stiglitz (2018)، الجنابي (2020).

من ناحية أخرى، تبين السنوات الأخيرة، حسب رأي بعض الباحثين، تراجع الاهمية الجيوسياسية والاقتصادية للمنطقة العربية ولا سيما الشرق الأوسط/الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة، وتقدمها بالنسبة لدول أخرى، بما يؤثر في تغير علاقات هذه المنطقة مع مناطق العالم المختلفة والاثار الاقتصادية والجيوسياسية التي تترتب عليها لا سيما في الأمد الطويل. وفي هذا المجال، فأن إمكانية أو احتمال "النضوب الاقتصادي"

بأسرع من النضوب المادي للنفط خلال العقود الخمسة القادمة، التي ألمحنا أليها في الفقرة السابقة، طالت أم قصرت، ستُقلل، في ظل تواضع جهود التنويع الاقتصادي، من الأهمية الاقتصادية وربما الاستراتيجية للمنطقة العربية، ليس للولايات المتحدة فقط وإنما لبقية دول العالم، بأسرع مما كان يُعْتَقد.

سادساً: ملخص واستنتاجات

(1) نتيجة لوباء كورونا يَتوقع صندوق النقد الدولي/البنك الدولي تدهوراً في الاقتصاد العالمي بحوالي 3.0–5.2% في 2020 يتبعه نمو مقداره 4.2–5.8% في 2021. وعند النسبة الأعلى للتدهور، فإن عدد الفقراء في العالم يمكن أن يزداد بحوالي 104–166 مليون، الغالبية العظمى منهم في الدول متوسطة الدخل/النامية والفقيرة. غير أن هذه توقعات تعتمد على نتائج الانفتاح المحدود في العالم حتى شهر حزيران، وقد تتغير صعوداً أو نزولاً.

(2) في الوقت الذي تسببت عوامل من "داخل" النظام الاقتصادي العالمي في كساد 2008 فإن كساد كورونا ينبع من صدمة من "خارج" النظام. غير أن أثارهما السلبية قد تتشابه إذا استمرت إجراءات تحديد الحركة والعمل.

(3) قاد انهيار سعر النفط خلال كانون الثاني–آذار/نيسان 2020 إلى ضغط عالمي للتوصل لاتفاق حول تنظيم الإنتاج ساهمت فيه دول *أوبك+* بمساندة دول مجموعة العشرين *G20* وغيرها. نتيجة لذلك وتخفيف كثير من دول العالم الإجراءات المشددة على العمل والحركة، أرتفع السعر (برنت) من 23 دولار/برميل في نيسان إلى 40 دولار في حزيران.

(4) كشف الانخفاض والارتفاع الحادّان في أسعار النفط خلال العقدين المنصرمين جانباً مهماً من الخلل في الاقتصادات الريعية النفطية، من ناحية الأزمات التي تثار عند انخفاض الأسعار ومن ثم العوائد، والتباين في إدارة واستغلال الفوائض، عند ارتفاعها. ولعل أبرز هاجس لدول هذه الاقتصادات هو تفادي أزمات الانخفاض من خلال إدامة التحويلات النقدية الاجتماعية في الميزانية العامة والتي تمثل أحد أهم أسس "العقد الاجتماعي" للدول الريعية، عموماً. هذا إضافة لمسألة إدامة مستوى التشغيل في القطاعين العام والخاص.

(5) قادت ارتفاعات الأسعار دولاً عربية نفطية لتجميع جانب ملموس من فوائضها في صناديق سيادية، في نفس الوقت الذي لم تستطع دول اخرى تجميع ادخارات مماثلة. وفي ضوء توقع انخفاض عوائد الدول العربية المصدرة للنفط/الغاز بحوالي 34–37% في 2020 مقارنة بسنة 2019، تستطيع الدول الأولى تخفيف آثار هذا الانخفاض الشديد في العوائد بدرجة كبيرة، بعكس الثانية.

(6) سيكون لاستمرار التعويض عن التواجد المادي في العمل والحركة، من خلال الإنترنت، بعد زوال ظروف الوباء، إن تم التعويض بحجم ملموس فعلاً، وهو أمر غير–يقيني، أثر سلبي على نمو الطلب العالمي على النفط، لا سيما في النقل، مما قد يساهم، بالإضافة لعوامل أخرى، في تحقق ذروة الطلب بأسرع مما كان يُعتقد قبل الوباء. وسيساهم ذلك، بدوره، في ظل تواضع جهود التنويع الاقتصادي للدول المنتجة للنفط/الغاز في المنطقة العربية، إلى تراجع أهميتها الاقتصادية وربما الاستراتيجية في العالم، عموماً.

(7) قد تساهم تبعات الوباء في تقوية مظاهر جيوسياسية/اقتصادية تتمثل في التغير في القواعد والتحالفات العالمية التي أخذت بإعادة التكوين خلال العقدين الماضيين والتي تساهم، بدورها، في تصدع نظام القطب الواحد الذي تَكَوَّن في اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم بروز أقطاب أخرى كبرى صاعدة خاصة الصين وأيضاً الهند ودول أخرى.

(8) لم تتطرق هذه الورقة إلى الآثار السلبية التي يمكن أن تصيب الدول العربية التي تستلم تحويلات ملموسة للعاملين من مواطنيها في الدول النفطية، و/أو تلك التي لها تبادلات تجارية ومالية مع الدول النفطية. ونتوقع أن تكون الآثار السلبية التي ستصيب هذه الدول موازية، نسبياً، لتلك التي تصيب الدول النفطية نفسها.

الجدول (1) قيمة صادرات الوقود السائل (النفط الخام والسوائل الأخرى) من الدول العربية المنتجة، *مليار دولار*

	2018	2019	2020			2021
	فعلي	*فعلي*	*كانون الثاني–حزيران فعلي*	*تموز–كانون الأول إسقاط*	**مجموع السنة**	*إسقاط*
العراق	83.8	78.6	*20.6*	*21.2*	41.8	48.1
المملكة العربية السعودية	231.6	202.4	*58.4*	*63.6*	122.0	149.0
الكويت	64.6	52.4	*18.4*	*19.4*	37.8	44.6
الأمارات العربية المتحدة	57.9	49.6	*24.4*	*26.7*	51.0	62.8
قطر	26.8	24.9	*7.0*	*6.7*	13.8	16.2
عُمان	21.3	20.2	*5.9*	*6.2*	12.1	14.8
ليبيا	25.4	24.2	*2.0*	*0.5*	2.5	1.2
الجزائر	26.1	22.7	*7.4*	*7.1*	14.5	16.3
مجموع دول الخليج والعراق	**485.9**	**428.1**	***134.8***	***143.8***	**278.6**	**335.5**
مجموع الدول العربية المنتجة للنفط	**537.4**	**474.9**	***144.2***	***151.3***	**295.5**	**353.0**

المصادر:

2018 و2019: (أ) العراق، الموقع الإلكتروني لوزارة النفط العراقية، https://oil.gov.iq/، قيمة صادرات النفط الخام فقط، لا تشمل إقليم كردستان. (ب) باقي الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك، OPEC (2020c). أما الدل الأخرى فمقدرة من كمية الصادرات في الجدول (3) واسعارها كما هي مقدرة بالارتباط بسعر الإشارة (برنت)، الواردة في الجدول (4) أدناه.

كانون الثاني–ايار 2020: (أ) العراق (حتى حزيران)، الموقع الإلكتروني لوزارة النفط العراقية، قيمة صادرات النفط الخام، لا تشمل إقليم كردستان. (ب) باقي الدول، الصادرات مقدرة بدلالة علاقة الصادرات بإنتاج عام 2019 مضروبة بكمية إنتاج كانون الثاني–أيار 2020 ومضروبة بسعر الدولة المعنية الوارد في الجدول (4). (ج) الإنتاج: دول أوبك، إنتاج النفط الخام لأشهر 2020 فعلي حتى أيار 2020، مأخوذ من: OPEC's *Monthly Oil Market Reports*: *January 2019-July 2020*. ولغرض التدقيق استُخدمت أيضاً أرقام إنتاج هذه الدول من الوقود السائل (النفط الخام وسوائل الغاز *LNGs* والسوائل الأخرى ومكتسبات التكرير *processing gains*) المتوفرة حتى نيسان/ابريل 2020 في EIA (2020a). أما دول ليست في أوبك (قطر، عُمان) استُخدمت أرقام إنتاجها (خام وسوائل أخرى) حتى أيار 2020 كما هي واردة في: EIA (2020a, 2020b).

أيار/حزيران 2020–نهاية 2021: حسب جدول تخفيض *أوبك+* المعلن في 9 نيسان والمُعَدّل في 6 حزيران 2020 والمبين في ملاحظات الجدول (3) أدناه.

الجدول (2) قيمة صادرات الغاز الطبيعي الجاف من الدول العربية المنتجة، *مليار دولار*

	2018 *فعلي*	2019 *فعلي*	2020 *فعلي/إسقاط*	2021 *إسقاط*
الأمارات العربية المتحدة	2.4	2.0	2.1	2.6
قطر	48.1	42.9	29.0	33.1
عُمان	4.5	4.3	2.5	3.1
ليبيا	1.2	1.1	0.1	0.1
الجزائر	14.4	12.3	7.9	8.8
مجموع دول الخليج	**55.0**	**49.2**	**33.6**	**38.8**
مجموع الدول العربية المنتجة للغاز	**70.6**	**62.6**	**41.6**	**47.7**

المصادر:

(1) أنظر مصادر الجدولين (1) و(3).

(2) أرقام قطر:

2018: OPEC (2020c)، وإحصاءات الاستيرادات والصادرات القطرية، ملف اكسيل مُنَزَّل من الموقع الإلكتروني لجهاز التخطيط والاحصاء القطري في 14 حزيران، 2020، www.mdps.gov.qa.

2019–نيسان 2020: ملفات *pdf* "البيان الصحفي الشهري: إحصاءات التجارة الخارجية السلعية" مُنَزَّلة من الموقع الإلكتروني لجهاز التخطيط والاحصاء القطري في 14 حزيران، 2020، www.mdps.gov.qa.

الجدول (3) كمية صادرات الوقود السائل (النفط الخام والسوائل الأخرى) من الدول العربية المنتجة، *ألف برميل/يوم، أ–ب–ي*

	2018	2019	2020			2021
	فعلي	*فعلي*	*كانون الثاني–حزيران فعلي*	*تموز–كانون الأول إسقاط*	**متوسط السنة**	*إسقاط*
العراق	3,500	3,527	*3,259*	*2,816*	3,037	2,964
المملكة العربية السعودية	9,343	8,338	*8,054*	*7,862*	7,958	8,565
الكويت	2,680	2,623	*2,591*	*2,444*	2,517	2,624
الأمارات العربية المتحدة	3,213	3,296	*3,412*	*3,294*	3,353	3,527
قطر	1,030	1,062	*986*	*863*	924	921
عُمان	833	875	*865*	*803*	834	857
ليبيا	1,024	1,057	*201*	*64*	132	68
الجزائر	1,103	1,090	*997*	*868*	932	925
مجموع دول الخليج والعراق	**20,599**	**19,721**	***19,168***	***18,083***	**18,623**	**19,458**
مجموع الدول العربية المنتجة للنفط	**22,726**	**21,868**	***20,366***	***19,015***	**19,687**	**20,451**

المصادر:

2018 و2019: (أ) العراق، الموقع الإلكتروني لوزارة النفط العراقية، https://oil.gov.iq/، صادرات النفط الخام فقط، لا تشمل إقليم كردستان. (ب) باقي الدول، OPEC (2020c).

كانون الثاني–ايار 2020: (أ) العراق (حتى حزيران) الموقع الإلكتروني لوزارة النفط العراقية، صادرات النفط الخام، لا تشمل إقليم كردستان. (ب) باقي الدول، الصادرات مقدرة بدلالة علاقة الصادرات بإنتاج عام 2019 مضروبة بكمية إنتاج كانون الثاني–أيار 2020. (ج) الإنتاج: دول أوبك، إنتاج النفط الخام لأشهر 2020 فعلي حتى أيار 2020، مأخوذ من: OPEC's *Monthly Oil Market Reports*: *January 2019-July 2020*. ولغرض التدقيق استُخدمت أيضاً أرقام إنتاج هذه الدول من الوقود السائل (النفط الخام وسوائل الغاز *LNGs* والسوائل الأخرى ومكتسبات التكرير *processing gains*) المتوفرة حتى نيسان/أبريل 2020 في EIA (2020a). أما دول ليست في أوبك (قطر، عُمان، الخ) استُخدمت أرقام إنتاجها (خام وسوائل أخرى) حتى أيار 2020 كما هي واردة في: EIA (2020a, 2020b).

أيار/حزيران 2020–نهاية 2021: حسب جدول تخفيض *أوبك+* المعلن في 9 نيسان والمُعَدّل في 6 حزيران 2020 والمبينة نسبه أدناه بالإضافة لتبرع السعودية بتخفيض إضافي مليون برميل يومياً، م–ب–ي والكويت 100 أ–ب–ي والأمارات 80 أ–ب–ي خلال أيار وحزيران 2020:

الفترة	نسبة التخفيض	
2020/7/31 – 5/1	23.0%	(في 9 نيسان كانت فترة هذا التخفيض 5/1 – 6/30 ولكنها مُدِّدت شهراً واحداً في 6 حزيران).
2020/12/31 – 8/1	18.4%	(في 9 نيسان كانت فترة هذا التخفيض 7/1 – 12/31 ولكنها قُلِّصَت شهراً واحداً في 6 حزيران).
2022/4/30 – 2021/1/1	.13.8%	

الجدول (4) أسعار النفط الخام المُصَدَّر، *دولار/برميل*

	2018	2019	2020			2021
	فعلي	*فعلي*	*كانون الثاني– حزيران فعلي*	*تموز–كانون الأول إسقاط*	**متوسط السنة**	*إسقاط*
العراق	65.6	61.1	*35.0*	*40.8*	38.7	44.5
المملكة العربية السعودية	70.6	65.0	*40.5*	*43.9*	42.6	47.7
الكويت	68.9	64.3	*39.7*	*43.1*	41.8	46.5
الأمارات العربية المتحدة	72.2	64.7	*40.5*	*44.0*	42.7	48.8
قطر	71.2	64.2	*39.0*	*42.4*	41.1	48.1
عُمان	70.1	63.2	*38.4*	*41.6*	40.4	47.3
ليبيا	69.8	63.8	*38.7*	*42.1*	40.8	47.1
الجزائر	71.4	64.5	*40.8*	*44.3*	43.0	48.2
سعر سلة أوبك	**69.8**	**64.0**	***39.1***	***43.1***	**41.6**	**47.2**
سعر برنت	**71.1**	**64.0**	***41.0***	***44.7***	**43.0**	**48.0**

المصادر:

(1) سعر متوسط سلة أوبك:

2018–حزيران 2020: متوسطات أسعار يومية تنشر على الموقع الإلكتروني لأوبك؛ أنظر: OPEC (2020d).

تموز 2020– نهاية 2021: إسقاطه بعلاقته بإسقاط سعر خام برنت.

(2) أسعار خامات الدول:

2018 و2019: ملف اكسيل، الجدول رقم *T71*، الملحق بنشرة أوبك الإحصائية 2020، OPEC (2020c). أنظر: https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php.

كانون الثاني وشباط 2020: OPEC's *Monthly Oil Market Reports, January 2019-June 2020*.

آذار–حزيران 2020: العراق، الموقع الإلكتروني لوزارة النفط https://oil.gov.iq/. باقي الدول قُدِّرت أسعارها بدلالة تغير متوسط سعر سلة أوبك.

تموز 2020–نهاية 2021: تم إسقاط أسعار الدول بعلاقتها بإسقاط سعر خام برنت.

(3) سعر خام برنت:

2018–حزيران 2020 مأخوذة من بيانات البنك الدولي لأسعار السلع؛ أنظر: World Bank (2020b).

تموز 2020–نهاية 2021: إسقاط. (مع الأخذ بالاعتبار الأسعار الفعلية للأسبوع الأول من تموز).

ملاحظة: أسعار خامات الدول المبينة في الجدول هي أسعار الخامات المكونة لسلة أوبك، عدا العراق فالسعر هو متوسط أسعار كل الخامات العراقية المصدرة (وليس فقط خام البصرة الخفيف، أحد مكونات سلة أوبك).

الجدول (5) أصول الصناديق السيادية في الدول العربية المنتجة للنفط والغاز، وصادراتها من النفط والغاز، 2019

	مليار دولار		عدد أشهر التمويل
	أصول الصناديق السيادية	صادرات النفط والغاز	
الأمارات العربية المتحدة	1,299	52	302
المملكة العربية السعودية	697	202	41
الكويت	524	52	120
قطر	320	68	57
ليبيا	66	25	31
عُمان	24	24	12
الجزائر	8	35	3
العراق	1	79	0.1
المجموع/المتوسط	**2,938**	**538**	**66**

المصادر:

(1) ارصدة الصناديق السيادية: SWFI (2020).

(2) قيمة صادرات النفط والغاز: الجدولين (1) و(2).

ملاحظات:

(أ) في هذا الجدول يظهر رصيد لصندوق سيادي للعراق، ولكن من غير المعروف أن العراق يمتلك رسمياً صندوقاً سيادياً أو مؤسسة/هيئة تقوم مقامه. غير أن العراق يمتك، في الحقيقة، حافظة *portfolio* استثمارات مالية خارجية "صغيرة" نسبياً. ودليلاً على ذلك فأن فقرة *صافي استثمار الحافظة (الموجودات – المطلوبات)* التي ترد في ميزان المدفوعات العراقي، في النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي، تشير إلى هذه الحافظة. أنظر، على سبيل المثال، *النشرة الإحصائية السنوية 2018*، ص 100.

(ب) لذلك فأن المصدر المبين في (1) أعلاه، الذي أُخِذَ منه رصيد العراق الظاهر في هذا الجدول، يَعْتَبِر هذه الحافظة المالية للعراق، على أنها صندوق سيادي.

(ج) وهنا من المناسب ملاحظة أن الدول العربية المبينة في الجدول لا تطلق على المؤسسات التي تدير استثماراتها المالية الخارجية، أي الحافظات *portfolios*، تعبير "صناديق سيادية". حيث أن معظمها يطلق عليها تعابير مثل "مؤسسات" أو "هيئات" استثمار، الخ.

(د) عدد أشهر التمويل يساوي حاصل قسمة قيمة أصول الصندوق السيادي على قيمة صادرات النفط والغاز × 12.

الجدول (6) الاحتياطيات الدولية في الدول العربية المنتجة للنفط والغاز، واستيراداتها من السلع والخدمات، 2019/2018

	مليار دولار		عدد أشهر التمويل
	الاحتياطيات الدولية (لدى البنك المركزي)	استيرادات السلع والخدمات	
المملكة العربية السعودية	502	207	29
الأمارات العربية المتحدة	111	282	5
ليبيا	79	19	50
العراق	67	71	11
الجزائر	63	60	13
الكويت	40	61	8
قطر	40	67	7
عُمان	16	48	4
المجموع/المتوسط	**919**	**814**	**14**

المصادر:

استيرادات السلع والخدمات (عدا الأمارات) والاحتياطيات الدولية: الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي: https://data.imf.org/?sk=4C514D48-B6BA-49ED-8AB9-52B0C1A0179B&sId=1393552803658, Archive.
أو: https://data.imf.org/?sk=4C514D48-B6BA-49ED-8AB9-52B0C1A0179B&sId=1537997141415.

استيرادات الأمارات من السلع والخدمات: الموقع الإلكتروني للبنك الدولي: https://data.worldbank.org/country.

ملاحظات:

(أ) الاحتياطيات الدولية: العراق: نهاية 2019، بقية الدول: كانون الثاني/يناير–شباط/فبراير 2020.

(ب) استيرادات السلع والخدمات في 2019، عدا الأمارات وليبيا والجزائر وعُمان فهي في 2018. وتظهر بيانات الصندوق لاستيرادات العراق والكويت لثلاثة فصول من 2019. لذلك ضُربت بالرقم 3/4 للحصول على استيرادات سنة 2019.

(ج) تتضمن فقرة الخدمات *services* في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، حسب صندوق النقد الدولي، عشر فقرات فرعية وكما يلي: النقل والشحن، التأمين، السفر، الخدمات الإلكترونية (كمبيوتر، إنترنت، الخ)، خدمات الإنشاء، الخدمات المالية، رسوم براءات الاختراع ورسوم الترخيص، خدمات الأعمال الأخرى، خدمات شخصية وثقافية وترفيهية، خدمات الحكومة. انظر:
IMF (2009) *Balance of Payments and International Investment Position Manual, Sixth Edition*, P. 150.
وفي ما يتعلق بالعراق تشمل بيانات ميزان المدفوعات العراقي لاستيرادات السلع والخدمات، خدمات النقل والشحن والتأمين فقط، في حين قد تشمل الدول الأخرى، في الجدول، بالإضافة لذلك، فقرات فرعية أخرى من الخدمات. ويقود ذلك لاختلاف درجة الشمول بين هذه الدول. وبما أن استيرادات الخدمات كما وردت في بيانات صندوق النقد الدولي للدول المبينة في هذا الجدول تشمل إجمالي الفقرات الفرعية العشر بدون تفصيلها، من ناحية، وفي غياب مثل هذا التفصيل لهذه الدول، من ناحية ثانية، وبغية توحيد الشمول لهذه الدول جميعاً، من ناحية ثالثة، تم شمول هذا الإجمالي بكامله في استيراداتها. بالطبع يقود ذلك للمبالغة في أرقام استيرادات السلع والخدمات لهذه الدول، بدرجة أو بأخرى، مقارنة بأرقامها الوطنية. على سبيل المثال، فإن استيرادات السلع والخدمات للعراق كما وردت في ميزان المدفوعات العراقي لسنة 2019 تساوي حوالي 58 مليار دولار في الوقت الذي تظهر في هذا الجدول بحوالي 71 مليار دولار. انظر البنك المركزي العراقي (2020) *ميزان المدفوعات العراقي السنوي 2019 حسب منهجية الطبعة السادسة*، ملف اكسيل مُنَزَّل من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي في 15 أيلول 2020: https://cbi.iq/news/view/725.

(د) عدد أشهر التمويل يساوي حاصل قسمة الاحتياطيات الدولية على استيرادات السلع والخدمات × 12.

مصادر الورقة

مرزا، علي (2018) *الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، تموز.

_____ (2019) "مناظير استهلاك وإنتاج الطاقة في العالم حتى عام 2040 – مع إشارة لآفاق استيعاب إنتاج/صادرات النفط العراقي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 7 نيسان.

_____ (2020) "استهلاك وإنتاج الطاقة ومكوناتها في الولايات المتحدة – تبعات الاكتفاء/الاستقلال في مجال الطاقة"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 26 نيسان.

خدوري، وليد (2020) "الشرق الأوسط وتراجع استثمارات الطاقة"، *جريدة الشرق الأوسط اللندنية*، 23 يونيو، 2020.

الجنابي، عدنان (2020) "ما بعد كورونا"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 26 حزيران.

Arab Petroleum Investment Corporation, APICORP (2019) *Transition for New Energy Landscape, Annual Report 2018*, December 31.

Belz, S., Cheng, J., Wessel, D., Gros, D., Capolongo, A. (2020) 'What's the ECB Doing, in Response to the COVID-19 Crisis?', *Brookings*, June 4.

Blackwill, R., Wright, T. (2020) *The End of World Order and American Foreign Policy*, Council Special Report No. 86, *Council on Foreign Relations*, Washington, May.

CNBC (2020) 'Oil-Rich Wealth Funds Seen Shedding up to $225 Billion in Stocks', March 29.

Davies, G. (2020) 'The Effects of Covid-19 Could Deepen Secular Stagnation', *Financial Times*, May 31.

Energy Information Administration, EIA (2020a) 'International Production of Petroleum and Other Liquids', *Excel Files downloaded on 27 June and 6 August*.

_____ (2020b) *Short-Term Energy Outlook*, July 7.

Financial Times, FT (2020) 'Are We Heading into Another Depression?', June 3.

Foroohar, R. (2020) 'We May Be Heading Towards A Post-Dollar World', *Financial Times*, May 31.

Hamilton, A. (2020) *The Political Economy of Economic Policy in Iraq*, LSE Middle East Centre Paper Series 32, UK, March, http://eprints.lse.ac.uk/104086/.

Krugman, P. (2020) 'Paul Krugman on Pandemic Economics and the Path to Recovery', YouTube Interview, June 3, https://www.youtube.com/watch?v=tzxF5FMAaes.

Merza, A (2011), 'Oil Revenues, Public Expenditures and Saving/Stabilization Fund in Iraq', *International Journal of Contemporary Iraqi Studies* 5: 1, pp. 47–80, doi: 10.1386/ijcis.5.1.47_1.

OPEC (2016, 2017) *Declaration of Cooperation OPEC and non-OPEC*, 10 December, 2016 & 30 November, 2017.

_____ (2020a) *Monthly Oil Market Report May.*

_____ (2020b) *Monthly Oil Market Report June.*

_____ (2020c) *Annual Statistical Bulletin 2020*.

_____ (2020d) *OPEC Basket Price*, https://www.opec.org/basket/basketDayArchives.xml.

Pascual, C. (2020) 'Interview with OPEC's Secretary General', 9 July, https://bit.ly/2ZW2wfN.

Paulson Jr, H. (2020) 'Future of the Dollar: U.S. Financial Power Depends on Washington, Not Beijing', *Foreign Affairs*, May 19.

Piketty, T. (2014) *Capital in the Twenty First Century*. Translated by A. Goldhammer. Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts. First published as Le capital au XXI siècle, copyright © 2013 Éditions du Seuil.

Standish, R., Johnson, K. (2020) 'No End in Sight to the Oil Price War Between Russia and Saudi Arabia', *Foreign Policy*, March 14.

Sovereign Wealth Fund Institute, SWFI (2020) 'Sovereign Wealth Fund Rankings', downloaded, May 28, 2020, https://www.swfinstitute.org/fund-rankings/.

Stiglitz, J. (2018) 'Reform: How Did China Succeed?', Lecture at *BI Norwegian Business School*, September 12. YouTube video published on 14 September.

Summer, A., Hoy, C., Ortiz-Juarez (2020) *Estimates of the Impact of CVID-19 on Global Poverty*, WIDER Working Paper 2020/43, United Nations University, April.

United Nations (2020) *World Population Prospects 2019, File POP/1-1: Total population (both sexes combined) by region, subregion and country, annually for 1950-2100 (thousands), Estimates, 1950 – 2020*, Population Division, Department of Economic and Social Affairs.

Washington Post, WP (2020) 'Video interview with IMF managing director K. Georgieva", June 3, https://www.washingtonpost.com/video/washington-post-live/the-path-forward-the-global-economy---international-monetary-fund-managing-director-kristalina-georgieva/2020/06/03/4d93d8c2-adc5-44b1-972f-c234b420366f_video.html.

World Bank, WB (2020a) *Global Economic Prospects*, June.

_____ (2020b) *Commodity Price Data (The Pink Sheet)*, http://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets.

تمويل الميزانية و"الإصلاح الاقتصادي الهيكلي" في العراق

*الورقة البيضاء وتقرير البنك الدولي**

د. علي مرزا

أولاً: مقدمـة

منذ أواخر 2019 ظهرت مؤشرات ركود اقتصادي في العالم شمل انخفاض الطلب على النفط وانخفاض اسعاره. ولقد تسارع الانخفاض بعد شباط 2020، في أعقاب إجراءات الاغلاق في العالم بسبب وباء كورونا *Covid-19*؛ مرزا (2020–أ، 2020–ب). نتيجة لذلك، من ناحية، والتزام العراق باتفاق *أوبك+* في 10–12 نيسان 2020، لتخفيض إنتاج النفط ومن ثم صادراته، من ناحية ثانية، انخفضت عوائد تصدير النفط العراقي بشكل حاد في 2020. على سبيل المثال، بلغت العوائد خلال الأحد عشر شهر الأولى حوالي نصف مستواها مقارنة بالفترة المماثلة من 2019.[1] لذلك فأن أهم ما يواجه العراق الان كمسألة عاجلة هو كيفية تمويل العجز في ميزان المدفوعات وفي الميزانية الاتحادية خلال 2021/2020.

ولقد حلّت هذه الأزمة في أعقاب الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي عمت وسط وجنوب العراق التي بدأت في تشرين الأول 2019، احتجاجاً على تواضع فرص الاستخدام وانتشار الفساد وممارسات المحاصصة، الخ. ونتيجة لهذه الاحتجاجات لجأت الإدارة السابقة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2019 والأشهر الأربعة الأولى من 2020 إلى اتخاذ إجراءات متعددة تنصرف إلى التوسع في الاستخدام في الجهاز الحكومي (الإدارة العامة والقوات المسلحة، الخ) ونفقات الرعاية الاجتماعية والإسكان والاقراض، الخ. ولقد كان لهذه الإجراءات تأثير ملموس في زيادة العجز في الميزانية في أواخر 2019 والمساهمة في استمراره في 2020 بحيث زادت أعباء التمويل على الإدارة الجديدة التي شُكِلَت في 7 أيار 20120.[2]

---

* نسخة مُنقحة لورقة نُشِرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، 15 كانون الأول/ديسمبر 2020.

[1] بلغت قيمة النفط الخام المُصَدَّر 71.9 مليار دولار للأحد عشر شهر الأولى من 2019 انخفضت إلى37.7 مليار دولار للاحد عشر شهر الأولى من 2020؛ الموقع الإلكتروني لوزارة النفط؛ https://oil.gov.iq.

[2] تشير بيانات النفقات والإيرادات الفعلية لسنة 2019 حدوث فائض في الميزانية خلال كانون الثاني–أيلول بحوالي 6.8 ترليون دينار وعجز خلال تشرين الأول – كانون الأول بحوالي –10.9 ترليون دينار. وكانت المحصلة للسنة 2019 ككل عجز مقداره –4.1 ترليون دينار. وبالإضافة للتسويات المعتادة في آخر السنة، فلا شك ان جزء ملموس من عجز تشرين الأول–كانون الأول يمثل النفقات الإضافية التي ترتبت على اجراءات التشغيل والإنفاق التي اتخذتها الإدارة السابقة في اعقاب الاحتجاجات. البيانات محتسبة من "حسابات الدولة الشهرية" المنشورة لغاية كانون الأول 2019 ولغاية تشرين الأول 2020 في موقع وزارة المالية بملفات اكسيل. أنظر أيضاً الجدول (4) في الملحق (1) في هذه الورقة.

وفي هذا المنعطف الخطير، وبعد سنوات من تواضع الإدارة الاقتصادية، والتوسع في النفقات الجارية والفوضى والتقطع في جباية الإيرادات غير النفطية، والفشل في تجميع مدخرات، خلال سنوات الوفرة المالية النفطية 2010–2014، تفيد في وقت الشدة، على سبيل المثال في صندوق سيادي على غرار العديد من الدول النفطية، أصبح العراق يعتمد حصراً تقريباً، على عوائد تصدير النفط وعلى الاحتياطيات الدولية (أساساً احتياطيات العملات الأجنبية) لدى البنك المركزي، سواء في تمويل ميزان المدفوعات أو الميزانية الاتحادية.

ثانيا: التمويل الآني والإصلاحات الهيكلية

انطلاقاً من هذا المنعطف الخطير، تبنت الإدارة الجديدة المُشَكَّلة في 7 أيار 2020، توجهاً "للإصلاح الهيكلي، الاقتصادي والمؤسسي، لتحقيق التنويع الاقتصادي"، شُمِلَت خطوطه العامة في الورقة البيضاء لوزارة المالية، مع وجود ما يماثله في تقرير البنك الدولي عن العراق، اللذان نُشِرا في تشرين الأول وأيلول، 2020؛ وزارة المالية (2020–أ) و World Bank (2020)، تباعاً. وهنا تثار الملاحظات التالية:

(1) إن أهم اسبقية الآن للإدارة الجديدة تنصرف إلى التمويل "الآني" لسد العجز المتوقع في الميزانية الإتحادية وميزان المدفوعات، في 2020 و2021.

(2) وحتى إجراء الانتخابات النيابية في حزيران 2021، لم يبق للإدارة الجديدة من مدى زمني يتيح لها تطبيق الإصلاحات الهيكلية، لا سيما في ظل معارضة في مجلس النواب للعديد من الإجراءات التي اقتُرحت لتمويل عجز الميزانية في 2020، فكيف بإصلاحات هيكلية طال امد انتظارها واقتُرحت منذ 2003، وتطال السياسات والمؤسسات والتشريعات.

(3) إن الورقة البيضاء وتقرير البنك الدولي هما ليسا خطط ذات برامج وخطوات بمديات زمنية للتطبيق والمتابعة والتقييم وإنما توجهات عامة تنطوي على عدد من "الإصلاحات"؛ فهما "خرائط طريق" أكثر منهما خطط تفصيلية. ويعني ذلك، في الحقيقة، ليس هناك، في هاتين الوثيقتين، برامج وخطوات ومديات زمنية واضحة لتحقيق "الاتصال والاستمرارية" المتداخلة و/أو المتتابعة بين المدى القريب، الذي يمثل الحاجات الآنية لتمويل العجز، والأمدين المتوسط والبعيد لتطبيق الإصلاحات الهيكلية بشكل منهجي وبمتابعات زمنية وتقييمية. صحيح، هناك العديد من الإصلاحات، التي ورد ذكرها في الورقة البيضاء وتقرير البنك الدولي، التي لا تتطلب خططاً تفصيلية "متصلة" ويمكن تطبيقها من خلال التشريعات والقوانين والاجراءات. لكن في غياب خطط تفصيلية وبرامج زمنية وخطوات معلنة حول التنفيذ، لا يُعرف متى يتم تطبيق الإصلاحات الهيكلية المقترحة في الورقة البيضاء وتقرير البنك الدولي: هل في النصف الأول من سنة

2021، أم بعد الانتخابات؟ وكيف يمكن الانتقال من التمويل "الطارئ/الآني" الآن إلى التمويل "المستدام" والإصلاح متوسط/بعيد المدى مستقبلاً، سواء بالتداخل أو التتابع؟

(4) لا شك أن الاعلان عن التوصل إلى عدد من اللقاحات ضد وباء كورونا وترخيص استعمالها والبدء باستخدامها في عدد من الدول (في تشرين الأول/كانون الأول 2020) ووضوح آفاق تطعيم سكان العالم بها، بحيث يُتَوقع أن يتم تحييد الوباء قبل نهاية 2021، سيقود إلى عودة الحياة الاقتصادية لما يقرب من الوضع الاعتيادي في العالم والعراق. وسيقود ذلك إلى زيادة الطلب على النفط وتحسن أسعاره وعوائده مما سيخفف حالة الطوارئ في التمويل ويتيح المجال لتطبيق الإصلاحات الهيكلية.

(5) غير أن تطبيق هذ الاصلاحات سيعتمد على مدى الاسناد المؤسسي/السياسي الذي يمكن أن تحصل عليه الإدارة الحاضرة في هذا المجال، وربما كان في قرارها التعجيل في الانتخابات أنها لا تتوقع تأييداً كبيراً حالياً.

(6) نتيجة لهذه الظروف والأسباب، وفي غياب خطة أو خطط وبرامج "لتوصيل" المدى القريب الذي يُمَوَّل خلاله عجز الميزانية/ميزان المدفوعات والمدى المتوسط/البعيد، الذي تطبق خلاله الإصلاحات الهيكلية، يتسم تناول التمويل الآني، من ناحية، والإصلاحات الهيكلية، من ناحية أخرى، بشيء من "الانعزال"، كما سيتضح في أدناه.

ثالثاً: تمويل عجز الميزانية 2021/2020

قبل التعرض للورقة البيضاء وتقرير البنك الدولي في الفقرات *رابعاً–سادساً*، ادناه، من المناسب أن أبدأ بعرض وصف لأهم المؤشرات التي تعود لسنة 2020 وبعض السنوات قبلها كخلفية للتحليل. ذلك أن استعراض أهم المتغيرات الفاعلة ولا سيما تلك التي تساهم في حجم وتمويل العجز في الميزانية الاتحادية وفي ميزان المدفوعات، خلال2021/2020، يساهم في تقدير أبعاد مشكلة التواصل بين الأمدين القريب والمتوسط/البعيد. ولعل من أهم ما يمكن أن نبدأ به، بعد عرض الإجراءات المقترحة للتمويل، هو عدد العاملين الذين يستلمون أجوراً ورواتباً من الميزانية والمتقاعدين. ذلك أن تضخم هذه الأعداد وما تنطوي عليه من بطالة مقنعة وازدواج في الرواتب، في ما يخص العاملين، وشمول أعداد واسعة ممن ليس لهم خدمة تقاعدية فعلية، في ما يخص المتقاعدين، يمثل واحداً من أهم التحديات التي تواجهها الإدارة الاقتصادية في الأمدين القريب والمتوسط/البعيد. من ناحية أخرى، سأتعرض فقط لما يؤثر مباشرة في الميزانية/ميزان المدفوعات في هذه الفقرة. أما مسائل الهيكل الإنتاجي والبطالة والفقر، الخ، فلقد تناولتها في ورقتي، مرزا (2020–أ).

(3-1) الإجراءات المقترحة لتمويل العجز

بالإضافة للاقتراض، شُخِصت الإجراءات والمصادر الإضافية التالية التي تفيد في زيادة إيرادات الميزانية غير النفطية وإجراءات ومجالات تفيد في تخفيض نفقاتها. وبالإضافة لتقليل عجز الميزانية، تساهم هذه الإجراءات في تقليل العجز المتوقع في ميزان المدفوعات (تناقص الاحتياطيات الدولية):

(1) إعلان توجهات واتخاذ إجراءات جدية لمكافحة الفساد والمحاصصة على مختلف الأصعدة واثبات الجدية في هذا المجال. وفي جانب متصل، مراقبة وتدقيق إجراءات وخطوات ومتابعة المشتريات والعقود والمشاريع الاستثمارية الحكومية.

(2) حصر عدد المتقاعدين في الجهاز الحكومي والمنشآت العامة، والتدقيق في أسباب الزيادة المفرطة في العدد منذ 2014 (أنظر الفقرة التالية)، وإيجاد حل لعبء التمويل.

(3) حصر وتشخيص الموظفين الفضائيين (الوهميين) وذوي الرواتب المزدوجة وإيجاد حل لعبء التمويل.

(4) في سبيل حصول وزارة المالية على كامل العوائد الجمركية ينبغي إزالة سيطرة السلطات غير الاتحادية والجماعات المختلفة على المنافذ الحدودية الرسمية وإزالة المنافذ الحدودية غير الرسمية. ومن الجدير أن يذكر أن وزير المالية صرَّح في تشرين الثاني 2020 أن العوائد الجمركية السنوية لهذه المنافذ تُقَدَّر بحوالي 8 مليار دولار (حوالي 20% من عوائد تصدير النفط لعام 2020، حسب تقديري، انظر الفقرة 3-3، أدناه) في حين تستلم وزارة المالية 10% منها فقط.[3]

(5) استخدام ما يتيسر من الودائع الحكومية التي تعود لوزارة المالية أو مسجلة باسم فروعها أو الوحدات العائدة لها والتي لم يتم تشخيصها/استخدامها لحد الآن.

(6) التشدد في جباية بدل الخدمات خاصة الكهرباء ومكافحة سرقة التيار الكهربائي وزيادة معدل الضريبة على استخدام الانترنت والاتصالات والتدخين والمشروبات الكحولية، الخ.

(7) تخفيض اعداد الحماية والسيارات والسكن وغيرها والمخصصات المتعلقة بها وبرواتب اصحاب الدرجات العليا ومن في حكمهم بشكل ملموس.

---

[3] *'Allawi said only a tenth of the $8bn due annually to the Iraqi treasury arrived from border customs, ... He said border customs "are riddled with corruption to the point where minor clerks' jobs in some outposts change there for $50,000 to $100,000 and sometimes it goes up to multiples of that*"', The Guardian (2020) ''Iraqi deputy PM says economy in crisis and riddled with corruption', November 24.

(8) تخفيض المخصصات كنسبة من الراتب للموظف، بشكل تصاعدي، بحيث تكون أعلى مخصصات لا تزيد عن 100–150%.

(9) الخ.[4]

لقد كان توجه الإدارة الجديدة، التي شُكِلت في 7 أيار، يتمثل في تفعيل إجراءات محددة، كالتي ذُكرت أعلاه، على المدى القريب، تساهم في تمويل العجز العاجل في الميزانية الاتحادية. ولكن يبدو أن هذا التوجه واجه معارضة في مجلس النواب بحيث لم ينفذ، فعلياً، أي من الإجراءات العاجلة بشكل ملموس. ففي بيان لوزارة المالية صادر في 30 تشرين الأول 2020، ورد فيه أن تمويل الميزانية، حتى نهاية 2020 وفي ما يبدو خلال 2021، يعتمد بالإضافة لعوائد النفط والإيرادات غير النفطية، على الاقتراض من البنك المركزي (من خلال السوق الثانوية).[5] وفي ذات البيان كررت وزارة المالية حاجتها، التي أشارت في البيان أنها ذكرتها سابقاً، للاقتراض من البنك المركزي بمقدار 41 ترليون دينار لما تبقى من 2020.[6]

---

[4] ورد في وسائل الاعلام، نقلاً عن وكالة رويترز، ان العراق يحاول بيع "نفط مستقبلي" للحصول على تمويل إضافي لا يتيحه له التزامه بقرارات تحديد *اوبك+* للإنتاج: "*قالت وزارة النفط العراقية يوم الاثنين إن العراق يسعى لإبرام أول صفقة على الإطلاق للدفع المسبق للنفط الخام لدعم ماليته في ظل سعيه لمواجهة تراجع أسعار النفط والطلب بسبب جائحة فيروس كورونا. وتسعى البلاد إلى دفع مسبق لخمس سنوات بدءا من يناير/كانون الثاني 2021 حتى ديسمبر/كانون الأول 2025 يتم رده بشحنات من خام البصرة، بحسب رسالة أرسلتها شركة تسويق النفط الحكومية (سومو) إلى عملائها واطلعت عليها رويترز*". https://sa.investing.com/news/commodities-news/article-2090184. ومثل هذه الصفقات، إن تمت فعلاً، فهي نوع من القرض الخارجي يدفع بالنفط مستقبلاً بأسعار منخفضة. وهنا يثار التساؤل هل من المناسب اللجوء إلى هذه الطريقة في الاقتراض في الوقت الذي يتسم الاقتراض الدولي حاليا بأسعار فائدة منخفضة، نسبياً؟

[5] أي ليس هناك خيار سوى الاقتراض من البنك المركزي. فلقد ورد في بيان وزارة المالية، وزارة المالية (2020–ب)، ما يلي: "*بالنسبة إلى الفترة القصيرة جدًا، من الآن وحتى نهاية عام 2020، لا ترى وزارة المالية أي خيار سوى اللجوء إلى قروض قصيرة الأجل من البنوك الحكومية، والتي سيتم خصمها بعد ذلك من البنك المركزي [أي الاقتراض من البنك المركزي]. جميع الخيارات الأخرى، مثل زيادة الإيرادات من الگمارك أو الضرائب او الجبايات من قطاع الكهرباء، ببساطة غير ممكنة على المدى القصير. علاوة على ذلك، على الرغم من ضرورة ترشيد وتفعيل توليد الإيرادات الاخرى الغير نفطية، فإن مثل هذه الإجراءات لن تعوض، على المدى القصير، عن النقص في عائدات النفط، بالنظر إلى هيكل اقتصادنا. تتطلب جميع الإجراءات الأخرى المتعلقة بإدارة كشوف رواتب القطاع العام موافقة تسريعية قبل أن تُترجم إلى تخفيضات في الإنفاق أو توليد إيرادات*".

[6] هذا الرقم هو أكبر من رقم الاقتراض العام الداخلي الذي ورد في مشروع الموازنة الاتحادية الذي قدم لمجلس النواب في 10 أيلول وسُحِب في 21 أيلول 2020. حيث ورد فيه اقتراض داخلي بمقدار 32.4 ترليون دينار منها 30 ترليون دينار من البنك المركزي (عن طريق السوق الثانوية). أنظر: الأمانة العامة لمجلس الوزراء (2020، ص 5–7).

واستجابة لهذا البيان من ناحية، والضغط الشعبي لاستلام الرواتب المتأخرة، من ناحية ثانية، صدر، في تشرين الثاني، قانون تمويل العجز للثلاثة أشهر الأخيرة من عام 2020 والبالغ، حسب القانون، حوالي 15.6 ترليون دينار، كما ورد فيه. ويخوِل هذا القانون وزارة المالية تمويل 12 ترليون دينار عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي؛ مجلس النواب العراقي (2020).

وبهذا يلاحظ أن الإدارة الحالية بعد الآمال التي ظهرت في بداية تكوين الطاقم الوزاري في أيار 2020 في القيام بإصلاحات هيكلية تحرر الاقتصاد من اعتماده على النفط، كما سيظهر في الفقرات *رابعاً–سادساً*، أدناه، وجدت أن الهيكل المؤسسي الحالي لا يسمح، في الأقل في الأمد القصير، 2020/منتصف 2021، بغير الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي. كل ذلك، في ما يبدو، على أمل أن يتم القيام بالإصلاحات في "المستقبل" من خلال تشكيل مؤسسي، بعد انتخابات منتصف 2021، يسهم في رحلة التخلص من الفخ الريعي المؤسسي الاقتصادي/الاجتماعي.

(3–2) العاملون في الجهاز الحكومي والمتقاعدون

العاملون في الجهاز الحكومي

يثار التساؤل حول عدد العاملين/الموظفين (في الإدارة العامة والتعليم والصحة والقوات المسلحة والضمان الاجتماعي، الخ، دون المنشآت العامة) الذين جرى تمويل رواتبهم في 2019 و2020 مباشرة من خلال الميزانية الاتحادية وعدد المتقاعدين. ويعود السبب لهذا التساؤل إلى عدم اليقين حول العدد لكل منهما سواء في البيانات المتاحة أو تصريحات المسؤولين. فحتى بداية 2019 كان من الممكن معرفة عدد العاملين في الجهاز الحكومي من ما يظهر في قوانين "الموازنات" الاتحادية السنوية السابقة على 2019. وبالرغم من ظهور العدد، أيضاً، في قانون موازنة 2019 بحوالي 2.94 مليون كما يتبين من الشكل (1)، أدناه، غير أن احتجاجات تشرين الأول 2019 دفعت الإدارة، من بين إجراءات أخرى، إلى استحداث عدد كبير من الدرجات الوظيفية، بحيث أصبح من الصعوبة معرفة العدد الفعلي في نهاية 2019، وبالتالي خلال 2020. ومع ابقاء رقم موازنة 2019 ليشير إلى العدد في 2019 بالرغم من تغيره في نهاية السنة، يبين الشكل (1) درجة عدم اليقين في العدد لسنة 2020، حيث يمكن اقتراح ثلاثة أرقام مبينة في الشكل: 2020–أ و2020–ب و2020–ج، وهي، على التوالي، 3.16 مليون، 3.54 مليون، 3.95 مليون. وفي ضوء حقيقة أن الرقم الأخير

مستخلص من تصريح لوزير المالية في تشرين الأول 2020 فربما هو أقرب للصحة. وبالرغم من ذلك فإن تضارب التصريحات يجعل هذا الأمر غير يقيني.[7] من ناحية أخرى، بلغت الأهمية النسبية للاستخدام الحكومي من الاستخدام الكلي في الاقتصاد خلال الفترة 2017–2019 حوالي 32%. وترتفع هذه النسبة إلى 38% عند إضافة مستخدمي المنشآت العامة (الشركات العامة). مع العلم أن هذه النسب كانت أكبر سابقاً، إذ خلال الفترة 2012–2014 بلغت 36% و43%، على التوالي؛ أنظر: تابع الجدول (1) في الملحق (1). ويعود سبب الانخفاض إلى تحديد الاستخدام الحكومي خلال الفترة 2016–2018 نتيجة الالتزام ببرنامج صندوق النقد الدولي 2016–2019؛ مرزا (2018–أ). وبالرغم من ذلك لا زال الاستخدام الحكومي (والمنشآت العامة) من أهم مصادر الاستخدام في العراق.

الشكل (1) عدد العاملين في الجهاز الحكومي الممولين من الميزانية الاتحادية، مليون

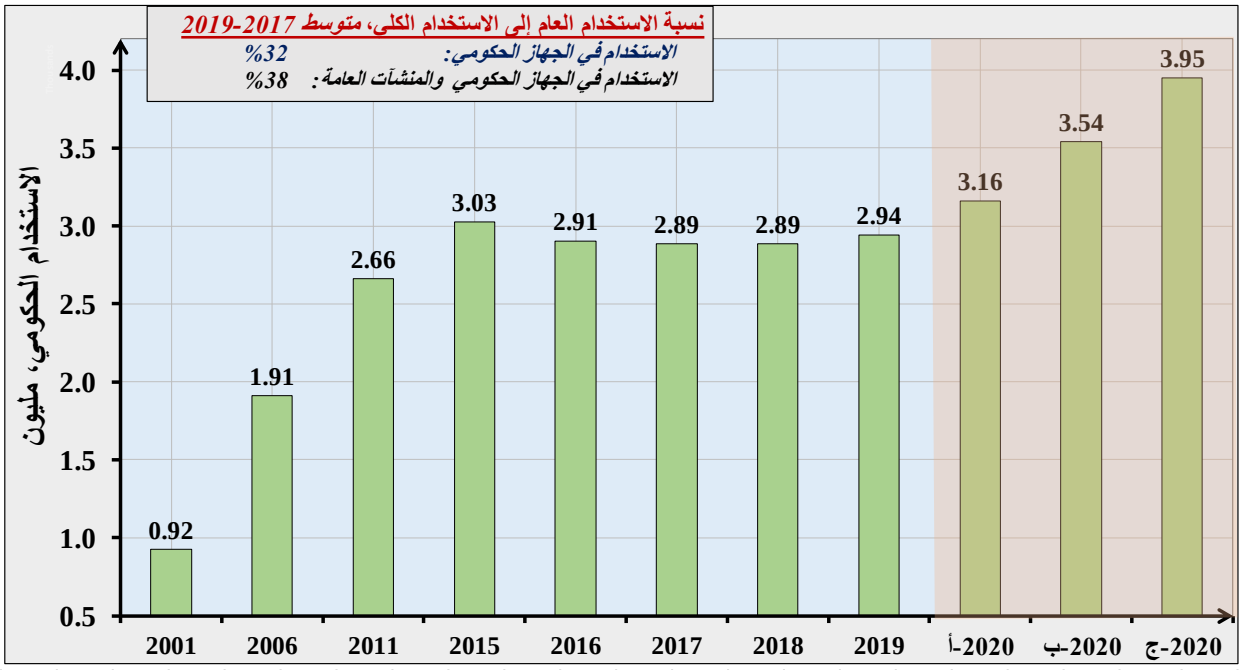

المصادر: رُسِمَ هذا الشكل على أساس بيانات الجدول (1) وتابع الجدول (1) في الملحق (1).

ملاحظة: يشمل الجهاز الحكومي: الإدارة العامة والتعليم والصحة والقوات المسلحة، الخ (ولكن ليس المنشآت العامة/الشركات الحكومية) بما فيهم في كردستان.

[7] أنظر مصادر الجدول (1) في الملحق (1) لكيفية حساب أرقام الاستخدام في الجهاز الحكومي لسنة 2020: (أ)، (ب)، (ج)، الواردة في الشكل (1)، والتي تبين أيضاً، في الوقت ذاته، تضارب التصريحات حول عدد العاملين/الموظفين في هذه السنة.

عدد المتقاعدين

يزداد عدم اليقين حول عدد المتقاعدين ويصل حداً كبيراً جداً خلال السنوات 2014 فما بعد. ويساهم في ذلك ما يبدو من ضعف التنسيق بين الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة التقاعد الوطنية في شرح الاختلاف بين ارقامهما وفي عدم وجود ملاحظات توضيحية لهذه الأرقام. هذا بالرغم من أن جداول الجهاز المركزي لعدد المتقاعدين تشير إلى أن مصدرها هيئة التقاعد الوطنية ("دائرة التقاعد" كما يشار لها في المجموعات الإحصائية السنوية، الباب 12). لا بل أن عدد المتقاعدين في بيانات الهيئة، المنشورة في موقعها الإلكتروني، يقفز من 1.7 مليون في سنة 2011 إلى 4.6 مليون في سنة 2014 بدون أن تبين أو تشير الهيئة إلى سبب هذه القفزة. في هذا الوقت تستمر أرقام الجهاز المركزي للإحصاء بالإشارة "لدائرة التقاعد" بدون وجود قفزة في أرقام الجهاز لتتماشى مع القفزة في أرقام الهيئة. ويبين الشكل (2)، أدناه، عدد المتقاعدين المدنيين حسب الجهاز المركزي للإحصاء ومجموع المتقاعدين حسب هيئة التقاعد الوطنية. وكمثال على عدم التنسيق يلاحظ أن عدد المتقاعدين المدنيين في بيانات الجهاز يساوي مجموع عدد المتقاعدين في بيانات هيئة التقاعد للسنتين 2010 و2011 ليختلف الأمر بعد ذلك بالنسبة لبيانات 2014–2017.

الشكل (2) عدد المتقاعدين، مليون

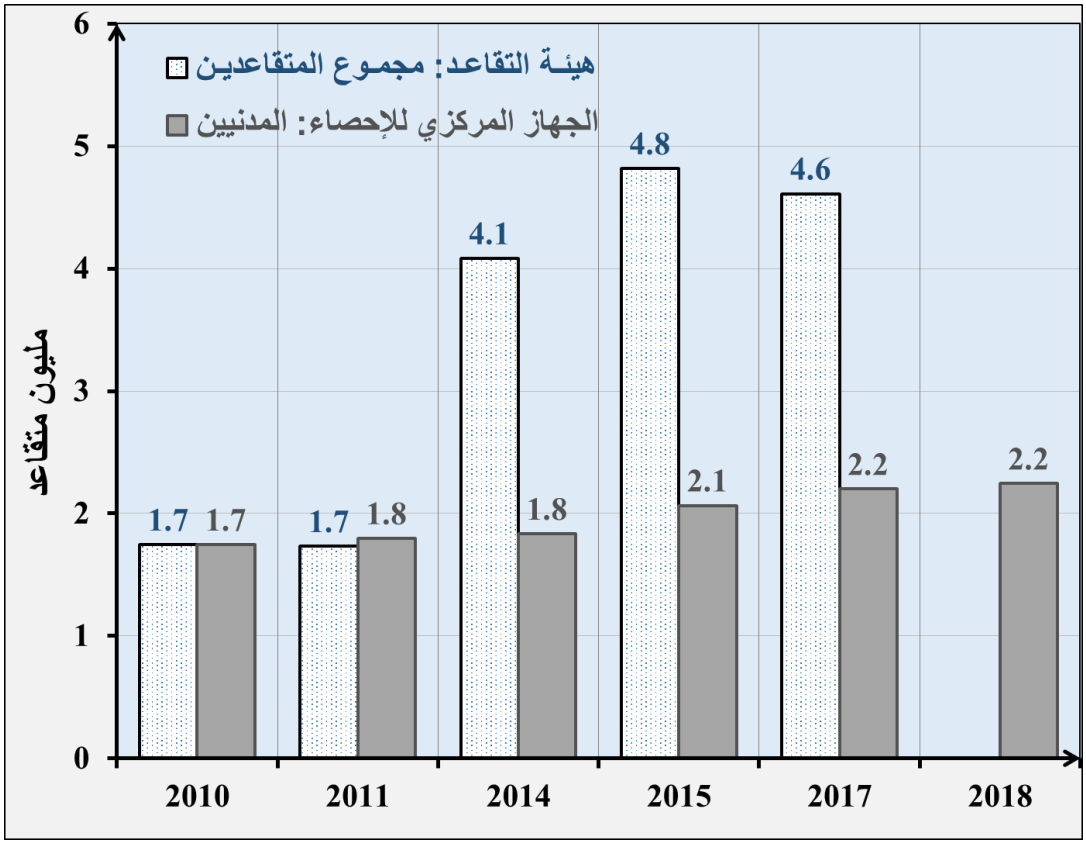

المصدر: رُسم الشكل على أساس بيانات الجدول (2) في الملحق (1).

(3-3) عجز الميزانية وميزان المدفوعات والاحتياطيات الدولية

يرتبط التغير في الاحتياطيات الدولية بحالة ميزان المدفوعات من خلال حقيقة أن هذا التغير يساوي مجموع صافي الحساب الجاري وصافي حساب رأس المال/الحساب المالي (بدون فقرة التغير في الاحتياطيات) في الميزان. من ناحية أخرى، يرتبط التغير في الاحتياطيات الدولية بصافي الميزانية الاتحادية (وصافي باقي ميزانيات القطاع الحكومي/العام والقطاع الخاص/العائلي) كما بينت ذلك في الملحق (2) في الفصل السادس عشر من كتابي: مرزا (2018-أ). ويظهر ذلك العلاقة الوثيقة والمتفاعلة بين ميزان المدفوعات والميزانية الاتحادية. وقبل بيان علاقة التغير في الاحتياطيات الدولية بكل منهما، من المناسب أن يُذكر أن الاحتياطيات الدولية بلغت حوالي 67.6 مليار دولار في نهاية 2019. ونتيجة لعدم كفاية عوائد تصدير النفط أخذت بالانخفاض التدريجي المعتدل لتصل إلى حوالي 65.6 مليار دولار في نهاية حزيران 2020. ولكن نتيجة التركيز على الاقتراض من البنك المركزي، الذي بلغ حوالي 14 ترليون دينار خلال حزيران-تشرين الأول، الشكل (5) أدناه (هذا بالطبع إضافة لمدفوعات أخرى تتضمن خدمة الدين الخارجي والتعويضات ومدفوعات الشركات النفطية، الخ) انخفضت الاحتياطيات، بتسارع أكبر، لتصل إلى 57.6 مليار دولار في نهاية تشرين الأول.[8] ولو اسقطنا ذلك لنهاية 2020، نتيجة لاستمرار الاقتراض الداخلي بحوالي 12 ترليون دينار لما تبقى من 2020[9]، مع افتراض سرعة أكبر نسبياً في السحب من الاحتياطيات، فهذا يعني ربما وصولها إلى حوالي 53 مليار دولار، في نهاية السنة. أي سيبلغ "السحب" منها حوالي -14.6 مليار دولار (بين نهاية 2019 ونهاية 2020). أنظر الشكلين (3) و(5) أدناه. وفي اعتقادي سيستمر بعد ذلك بالانخفاض حتى منتصف 2021، في الأقل.

عجز ميزان المدفوعات والاحتياطيات الدولية

بالرغم من انخفاض استيرادات السلع والخدمات وباقي المدفوعات، عموماً، في 2020 عنها في 2019، فإن استمرار مدفوعات أخرى جارية واستثمارية (كخدمة الدين الخارجي والتعويضات، الخ)، من ناحية، والانخفاض الحاد في صادرات النفط الخام وضآلة الصادرات غير النفطية، من ناحية أخرى، سيقود إلى عجز ملموس في ميزان المدفوعات. وفي ضوء محدودية القروض والمساعدات الخارجية فأن جُلَ، إن لم يكن جميع، عجز الميزان لا يمكن تمويله إلا من خلال السحب من الاحتياطيات الدولية. ويبين الشكل (3) ملخص بأهم المتغيرات في ميزان المدفوعات، بما فيها تطابق العجز في الميزان والسحب من الاحتياطيات الدولية في سنة 2020.

---

[8] ورد في موقع "بغداد اليوم"، https://baghdadtoday.news، ما يلي: *"كشف الخبير المالي د. محمود داغر الخميس 19 تشرين الثاني 2020 .... أن العراق لديه الان 55 مليار دولار من احتياطي البنك المركزي العراقي موزعة في الداخل والبنوك العالمية..."*. من ناحية أخرى، نشر البنك المركزي في موقعه الإلكتروني، بعد هذا التاريخ، أن رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية لديه (الذي استخدمه في هذه الورقة كمعادل للاحتياطيات الدولية، لعدم توفر مؤشر أفضل) بلغ حوالي 68 ترليون دينار (57.6 مليار دولار) في نهاية تشرين الأول 2020؛ الشكل (5) في المتن، أدناه. وبالإضافة لاختلاف التواريخ، فقد يعود الفرق إلى اختلاف التعريف. وأُرَجِّح أنه بحكم عمله في البنك المركزي وخبرته، فأن الرقم المنقول عن د. داغر هو الأكثر دقة للاحتياطيات الدولية. أنظر أيضاً الملاحظة في الجدول (5) الملحق (1).

[9] حسب قانون تمويل العجز الصادر في تشرين الثاني 2020، والمشار أليه آنفاً.

الشكل (3) فائض/عجز ميزان المدفوعات والتغير في الاحتياطيات الدولية، مليار دولار

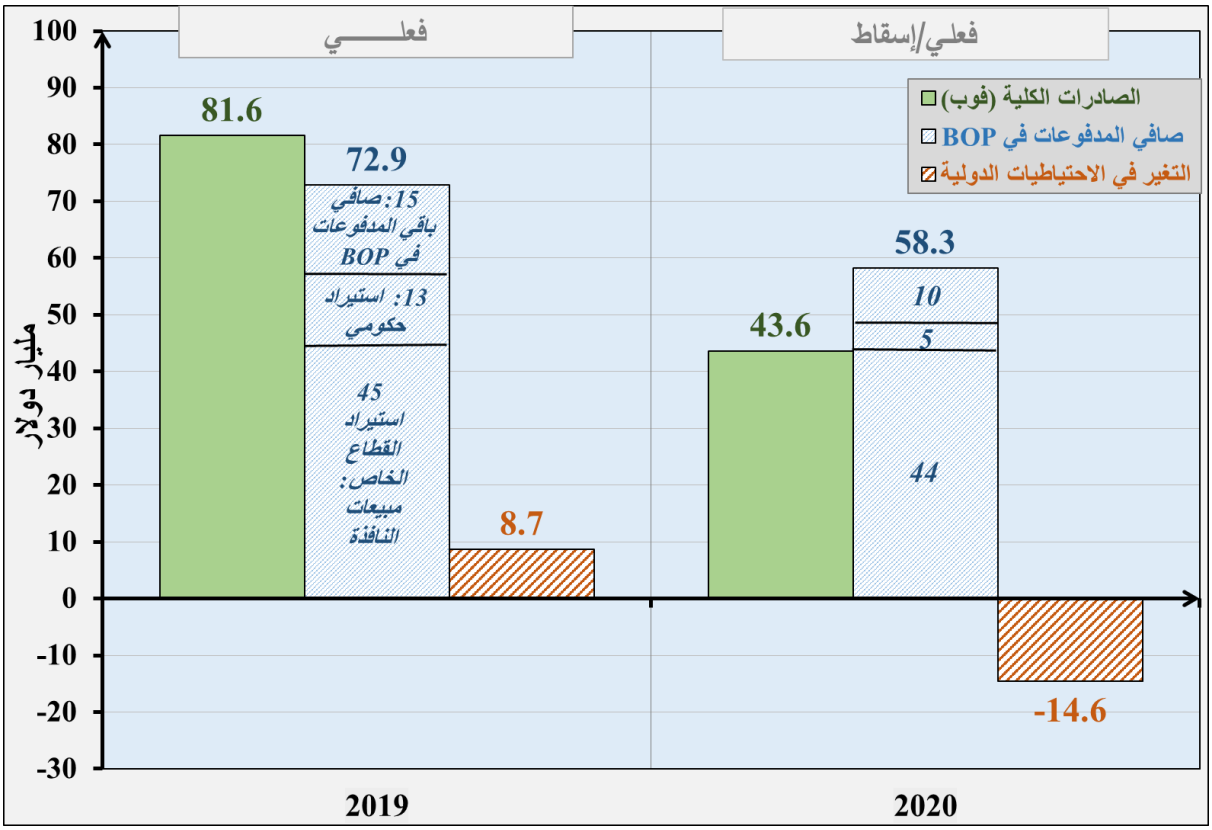

المصادر: رسم الشكل على أساس بيانات الجدول (3) في الملحق (1). الأرقام في الشكل مقربة.

ملاحظات: (أ) *الصادرات الكلية (فوب) = الصادرات السلعية النفطية وغير النفطية.*

(ب) *صافي المدفوعات في BOP = استيراد القطاع الخاص + استيراد حكومي + صافي باقي المدفوعات في BOP.*

(ج) الاستيراد الحكومي واستيراد القطاع الخاص يشملان السلع والخدمات.

(د) *عمود التغير في الاحتياطيات الدولية = عمود الصادرات الكلية (فوب) – عمود صافي المدفوعات في BOP.*

وفي هذا الشكل، يلاحظ أن العمود الأول، على اليسار لكل سنة، يمثل الصادرات النفطية وغير النفطية. ويلي ذلك، "عمود صافي المدفوعات" المقسم إلى ثلاثة أقسام: استيراد القطاع الخاص من السلع والخدمات (والذي يساوي مبيعات نافذة البنك المركزي، التحويل *transfer*، كما يظهر في ميزان المدفوعات)، والاستيراد الحكومي، وصافي باقي المدفوعات الجارية والرأسمالية بما فيها السهو والحذف في ميزان المدفوعات *BOP*.[10] وبذلك يمثل هذان العمودان جميع فقرات المقبوضات والمدفوعات في الميزان (عدا التغير في الاحتياطيات الدولية). ويساوي الفرق بين العمودين عمود التغير في الاحتياطيات. على سبيل المثال، يلاحظ من الشكل أنه في 2019 كانت عوائد تصدير النفط (والصادرات الأخرى) تتخطى حاجات إشباع الاستيرادات والمدفوعات الأخرى مما نتج عنه زيادة في الاحتياطيات الدولية بحوالي 8.7 مليار دولار والتي يمثلها عمود

[10] يساوي استيراد القطاع الخاص، كما يظهر في ميزان المدفوعات، مبيعات نافذة البنك المركزي من "التحويل، *transfer*" ولا يشمل مبيعاتها من "النقد، *cash*". ولكن في الشكل (3) شملنا مجموع المبيعات (تحويل ونقد) وذلك حتى لا نزيد من تقسيم العمود، من ناحية، ولأن مبيعات النقد صغيرة نسبياً، من ناحية أخرى.

التغير في الاحتياطيات الدولية في الشكل (3). وفي سنة 2020، وبالرغم من انخفاضه، قليلاً، فإن استيراد القطاع الخاص من السلع والخدمات (مبيعات النافذة) وحده يتخطى قيمة صادرات النفط الخام لهذه السنة.[11] وبأخذ المدفوعات الأخرى بالاعتبار، فأن الفرق بين المقبوضات والمدفوعات في الميزان سيبلغ عجزاً مقداره حوالي −14.6 مليار دولار. وسيمول هذا العجز بالسحب من الاحتياطيات الدولية، كما يبينه عمود الاحتياطيات لسنة 2020 في الشكل (5).

وبمقارنة السنتين 2019 و2020 يلاحظ (من الجدولين 4 و5 في الملحق 1) انخفاض ما تموله الاحتياطيات الدولية من استيراد السلع والخدمات (القطاع الخاص والحكومي) من 14 شهر في 2019 إلى 13 شهر في 2020. ولا شك أن عدم انخفاض عدد الأشهر بشكل أكبر بالرغم من الانخفاض الكبير في الاحتياطيات يعود إلى انخفاض الاستيرادات في 2020 مقارنة مع 2019.

ومن المناسب الإشارة إلى أن اقتصار استيراد القطاع الخاص الذي يظهر في ميزان المدفوعات على مبيعات النافذة (التحويل) لا يأخذ بالاعتبار استيراد هذا القطاع الممول من مصادر أخرى غير مبيعات النافذة. وليس لدينا مؤشر حول حجم هذا الاستيراد. ولكن حقيقة استمرار فقرة *"السهو والحذف"* في ميزان المدفوعات بإشارة سالبة بقيمة مطلقة كبيرة جداً، تراوحت بين (− 2.6) مليار دولار في 2019 و(−39.9) مليار دولار في 2014 وبلغ متوسطها (− 11.6) مليار دولار سنوياً خلال السنوات 2007−2019، قد يؤشر شمول هذه الفقرة، من بين مدفوعات عديدة أخرى، استيراداً لهذا القطاع مولِ من مصادر غير مبيعات النافذة. من ناحية أخرى، فأن بعض من مبيعات النافذة (التحويل) قد لا يتحقق فعلاً كاستيراد. أرقام *السهو والحذف* في ميزان المدفوعات مأخوذة من *النشرات الإحصائية السنوية* للبنك المركزي للسنوات 2008−2019.

عجز الميزانية والاحتياطيات الدولية

في ضوء ما يتيسر من تفاصيل بيانات فعلية للنفقات والإيرادات ("المنفذة") حتى تشرين الأول 2020 والإيرادات النفطية حتى تشرين الثاني وإسقاطها لنهاية السنة، من ناحية، والاقتراض الداخلي حتى نهاية تشرين الأول وبرنامج الاقتراض حتى نهاية السنة، من ناحية أخرى، قمت بتقدير/إسقاط العجز المتوقع في الميزانية الاتحادية لسنة 2020 ككل؛ الجدول (4) في الملحق (1). تبعاً لذلك يتبين من الشكل (4)، أدناه، أن نسبة العجز إلى النفقات في سنة 2020 ستصل إلى حوالي 32% كما مبين في أسفل عمود العجز المنفذ في الشكل وبمبلغ مقداره حوالي −25.4 ترليون دينار، كما يتبين (مُقرباً) داخل العمود.

---

[11] خلال الأحد عشر شهر الأولى من 2020 بلغت مبيعات النافذة (تحويل ونقد) 39.9 مليار دولار في الوقت الذي بلغت فيه قيمة صادرات النفط الخام 37.7 مليار دولار خلال الفترة ذاتها. أرقام مبيعات النافذة من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، https://www.cbi.iq/currency_auction. اما قيمة صادرات النفط الخام فمن الموقع الإلكتروني لوزارة النفط، www.oil.gov.iq.

الشكل (4) نسبة وقيمة الفائض/العجز في الميزانية الاتحادية المخططة والمُنَفَّذة 2018–2020

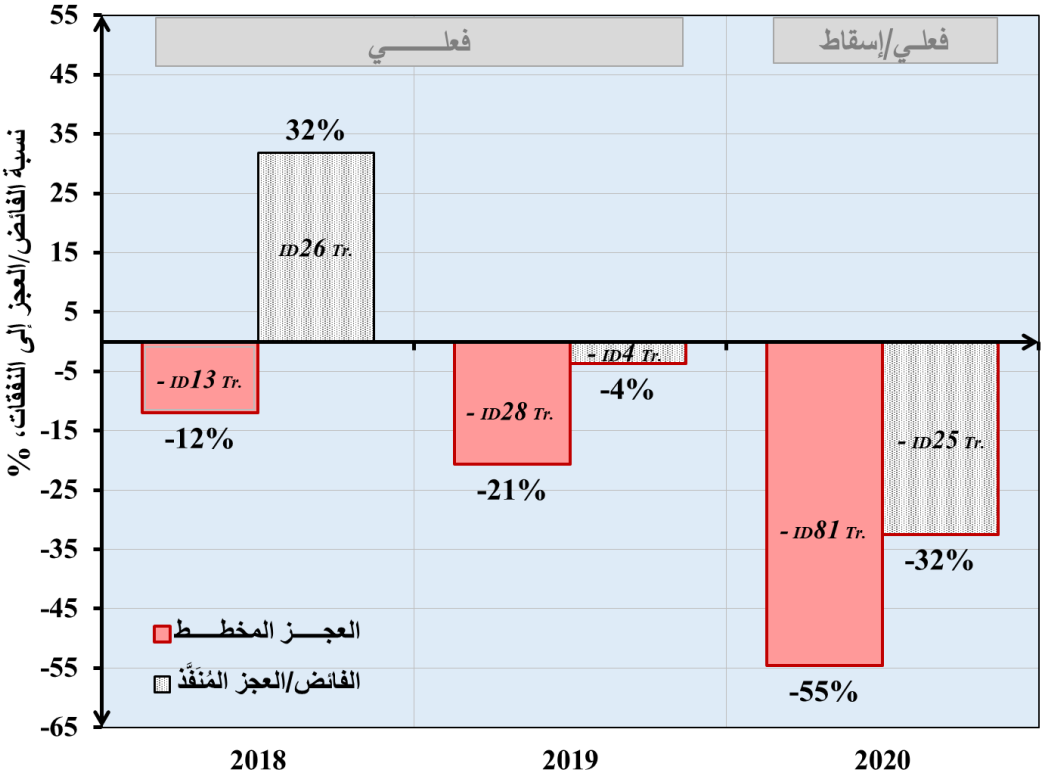

المصادر: رُسم الشكل على أساس بيانات الجدول (3) في الملحق (1). الأرقام في الشكل مقربة.

ملاحظة: الرقم خارج كل عمود، في الشكل، يمثل نسبة الفائض/العجز إلى النفقات (%). أما الرقم داخل كل عمود فيمثل قيمة الفائض/العجز مقاس بترليون دينار (ID Tr.).

ويتم تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض الداخلي. إذ يتوقع زيادة حجم رصيد الاقتراض الداخلي بحوالي 25.9 ترليون دينار بين نهاية 2019 ونهاية 2020 (وهو قريب من العجز) وجميعه من البنك المركزي، حيث سيزداد رصيد الاقتراض من البنك المركزي بحوالي 26.3 ترليون دينار وينقص رصيده من الجمهور والمصارف بحوالي –0.4 ترليون دينار خلال الفترة ذاتها؛ أنظر الشكل (5) أدناه، والجدول (5) في الملحق (1). قارن نسبة ومقدار العجز المنفذ المتوقع في 2020 مع مقابله في 2018 و2019، حيث بلغ نسبة صغيرة في 2019 وحقق فائضاً ملموساً في 2018. أما العجز المخطط فهو على عادة الموازنات الاتحادية تخطط دائماً للعجز كما يتضح في الشكل (4).

إن تأثير تمويل عجز الميزانية، بالاقتراض من البنك المركزي، على الاحتياطيات الدولية يمكن بيانه من خلال الآلية التالية. إن انفاق مستلمي الأجور والرواتب الحكومية ومتعاقدي توريد السلع والخدمات للجهاز الحكومي، الخ، الذي ساهم هذا الاقتراض بتمويله، وباقي انفاق القطاع الخاص/العائلي وغيره، على السلع والخدمات المستوردة أو المحلية التي تستخدم مستخدمات مستوردة بشكل مباشر أو غير مباشر، سيترجم إلى

طلب على الدولار من البنك المركزي. وبالإضافة للطلب على الدولار الناتج عن خدمة الدين الخارجي والتعويضات وباقي المدفوعات، الخ، فإن كل ذلك سيؤدي إلى تخطى الطلب على الدولار، لعوائد البنك المركزي منه (الناتج بدوره أساساً من انخفاض العوائد النفطية)، مما يقود إلى تناقص الاحتياطيات الدولية. ففي الوقت الذي يتزايد فيه رصيد الاقتراض العام الداخلي من حوالي 38 ترليون دينار في نهاية 2019 إلى حوالي 64 ترليون دينار في نهاية 2020 (أي اقتراض حوالي 26 ترليون دينار خلال 2020، وهذا هو تقريب ل 25.9 ترليون دينار المذكورة اعلاه) فإن رصيد الاحتياطيات الدولية سيتناقص من حوالي 67.6 مليار دولار في نهاية 2019 إلى حوالي 53 مليار دولار في نهاية 2020. أي سينخفض رصيد الاحتياطيات بحوالي −14.6 مليار دولار؛ الشكل (5) أدناه.

الشكل (5) أرصدة الاقتراض العام الداخلي والاحتياطيات الدولية

الاقتراض (الاحداثي الأيسر)، الاحتياطيات (الاحداثي الأيمن)

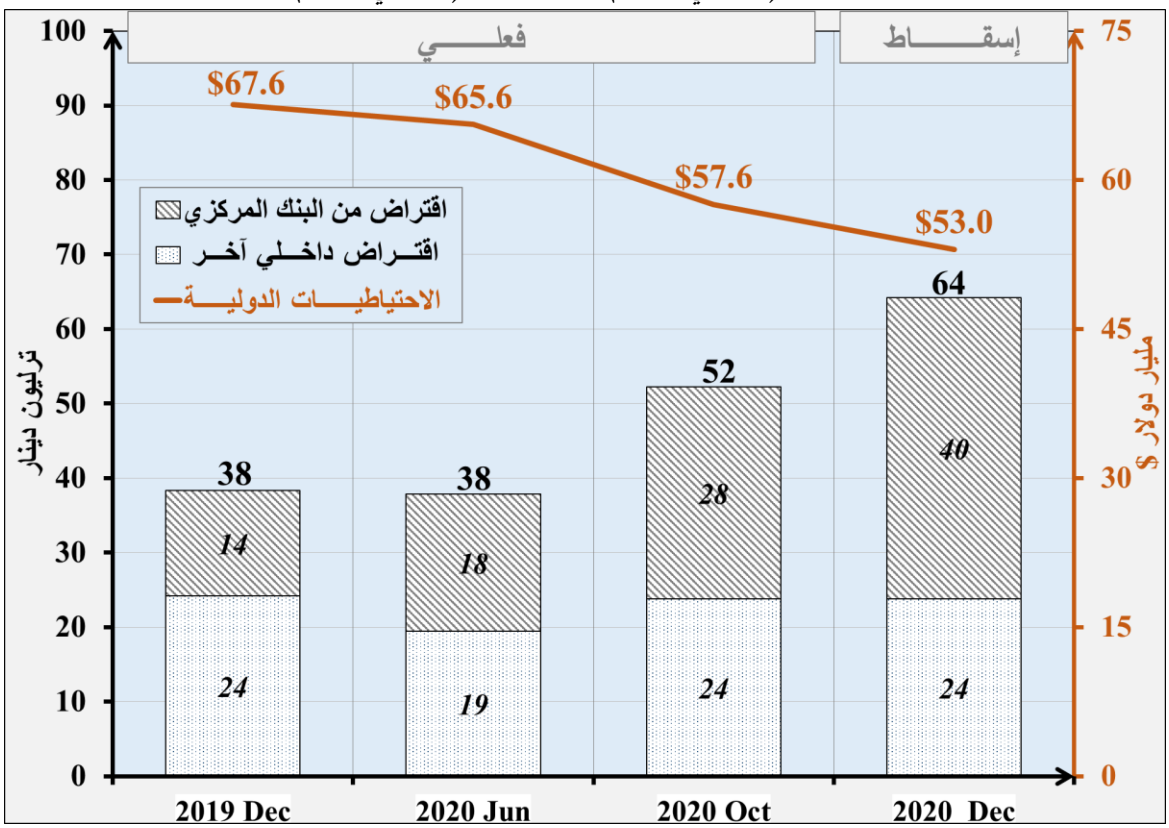

المصادر: رسم الشكل على أساس بيانات الجدول (5) في الملحق (1). الأرقام في الشكل مقربة.

ملاحظة: الرصيد لكل من الاقتراض والاحتياطيات في نهاية التاريخ المبين.

وهنا من المناسب ملاحظة العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية الاتحادية من خلال دور التغير في رصيد الاحتياطيات الدولية (انخفاض −14.6 مليار دولار). ففي حالة ميزان المدفوعات يمثل هذا التغير

(الانخفاض) المتوقع في نهاية 2020 وسيلة لسد جميع العجز في الميزان، كما أُشير أليه آنفاً. أما في حالة الميزانية الاتحادية فإن هذا الانخفاض في الاحتياطي سيمثل أهم وسيلة لسد العجز في الميزانية. ويعود الفرق في دور الاحتياطيات الدولية في حالة الميزانية إلى عاملين. الأول، هو أن الاقتراض في سنة 2020 لا يساوي كل العجز في الميزانية بالرغم من أنه قريب جداً منه. والثاني، هو أن التغير في الاحتياطيات الدولية لا يساوي صافي الميزانية الاتحادية فقط، وإنما بالإضافة لذلك صافي باقي ميزانيات القطاع الحكومي/العام زائداً ميزانية القطاع الخاص/العائلي. أنظر مرزا (2018–أ) الملحق (2) في الفصل 16. لذلك بسبب هذين العاملين فإن الانخفاض في الاحتياطيات الدولية لا يساوي العجز في الميزانية الاتحادية تماماً ولكن من الممكن أن يزيد عليه أو يقل عنه.

وبالإضافة لتبعاته التضخمية المستقبلية، في ظل تناقص حاد في العوائد النفطية والاحتياطيات الدولية، فإن الاقتراض الداخلي عموماً (والخارجي بالطبع) يرتب تزايد العجز في الميزانية الاتحادية مستقبلاً بسبب تراكم خدمة الدين. ويكتسب هذا الأمر أهمية في ضوء حقيقة أن سعر الفائدة في العراق ليس منخفضاً بالمعايير الدولية. ففي الوقت الذي بلغ فيه سعر فائدة البنوك المركزية في دول *OECD* أقل من 1% وفي بعضها سالباً، على سبيل المثال، فإن سعر السياسة *policy rate* للبنك المركزي العراقي بلغ، في أواخر 2020، 4% وللائتمان الأولي 6% وللثانوي 7% (الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي). مع العلم أن سعر السياسة في العراق يقارب ذلك في الصين والمكسيك وروسيا؛ أنظر: https://www.global-rates.com/en/interest-rates/central-banks/central-banks.aspx.

(3–4) التضخم وسعر الصرف

اتسم التضخم في العراق في العقد الماضي باعتداله، مع انخفاض قيمته المطلقة، خلال الثلاث سنوات المنصرمة، في المتوسط، إلى أقل من 1% سنوياً. ففي سنة 2018 بلغ التضخم في أسعار المستهلك معدلاً ضئيلاً مقداره 0.4% سنوياً وفي أسعار الأغذية 0.5% سنوياً. لا بل أن الأسعار انخفضت قليلاً، في المتوسط، في 2019 حيث بلغ معدل تضخم أسعار المستهلك حوالي –0.2 % والأغذية صفر%. ولقد استمر هذا الاتجاه، في المتوسط، خلال الفترة كانون الثاني – تشرين الأول 2020 مقارنة مع الفترة المماثلة من 2019. لا بل أن أسعار الأغذية انخفضت، كما يتبين من الشكل (6) أدناه. أي يمكن القول أن متوسط أسعار المستهلك ومن ضمنها الأغذية كانت مستقرة خلال 2018– تشرين الأول 2020.

الشكل (6) معدل التضخم السنوي (أسعار المستهلك) في العراق 2018–2020، %

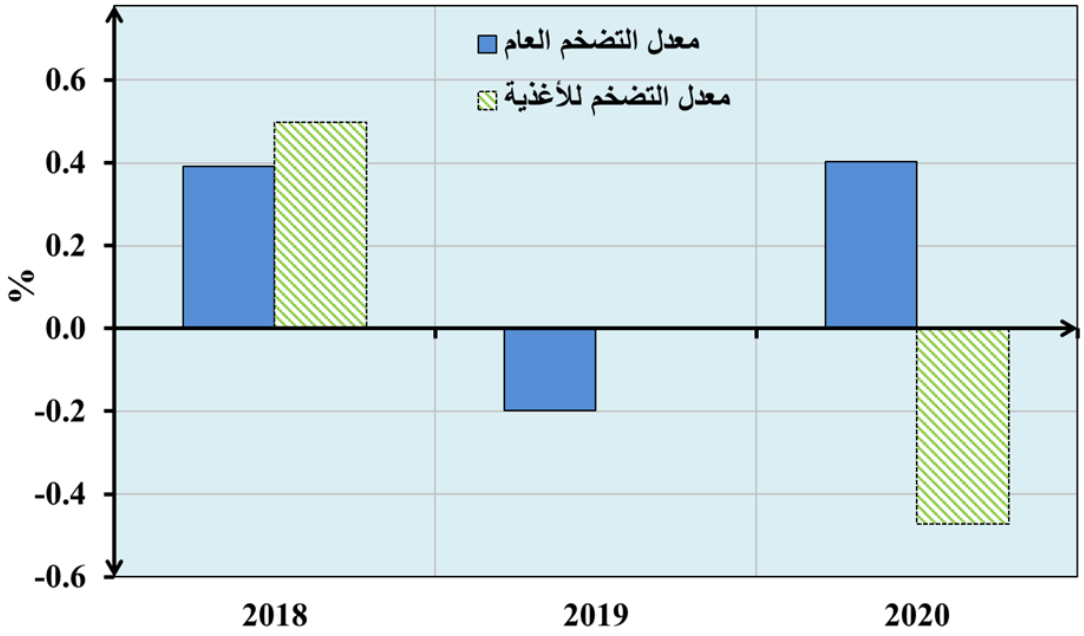

المصدر: رُسم الشكل على أساس بيانات الجدول (6) في الملحق (1).

ملاحظة: معدل التضخم لسنة 2020 يساوي نسبة التغير بين متوسط الرقم القياسي للعشرة أشهر الأولى من 2020 مع متوسطه للفترة المماثلة من عام 2019 (y-on-y).

ويعود تدني معدل التضخم إلى عاملين أساسيين. العامل الأول هو أن معدل التضخم في العالم اتسم باستقراره عند مستويات متدنية، في المتوسط. وفي ظل سعر صرف رسمي للدينار مرتبط بالدولار (سعر نافذة البنك المركزي الأساس)، مع عدم حصول تغييرات جوهرية في سعر صرف الدولار تجاه العملات الأخرى، إضافة لتسعير العديد من منتجات العالم بالدولار، فلقد قاد ذلك إلى معدل تضخم "مستورد" منخفض جداً للعراق. أما العامل الثاني فينصرف إلى غياب نقص داخلي محسوس في عرض السلع والخدمات، عموماً، مما لم يؤدي إلى معدل تضخم محلي يشابه ما حدث في السنوات 2002–2007؛ مرزا (2018–أ). ومن المناسب ملاحظة أن سعر صرف النافذة الأساس (الرسمي) هو الذي يُستخدم في العراق لتحويل المدفوعات الخارجية (ومنها لغرض الاستيراد) التي تتم من خلال البنك المركزي من الدينار إلى الدولار. على سبيل المثال، بلغ سعر صرف النافذة الأساس 1,182 دنانير للدولار في عامي 2019 و2020. ولقد استخدم هذا السعر في الاستيراد الحكومي وباقي المدفوعات الحكومية الخارجية. أما استيراد القطاع الخاص/العائلي وباقي مدفوعات هذا القطاع (مبيعات النافذة، من خلال المصارف لهذا القطاع) فيستخدم فيها سعر صرف 1,190 دنانير للدولار (السعر الأساس زائداً عمولة اقل من 1%).

وفي ما يخص المعاملات من خلال سعر صرف السوق، فبالرغم من عدم وجود تقديرات لها فيعتقد أنها لا تنطوي على مبالغ وأسعار تؤثر جوهرياً في معدل التضخم "المستورد"، طالما استمرت مبيعات نافذة البنك المركزي بمستوى مناسب. وبالرغم من ذلك يبقى سعر صرف السوق مؤشراً لمدى عدم التوازن بين عرض النافذة للدولار والطلب عليه. مع ملاحظة أن الفرق بين السعر الرسمي وسعر السوق، بقي ضمن حدود منخفضة نسبيا خلال السنوات السابقة. حيث تراوح بين 1% و8% (نسبة للسعر الرسمي) خلال الفترة 2008–2020، مع وصوله إلى 1% في 2019 وحوالي 4% في 2020، كما يلاحظ من الشكل (7) أدناه.

الشكل (7) أسعار الصرف في العراق 2008–2020، دنانير للدولار

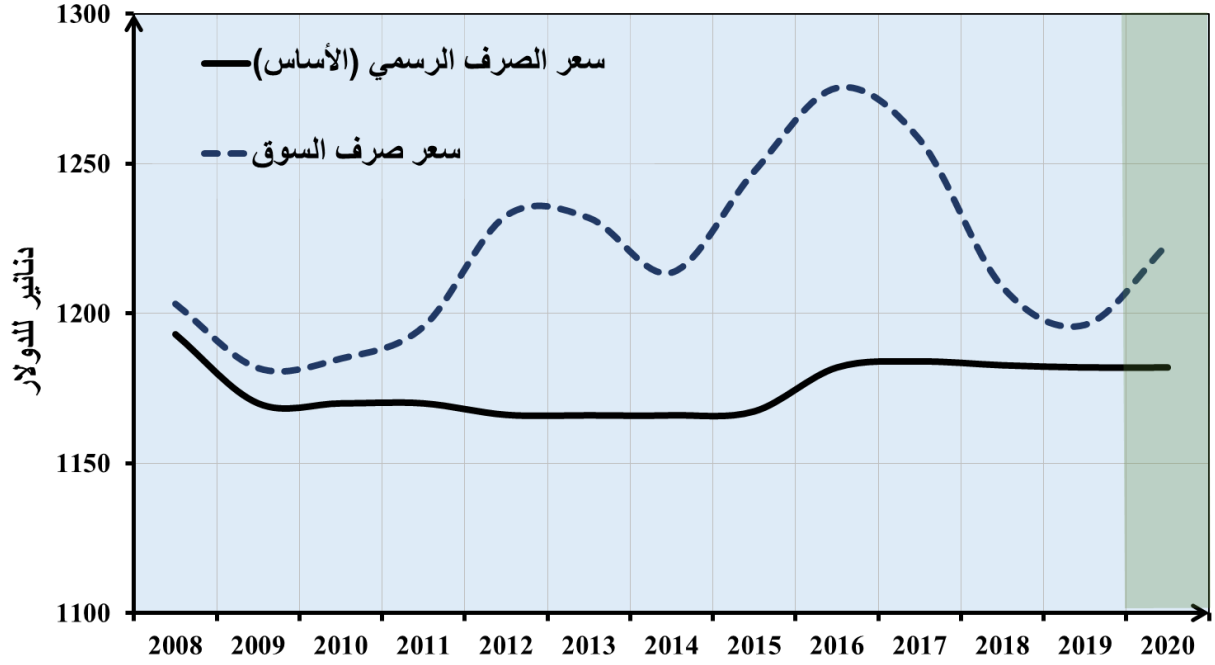

المصدر: رسم الشكل على أساس بيانات الجدول (7) في الملحق (1).

ملاحظة: 2020: سعري الصرف الرسمي والسوق يساويان متوسطيهما خلال الفترة كانون الثاني–تشرين الثاني 2020.

من هذا يتبين إن استمرار تدني معدل التضخم (كما تبينه بيانات الجهاز المركزي للإحصاء) في 2020 كما في السنتين المنصرمتين، ساهم في تحققه استمرار سياسة البنك المركزي في الحفاظ على مستوى مستقر لسعر صرف الدينار تجاه الدولار، من خلال استخدام الاحتياطيات الدولية، أن تطلب الأمر، لمقابلة الطلب على الدولار بسعر قريب جداً من سعر صرف النافذة. غير ان الخشية الأساسية في تصاعد معدل التضخم ستتحقق عندما ينخفض مستوى الاحتياطيات الدولية إلى حد أدنى حرج، بحيث عنده يضطر البنك المركزي إلى تقييد التحويل الخارجي او تخفيض سعر صرف الدينار او كلاهما. وهذا سيقود، بدوره، إلى تقييد عرض الاستيرادات ومن ثم ارتفاع معدل التضخم في حالة بقاء عوائد تصدير النفط قريبة من مستواها المتدني

الحالي. وبالرغم من انتعاش الآمال، بظهور وترخيص والبداية في التلقيح ضد فايروس كورونا في العالم، في زيادة الطلب على النفط ومن ثم زيادة أسعاره وعوائد تصديره، فهذا تخوف جدي، لا سيما خلال 2021، ويعيد للأذهان فترة التضخم الجامح خلال 1991–1995، ربما ليس بالحدة ذاتها ولكن بمستويات تؤثر بشكل ملموس في ارتفاع كلفة المعيشة وزيادة عبئها، خاصة على الفئات المحتاجة ومتوسطة الدخل، ومن ثم على السلم والاستقرار الاجتماعيين. انظر: مرزا (2018–أ).

رابعاً: "خرائط طريق" للمدى المتوسط/البعيد

كما أشير أليه آنفاً، نُشِرَت وثيقتين تمثلان "خطط طريق" للمدى المتوسط/البعيد للإصلاح الهيكلي في العراق، وهما الورقة البيضاء لوزارة المالية في تشرين الأول 2020، وتقرير البنك الدولي عن العراق في أيلول 2020. وهناك تشابه ملموس في بعض المواضيع المطروحة فيهما. كما يبدو أن الورقة البيضاء استندت في العديد من تحليلاتها وتوصياتها/اجراءاتها المقترحة على ما ورد في تقرير البنك الدولي، كما يتبين من الإشارات المتكررة فيها للتقرير.[12] وبملاحظة محتوياتهما، التي بالرغم من اختلاف مسميات العناوين والترتيب، فإن العديد منها يكشف الصلة بين الورقة والتقرير، لا سيما ما يتعلق بالمحاور الثلاثة التالية (ولكن لا يقتصر عليها):

(أ) عدد كبير من الإجراءات (الإصلاحات) المقترحة.

(ب) ضرورة تحقيق التنويع الاقتصادي، وتركيزه على الزراعة والصناعات المتصلة بالزراعة وبالطاقة.

(ج) التعويل على القطاع الخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي.

وسنتناول هاتين الوثيقتين في الفقرتين *خامساً* و*سادساً*، أدناه، تباعاً.

خامساً: الورقة البيضاء لوزارة المالية العراقية

تمثل هذه الورقة ""خطة طريق" تغطي، أساساً، الآماد المتوسطة والبعيدة. ولا شك أن الكثير مما ورد فيها ينطوي على خطوات مطلوبة وذات ضرورة اقتصادية واجتماعية، طال انتظار تطبيقها.

وقد يكون من المناسب أن ابدأ، أولاً، ببيان الأهداف والتوجهات والإصلاحات العامة للورقة كما وردت فيها. ولكن قبل ذلك ينبغي توضيح ما تطلق عليه الورقة البيضاء "القطاع العام". ففي هامش في ص 9، يتبين أن المقصود بتعبير "القطاع العام"، المستخدم فيها، هو "الجهاز الحكومي"، أي: الإدارة العامة والتعليم والصحة والقوات المسلحة والضمان الاجتماعي، الخ، ولكنه لا يشمل " المنشآت (الشركات) العامة".[13] هذا الاستخدام

---

[12] تشير الورقة البيضاء إلى تقرير البنك الدولي هذا كما يلي: "البنك الدولي، مذكرة اقتصادية للعراق، أيلول 2020". وهذه الاشارة هي ترجمة لجزء من العنوان الفرعي للتقرير، 'A Country Economic Memorandum, …, Iraq'.

[13] ورد في الورقة البيضاء، في نفس الهامش، أن مجموع عدد العاملين في "الشركات العامة" يساوي حوالي 0.6 مليون.

لتعبير "القطاع العام"، في الورقة، قد يثير سوء فهم بالنسبة لبعض الاقتصاديين العراقيين إذ أن تعبير القطاع العام بالنسبة للعديد منهم يشير إلى تعبير "الشركات العامة" الذي تستخدمه الورقة (المنشآت العامة). وبالرغم من أنها بينت الأداء المتدني "للشركات العامة" وكونها عبئاً على الميزانية، بحيث يتضمن ذلك عدم وجود فرق في الأداء، بين الجهاز الحكومي وهذه الشركات، إلا أن استخدامها لتعبير القطاع العام ليشير للجهاز الحكومي فقط قد يربك النقاش.

(5-1) الأهداف العامة – توجهات واصلاحات جذرية

ورد في الورقة البيضاء أنها تستهدف إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع، من خلال تغيير مساره تدريجياً:

(1) من دور السيطرة إلى دور التنظيم، من خلال ما يلي:
   (أ) ضمان فرض القانون والنظام،
   (ب) ايجاد البنية التحتية العامة،
   (ج) ضمان توفير التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية للفئات الهشة.
(2) ادخال التحسينات الجذرية على إدارة الدولة لنظام المالية العامة.
(3) إحياء الاقتصاد الحالي المتهالك، والمعتمد بصورة اساسية على الدولة، وخلق اقتصاد حيوي ديناميكي تنافسي، بمعالجة بعض المعوقات الهيكلية.
(4) إعادة هيكلة النظام المالي والمصرفي.
(5) الانتقال من المستوى الحالي المتدني الإنتاجية والمتدني الدخل، إلى مستوى عالي، عبر معالجة العوامل التي أدت إلى تدني إنتاجية العمل في البلاد، بسب:
   (أ) هيمنة القطاع العام غير المنتج،
   (ب) تراجع قطاع السلع القابلة للتداول،
   (ج)الآثار السلبية لسعر الصرف غير التنافسي للدينار العراقي.
(6) حماية الفئات الهشة في المجتمع اثناء وبعد مدة تطبيق الإصلاحات.

ومن وجهة نظري فإن العديد من الإصلاحات المُقترحة، التي طال انتظارها، والتي وردت في الورقة، تستحق التطبيق العاجل خاصة وأن معظمها طُبقت في دول مجاورة وأخرى بعيدة وأثبتت نجاعتها في تحقيق مناخ اقتصادي واجتماعي مساند للنمو وخدمة المستهلكين والمنتجين.

غير ان هناك نقاط خلافية حول بعض "الإصلاحات" المقترحة أو في تفاصيلها سأناقش بعضها في ما يلي.

(5-2) نقاط خلافية في الورقة البيضاء

(1) ورد في الورقة البيضاء في أنها صدرت عن *"خلية الطوارئ للإصلاح المالي"* والذي قد يُفهم منه مشاركة، في نقاشها و/أو إعدادها من قبل باقي الوزارات والمؤسسات الأخرى. ولكن من التمعن في أسلوب الورقة ومصادرها وبياناتها يتبين أن جُلها أُعد بمعزل عن أو بمشاركة محدودة من قبل الوزارات والمؤسسات. في المقابل، عند النظر إلى خطط التنمية السابقة في العراق، فإن مسودات هذه الخطط كانت تناقش من قبل مختلف الوزارات وجهات أخرى وترسل ملاحظاتها إلى وزارة التخطيط التي تقوم بتعديل توجهاتها، بدرجة أو بأخرى، تبعاً لهذه الملاحظات. ومهما كان الحكم على الأداء الإداري والاقتصادي في السابق غير أن وجود نقاش للخطط والتوجهات يخلق رأياً عاماً داخل وزارات الدولة ودوائرها بحيث تكون التوجهات أكثر وضوحاً وأدوار الوزارات والدوائر المختفة أكثر تحديداً تبعاً للخطط. صحيح، أن بعض الوزارات والدوائر في الوقت الحاضر أصبحت أقرب إلى اقطاعيات تعتمد، في بعض جوانبها، على الولاء أكثر من اعتمادها على الأداء والمهنية مما قد يعطي بعض التبرير لتوجه أعداد الورقة البيضاء بمشاركة محدودة من قبل هذه الوزارات والدوائر. غير أن ذلك لا يبرر بشكل مقنع إعداد الورقة، بهذا الشكل، في وزارة المالية والتي ليس لها تجربة واسعة في العملية التنموية. كما أن من الواضح أن الورقة أُعدت بالتعاون مع البنك الدولي. ومع أن للبنك الدولي تجربة وخبرة دولية على درجة عالية من المهنية، من ناحية، وله تجربة في اعداد تقارير عن العراق، من ناحية أخرى، غير أن خطط التنمية ليست فقط توجهات تنموية عامة وإنما مشاركة اقتصادية اجتماعية سياسية وإدارية. إضافة لذلك فأن للبنك الدولي أيديولوجية معينة في التطور والتنمية قد لا تتفق بالضرورة، في جميع ابعادها، مع التوجهات الوطنية. وهذا ما بينته تجارب الدول النامية المختلفة مع البنك. فكون العراق ينبغي أن يستعين بمؤسسات دولية لها صدقية مهنية لا يبرر تخليه عن إعداد برامج التنمية بما يعكس أولياته وتجاربه، وتجارب مناسبة لدول نامية وصاعدة أخرى.

(2) تنطلق الورقة البيضاء صراحة وضمناً من حقيقة تواضع الإدارة العامة للاقتصاد بحيث تفاقمت طبيعته الريعية ودرجة اعتماده على النفط. إضافة لذلك وبالارتباط بتواضع الإدارة الاقتصادية لم تستطع المنشآت العامة (الشركات العامة) تحسين كفاءتها شديدة التدني، أو تقليل البطالة المقنعة فيها، ويشمل ذلك المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية. وهذه ملاحظة صحيحة، بالرغم من عدم وجود تحليل موثق وشامل لمسبباتها. مع العلم، من ناحيته، يُرجع تقرير البنك الدولي عن العراق، World Bank (2020)، العديد من أسباب هذا التواضع والتدني، من خلال تحليل اقتصادي سياسي، إلى طبيعة أداء وعمل المؤسسية "الريعية" التي سادت منذ 2003 من استمرار النزاع السياسي/الاجتماعي والمحاصصة والفساد، مما لم تتطرق أليه الورقة البيضاء. لذلك تستنتج الورقة البيضاء أن تبعات هذا التواضع والتدني العام، تستدعي تنشيط القطاع

الخاص في مختلف المجالات، بما في ذلك، ولكن لا يقتصر عليه، الإعداد لتمليك أكبر ما يمكن من المنشآت العامة (الشركات العامة)، وذلك بغية تحقيق التنويع والنهوض الاقتصادي الذي عجزت الإدارة الاقتصادية العامة والقطاع العام تحقيقه. ولقد قاد هذا الاستنتاج، في الورقة البيضاء، إلى إجراءات/توصيات متعددة حول أحلال القطاع الخاص كلاً أو جزءً محل القطاع العام. وهنا تثار الملاحظات التالية:

(أ) في الوقت الذي فعلاً اثبتت فيه الإدارة الاقتصادية العامة تواضعها والقطاع العام عجزه عن الانطلاق في طريق التنويع الاقتصادي فهل يستطيع القطاع الخاص في العراق انجاز هذه المهمة؟ هل جرت دراسة عن قابلية القطاع الخاص سابقاً أو في الأقل منذ 2003 في إمكانية أو احتمال مقدرته في تحقيق متطلبات التنويع الاقتصادي المنشود؟

(ب) إن الشواهد الانطباعية في العراق تشير إلى أن الهيكل المؤسسي القائم أدى إلى قطاع خاص يرتبط، بدرجة ملموسة، بنفقات الميزانية العامة، بشكل مباشر أم غير مباشر، بالإضافة لارتباط نسبة مهمة من الوحدات الخاصة "الكبيرة" نسبياً بالفئات المستفيدة والفساد العام. وتشير نفس الشواهد إلى أن غالبية هذا القطاع في ممارساته وحوافزه، عموماً، لا يبين توجه تنموي فعَّال بقدر توجهه لتحقيق الربح السريع واستغلال الفرص.

(ج) على سبيل المثال، لم تستطيع المصارف الخاصة في احداث قفزة نوعية في تطوير العمل المصرفي واستقطاب المدخرات المحلية لتوجيهها للتنمية. وانصرف العديد منها في استخدام تحويلات نافذة البنك المركزي في تمويل الاستيرادات، وبعضها في الاسترباح من خلال تمرير مستندات استيراد ليس لها صدقية، الخ. وتتوفر شواهد من ان القطاع الخاص في بنائه للمحطات الكهربائية الحديثة نتج عنه وحدات تشكو من نواقص فنية. كما أن من المعروف أن مالكي وحدات توليد الكهرباء المحلية الصغيرة، يفرضون أسعار عالية جداً على الكهرباء المجهز للمستهلكين تفوق بكثير الأسعار في الدول المجاورة والعالم، حسب تقرير وكالة الطاقة الدولية عن العراق في 2019، (2019) IEA، الخ من هذه الأمثلة. ولكن هذه الشواهد الانطباعية لا تغني عن دراسة متأنية ومنظمة لاستكشاف حقيقة إمكانيات هذا القطاع ومدى توجهه التنموي.

(د) وإذا كان جزءً مهماً من الأداء المتدني للقطاع الخاص، ومن ضمنه الوحدات الكبيرة، يعود للقوانين المعرقلة والممارسات السلبية التي يتبعها الجهاز الإداري العام والفساد فيه، وهو فعلاً واقع الحال، يمكن القول أن مكافحة الفساد وتحسين قابلية الإدارة الاقتصادية العامة والقضاء على المحاصصة، الخ، ستقود كلها إلى مناخ استثماري واقتصادي ملائم لتطور كلاً من القطاعين الخاص والعام.

(هـ) وهذا يقود للنتيجة الواضحة وهي أنه بدلاً من بعض الإجراءات المقترحة في الورقة البيضاء حول الاحلال الكبير جداً للقطاع الخاص محل العام من المناسب أن يكون التوجه هو تعاون القطاعين العام والخاص بطرق تقود إلى أفضل النتائج في سبيل التنويع الاقتصادي.[14]

(3) كما في تقرير البنك الدولي، تعتمد الورقة البيضاء على الزراعة والصناعات المتصلة بالزراعة وبالطاقة لأحداث التنويع الاقتصادي. ومع أهمية هذه الصناعات، فإن اهمال الصناعات الأخرى غير مُفسر أو مُبرر في الورقة. ومن ناحية الزراعة، فأن تطورها الذي تعول عليه الورقة البيضاء (وتطور قطاعات أخرى بما فيها النفط) يستدعي التعرض لمشكلة توفر المياه، من ناحية، ولإدارة أفضل للطلب على المياه، من ناحية اخرى. وهذا غير مُعالج في الورقة.

(4) بالرغم من النص على ضرورة مكافحة الفساد في الورقة البيضاء، ليس هناك خطوات أو مبادئ عامة واضحة وتفصيلية حول مكافحة الفساد فيها، في الوقت الذي يكون فيه الوضوح والتفصيل مؤشراً لمدى الجدية في مكافحة هذه الآفة المدمرة.

(5) وردت توصية تتعلق بمراجعة "السياسات التعاقدية مع الشركات العالمية" النفطية (أي مراجعة عقود التراخيص النفطية الحالية) بعبارات عامة غير محددة. فقط النص على ما يحقق "مصلحة البلد" والذي يتقبل اجتهادات واسعة. على سبيل المثال، هل يستمر المقاول في عقود التراخيص بتلقي رسم أتعاب ثابت للبرميل كما في الجولات 1–4 أم يُشرك في الأرباح كما في الجولة الخامسة، وأي من هاذين الترتيبين يحقق "مصلحة البلد" من وجهة نظر معدي الورقة؟ كما لم يرد في الورقة ذكر إقامة شركة نفط وطنية.[15]

(6) تُشير الورقة في ص 42 إلى أن سعر صرف الدينار يتسم بارتفاعه، مما يضر بالقابلية التنافسية للاقتصاد في تشجيع قطاع التصدير. وهذا صحيح، عموماً، وستثار الحاجة لمرونة أكبر في تغيير سعر الصرف مستقبلاً عندما يبدأ الهيكل الإنتاجي بالتحول من احاديته الحالية نحو التنويع. أما على المدى القريب/المتوسط، فهناك وسائل وإجراءات أخرى ربما أكثر فعالية لتشجيع التصدير، لا سيما تلك المتعلقة بتحسين الجو الاستثماري والقضاء على الفساد وإزالة الكلف المرتبطة بتخلخل الجهاز الإداري وطول

---

[14] من المناسب أتباع طرق براغماتية في الإدارة الاقتصادية، في ادخال إصلاحات مؤثرة بناءة. وفي هذا المجال يرى الاقتصادي المعروف، Stiglitz (2018)، أن ما اتبعته الصين في بعض اصلاحاتها "للقطاع العام" وتبنى حوافز السوق كان أكثر فعالية من "الإصلاح" الذي قاد إلى إثراء طبقة خاصة على حساب القطاع العام في روسيا. هذا بالرغم من أن هناك طبقة منتفعة أيضاً في الصين.

[15] أنظر مرزا (2018–ب) لبيان عائد المقاول حسب الجولات (1–4)، من ناحية، والجولة 5، من ناحية أخرى، والمفاضلة بينها.

اجراءاته، من ناحية، والدعم الذي ينبغي أن تقدمه الدولة من خلال الحوافز والاسناد الفني والمالي للمصدرين، الخ، من ناحية أخرى. وتكتسب هذه الوسائل أهمية كبيرة لأن تغيير سعر الصرف لا يتعلق فقط بتشجيع التصدير وإنما ينبغي أن تتم الموازنة، في تغييره، بين تشجيع التصدير، من ناحية، والاستقرار السعري/الاقتصادي، من ناحية ثانية، وتوازن ميزان المدفوعات، من ناحية ثالثة.

(7) مما يلاحظ في سياق دعم وحماية الصناعات والتصنيع وغيرها من الوحدات الإنتاجية التي تتسم بإمكانيات واعدة في التصدير غير النفطي، لم تتطرق الورقة بشكل جدي إلى موضوع الحماية.

(8) وردت توصية في ص 57 كما يلي: *"تبني آليات السوق في تحديد سعر الفائدة والارباح للأسواق المالية العراقية"*. ويثار هنا تساؤلين[16]:

(أ) ماذا عن دور البنك المركزي كرقيب على "الأسوق المالية" ودوره في تحديد سعر الفائدة وتوحيد السياسة النقدية؟

(ب) هل المقصود في هذه التوصية ترك "الأسواق المالية" في العراق لتقلبات "آليات السوق" كما يحدث في الأسواق المالية العالمية لا سيما في مجال المضاربة وتراكم الثروات بعيداً عن تحقيق متطلبات التنمية والاستخدام والعدالة في توزيع الدخول؟

(9) ليس هناك دور بارز لوزارة التخطيط في الورقة البيضاء، في الوقت الذي تحتل الوزارة مركزاً مهما في مسؤوليتها عن تنسيق استثمارات المشاريع العامة من ناحية، ومنظورها التنموي طويل الأمد للاقتصاد، من ناحية أخرى.

(10) ملاحظة تفصيلية – عدد العاملين في الجهاز الحكومي:

ورد في ص 12 شكل بياني للاستخدام (عدد العاملين) في "القطاع العام"، 2004–2020. وهناك تشوش في مصادر هذا الشكل ومعنى الاستخدام فيه. فتحت الشكل ورد ان المصدر هو تقرير للبنك الدولي صادر في 2017. ولكن هامش رقم 7 في نفس الصفحة يذكر أن البنك الدولي هو مصدر السنوات 2001–2015 و"الموازنة النهائية" هي مصدر السنوات 2016–2020، في الشكل. السؤال هو لماذا الاعتماد على البنك الدولي للسنوات 2004–2015 في الوقت الذي تتوفر الأعداد لهذه السنوات في قوانين الموازنات الاتحادية مباشرة كما بينته في الشكل (1) في الفقرة (3–2) أعلاه؟ إضافة لذلك، يبين الشكل في *الورقة البيضاء* أن عدد العاملين في سنة 2020 هو 3.2 مليون، اعتمادا على "الموازنة النهائية"، في الوقت

[16] من المناسب في هذا المجال ملاحظة أن العديد من الاقتصاديين في العالم منذ القرن الماضي دعوا إلى أهمية رقابة البنك المركزي على عمل الأسواق المالية بما في ذلك تحديد سعر الفائدة، لما لذلك من أهمية في كبح المضاربات والعوامل المخلخلة في أداء هذه الأسواق.

الذي ليس هناك "موازنة نهائية" لسنة 2020. كما أن التصريحات المختلفة بشأن عدد العاملين في 2020، المشار لها، سابقاً، وكذلك في الجدول (1) في الملحق (1) أدناه، تثير درجة من عدم اليقين. لماذا هذا التشوش في المصادر وعدم اليقين من رقم 2020؟ وفي ما يخص معنى الاستخدام، لماذا النص على أن عدد القوى العاملة في هذا الشكل يعود إلى "القطاع العام" في الوقت الذي يعود فيه للجهاز الحكومي فقط ولا يشمل العاملين في الشركات العامة التي يتعارف عليها في العراق بتعبير "القطاع العام"، كما أشرت أليه سابقاً؟

سادساً: تقرير البنك الدولي عن العراق

(6-1) توجهات واصلاحات جذرية

يعلن التقرير أن العراق *"على شفا كارثة، تتمثل بإمكانية انهيار اقتصادي economic meltdown ودورة جديدة من العنف والنزاع، الخ، إذا لم تُتَخَذ إصلاحات هيكلية جادة لتجنبها"*، ص 19. ويعود ذلك إلى *"فخ الهشاشة fragility trap"* الذي وقع به منذ 2003، في ظل انخفاض شديد حالي ومتوقع لعوائد النفط. وينصرف "فخ الهشاشة"، حسب التقرير، إلى: *"تزايد عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية وانعزال الدولة عن المواطنين، إضافة للفساد وتواضع الإدارة الاقتصادية والإصلاح"*، ص 1.[17]

لقد توسع التقرير في تحليل جوانب من الاقتصاد السياسي والريعي في العراق خاصة طبيعة الحوكمة/العقد الاجتماعي والمصالح المتأصلة التي قادت، حسب التقرير، إلى استمرار الفساد وتواضع الإدارة الاقتصادية وتدني الأداء وبالنتيجة عدم تحقيق تنويع اقتصادي وتحسن مستدام في المستوى المعيشي. وخلافاً لتقاريره السابقة، في تجنب اصدار احكام مباشرة/قاطعة على مجمل الأداء السياسي/الاقتصادي/الاجتماعي، لجأ البنك الدولي هذه المرة إلى اطلاق وصف: "شفا كارثة". وبالرغم من مبالغة الوصف، فأن له بعض ما يبرره نتيجة لاستمرار البطالة، خاصة بين الشباب، والفقر والتفاوت في الدخول والثروات، والاحتمال العالي لتفاقمها. ولتجنب "الكارثة"، يقترح التقرير توصيات/إجراءات "للإصلاح الهيكلي"، على الأمدين المتوسط والبعيد، أساساً، تتعلق بالجوانب المؤسسية السياسية/الاجتماعية، كالعقد الاجتماعي وتوزيع الريع النفطي (كما يراها التقرير) ومكافحة الفساد المؤسسي/السياسي والإداري، من ناحية، وبالجوانب الاقتصادية/المالية والاجتماعية والإدارية العامة المتشعبة، من ناحية ثانية، وشروط تحقيق التنويع الاقتصادي (حسب تعريف التقرير له)، من ناحية ثالثة، الخ.

[17] في المقابل، تنصرف الهشاشة في مرزا (2020-أ) إلى ما يلي: بالإضافة لتواضع الإدارة الاقتصادية، تنصرف الهشاشة إلى ضعف إمكانية الهيكل الإنتاجي غير النفطي، في العراق، في توفير العملة الأجنبية وفرص العمل الكافية المستدامة".

وبسبب أن جانباً مهماً من الإجراءات المقترحة "للإصلاح الهيكلي" يشابه/يقابل مع ما عُرض أعلاه في الورقة البيضاء، والتي أتفق مع الكثير منها، فسوف لن اكرر التعليق عليها هنا. بدلاً من ذلك سأتناول بعض القضايا الخلافية، التي وردت في التقرير.

(6-2) نقاط خلافية في تقرير البنك الدولي

لتجنب الإطالة، ففي ما عدا الإشارة في النقطتين (1) و(2) في أدناه، سوف لن اكرر نقاش أو الإشارة إلى نقاط وردت في التقرير ولكنني تناولت ما يماثلها/يشابهها عند نقاشي للورقة البيضاء:

(1) كما في الورقة البيضاء، يتبنى التقرير مجالاً محدوداً للتنويع الاقتصادي ومن يقوم به. فالتنويع حسب وجهة نظر التقرير سيقوم به القطاع الخاص إذا قامت الحكومة بتوفير الإصلاحات الجذرية. حيث ورد في ص 5 ما يلي: *"ثلاثة أعمدة لترويج التنويع: تطوير القطاع الخاص، تكامل الإنفاق العام غير النفطي مع أهداف التنويع، تقوية الروابط linkages بين الاقتصاد ككل وقطاع الطاقة"*. وفي ما يخص مجال التنويع، يُسْتَشَف من التقرير أن التنويع الاقتصادي ينصرف، بجانب كبير منه، إلى تطوير الزراعة والصناعات المرتبطة بالزراعة وبالطاقة وما يتفق مع معايير ربحية القطاع الخاص. هذا بدون الغوص في مشكلة توفر المياه، من ناحية، وإدارة الطلب على المياه، من ناحية أخرى. كما لم يتطرق التقرير جدياً لدور التصنيع في التنويع الاقتصادي خارج الارتباط بالزراعة والطاقة.

(2) كما في الورقة البيضاء أيضاً، وفي ما عدا اشارات عامة، في الصفحات 13 و152 و155 لم يتم إعطاء دور لوزارة التخطيط في التقرير بما يتناسب مع مسؤوليتها عن تنسيق وتمويل استثمارات المشاريع العامة.

(3) يقترح التقرير، بشكل غير مقنع، أن يتم توزيع عوائد نفطية على السكان كافة، ص 9. وفي هذا المجال تثار الملاحظات التالية:

(أ) يرى التقرير أن التوزيع على كافة السكان يؤدي إلى الشعور بالمواطنة، من ناحية، ويساعد على ممارسة دفع الضرائب (الدخل)، من ناحية أخرى. في ذات الوقت ينتقد التقرير توزيع الحصة التموينية على كافة السكان لأن ذلك يفيد الأغنياء والفقراء في الوقت الذي ينبغي استهداف الفقراء فقط. وهذا معيار مزدوج. لماذا لا يقود توزيع الحصة التموينية بشكلها الحالي أو بعد تحويله إلى مدفوعات نقدية إلى الشعور بالمواطنة في حين يقود توزيع عوائد نفطية للشعور بالمواطنة؟ ثم أليس هناك أسلوب آخر لتعويد الناس على دفع الضرائب غير توزيع عوائد نفط عليهم؟

(ب) في تبنيه لخيار توزيع عوائد نفطية على السكان، في ص 9، يستشهد التقرير ببحث كُتب في سنة 2012، (2012) Devarajan, *et al*، عندما كان سعر النفط أكثر من 105 دولار للبرميل (خلال

2012/2011) وكان هناك شعور بالوفرة المالية. من ناحية أخرى، ورد في هامش 5 لنفس الصفحة (وضِعَ بشكل *endnote* في ص 17) العبارة التالية: *"هناك ما يبين أن التوزيع المباشر أجراء فعال لمنع النزاع"*، ويُستشهد بالبحث Onder & Cordella (2020). مع العلم أن ملخص *abstract* هذا البحث يبين ما يلي: *"... إن تحويل حصة كبيرة من الثروة النفطية يمنع النزاع في حين أن تحويل حصة صغيرة يثير النزاع"*. أي أنه ينصب على تحويل مبالغ كبيرة وليست صغيرة من العوائد النفطية لأن المبالغ الصغيرة تقود لتأجيج النزاع. كما يتبين أن المصدر لا يتعلق فقط بالتوزيع على السكان وإنما أساساً على سلطات الأقاليم/المحافظات.

(ج) هذا مثال على انتقائية في تقرير البنك في تفضيل لمشروع معين (توزيع عوائد نفطية) والاستشهاد بوجهات نظر تؤيد التوزيع مع عدم الدقة في الاستشهاد، وكان الأجدر به عرض وجهات نظر متعددة. فالآراء تختلف في هذا المجال. إضافة لذلك لا يوجد توزيع مماثل في العالم يُعتد به، في ما خلا ولاية ألاسكا والتي تختلف ظروفها وتركيبها الاجتماعي والسياسي عن العراق، كما أن تجربتها لم تدفع أي من دول اوبك لتقليدها. أنظر: مرزا (2017).

(د) وفي كل الأحوال لم يستشهد التقرير بالنقاش الذي جرى بين كتاب عراقيين والذي يوجد بينهم من لا يتفق هذا الاقتراح. كما أن هناك أوراق لصندوق النقد الدولي تقدم أراء لا تؤيد التوزيع. على سبيل المثال، الورقة التالية: Gupta, *et al* (2014).

(4) يتوسع التقرير في الفصل الأول (44 صفحة) في قياس وتحليل مختلف المؤشرات حسب تركيبة العراق الطائفية/الأثنية. وإذا كان ذلك مفيداً كأحد العوامل التي تساهم في تفسير أسس النزاع أو التوافق، في العراق، فإن التوسع فيه يفاقم أثر أحد الخطابات/العوامل المثيرة للانقسام والنزاع والتي عانى العراق منها، خلال العقدين المنصرمين، وهو أحوج إلى إبراز عوامل الوحدة الوطنية والتوافق. ولا أدل من قلة فائدتها من غيابها في معظم مقترحات تقرير البنك حول الإصلاح الهيكلي. لا بل أن تقرير البنك نفسه يبين أنه: *"في تنافس النخبة السياسية تراجعت أهمية التقسيم الطائفي/الأثني لمصلحة التقسيم السياسي الحزبي،...، [ثم ليتحول التنافس إلى معايير أخرى غير الطائفية/الأثنية] كالمطالب الشعبية في تقديم الخدمات، محاربة الفساد، وانعدام الفرص"*، ص 159.

(5) ملاحظات تفصيلية:

(أ) ورد في ص 10 أن نينوى وديالى وكركوك هي مناطق متنازع عليها في حين أن ما هو متنازع عليه هو بعض النواحي/الاقضية في نينوى وديالى. أما كركوك فلها وضع خاص (المادة 140 من الدستور).

(ب) ورد في ص 39 أن معدل بطالة الشباب في العراق يبلغ 36% والمعدل الوطني 16%. وأشار التقرير إلى أن هذين المعدلين وردا في ورقة صدرت عن البنك الدولي؛ World Bank (2018). وفي

الحقيقة، تشير هذه الورقة، التي تحدد فئة الشباب ب 15–24 سنة، إلى أن هذين المعدلين يعودان لسنة 2016 (Jobs in Iraq، Figure 1B. ص 4 و8). وبالإضافة لتخطيهما لمعدلي البطالة لسنة 2016 في بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، بهامش كبير، فإنهما يختلفان عن البيانات المُنَزَّلة عن العراق، من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي نفسه، باستخدام الرابط التالي (في 10 تشرين الأول، 2020): https://data.worldbank.org/country/iraq. ففي بيانات البنك هذه فأن كلاً من معدل بطالة الشباب والمعدل الوطني لسنة 2016 ينطبقان على بيانات البطالة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء (22.7% و10.8%، على التوالي). وهذا مثال في ضعف التنسيق في التقرير للبيانات المستخدمة فيه، بما فيها عدم استخدام مصادر البنك الدولي نفسه.

سابعاً: الطريق المستقبلي – الإصلاح الهيكلي بإطار تخطيطي يعتمد الحوافز للقطاعين الخاص والعام بإدارة اقتصادية متمكنة

(7–1) الفترة الانتقالية

كما أشرت في *ثانياً*، أعلاه، فأن الانتقال من المدى القصير، 2021/2020، الذي يمثل الحاجة الملحة/الآنية لتمويل عجز الميزانية/ميزان المدفوعات، وفي ذات الوقت، كما تبين خلال الأشهر الماضية، عدم القابلية للبدء خلاله في تفعيل إصلاحات هيكلية طال انتظارها، إلى المدى الأبعد، الذي يمكن تفعيل هذه الإصلاحات خلاله، يعتمد على عدة عوامل. ولعل في مقدمة هذه العوامل، تشكيل هيكل مؤسسي يعقب انتخابات منتصف 2021، مساند لهذه الإصلاحات. من ناحية أخرى، ينبغي وجود عملية "مواصلة" بين الأمدين القصير والمتوسط/البعيد. ويمكن القيام بذلك من خلال خطط وميزانيات قصيرة ومتوسطة المدى. على سبيل المثال، في ما يخص الاتصال بين الأمدين القصير والمتوسط، وجود خطة تنموية خمسية تقابلها موازنة اتحادية خمسية تتضمن التفاصيل المالية ل "خرائط طريق" بالإضافة لبرامج تفصيلية للإصلاحات المنشودة وتشخيص تبعاتها، بحيث يمكن الانتقال من التمويل الآني للفترة 2021/2020 إلى التمويل التنموي بشكل متصل. ويفيد ذلك في تقليل الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية/السياسية للإصلاحات. ذلك أن الإدارة الجديدة بعد حل إشكال التمويل الآني، ستواجه استمرار الضيق المالي نتيجة لاستمرار عدم كفاية العوائد النفطية. ويصح ذلك حتى ولو زادت عوائد تصدير النفط بعد زوال الخطر الحالي لوباء كورونا، الذي من المتوقع أن يعقب تلقيح سكان العالم باللقاحات الجديدة المعلنة في تشرين الثاني/كانون الأول 2020، وما يتبعها من عودة الطلب على النفط بأعلى مما ساد خلال فترة الوباء.

(7-2) الحاجة لإدارة اقتصادية وطنية متمكنة

لقد اثبتت تجربة العراق في مختلف عهوده، بما فيها بعد تغيير 2003، وكذلك في مختلف دول العالم، إن دور الإدارة الاقتصادية في تحفيز أو ردع التقدم الاقتصادي هو دور جوهري ويكاد يكون الأهم، أنظر: مرزا (2018-أ)، World Bank (1993). لذلك بدون إدارة اقتصادية وطنية متمكنة، من ناحية، وجهاز إداري في الوزارات له صدقية وتوجهات وطنية بعيداً عن الفساد والمحاصصة، من ناحية ثانية، وعقد اجتماعي يقوم على دستور معدل أو جديد، من ناحية ثالثة، لا يمكن القيام بتغيير وإصلاح جذري. لذلك مع أهمية الطروحات و"الإصلاحات" المقترحة في الورقة البيضاء وتقرير البنك الدولي، في ما خلا النقاط الخلافية المثارة في هذه الورقة، فإن الاعتماد على وزارة واحدة هي وزارة المالية وجهاز استشاري منعزل، عموماً، عن باقي أجزاء المنظومة الحكومية للوزارات، سينتج عنه تنفيذ ناقص لهذه "الإصلاحات"، في أحسن الأحوال.

لذلك إذا اعقب الانتخابات هيكل مؤسسي وإدارة اقتصادية لهما صدقية وتوجهات تنموية مستديمة، لابد من الشروع بوضع خطة/خطط خمسية تنموية، للتنويع الاقتصادي المشار اليها أعلاه، تناقش على أوسع المستويات بغية خلق رأي عام داخل الدولة (بوزاراتها وأجهزتها التنفيذية) وداخل المجتمع لتكون من ضمن العقد الاجتماعي/الدستور الجديد، بحيث تتضمن هذه الخطط ما ينطوي عليها من تضحيات من المجتمع في مقابل مصلحة حقيقية متوقعة للمواطنين. على أن تقوم هذه الخطط على تعاون القطاعين العام والخاص لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود، في إطار حوافز السوق، من ناحية، واسناد إيجابي من قبل الدولة في تشجيع الاستثمارات في أفضل المجالات الإنتاجية خدمة لهذا الهدف، من ناحية ثانية، وتحقيق العدالة الاجتماعية ومنع التفاوت الكبير في الدخول والثروات، من ناحية ثالثة.

الملحــق (1)

الجـــداول

الجدول (1) عدد العاملين في الجهاز الحكومي الممولين من الميزانية الاتحادية

مليون شخص

2001	0.92
2006	1.91
2011	2.66
2015	3.03
2016	2.91
2017	2.89
2018	2.89
2019	2.94
2020	
2020 - أ	3.16
2020 - ب	3.54
2020 - ج	3.95

المصادر: 2001: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2007/2006.

2006–2019: قوانين الموازنات الاتحادية للسنوات المبينة في الجدول.

2020:

2020–أ (3.16 مليون) يساوي رقم الاستخدام الحكومي في 2019 زائداً الدرجات المستحدثة الواردة في مشروع موازنة 2020، الأمانة العامة لمجلس الوزراء (2020)، وهذا الرقم قريب من رقم 3 مليون موظف ذكره وزير المالية في مقابلة مع القناة الفضائية "العراقية" في 22 أيار 2020. مع ملاحظة أنه، خلافا للموازنات السابقة، ذُكر في مشروع موازنة 2020 الدرجات المستحدثة فقط وليس العدد الكلي للدرجات.

2020–ب (3.54 مليون) يساوي رقم الاستخدام الحكومي في 2019 زائداً الدرجات التي استحدثتها إدارة السيد عبد المهدي في أواخر 2019/أوائل 2020 وهذا الرقم يتوافق مع ما أشار اليه وزير المالية في مؤتمر صحفي في 7 حزيران 2020 في أن عدد العاملين في الجهاز الحكومي يبلغ 3.5 مليون.

2020–ج (3.95 مليون) مستخلص من مقابلة وزير المالية مع القناة الفضائية "الفرات"، في 2020/10/10، حيث ذكر أن عدد "موظفي الدولة" يبلغ 4.5 مليون مع إشارة إلى *"توظيف مئات الآلاف خلال الستة أشهر الأخيرة من فترة الوزارة السابقة"*. ولكنه لم يبين في ما إذا يمثل هذا الرقم الاستخدام الحكومي فقط أم يشمل موظفي المنشآت العامة في القطاع العام أيضاً. فإذا افترضنا أنه يشمل 0.55 مليون يعملون في المنشآت العامة، مرزا (2018–أ، ص 66)، يصبح الاستخدام الحكومي 3.95 مليون كما مبين في هذا الجدول.

ملاحظة: يشمل الجهاز الحكومي: الإدارة العامة والتعليم والصحة والقوات المسلحة، الخ، بما فيهم في كردستان. ولكن ليس المنشآت العامة.

تابع الجدول (1) نسبة الاستخدام في الجهاز الحكومي والمنشآت العامة إلى الاستخدام الكلي

	قوة العمل	معدل البطالة	الاستخدام الكلي في الاقتصاد	الاستخدام العام: *الجهاز الحكومي والمنشآت العامة*			نسبة الاستخدام العام إلى الاستخدام الكلي %	
	ألف شخص	%	*ألف شخص*	الجهاز الحكومي	المنشآت العامة	المجموع	الجهاز الحكومي	المجموع
2012	8,659	11.9	7,629	2,750	550	**3,300**	*36*	*43*
2014	9,280	10.6	8,296	3,004	550	**3,554**	*36*	*43*
2017	10,132	13.8	8,734	2,886	550	**3,436**	*33*	*39*
2018	10,647	13.8	9,178	2,886	550	**3,436**	*31*	*37*
2019	11,189	13.8	9,645	2,942	550	**3,492**	*31*	*36*
متوسط 2012-14	**8,969**	**11.3**	**7,962**	**2,877**	**550**	**3,427**	***36***	***43***
متوسط 2017-19	**10,656**	**13.8**	**9,186**	**2,905**	**550**	**3,455**	***32***	***38***

المصادر: معدل البطالة والاستخدام في المنشآت العامة 2012–2014 وقوة العمل 2012–2019: مرزا (2018، ص 62، 63).
الاستخدام في الجهاز الحكومي: مرزا (2018، ص 63)، والجدول (1) أعلاه.
معدل البطالة لسنة 2017: الجهاز المركزي للإحصاء (2019) *العراق– الموجز الاحصائي 2018*.

ملاحظة: افترضتُ أن عدد العاملين في المنشآت العامة للسنوات 2014–2014 استمر كذلك في 2017–2019. كما افترضت أن معدل البطالة في 2017 استمر كذلك في 2018–2019.

الجدول (2) عدد المتقاعدين

مليون شخص

	هيئة التقاعد الوطنية *مجموع المتقاعدين*	الجهاز المركزي للإحصاء *المتقاعدين المدنيين*
2010	1.74	1.74
2011	1.73	1.80
2014	4.08	1.83
2015	4.82	2.07
2017	4.61	2.20
2018		2.24

المصادر: هيئة التقاعد الوطنية [هيئة التقاعد العامة] – الموقع الإلكتروني للهيئة، مُنَزَّل في 2020/10/31، http://www.mof.gov.iq/pages/ar/StatisticsAuthority.aspx.

الجهاز المركزي للإحصاء – الموقع الإلكتروني للجهاز، مُنَزَّل في 2020/10/11، http://cosit.gov.iq/ar:
2010–2015: *المجموعة الإحصائية السنوية 2016/2014*، الباب الثاني عشر.
2017–2018: *المجموعة الإحصائية السنوية 2019/2018*، الباب الثاني عشر.

الجدول (3) فائض/عجز ميزان المدفوعات والتغير في الاحتياطيات الدولية

مليار دولار

	2019 فعلي	**2020** فعلي/إسقاط
المدفوعـات		
استيراد القطاع الخاص	45.4	43.7
الاستيراد الحكومي	12.8	4.6
صافي باقي المدفوعات الجارية والرأسمالية والمالية في *BOP*	14.7	9.9
مجموع المدفوعات	**72.9**	**58.3**
الصـادرات	**81.6**	**43.6**
التغير في الاحتياطيات الدولية (الصادرات – مجموع المدفوعات)	**8.7**	**-14.6**

المصادر:

فعلـــي:

استيراد القطاع الخاص والاستيراد الحكومي والصادرات (نفطية وغير نفطية) والتغير في الاحتياطيات الدولية وصافي باقي المدفوعات في *BOP*، 2019–حزيران 2020: بيانات ميزان المدفوعات العراقي لسنة 2019 (مقسم إلى أربعة فصول) والفصلين 1 و2 من سنة 2020، الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، https://cbi.iq/news/view/725.

استيراد القطاع الخاص 7/1–2020/11/30: مبيعات "نافذة العملة" في البنك المركزي، الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، https://www.cbi.iq/currency_auction.

الصادرات النفطية: 7/1– 2020/11/30: الموقع الإلكتروني لوزارة النفط العراقية، https://oil.gov.iq.

ملاحظات: (أ) صافي باقي المدفوعات في *BOP*: = صافي المدفوعات في الحساب الجاري (عدا الاستيرادات من السلع والخدمات) + حساب رأس المال والحساب المالي (عدا التغير في الاحتياطات الدولية) + حساب السهو والحذف.

ويعني صافي المدفوعات: المدفوعات – المقبوضات (عدا الصادرات).

(ب) بالرغم من أن استيراد القطاع الخاص كما يظهر في ميزان المدفوعات يشمل التحويل فقط في مبيعات النافذة ولكن لغرض السهولة في التصنيف، في الشكل (4) في المتن، فأنه يشمل في هذا الجدول جميع مبيعات النافذة (التحويل والنقد).

إسقـــــاط:

استيراد القطاع الخاص كانون الأول 2020: اسقاط على أساس استمرار اتجاه المبيعات الشهرية لنافذة العملة كما في الأشهر السابقة.

استيراد حكومي تموز–كانون الأول 2020: نسبة الاستيراد الحكومي في النصف الثاني إلى النصف الأول من 2019 مضروبة بالاستيراد الحكومي في النصف الأول 2020.

صادرات النفط الخام كانون الأول 2020: سعر 46.5 دولار/برميل × تصدير 2.8 مليون برميل/يوم × 31.

الصادرات غير النفطية تموز–كانون الأول 2020: نسبة الصادرات غير النفطية في النصف الثاني إلى النصف الأول من 2019 مضروبة بصادرات النصف الأول 2020.

التغير في الاحتياطيات الدولية لسنة 2020 ككل: يساوي الفرق بين الاحتياطيات الدولية في نهاية سنة 2019 (67.6 مليار دولار) ونهاية 2020 (53.0 مليار دولار)، كما مبينة في الجدول (5) أدناه.

صافي باقي المدفوعات في *BOP* لسنة 2020 ككل: ***متبقي*** = *الصادرات – استيراد القطاع الخاص والحكومي – التغير في الاحتياطات الدولية*.

الجدول (4) نسبة وقيمة الفائض/العجز في الميزانية الاتحادية المخططة والمنفذة 2018–2020، ترليون دينار

	النفقات		الإيرادات		الفائض/العجز *(الإيرادات - النفقات)*		نسبة العجز/الفائض إلى النفقات، %	
	المخطط (الموازنة)	المنفذ	المخطط (الموازنة)	المنفذ	المخطط (الموازنة)	المنفذ	المخطط (الموازنة)	المنفذ
2018 (فعلي)	**104.2**	**80.9**	**91.6**	**106.6**	**-12.5**	**25.7**	**-12.0**	**31.8**
كانون الثاني -تشرين الأول		63.2		88.6		25.5		40.3
تشرين الثاني – كانون الأول		17.7		17.9		0.2		1.3
2019 (فعلي)	**133.1**	**111.7**	**105.6**	**107.6**	**-27.5**	**-4.2**	**-20.7**	**-3.7**
كانون الثاني -تشرين الأول		74.5		73.6		-0.9		-1.1
تشرين الثاني – كانون الأول		37.3		34.0		-3.3		-8.9
2020	**148.6**	**78.3**	**67.4**	**52.9**	**-81.2**	**-25.5**	**-54.6**	**-32.5**
كانون الثاني – تشرين الأول (فعلي)		57.9		43.1		-14.8		-25.5
تشرين الثاني – كانون الأول (فعلي/إسقاط)		20.5		9.8		-10.7		-52.2

المصادر:

فعلـــي:

النفقات والإيرادات المخططة مأخوذة من الموازنات الاتحادية 2018 و2019 ومشروع موازنة 2020 (الذي تم سحبه).

النفقات والإيرادات المنفذة مأخوذة من ملفات اكسيل الشهرية المنزلة من الموقع الإلكتروني لوزارة المالية للسنوات 2018 إلى تشرين الأول 2020 والمعنونة *"حساب الدولة لغاية ... للموازنة الاتحادية"* عدا رقمي مجموع الإيرادات ومجموع النفقات لشهر كانون الأول 2018 اللذان أخذا من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي (الموقع الاحصائي) لعدم وجود حساب الدولة لغاية كانون الأول 2018 في الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

الإيرادات النفطية تشرين الثاني 2020: قيمة صادرات النفط الخام، الموقع الإلكتروني لوزارة النفط × سعر الصرف الرسمي.

إسقـــاط:

النفقات تشرين الثاني– كانون الأول 2020: تم اولاً حساب نسبة نفقات تشرين الثاني–كانون الأول إلى نفقات كانون الثاني–تشرين الأول في عامي 2018 و2019 (حتى يتم الأخذ بالاعتبار تسويات النفقات الاضافية في نهاية السنة) ثم استخدم متوسط موزون لهاتين النسبتين لاحتساب اسقاط للنفقات خلال تشرين الثاني–كانون الأول 2020 بدلالة النفقات الفعلية كانون الثاني–تشرين الأول 2020. والأوزان هي ثلثين لنسبة سنة 2018 وثلث لنسبة سنة 2019. ويعود وزن أعلى لسنة 2018 لأن النفقات في سنة 2019، خلال الأشهر تشرين الثاني–كانون الأول شملت، بالإضافة لتسويات نهاية السنة، على نفقات املتها الإجراءات الحكومية نتيجة للاحتجاجات. وهذه إن تكررت في 2020 فسوف لن تكون بنفس مقدارها أو نسبتها في 2019.

الإيرادات:

الإيرادات غير النفطية تشرين الثاني–كانون الأول 2020: لإسقاط هذه الإيرادات، استخدمت نسبة الإيرادات غير النفطية في تشرين الثاني–كانون الأول إلى هذه الإيرادات في كانون الثاني–تشرين الأول 2019، وضربت بالإيرادات غير النفطية الفعلية كانون الثاني–تشرين الأول 2020.

الإيرادات النفطية كانون الأول 2020: سعر 46.5 دولار/برميل × تصدير 2.8 مليون برميل/يوم × 31 × سعر الصرف الرسمي (1,182 دنانير للدولار).

الجدول (5) أرصدة الاقتراض العام الداخلي والاحتياطيات الدولية

نهاية الفترة	رصيد الاحتياطيات الدولية		رصيد الاقتراض الداخلي، ترليون دينار		
	مليار دولار	ترليون دينار	المجموع	من الجمهور والمصارف	من البنك المركزي (السوق الثانوية)
2019 (فعلي)	**67.6**	**79.9**	**38.3**	**24.2**	**14.1**
2020	**53.0**	**62.7**	**64.2**	**23.8**	**40.5**
حزيران (فعلي)	*65.6*	*77.5*	***37.9***	*19.4*	*18.4*
تشرين الأول (فعلي)	*57.6*	*68.0*	***52.2***	*23.8*	*28.5*
كانون الأول (إسقاط)	*53.0*	*62.7*	***64.2***	*23.8*	*40.5*

المصـادر:

فعلـــي:

رصيد الاقتراض الداخلي: 2019– تشرين الأول 2020، الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=01/31/2015&dtTo=09/28/2020&tmId=346&dtformat=MMM,yyyy.

رصيد الاحتياطيات الدولية : 2019– تشرين الأول 2020: *"إجمالي الموجودات الأجنبية [لدى البنك المركزي] Gross Foreign Assets of CBI"*، الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=09/28/2020&tmId=392&dtformat=MM,yyyy.

إسقاط:

رصيد الاقتراض الداخلي: تشرين الثاني –كانون الأول 2020: قانون مجلس النواب بتخويل وزارة المالية الاقتراض الداخلي والخارجي بمقدار 12 ترليون دينار في هذين الشهرين؛ مجلس النواب (2020). ولقد افترضت أن وزارة المالية ستلجأ لاقتراض جميع هذا المبلغ من البنك المركزي (السوق الثانوية)، ولقد وزع بالتساوي على الشهرين.

رصيد الاحتياطيات الدولية كانون الأول 2020: = الاحتياطيات الدولية في نهاية تشرين الأول 2020 + ما يقود أليه استمرار الاقتراض الداخلي بحوالي 12 ترليون دينار لما تبقى من 2020، مع افتراض سرعة أكبر في السحب من الاحتياطيات الدولية. وهذا يعني ربما وصول هذه الاحتياطيات إلى حوالي 53.0 مليار دولار في نهاية 2020، مبينة في هذا الجدول.

ملاحظة: بسبب عدم نشر بيانات عن "الاحتياطيات الدولية" في *النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي* أو في موقعه الإلكتروني استخدمتُ *"بديل" لها* هو بيانات *"إجمالي الموجودات الأجنبية [لدى البنك المركزي]"*. من ناحية أخرى، يلاحظ إن الفرق بين سنة وأخرى، لهذا الإجمالي، لا ينطبق دائماً على *التغير في الاحتياطيات الدولية* التي تظهر كفقرة في "صافي الحساب المالي" لميزان المدفوعات العراقي: أي فقرة *"4– الأصول الاحتياطية"*. على سبيل المثال، فأن فرق الإجمالي بين سنتي 2019 (67.6 مليار دولار) و2018 (64.3 مليار دولار) يساوي 3.3 مليار دولار في الوقت الذي يظهر فيه "التغير في الاحتياطيات" (أي فقرة *"4– الأصول الاحتياطية"*) بمقدار 8.7 مليار دولار في بيانات ميزان المدفوعات لسنة 2019 الواردة في *النشرة الإحصائية السنوية 2019*. ولكن في إسقاطي لميزان المدفوعات لسنة 2020، في الجدول (3) أعلاه، والشكل (3) في المتن، تنطبق فقرة التغير في الاحتياطيات الدولية في الميزان على الفرق بين إجمالي الموجودات الأجنبية بين 2019 و2020 في هذا الجدول (–14.6 مليار دولار).

الجدول (6) معدل التضخم السنوي (أسعار المستهلك) في العراق 2018–2020

	الرقم القياسي، 2012=100		معدل التضخم، %	
	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	الرقم القياسي العام	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	الرقم القياسي العام
2017	97.0	**104.3**		
2018	97.5	**104.7**	*0.5*	***0.4***
2019	97.5	**104.5**	*0.0*	***-0.2***
2020	97.1	**104.9**	*-0.5*	***0.4***

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء: البيانات الشهرية *للأرقام القياسية لأسعار المستهلك (CPI)*، كانون الثاني 2017 – تشرين الأول 2020، الموقع الإلكتروني للجهاز، http://cosit.gov.iq/ar/stat-index/index-number/cpi.

ملاحظة: الرقم القياسي لسنة 2020 يساوي متوسط العشرة أشهر الأولى من السنة. أما معدل التضخم لسنة 2020 فيساوي نسبة التغير في هذا الرقم إلى متوسط الرقم القياسي للعشرة أشهر الأولى من 2019.

الجدول (7) أسعار الصرف في العراق 2008–2020، *دنانير للدولار*

	سعر نافذة البنك المركزي الأساس (سعر الصرف الرسمي)	سعر السوق
2008	1,193	1,203
2009	1,170	1,182
2010	1,170	1,185
2011	1,170	1,196
2012	1,166	1,233
2013	1,166	1,232
2014	1,166	1,214
2015	1,167	1,247
2016	1,182	1,275
2017	1,184	1,258
2018	1,183	1,209
2019	1,182	1,196
2020	1,182	1,227

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، بيانات مُنَزَّلة في 2020/12/2:
سعر نافذة البنك المركزي الأساس (سعر الصرف الرسمي): https://cbi.iq/news/view/1137.
سعر صرف السوق: https://cbi.iq/news/view/1128.

ملاحظة: 2020: سعري الصرف الرسمي والسوق يساويان متوسطيهما خلال الفترة كانون الثاني–تشرين الثاني 2020.

مصادر الورقة

الأمانة العامة لمجلس الوزراء (2020) *"مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية/2020"*، دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان، 10 أيلول، الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، 12 أيلول، 2020.

وزارة المالية (2020–أ) *الورقة البيضاء: التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي*، 10 تشرين الأول، نُزِّلت الورقة في 2020/10/12،
https://media.shafaq.com/media/arcella_files/1602585316356()2020-10-11-2350%20WP.pdf .

_____ (2020–ب) "بيان وزارة المالية بشأن رواتب شهر تشرين الأول"، 30 تشرين الأول،
http://mof.gov.iq/Pages/MOFBannerHeadlineDetail.aspx?BannerNewsID=864#.

مجلس النواب العراقي (2020) *قانون تمويل العجز المالي*، 12 تشرين الثاني، 2020،
https://parliament.iq/wp-content/uploads/2020/11/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AC%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-1.pdf.

مرزا، علي (2017) "ملاحظات على مقترح توزيع عوائد من النفط على السكان في العراق"، كتاب *"احاديث الثلاثاء"*، الجزء الثامن، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد.

_____ (2018–أ) *الاقتصاد العراقي، الأزمات والتنمية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، آب/أغسطس.

_____ (2018–ب) "مسائل اقتصادية–نفطية، معدل عائد المقاول في عقود التراخيص النفطية في العراق– ملاحظات استطلاعية أولية"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 3 تشرين الثاني/نوفمبر.

_____(2020–أ) "قضايا اقتصادية في العراق 2003–2020، الهيكل الإنتاجي، السياسات المُتَبَعة والأزمات الحالية"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 14 نيسان/أبريل.

_____(2020–ب) " تأثير وباء كورونا في سوق النفط العالمية والتبعات المتوقعة على الدول المنتجة في المنطقة العربية"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 20 آب/أغسطس.

Cordella, T., and H. Onder (2020) 'Sharing Oil Rents and Political Violence.' European Journal of Political Economy 63: 101882.

Devarajan, S., G. Raballand, and T. M. Le. (2012) 'Direct Distribution, Taxation, and Accountability in Oil-Rich Economies: A Proposal.' Working Paper 281, Center for Global Development, Washington, DC.

Gupta, S, A. Alex Segura-Ubiergo, and E. Flores (2014) 'Direct Distribution of Resource Revenues: Worth Considering?' IMF Staff Discussion Paper.

International Energy Agency, IEA (2019) *A Roadmap to a Brighter Future: Iraq's Energy Sector*, April.

Stiglitz, J. (2018) 'How Did China Succeed', Lecture at Norwegian Business School', September 14, https://www.youtube.com/watch?v=Iaw4n9IZDdc.

World Bank (1993) *The East Asian Miracle, Economic Growth and Public Policy*, Published for the World Bank, Oxford University Press.

_____ (2018) 'Jobs in Iraq: A Primer on Job Creation in the Short-Term', Washington, DC.

_____(2020) *Breaking Out of Fragility: A Country Economic Memorandum for Diversification and Growth in Iraq*, September. Downloaded in October 7, 2020, https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34416/9781464816376.pdf?sequence=4&isAllowed=y.

سيرة ذاتية مختصرة

د. علي خضير مرزا خبير اقتصادي اكتسب خبرة واسعة في قضايا إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي والتخطيط في المنطقة العربية في آسيا وأفريقيا. وله اهتمام خاص بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبنى المؤسسية والسياسات التنموية في العراق والدول العربية الأخرى المنتجة للنفط. ولقد قام بنشر البحوث والمقالات في مجلات مهنية وعامة وفي مؤتمرات علمية ومواقع إلكترونية عديدة، لا سيما "شبكة الاقتصاديين العراقيين". كما نشر كتابين، واحد عن ليبيا وآخر عن العراق. ولقد عمل سابقاً في وزارتي النفط والتخطيط العراقية وككبير مستشارين في قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. وهو يحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة بيرمنكَهام البريطانية.